المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

دراسات أفريقية عن

الحركات الاجتماعية والديمقراطية

فى أفريقيا والعالم العربى

الجزء الثانى

تحرير محمود ممدانى - وامبا ديا وامبا

ترجمة صلاح أبو نار - عزة عبد المحسن خليل
مصطفى مجدى الجمال - يسرى مصطفى

مراجعة حلمى شعراوى

1509

دراسات أفريقية عن
الحركات الاجتماعية والديمقراطية
فى أفريقيا والعالم العربى

الجزء الثانى

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1509
- دراسات أفريقية عن الحركات الاجــتماعية والديمــقراطية فى أفريقيا والعالم العربى (الجزء الثانى)
- محمود ممدانى، وامبا ديا وامبا
- نخبة من المترجمين
- حلمى شعراوى
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب:

African Studies
In Social movements AND Democracy
Edited By Mahmoud Mandani and Wamba – dia – Wamba

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ – ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. , Opera House, El Gezira, Cairo
Tel.: 27354524 – 27354526 **Fax**: 27354554

دراسات أفريقية
عن

الحركات الاجتماعية والديمقراطية
في أفريقيا والعالم العربي

(الجزء الثاني)

تحرير

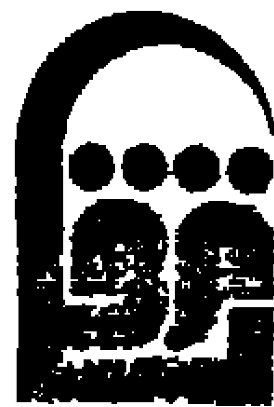
محمود ممداني – وامبا ديا وامبا

ترجمة

صلاح أبو نار – عزة عبد المحسن خليل – مصطفى مجدي الجمال
يسري مصطفى

مراجعة

حلمي شعراوي



2010

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

دراسات أفريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية فى أفريقيا والعالم العربى (الجزء الثانـــى) / تـــحرير: محمود ممدانى - وامبا ديا وامبا، ترجمة: صلاح أبو نار - عزة عبد المحسن خليل - مصطفى مجدى الجمال ، يسرى مصطفى، مراجعة: حلمى شعراوى.
ط ١ - القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٠
٥٧٢ ص، ٢٤ سم
١ - الحركات الاجتماعية
(أ) العنوان ٣٠٣,٤٨٤

رقم الإيداع ٢٧٤٤ / ٢٠١٠
الترقيم الدولى: I.S.B.N - 978 - 977 - 479 - 841 - 8
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

الفصل الخامس عشر

نقد للنموذج الفكرى عن الدولـــة والمجتمـــع المـــدنى فـــى دراســـات المستفرقين:

محمود ممدانى

ترجمة: حلمى شعراوى 539

الفصل السابع

جمعيات دفن الموتى فى زيمبابوى(*)

لويس ماسوكو(**)

مقـــدمــــة:

تعد هذه الدراسة لحركة جمعيات دفن الموتى- على مستوى من التجريــد- محاولة قام بها فريق بحثى من معهد دراسات التنمية بزيمبابوى ZIDS [1] للشروع فى تقديم تحليل نقدى للخصائص "الثانوية" للرأسمالية فى جنوب القارة الأفريقيـــة، والذى غاب طويلاً عن أدبيات العلوم الاجتماعية المكتوبة فى إطــار مــا يــسمى التقاليد اليسارية. أما ما يقصده الفريق البحثى "بالثانوية" فهى تعــود إلـــى ســمات نوعية حياة العمل التى جرت محاولة إزالتها من التنظيم الاقتصادى الأولى للأجور وشروط العمل والإمبريالية والسوق.

لقد كان تكوين جمعيات الدفن جزءًا من سلسلة من العلاقات، مثل "التوســع الحضرى"، أو حياة ثقافية تشكلها وسائل الإعلام الجماهيرية أو أوقات الفراغ إلخ.. وكما لاحظ "رسل جاكوبى" بشأن سلسلة العلاقات هذه "فإنهــا ليــست بالــضرورة ثانوية من حيث الأهمية، وإنما هى ثانوية من حيث عدم قــدرتها علـــى الوجــود بمعزل عن التنظيم السياسى ــ الاقتصادى للمجتمع" (Jacoby 1981).

ولقد دُرج على التقليل من شأن هذه السمات الثانوية بفعل مفاهيم مأخوذة من القاموس الأصلى للماركسية: البناء الفوقى، علاقات الإنتاج، نمط الإنتاج، والتراكم .. إلخ. ومن ثم فهذه الدراسة تأتى إسهامًا متواضعًا يحاول وضــع أيــدينا علـــى خصوصية الظاهرة وهذه السمات الثانوية فى التشكيل الاجتماعى الزيمبابوى.

(*) ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

(**) Louis Masuko

إن هناك حاجة ماثلة إلى النظر لنشوء هذه الجمعيات الخيرية المتمركزة فى الحضر فى سياقها الصحيح. فمن الأرجح أنها عملت على تسويغ عدم دفع القيمة الكاملة لقوة العمل من خلال تحويل تنظيمات العمال إلى استراتيجية ذات طابع مؤسسى للتعويض عن استخلاص فائض القيمة كما يظهره الامتناع عن الدفع القانونى لمزايا الضمان الاجتماعى. وقد صدر عام ١٩٥٢ تقرير بشأن إنشاء حدمات الرعاية الاجتماعية للأفارقة سكان الحضر، وتطرق بنوع من الرضا إلى العودة الظاهرة لما أسماه التقليد الأفريقى للتعاون والمساعدة المتبادلة، وخاصة فى صورة التشكيل المتزايد لجمعيات الدفن. ثم انطلق التقرير من ذلك ليحبذ عدم الانغماس الحكومى فى التأمين الاجتماعى، حيث جاء به: "بينما قد يكون هناك مجال ما للمزيد من النشاط الحكومى فى بعض الميادين .. فإن الضرورة القصوى لتحقيق صالح الأفارقة أنفسهم تتطلب توخى الحذر إزاء اتخاذ أية إجراءات ربما تشجع النزوع السائد بالفعل نحو عدم الشعور بالمسئولية، أو يعرقل الاعتماد على الذات والاستقلالية، ومن ثم يدمر المبادرة الخاصة التى تعتبر ذات أهمية حاسمة لتقدم الأفارقة" (Mashanda-Shopo 1976).

أما "فان أونسلن"Van Onselen ففى سياق عمله البحثى فى موضوع الوعى العمالى قد أماط اللثام عن كثير من الحقائق المفيدة فيما يتعلق بالحضور المادى لقوة العمل السوداء خلال مراحل التراكم الرأسمالى الأولى، غير أن "أونسلن" ومن معه لم يستطيعوا– رغم ذلك– الإمساك بالمنطق النظامى وتقدير الصراعات الدائرة حول مسألة إعادة إنتاج قوة العمل. ومع الأخذ فى الاعتبار الإطار الليبرالى– أى التعددى– الذى أجريت فيه بعض هذه الدراسات التى شكلت فتحًا فى حد ذاتها، فإن أعمال "فان أونسلن" كانت متوجهة فى الواقع إلى الطبقة الرأسمالية. حيث رأوا من واجبهم أولاً إقناع البيض بأن السود هم فى نهاية المطاف كائنات بشرية، وأن أسلوب "السياط" Sjambok قد تخطته الثلاثينيات بالفعل، أى أنه باختصار كان بدائيًا .(Magonya, Mashanda- Shopo, Masuko 1987:3)

ومن هنا لم يكن الاهتمام منصبًا على البنى الرسمية لحركة جمعيات الدفن، وإنما على طبيعة تكوينها وتطورها. ويتمثل صلب وأساس الطرح الرئيسى المقدم فى هذا الفصل فى نمط التفاعل بين هذه الجمعيات والآلية السياسية- الإدارية من ناحية، وبينها والنظام الاجتماعى- الاقتصادى من ناحية أخرى. حيث نزمع التأمل فى ما تسمى روح الاعتماد على الذات فى تحقيق الأمن الاجتماعى من منظور تاريخى، وذلك دون إحياء التفكير الليبرالى لمرحلة ما قبل الاستقلال حول مشروعات المساعدة المتبادلة بين الأفارقة.

والرأى السائد أن العمال الأفارقة كانوا يقيمون ما يسمى مشروعات المساعدة المتبادلة فى حقبة ما قبل الاستقلال بهدف توفير الأمن الاجتماعى الذى أنكره عليهم المجتمع الحديث الناشئ. فالأمن الاجتماعى الذى كانت توفره لهم البيئة الريفية قد تعرض للتوقف فى المقام الأول بفعل توسع قوة رأس المال. وقد تحدث "كلارك" عن هذه العملية مبكرًا فى عام ١٩٧٤ حيث أوضح أن "قانون حيازة الأرض" الذى استن عام ١٩٥١ (إلى جانب عوائق مؤسسية أخرى) قد زاد من درجة عدم الأمان فى الزراعة الفلاحية، وجعل عددًا هائلاً من الفلاحين المهاجرين بلا أرض، وأضحى عاملاً ديناميكيًا للتخلف بإزالة أسس الأمن الاجتماعى الريفى فى المناطق التى طبق فيها هذا القانون (Clarke 1974:130).

ويجسد تطور جمعيات الدفن موقفًا يتلقى رأس المال فى سياقه دعمًا متواصلاً من العمال الأفارقة، وهو ما يتحقق من خلال الإدماج الاستراتيجى للفلاحين والعمال فى السوق أى تحت قيود رأس المال. وقد بدأت هذه العملية مع بداية القرن العشرين، ونالت المزيد من قوة الدفع فى الثلاثينيات، وبلغت مرحلة النضج فى الخمسينيات حين أعطى اهتمام أكبر لسياسات العمل الداخلية. ويبين إحصاء المشتغلين عام ١٩٦١ أن ٦٤,٢% من إجمالى العمال فى المناطق الحضرية الرئيسية السبع كانوا فى الأصل من روديسيا الجنوبية (Clarke 1974:10).

استمرت استراتيجية سياسات العمل الداخلية من عام ١٩٨٠ حتى الاستقلال، وذلك فى سياق المستوى العالى المتحقق من البطالة وسط الوطنيين الأفارقة فى المناطق الفلاحية والحضرية على السواء، وحيث تعمق عدم الأمان الاجتماعى فى كل المجالات.

ومن هنا كان حتميًا ذلك الانتشار الانفجارى لمنظمات المساعدة الذاتية المتبادلة، فهل يمكن اعتبار هذا الانتشار لجمعيات الدفن من نتائج روح الاعتماد على الذات التى أخذت فى التبلور أكثر فى مجتمع زيمبابوى ما بعد الاستقلال؟

بدلاً من المنهجية:

تتسم الحركات الاجتماعية بطابعها التاريخى وتتوافق مع التشكيل الاجتماعى- الاقتصادى القائم. ورغم أنها تتداخل وتتناقل من منظومة اجتماعية- اقتصادية إلى أخرى، فإن ذلك يرجع أساسًا إلى الطبيعة المتداخلة للقضايا التى تقوم من أجلها الحركات الاجتماعية المتتالية.

ولاشك أن حصر أو إيقاف قوة وأهمية الحركات الاجتماعية على دوائر سياسية- اقتصادية وأيديولوجية(٢) طويلة الأمد، سوف يؤدى بنا إلى الانغماس فى تفسيرات ميتافيزيقية للحركات الاجتماعية. فقد مرت هذه الحركات بتحولات كمية وكيفية تحددت وفق الظروف المحيطة بها. ومن الممكن أن تتعزز أو تتقوض قوة وأهمية هذه الحركات إبان عملية التحول التدريجى/ الراديكالى تلك بفعل اللاعبين السياسيين- الأيديولوجيين والاجتماعيين، وحسب طريقة إفادتهم أو إضرارهم بالقضية التى نشأت هذه الحركة الاجتماعية أو تلك من أجلها.

وهذا هو الديالكتيك (الجدل) الاجتماعى الذى نجح فى الإمساك به "هوارد برنتون" فى محاضرته "العبادة الخلاقة""حينما قال:

"تنشأ حياة مشتركة تُعدل على نحو عميق سلوك الجميع، بحيث يصبح كل فـرد مهتمًا جدًا بصالح الآخرين والمجموع كما لو كان صالحه الشخصى. ومن ثم فإن قيـام وحدة ذات طابع عضوى- وليس مجرد مجموع مبسط للأجزاء- يعنى تطوير مشاعر الإيثار والتلاحم بين جميع أعضاء هذه الوحدة. أما الأعضاء أنفسهم فيتحولون ويرتقون إلى مستوى جديد من الوجود. وهكذا فإن نشأة كيان أو نظام اجتماعى على هذا النحـو هى بالأساس مسألة خبرة مشتركة" (Brinton 1931: 30-31).

لقد كان هناك دائمًا معرفة واهتمـام متفـاوت بحقـائق تـاريخ الحركـات الاجتماعية فى زيمبابوى، غير أن منطق هذا التاريخ والقضايا المؤسسة للتغيـرات فى الحياة الاجتماعية قد ظلا مجهولين لقرن من التاريخ الاستعمارى.

إذ إن المقاربات الراديكالية ذات المركزية الأوربية فى مجال تاريخ العمـل قد ركزت بدرجة كبيرة على تلك اللحظات الكبرى أو المثيرة فى تـاريخ الـشعب العامل فى زيمبابوى، مثل الإضرابات والاعتصامات والفرار الجماعى من العمـل الإجبارى.

أما بالنسبة للحالات التى تفتقر إلى الإثارة فقد انصب الاهتمام أكثـر علـى التنظيم الاجتماعى، الرسمى والهيكلى، الممثل لقوة العمل الأفريقية مثـل النقابـات واللجان العمالية ..إلخ، والتى كان ينظر إليها- ودون تمييز- نفس النظـرة إلـى منظمات العمال فى أوربا.

وحتى عندما حاول الدارسون الراديكاليون الأوربيون التناول الحذر لحيـاة الطبقة العاملة الأفريقية، فإنهم قد خضعوا للهوس الأكاديمى لدى مدرسة التمفـصل التى لا تكف عن الإلحاح على أن يكون نمط الإنتاج هو الوحدة الأولى للتحليل(٣). ورغم هذا الإلحاح فإن انشغالات هؤلاء العلماء الاجتماعيين تختلف قليلاً عن ذلـك النوع من دراسات التحضر التى أجريت إبان فترة تقديس منظور التحديث خـلال الخمسينيات، حيث اضطلع علماء من بلدان متطورة بدراسة التشكيلات الاجتماعية

الأفريقية، إسهامًا منهم فى تحقيق المعرفة العامة بأفضل طريقة لاحتواء الحركات الاجتماعية الأفريقية وتحقيق أكبر مكسب ممكن فى ذلك لصالح قوى الحضارة الغربية (Magonya, Mashanda-shopo, Masuko 1986:9)

وليس هدفنا بالطبع فى هذا الفصل دراسة الحركات الاجتماعية فى زيمبابوى (وبالأخص جمعيات الدفن) لصالح مثل هذه الغايات الرجعية، بل إلقاء الضوء على ما يفيد فى ماضى نضال الطبقات العاملة فى مواجهة نمط الإنتاج الرأسمالى. ولدى الكاتب قناعة ثابتة بالحاجة الماسة إلى إزالة الالتباس حول الصورة المفهومية للإمبريالية فى العلم الاجتماعى المعاصر والتقليدى، بمعنى الاجتهاد للتعبير عن تصورات وأفكار الفاعلين الاجتماعيين الملموسين إزاء واقع الإمبريالية.

مقاربة "الضبط الذاتى" والتركيز المنظم لتطور الحركات الاجتماعية فى زيمبابوى:

نحاول فى هذا الفصل استخدام مقاربة "الضبط الذاتى" لدراسة التطور التاريخى والمعاصر لحركة جمعيات الدفن، وفى صلب هذه المقاربة التركيز عليها من أربع زوايا: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتاريخية. وهناك بلا شك تداخل كبير بين الزوايا الأربع التى يجرى التمييز بينها لتقديم دفعة تحليلية للمناقشة.

وقد بُنيت الدراسة على إجراء مداولات مع جماعات صغيرة العدد من أعضاء جمعيات الزمالة والنقابات وروابط التأمين وهيئة إذاعة زيمبابوى والوزارات والمصالح المعنية ومجالس المدن ومراقبين مستقلين. وانصب جهدنا على دراسة ذلك النمط من الحركات الاجتماعية كعنصر فى مجمل التاريخ السياسى- الاجتماعى- الاقتصادى للمجتمع الزيمبابوى منذ العقد الثانى فى القرن العشرين.

وبإمكان المنهج التجريدى أو التعميمى وحده أن يساعد فى استجلاء التجارب التاريخية لقوة العمل الأفريقية فى زيمبابوى. ويفترض استخدام هذا المنهج ما هو أكثر من الفهم اللغوى لكلمة تجريد. فما يجب عمله فى دراسة منظمة جماعية متواضعة للطبقة العاملة كجمعيات الدفن- سواء كانت مسجلة أم لا وفق قانون جمعيات الزمالة- هو القيام بتجريدات للتاريخ الاجتماعى للعمال الأفارقة، ولعمليات الإنتاج فى الحقبة الاستعمارية، ولعلاقات الإنتاج الاجتماعية، ومن ثم للإنتاج السلعى بوصفها عملية لإنتاج القيمة الفائضة (Magonya, Mashanda- Shopo, Masuko 1986a:11)

فقط عبر تجريد هذه العلاقات يمكن الكشف عما اضطلع بتنظيم الرأسمالية فى زيمبابوى وتحكم فى نموها. وفى إطار هذه المحاولة للتعريف بنضال الطبقة العاملة الزيمبابوية فى مواجهة قوى رأس المال فإن التعريف الذى استخدمه ماركس فى الجزء الأول من كتابه "رأس المال" فيما يختص بقوة العمل يلقى الضوء على جوهر وطبيعة هذا المجتمع، حيث قال:"قوة العمل هى مجمل القدرات البدنية والذهنية للتنظيم الإنسانى فى عملية الإنتاج. ولما كانت القدرة على العمل موجودة فى كل مجتمع فإنها تتحول إلى سلعة عندما تتحقق فقط شروط معينة، وهذه الشروط هى:

(أ) الحرية الشخصية للمنتج التى تسمح لمالك قوة العمل ببيعها فى السوق، وعقد صفقة مع المشترى- مالك النقود.

(ب) الإنتاج ووسائل البقاء. وإلا فإنه لن يتمكن من بيع عمله".

ومن الواضح أنه لا يمكن للعامل الأجير أن يحيا بدون قيمة وسائل البقاء البدنى، ومن ثم فهى تشكل الحد الأدنى من قيمة قوة العمل كسلعة.

إن هناك متطلبات اجتماعية وثقافية للعمال. ويصل مستوى قوتهم الاقتصادية والسياسية والثقافية إلى حدوده العليا حسب الوضعية التاريخية المتحققة

للطبقة العاملة فى البلد المعنى. ومن ثم فإن قيمة قوة العمل تتحدد بقيمة وسائل البقاء الضرورية لإعادة إنتاجها، أى تلبية المتطلبات المادية والثقافية والاجتماعية للعامل الأجير وأسرته.

بحوث العمل الاجتماعى:

لماذا العمل الاجتماعى؟

زار الحقوقى البلجيكى "هنرى رولين" روديسيا عام ١٩١١- ١٩١٢ لدراسة النظامين الإدارى والقضائى فيها، وكتب عن الطابع الأسود للسياسة الروديسية:"فى ظل هذه الشروط ما هو المستقبل الذى ينتظر هذا البلد، وما مستقبل الاستعمار الأبيض؟ وهو سؤال صعب لا تستطيع الإجابة عنه حتى النظرية السوسيولوجية المعاصرة، إذ إن العلماء الاجتماعيين يعجزون عن تقدير الآثار المتراكمة للمناخ والبيئة على البشر فى روديسيا. ومن الصعب التنبؤ بتأثر أخلاق الفاتحين من جراء امتلاك الكثير جدًا من أسباب الرفاهية وتمتعهم بخدمة طبقة دنيا من الناس. ونحن لا نعرف على وجه التحديد ما هى القدرات التى يمكن أن يكتسبها البانتو إذا نجحوا يومًا ما فى تمثل جزء من الحضارة، وما إذا كانوا فى هذه الحالة سوف يحولون بعض عناصرها.

إن احتمالات مخيفة ومجهولة تلوح فى الأفق؛ فهم يشوشون نظرتنا ويعيقون التخطيط بعيد الأمد ويقلصون السياسة الاستعمارية إلى مجرد فن الحياة يومًا بيوم. وإذا كان شعار "كما تدين تدان" يرتبط بالأخلاق الفردية، فإنه يمثل أيضًا قاعدة السلوك لرجل الدولة حينما يواجه بمشكلات مثل تلك الناشئة فى روديسيا" (Rolin 1978).

وقبل أن نجيب عن سؤال لماذا العمل الاجتماعى؟ يجب أولاً أن نعرفه على أنه "الجهود المبذولة لتحقيق تغيير، أو الحيلولة دون وقوعه، فى الممارسات والمواقف الاجتماعية القائمة، وذلك من خلال التعليم أو الدعاية أو الإقناع

أو الضغط لصالح أهداف يعتبرها النشطاء الاجتماعيون مرغوبة اجتماعيًا" (Dunham 1958:52).

يشكل العمل الاجتماعى النهج الملائم لتلخيص وتفعيل عناصر الماضى المفيدة فى إطار النضال الراهن للجماهير العاملة. وهو ما يعنى تتبع الروابط بين الحركة والمجتمع، ويمكن اقتفاء هذه الروابط واستخلاصها من عملية تطور الحركة، والتغيرات الحادثة فى أبنيتها، والأحداث أو العوامل التى أدت إلى وقوع هذه التغيرات. ولا يمكن فهم هذا بدون الاتصال بالأعضاء القدامى والعضوية الحالية، حيث بمقدورهم تحديد الوظائف اليومية للحركة.

إن الخبرات المستقاة من اهتمام سابق بدراسة جمعيات الدفن (Mashanda - Shopo 1976) تمثل معيارًا رئيسيًا لتبنى العمل الاجتماعى. إلا أن المعلومات حول الأساليب التنظيمية والموارد المالية والعلاقة بين إدارة الجمعية وأعضائها كانت دائما من الأمور الحساسة تقليديًا، فهناك خشية متوطنة من احتمال استخدام هذه البيانات بطريقة قد تؤثر عليهم سلبيًا، غير أنه أمكن للعمل الاجتماعى– من خلال التوعية والمشاركة أساسًا– أن يحسن بعض الشىء فهم نشطاء حركة جمعيات الدفن لأهداف هذه الدراسة واستخدام بياناتها. إذ فى الوقت الذى جُعل هؤلاء الأعضاء يدركون أهمية إعطاء إجابات صحيحة على الأسئلة المتعلقة بقضاياهم، فإن الأمر لم يكن هكذا دائما حينما كانوا يجيبون عن أسئلة استبيانات يخشون أن تستخدم نتائجها من جانب الحكومة لاتخاذ إجراءات غير مرضية لهم.

وكانت استراتيجيتنا إزاء ذلك هى إقامة علاقات طيبة مع هؤلاء الأعضاء، وأن نشرح لهم الهدف من تواجدنا وسطهم ومناقشة هذه القضايا، وأن نستمع إلى شكاواهم ومشكلاتهم، وأن نهتم دومًا بكسب تعاونهم وتفهمهم لعملنا. وعقدنا مقابلات خصصت كلية لتحقيق هذا التفهم، ولم نبدأ الدراسة عمليًا إلا بعد التأكد من تفهم المستجوبين للهدف من وراء الأسئلة ولغاية الدراسة (Pausewang 1987:20).

وبالإضافة إلى هذه المقابلات الفردية أجريت مناقشات جماعية مع جماعات مختلفة من أعضاء جمعيات الدفن، وهى مناقشات اتسمت بالحرية مع الاهتمام بموضوعات وأسئلة معينة. وحتى نتجنب إثارة الشكوك حرصنا على عدم كتابة أية ملاحظات فى حضورهم أثناء الاجتماعات الأولى، ولم نلجأ إلى ذلك إلا فى المقابلات التالية، وحينما تكونت قناعة لدى فريق البحث بانتهاء قلقهم إزاء أهداف الدراسة. ومع ذلك كنا ندون فى أسرع وقت ممكن بعد انتهاء الاجتماعات مع الأفراد أو الجماعات محاضر تقريبية بما دار فيها. وكان هذا هو الأسلوب السائد الذى استخدمه فريق البحث خلال الأيام العشرة الأولى من زيارته لـ "بولاوايو".

لقد تم استخدام العمل الاجتماعى كمفهوم منهجى، ليس فحسب لحفز النشطاء المستجوبين على الإجابة عن أسئلة الاستبيان، بل أيضًا للانخراط فى المناقشات حول تاريخ هذه الجمعيات والصعوبات التى واجهتها فى نشاطها والإنجازات التى نجحت فى تحقيقها؛ وذلك بهدف التوصل إلى تحديد المشكلات والقضايا والأفكار الجديدة.

ولدى تخطيطنا لزيارة متابعة أخرى للمنطقة مدتها عشرة أيام أيضًا عام ١٩٨٧ نظرنا إلى العمل الاجتماعى كأداة لتحسين القدرة التنظيمية للحركة من خلال الارتقاء بوعى النشطاء بحركتهم ذاتها وبالبيئة الأوسع التى يعملون فى إطارها، ومن منظور تاريخى.

تطور حركة جمعيات الدفن

منذ صدور قانون جمعيات الزمالة حتى عام ١٩٨٠:

تفيد تسجيلات تمت عام ١٩٧٦ عن "سجلات ديدز" أن أول جمعية رسمية للدفن قد سجلت تحت القانون رقم ٧ لعام ١٨٨٢ بشأن جمعيات الزمالة، وكانت منظمة تدعى "الجمعية الوطنية والخيرية لأبناء إنجلترا". ولا تتضمن السجلات أية معلومات حول تركيب هذه الجمعية أو غيرها.

وبناء على اقتراح النائب "جولد سترين"Goldstrien فى الجمعية التشريعية لروديسيا الجنوبية (Vol.52, columns 202-225) صدر فى ١٠ يونيو ١٨٩١ قانون جمعيات الزمالة، والذى وضع على نموذج قانون أقدم صدر عام ١٨٨٢ فى "كيب تاون". ولم نستطع تجميع المزيد من المعلومات عن تقدم الجمعية السابق ذكرها، سوى أنها سجلت رسميًا فى ٢ أبريل عام ١٩٠٨، وأن نشاطها انتهى فى عام ١٩١٣.

كما يوجد فى نفس الملف من سجلات التوثيق مذكرة من سكرتير "جمعية المنفعة الشرق أفريقية" فى"كيب تاون" موجهة إلى مصلحة التوثيق فى "ساليزبورى" بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٢٤ تعلنها بأن فرعًا من الجمعية الأم فى "كيب تاون" قد تكون فى "بولاوايو" فى روديسيا الجنوبية بمبادرة الأفراد الآتين: جيمس بايا دكاميلا، تشارلز زيكالى ندوبانى، تيمون ماتشونى زنيمبا، جون بابنيانى مكونزفى.

ويبدو أن أعضاء هذه الجمعية كانوا من المتعلمين، وهو ما يمكن استنتاجه من المادة (١٧) فى وثيقة التسجيل حيث جاء بها: "لا يتم إجراء تعديل على لائحة عمل الجمعية إلا بعد التقدم باقتراح كتابى توافق عليه أغلبية الأعضاء فى اجتماعها ربع السنوى".

كما جاء فى المادة (٢٣):"يحصل كل عضو منتخب بعد ١٢ شهرًا من عضويته على نسخة من لائحة الجمعية موقعة من سكرتير الجمعية وثلاثة من الأمناء مقابل رسم لا يزيد عن ٦ (دى) للنسخة".

وفى الحقيقة أن تلك كانت قواعد تنظيمية سليمة تسمح بإنشاء وعمل صندوق للمنفعة العامة للطبقة العاملة السوداء، خاصة بعد وباء الأنفلونزا الأسبانية الذى انتشر على جانبى الخط الحديدى من "كيب تاون" إلى "بيرا" (فى موزمبيق) فى صيف عام ١٩١٨. إذ إن فقر الغذاء والسكن غير الصحى قد أديا بشكل مباشر إلى ارتفاع كبير فى معدل المرض والوفيات، وبشكل خاص أثناء إعادة بناء صناعة استخراج الثروة المعدنية فى الفترة ١٩٠٣- ١٩١٠ ولكن المعدلات استمرت

مرتفعة بعد هذا أيضًا، فوفقًا لتقدير محافظ توفى ٣٤ ألفًا من عمال المناجم خــلال النصف الأول من القرن العشرين من جراء انتشار داء الرئة والإسقربوط، وبدرجة أقل: السل والدوسنتاريا والأنفلونزا والسفلس (Phimister 1988:52)

وقد تعددت أنشطة "جمعية المنفعة الشرق أفريقية" مجرد عملية الدفن، وسعت إلى توفير تأمين مهنى (Magonya, Mashanda-Shopo, Masuko 1987a:2). وهو ما أكدته المادة (٣) من وثيقة تسجيل الجمعية حيث جاء بها: "سيكون من أهــداف الجمعية تحقيق التعاضد بين أفرادها من أجل المنفعة والدعم المتبــادلين. وســوف تستخدم الموارد المحصلة من رسوم العضوية والاشتراكات والتبرعات لتحقيق ما يلى:

(أ) تقديم المساعدة للعضو فى حالة مرضه.

(ب) توفير الرعاية الطبية والأدوية للأعضاء.

(ج) المساعدة فى نفقات الجنازة للأعضاء المتوفين".

ولاشك أن صياغة هذه الأهداف جاءت استجابة لغياب نظم التأمين المهنــى. فحينما كان العامل يمرض كان الإجراء المتبع بكل بساطة هو الاستغناء عنه فورًا، وهناك عرض وافٍ لتطور التأمين المهنى الذاتى فى كتاب صدر حــديثًا بعنــوان "تاريخ اقتصادى واجتماعى لزيمبابوى"، جاء فيه أنه فى منطقة "هارتلى" مثلاً عــام ١٩٠٣ "وجدت فى المناجم أكثر نظم التأمين لا إنسانية.. للتخلص من الفتيان الذين أصابهم مرض مزمن وأصبحوا يشكلون عبئًا على مستخدميهم. والمسلك الطبيعــى للوطنيين فى هذه الحالة هو محاولة العودة إلى مواطنهم وهم علــى هــذه الحــال، فتكون النتيجة أن تسعًا من كل عشر حالات يهلك فى الطريق. ولو كانت الشركات قد خصصت جزءًا صغيرًا من الأموال سنويًا لعلاج هذه الحالات لمــا كــان مــن الــصعب حــصولهم علــى العــلاج الطبــى المناســب فــى مستــشفــى هارتــلى" (Legislative Assembly Debates 1938).

ومع نهاية عام ١٩٣٨ كان مجموع أصول جمعيات المنفعة المسجلة الثلاث (لم يسجل اسما الجمعيتين الأخريين) أقل من مائة جنيه إسترليني. وكان العام نفسه قد شهد تعديل قانون جمعيات الزمالة قانون رقم ٣٧، وحيث جاء في الباب الثاني منه:"يُسمح قانونًا لأي عدد من الأشخاص بتكوين أو تأسيس جمعية زمالة وفقًا لأحكام هذا القانون، وتتكون مواردها من الاشتراكات الطوعية للأعضاء، وبالهبات أو بدونها، للإنفاق على الأغراض التالية:

(أ) دفع مبلغ من المال في حالة ولادة طفل للعضو أو وفاة العضو أو نفقات جنازة الزوج أو الزوجة أو الطفل.

(ب) لعلاج ورعاية العضو، وزوجه أو زوجته، وشقيقه أو شقيقته، وابنه أو ابنته، وابن أو ابنة شقيقه أو شقيقته؛ وكذا في حالة الترمل".

ويبدو من هذه الأحكام أنها كانت تراعي ظروف الأسرة الأفريقية، حيث وسعت الخدمات المقدمة للأعضاء لتشمل أفراد الأسرة الممتدة، مثل ابن أو ابنة الشقيق أو الشقيقة.

غير أنه ما ينطوي على تناقض واضح في هذا التعديل: عدم نصه على إلزام المستثمرين بأية ضمانات تأمينية.

لم تكن الثلاثينيات فترة سهلة- بأية حال- بالنسبة للطبقة العاملة السوداء في زيمبابوي، ليس فقط من زاوية الأجر الحقيقي للعامل بعد أزمة "وول ستريت" عام، ١٩٢٩ وإنما أيضًا لتفكك الكثير من جمعيات ومنظمات التضامن بينهم سواء كانت مسجلة أم غير مسجلة، وخير تعبير عن ذلك ما قاله كبير المفوضين الوطنيين "ميسبلي" في تقرير عام ١٩٣٧ حيث جاء به:"أما من ناحية السكان الوطنيين فلا شك أن الحدث الأكثر أهمية خلال العام المنصرم كان هو الركود الاقتصادي العالمي. وقد طالت آثار هذا الركود روديسيا الجنوبية مثلما أصابت بقية أرجاء العالم، وهو ما تجلى في انتشار أمراض القدم والفم وسط الماشية والانخفاض الشديد في المحاصيل الزراعية.

وهو ما شكل محنة كبرى لجماعة الوطنيين الذين عجزوا عن تفهم الأسباب وراء انهيار أسواق الماشية والذرة، تلك التى كانت توفر لهم سبلاً مضمونة نسبيًا للبقاء.. ومازالت الروابط والجمعيات الخاصة بالوطنيين قائمة، ولكن يسعدنى القول إن الجمعيات العدوانية منها قد تحطمت على صخرة التمويل وتمر بتهديد محقق بسبب إحباط الرأى العام للوطنيين الذين لم يعودوا يحصلون على شىء ذى بال مقابل الاشتراكات التى يقتطعونها من دخولهم الهزيلة، سوى وعود خيالية لا تعرف طريقها للتنفيذ".

ويقدم ما سبق مادة للباحثين المعاصرين من "المدرسة الفلاحية الطليقة" وقد تجلت خلال هذه الفترة الروابط الخفية بين الطبقة العاملة والفلاحين وبين السوق الرأسمالية العالمية، كما اتصف هذا العهد بالإفقار المتزايد للجماهير العاملة من السكان الوطنيين (Magonya, Masharda-Shopo, Masuko 1987a:7).

ومن الواضح أن أزمة الثلاثينيات لم تضر بالسكان الأفارقة وحدهم، إذ إن الكساد العظيم كان على درجة من القوة ألحقت الأذى بالمستوطنين أنفسهم، فنجد أحدهم يكتب قائلا:"إن كثيرًا من الفلاحين فى هذا البلد- وأنا واحد منهم- أصبحوا لا يحصلون فى الوقت الحالى (١٩٣٠) على أية موارد مالية سوى تلك الناتجة من الزراعة، ومن ثم أخذوا يهجرون مزارعهم" (Kennedy 1987: 98).

وهكذا فإن "كريستوفر تود" وزوجته قد بدءوا- مثل غيرهم من فلاحين كثيرين- يقلصون نفقاتهم إلى أدنى حد ممكن؛ بالتوقف عن استخدام السيارة، وتسريح جميع العاملين بالمزرعة عدا ثلاثة فقط، بل حتى الاستغناء كلية عن خدمهم من السكان الوطنيين، وربما كان الإجراء الأخير بمثابة أكبر تضحية من جانبهم. ورغم هذا كله فإن "كريستوفر تود" يقول: "مع ذلك مازالت حالنا أفضل بكثير من حال جيراننا الذين أصبحوا لا يتعاطون سوى عصيدة فقيرة واللبن الخالى من الدسم" (Kennedy 1987: 98).

وقد مثل هذا معضلة أمام السلطات الاستعمارية. فقد كان هناك الفلاح والعامل الأفريقى فى ناحية، وفى الناحية المقابلة كان المستوطن. ومع ذلك تعرض الجانبان لأزمة واحدة بسبب انهيار التجارة العالمية، فانخفضت أسعار السلع وتزايدت البطالة بمعدلات غير مسبوقة وأصبح الإفلاس هو القاعدة وطالت الحجوزات الإدارية الجميع.

هذا وقد عملت الدولة فى روديسيا بكل قوة - خاصة بعد أن أصبح "جودفرى هوجنس" G.Huggins رئيسًا للوزراء عام ١٩٣٣- على حماية والدفاع عن رفاهية المستوطنين البيض، فأصدرت مثلاً سلسلة من قوانين تنظيم زراعة وتداول الذرة لحماية المزارعين البيض الأقل كفاءة وأصحاب الحيازات الأصغر، وتم إنشاء هيئات تسويق حكومية لشراء السلع الزراعية الأخرى بأسعار مدعومة، وقامت الحكومة بتوسيع تسهيلات الائتمان الزراعى وفرضت رسومًا جمركية حمائية على السلع المستوردة وشجعت المستثمرين ومنظمى المشروعات على إقامة الصناعات المحلية. كما قامت الحكومة بالتوسع فى مشروعات الأشغال العامة مثل إنشاء الطرق وصيانة واستزراع الغابات، وذلك بهدف أساسى هو تشغيل الأوربيين العاطلين. كما أصدرت عام ١٩٣٤ قانون تسوية النزاعات المهنية لتنظيم العلاقات بين العمال والإدارة، وكذلك لإقامة حاجز اللون فى الحصول على فرص الاستخدام، لحماية العمال البيض من منافسة العمال السود (Kennedy 1987:79).

واتخذت الدولة فى سياستها الخاصة بتوزيع الأرض على المستوطنين البيض موقفًا انتقائيًا واضحًا حيث تم تشجيع الطلبات المقدمة من المستوطنين المقيمين من ذوى رأس المال الصغير، بينما لم يتم تشجيع طلبات الوافدين من المستوطنين الفقراء المتوقعين. وهو الموقف الذى لخصه "هوجنس" بقوله:"إن الهولندى الطيب مثله مثل أى شخص آخر فى العالم، ولكن البيض الفقراء .. هم من لا نريدهم" (Kennedy 1987: 82).

ومن الواضح أن العمليات الواسعة لنزع ملكية الماشية فى المناطق الريفية مع فرض الضرائب والعمل الإجبارى والتغريب المتزايد للجماهير الريفية و"إصلاح الأراضى" .. كانت جميعًا بمثابة الآليات التى استخدمها المستوطنون البيض لإدخال جماهير العاملين الأفارقة فى حيز سيطرة رأس المال المالى. فقد انخفضت دخول العمال والفلاحين بتعرضها لضربة مزدوجة، من الأزمة الاجتماعية- الاقتصادية من ناحية، وإجراءات الدولة المعادية لهم من ناحية أخرى، سواء اتخذت سمتًا تشريعيًا أو صورة القوة السافرة.

كانت هذه هى الفترة التى تمت فيها عملية بلترة الجماهير الأفريقية بمعدلات سريعة، حتى وإن كانت البلترة فى هذه الحالة تعنى زيادة أعداد العاملين والعاطلين على السواء. وبعد عام ١٩٤٥ استمر الطلب العام على حاله بسبب زيادة السكان الحضريين السود إلى الضعف حيث وصلوا إلى ٢٠٠ ألف نسمة عام ١٩٥٠، وكذلك موجات الوافدين البيض التى رفعت عدد المستوطنين من ٨٠ ألف نسمة عام ١٩٤٥ إلى ١٢٥ ألف نسمة عام ١٩٥٠ كما زاد عدد المصانع من ٢٩٤ مصنعًا عام ١٩٣٩ إلى ٤٧٣ مصنعًا عام ١٩٤٨.

وقد احتلت الصناعات التحويلية المرتبة الثانية- بعد الزراعة الرأسمالية- فى مصادر دخل المستعمرة (Phimister 1988: 253). وترجع جذور هذا الاتجاه إلى الثلاثينيات، حيث تضاعفت هذه الصناعة ثلاث مرات بينما كان معدل النمو السنوى لهذا القطاع خلال الفترة ١٩٢٩- ١٩٣٨ حوالى ٧,٥%، أى أعلى من الصناعات التعدينية التى بلغ معدلها ٧,٢% عن نفس الفترة (Phimister 1988: 245).

جدير بالذكر أنه قبل الانتشار الحتمى لحركة جمعيات الدفن فى الخمسينيات كاستراتيجية للاعتماد على الذات فى مواجهة تقلبات رأس المال، قد تعددت الجمعيات الاجتماعية المعنية بالترويح والترفيه عن أعضائها وعن المجتمع المحلى. وتراوحت أنشطتها لتشمل الرقص وكرة القدم والملاكمة وحتى حفلات احتساء الجعة. وقد مثلت هذه التجمعات أحد المصادر الأولى لتدبير الموارد

اللازمة لجمعيات الدفن، كما وضعت أساس تنظيم الحركة النقابية في أواخر الثلاثينيات وخلال الأربعينيات. ومن ثم زاد الطابع الراديكالى للجماهير العاملة والمطالبة بتطبيق إجراءات الرفاه الاجتماعى عليهم لدعم وإعادة إنتاج قوتهم العاملة. ورغم أن التجمعات المذكورة لم تسجل وفق قانون جمعيات الزمالة، إلا أنها كانت بمثابة مظلة رعائية لجماهير العاملين.

وهكذا فإن الوظيفة الثانية لتجمعات الترفيه والترويح كانت تدبير الموارد اللازمة لتسكين مواجع العمال من الاستغلال الاستعمارى، وقد رحبت الحكومة بهذه الأنشطة كآلية للضبط الاجتماعى طالما ظلت تبعد اهتمام العمال (وإن لبعض الوقت) عن تصعيد علاقتهم العدائية برأس المال. وذلك على الرغم من تطور الرابطة العضوية بين هذه التجمعات والحركة النقابية الناشئة. وبسبب الريبة في وجود تلك الرابطة العضوية بين جمعيات الدفن (أندية/ اتحادات) والنقابات (خاصة بعد الإضراب العام سنة ١٩٤٨) وضعت الحكومة لائحة نموذجية لضبط عمليات ونمط تطور جمعيات الدفن. إذ إنها حينما أدركت أن تجمع العمال أضحى أمرًا واقعًا لم تجد أمامها سبيلاً إلا محاولة التحكم فى أنشطتهم.

ومن ثم أصبح لزامًا على سائر جمعيات الدفن وأندية كرة القدم .. إلخ أن تسجل نفسها وفق القانون الذى صدر عام ١٩٣٨. كما تم تشجيع إقامة الجمعيات على أساس قَبَلى. وفى عام ١٩٥٨ تم تسجيل "جمعية الزمالة الأفريقية" الأولى (Magonya, Mashanda-Shopo Masuko 1987a). ومن هذا الوقت تشكلت جميع الجمعيات من أعضاء من منطقة واحدة. كما تم تنظيم الأبنية الهرمية واستراتيجيات تعبئة الموارد المالية لتلك الجمعيات، وسجلت فى وزارة الداخلية وخضعت لإدارتها.

وفى يونيو ١٩٦٠ وضع مشروع قانون لجمعيات النفع العام لكنه سحب فيما بعد. وليس من الواضح ما إذا كان الهدف من هذا القانون هو أن يحل محل قانون جمعيات الزمالة أم أن يطبق بجواره.

وظل قانون جمعيات الزمالة قائما، فقد جاء مثلاً فى لائحة إشهار "جمعية الدفن لكوفاكونسو هورنجوى" التى سجلت فى ساليزبورى ١٣ مارس ١٩٦٩ أن الجمعية "سوف تسجل وفق أحكام قانون جمعيات الزمالة (مادة ٢٣٠)". وقد تمت آخر مراجعة لهذا القانون فى عام ١٩٧٦ حيث تم تغييره عام ١٩٧٧. وقد جرى هذا فى ذروة نضال التحرير وأزمة النفط عام ١٩٧٣ والعقوبات الاقتصادية الشاملة التى فرضت على البلاد حينئذ.

وشهدت السبعينيات انقطاعًا نوعًا ما عن الطابع الأبوى لقانون جمعيات الزمالة، فنجد مثلاً أن "جمعية روباتسيرو ماكونى للدفن"– وهى واحدة من أكبر الجمعيات فى البلاد– قد وضعت دستورها الخاص عام ١٩٧٣ الذى سمح لها بتنويع أنشطتها وذلك للتماشى على الأقل مع الدينامية الرأسمالية.

وقد أصبح المناخ السياسى منذ ١٩٨٠ مواتيًا لتطور جمعيات الدفن بطريقة أو بأخرى. فقد خففت القيود على أنشطتها التى تركت بالكامل لإدارة أعضائها. وانتقلت مسئولية الإشراف على هذه الجمعيات إلى قسم الرفاه الاجتماعى بوزارة العمل. ولكن الحقيقة أنه منذ ذلك التاريخ لم تعد هناك وزارة مسئولة بشكل مباشر عن هذه الجمعيات.

إطار مفاهيم نقدى وتاريخى لتكون وتطور جمعيات الدفن:

إن حركة جمعيات الدفن هى مشروع العمال الزيمبابويين لعلاج بعض المظالم المتولدة عن سوق العمل النامية. ومن ثم فإن هدف هذه الحركة ليس فقط إنقاذ ضحايا الكوارث التى لا يمكن تجنبها، وإنما هو بالأساس جعل الأعضاء يشعرون بأنفسهم كمواطنين متآخين وليس كضحايا سلبيين وعاجزين. إذ يتوقع منهم أن يسهموا فى الجهد الجماعى، فى الوقت الذى توفر لهم الجمعيات المعلومات الضرورية لمعرفة كيف يفعلون ذلك. أى أن المطلوب منهم هو العمل المدنى أو الاجتماعى. وهناك عوامل كثيرة وقفت وراء نشأة هذه الجمعيات، منها:

(أ) التحول عند بداية القرن العشرين من الأنشطة المنجمية المتفرقة ذات الطابع المضاربى إلى الإنتاج الضخم فى قطاع المناجم.

(ب) تنويع المحاصيل الزراعية وتشجيع الزراعة الأوربية بمقتضى "السياسة الزراعية البيضاء" التى طبقت منذ عام ١٩٠٨.

(ج) عملية التوطن القروى التى بدأت فى منتصف العقد الأخير من القرن التاسع عشر ونفذت على نطاق واسع وبشكل أكثر حزمًا مع بدايات القرن العشرين وقد أشار ذلك إلى قوة العمل بقدر ما يحتاجها اقتصاد الرأسماليين.

(د) إنشاء مكتب العمال الوطنيين فى عام ١٩٠٣ لتدبير العمال اللازمين للصناعة والمزارع المتنامية، وبشكل خاص من خارج روديسيا. واعتبر ذلك هو الوسيلة الناجعة الوحيدة (والأقل تكلفة) لإشباع احتياجات الاقتصاد المتنامى على الأمد القصير، وإن كان ينطوى على فوائد بعيدة المدى للاقتصاد الرأسمالى.

(هـ) تطور علاقات الإنتاج الرأسمالية التى جلبت معها نشأة سوق العمل المحلية.

لقد تداخلت هذه العوامل جميعا من حيث الزمان والمكان. ومن ثم يجب النظر إلى تفاعلها فى الواقع بوصفه أساسًا لحركة تاريخية متواصلة.

وحتى إذا تعرضت هذه الحركة لانقطاع أو تعثر فإنه من غير المتصور أن ننظر إليها على أنها تنبثق كلية من ظروف مختلفة وجديدة كل مرة، أو أن لا علاقة لها بمصادرها فى الفترة السابقة.

مع ذلك ينبغى أولاً توضيح أن النظر إلى الأوضاع تاريخيًا لا يكفى إزاء محاولة فهم حركة مستمرة. إذ ليس الأهم هو إدراك قيمة المعلومات التاريخية، وإنما تفسير الواقع المعاصر. فمن الممكن أن توجد- بل ووجدت بالفعل- كتابات

تاريخية ستاتيكية لا تعترف بالعمل المستمر للعلاقات العلّية. إن النظرة إلى التاريخ على أنه تراكم للوقائع، أو كسلسلة من المصادفات، أو كأفعال رجال عظام .. هـــى صلب ذلك الفهم الاستاتيكى (Allen 1975).

وهكذا فإن العوامل المذكورة آنفًا لم تكن السبب المباشر لنـــشوء جمعيـــات الدفن (أو النوادى كما يشار إليها أحيانًا فى السنوات الأخيرة). ولكن تبلور تنظيم ما للإنتاج كان حتميًا؛ بعد نشأة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وحرية الجمع بين هذه الوسائل لصالح أهداف الإنتاج، والحافز الإنتاجى المنبثق مـــن احتياجـــات البقـــاء والرغبة فى تحقيق التراكم. فلقد تطورت المناجم والمزارع (التجارية) التى عمـــل فيها أساسًا العمال المجلوبون من خارج زيمبابوى، وليس من الممكن بالطبع إنكار وجود عمالة من السكان المحليين فى هذه المشروعات منذ السنوات الأولـــى فـــى القرن العشرين، إلا أن أعدادهم كانت قليلة. وهناك أســـباب كثيـــرة لتفـــسير هـــذا الوضع، من أهمها تطابق المواسم الزراعية وعدم جاذبية سوق العمـــل والمطالـــب غير النقدية للسكان المحليين.

وقد تكونت النوادى فى مجمعـــات المنـــاجم والمـــزارع للقيـــام بالأنـــشطة الاجتماعية والثقافية الضرورية لصالح العمال والتـــى تجاهلهـــا أصـــحاب رؤوس الأموال. فقد أمكن للأعضاء من خلال هذه التنظيمات التواصل مع أســـرهم فـــى مواطنهم. وقد بدأ تشكيل هذه النوادى على أيدى العمال المستجلبين من موزمبيـــق وملاوى وزامبيا ... إلخ خلال العقدين الأولين من القرن العشرين. وتبين البيانـــات الإحصائية حدوث بعض التغير فى هذا الاتجاه خلال العشرينيات. فقد بلـــغ عـــدد العمال المشتغلين حوالى ١١٤ ألف عامل عام ١٩٢١. كان عدد المشتغلين بالمناجم ٣٧٤٢٧ عاملاً بينما عدد المشتغلين بالصناعات والأنشطة غير المنجميـــة ٧٦٥٧٣ عاملاً. وكان عدد العمال الوطنيين فى الأنشطة غير المنجميـــة ٣٣٧٦٧ عـــاملاً، والأجانب ٤٢٨٠٦ عاملاً، بزيادة عن العام السابق قدرها ٣٦٥٤ عاملاً و١٥٦٥٦ على التوالى (CNC Report 1921:5).

هل كان هؤلاء العمال ممنوعين من تنظيم أنفسهم فى ظل النظم الاستعمارية لأسباب سياسية؟ أم أنهم لم يكونوا مقتنعين بالتنظيم لعدم إدراكهم الحاجة إلى ذلك؟ إن كل هذه العوامل تسهم بلاشك فى فهمنا للصورة الدقيقة التى كانت عليها جمعيات الدفن وأحجامها، وتلقى الضوء على البيئة المباشرة التى عملت فيها هذه الجمعيات.

جمعيات الدفن وتطور حركة الاتحادات:

ذكر كبير المفوضين مبكرًا وفى عام ١٩٢١ أنه "لا تنعدم الشواهد على ميل السكان المحليين إلى الانصراف عن المدارس والكنائس القائمة واضطلاعهم بحركات رامية إلى إقامة كنائسهم المنفصلة. وتبذل الجهود لإقامة هذه الكنائس، وهى إن نجحت فإنها سوف تترك أثرًا قويًا على مستقبل البلاد، وتضطلع هذه الطوائف- تحت رداء التعاليم الدينية- بممارسة التحريض والإثارة ضد النظام القائم ونشر روح الغضب والسخط".

وجاء فى تقريره عام ١٩٢٥: "لا جديد يستدعى التعليق بشكل خاص فيما يتعلق بجمعيات الوطنيين الخالصة سواء أكانت دينية أم سياسية أم جمعيات الدفن والمنفعة المتبادلة، ومعظمها ينبثق من الجنوب أو يستلهم الأفكار السائدة فيه. وهناك جمعية نشأت فى نيازالند ذات اتجاهات معادية للتبشير، ومن الممكن أن تصبح- منطقيًا- ذات تهديد خطير، ولكن الواضح، حتى الآن على الأقل، أنه لا يمكن توجيه لوم إليها"(CNC Report: 10).

ويجمل تقرير عام ١٩٣٠ مدى تقدم وقوة النوادى أو جمعيات الدفن حين يقول:"مازالت تتشكل جمعيات وروابط خاصة بالوطنيين. والهدف المعلن لمعظمها هو إزجاء المساعدة لإخوتهم المواطنين ونقل رغباتهم إلى الحكومة فى صورة صوت واحد. ولما كانت المقار الرئيسية لأكثرها توجد فى المدن، ومعظم أعضائها

من غير الخاضعين لعشيرة قبلية ويقيمون فى مواقع البلديات، فمن الواضح أنها لا تمثل السكان ككل. ومع ذلك، وعلى الرغم من تحبيذ الرأى العام وسط الـوطنيين لهذه الجمعيات فقد اتخذنا خطوات لتكوين مجالس للوطنيين فى كل مركز، وسوف توضع تحت رئاسة المفوض الوطنى المحلى"(CNC Report 1930:2).

وقد كان لاقتناع العمال بتنظيم أنفسهم فى جمعيات دفـن سـياقه الخـاص. ويشير "فمستر" إلى حقيقة أن عمال "تديبلى" و"شونا" كانوا يعملون علـى مواجهـة الظروف المتدهورة فى المناطق الريفية وتفاقم اعتمادهم على التوظف بأجر، مـن خلال طريقين: زيادة الهجرة إلى جنوب أفريقيا، أو الحـصول علـى عمـل فـى الصناعة الزراعية المحلية. ويتحدث عن التنمية التى جرت فى مدينتى "بولاوايـو" فيقول إنه "مع مجيء العشرينيات أصبحت بولاوايو مدينة تقع على خـط الـسكك الحديدية. ورغم أن الخط الحديدى كان نتيجة لنمـو قطـاع الزراعـة والأنـشطة المنجمية، فإنه مع ذلك لم يضفى على المدينة طابعًا مميزًا" (Phimister 1979:16).

وخلال الفترة ١٩١٩ -١٩٢١ بنيت الورش الميكانيكية الرئيسية لسكك حديد روديسيا فى "بولاوايو" بعد صدور القرار بنقل المقر الرئيسى للشبكة من "أومتالى". ونتج عن إنشاء هذه الورش زيادة الطلب بدرجة كبيرة علـى العمـال والحـرفيين الذين كانوا يستجلبون من "راند" و"ناتال" وبريطانيا، ومن ثم ارتفع عدد العاملين فى المجمعين الرئيسيين لهذه الورش من حوالى ٨٥٠ عاملاً عام ١٩٢٤ إلـى ١٧٠٠ عامل فى أوائل ١٩٢٩ واستمر هذا العدد فى الزيادة حتى وصل إلى ثلاثـة آلاف عامل عام ١٩٣٠. وهكذا أصبحت السكك الحديدية أكبـر مـستخدم لقـوة العمـل السوداء فى "بولاوايو". ورغم ذلك ظلت الفئة الأكبر من العاملين هم خدم المنـازل الذين بلغوا وقتها ٥٥٠٠ عامل، وكان معظمهم يعيش بعيدًا عن البلدة فـى منـازل مستخدميهم المتعددة (Phimister 1979: 15).

كذلك كان من الطبيعى أن تتعرض سوق العمل الداخلية لتأثير المتغيرات فى أسواق العمل الخارجية (جنوب أفريقيا). "فقد أصبح موقف العمال المحليـين بـالغ

التعقيد بعد السياسة التى أدخلتها حكومة جنوب أفريقيا عام،١٩٢٨ والخاصة بالترحيل التدريجى للأفارقة الوافدين من المناطق شمال خط العرض ٢٢ درجة. وقد أضرت هذه السياسة بالأفارقة الوافدين إلى جنوب أفريقيا من روديسيا الجنوبية وغيرها من المناطق الشمالية، ومن ثم أثارت السخط وسطهم. ففى نهاية عام ١٩٢٨ ضبطت السلطات ثلاث رسائل مجهولة مع بعض قصاصات الصحف مرسلة من عمال روديسيين فى جوهانسبرج. وتتضمن الرسائل الامتعاض من الإشعارات المرسلة إليهم بالعودة إلى بلادهم، وطالبت الرسائل فى المقابل بضرورة طرد جميع العمال الأجانب من روديسيا الجنوبية" (Phimister 1979:18).

لقد كانت البيئة المباشرة للعامل الزيمبابوى تتغير على نحو مأسوى، وخاصة من حيث تسليع قوة العمل. ولم توفر هذه البيئة القاسية أية ضمانات تتمشى مع المجتمع الحديث أو تلبى احتياجات الأسرة الأفريقية الممتدة. إذ لم تكترث النظم الاستعمارية المتعاقبة بتوفير الضمان الاجتماعى لمواجهة مرض أو عجز العامل، ولم تكن هناك نظم خاصة بالمعاشات للأرامل والأيتام، ولا مساعدات عامة للعاطلين أو المعوزين.

وكانت "جمعية سينا للدفن" من أوائل الجمعيات من نوعها التى سجلت، فقد تأسست فى "سالزبورى" عام،١٩١٨ وربما جاء ذلك كاستجابة مباشرة لتفشى وباء الأنفلونزا فى أفريقيا الوسطى فى ذلك الوقت (Boeder 1982: 341). كما نظمت منذ مدة طويلة نوادى الرقص فى المناجم والمزارع ومن المفهوم أن الجيل الأول من جمعيات الدفن قد انصب اهتمامه على إقامة بنيته التنظيمية واقتسام تدبير الموارد اللازمة لدفن الموتى والعناية بالمرضى ودفع الغرامات والرسوم واستضافة الوافدين.

ومن ثم فلم تكن مهتمة بالاشتراك فى الإضرابات أو تنظيم الاحتجاجات ضد الحكومة الاستعمارية. وترجع جذور هذه النزعة إلى التركيب المبكر الذى اتسمت به الجمعيات والنوادى. فالعمال القادمون من خارج زيمبابوى كانوا على استعداد

للعمل بأجور أقل من العمال المحليين، وهـو أحـد الملامـح المـشتركة للعمـال المهاجرين فى جميع أنحاء إقليم أفريقيا الجنوبية، وقد عمل العمال الزيمبابويون فى جنوب أفريقيا مقابل أجور أقل من التى يطلبها نظراؤهم المحليون، ولكنها كانت فى الواقع أعلى من مستوى الأجور المتاح فى السوق المحلية للعمل فى موطنهم. وها هو تقرير كبير المفوضين عام ١٩٢٦ يتحدث عن ذلك بقوله: "من المؤسف أنـه لا توجد وسيلة لتقديم الخدمات لهذا العدد الكبير والمتنامى. وهم يذهبون إلـى هنـاك أساسًا لتفضيل المقابل الأكثر سخاء وغيره من شروط العمـل، وإن كـان لـروح المغامرة دور فى ذلك أيضًا" (CNC Report 1926:4).

غير أن هذا الموقف السلبى للجمعيات الأولى إزاء النظام الآخذ فى التبلـور قد تعرض لاختبار حقيقى فى العشرينيات، حينما أخذت أعداد متزايدة باستمرار من الزيمبابويين تدخل سوق العمل المحليـة. وتـشكلت جمعيـات الـدفن والنـوادى والاتحادات فى "بولاوايو" على أيدى الزيمبابويين أساسًا. ويجب أن نشير إلـى أن الروح النقابية قد تجلت أيضًا عند هذا المنعطف عبر تلـك الجمعيـات والنـوادى والاتحادات. حيث نجد كبير المفوضين يشير فى تقريـره عـام ١٩٢٩ إلـى أنـه "يلاحظ على السطح- بهذه الدرجة أو تلك- أن السكان المحليين يموجون بتيـارات من الحركة غير البادية على السطح الناعم، ولا يمكن رؤيتهـا تمامًـا إلا بمـؤثر خارجى، ولا استبصارها إلا بعد إخضاعها لفحص مدقق" (CNC Report 1929:1).

وما دفعه إلى إبداء هذه الملاحظة هى الصراعات الطائفية التى وقعت عـام ١٩٢٩ وبينت أن الحركة التى كانت تنمو خلال العقود السابقة قد أحبطتها العراقيل المؤسسية من هذا النوع أو ذاك والتى وضعها النظام الاستعمارى.

ويفسر "فمستر" هذا كجزء من عملية القمع الطبقى، ويقول "إن القمع الطبقى يقتضى شيئين: أولهما أن وعى الطبقة- أى الإدراك المشترك للمصلحة الواحـدة- يتم تشويهه أو تلجيمه بالعرقية أو النعرة العنصرية .. وذلك نتيجة التلاعب العمدى بالمشاعر العنصرية من جانب جماعة تكون فى العادة هى الجماعـة المـسيطرة..

(و/أو) نتيجة لنمو منظومة اعتقادية كقوة مستقلة خارج المصالح المادية بمعناها الضيق. ثانيا، تبلور فكرة أن إعاقة تبلور طبقة تتم من خلال القيود على قدرتها على التنظيم أو الدفاع عن مصالحها الجمعية" (Phimister 1974: 42).

وقد لخصت مجلة "مرآة البانتو" Bantu Mirror الأسبوعية عملية القمع الطبقي هذه بشكل ملموس وعملي، حينما جاء في مقال بأحد أعدادها عام ١٩٣٦ أنه "سيستمر لبعض الوقت- وربما كان وقتًا طويلاً بما فيه الكفاية- فرض بعض القيود على الحقوق السياسية للأفارقة، تلك القيود التي لا تفرض على الأوربيين بسبب فهمهم وتقديرهم الكاملين للطرق الديمقراطية"(Phimister 1988:199).

وقد أوضح تقرير كبير المفوضين عن عام ١٩٢٩ الصلة المحتملة بين النقابات وكل من الجمعيات والاتحادات والروابط، واضطر إلى أن يشير إلى جذور ذلك في أوضاع سوق العمل في جنوب أفريقيا حيث قال: "إن مشكلات اتحاد جنوب أفريقيا، وخاصة تلك المتعلقة بمجال العمل، كان لها أصداؤها في هذه المستعمرة، وخاصة فيما يتعلق بتكوين الجمعيات والاتحادات، وكذا معظم محاولات الانشقاق الديني. وقد أصبح لنقابة عمال الصناعة والتجارة ICU مندوبوها الناشطون في نشر السخط وسط العمال المحليين في المراكز الصناعية"(CNC Report 1929:10)

وبدأ القمع بقادة نقابة عمال الصناعة والتجارة في محاولة لإحباط تنظيم الطبقة العاملة السوداء، حيث طُلب ممن يتولى منهم مواقع في الخدمة المدنية الاختيار بين ترك النقابة أو الاستقالة من وظائفهم. أما محاولات التنظيم الحر لعمال المناجم والفلاحين فلم تكن مثمرة، إذ يشير "فمستر" إلى أن النقابة سرعان ما هزمت وطردت من مجمعات المناجم الموضوعة تحت الرقابة الصارمة، وعندما حاولت النقابة أن تمد نشاطها إلى الريف حظر على قادتها دخول المعازل. وخلال الأشهر القليلة الأولى من عام ١٩٣٠ تم تنظيم فرع للنقابة بالقرب من "كادوما"، وقام بتأسيسه "جمعية نيازالند للدفن".

ونتيجة لهذا تجمع "حشد كبير جدًا من السكان الوطنيين" يوم الأول من يونيو ١٩٣٠ فى مجمع "كام أند موتور" للاستماع إلى قادة الجمعية وهم يشرحون أسباب تأييدهم لنقابة عمال الصناعة والتجارة. فعضويتها مفتوحة لكل القبائل، ورسوم الانضمام إليها خمسة شلنات مع اشتراك شهرى نصف كراون، "وإذا ترك الأمر للمستثمرين فإن شيئًا لن يتم صنعه لمصلحة العمال .. بينما نقابة عمال الصناعة والتجارة تضمن لعمال المناجم من السود تعويضًا مناسبًا عن الإصابات التى يرجح أن تلحق بهم خلال عملهم" (CNC Report 1930:201).

لم تعد السلطات الاستعمارية- منذ العشرينيات- تتجاهل أنشطة جمعيات أو روابط الدفن. فهى من ناحية يمكن أن تستخدم كأداة لتفتيت الوعى العمالى إزاء قضايا العمل، ومن ناحية أخرى كانت هناك الخشية المستمرة من دورها فى تجميع العمال، وقد كان هذا التناقض محل جدل داخل السلطات بشأن مسألة وجود جمعيات الدفن؛ خاصة وأن الاحتمال الأول كان هو السائد خلال العقد الثانى وحتى أوائل العشرينيات، بينما كان الاحتمال الثانى هو السمة الغالبة فى أواخر العشرينيات مرورًا بالثلاثينيات وحتى فى الأربعينيات.

وقد اتسمت الأربعينيات باختلاف واضح بين النزعة النقابية وجمعيات الدفن. غير أن الأمر لم يصل إلى حد أن تستبعد هذه الجمعيات الأعضاء النقابيين، والعكس بالعكس. كانت النقابات تنتقل سريعًا صوب محاولة تغيير العلاقات الاجتماعية فى إطار البنى القائمة، وهو ما تجلى فى الإضراب العام الذى وقع عام ١٩٤٨. أما جمعيات الدفن فقد اهتمت أساسًا بالتكيفات الاجتماعية.

وأمكن تعريف جمعيات الدفن منذ الأربعينيات كمنظمات للخدمة الاجتماعية المتبادلة بشكل أساسى، حيث توفر التأمين الاجتماعى لأعضائها بغض النظر عن موقعهم الطبقى فى المجتمع الحضرى. ويشهد انتشارها الواسع خلال الأربعينيات بمدى تزايد الحاجة إلى هذه الخدمات داخل الجماعة الحضرية السوداء. وجاء تشكيل "الجمعية الوطنية الأفريقية للدفن" كمظلة لتكوين عدد كبير من الجمعيات.

وقد تأسست فى الأول من أبريل عام ١٩٤٤ لتحقيق الأهداف التالية: ـــ

"تتمثل الأهداف التى قامت من أجلها الجمعية فى مساعدة أعضاء كل جمعية منتسبة لها وتدفع اشتراكًا شهريًا قدره شلنان وستة بنسات، فيما يلى:

(أ) تتحمل الجمعية نفقات الجنازة، مثل توفير "النعش" ونقل الجثمان فقــط. وليست الجمعية مسئولة عن رعاية أسرة المتوفى أو من كان يعولهم.

(ب) حينما يتوفى عضو فى إحدى الجمعيــات ينبغــى علــى رئيــسها أو سكرتيرها إبلاغ الجمعية الوطنية الأفريقية بــذلك وموافاتهــا ببطاقــة عضويته، ويعقد على الفور اجتماع خاص للجنة الجمعية للتأكد مــن أن المتوفى عضو كامل العضوية ويؤدى واجباته".

وتشدد النقطة الثالثة من لائحة الجمعية على أنها ليست هيئة سياسية، وإنمــا هيئة تسعى إلى تعميق التعاون والفهم المتبادل بين جميع القبائل والأعــراق. وبــدأ يلوح هناك تغير ملحوظ فى التركيبة الطبقية لهذه الجمعيات؛ فــرغم أن الأغلبيــة الساحقة فى العضوية ظلت للطبقة العاملة، كان هنــاك تمثيــل ملحــوظ "للطبقــة المتوسطة" السوداء الناشئة، وهى تتشكل من الأفراد ميسورى الحال نسبيًا.

جاء فى مقالة أعدتها لجنة النشر فى "اتحاد جمعيات الرفــاه الأفريقيــة" فــى روديسيا الجنوبية، ونشرتها "كرونيكل" Chronicle بتاريخ ٤ يونيو ١٩٥٤ أن وجــود هذه الطبقة أصبح ملموسًا وسط الأفارقة. وجاء فى الجزء الختامى مــن المقــال أن هناك هدفًا آخر لا يقل أهمية لحركة هذه الجمعيات، ألا وهو تقليل الإحباط والمــرارة المتزايدين وسط الأفارقة الأفضل حالاً إزاء "إنكارنا لكثير من فوائــد التقــدم الــذى أحرزوه". وتمضى المقالة قدمًا لتقول فى لغة على النمط الليبرالى: "يجب ألا يكــون هناك أى قصور فى فهم أن هذا الشعور ينمو بمعدل ينذر بالخطر وسط تلك الطبقــة من الأفارقة التى يعتبر تعاونها ونواياها الحسنة مطلوبين بإلحــاح لتــذليل الــصعاب الهائلة التى تعترض طريق جهودنا لإنجاح اتحادنا".

وقد حازت "هذه الطبقة من الأفارقة" على قيادة "الجمعية الوطنية الأفريقية للدفن"، ولكنها لم تتولى بالضرورة قيادة الجمعيات الفرعية المنتسبة لها، حيث تكونت القيادة الأخيرة من عناصر من الطبقة العاملة بشكل أساسى. وفى حقيقة الأمر أن وجود "الطبقة المتوسطة" السوداء فى قيادة الجمعية، أو التصويت لصالح توليها هذه القيادة، لم يكن ينظر إليه كخطر على مصالح الطبقة العاملة. وقد استمر هذا الاتجاه حتى فى فترة ما بعد الاستقلال.

وهناك حقيقة هامة أخرى، وهى اشتراك الأفراد النشطاء اجتماعيًا فى هذه الحركة، سواء أكانوا عمالاً أم لا. وكانت العضوية الغالبة على الحركة من الجماعة الحضرية السوداء، سواء كانت الجمعية صغيرة من عشرة أعضاء أو كبيرة تصل عضويتها ستمائة عضو. وقامت هذه الجمعيات بتطوير ثقافة مدنية أساسها مساعدة النفس، وذلك فى تناقض حاد مع فكرة المستوطنين عن "رعاية" الضحايا ــ (Magonya, Mashanda - Shopo, Masuko 1987a:19-20).

وجاء الاستقلال السياسى مع عام، ١٩٨٠ ومن ثم جرى تخفيف قبضة السلطات على الحركة والقيود التى فرضتها النظم الاستعمارية السابقة. فبدأت جمعيات الدفن فى توسيع نطاق عملها ليشمل شراء الأسهم والاستثمار فى تعاونيات .. إلخ. وربما يرجع أصل هذه الاستراتيجيات إلى طبيعة قيادة التنظيمات المختلفة، والتى تتراوح بين منظمى الأعمال والعمال اليدويين.. ولكن وجود هذه الجمعيات فى صورتها وهياكلها الأصلية (وقاعدتها وسط الطبقة العاملة) وانتشارها غير المسبوق منذ الاستقلال.. يكشف عن تكون الشروط الضرورية التى شكلت قاعدة ظهورها فى العقد الثانى من هذا القرن.

صندوق الاستهلاك الاجتماعى واستراتيجيات التأمين الذاتى:

(أ) صندوق الاستهلاك الاجتماعى:

يبدو أن الحاجة المبدئية الأولى لقيام جمعيات الدفن قد توازت مع الحاجة إلى الترويح ."إذ إن شكل وربما غرض جمعيات الدفن قد تأثرا بفرق رقص بنى

Beni التى ازدهرت فى شرق وسط أفريقيا فى هذا الوقت"(Boeder 1982). ومن ثم فقد كانت فى المقام الأول والأخير تعاونية للترويح حينما لم تتمثل فيها ازدواجية المشهد.

جسدت فرق الرقص بعض الأفكار الجوهرية عن التعاون من أجل "الخير العام"، وإن كانت تختص فى هذه الحالة بالترويح. وإذا كان لفريق الرقص بنيته التنظيمية فإنها البنية التى يشارك فيها كل فرد بصرف النظر عن مكانته.

وقد أثرت بعض هذه المبادئ على عمل جمعيات الدفن، حيث حافظ كل الجمعيات الأولى على شكل ما من البنية الهرمية، ولكن كانت هناك مساواة كاملة بين الجميع فى المساهمة فى نفقات دفن المتوفى والعناية بالمريض ودفع الرسوم والغرامات واستضافة الوافدين الجدد.

ولم يمر وقت طويل حتى ثارت العراقيل البيروقراطية من جانب الموظفين المستوطنين فى وجه جمعيات بريئة مثل جمعيات الرقص. وبعد أن اطلع "بويدر" Boeder على الأرشيفات الوطنية "بورودالى" (هرارى) وجد أن سكرتير "غرفة المناجم الروديسية" نجح عام ١٩٢٢ فى إقناع كبير المفوضين ("مسيتلى") بضرورة إسداء النصح لمدير مجمع المناجم بعدم تشجيع فرق الرقص لأن اللجان المشكلة لجمع النقود لأعضاء الفريق تشكل أساسًا محتملاً للحركة العمالية.

هذا على الرغم من أن "مسيتلى" قد أكد "لغرفة المناجم" أن لا علاقة مطلقًا بين فرق الرقص والحركة النقابية وأنه ليس من المفيد التضييق على عضوية مثل هذه التنظيمات.

يتضح مما سبق أن موظفى الدولة الاستيطانية والمديرين الرأسماليين كانوا على درجة عالية من الحيرة والانقسام فى نظرتهم لجمعيات الرقص. فقد كانت هناك- كما سبق القول- إمكانية لأن تصبح أدوات لتقسيم الوعى العمالى، وكذا بالمقابل إمكانية أن تلعب دورًا فى تجميع العمال.

وكان واضحًا أنها تقدم نوعًا من التنظيم الناشئ من أسفل فى ظـل الـشروط الاجتماعية السائدة فى المجمعات، كما قللت الشعور بالاغتراب. وكما لاحظ "بويـدر" فإن هذه الجمعيات "ساعدت أيضًا العمال الوافدين فى التكيف مع البيئـة الاجتماعيـة الجديدة عليهم فى المناطق الحضرية، وجعلتهم علـى صـلة بمـواطنهم، وعملـت كوسطاء بينهم ومستخدميهم والموظفين المدنيين، فقد شكل المالاويون منهم الكثير من مختلف أنواع الجمعيات الطوعية؛ شملت فرق كرة القدم، ونوادى الطعام والـشراب، وجمعيات الرعاية للسود، والكنائس المستقلة وفرق الرقص" (Boeder 1982).

هذا وقد وفرت جمعيات الدفن بعض الوسـائل الأساسـية جـدًا للتواصـل الاجتماعى العضوى بين العمال و"مَوَاطنهم" المنتشرة فى جميـع أنحـاء أفريقيـا الجنوبية والاستوائية .

ولم يكن ما يعرف بـ "القبلية" منتجًا طبيعيًا وإنما نتيجة لحزمة خاصة جـدًا من الظروف التاريخية والبنيوية التى خلقها الاختراق الرأسمالى للإقلـيم وتقـسيمه بين الإمبراطوريات المتصارعة، البريطانيـة والألمانيـة والبلجيكيـة والفرنـسية والبرتغالية، وهو ما أدى إلى بلورة ما يفهمه الأنثروبولوجيون الاجتمـاعيون الآن "بالقبلية" أو العرقية.

وبعد الحرب العالمية الثانية تم استخدام مفهوم "القبيلة" على نحـو مكثـف، وكأداة تستخدمها السلطات الاستعمارية لتحقيق التقسيم الاجتماعى بـين الـسكان. وربما حفز على انتهاج هذا المسلك زيادة الأوضاع الاقتـصادية للعمـال سـوءًا، وارتفاع وعيهم السياسى، وتطور مهاراتهم التنظيمية. وفى فترات أخـرى حينمـا رجحت كفة العمل المنظم انتقل الرأسماليون من محاولة إخضاع العمل ككل إلـى إخضاع العمال (Cohen 1987: 252).

وبذلت الجهود خلال هذه الفترة لإيجاد مزيد مـن فـرص العمـل للـسكان المحليين (Masuko1987: 320) فوجدت البطالة بشكل ظاهر جنبًا إلى جنب القـوة

العاملة الموظفة، وهى الظاهرة التى ترجع بشكل مباشر إلى انخفاض القيمة السوقية لقوة العمل. واضطر العاطلون الذين كانوا فى أمسّ الحاجة للنقود بفعل الشروط الاجتماعية- الاقتصادية السائدة، إلى دعم رأس المال دون وعى منهم، وذلك بالعمل مقابل أجور تقل عن التكاليف الضرورية لإعادة إنتاجهم. وهو ما خلق بيئة مواتية لتواصل عملية التراكم الرأسمالى، والانخفاض المطرد للأجور الحقيقية للعمال الحضريين، ومن ثم انخفاض قدرتهم على الاستهلاك الاجتماعى.

ومع ذلك فلم تؤدِ هذه الظاهرة غير المرغوبة إلى قطع العلاقة بين العاطلين والمشتغلين فى المجتمع فبالنسبة للعاطلين كان يتم إيواؤهم وإطعامهم وكساؤهم بواسطة أقاربهم العاملين الذين يضحون بجزء من أجورهم الضعيفة أصلاً. ومعنى ذلك إعادة توزيع دخول العمال المشتغلين على مجموعتى الأقارب غير المتساوين (اقتصاديا)، ومن ثم تقليل قدرة الاستهلاك الاجتماعى إلى أدنى حد عند العامل المشتغل وأسرته المباشرة.

ومن ثم فإن جمعيات الدفن قد نشأت بهذا الشكل أو ذاك فى فترة من تطور الرأسمالية للنضال ضد القوة الأنانية لرأس المال وحماية قدرة أعضائها على الاستهلاك الاجتماعى، ولذا فهى تمثل صورة للنضال الجماعي للجماهير العاملة لإدخال هذا الجزء من القيمة المتناقصة فى الحد الأدنى المقبول من مستوى المعيشة، وهو ما يمكن من توسيع المكون "التاريخى المعنوى" لقيمة قوة العمل. ويمثل ذلك على المستوى الجماعى صورة لصندوق الاستهلاك الاجتماعى للعمال فى ظل الرأسمالية.

(ب) استراتيجيات التأمين الذاتى:

نشأت حركة جمعيات الدفن وازدهرت عبر التضامن والتعاون بين العمال الحضريين الأفارقة الذين أخذوا يدركون عدم قيام الدولة بأى دور لرعايتهم. لقد

نظر المسئولون البيض إلى الأفريقى على أنه قاطن مؤقت، وجد فى المدينة لخدمة مصالح البيض فقط، وحسبما نُقل عن "هوجن":"إن الوطنى هو مجرد زائر فى مدننا البيضاء لمساعدة من يعيشون فيها، ويجب ألا يسمح لوطنى آخر بالتواجد فى المدينة ما لم يكن هناك عمل يقوم به لصالح البيض" (Southern Rhodesia, Debates in the Legislative Assembly 1935: 582-9)

وقد ازدادت الهجرة الريفية إلى الحضر بشكل سريع خلال الثلاثينيات وحيث ازدادت الظروف الاجتماعية للأفارقة سوءًا. إذ إن عدد الباحثين عن عمل تجاوز بكثير فرص العمل المتاحة، وتفاقمت مشكلات السكن والبطالة مما أدى إلى تكثيف الحاجة لدعم العشيرة والقبيلة.

ولم يتوان الأفارقة سكان الحضر عن التعاون لتلبية "احتياجاتهم" فبدءوا منذ العشرينيات والثلاثينيات ينشئون فى معظم المدن الكينية "روابط" قبلية، نظرت إليها الإدارة الاستعمارية على أنها شكل الأمن الاجتماعى عند الأفارقة. وعملت هذه الروابط أو الجمعيات التطوعية على تلبية الكثير من احتياجات أعضائها كجماعة عشائرية، وشكلت حلقة وصل بين طريقتى الحياة فى المدينة والريف. ووصف "ناماركان" الطريقة التى أقام بها الكيكويو، الليو والأبالوهيا فى ناكورو شبكة من الجمعيات القبلية لحماية مصالحهم، ومعنويات زوجاتهم. وكان السكان البيض فى الحضر الذين يخشون من تزايد عدد السكان الأفارقة فى البلدات والمدن، قد بدءوا يفرضون بعض التدابير للحفاظ على النظام وحماية أنفسهم، وكانت الفكرة الأساسية وراء هذه التدابير أن الأفارقة لا ينتمون إلى هذه البلدات، ومن ثم فالإجراءات التى اتخذت استهدفت التحكم فى التشرد والجناح والدعارة.

وبعد الاستقلال كان لابد أن يزداد الاهتمام بالتأمين على الحياة ضد الموت. فإلى أى حد ذهب "قانون التأمين" فى زيمبابوى فيما يتعلق بالتشريع لتأمين كاف وسليم؟ ولاشك أن تقديم المزيد من الأدبيات الوصفية للبيئة الصناعية التاريخية، التى جاء معها تكوين جمعيات الرقص ونوادى الطعام وأخيرًا جمعيات الدفن، لن

يساعد كثيرا الباحث المهتم بدراسة الحقائق الاجتماعية- الاقتصادية فى زيمبابوى عام ١٩٩١. ويتأكد هذا من خلال التقرير السنوى الذى أعده مدير المكتب الطبى عن الحالة الصحية فى "بولاوايو" عام ١٩٤٦ والذى اتسم بالتفصيل والدقة، وقد جاء فيه: "تمضى عملية التصنيع فى المدينة بسرعة كبيرة قد لا يشعر بها الكثيرون، وبالرغم من أن التسهيلات السكنية المؤقتة التى وفرها "المجلس" قد لبت الكثير من الاحتياجات العاجلة فإنه لم يتم حل المشكلة فى مجملها إلا بصورة جزئية. فمازال السكان الوطنيون يعيشون بجوار أماكن عملهم فى أكواخ من مختلف الأصناف. كما تنشأ قرى غير مرخصة وبلا مرافق فى أماكن مختلفة من المناطق المجاورة للمدينة. ولا يحبذ كثير من هؤلاء السكان الوطنيين مغادرة أكواخهم وأسرهم للإقامة فى العنابر المنعزلة المؤقتة التى أقامتها البلدية، وسوف يكون من غير المنطقى تمامًا إلقاء اللوم عليهم".

ونظرًا لعدم وجود سياسة عملية تتناول العلاقة بين الدولة والأسرة (سواء قبل الاستقلال أو بعده)، وخاصة فيما يتعلق بإعادة إنتاج العمل، فإن استراتيجيات تدبير الموارد اللازمة لصندوق الاستهلاك الاجتماعى العام كانت موكولة لجمعيات الدفن التى استخدمت الأساليب التالية لتكوين رأس المال الاجتماعى:

(أ) **رسوم الانضمام لجمعيات الدفن:** وهى الرسوم التى تدفع مرة واحدة فى حياة العضو. وتقوم الجمعية باستخدام هذه الرسوم فى تغطية النفقات النثرية الصغيرة (مثل الأدوات المكتبية) وفى حالة عودة العامل نهائيًا إلى قريته- أو وفاته- لا ترد هذه الرسوم للعضو. ولم تكن هناك بشكل عام آلية لنقل رسوم انضمام العضو من جمعية إلى أخرى.

(ب) **رسوم الاشتراك:** وهى رسوم تسدد على أساس شهرى، ولم تكن- بشكل عام- تفرض كنسبة مئوية ثابتة من دخل العامل. ويعتبر رسم الاشتراك صورة "لبوليصة التأمين على الحياة" بالنسبة للعضو. ويتم تغطية نفقات الجنازة من رصيد الاشتراكات. وفى حالة تغيير العضو

لمحل إقامته لأى سبب من الأسباب يعاد إليه رصيد اشتراكاته المدفوعة دون فائدة. وبالإضافة إلى تدبير مصروفات الجنازات، كثيرًا ما تستخدم جمعيات الدفن رصيد اشتراكات الأعضاء كصندوق غير رسمى للتأمين ضد البطالة، بل يمكن استخدامها أيضًا فى حالة مرض العضو.

(ج) **الفوائد:** تودع رسوم العضوية والاشتراكات عادة فى صناديق ادخار البريد أو جمعيات البناء، ولا تودع فى البنوك التجارية، وتشكل الفائدة المتحققة على هذه المدخرات الجماعية الرأسمال العامل الوحيد للجمعية والذى تستخدمه فى تقديم الخدمات للأعضاء وأسرهم.

(د) **الغرامات:** تفرض بعض جمعيات الدفن غرامات على الأعضاء الذين لا يحضرون اجتماعاتها وغير ذلك من بعض صور السلوك الأخرى. ويستخدم الرصيد المتحقق من تحصيل هذه الغرامات فى الإنفاق على احتفالات الميلاد التى تقام للعضوية.

وهناك بالطبع تنويعات متعددة لأسلوب الجمعيات فى تكوين رأسمالها الاجتماعى وإنفاقها على أنشطتها. فمن بين الأشكال الخاصة: شراء بعض الجمعيات للأسهم أو الاستثمار فى بعض المشروعات الإنتاجية.

نتساءل عن مدى التحسن الذى طرأ على نوعية حياة العامل الزيمبابوى؟ ومن الممكن إلقاء بعض الضوء على ظروف حياة العمال الزيمبابويين، انطلاقًا من تحليل جمعيات الدفن فى الثمانينيات وما بعدها.

جمعيات الدفن فى الثمانينيات وما بعدها:

إذا كان من الممكن النظر إيجابيًا إلى انتشار جمعيات الدفن فى فترة ما بعد الاستقلال باعتباره مظهرًا للاحتفاء بروح الاعتماد الذاتى، فإنه يعتبر من ناحية أخرى مؤشرًا ماديًا مهمًا على مدى تعمق الشعور بعدم الأمن الاجتماعى (Magonya, Mashanda - Shopo, Masuko 1988a:4).

كتب "شيفرد زفوروفرا" S.Zvorufura في عمود له فى "الكرونيل" بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٨٧ أن "الترتيبات الفردية (من أجل دفن كريم) عادة ما تتم من خلال بوليصة تأمين على الحياة أو ما أشبه. غير أن كل من تعامل مع شركات التأمين يشهد بأن هذه الشركات لا تدفع المبالغ المستحقة حال حدوث الوفاة". فهذه المبالغ تدفع عادة للورثة بعد الدفن بوقت طويل، بينما يتم دفع نفقات الجنازة فورًا من خلال تبرعات الأقارب والأصدقاء. وهنا يظهر دور جمعيات الدفن. "ويبدو لنا من العدد الكبير لهذه التنظيمات التى تنتشر فى الأحياء الغربية من "بولاوايو" أن معظم أهالينا يفضلون التعامل من خلال جمعيات الدفن هذه".

هل يمكن لنا فى النهاية أن نستنتج أن انتشار جمعيات الدفن فى فترة ما بعد الاستقلال هو من ثمار انطلاق المبادرات الشعبية أم روح الاعتماد على الذات؟ ورغم أن كلاً من هذين الشرطين يمكن أن يكون مناسبًا لتفسير زيادة هذه الجمعيات بعد عام ١٩٨٠ إلا أننا نظل بحاجة إلى المضى لأبعد من هذا الفهم التبسيطى للواقع.

إن إنجاز الاستقلال وما جاء معه من تعزيز الحريات والحقوق السياسية- ومن ثم تقليل القيود على المبادرات الشعبية والفردية- قد أعطى دفعة كبيرة للمطالبة بالأمن الاجتماعى. والسؤال هو: ما هى الضروريات المادية لحياة العامل الزيمبابوى؟ ففى هذا المجتمع، حيث يظل "البقاء للأقوى" هو القاعدة، تعيش معظم الأسر على أجر واحد أو أكثر من أعضائها المتكسبين. وتمثل الأجور- أيًا كانت- مظلة لحماية الأسر من مخاطر العوز. ولذا فإن الأجور تمثل المصدر الرئيسى لتلبية الاحتياجات المادية اللازمة لحياة العامل. ولكن "باتسون" Batson يشير فى نظريته عن "الشبكات الأربع"، إلى أن هناك فجوات وثقوبًا كبيرة فى هذه الشبكة حيث لا تغطى مخاطر البطالة والموت والمرض وكثيرًا من الكوارث التى تحيق بمعظم الأسر من وقت لآخر.

وهناك شبكة ثانية تعمل تحت الشبكة الأولى، ألا وهى شبكة الملكيــة. فــإذا كانت الدخول لا تكفى يمكن للأسر أن تكمل متطلبــات عيــشها بالاعتمــاد علـــى المدخرات، إن كانت لديها مثل هذه المدخرات. والقصور الذى تتسم به هذه الشبكة أن صعوبة تعويضها أكبر من الأولى (Batson 1943:86). وهناك شبكة ثالثة هـــى شبكة الأسرة. فإذا لم تكن هناك أجور أو مدخرات يقع العبء على موارد الأقارب. وتعد الشبكة الثالثة هى الأضعف (Batson 1943:86).

ومع أخذ الشبكات السابق ذكرها فى الاعتبار فهل يمكن للمرء الحديث عـــن المفاضلة بين روح الاعتماد على الذات أو التعاضد الشعبى البسيط؟ ففـــى حقيقـــة الأمر لا يمكن فصل هذه الشبكات عن بعضها البعض، إذ إن كلاً منها تعمل علـــى سد أوجه النقص فى الشبكات الأخرى. وبدلاً من اعتبار جمعيـــات الـــدفن شـــبكة رابعة، يجب النظر إليها على أنها تُعنى أساسًـــا ببنـــاء وتجديـــد الـــشبكة الثانيـــة (المدخرات). وهكذا مع تزايد الهجرة من الريف إلى الحضر بعد عام،١٩٨٠ وكذا التدهور المستمر فى الأجور الحقيقية والزيادة المطلقة فى البطالة، تزايـــد العـــبء الواقع على موارد الأقارب. ويعد هذا من سمات فترة ما بعد الاستقلال.

إن حركة جمعيات الدفن تنمو بسرعة كبيرة، حيث توفر الأمـــن أو التـــأمين الاجتماعى للفقراء الذين يشكلون أغلبية السكان. ومن المهم أن نتفهم مغزى الجدل بين تكوين جمعيات الدفن بمعدلات غير مسبوقة وبين احتدام النقاش العـــام حـــول ضرورة قانون للتأمين الاجتماعى. وفى الحقيقة أن مشروع القانون الأخير يغطـــى الفرد فقط ولا يشمل الأسرة الممتدة. ولا تدفع المزايا إلا فى حالـــة بلـــوغ الـــسن القانونية أو عجز المؤمن عليه أو وفاته أو هجرته.

وقد أوضح "هال" Hall، من خلال مسح ميدانى أجرتـــه "مدرســـة العمـــل الاجتماعى" عام ١٩٨٥ عن جمعيات الدفن فى "هرارى"، أن إشـــباع الاحتياجـــات (من خلال هذه الجمعيات) يمكن "النظر إليه من زاوية تلبية الاحتياجات الظاهرة أو المباشرة والعملية، مثل الأمن المالى والترتيبـــات العمليـــة فـــى مواجهـــة الوفـــاة

والمرض، وكذا الاحتياجات "الكامنة" أو غير المباشرة والشخصية مثل الإحساس "بالانتماء" والهوية الاجتماعية الذى تمنحه عضوية الجمعية، وربما كان من أهم أسباب النجاح الظاهر لجمعيات الدفن حقيقة قدرتها على التعامل مع كلا الجانبين من الاحتياجات الإنسانية (School of Social Work Report 1985:48)

بيد أن محاولة حركة جمعية الدفن تجديد أو إصلاح الشبكة الثانية (الملكية أو المدخرات) تتعرض لتهديد مستمر بفعل الآثار السلبية للتضخم والبطالة وهشاشة الأوضاع الاجتماعية- الاقتصادية، والتى لا تترك للادخار سوى النزر القليل أو لا شئ على الإطلاق.

ومن ثم تنمو الحاجة للتأمين الاجتماعى بسرعة أكبر من أى وقت، ولذا تزايدت الدعوة لتشجيع السكان على الالتحاق بهذه الجمعيات ومطالبة الحكومة بأن تتولى دفع اشتراكات العاطلين فى هذه الجمعيات (School of Social Work Report 1985: 48).

وكان للتدهور المتزايد فى معدلات الدخل والادخار أثره المباشر على انتظام دفع الاشتراكات الشهرية فى جمعيات الدفن. لذا تبذل هذه الجمعيات مساعى مختلفة لمواجهة انخفاض موارد الأعضاء، مثل الإيرادات المتحققة من استثمار بعض الموارد المالية فى مشروعات إنتاجية كالتعاونيات، بل قد يتم شراء أسهم فى الشركات الكبرى، كما تشارك بعض الجمعيات فى أنشطة "نوادى الليونز" وغيرها.

بيد أنه من الواجب فى فترة ما بعد الاستقلال أن تكتمل جهود جمعيات الدفن لتحقيق التأمين الاجتماعى ببرامج تأمين اجتماعية حكومية. إن الذى لم يتحقق بعد على مستوى صناعة السياسة هو تطبيق أساليب أو مناهج لإزالة الأسباب الأساسية للفقر. فما لم يدرك صناع السياسة ضرورة توجيه موارد كافية لتأمين العمال ضد الآثار السيئة لمنظومة الإنتاج غير الكفؤة، وهدر الموارد البشرية، والنقص الفادح فى الخدمات الاجتماعية؛ فإن الجماهير الزيمبابوية ستظل مجبرة على الاعتقاد الخاطئ بأن البطالة هى السبب الأساسى للفقر.

خـــاتمـــة:

كان نشوء سوق العمل الداخلية عاملاً حاسمًا فى تطـــور الرأســـمالية فـــى زيمبابوى المستعمرة. ولقد صيغت أو طبقت السياسات الرامية لتحقيق هذه الغايـــة فى العقد الأول من القرن العشرين. وبوعى كان يتم حساب وتقدير تكاليف ومزايـــا الأساليب المختلفة المتبعة، كل منها فى مواجهة الآخر. لذا كان يتم تحبيذ اجتـــذاب أو توظيف العمالة الخارجية خلال العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين، وفى مقابل ذلك كان لعملية إخضاع الأنشطة الريفية لقوى الـــسوق نتائجهـــا المخططـــة خلال الأربعينيات والخمسينيات، وذلك عندما تم الإفصاح عن الحاجة إلى التحـــول صوب تشغيل العمال المحليين الذين غزوا سوق العمل بأعداد كبيرة.

ويلاحظ أنه مع نمو سوق العمل المحلية تكونت بيئة جديدة لا تتـــسجم مـــع القيم التاريخية الاجتماعية- الاقتصادية والأخلاقية للعمال الأفارقة. حيـــث اختـــزل الأخيرون إلى مجرد أدوات بشرية لا قيمة تاريخية أو معنوية لها، أو باختصار لا ثقافة لها. ومن ناحية أخرى كان هـــذا- ولا يـــزال- شـــرطًا ضـــروريًا لتطـــور الرأسمالية، ومن ثم إعادة إنتاج الأساليب البرجوازية فى الإدارة، بل البرجوازيـــة ذاتها كطبقة.

وبعد أن تم إدماج العمال الأفارقة فى هذه البيئة غير الإنسانية، كان لابد أن تأتى الاستجابة الرئيسية لهؤلاء العمال فى صـــورة جماعـــات منظمـــة. وكانـــت جمعيات الدفن واحدة من الصور المبكرة لهذا الرد العمالى على عملية نزع الطابع الثقافى عن العمال الأفارقة. ويمكن إدراك نوع نظرة السلطات الاستعمارية لهـــذه الجمعيات من حقيقة اشتراط تسجيلها وفق قانون جمعيات الزمالة.

وهكذا تشكل ما يشبه صندوقًا للاستهلاك الاجتماعى، ليمثل شـــبكة ماديـــة لحماية العمال الأفارقة ضد الانتهاك المطرد لإنسانيتهم. ويشير الانتـــشار الكبيـــر

لجمعيات الدفن منذ عام ١٩٨٠ إلى مدى حاجة العمـــال إلـــى الأمـــن أو التـــأمين الاجتماعى، إذ إن الطابع الرأسمالى للتعامل مع قوة العمل وطبيعة سوق العمـــل- بالتالى- لم يحدث عليها أى تغير. يكفى القول إن الجمع بين الحريـــات الـــسياسية والممارسات الاقتصادية الرأسمالية المستمرة قد عمق من الشعور بانعـــدام الأمـــن الاجتماعى وسط البروليتاريا الزيمبابوية حيث مازال العمال يدعمون كلاً من الدولة ورأس المال.

مـــلاحظـــات:

(١) تشكل الفريق البحثى بالمعهد الزيمبابوى لدراسات التنميـــة ZIDS عـــام ١٩٨٦ وضم أول الأمر أربعة باحثين هم: ماشـــندا شـــوبو، سفيثيـــسو ماجونيـــا، هربـــرت نـــدورو، لـــويس ماســـوكو (T.D. Mashanda - Shopo,S.Magonya, H.Nodoro, and L.Masuko). ولم يـــستمر مـــن الفريق فى المعهد سوى: ماشندا ــ شوبو، وماسوكو.

(٢) لم تعط أطروحة "أندريه جوندر فرانك" و"مارتا فوينته" بشأن الحركات الاجتماعية نتيجة مثمرة بسبب قيامها على نزعة معادية للجدل وللمادية التاريخية. غير أنه من خلال تغطية هذا القـــصور بعبـــارات ومفـــاهيم مصوغة بحذق يمكن للباحث أن يصاب بالتشوش. ولتوضيح ما نقـــول نشير إلى أن الحركات الاجتماعية تصنع تاريخها الخـــاص، ولكنهـــا لا تصنعه بالضبط كما تحب، وإنما تحت تأثير ظروف تواجههـــا بـــشكل مباشر منتقلة إليها من الماضى. وهى تمثل بهذا عملية تاريخية. بينمـــا نجد الكاتبين يشيران لـــدى شـــرح مقولتهمـــا رقـــم (٣) ("الحركـــات الاجتماعية دورية") إلى أن: "الحركات الاجتماعية دورية بمعنيين. أولاً؛ أنها تستجيب للظروف التى تتغير نتيجة لتقلبـــات أو دوائـــر سياســـية-

اجتماعية وربما أيديولوجية أيضًا. ثانيًا؛ تميل الحركات الاجتماعية لأن تكون دورية بسبب أن هذه الحركات تعبئ النـــاس فـــى ســـياق تلـــك الظروف التى هى نفـــسها دوريـــة"(Andre, and Marta, Ifda Dossier No.63,p.31)

(٣) تصر مدرسة الفكر التمفصلى على إعطاء الأولويـــة المطلقـــة لـــنمط الإنتاج. ومن ثم فإن خطابها العام يقـــدم كمنظومـــة مـــن التمفـــصلات المضللة لا ترتبط فيها المفاهيم بالعلاقات المحلية القائمة وإنمـــا تـــربط بواسطة روابط ضمنية وعمدية يدخل فيها الكثير من الرأى والعادة.

هذا وقد كتب "إنجلز" Engels خطابًا إلـــى "بـــورجينس" W.Borgins عـــام ١٨٩٤ أوضح فيه من خلال تحليله المتماسك للـــروابط الداخليـــة فـــى المجتمـــع الإنسانى حدود هذه المدرسة الفكرية حين قال: "إن التطـــور الـــسياسى والقـــانونى والفلسفى والدينى والأدبى والفنى .. إلخ ينبنى على التطور الاقتـــصادى. ولكنهـــا جميعًا تكون استجابة لبعضها البعض، ولأساسها الاقتصادى أيضًا. ومن ثـــم فـــإن الوضع الاقتصادى ليس هو السبب الفعال الوحيد بينما يظل كل ماعداه سلبيًا. وإنما هناك تفاعل يتم على أساس من الضرورة الاقتصادية، وبه تؤكد نفسها دائمـــا فـــى النهاية".

المراجع

Africans and Freehold Title, reprinted from the Chronicle 614/54 by Rhodesian Printing and Publishing Company, Bulawayo.

Allen, D, L, et al., 1975, La vie tendre et cruelle des animaux sauvages, Paris, 383p.

Anderson, Charles, 1974, The Political Economy of Social Class, Prentice Hall, New Jersey.

Batson, Edward, 1943, Towards Social Security: Collected Papers on the Social Services, Progress Printing, Cape Town.

Benjamen, B, and J, H, Pollard, 1980, The Analysis of Mortality and Achuarial Statistics, Henerlann, London.

Bloch, M, (ed.), 1975, Marxist Analysis and Social Anthropology, ASA Studies.

Boeder, R, B, 1982, 'Malawi Burial Societies and Social Change in Zimbabwe', Journal of Contemporary African Studies, Vol. No.2, April, pp.339-348.

Boudon, Raymond, 1987, The Logic of Social Action and Introduction to Sociological Analysis, Routledge and Kegan Paul, London.

Brinton, Howard, H., 1931, Creative Workshop, Swarimore Lecture.

Chief Native Commissioners' (CNC) Report, 1922.-35.

Chimedza, Ruvimbo, 1986, 'Saving Together, Spending Together, Zimbabwe's Rival Savings Clubs', The Corrier, September-October, No. 99, pp. 75-77.

Clarke, 0, G, 1974, 'Institutional Wage-Supply Determinants of Plantations Labour in Post-War Rhodesia', Department of Economics, University of Rhodesia.

Cohen, A, 1969, 'Political Anthropology: The Analysis of the Symbolism of Power Relations', MAN.

----, 1971, 'The Politics of Ritual Secrecy', MAN.

----, 1974, 'Two-Dimensional Man', Death Property and the Ancestors, Routledge and Kegan Paul, London.

---- (ed), 1974, Urban Ethnicity, Tavistock, London.

----, 1978, Karl Marx's Theory of History, A Defence, Clarendon Press, Oxford.

Cohen, Robin, 1987, The New Helots: Migrants in the International Division of Labour, Gower House, England.

Coleman, J, S, and C, G, Roseberg, 1964, Political Parties and National Integration in Tropical Africa, University of California Press, Berkeley and Los Angeles.

Cooper, Frederick, 1983, Struggle for the City Migrant Labour, Capital and the State in Urban Africa, Sage, London.

Dewey, A, 1970, 'Ritual as a Mechanism for Urban Adaptation', MAN.

Duncan, D, 1973, 'The Wages and Labour Supply Position in European Agriculture', Rhodesian Journals of Economics, Vol. 7.

Dunham, Arthur, 1958, Community Welfare Organisation, Principles and Practices.

Engels to W, Burgess, 1894, in Selected Works, Vol. 3, pp 507.

Fagothey, Austin, Right and Reason, Ethnics in Theory and Practices,Oxford University Press and the Clarendon Press.

Freund, Bill, 1984, 'Labour and Labour History in Africa: A Review of the Literature', African Studies Review, Vol. 27, No.2, June.

Ghertz, C, 1975, The Interpretation of Cultures, Hutchinson, London.

Glazer, N, and D, Moynihan, (eds), 1975, Ethnicity: Theory and Experience, Harvard University Press, Cambridge Mass.

Gutkind, P, and P, Waterman, 1977, African Social Studies: A Radical Reader, Heinemann, London.

Hall, N, 'Even the Cost of Burying the Dead has Gone Up', 'Burial Societies in Harare'.

Hampson, Joe, 1985, 'Need We Worry About the Elderly in Zimbabwe?', Social Change and Development, No. I, pp. 5- 20.

'Health Facilities Among the Best in Hunyani', CZI Industrial Review, June, p.37.

Jacoby, Russel, 1981, Dialectic of Defeat: Contours of Western Marxism, Cambridge University Press, 1920.

Journal of Contemporary African Studies, 1982, Vol. I, No.2.

Kaseke, Edwin, 1988, 'Social Security in Zimbabwe', Journal of Social Development in Africa, Vol. 3, No. I pp. 5-20.

Kennedy, Dane, 1987, Islands of White: Settler Society and Culture in Kenya and Southern Rhodesia, 1890-1939, Duke University Press, Durham.

La Fontaine, J, (ed.), 1972, The Interpretation of Ritual: Essay in H of A, I, Richards, Tavistock Publications, UK.

Laig, Richard and M, Pigott, 1987, 'Meeting the Health and Housing, Needs of Plantation Workers', IDS Bulletin, April, Vol. 18, No.2, pp. 23-30.

Leiman, Anthony, 1985, 'Formal/Informal Sector Articulation in the Zimbabwean Economy', Journal of Contemporary African Studies, October I984/April 1985, Vol. 4, pp. 119-137.

Lopes, Carlos, 1987, Guinea Bissau, From Liberation Struggle to Independence Statehood.

Magonya, S, Mashanda-Shopo, T, D, and L, Masuko, 1986a, 1987a, 1988a, unpublished, Zimbabwe Institute of Development Studies (ZIDS) Working Papers on Burial Society Movement, Harare.

----, 1986b, Notes from oral interviews carried out in November 1986 and 1987, Zimbabwe Institute of Development Studies, Harare.

Magonya, Shipo, 1987, 'Political Economy of Housing the Urban Low Incomes Families', VOICE, February, Vol. No.1, pp. 24-25.

Mahachi, G., 1987, 'The Duma of South-Eastern Zimbabwe: A Preliminary Analysis of a Shona and Royal Burial Practice', Zimbabwe Science News, November/December, Vol. 21, Nos. 11/12, pp. 141-144.

Malaba, Luke, 1980, 'Supply, Control and Organisation of African Labour in Rhodesia', Review of African Political Economy(18), p. 7-28.

Mashanda-Shopo, T, D, 1976, Recorded oral interviews from September-November 1976, housed with Department of History, University of Zimbabwe and School of Social Work Archives.

Masuko, L, 1987, Vertical Branch Planning and Horizontal Territorial Planning: Review of the Approach, Problems and Distribution of Productive Forces, ZIDS Working Paper No. VI, Harare.

Mitchell, J, C, 1969, 'The Concept and Use of Social Networks', Manchester University Press for the Institute of Social Research Zambia.

Nidda, Ronald, 1985, 'The Poor in Mbare' ,Social Change and Development, No. 11, pp. 5-7.

Parkin, David, 1972, Palm, Wine and Witnesses, International Text Books, London.

----(ed.), 1975, Town and Country, International African Institute.
Pausewang, Siegfried, 1987, Participation in Social Research; Experience in Rural Ethiopia, DERAP Working Papers.

Phimister, Ian and C, Van Onselen, 1974, 'Studies in the History of African Labour Organisation in Rhodesia', The Rhodesia Journal of Economics.

----, 1979, 'The Political Economy of Tribal Animosity: A Case Study of the 1929 Bulawayo Location Faction Fight', Journal of Southern African Studies, Vol. 6, No.1, October.

Phimister, Ian, 1986, 'Discourse and the Discipline of Historical Context: Conservation and Ideas about Development in Southern Rhodesia 1930-1950', Journal of Southern African Studies, Vol. 12, No.2, April.

----, 1988, An Economic and Social History of Zimbabwe 1890-1948: Capital Accumulation and Class Struggll Longman, New York.

Porter, A, 1963, Creoldom: A Study of the Development of Freetown Society, Oxford University Press.

Report on the Urban Affairs Commission 1958, Government Printers, Salisbury 1988, (R, P, Plewman, Chairman).

Rolin, Henri, 1978, Rolin's Rhodesia, Bulawayo, Books of Rhodesia.

Ryndia, M, N, 1985, Chernikov, Political Economy of Capitalism, Institute of Social Studies, Progress Publishers, Moscow. 'Self-Reliance in Practice: A Study of Burial Societies in Zimbabwe', 1987, Journal of Social Development in Africa

Swartz, M, (ed.), 1969, Local Level Politics and Cultural Perspectives, University of London Press.

الفصل الثامن

الطبقة العاملة والروابط الاجتماعية والديمقراطية فى الجزائر(*)

سعيد شيخى

مقـدمـة:

يرجع اهتمامنا بدراسة الطبقة العاملة فى الجزائر إلـى سـببين رئيـسيين. ونقول فى البداية أن تلك الدراسة تلقى الضوء حتمًا على أبعـاد معينـة للعلاقـات الاجتماعية فى الجزائر، كما تتضمن مناقشة حول أصول فئات الطبقـة العاملـة، وأعرافها وصورها، وعلاقتها بالمؤسسات التى تدعى الارتباط بهـا، أو تعـرض عليها هذا الارتباط، وشبكة المعايير المؤسسية التى تحدد لغتها وسـلوكها، وأيـضًا الأشكال المتنوعة المصممة لتحفيزها أو إجبارها على العمل. أما المقاربات المؤهلة لشرح الظروف التى اندمج فى ظلها العمال الأفراد فـى مجموعـات، وتوضـيح السياسات الإدارية التى استهدفت "تعبئة" الطبقة العاملة، وكشف الأبعـاد المحـددة لنضالات الطبقة العاملة وأيضًا مساهمتها فى حركة العمل وفـى الحيـاة عمومًـا، وعلاقاتها بالأعضاء الآخرين فى المجتمع، فهى المقاربات التى سوف تحـدد فـى مشروع أكبر يتعلق بإدراك التاريخ المتطور للعلاقات الاجتماعيـة المتبادلـة فـى الجزائر.

ثانيًا، يفتح تحليل ظاهرة الطبقة العاملة الطريق لدراسة قدرة هـذه الطبقـة على العمل الجماعى، ومدى استقلال مبادراتها عن الدولة أيـضًا. والنقطـة التـى نوليها عنايتنا بشكل خاص هنا، هى قياس الدرجة التـى قللـت بهـا احتجاجـات

(*) ترجمة: عزة خليل

وصراعات الطبقة العاملة من هيمنة الدولة وحجمت ميولها الاستبدادية. ونثير هنا سؤالاً محددًا حول ما إذا كانت أنشطة الطبقة العاملة فى ذاتها قد أسهمت فى توجه النظام الاجتماعى إلى الديمقراطية؟، أو على العكس؛ كان ظهور المزاج الديمقراطى فى الجزائر ممهدا للساحة من أجل تبلور الحركات الاجتماعية مثل حركة الطبقة العاملة، مع ما يصاحب ذلك من قدرات فى الصراع والاستقلال عن الدولة. وتثير هذه الأسئلة قضية المقاربات الملائمة فى تناول الديمقراطية (أو التسلطية) على خلفية قدرة قوى اجتماعية معنية على النمو على نحو أكثر إبداعًا ونشاطًا كرد فعل لتدخلية الدولة، أو لجوئها إلى الانسحاب إلى موقف سلبى نسبيا.

وتتضمن هاتان القضيتان الكبيرتان نقطة البدء فى هذه الدراسة حول الطبقة العاملة ويتمثل السبيل الوحيد إلى فهم هوية الطبقة العاملة فى إدراكها كجزء متكامل من حقيقة أكبر –النظام ككل.

ويقع هذا المنظور نفسه عند نقطة اتصال مسارين استكشافيين، يتمثل المسار الأول فى بحث بناء الطبقة العاملة على وجه الخصوص- والمجتمع بصفة عامة - فى تعاملها مع الدولة. أما المسار الثانى فيكون فى الوقوف على الدرجة التى تكون الطبقة العاملة قادرة بها – سواء بمفردها أو بالتوافق مع قوى اجتماعية أخرى- على المبادرة بأنشطة بالغة الأهمية تاريخيًا، تعمل على قيادة التغيير الاجتماعى.

إذًا، فالمجال شديد الاتساع، وعلى أى دراسة أن تتجه إلى الانتقاء، مركزة على نقاط الذروة الهامة فى المشهد الاجتماعى الذى يتقدم مع الزمن ليصنع سلسلة أحداث تاريخية. وفى خبرة الطبقة العاملة الجزائرية، كانت هناك ثلاث مراحل: هى: المرحلة الأولى، حيث حشدت الطبقة العاملة فى وقت تعاملت فيه الدولة مع البنية الأساسية الصناعية للأمة، بل والمجتمع نفسه فى الواقع، على أنهما مشروعان على المستوى الوطنى. وبدأت المرحلة الثانية عندما آلت الشعبوية إلى الاحتضار و"سرحت" الطبقة العاملة، بينما أعادت المجموعات المهيمنة تحديد أسس الحكم المهيمن الجديد. وفى المرحلة الثالثة والحالية، تبدو المعايير الديمقراطية

وكأنها تسعى إلى إيجاد أرض لها بعد سنوات من الحكم التسلطى، ويكون ذلك على السطح فى كل الأحوال. وبينما جرت تيارات أكثر تعقيدًا تحت السطح، إلى جانب الإشارات إلى أن المجتمع يتفاوض فى طريقه إلى نضج جديد، فهناك أيضًا علامات متعارضة للتحلل والتفسخ الوشيك أو الفعلى.

تدخل الدولة والطبقة العاملة:

الشعبوية و"الجماهير"

كتب على الكنز فى دراسته حول العلاقات بين الدولة الجزائرية والمجتمع فى السبعينيات، أنها كانت قائمة على عقد اجتماعى. فكان هناك من ناحية، مواطنون أفراد يستطيعون المطالبة باستحقاقهم لحقوق محددة، وظل تقديم تلك الحقوق مقصورًا على المجال الاجتماعى: الحق فى العمل، والتعليم، والرعاية الصحية، والسكن... إلخ. ومن الجهة المقابلة، كانت الدولة تحتكر لنفسها مجموعة سلطات، بداية من حقها الذى لا ينازع فى الحكم، إلى سلطاتها التى تحتكر الرأى والتنظيم والتعبير الذاتى.. إلخ. وهكذا قام عقد اجتماعى ضمنى بين الدولة والمجتمع. وعلى أساس بنوده الثابتة، تخلى المجتمع عن الحقوق السياسية للدولة، التى كان متوقعًا منها أن تؤمن فى المقابل الحقوق الاجتماعية السابق ذكرها (El- kenz 1989).

ونجد فى ذلك وصفًا موفقا للربط الذى نشأ بين التعبير عن المطالب الاجتماعية الفردية والصيغة المهيمنة لتدخل الدولة. تنازل المواطنون الأفراد من جانبهم عن تبعات الاستقلالية، فى مقايضة مع حصة من عائدات الإنتاج ونظام التوزيع. وقدمت الدولة من جانبها إشباع المطالب الاجتماعية، فى مقابل مصادرة الحريات العامة. وبعبارة أخرى، فالأعضاء الأفراد فى المجتمع على استعداد أن يكونوا مقيدين ولكن فقط إذا ترجمت طموحاتهم فى قرارات سياسية. وفى

مواجهتهم، كانت الدولة مستعدة لتوفير الديمقراطية الاجتماعية، ولكن فقط إذا استطاعت، على مستوى مختلف، أن تنعم بنقيضها – أى الاستبداد السياسى. وكانت تلك هى شروط "العقد الاجتماعى" والمكونات الأساسية للظاهرة السياسية للشعبوية فى الجزائر خلال السبعينيات (harbi 1975, El kenz 1989, Touraine 1988).

وفى إطار النظام السياسى الحاكم، صارت الديمقراطية الاجتماعية والاستبداد السياسى مثل الرفيقين الحميمين. بوعدها بالديمقراطية الاجتماعية. وبفضل الضرائب على الدخل، لم تسفر عملية التصنيع عن مجرد برنامج للتنمية، ولكن كان فيها أيضا ممارسة للعدالة الاجتماعية. وصعد الاستثمار إلى أرقام مرتفعة، وإلى تلك اللحظة لم يكن الثمن الاجتماعى المنتزع باهظًا. وفى واقع الأمر، لم تقلص مستويات الاستهلاك بصورة واضحة، وكانت جميع مجالات النشاط قائمة، وخاصة فى القطاعات الاقتصادية والتعليمية، التى أصبحت تعامل على أنها مساحات للتكامل والترقى الاجتماعيين. و بلا شك، تمثلت القاعدة الأولى للنظام الشعبوى فى موقفه من قضية التشغيل وحزمة التشريعات الاجتماعية المرتبطة بالحق فى العمل. ومن خلال أعمال الآليات الناتجة عن هذه العملية، انخفض معدل البطالة من ٣٧% فى ١٩٦٦ إلى ١٩% فى ١٩٧٨ و ١٦% فى ١٩٨٣. وبسبب قوة التشريعات المصاحبة فى حماية مطالب العمال، فقد انتهى الأمر إلى أنها بدت وكأنها انحراف عن القواعد الاقتصادية القياسية التى لابد وأن تصاحب التراكم فى النمط الرأسمالى (تغطى التشريعات نقاط مثل الأمان الوظيفى، والحقوق الاجتماعية فى مكان العمل ومشاركة العمال)[1].

وكانت الدولة قادرة بهذا الجمع بين التنمية الاقتصادية وآليات الاندماج الاجتماعى على بناء أسس شرعيتها. واكدت على ذلك من خلال دعايتها عن وفائها بالمصالح الوطنية الأساسية، داعية "جماهير الشعب" إلى إظهار التزامهم بقرارات قادتهم لصالح الأكثر حرمانًا.

وقد جعل النظام الشعبوى من نفسه مدافعا عن العدل الاجتماعى، ودعا إلى تعبئة الجماهير ليثبت استحقاقه للشرعية. ورغم ذلك، قام فى الوقت نفسه بسياسات قمعية واسعة النطاق، ومد سيطرة الدولة على كل مجالات المبادرة الاجتماعية. وكان نظامًا جاهزًا للاستجابة إلى المطالب الوطنية والاجتماعية، ولكن فقط إذا تم التعبير عن تلك المطالب من داخل نطاق السلطات الخاصة به وليس خارجها، وليس ضدها بكل تأكيد. وفوق ذلك، كان النظام راغبًا بنفس القدر فى تنظيم المشاركة الشعبية فى عمليات صناعة القرار، وبالطبع لابد أن تعمل تلك المشاركة وفقًا للقواعد التى ترسمها السلطة الحاكمة، وليس وفقًا لما تحدده المجموعات الاجتماعية المشاركة بصورة مستقلة. وبصريح العبارة، لم يكن النظام الشعبوى فى الجزائر ليتسامح مع أى شىء لا يمكنه تنظيمه أو احتوائه. وفى نفس المقام، أبقى الصراعات الطبقية بعيدًا عن السطح من خلال إدماج كل المطالب الاجتماعية داخل برامجه، وإحاطة كل الحركات الاجتماعية بقيادته التى لا منازع لها (٢).

ونظرًا لطبيعة النظام، كان أحد الأهداف الرئيسة له منع ظهور التجمع الطبقى العضوى. وتم له هذا جزئيًا من خلال منع المنافسة الاجتماعية تحت اسم التنمية– وهى عملية تقودها الدولة؛ وجزئيًا من خلال مصادرة المبادرات التى تقوم على أساس طبقى، تحت اسم عملية الشراكة الشاملة للجميع، التى تتعهدها بشكل رئيسى الدولة ذاتها. ولا حاجة بنا إلى ذكر أن مهمة أجهزة "مخابرات" الدولة، التى تعمل على نحو مرادف لنظام الأمن، تمثلت فى الحفاظ على صمامات كل تيارات الرأى لتتلاءم مع عملية التنمية الوطنية، ونطاق المطالب الاجتماعية، وممارسة المشاركة الشعبية، وتكون جميعها داخل القالب الصارم لهيمنة الدولة القمعية.

ولعبت الدولة الدور المحورى فى كل هذه العمليات. وكانت المبادرة إلى توجه التصنيع والتشريعات الاجتماعية المصاحبة له. كما فككت المجموعات الاجتماعية، عبر تكتيكاتها القائمة على التدخل وبواسطة أجهزة تحكمها، حتى لا تكون قادرة على التفاوض بشأن علاقاتها الداخلية بصورة مستقلة. وبعبارة أخرى،

لم تعط المجموعات الأساسية فى المجتمع الجزائرى أية فرصة لتلتئم فى قوى اجتماعية ذات شأن، عبر جهود اجتماعية واقتصادية موازية خاصة بها. وعوضًا عن ذلك، كان وضع كل مجموعة ووظيفتها داخل المجتمع تتحدد من خلال صلة كل منها على حده بالدولة وبالهيئات التى تمارس من خلالها سلطاتها الاحتكارية على التنظيم والتعبير الذاتى... إلخ.

وكانت نتيجة مثل هذه الإدارة أن صارت البيئة العامة فى الجزائر فضاء خاليًا من كل التعبيرات العلنية عن الصراع بين المجموعات الاجتماعية. ثم صبت الدولة المتبنية لمبدأ التدخل فى الفضاء البكر الذى خلقته على هذا النحو، فيضا لامتناهيا من رطانتها ودعايتها. وكان الأكثر غزارة من كل شىء، النمط السياسى الذى يقوم على التصاريح الإدارية، التى يصاحبها قدر وافر من التحذيرات والوصايا. وبلا شك، فخلف هذا المشهد العام للمجتمع الهش، كانت هناك موجات من الاحتجاج. ولكن لم تقو هذه التحركات الصغيرة على تأليف أمواج ضخمة وقوية بما يكفى لتكدير صفو التوافق الاجتماعى. فكانت هناك مساحات ضئيلة للصراع الاجتماعى والمواجهات العلنية، إلى جانب خضوع المجموعات المنفصلة على نحو عميق إلى المنطق الطاغى لسلطة الدولة.

تمتلك كل الدول سلطات قائمة على نظام قمعى وآليات ثابتة خاصة بها. ولكن ذلك لا يكاد يكفى للحفاظ على هذه السلطة. وحتى نفهم الاطمئنان النسبى الذى مكن النظام الشعبوى من البقاء فى السلطة، نحتاج إلى رؤية آليات الهيمنة مقترنة مع التغيرات الاجتماعية التى حدثت فى الستينيات والسبعينيات. وكانت تلك السنوات فترة عدم استقرار ومعقدة إلى أبعد الحدود من وجهة نظر المواطنين الأفراد، لقد كانت فترة للتوجه المحموم للتصنيع، وكان الكل الاجتماعى فى دوران متصل، فرحل الناس عن المناطق الريفية فى أفواج، وتوسعت المدن بصورة غير قابلة للتحكم فيها، وانقلبت التوازنات الاجتماعية- الاقتصادية للأزمنة السابقة، وضربت جذور التقاليد واهتزت.

وفى ذلك الوقت، لم يكن لدى أفراد الطبقة العاملة رغم ذلك أية أدوات خارجية تدعمهم من أجل حصولهم على سلطة داخل نظامهم، فلم يكن لديهم حتى لائحة بالإرشادات يمكن أن يتبعوها. ولذلك عندما كسرت الروابط الاجتماعية والقيود التقليدية، وانتشر أفراد الطبقة العاملة فجأة فى عالم جديد مدفوعين بحكم الظروف، كانوا كمن هبطوا من فضاءات غريبة. لقد كانوا فى حالة من التشظى الجماعى، التى تؤدى بالضرورة إلى التنازل عن الحرية من أجل صفقة مغرية بتحقيق الأمن. وتعد هذه تربة ملائمة لتقوية الأنظمة القديمة للأفكار والصور، مثل أيديولوجية التوجه المساواتى.

تطلع "بلوريتاريو" الجزائر إلى مجتمع قائم على علاقات التبادلية والمساواة. وتشتمل التبادلية على التبادل المشترك للخدمات بين أعضاء المجتمع نفسه، ويتغذى التوجه المساواتى على صور الإخاء بين الأشخاص المتشابهين. وتلخص الاعتقاد الشائع فى جملة: "الجزائرى هو الجزائرى، لا فرق بين مواطن وآخر". ولم تترك هذه الصيغة فى الوعى الجماعى مساحة لأخذ الطبقة فى الاعتبار، وأعطت بنفس القدر فرصة للصيغ ذات التوجه الفردى للتعبير.

وصار واضحًا أن فضاءات الوعى الاجتماعى لم يكن بها حاضنة لخلق رؤية لنظام اجتماعى جديد. وكان كل ما تم هو تركيب العلاقات القديمة فوق الأوضاع الجديدة. وبقيت جذور كل من الحنين إلى الحياة المشتركة، والحافز على الاندماج، وأمنية المساواة، فى عادات التضامن القديمة، ولم تترك هذه الأعراف التقليدية على الإطلاق أى مساحة للمصالح المختلفة داخل النظام الاجتماعى الناشىء، ولا لمفهوم الفردية. ولا عجب والوضع كذلك، أن تجد المطالب الاجتماعية تعبيرًا عنها داخل هذا الإطار، ومحاولة الناس لسد الفجوة بين القهر الاقتصادى وإغراء الأجور فى الحضر من خلال المطالبة باحترام الأعراف القديمة المشتركة.

ولنعط مثلاً بالسلطة داخل المشروع الاقتصادى. إذ كان كل مشروع من هذه المشروعات يعتبر جزءًا من الثروة العامة. فلا يهم كثيرًا إذا ما كان مدير مصنع معين ماهرًا من الناحية الفنية، أو كونه ممثلاً للنظام الطبقى. كانت النقطة المهمة هى أنه الرئيس. وباعتباره رئيسًا فمهمته الأساسية أن يكون طيبًا وعادلاً ونزيهًا، وباستطاعة من هم تحت إمرته أن يصلوا إليه. وبعبارة أخرى، فقد حطمت عملية العمل الحديثة النماذج الجهوية القديمة. كان كل المطلوب من المدير الجزائرى، الرئيس، أن يعيد لصق أجزاء العالم المتناثر معًا.

وكانت العلاقة بين مدير المصنع ومكان العمل فى المصنع عبارة عن انعكاس لصورة العلاقة بين القيادة العليا والمجتمع الجزائرى ككل، ولكن فى مرآة محدبة. وجد أفراد الطبقة العاملة أنفسهم فى أسر قيد مزدوج: التشظى الاجتماعى، و الافتقار إلى الحماية السياسية أيضًا. وشهد المجتمع الجزائرى تخلقا لعالم مرتبك نتيجة التحضر المتسارع، والانفصال عن حياة القرية، وتوسع طبقة العاملين بأجر فى الصناعة، والمدى الواسع للحراك الاجتماعى والمكانى. وأدى كل ذلك إلى أن يصل مستوى تهديد المجتمع إلى أقصاه مع غياب الطبقة القادرة على دمج الفوضى المشوشة للتناقضات الاجتماعية فى كل متماسك يمكن إدراكه، وغياب قيادة تمتلك العزم للنضال من أجل تحويل النظام الاجتماعى، عبر بنية مركزة فى شخص واحد. وتضاءل البروليتاريون الجزائريون إلى وضع يشبه الذرات وسط الجماهير، وهو الوضع الوحيد الذى يمكن أن يوجد عليه الأفراد. ولذلك تخلوا عن استقلالهم وتوحدوا فى القيادة على أساس المعنى الذى يمكن أن يكون للقائد فى مجتمع محلى: فهو الأمل فى مواجهة الخوف، والعدل فى مواجهة الاستبداد، والمساواة فى مواجهة الظلم.

وكما يقول ميشيليه فى جملة له "توافق الشعب فى رجل واحد"، وهو بذلك يضع فى اختصار شديد المحصلة التاريخية للروابط بين سلطة الدولة والمجتمع؛ إنها الصورة الكلية لنظام اجتماعى عاجز عن القيادة إلى مجتمع حر. فمن ناحية،

هناك الجماهير التى تعانى مأزق الانتفاضة التى لا يفهمون وجهتها وأهدافها؛ وهم فى سعيهم من أجل الحصول على الأمن وأوضاع إنسانية أفضل فى إدارة اجتماعية جديدة، على استعداد إلى الدخول فى أكثر العلاقات اتساما بالتبعية. ومن ناحية أخرى، تقف الدولة التى ترى نيابة عن الجماهير وبحكمتها الآلهية- ما هو الأفضل لها، وهى تبجل تعبئة الجماهير فى الوقت الذى تعلم فيه إنها السلطة الوحيدة المخولة لتقرير إلى أى مدى يمكن للجماهير أن تسير بالضبط. وتنشر شعاراتها التى لا يستطيع أيًا كان الاعتراض عليها أو تحديها.

لا يعنى الظهور الإجماعى للشعبوية الجزائرية غياب الصراعات الحقيقية حول المصالح أو الاحتجاج الاجتماعى. فقد بدأ الاحتجاج الاجتماعى فى التزايد مع الزمن حيث تعارض دور الدولة مع الآليات المؤسسة من أجل الاندماج الاجتماعى، وصار مواطنى الطبقة العاملة واعين أكثر فأكثر بالتناقض المتزايد بين التصور الخيالى السامى "للثورة" وبين العلاقات الهزيلة فى حياتهم اليومية. وفى الحقيقة، تطور الاحتجاج الاجتماعى فى وقت معين انتشرت فيه بصورة متزايدة التصورات الجديدة للطبقة العاملة نتيجة لتوسع طبقة العاملين بأجر، وصارت الحركات الاحتجاجية متبناه من قبل جماعات العمال. ولكن لا تزال الحقائق الأساسية كما هى: فالنظام الشعبوى قادر المرة تلو الأخرى على سلب الجماعات الاجتماعية المحتجة سلاحها؛ وفوق هذا، بقى قويًا بما يكفى لإحباط كل محاولات تشكيل حركات مستقلة، أو شن نضالات مستقلة. ونتج النجاح الجزئى فى هذا الصدد من ترسانة الدولة المدججة بآليات الهيمنة؛ وجزئيًا من إستراتيجيتها للاندماج الاجتماعى. أما العامل الثالث فهو الوضع الداخلى للطبقة العاملة نفسها.

الطبقة العاملة

من الجائز أن العمال الجزائريين قد شكلوا الطبقة العاملة بفضل اعتمادهم على الدولة المهيمنة، ولكن التصور الذى يقدم دائمًا، والذى تبدو فيه تلك الطبقة قوة واثقة من نفسها تمضى بسلاسة فى طريقها إلى الوحدة، هو تصور بعيد عن

الواقع. ووفقا لمفهوم الطبقة العاملة، كان واقع حياة العمال محكوما بمجموعة كبيرة جدًا من الظروف، مما يجعلنا متأكدين بلا تجنّ تقريبا أن بالجزائر اقسام من الطبقة العاملة على قدر ما بها من أقاليم، ومجالات للنشاط الاقتصادى، أو حتى مشاريع فردية. وهكذا، توجد مدن يمكن اعتبار أن أجور العمال بها أعلى من المعتاد، وأخرى أجورها فى المستوى المعتاد، بينما يشتكى عمال مدينة ثالثة، عن صدق، من انخفاض أجورهم الشديد. و لاحظ بعض الباحثين أن أجور العمال تكون أشد انخفاضًا فى المدن التى بقيت طويلاً بعيدة عن التصنيع. فبقت معدلات البطالة فى هذه المدن مرتفعة، ولم يلتحق البروليتاريون بها بالطبقة العاملة إلا مؤخرًا فقط، ربما مع إعادة توزيع الصناعات.

ويتعقد وضع العمال أكثر بسبب التنوع بين القطاعات الاقتصادية التى يعملون بها. ففى عام ١٩٧٢، كان العمال فى قطاع بناء الإنشاءات يتقاضون ٣٢٠٠ دينار جزائرى سنويًا فى المتوسط، ويبلغ هذا حوالى ثلث متوسط الأجر السنوى لنظرائهم فى صناعة البترول والغاز. وكان العامل فى الصناعات الكيماوية يتقاضى أجر يقل مرتين ونصف عن نظرائه فى قطاع البترول والغاز. وأحيانا يرتبط التضارب فى سلم أجور العمال مع التنافر فى تناسب أحجام وحدات الإنتاج. على سبيل المثال فى قطاع الصناعة التحويلية، يمكن أن تتفاوت أجور العمال ما بين ٣١٦٦ دينارًا جزائريًا سنويًا فى المؤسسات التى تشغل ٢٠ عاملاً، و ٦٥٧٥ دينارًا جزائرى سنويًا فى المؤسسات التى تشغل أكثر من مئة عامل. وإذا أخذنا فى الاعتبار بالمثل تصنيف المهن المشوه، إلى جانب التفاوت الكبير فى سلم الأجور، وفوضى انظمة المنح والعلاوات، ينتهى الأمر بالطبقة العاملة إلى أن حالة انقسام شديدة. وتخلق أوضاع مثل هذه صعوبات أمام العمل الجماعى، وتدفع نضالات الطبقة العاملة إلى نماذج معزولة مبعثرة عبر الإقليم الوطنى[٣].

وإلى جانب هذه العوامل المسببة للتباين، المساهمة فى تشتيت الطبقة العاملة إلى أجزاء منفصلة، فهناك أيضًا حقيقة انقسام الطبقة العاملة إلى نصفين يتبع

النصف الأول قطاع الدولة، الذى يتمتع بالأفضلية ويمثل النصف الثانى الجماعة التى تعد طرفية من جميع وجهات النظر، وتضم كلاً من عمال بناء الإنشاءات وعمال القطاع الصناعى الخاص. وقد ساعدت عوامل اختلاف أساسية على مثل هذا الفصل الحاد بين هذين النصفين، وتتمثل فى الأوضاع الوظيفية وسلم الأجور وأنماط المشاركة.

ويتمتع العمال فى قطاع الدولة بالأمان الوظيفى. إذ ألغيت تدريجيًا كل أشكال العمل لنصف الوقت أو الوظائف المؤقتة فى قطاع الدولة الصناعى، وتأسست جداول أجر شهرية عبر القطاع، ولذلك تمتعت نسبة ٨٤,٦ من القوة العاملة عام ١٩٧٩ بالتغطية. وإلى جانب ذلك، يتمتع المنتمين إلى قوة عمل الدولة بشكل من المشاركة يطلق عليه "إدارة اشتراكية مشتركة " (socialist corporate management). وباعتراف الجميع، لم يكن ذلك شكلاً نموذجيًا للتعبير الاشتراكى عن الذات، ولكن كانت لدى العمال ميزة ندرة الفصل بهدف زيادة الفاعلية الاقتصادية. وفوق ذلك، كان مديرو المصنع راغبين فى كسب ود الطبقة العاملة وتخفيف حدة غضبها، فأدخلوا عددًا من برامج الخدمات مثل تعاونيات المستهلك والعيادات الصحية، وكان العمال يتمتعون من خلالها بفوائد معقولة.

ومن الناحية الأخرى، واجه العمال فى قطاع التشييد والقطاع الصناعى الخاص ظروفًا مختلفة للغاية. فكانت الوظائف للمحظوظين. وحتى هؤلاء لم يكن أمامهم سوى الحد الأدنى من الضمانات إذ كان أكثر من نصف العمال فى القطاع الصناعى الخاص يقبضون بالساعة. والأسوأ من ذلك أنهم كانوا خاضعين لتحايل الورش المستغلة، بما يتضمنه ذلك من عدم تحديد ساعات العمل اليومية، والأجور الأقل من الحد الأدنى للأجور، وتشغيل الإناث والأطفال، والانتهاكات الصارخة لقوانين العمل، وفصل أعداد كبيرة.. إلخ. وعلى عكس معظم مصانع الدولة التى كان بها جمعيات عمومية للعمال أو نقابات عمالية، كان ربع مصانع القطاع

الخاص فقط بها نقابات. وفى بعض الأحيان كانت تلك النقابات تضم أقارب الرؤساء وأصدقاءهم وجواسيسهم بين أعضائها.

وتشير الشواهد فى الجزائر إذًا إلى أن الطبقة العاملة مركبة من مجموعة منفصلة مختلفة ومتغايرة الخواص، ومقسمة إلى أجزاء متمايزة. وهكذا كانت فريسة للانقسامات الداخلية التى تعمل على ضبابية هويتها الخاصة وتحول دون إمكانية العمل المتحد.

وعلاوة على التناقضات الشديدة التى ألمت فعليا بهوية الطبقة العاملة نتيجة العوامل المسببة للاختلاف، فقد كان تأثير الهجرات الداخلية عليها يضيف مزيدا من التشوش. وصارت هذه الهجرات واضحة بشكل خاص فى السبعينيات حيث توسعت حينها بشدة حتى أضعفت الطبقة العاملة بشكل واضح. وكان ينظر إلى الذين تمكنوا من الحصول على عمل فى القطاع الصناعى على أنهم حققوا إشباعا بالمعيار الاجتماعى. ويمثل الحصول على أجر بالنسبة لهم مسألة أهم من التنازع حول مستويات الأجور (dubois 1981:79). أما بالنسبة للمسافرين المرتحلين الريفيين للبحث عن وظائف فى المناطق الحضرية، فقد كان ينظر إليهم بالفعل على أنهم منتزعون من أصولهم، حيث يوجد فرق شاسع بين خبرة ماضيهم وما صاروا عليه منذ الهجرة فصاعدًا. لقد أتوا من قرى لا يتوفر بها أبسط إمكانيات الراحة الشخصية أو أسباب الرفاهية الاجتماعية، ولا توجد أدنى فرص للعمل، أما فى المدينة فقد رأوا ما لم يحلموا به من فرص التطور الاجتماعى، والحياة المفتوحة على العالم الكلى الممتد، وفى ذلك بون شاسع عن البنى الخالية من الحياة فى طريقة المعيشة الريفية. وباختصار، يعلق معظم العمال أهمية كبرى على فرص الحصول على الأجور من الصناعة، ليس فقط من أجل القيمة النقدية، ولكن أيضًا لأن ذلك يمثل طريقًا للخروج من العبء الثقيل فى حياة القرية.

وتعطى الأفضلية فى وضع كهذا إلى اعتبارات قابلية الحركة للفرد والمجموعة أكثر مما تعطى للوعى الطبقى. وينطبق ذلك بشكل خاص فى

السبعينيات، عندما كان التوجه إلى التصنيع يتقدم في سرعة هائلة، وكانت القوة العاملة من العاملين بأجر تتوسع بصورة مطردة. و نشأت المصانع الجديدة عندئذ، وكانت هناك حاجة إلى عمال إضافيين لتشغيلها. ونتج عن ذلك عملية ثنائية. إذ حصل العمال المعينون على ترقيات سريعة، وترك آخرون ليقوموا بوظائف كبار العمال في المصانع الجديدة. وعملت المصانع الكبيرة التي بنيت في ذلك الوقت كقوة جاذبة للعمال الماهرين وذوى الخبرة.

وبالنظر إلى إمكانيات الحراك الاجتماعي الصاعد التي تظهر أثناء مسار التصنيع، لم يعرف هؤلاء العمال أنفسهم باعتبارهم عمال، بل كأعضاء في الطبقة الوسطى. وفي كل الأحوال، كانت الاستقالات العديدة ومعدل تنقلات العمال المرتفع في السبعينيات مؤشرًا على الخيارات التي صارت متاحة عبر فرص الترقي الاجتماعي، وعلى عمليات الترقي والحراك الفرديان أيضًا التي بفضلها امتلك العمال "صورة عن ذاتهم تنتمي إلى طموحاتهم للمستقبل أكثر مما تنتمي لأوضاعهم الراهنة"(٤).

تراوج الحراك الواسع الانتشار مع الطبيعة المجزأة للطبقة العاملة، أسفرت على الفور عن تغيرات عميقة في المواقف. فعلى أحد المستويات، رغب كثير من العمال في الاندماج الاجتماعي والوطني. وعلى مستوى آخر، تنافس وعيهم بإمكانية الحركة ضد تطابق هويتهم مع مجموعتهم الاجتماعية.

أن يحلم المرء بتغيير حالته الاجتماعية أمر، أما تحقيق ذلك الحلم فأمر مختلف تمامًا. وحول هذه النقطة بالتحديد خلقت خبرة الطبقة العاملة بالجزائر سخطًا واسعًا بصورة متزايدة بعد فترة محددة من الوقت. فبدأت ظروف العمل والحياة بعد منتصف السبعينيات تنحدر إلى التدهور، وتراوحت الأجور عند المستوى نفسه إذا لم تتراجع بصورة صريحة. وصارت الحوادث في مكان العمل أكثر تكرارًا. وتوقف توفير المواصلات الخاصة بالعمال. وعلاوة على ذلك، مورس التراتب الطبقي في مكان العمل من قبل الرؤساء إزاء العاملين، وطفا

ظاهرًا فى كل مستويات الحياة الاجتماعية، وصار أوضح ما يكون فى محيط المساكن فى الحضر. واكتظ العمال أكثر فأكثر فى الضواحى القريبة والأحياء العشوائية، بينما انتشرت الفيلات ذات الأسوار حولهم فى طفرة غير محسوبة، وتجدد فجأة وجه الحياة فى المدينة. فلم تعد بعد العالم ذو الخبرات الخرافية، وميدان الترقى الاجتماعى. بل صارت مكانًا محكمًا يتسم بارتفاع الأسعار ووجود نقص فى الأشياء وانعدام الأمن. وبات واضحًا للعمال بصورة متزايدة إن اندماجهم الاجتماعى لا يزال حلمًا بعيدًا، وإن نمط المساواة الذى وعدت به الدولة كان التضامن فى الفقر. وبصرف النظر عن التناقضات العديدة التى تقسم الطبقة العاملة، فإن هذا الوضع أدى بالعمال إلى إدراك أنهم يواجهون مصيرًا مشتركًا ومن ثم بدأ بعض العمال فى اكتشاف أساليب للاحتجاج والمقاومة.

الطبقة العاملة والنشاط النقابى العمالى

كانت الطبقة العاملة ما بين ١٩٦٧ و١٩٧٤ فى فترة سكون نسبى. وكانت الفترة التى أممت فيها البنوك والشركات الكبرى وصناعة البترول. وتمثلت الخيارات الأساسية لسياسات بومدين فى التنمية والنضال ضد الهيمنة الأجنبية والمشاركة الشعبية. وصارت ممارسات التعبئة الشعبية صناعة آخذه فى النمو، ودل تواتر اللقاءات والحشود والاستعراضات العسكرية والاحتفالات التذكارية على أن الثورة اجتازت نقطة اللاعودة. وفى الحقيقة، كانت هناك إضرابات هنا وهناك، ولكنها ظلت محصورة فى إطار عمال القطاع العام، إلى جانب قليل من الوحدات غير المهمة فى القطاع الصناعى الخاص. وحيث حدثت هذه الإضرابات فى الأقسام الطرفية للطبقة العاملة، فإنها لم تجذب حينها سوى قليل من الانتباه. وبصرف النظر عن ذلك، صاغت مجموعات العمال فى مصانع الدولة مبدئيا شكاواهم فى صورة عرائض. وكقاعدة تم التعامل مع العرائض المقدمة على نحو متساوٍ. وعوملت على أن لها وضعا متساويا، حيث كان الشعار الرئيسى "نريد

أجرًا متساويًا عن العمل المتساوى". وبصورة متزايدة استعارت تلك الالتماسات الرطانة الرسمية عن "الثورة"، إلى جانب الكليشيهات التى تستخدمها الدولة؛ مثل النضال ضد الإمبريالية، والجماهير الصاعدة، والقوة الثورية، وإنجازات الثورة. وكانوا لا يدخرون جهدًا فى إدانة من يثبت ضدهم تهم بالفساد والاختلاس والتبديد- وباختصار كل الذين يؤخرون "تقدم الثورة". وكانت هذه العرائض والالتماسات توجه بشكل مباشر إلى الدولة. ولكن ذلك كان مجرد علامة إضافية على الأولوية المعطاة للعلاقة بالدولة، على عكس العلاقات داخل المؤسسة والروابط المتبادلة بين "الشركاء الاجتماعيين" المختلفين(٥).

ويمكن تفسير ذلك بطبيعة الطبقة العاملة، والسلطة السياسية وقبضتها الشديدة على الحياة الاجتماعية أيضًا. وكانت هناك صراعات محددة فى المجتمع الجزائرى. وتمثلت المشكلة فى عدم وجود قنوات للتعبير المستقل عن الاحتجاج الاجتماعى؛ ولا أى أطر عامة للتفاوض المستقل. فحتى النقابات العمالية كانت تابعة للدولة. ولم يكن قادة النقابات العمالية ينتخبون بحرية من قبل العمال؛ فيقوم الحزب الحاكم الواحد باختيارهم وتعيينهم. ولذلك كان ولاؤهم للأجهزة السياسية أكثر منه لمكان العمل. وكانت وظيفتهم فرض قانون العمل القائم أكثر مما كانوا يعملون باعتبارهم وكلاء للتفاوض الجماعى يدفعون بمصالح محددة للعمال على مائدة المفاوضات. وكان لدى مندوبى النقابات العمالية بالفعل فرص للوصول إلى أدوات المشاركة الحقيقية، ولكن تخطيط وتحقيق تلك المشاركة كان مقررًا فى مجمله من قبل الدولة. وعقد المندوبون اجتماعات دورية مع القادة على مستوى المصنع من أجل القيام بدورهم فى تقديم خدمات الرفاهية الاجتماعية. وحرصوا على الحفاظ على صلات التعاون مع إدارة المصنع، واستهدفوا من ذلك الإبقاء على استمرار التوافق من أجل الاحتفاظ بالعمال داخل حدود "التضامن الوطنى".

وفى القاعدة، تمثل دور النقابات العمالية بصفة أساسية فى منع العمال من الإضراب. وفى واقع الأمر، عملت كآليات ضبط للعمال أكثر مما كانت قنوات

للتعبير عن مطالب الطبقة العاملة. وقد تدعمت هذه المهمة الإشرافية هنا وهناك بقدرة النقابات على معالجة مشاكل اجتماعية بعينها، وجلب عدد من المكاسب المرتبطة بوضع العمل. وبوجه عام، مثل الوفاق الاجتماعى الذى هدفت إليه كل تلك الإجراءات تحديًا للسياسات الرسمية فى مجملها. وتركز الاعتبار الرئيسى فى توسيع العازل بين الدولة والطبقة العاملة، وكانت الوظيفة الأساسية للنقابات العمالية إحباط بزوغ منظمة الطبقة العاملة المستقلة.

ومن المحتم أن تظهر بنية نقابية مسيطرا عليها من قبل الدولة على هذا النحو، عجزًا عن التماشى مع التناقضات الاجتماعية المتنامية، وأن يتنامى هذا العجز عبر الزمن، ومن ثم سوف تهتز مصداقيتها اهتزازًا كاملاً. وشيئًا فشيئًا، تحللت قدرة النظام الأولى فى حشد التأييد إلى طقوس عقيمة من الدعاية. وفى النهاية، ظهر الصدع بين بنية النقابة العمالية الرسمية والعمال، الذين مروا بوقت عصيب أيضًا. واتسعت الفجوة حيث حصل مندوبو النقابة الرسميون على ترقيات بسرعة تفوق ما يحصل عليه العمال العاديون، بما يؤدى إلى استفزاز العمال. ودعم ذلك الشكوك حول أن العمل النقابى صار طريقًا سريعًا لذوى الطموح المهنى. وظهرت الدلائل على إفساد المندوبين، إلى جانب المحاباة والمحسوبية واستخدام الوقيعة فى المصانع، مما تسبب فى شعور عدد كبير من العمال بالاغتراب. وفى نهاية الأمر عزم الأكثر تحررًا من الوهم على كسر الطوق عن الإطار الخانق للنقابات العمالية تحت رعاية الدولة، وعلى إيجاد متنفس حر لمطالبهم.

وحدثت أول انفراجات حققتها الطبقة العاملة- أو القسم الأساسى منها إن شئنا الدقة- فى عام ١٩٧٥. فبدأ أولى العمال يستخدمون تكتيكات مثل الاعتصام والتباطؤ والتغيير السريع فى العمل بشكل متكرر. كما شاعت الإضرابات أيضًا. وفى أكثر القطاعات صخبًا- عمال الترام والسكك الحديدية وأحواض السفن والحديد والصلب والمعادن- كانت هناك إضرابات جامحة لم تستطع نقابة الحزب

الرسمى السيطرة عليها إطلاقًا. ووجدت النقابة الرسمية نفسها فى ذلك الوقت مواجهة بطبقة عاملة متمردة فى وحدات ذات أهمية إستراتيجية فى قطاع الدولة الصناعى وشبكة المواصلات والخدمات، وتلفت أنظار الرأى العام بالفعل. وتزايدت الإضرابات منذ عام ١٩٧٧ فصاعدًا، وصارت ملمحًا مألوفًا فى حياة الطبقة العاملة، وانتشرت تدريجيا فى كل قطاعات النشاط الاقتصادى، وفى كل أقاليم البلاد[٦].

ووقعت حالات، رفضت جماعات من العمال بالفعل التفاوض مع مديرى الشركات أو الموظفين الإداريين، وأصروا على التحدث إلى رأس الدولة مباشرة. عند تلك النقطة المفصلية، طفت الروح الشعبوية مرة أخرى فى طقس سلفى غريب، تجاوز فيه الزعيم شديد التسلط جميع البيروقراطيين، وأقام اتصالاً مباشرًا وشخصيًا مع عمال الترام والسكك الحديدية وأحواض السفن المضربين. وحينها، كان رأس الدولة هو الشخص الوحيد القادر على توجيه طلب العودة إلى العمل من العمال، على أساس وعده لهم بالنظر فى تلبية حاجاتهم.

وهكذا كان بمقدور الطبقة العاملة إضعاف سلطة الدولة وهز أجهزتها القمعية. ورغم ذلك، بقيت قدراتها على الفعل محدودة. وفيما يخص التنظيم أو الاستقلال، لم تكن الطبقة العاملة قادرة أبدًا على اتخاذ فعل موحد ولا أن تركز على مصالح مشتركة للمجموعات التى تتركب منها. ونتيجة للقدر الهائل لهيمنة الدولة على النقابات العمالية، كانت الطبقة العاملة تسلك باعتبارها حركة، بل الأكثر من ذلك كانت تشبه حشدا متنافرًا من المجموعات المنفصلة. وعلى سبيل المثال، كان عمال أحواض السفن يتخذون نشاطهم الإضرابى على عاتقهم بالكامل. وينطبق نفس الشئ على عمال السكك الحديدية والحديد والمعادن. وفى الواقع، أحدثت هذه المجموعات المختلفة من العمال تراكما من المطالب المنفصلة. ولم يندمجوا فى حركة متحدة واحدة تطلق بقوة دعوتها الموحدة. ورغم ذلك، حدثت بعض الإضرابات على النطاق الوطنى العام، وخلالها كانت أكثر القطاعات حركية

من الطبقة العاملة قادرة على إحداث ثغرات فى شرعية الأجهزة التى تستند الدولة عليها. ولكن لم تظهر حركة طبقة عاملة من شأنها أن توفر بنية يمكــن أن تلــتحم المجموعات الأخرى داخل المجتمع حولها كبديل عن الارتباطات الثنائية بينها وبين الدولة. لقد كان نظامًا للعلاقات بين المجموعات، ليس مع بعــضها الــبعض، ولا بصورة مشتركة مع الدولة، ولكن لعلاقة كل منها مع الدولة بشكل منفصل وفردى. وعمل ذلك باعتباره كابحًا بنيويًا حقيقيًا لظهور حركة اجتماعية مستقلة. كما أســهم مصدر آخر فى فوضى التعريف بهوية الطبقة العاملة، وهو أن عددًا مــن آليــات الدولة التعاونية كانت تتأسس داخل مبادرات العمال الحقيقية. ولــم تهــدف هــذه الآليات كثيرًا إلى معاجلة علاقات مكان العمــل، أو أوضــاع العمــل، أو درجــة استقلال أى مجموعة كانت فى المشهد السياسى، بل انصب اهتمامها الأساسى على أوضاع عمال القطاع العام فى الدولة. وتمت الدعوة إلى غالبية الإضــرابات فقــط من أجل الاحتجاج على إساءة المعاملة أو للمطالبة بالوفاء بالحقوق التــى يكفلهــا القانون. وبعبارة أخرى، ظلت مطالب الطبقة العاملة محدودة داخل منطــق ســلطة الدولة.

وبصيغة أخرى، عملت الطبقة العاملة على حث الدولة علــى النظــر فــى توزيع عوائد النفط، ودفعوا القائمين على إدارة البلاد تــدريجيًا لتقــديم تنــازلات متعارضة مع قيم السوق. ولكنها بصورة عملية "ما زالت تعمــل بــشكل أساســى كجزء مندمج فى الدولة" (benkheira 1985: 207). وتدل الشواهد إذًا على أن تطور نشاط الطبقة العاملة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ كان نتيجة للأزمة العامة للنظام، ولــم يكن إلى حد كبير تجليا لمبادرات خاصة للطبقة العاملة أيًا كانت، من شأنها إحداث تغيير اجتماعى. وباختصار، لم تكن الإضرابات والاحتجاجات التى تحــدثنا عنهــا فيما سبق بشائر لحركة طبقة عاملة بقدر ما كانت علامة دالة على تعطــل آليــات الضبط لبنية السلطة الشعبوية. لقد وسعت بنية السلطة التفاوتات بــين الطموحــات الاجتماعية والحياة الفعلية وإعادة إنتاج شروط قوة العمل؛ ولقد سدت بشكل منهجى

كل مسارات الاحتجاج السياسى والاجتماعى والتعبير الذاتى، ورفضت الاعتـراف بالمجتمع المدنى ككيان مختلف عن الدولة. وفى محاولتها للتمسك بكل هذه المعايير معًا من خلال القوة المحضة، أسقطت سلطة الدولة نفسها.

الأزمة واستجابة العمال بشأنها

أسس الأزمة ونتائجها

بدأت إمارات الانهيار الوشيك للنظام الشعبوى تبـدو علـى الـسطح منـذ منتصف السبعينيات. وعملت الدولة جاهدة من أجل الاندماج الاجتماعى والقـومى، مغدقة أرباح عوائد التصدير على المجتمع. ولكن أسفرت سياستها الاقتصادية عـن نتائج بائسة للغاية. وكان الإنتاج إما متوقفًا عند نفس القدر أو فى تدهور. وصارت وحدات الإنتاج معتمدة على السوق العالمى فى معظم مدخلاتها. وعملت الشركات العامة فى الواقع على توفير الأرض الخصبة لإنجاز الأحلام السياسية والاجتماعية الشعبوية. ولسوء الحظ، فقد تم التغاضى عن الأمور الأساسية مثل العمـل الـشاق والإنتاجية فى مكان العمل. وعمل ذلك على إضـعاف تطـور النظـام الإنتـاجى (diabes 1986)(٧).

وفى الوقت نفسه، بدأ ضباب الأحلام المحيط بالثورة فى الانقـشاع. وازداد القطاع الخاص بدرجة كبيرة مع التوسع الاستثنائى للقطاع العـام، وراج التهجـين بين القطاعين. والآن، تتشارك الأقسام المسيطرة فى كلا القطاعين فـى وجهـات النظر نفسها، التى تؤدى أساسًا إلى تـراكم الثـروة الشخـصية. وقـبض رجـال بيروقراطية الدولة على خيوط من العلاقات الشخصية فى نظام الدولة، مـن أجـل تحقيق الإثراء السريع وتشديد سطوتهم الاجتماعية. ومن الثابت أن الدولة نفسها قد حمت وغذت هذه الأقسام من المجتمع، حيث قفزوا إلى وضع الطبقـات الحاكمـة. ورغم ذلك تذوى تنافساتهم المكشوفة إزاء الإجماع الإرادى الـذى يقـوده زعـيم

وطنى واحد، أو الأمير. وهكذا، أفرخ النظام الشعبوى الوكلاء التاريخيين الذين جلبوا عليه الانهيار. ففى أحد الطرفين يوجد التحارب العصبوى للمجموعات الاجتماعية المهيمنة التى تتعيش على الدولة، وفى الآخر، كانت الدولة عازمة باستماتة على تنظيم عملية التنمية بينما تزعم أن المجتمع خالى من النزاعات الاجتماعية. وتمضى الدولة فى ذلك من خلال حظر المواجهات الحرة بين المجموعات الاجتماعية، ومنع التعبير عن وجهات النظر المرتبطة بتلك المواجهات، فى الساحة العامة. وكان الملمح الأساسى للوضع هو الصلة الثلاثية بين الشعبوية والتوجه للتصنيع وسيطرة الدولة. وفى النهاية أدى هذا الترتيب إلى أزمة عميقة نشأت عن التفاعل والتداخل بين الاقتصاد الذى تسيره البيروقراطية، والحكم التسلطى، والبنية الطبقية التى يستند عليها، والمجتمع المغيب.

وتفاقمت الأزمة فى العلن فى أعقاب وفاة بومدين. ولم تكن هناك أى قوة اجتماعية مستعدة بعد لتقوم بدور حامل التغير التاريخى. ولكن ذلك لم يمنع أقسام الطبقة الحاكمة– التى صارت مؤخرًا حريصة –على التناغم– من أن تبدو الآن فى كامل قوتها. هاجموا فورًا السياسات الاقتصادية للنظام السابق، مشهرين بالشركات العامة الضخمة باعتبارها السبب فى دمار اقتصاد البلاد. وأكدوا مرة أخرى على أن الشركات ينبغى أن تُشغل بشكل صارم وفقًا للمعايير الاقتصادية. فالشركات لا شأن لها بإعادة توزيع الثروة اجتماعيًا؛ وكل ما تعمل من أجله هو إخراج سلع قابلة للبيع(٨).

وشكل هذا النقد للشركات العامة واقعيًا جزءًا من الهجوم على مجمل العلاقات التى تشكل أساس التوافق الاجتماعى الذى عمل على ترسيخ النظام الشعبوى. وفى الوقت نفسه، كان فى ذلك ظهور جزئى لعلاقات السلطة الجديدة التى توقع وسطاء النظام الإنتاجى أنها تلائمهم. وباختصار، كان كل اهتمام الطبقات الحاكمة متركزا فيما يجب عمله من أجل تغيير علاقات القوة السابقة بين

الفئات الاجتماعية المختلفة. وسوف يعنى هذا بالطبع تغييرات فى أوضاع المجموعات الاجتماعية الثانوية أيضًا.

شهدت أوائل الثمانينيات إذًا ظهور حقيقة كبرى، تتمثل فى أن سلوك الطبقات الحاكمة لا يرقى إلى أن يضعها فى مصاف المشجعين لنموذج اجتماعى جديد، لكنهم يذهبون بعيدًا فى التخلص من تراث الشعبوية. ولنستوضح هذه النقطة نلاحظ أن الرطانة الرسمية الجديدة سرعان ما حلت محل الشعارات القديمة حول "التقدم الثورى"، وسادت شعارات مثل "نحو حياة أفضل"، وعمل منضبط من أجل مستقبل أفضل"، وأخيرًا "الاستقرار والنظام".

وعبر الملمح الآخر لتلك الفترة عن إعادة النظر فى توجه الكتلة الاجتماعية الحاكمة. وحوكم المعينون فى الشركات من قبل النظام القديم، أو زج بهم فى السجن بسبب "سوء الإدارة." وطرد الذين كانوا يقدمون الدعم السياسى لبومدين من اللجنة المركزية للحزب، وأقصى الضباط الوطنيين بالجيش إلى مواقع جانبية، واستبعد الشيوعيون فى بساطة. وبلا شك كان الملمح الأساسى للنظام الجديد قطع الصلة مع النموذج الشعبوى. وبصرف النظر عن هذا التحديد للتوجه بشكل سالب، فلم يكن هناك بعد أى نماذج جديدة مبتغاه للمجتمع أو الاقتصاد. وكان كلاهما آخذا فى التفتت بشكل صريح.

أعلنت الدولة عن رغبتها فى إلغاء الأولويات السياسية والاجتماعية القديمة، مع إعطاء الأولوية المطلقة للاعتبارات الاقتصادية. وفى التطبيق العملى، لم يشجع هذا ا على كفاءة الرأسمال، ولكن على المضاربة. وازدهر داخل قطاع الدولة نفسه اقتصاد غير رسمى موازٍ. وأنهك الاقتصاد وانخفض الاستثمار الإنتاجى، واتسعت الفجوة بين المطالب الاجتماعية والقدرة الاقتصادية على الوفاء بها. وفى الوقت ذاته، أغرقت الطبقات الحاكمة نفسها فى مشهد مثير من الجشع الوحشى، وأبدت نفورًا واضحًا من الاستثمار الإنتاجى، وأخلت روح التكامل الوطنى الطريق لنكهة

التعالى والانعزال المتنامية. صار التفاوت باديًا بشكل فاضح، وغاص المجتمع فى الأزمة إلى مدى أعمق.

وتفاقمت الأزمة بشدة خاصة فى ٨٥-١٩٨٦، بعد هبوط أسعار البترول، وسعر صرف الدولار أيضًا. وتركز الهم الرئيسى فى الدين الأجنبى الثقيل. وتناقصت العملات الأجنبية بالبنوك بما يعيق الواردات من السلع الرأسمالية. وتراجعت مستويات الإنتاج فى القطاع الصناعى وقطاع البناء والأشغال العامة، إذ خفضت مشروعات القطاع العام والخاص أعمالها. كما تضاءل الاستثمار الإنتاجى أيضا. وتصاحبت عوامل خارجية متعددة مع الأبعاد البنيوية لسياسات البلاد الاقتصادية والاجتماعية، وكان أثر ذلك على المجتمع مدمرًا. وتصاعدت مستويات البطالة بشدة بشكل مفاجىء، بينما هوت مستويات الدخل الحقيقى فى الاتجاه العكسى. أثخن التضخم والعجز المتواصل جراح الاقتصاد، ورأى الناس العاديون أوضاع حياتهم ومستوياتها تنهار بحدة.

ولم يكن الهبوط الدرامى فى حياة المحرومين مجرد نتيجة للأزمة. ولكن كان متعلقا للغاية بالأولويات الجديدة للطبقات الحاكمة. وبعيدًا عن الميل المتردد إلى توسيع التفاوت الاجتماعى، فضلت الطبقات الحاكمة عدم إيلاء أى انتباه إلى قضية إعادة التوزيع. وفى الحقيقة، فقد عزموا على التنصل الكامل من المسئوليات الاجتماعية. وزادت المسألة سوءا استخدمت الأزمة فى حد ذاتها باعتبارها غطاء للإجراءات القمعية المتعددة. وتابعت الطبقات الحاكمة فى ظلها إكمال مهمتها لخدمة نفسها، واضعة الطبقات الأدنى فى محلها.

تهافت نضالية الطبقة العاملة

وفى سياق ممارسة الطبقات الحاكمة للدور الذى رسمته لنفسها كمدمرين للشعبوية فإنها بذلت قصارى جهدها للقضاء على كافة احتجاجات الطبقة العاملة

التى ظهرت خلال عملية التصنيع فى ظل نظام بومدين باستخدام أساليب عسكرية عنيفة.

وأصبح ينظر إلى مقاومة الطبقة العاملة منذ بداية الحكم الجديد، ويمكن القول منذ عام ١٩٨١، على أنها سلوك جامح يدعو إلى الدمار. ووضعت سلطة الدولة يدها على آليات حل النزاعات فى مكان العمل بواسطة "قانون منازعات العمل"، لتحول كل النزاعات إلى قنوات بيروقراطية. وفى نفس الأثناء، بدأ الوزراء والمديرون الذين تم إدماجهم بالدولة فى تطبيق قواعد قاسية ضد تغيب العمال، والتضييق من أجل اتباع قواعد العمل، والتنقلات السريعة. وواجه العمال نمط إدارة أكثر تسلطية فى هذه الفترة، وتساقطت التهديدات بالفصل على رؤوسهم. كما قمعت الإضرابات بصورة حاسمة، وكان الوسطاء الوحيدون الذين فى يدهم فصل الأمور هم الشرطة والشرطة العسكرية.

وقوبلت مطالب العمال المضربين بالعنف. ولمزيد من إضعاف قدرة العمال على المقاومة، تجاوزت قوى القمع عن الأساليب المخففة القديمة. فكانت الشرطة تغير على العمال المضربين خارج مكان عملهم للإمساك بهم، وكانوا يقذفون بالعمال القاطنين بوضع اليد فى العشوائيات إلى الأرياف، مشحونين فى سيارات النقل الخاصة بالشرطة. وبالتدريج صار التهديد شائعًا، إلى جانب السجن دون محاكمة بل وتعذيب المسجونين أيضًا.

وبدت الطبقة العاملة إزاء هذا الوضع أضعف من أن تبتكر أشكالاً جديدة من المقاومة. ووضعت النقابات العمالية تحت أعين قوات الأمن بعد أن أضعفت فعليًا من خلال عمليات التطهير التى جرت عليها مؤخرًا. أطيح بالمندوبين الشيوعيين من اللجان النقابية، وألغيت اتحادات العمال وعين قادة نقابيون جدد موالون بالكامل لجبهة التحرير الوطنية (NLN). وتم التحكم فى النشطاء النقابيين على المستوى القاعدى فى المصنع من خلال العمال ذوى الامتيازات؛ وتزعمت البرجوازية الصغيرة الحضرية النقابات على المستوى الوطنى. وقاطع العمال القاعديون من

جانبهم نقاباتهم الرسمية، ونظروا إليها على أنها مفرخة للدعايات والكذب، أو ربما مصعدًا لتوفير الترقيات السريعة للطموحين ومعدومى الضمير.

وكانت خلاصة كل ذلك إضعاف كل الفاعلين فى المجتمع الجزائرى. إذ أصاب الضمور الطبقة العاملة، وتآكلت بالتدريج قوتها العددية، كما انعكس الحال على المثقفين الذين كان معظمهم يحلمون أن يصيروا مستشارين وزاريين، بينما بقى الجزء الأخير الغاضب منهم غير قادر على تعبئة المجموعات الاجتماعية المحرومة. وبدا تسريح عمال المصانع وكأنه توجه جديد معاكس لعملية التصنيع. وتراجعت نضالية الطبقة العاملة سريعًا، وبقى العمال غير مستعدين لمقاومة القمع الذى انطلق فى مواجهتهم.

وفى الوقت نفسه، خلقت الأزمة والنمط السلطوى الجديد ظروفًا مواتية لظهور طبقة عاملة ناضجة. فالآن أصبحت البطالة منتشرة، ومن ثم لم يعد العمال ينتقلون بكثرة هنا وهناك. وبذلك أصبحت الطبقة العاملة أكثر استقرارًا بشكل نسبى. وفوق هذا، اقترب العمال فى حالتهم الرصينة الجديدة من الفهم الواضح بأن مصالحهم ليست بأى حال نفس مصالح الدولة؛ ومن ثم بدأوا فى تعريف أنفسهم بشكل مستقل. وبدت الآن الشعارات التشاركية القديمة جوفاء، مثل أن بإمكان البروليتاريا المطحونة "أن تحقق أهدافًا ضخمة بضربات سحرية" متفاخرة بقدراتها الخاصة أمام الأمة بأسرها.

وبات من الواضح أن الدولة، عوضا عن حل أى من المشاكل الملحة للشعب، تعتزم تشجيع استهلاكية الترفية، الأمر الذى حطم بشكل قاطع أية إمكانية لأن تعيش الطبقات الدنيا فى أوضاع قريبة من النخبة. ولذلك تجاهل معظم العمال شعارات الدولة، وحاولوا مراوغة توجيهاتها. وإذ ألقت الدولة عبء قمعها على الجميع, وصعدت طغيانها بصورة متزايدة، تحول العمال بعيدًا عنها وسعوا إلى اللجوء لأشكال مختلفة من التضامن الاجتماعى. وتنامى لديهم الانفصال عن عملية العمل نفسها. فحيث لم يقدروا على خلق قناة لتصريف أثر انسحاب الوهم

الاجتماعى عنهم، انسحبوا داخليًا عن حياة المصنع وأساليبه فى الاحتجاج وأنماط النشاط به. وفى حين بلغت الإضرابات التى سجلها عام ١٩٨٠ حوالى ٩٢٢ إضرابًا، انخفض الرقم فى ١٩٨٧ إلى ٦٤٨.

لقد انتصرت الدولة. ولكن هذا الانتصار كان باهظ الثمن ويثبت قلة حيلتها. فلم يكن من شأن الوضع الذى خلقته، حيث يتسم بالتفاوت الشديد فى المجال الاجتماعى، والترادف مع الحكم السلطوى فى المجال السياسى، أن يؤدى إلى قوة الدولة، ولكن إلى تحلل النظام كله. ولم تعد الصناعة بعد دافعًا لنبض الحياة فى العلاقات الاجتماعية، بل انزاح دورها إلى الاقتصاد غير الرسمى مع ما يصاحبه من فساد طليق. وتزامن هذا التحول فى الأحداث، لكى تزداد الطين بلة، مع هبوط حاد فى الاقتصاد، فضلاً عن أزمة مالية مروعة من حيث حجمها.

وصارت الحكومة منكسرة فى تلك اللحظة. فلم تعد بعد قادرة على مساعدة متسلقين جدد فى المجال الاجتماعى، ولا حتى مساعدة الذين شعروا فعليًا بالراحة لتعزيز مركزهم الاجتماعى. وكانت الدولة على علم بما ترغب فى القضاء عليه تحديدا. وتمثلت معضلتها فى أنها لا تزال غير قادرة على صياغة النموذج الاجتماعى المثالى، الذى سوف يساعدها فى إعادة تشكيل نفسها. وكانت تقسو على الشعب، مما يؤدى إلى شعور الناس بالاغتراب. وفى الوقت نفسه، وحيث تشتمل الدولة نفسها على أقسام مختلفة ذات مصالح متضاربة، وحيث يغيب التنسيق الجيد عن الأنشطة الطبقية، وحيث يفتقر إلى المؤسسات المنظمة، فقد دب التفسخ فى الدولة بقوة متزايدة. وباختصار، صارت الدولة الجزائرية الآن "عالقة فى فراغ السلطة".

ودخل المجتمع الجزائرى فى وضع يتم فيه إضعافه من قبل نظام سياسى سلطوى يهيمن عليه. إذ كمم النظام كل الآراء السياسية المخالفة. وفوق ذلك، أغرق السكان بإفلاسه فى هوة عميقة من الفقر الأخلاقى والثقافى. وفى ظل هذه الأحوال، لم يعد مسرح الاحتجاج الشعبى الأساسى هو مكان العمل بالمصنع بل

كان الشارع. وكيف يمكن أن يكون شيئًا آخر إذا كانت الروح الشعبوية القديمة ماتت ودفنت بالكامل، وإذا كان النظام الجديد يقول أن الخلاص فى تقديس الدولة؛ وإذا كانت الجماهير بالحضر ليس لديها منظمات مستقلة تخصها؟ فكان الطريق الوحيد الباقى لديهم هو التمرد.

انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨

صار الوضع الاجتماعى منذ ٨٥-١٩٨٦ متفجرًا. لم يعد هناك قنوات مفتوحة يمكن للمطالب الاجتماعية أن تصل خلالها إلى السلطة المركزية فى القمة. وفى الوقت نفسه، تفاقمت التفاوتات الاجتماعية وصارت الخطوط الفاصلة بين مناطق سكن الأغنياء والفقراء محددة بصورة أكثر حدة. واجتمع التضخم ونقص المواد وتهاوى مستويات المعيشة المتدنية، وخاصة التى يعانى منها القاطنون فى امتدادات الإسكان الأسمنتى القاحلة فى أطراف الحضر، وذلك فى مجتمع صار فيه الفقر المدقع والقمع التعسفى السافر حقيقة روتينية. وأسهم كل ذلك فى إذكاء التوتر الاجتماعى المتصاعد. وكانت المشكلة المحورية رغم ذلك أن المجتمع الجزائرى قد انشق إلى نصفين متميزين. وتضمن من يملكون أولئك المندمجين بدرجة أو أخرى فى نظام الإنتاج والتوزيع أما من لا يملكون فكانوا هم اللامنتمين إلى جماعة (outsiders)(١١).

يعيش هؤلاء اللامنتمين بالآلاف على أطراف المجتمع. حاضرون فى المدينة، وإن كانوا مستبعدين من كل مجالات الحياة الاجتماعية، ويبقون فى النهاية خارج بوابات المجتمع. ويعيش الجيل الأصغر منهم مأساة إقصاء من طراز موحش ومباشر بشكل خاص. فالغالبية العظمى خارج المدرسة، حيث صار النظام المدرسى انتقائيًا على عكس ما كان عليه كوسيط اجتماعى اندماجى. وهكذا، كان يطرد من الفاشلين أكثر مما يخرج من الناجحين. ثم تصير فرصتهم ضئيلة فى

الالتحاق بسلك العمل الإنتاجي، حيث لم يعد التحضر مجاريا للتصنيع خطوة بخطوة. وهكذا عاش هؤلاء البشر فى "حجر اجتماعى". وقفزت معدلات البطالة من ١٦% فى ١٩٨٣ إلى ١٩,٢% فى ١٩٨٧ و٢٣,٦% فى ١٩٨٩. ويمثل هؤلاء الشباب الغالبية العظمى ممن شملتهم هذه الإحصائيات.

ويدخل أولئك الشباب فيما يتعلق بميولهم الاستهلاكية فى عداد الحضريين (والمتغربين). ولكنهم يعيشون فى بيئة مراوغة وغير مستقرة، فليست لديهم موارد، وهم بالطبع لا يملكون الوسائل لرفع أنفسهم خارج المأزق الحضرى المتشظى والمحطم الذى ينتمون له. ولا يمتلكون وسيلة ما للتعبير عن الذات أيًا كانت. ويتم اتصالهم الوحيد بالسلطة الحكومية فقط ويتم أثناء إغارات الشرطة على مناطقهم وضربها لهم. يشعرون بتعفن النظام حولهم، وهم الأكثر عزمًا على مواجهته من بين كل المجموعات، جزئيًا بسبب أنهم لا يملكون شيئًا يمكن أن يفقدوه فى كل الأحوال، ولكن أيضًا بسبب أن كل ما يرونه أو يسمعونه يدفعهم إلى الاحتجاج والثورة.

وحيث أظهرت الدولة عدم قدرتها على التعامل مع الأزمة ولا منع التحلل فى البلاد، خلق الشباب بيئاتهم الخاصة التى يستطيعون فيها التعبير عن مشاعرهم حول الثورة، وعمل استحقاقات لا يمكن اختراقها من سلطة الدولة. وعملت الاستادات الرياضية والمساجد والأحياء الحضرية والشوارع كساحات لاحتجاجهم. واتخذت أنشطتهم أشكالاً شديدة التنوع: التمرد الصريح واللامبالاة إزاء الانتخابات والانعزال فى الورع الدينى والسلوك المستهتر والفكاهات المستخفة التى تحط من شأن السلطات.

وحيث لم يكن هؤلاء الشباب من المنتجين، فلم تكن لديهم إمكانية الرجوع إلى التجارب الاجتماعية للطبقات المنتجة، أو إلى قوة جماعية قادرة على قيادة حركة اجتماعية، ولذلك انجرفوا إلى القيم المنحرفة. وأخرجوا عروضًا مثيرة، سخروا فيها من الشعب على نحو سادى، وبوجه عام جنحوا إلى التطرف. وجلبت

وسائل تعبيرهم الاضطراب فى المدن. ونشأ فى حياة المدينة بصورة متزايدة أسسا لانطلاق تناقضات حضرية واجتماعية لا طاقة لمجتمع ما على احتمالها.

وحدث الاضطراب الأول فى الجزائر عام ١٩٨٥، وامتد فيما بعد إلى عدد من الأقاليم، حيث انفجر السخط الشعبى فى صور من الشعب. وكانت المطالب ثابتة حول المياه والكهرباء والسكن والعمل. وهاجم المتظاهرون فى كل مكان كل شيء يمكن أن يرمز إلى سلطة الدولة. وكما يحدث دائمًا، كان رد فعل الدولة هو نشر أجهزتها القمعية. وكانت النتيجة أن صار العنف العملة المتداولة فى قمة وقاع المجتمع. واجهت الدولة عنف المشردين بواسطة عنف النظام الفاقد لإمكانيات السيطرة. فمن ناحية، كان عنف الذين يحاولون شق طريقهم لتجاوز بوابات المواطنة المغلقة فى وجوههم؛ من الناحية الأخرى، كان عنف النظام عاجزًا عن القضاء على البؤس المدرك بالحواس الذى قد أفرخ التمرد. وانتهت روح العنف إلى حالة من الرعب، والتقط الإرهاب الحطام بعد ذلك. وأغرقت أحداث شغب أكتوبر فى الدماء.

وكانت هذه الانتفاضات نتائج مباشرة للارتباط الوثيق بين تفكك البنية التحتية الصناعية للأمة، والتناقضات الناجمة عن التنمية الاجتماعية والحضرية؛ بين نظام التخطيط الحضرى الأهوج الذى أنتج مجتمعات مغلقة ومدن مفلسة ثقافيًا أشبه بعنابر للإيواء، ونظام سياسى أحمق كارثى عاجز عن الارتقاء عن "سياسة البطون" وعن توفير المساواة والفخر الوطنى ونماذج اجتماعية جاذبة أو خبرات فى الحرية. بدأ الاضطراب من الذين دفعوا إلى أطراف المجتمع، وحوصروا فى صراع طاحن من أجل مجرد البقاء على الحياة، فصاروا عازمين على هز السلطات الراسخة، وناشرين للدمار فى سياق هذه العملية.

وانفجرت الاضطرابات بصورة مذهلة. ولكن لكل ما سبق، ظلت عاجزة عن تلمس الطريق إلى مجتمع متغير. وعلى وجه التحديد لأن المنبوذين اجتماعيًا، الذين أثاروا التمردات، لم يتجاوزوا الصراع الطاحن من أجل البقاء، ولم يتمكنوا من

تأطير نضالهم بتصور طبقى أو حركة قادرة على دفع المجتمع قدمًا، فقـدر علـى ثورتهم أن تبدأ بالبؤس والإقصاء وتنفجر وتنتهى إلى القمع. كان العداء الذى حمله هؤلاء المهمشون تجاه النظام السياسى أعظم بكثير من قدرتهم على صياغة بـديل راسخ يمكن أن يحل محله. لقد دفعت بهم أعمالهم بالفعل إلى بؤرة المشهد؛ ولكـن ذلك لم يعطهم القدرة على صياغة استراتيجيات لا تتسم بالهيمنة وقادرة على دمـج (هذه الأعمال) فى إطار مؤثر من الفعل التاريخى (bayard 1983).

لقد أثرت بالطبع هذه الاضطرابات على الوضع فى الـبلاد. فقـد شـكلوا بصرف النظر عن درجة ذلك، سلسلة من التهديدات المستمرة. ولكنهم لـم يقـدموا رؤية واضحة حول ماهية العدو بالضبط. ولا قدموا أيضًا منظورًا واضحًا حـول القضايا السياسية على المحك. ولم يطوروا أى إمكانية لتحالفات إسـتراتيجية مـع المجموعات الاجتماعية الأخرى التى تحررت من أسر الوهم فى الدولة بدرجـة أو أخرى. وفى ظل تلك الأحوال، تبقى الاحتجاجات التى تصاعدت "خـارج" النظـام السياسى مقطوعة الصلة عن المطالب التى ترفع "داخل" النظام. وبقى شىء واحـد ينبغى قوله عن أحداث الشغب رغم ذلك. لقد أرعبت الطبقات الحاكمة وهزت أسس بناء سلطتها. وفى هذا الصدد، فقد فعلوا ما لا تقدر على الوصول لـه فـرق مـن النقابيين، ولا خطب النخبويين، ولا المعارك الشللية داخل الحكام أنفسهم.

العملية الديمقراطية والعمال

المقرطـــة

كان خيار دعم الديمقراطية كما كفلها الدستور الجديد الذى أعلن فى فبرايـر ١٩٨٩، حصادًا لعوامل مختلفة. ويشير النظر فى هذه العوامل إلى أن التوجه إلـى الديمقراطية ينبغى أن يعالج الصدام مع النظام القديم أكثر مما يتعامل مع انتـصار للديمقراطية فى حد ذاتها. وبالنسبة للنظام نفسه، الذى بنى علـى الأنقـاض التـى

خلفتها الشعبوية، فسرعان ما تقوض في سنوات. لقد وضع نهاية للتنمية الصناعية وفكك الإدماج القائم على المستوى الوطني. ولقد أتلف قطاع الوقود الهيدروكربوني وأغرق البلاد حتى هامتها في الدين الأجنبي. وهوى بمعدل الاستثمار الإنتاجي، وأفقر البلاد. وهكذا انتكست البيئة الاقتصادية للأمة، ولم تعد الدولة الآن في وضع يسمح لها بتوفير الوظائف والمكانة للبرجوازية الصغيرة والطبقة الوسطى، الأمر الذى أكسبها بعض التأييد. وكان من الطبيعي أن تشعر الطبقات التي حرمت من تلك المزايا ببعض التذمر. وقد جسد النظام أيضًا الردة على المساواتية الشعبوية وقادها. وعوضا عن تنمية البلاد وحل المشكلات الهائلة التى تعاني منها الطبقات الدنيا، عمل كمجرد محدد لاتجاه النخبة الحاكمة المتمثلة بالأساس في نمط كمبرادوري لا يمتلك سوى روابط هشة بالمجتمع على أفضل تقدير- وأعتمد النظام على القوة أكثر من القانون ليحتفظ بالسلطة، وعلى القسر أكثر من الإقناع، وعلى الامتثال أكثر من التحليل النقدى. وكان يتربع طول الوقت على تفاوتات اجتماعية هائلة تتزايد باستمرار، ووقائع لا تحصى من انتهاكات حقوق الإنسان للمواطنين. وكان من الطبيعي أن تنفد طاقة المجتمع على الاحتمال.

وإلى جانب ذلك، سئم المجتمع الجزائرى من الخطابات القديمة نفسها حول القضايا القديمة ذاتها، في الوقت الذى تغيرت فيه بالكامل الظروف الاقتصادية والسياسية التى سادت في أوج الشعبوية التسلطية. واجتمعت الآن الأزمة بكل سوءاتها، وممارسات الحياة الهامشية، وافتقاد الأمان المتفشي، ليعمل كل ذلك على إثارة الممانعة والعداء الصريح لسياسات النظام الذى صارت شرعيته محل شك إلى حد بعيد.

ولتعقيد هذا السيناريو الكئيب، كان هناك أيضًا طموحات البرجوازية والشلل حديثة العهد التى ظهرت لتوها على الساحة الوطنية. فطالبوا في صخب بإصلاح البنية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتشجيع من النظام الجديد. وأبرزوا أراءهم مغتنمين اللحظة الصحيحة فدافعوا عن الليبرالية كحل لمشكلة التنمية، مستفيدين من

الأداء المتدهور للنظام البيروقراطى الذى تسيطر عليه الدولة، وكان حلمهم إعلان جناح يمينى للنظام.

ولسوء حظهم، فقد وصلت الدولة نفسها إلى نهايتها. كانت عاجزة عن تشغيل الاقتصاد، فضلاً عن إنهاء الانتفاضات الشعبية التى ارتعبت منها النخب الحاكمة. وهنا توجب على الطبقات الحاكمة مواجهة واقع الخطر الوشيك مع تزايد العنف فى الحضر وظهور طبقات دنيا أكثر نضجًا وحيلاً لتجاوز الأكاذيب والتوجيهات التى يمطرها عليهم النظام السياسى، وأكثر حرصًا بصورة متزايدة على تحديد مواقعهم بالاستقلال عن الدولة. وواجهت السلطات لغز كيفية الوصول إلى سبيل لإنهاء "الفوضى الاجتماعية" الجديدة، وتدبير صيغة جديدة لتأمين الضبط الاجتماعى، وإيجاد سبيل إلى العودة بالمجتمع إلى الزمن الجميل الذى كانت الطبقات الدنيا خاضعة فيه سياسيًا.

وتمثلت المحنة فى أن النظام صار لا يمتلك الموارد ولا الوسائل لحل مشكلة الشرعية الحرجة. وبعد حمام الدم فى ١٩٨٨ الذى جعل بعض الناس يعتقدون أن السلطات نفسها كان لها يد طولى فى إثارته، كان قصارى ما أمكنهم فعله اقتراح إصلاحات سياسية تؤسس لدرجة من "الديمقراطية". وقد عرف النظام لسنوات طويلة بصم آذانه عن مناشدات الحريات الديمقراطية. ولكن تعهداته حديثة العهد بالحرية جلبت له بعض التأييد الاجتماعى، أساسًا من الطبقات الوسطى، مما مكنه من محاولة إجراء إصلاحات اقتصادية مهمة، وهو الأمر الذى جعله قادرًا على إعطاء النخب السياسية الحاكمة القوة التى تحتاج إليها لتهدئة التمرد فى الحضر، والتحول إلى صناديق الاقتراع كبديل عن ضراوة "الطبقات الخطرة". ولم تكن هذه الإصلاحات السياسية وديمقراطية تعدد الأحزاب التى استتبعتها بمثابة إنجازات مباشرة للانتفاضات القاعدية. إنما كانت تغيرًا فى السياسات من أعلى إلى أسفل، وكان الغرض منها تشكيل سند للصرح المتداعى للنظام القائم فى السلطة.

وسقطت الحركات الاجتماعية نفسها في طي النسيان مع كل هذه التطورات. ولم يكن أي منها قادر على جمع طبقة أو أكثر حول برنامج سياسي يركز على القضايا الديمقراطية. و نأت نخب السلطة بنفسها عن الرؤى والنماذج العامة، وقد ألقى المثقفون بأنفسهم جسدًا وروحًا في أداء مهام التابع للنظام القائم على النهب. وفي أيام "المقرطة" تلك، رفع النظام بنفسه قيمة القوى السياسية، وأعطى هذا دفعة إضافية إلى رواج ما يسمى بالتغيير. وفي كل هذه الأثناء، لم تظهر أي نقابة مستقلة أو منظمة للطبقة العاملة. وفي واقع الأمر، لم يكن هناك حركة طبقة عاملة للحديث عنها. لقد أضعفت الطبقة العاملة من جراء الثقل المميت للبطالة والاستبعاد الاجتماعي، ولم تعد قادرة على صرف مزيد من الاهتمام إلى قضية الديمقراطية في البلاد. ولم ينشط في تلك الساحة سوى مجموعات من المدافعين عن ثقافة البربر والحركة النسوية وحفنة من نشطاء حقوق الإنسان بالأساس. ولكن أصواتهم لم تمض إلى بعيد.

ومع ذلك، فتحت الإصلاحات السياسية بلا شك سلسلة من الإنفراجات في بناء السلطة. ربما يكون مرماها الرئيسي استكشاف أساليب جديدة للحفاظ على الضبط الاجتماعي، ولكن كان أحد انعكاساتها الفورية إضعاف آلية القهر وفتح السبل التي قد يتعلم من خلالها المجتمع الذي يعد للمعركة أن يعتني بنفسه.

نضالات الطبقة العاملة والإضراب العام

كانت الطبقة العاملة قد خاب أملها تمامًا في مجمل النظام الاجتماعي عشية انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨. إذ كان نظامًا مبنيًا على أسس واضحة جديدة من التباينات الطبقية، وبات الانقسام بين الطبقات الدنيا والنخب الحاكمة واضحًا لا لبس فيه. وفوق ذلك فإن عمليات تسريح العمال المتعددة والبطالة واسعة النطاق وتكرار تخفيض عدد الأطقم العاملة، كل ذلك قد انتهى إلى فرض درجة من الثبات على قوة العمل. وصار على العمال الآن أن يواجهوا صراحة الإجراءات التسلطية في مكان العمل. وطبقت

السياسة الجديدة للتنكيل بالعمال على يد الإدارة الممالئة للإدارة المؤسسية، بدعم من رؤساء الحزب ومسئولى النقابة العمالية وعملاء الخدمة الأمنية. وتعرض العمال المناضلون لإجراءات عقابية صارمة. وتعمق الاستياء بشدة فى ظل هذه الظروف من القمع التعسفى. وخلق الوضع الجديد تغيرات فى الوعى الاجتماعى، وأدى بالبعض إلى التساؤل وتحليل القضايا بصورة نقدية.

ولا مجال للشك فى أن الصورة الأخيرة للوضع المرتبك تتمثل فى الوضع السياسى. فبعد انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨ حلت عقدة لسان المجتمع قليلاً، وأخذ الناس يتحدثون بحرية أكثر وتخلصوا من خوفهم من القمع، ولاقت دعوات الإضراب استجابة مباشرة. وكان ما يجعل النشاط الإضرابى فى مجمله أكثر قبولاً، حقيقة أن النظام السياسى صار قابلاً للتغيير، وميسرًا المجال لنظام التعدد الحزبى، فى حين تجنب بحرص أى نشاط حقيقى يهدف إلى حل المشكلات الاجتماعية الأكثر إلحاحًا. ومن ثم اقتنصت مجموعات العمال الفرصة التى تتيحها "عملية تحقيق الديمقراطية" لإعطاء شكواهم إمكانية للتنفس، وفعلوا ذلك بكثافة شديدة على نحو لم يسبق له مثيل.

كانت الطبقة العاملة فى الفترة ٨٣-١٩٨٤ قوة يحسب لها حسابًا على النطاق الوطنى. وطوال الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧، كانت أنشطتها غالبًا تتم بصورة هادئة، ونادرًا ما ارتفع متوسط عدد الأنشطة الإضرابية فى العام على المستوى الوطنى عن ٧٧٩. ولكن فى عام ١٩٨٨ وحده حدث ما يعادل ١٩٣٣ إضرابًا. وتصاعد عدد الأنشطة الإضرابية على المستوى الوطنى فى العام التالى فبلغت ٣٣٠٩ وفقًا لإحصائيات وزارة العمل. وكان العامل الجديد فى المشهد الإضرابى إنها صارت الآن شأنًا واسع النطاق، حتى أنه فى بعض الأحيان شمل كل القطاعات. وحدث فى هاتين السنتين إضرابات أكثر من السنوات الست السابقة مجتمعه. ولم تحدث الإضرابات فقط فى القطاع الصناعى وقطاع الإنشاءات، ولكن أيضًا فى قطاعات الخدمات التى يتقاضى العاملون بها رواتب: التعليم والصحة والبنوك. وتأثرت كل الأقاليم حتى التى ليس بها كثيرًا من القواعد الصناعية، وامتدت إليها

ارتدادات عن احتجاجات الطبقة العاملة. وفى الحقيقة، لم تكن هناك طبقة واحدة لـم تتأثر وتمارس الإضراب. ودخل المجتمع بمجمله فى إضراب عام.

تمركزت معاناة العمال- كقاعدة- حول الأجر والمظالم، ودارت حول ممارسات الإدارة السيئة وعلاقات مكان العمل وشروط العمل والحياة (النقل والسكن .... إلخ). وفى مجمل الأمر، كان المستهدف من هذه المطالبة النظام الاجتماعى ككل، بداية من النظام السياسى. وبعبارة أخرى، كانت الشكوى الأساسية التى حفزت العمال الممارسين للإضرابات تتعلق بالظروف العامة للإدارة وتوفير ظروف الحياة التى تواجه القوة العاملة. وكانوا يدركون أن النخبة الحاكمة تميل إلى الاحتيال على ذلك بأن يعلقوا الأمر على ندرة الموارد التى يفرضها الدين الأجنبى. وكان العمال يقولون لا.

وكانت الحركة البارزة التى قام بها العمال هى انتخاب مندوبين مستقلين فى النقابات العمالية. وهيأ ذلك الوضع لظهور اللجان النقابية المنتخبة باستقلالية وحرية فى الأقاليم الأساسية، وكان فى ذلك تحديًا لشرعية النقابة الرسمية أو الاتحاد العام لعمال الجزائر (UGTA) الذى ترعاه الحكومة. وحيث كان الاتحاد العام لعمال الجزائر معتادا على المندوبين غير المعارضين والانتخابات الإجرائية والمؤتمرات المتطابقة كالأختام والعقوبات الموجهة ضد العمال النزاعية للانتقاد، فقد صار لفترة طويلة مجرد ترس فى آلة الحزب الحاكم الواحد. والآن ما زال كبار مسئوليه غير مدركين أن أيامهم صارت معدودة، فيحلمون سرًا بالسلطة الاحتكارية، ويدينون الظاهرة التى أطلقوا عليها النقابات العمالية "الموازية". وفى بعض الأحيان قدموا تنازلات إلى حد تشكيل تحالف مع القوى الرجعية تمامًا مثل الأصوليين الدينيين، وشنوا اعتداءات عنيفة على المندوبين المنتخبين أصحاب العقول النقدية. وحتى أواخر ديسمبر ١٩٨٩ عندما عقدوا آخر مؤتمر لهم على المستوى الوطنى، كانوا لا يزالون يرددون صيغتهم غير الديمقراطية ولا يستطيعون مفارقة طرقهم القمعية القديمة. وتظل

الحقيقة أن عليهم الآن مواجهة طبقة عاملة ناضجة، إلى جانب نظام نقابى نابع من القواعد ولديه التأييد الكافى لتنظيم عدد كبير من الناس(١٢).

جلبت عملية الديمقراطية" إذا حرية لمجتمع ينشط بهمه بعد طول إحباط من القمع والرطانة المميتة حول السلطة التى تعطى الحق لنفسها فقط. تبلورت أيضًا وبنفس القدر الظروف العامة للصراع الطبقى من خلال جعل الناس يعون بشكل صريح أن المجموعات الاجتماعية المختلفة لابد أن يكون لها طموحات وأيديولوجيات مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تمكنت الطبقة العاملة من التخطيط لدعاواها على النطاق القومى، وتصعيد حركتها الاجتماعية إلى وضع قومى. وهكذا استتبع الجيشان الجديد الرائع لنضالية الطبقة العاملة عددًا من التغيرات. شيئًا فشيئًا، تعلمت الطبقة العاملة كيف تحدد مصالحها الجماعية بصورة أكثر دقة وتدافع عنها بفاعلية أكبر. وتتعلم فى سياق تلك العملية أن تفاوض وكانت عناصر من أكثر أعضائها تقدمًا يحضرون لحركات ائتلافية، وظل المفهوم العام للهوية الطبقية ينمو نتيجة لذلك.

وبصرف النظر عن المدى الواضح للحركة الاجتماعية ونضج النضالية بعد أكتوبر ١٩٨٨، فما زال ينبغى علينا القول إن أنشطة الطبقة العاملة المعاصرة لم تقدم للمجتمع خطوطًا عريضة للمجتمع من أجل المستقبل. لقد أثبت عدد الإضرابات بالتأكيد قدرتها على القتال. وفى الحقيقة، دبرت أمر نفسها فى بسالة فى مواجهاتها مع السلطة. ولكن لا شجاعتها ولا التزامها يمكن أن تخفى حقيقة أن الطبقة العاملة الجزائرية ضعيفة نسبيًا، وإن رؤيتها وإمكانياتها محدودة. وقد حملت النضالات التى ناقشناها طابع الأحوال السياسية الخاصة التى حدثت فى إطارها. والأسوأ من ذلك، أن حركة الطبقة العاملة حتى عندما تتكثف وتتسارع إضراباتها، فإن القضايا التى تؤكد عليها تكون مشتته نتيجة للتضارب. وإلى جانب ذلك، فهى حتى هذه اللحظة لم تقدم برنامجًا واحدًا ينطوى على توجه مستقبلى.

الطبقة العاملة، والدولة، والديمقراطية

لا تزال الطبقة العاملة تفتقر إلى التنظيمات النقابية المستقلة عن سلطات الدولة. و لا تمتلك قادة معترف بهم عالميًا. ويترتب على ذلك، أنهم لا يمتلكون مفهومًا استراتيجيًا للتغيير الاجتماعى. وعندما ينشط وعيها الاجتماعى فإنه يتخذ شكلاً محدودًا من نضالات كثيرة العدد من أجل إعادة توزيع ما ينتجه النظام الإنتاجى. ويصعب على هذا النمط من الرؤية الضيقة أن تتوسع فتصير سلسلة من البرامج المتماسكة لأفعال إستراتيجية موجهة ضد النظام المهيمن. وبالنسبة للطبقة العاملة، فهى تركز على الخبرة المحددة لحياتها، أكثر مما تركز على أى رؤية تاريخية. وهى منشغلة إلى حد بعيد بالدفاع عن مصالحها الخاصة أكثر منها منشغلة بنموذج للتنمية الشاملة محددًا لديها، أو متعلقًا بعلاقات العمل فى موقع العمل. وهى طبقة مهتمة بالاستهلاك أكثر من الإنتاج؛ وتحتج على البرامج التى يفرضها الآخرون، ولكنها لا تنتج برامجها الخاصة. إنها تعرف كيف ترفض الاستراتيجيات التى لا تروق لها، ولكنها لم تضع حتى الآن استراتيجيات أكثر تواؤمًا معها. وهى متأهبة لمقاومة المبادرات السلبية للآخرين، وحتى الآن بطيئة فى اتخاذ مبادرات لصالحها.

وتكمن العلة فى أن الطبقة العاملة ليس لديها مرجعية خاصة بالجانب العملى يمكن أن تستحضرها لتنطلق نحو النظام الاجتماعى فى مجمله. والنظام الاجتماعى ممزق بعدد وافر من الصراعات، ولكن هذه التصدعات لم تنشأ أساسًا فى قطاع الإنتاج. كما يكمن السبب فى أن نظام الإنتاج صار طرفيًا. وصارت المنطقة المركزية فى المجتمع الجزائرى نظامًا للتوزيع يسيطر عليه النهب بصورة متزايدة. ويعد هذا منطقيًا فى وضع صفرى للنمو، حيث حلت حيل الثراء السريع محل العمل كسبيل للارتقاء فى الحياة، وتمثلت المباريات الأكثر تشويقًا فى المجتمع فى احتيالات عالم الأعمال والسوق الموازية.

وفى مثل هذا الوضع، يقلد العمال خصومهم وسرعان ما يفقدون هويتهم المرتبطة بالعمل. ومن ثم فقد أجهضت الصورة البدائية للمجتمع الذى محوره مكان العمل بالمصنع، والذى تتأسس العلاقات فيه وفقًا للاصطفاف الطبقى. وظهر بدلاً من ذلك شيء مختلف بالكامل: صورة مجتمع متشظى تقوم على أساس القوة الفجة العارية. ولم يعد الصراع بين العمال ومديرى الشركة صراعًا اجتماعيًا؛ إنه الآن حرب علنية. ولم تعد المسألة بعد، إضرابات تحدث داخل نظام على المستوى الوطنى يتكون من طبقات اجتماعية؛ إن المسألة مجرد عنف ينفجر خلال نظام من الأوامر الاجتماعية قائم على مواقع وشخصيات محددة[١٣]. وليس فيها من يحمل أملاً كبيرًا فى العملية الديمقراطية.

لم يكن لدى الطبقة العاملة الجزائرية تقليدًا خاصًا بالحياة الديمقراطية. وهم فى ذلك متماثلون تمامًا مع المجموعات الاجتماعية الأخرى فى المجتمع. فرضت الدولة الشعبوية على المجمع كله التماثل المفرط الذى تتسم به. وتجاهلت الدولة الليبرالية الأمر من جانبها مع تمييزها العنصرى المبالغ فيه. وبالنسبة للعمال، كان التحول مربكًا فى سرعته. فلم يكد يستقر بها الوضع على أثر خروجها من قبضة النظام الشعبوى الذى كان فيه نموذج المساواة محدودًا فى إشباع الحاجات الأكثر أساسية، حتى وجدت نفسها فى حضن نظام، فى اللحظة التى صار فيها "ليبراليا"، عمد إلى إمالة ميزان القوى من كل ناحية لصالح قوى عدائية قوية، تأتى منزلتها نتيجة للثراء أكثر مما تأتى عن الإنتاجية، و تنعقد صلاتهم بالبرجوازية الكمبرادورية أكثر مما يرتبطون بالبرجوازية الرأسمالية الصناعية.

وتشحن مثل تلك الظروف التغيرات الاجتماعية والسياسية القائمة بنذر الخطر. فهناك مخاطرة حقيقية لسبب واحد، أن المؤسسات "الديمقراطية" الناشئة حديثًا سوف ينكشف ما بها من هشاشة شديدة، فلا تقدر على احتواء الزعماء الاجتماعيين ونزاعاتهم. وقبل كل شيء، فقد انتشرت أمراض القطاع غير الرسمى عبر الاقتصاد؛ وتمضى قدرة البنية الأساسية على تسيير الإنتاج فى خطوات شديدة

البطء، وتستمر البطالة فى ارتفاعها، وفوق كل ذلك فقد هشمت الدولة المجتمع من خلال خلق فجوات هائلة بين المجموعات المكونة له. لقد خلفت سياسيات الدولة قطاعات واسعة من الجماهير المنبوذين اجتماعيًا. وحيث حرم هؤلاء البشر المهمشين من الثقافة، ولم يتمتعوا قط بمذاق الحريات الأساسية، فهم لا يعيرون اهتمامًا لتثبيت قواعد الأعراف الاجتماعية. و يرتاحون لتحديد هويتهم من خلال إمام حيهم أكثر من قادة الأحزاب السياسية(١٤).

وكان لدى الطبقات الدنيا انطباعًا قلقًا بأنهم يقدمون مددًا كبيرًا للأحزاب السياسية الجديدة فى حين تندر السلع الأساسية التى يحتاجونها كل يوم. وإلى حد بعيد لم يتوفر ارتباط ملموس بين تحقيق الديمقراطية وإشباع الحاجات الاجتماعية الأكثر إلحاحًا. ولسنا فى حاجة إلى قول إنه طالما لم تتخذ قرارات سياسية للوفاء بهذه الحاجات، فإن وعد الديمقراطية سيبقى مجرد لغو.

ويتمثل السبب الذى يجعل الخيار الديمقراطى ضعيفًا بصورة خاصة فى أنه لا يصدر عن تفاعل إيجابى لحركات اجتماعية. وعوضًا عن ذلك، كان جزرة مقدمة من الدولة، بمعنى أنها لو تمكنت من السلطة، فسوف تؤسس لإصلاحات سياسية. ومن خلال هذا المنظور، فهى تعطى الأحزاب السياسية دورًا مسبقًا فى احتواء الاحتجاج الاجتماعى، وفوق كل شىء فى السيطرة على "الطبقات الخطرة". وعلى ذلك تسود الساحة السياسية الحالية تصريحات للأحزاب السياسية المختلفة، تعطى انطباعًا بأنهم اليوم يمثلون بالفعل سلطة واسعة، بينما يتولى النظام الحكم فقط (مثل الأمير)(١٥). وتعلو الأصوات بالفعل داعية إلى "القانون والنظام" و"العقد الاجتماعى"، بزعم التغلب على الأزمة الاقتصادية(١٦).

ويتمثل ما تأمل فيه الطبقات الحاكمة من التأكيد على الحاجة إلى "عقد اجتماعى" فى صرف تركيز مطالب الطبقة العاملة بعيدا عن الدولة إلى المصنع أو الشركة. ويزعم أن مفاوضة العمال حول العقود الجماعية مباشرة مع المديرين يتيح للدولة حرية المبادرة بالإصلاحات الاقتصادية. ولكن تبنى الإصلاحات التى تشير

إلى مفاوضات العامل- الإدارة كإطار للعمل يعتبر مقاربة تكتنفها المخاطر لسببين الأول، أن العمال كأفراد سوف يكفون عن تجسيد حركة اجتماعية، حيث ستتحلل من ثم تلك الحركة، وسوف تضيع كل مظاهر الأغراض الشاملة الجامعة للطبقة. وثانيًا، ربما لا تأتى المفاوضة الجماعية للعمال سوى بالقليل والشحيح من فرص الوصول إلى حقوقهم فى ظل المحيط المقيد للسياسات الاقتصادية العامة المصممة بحيث تحمل عبء دين البلاد الأجنبى على كاهل الطبقات الأدنى. والنقطة التى نود التركيز عليها، أن اللجوء إلى المفاوضة الجماعية ليس محايدًا على الإطلاق. وتكمن وراءه فكرة أن نضالات العمال لابد من تحجيمها أو القضاء عليها نهائيًا، من تلك اللحظة فصاعدًا، إن قانون الحق فى الإضراب هو الأهم فى التنوير، أنه يشل القيود القاسية ومن ثم فإنه من تشكل سيف ديموقليس المشهر لحماية القيادة الجماعية للطبقة العاملة. وقد يكون من الأفضل من ثم، بحث العمليات الجارية للديمقراطية من خلال مستويين للرؤية. الأول، إنها توفر نظامًا سياسيًا مفتوحًا للتعددية. وعلى مستوى آخر، تفرض نظامًا اجتماعيًا "مغلقًا" حول جماهير البروليتاريا.

وهذا هو الوضع الحالى(*) وهو ينطوى على عديد من الأمور التى تشتت الأمة. لقد رهنت الطبقات الحاكمة بالفعل سيادة الأمة لصالح الرأسمال العالمى. وأسس "كبراء" الأمة مؤخرًا اتحادهم لأصحاب العمل، واغتنموا الفرصة للمناداة عاليًا بمعارضتهم لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية. ولهذا فلقد تبددت الأعشاب التى تغطى السطح. وظهرت الأرض قاحلة، وبدا الأفق أكثر اكفهرارًا. وعلى هذا. تستشعر بالفعل كآبة مجتمع يعانى من القلق العميق.

(*) المقال معد أوائل التسعينيات من القرن العشرين.

المصادر

١- لمزيد من المناقشة العميقة لهذه القضية انظر مساهمة الكاتب تحت عنوان "L`OUVRIER, LA VIE ET LE PRINCE", IN L`ALGERIE ET LA MODERNITE, OP. CIT.

٢- يقوم تحليلنا هنا على مجموعة من المفاهيم المفيدة للغاية التى أوضحها تورين TOURAINE ١٩٨٨.

٣- أخذ هذا التحليل المتضمن من الهيكل الأساسى للأطروحة التى قدمها الكاتب تحت عنوان "QUESTIONS OURIERES ET RAPPORTS SOCLAUXEN ALGERIE", PARIS VII, 1986.

٤- TOURAINE, 1988، انظر أيضًا العمل الذى قدمه المؤلف بعنوان "L`OUVRIER, LA VIE -ET LE PRINCE".

٥- انظر المقال الحالى للكاتب عام ١٩٨٩ "OUVRIERS ET ETAT EN ALGERIE (1967-1987)" SOU`AL NO. 9/10, PARIS.

٦- لنظرة شاملة على ظاهرة الإضراب، انظر إلى عمل الكاتب الذى قدمه عام ١٩٨٦، "GREVES ET SOCIETE EN ALGERIE (1967-1987) DU CREAD, NO. 6, ALGIERS, 1986.

٧- لقد فصلنا فى هذه النقطة فى "LE TRAVAIL EN USINE", LES CAHIERS DU CREAD, NO 4, 1984.

٨- انظر مساهمات: LIABES, "L`ENTREPRISE ENTRE ECONOMIE, POLITIQUE ET SOCIETE" IN L`ALGERIE ET LA MODERNITE DAKAR CODESRIA.

٩- فيما يتعلق بتوظيف الثروة القومية، تشير الإحصائيات المتاحة إلى أن ٥% من السكان يملكون ٤٥% من الدخل القومى، بينما على ٥٠% منهم تدبير أمرهم بما يقل قليلاً عن ٢٢%.

١٠- العبارة عن ر.مايورجا R.MAYORGA فى تورين، ١٩٨٨، صفحة ٤٥٠.

١١- قام كاتب الدراسة الحالية بدراسة سوف تنشر قريبا حول انتفاضة أكتوبر وعالم "اللامنتمين"، عام ١٩٨٩ "DU SOUL EVE MENT D`OCTOBRE AUX CONTESTATIONS SOCIALES DES TRAVAILLEURS, AKU T, UPPSALA, OCTOBER.

١٢- تعمل بعض اللجان النقابية العمالية المستقلة مؤخرًا على تجميع تجمع واسع مُسجل فى النقابات العمالية الحديثة.

١٣- ويمكن اعتبار المثل الواضح على هذه الروح غير المواتية فى الدورة الجديدة من الاحتجاج التى تبعها اغلاقات للمصانع من قبل موظفين رسميين من منطلقات إدماجية. ولا بد من التسليم بأن الموظفين المسئولين اشتهروا بحماسهم الفاشى الذى طردوا به العمال الأقل طاعة فى مناسبات عدة.

١٤- بالفعل تحولت طموحات المساواة بين هؤلاء اللامنتمين وفى أحياء الطبقات الدنيا إلى احتجاج دينى وتعصب أصولى. وهذا النوع من الاحتجاج غير ديمقراطى أساسًا. والمعالجة الأفضل له أنه ناتج عن إخفاق الشعبوية وعقم الليبرالية. لقد دفعت الأيديولوجيات بعجزها الاحتجاج إلى مستوى أدنى اجتماعيًا وإلى اعتناق الإسلام.

١٥-هناك شاهد يؤيد هذا الانطباع. لسبب واحد، يحرف دستور فبراير ١٩٨٩ "الديمقراطيون" من خلال مصطلحات قانونية واضحة، ويحيطها بقيود شديدة الضيق.

١٦-إن الأزمة قائمة بالفعل، لكنها تبدو مبررًا مفيدًا للحط من نضالات العمال. وقــد وضعت المقرطة العمال المشاغبين فى حالة من ضرورة نقلهــم أو إبعــادهم أو محاكمتهم. وفى ١٤ فبراير ١٩٩٠، اجتمع ٦٠٠ عامــل أمــام مركــز الإدارة الإقليمية "لعين دفلا" للمطالبة بإطلاق سراح أربعة عشر من زملائهم تم ســجنهم بعد الإضراب. والواقع أن المقرطة فى الجزائر تمضى فى مسارين متسارعين، المسار الأسرع يخدم النخب السياسية، بينما يصبح علــى المجتمــع المــدنى أن يتجرع أثر المسار البطىء.

المراجع

Bayard, J, F, 1983, «La revanche des sociétés africaines», Politique Africaine, No.II. See also the extremely interesting book by the same author, 1989, L 'Etat en Afrique: La politique du ventre, Fayard.

Benkheira, H, 1985, «Etat et mouvement ouvrier dans l' Algérie indépendante», Le mouvement ouvrier maghreb in, CNRS, Paris, 1985. p.207.

Chalabi, El Hadji, 1989, L 'Algérie, l'Etat et le Droit, Arcantière, Paris.

Incidentally, the new 'democratic option' has not abolished certain basic forms of domination such as male superiority and the domination of non-Muslims by Muslims.

Dubois, P, 1981, in Les ouvriers divisés, Presses de la fondation nationale des sciences politiques, Paris, p.79.

El-Kenz, A, 1989, Au fil de la crise, Bouchéne, Algiers.

El-Kenz, A, 1989, «Esquisse d'une phénomenologie de la conscience nationale en Algerie», L 'Algérie et la modernite, CODESRIA, Dakar.

Harbi, M, 1975, Aux origines du FLN, le populisme révolutionnaire en Algérie, Bourgois, Paris.

Liabes, D, 1986, «Rente, legitimite et statu-quo: Quelques elements de réflection sur la fin de l'Etat-Providence»,Les Cahiers du CREAD, No.6.

Touraine, A. 1988, La parole et Ie sang, 0, Jacob. The last work was especially helpful to the present author in his definition of an approach to the subject.

الفصل التاسع

النقابات العمالية التونسية:

القطب المحورى للتحدى الاجتماعى والديمقراطى(*)

صلاح زغيدى

قضية النقابات العمالية

تباينت المسارات التى حصلت البلدان الإفريقية على الاستقلال عبرها. فقد تضمنت هذه المسارات فى بعض الحالات ديناميات اجتماعية وثقافية وسياسية داخلية، وتطور خارجي واسع النطاق فى أخرى. ولم تكن لغالبية تلك البلدان خبرة بالديمقراطية ولا التنمية. ورغم قيادة حركة التحرر الوطنى لعملية مناهضة الاستعمار، إلا أنها لم تركز كثيرًا على نمط الاستقلال الذى تسعى إليه وتطالب به، وبدا أنها منحصرة فى التخلص من السيطرة السياسية والعسكرية للقوى الاستعمارية الأجنبية.

وفى المغرب، قادت حركة التحرر .الوطنية فئة واسعة من السكان. وأدخلت الرأسمالية على تلك البلدان التى وجدت باعتبارها دولا قبل مجيء الاستعمار. وأدت الرأسمالية إلى تغييرات مهمة فى التشكيل الاجتماعى؛ وترتب على ذلك ظهور التباينات الاجتماعية التى صارت أكثر بروزًا. وأدخلت الرأسمالية الزراعية على النمط الاستعمارى علاقات جديدة فى الريف أيضًا، وخاصة عبر خلق طبقة واضحة من الفلاحين الذين يحصلون على أجر.

(*) ترجمة: عزة خليل

وبدأت النواة الأولى للطبقة العاملة فى الظهور فى المدن، وحول بعض المراكز الحضرية فى أحواض السفن والمناجم، وفى بعض الشركات الرأسمالية الاستعمارية. وسرعان ما ظهرت النقابات العمالية والعمل السياسى أيضًا، وخاصة تحت تأثير أفكار الجناح اليسارى التى دخلت على يد النخب والعمال الفرنسيين (وأحيانًا الإيطاليين) فى بدايات القرن العشرين.

واتخذت الحركة النقابية العمالية شكل المنظمات النقابية العمالية الفرنسية فى البداية، ثم أتخذت طريقًا استقلاليا فيما بعد. وأخذت موقعًا مهمًا داخل حركة الأفكار والأنشطة السائدة، والتى كانت تعترض بشكل تقدمى وجذرى على السيطرة الاستعمارية.

وقد تطورت الحركة النقابية العمالية التونسية متصاحبة مع حركة التحرير الوطنية، وصارت جزءًا لا يتجزأ منها، وأثبتت فاعلية وحركية حتى اعتمد عليها قادة حركة التحرير الوطنية للإفادة منها فى تقرير نضالهم المناهض للاستعمار والإسراع فى بناء الدولة الوطنية فى نهاية الأمر.

خلفيات الحركة النقابية العمالية التونسية

ظهر النشاط النقابى العمالى ودعاياته فى تونس فى مرحلة مبكرة جدًا. وكان نمط الاستعمار المفروض على تونس استعمار بشرى "Peopling" من قوى خارجية، وكان ذلك يعنى أنه بجانب الاستعماريين الذين استولوا على جزء كبير من الأرض، وعدد من الصناعيين والتجار والمقاولين، فهناك أيضًا عدد كبير نسبيًا من المستخدمين المدنيين والعمال والموظفين الفرنسيين والإيطاليين والمالطيين الذين وجدوا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. وشكل بعض هؤلاء العمال جزءًا من أنشطة النقابات العمالية داخل الحركة النقابية العمالية الفرنسية، والأنشطة السياسية فى إطار الأحزاب السياسية الفرنسية أيضا، وبالتحديد القسم الفرنسى

للعمالية الدولية (French Section of the labor International- SFIO) حتـــى عـــام ١٩٢٠. وفيما بعد، دخل عديدون أيضًا فى الصراع مع الحزب الشيوعى الفرنسى (French Communist Party) بعد مؤتمر تور (Tours Congress)، الذى أسفر عن زيادة الصراعات بين الاشتراكيين والـــشيوعيين. وهكـــذا، ظهـــرت الإضـــرابات والمظاهرات العمالية فى تونس.

ونظرًا للطبيعة المتروبوليتانية الشديدة للنقابية العمالية، ظهرت فـــى الواقـــع فكرة خصوصية النمط التونسى من النقابات العمالية. فأسس الـــسيد حامـــد علـــى الحامى القائد النقابى التونسى الشاب أول منظمة نقابية عمالية تونـــسية فـــى عـــام ١٩٢٤. وكانت الكونفدرالية التونسية العامة للشغل (Confederation Generale des Travailleurs de Tunisie- CGTT). ورافقه فى هذه الخطوة المثقف التقدمى طاهر الحداد والقادة الشيوعيون الآخرون. ووجهت المبادرة بعـــداء النقابـــات العماليـــة الفرنسية والأحزاب السياسية (باستثناء الشيوعيين) والسلطات الاستعمارية. ولهـــذا السبب، سرعان ما قمعت ثم أجهضت فى نهاية الأمر. أما المحاولة الثانية التى قام بها الجيناوى Guenaoui فى عام ١٩٣٦، فقد خربها "الدستور الجديد" وهو الحزب الذى أسسه بورقيبة عام ١٩٣٤، ولم يستطع التسليم بوجود أى نقابة عمالية تونسية خارج سيطرته.

وفى ٢٠ يناير ١٩٤٦، أسس فرحات حشاد وعديد من زملائه، الاتحاد العام التونسى للشغل (CGTT) بعد عدد من سنوات الكفاح فـــى الكونفدراليـــة التونـــسية العامة للشغل (UGTT) وسرعان ما صار الاتحاد التونسى للشغل النقابة العماليـــة المركزية لكل العمال التونسيين، وفى الوقت نفسه إحدى القوى الأساســـية لحركـــة التحرر الوطنى.

بنت الحركة العمالية النقابية التونسية ذاتها، وفرضت نفسها علـــى نمطهـــا الخاص، وذلك منذ إرهاصاتها الأولى حتى المسيرة التى أدت إلى تشكلها النهـــائى (من ١٩٢٤ إلى ١٩٤٦). وقام كل نشاطها أساسًا على مناضلين نقابيين من الطبقة

العاملة. وظهر هؤلاء المناضلون تدريجيًا عبر نضالات الطبقة العاملة والخبرة المستقاة من النقابات الفرنسية الحركية القوية المتمتعة بالتنظيم والإشراف الجيد. ولذلك وخلافًا للبلدان المغربية والإفريقية الأخرى، لم تتأسس النقابات العمالية الوطنية فى تونس على يد المثقفين أو قادة الأحزاب السياسية. بل الأكثر من ذلك، أنها تأسست ضد إرادة الأحزاب السياسية أو على الأقل بدونها. وانطبق ذلك بدرجات متفاوتة على الخبرات التونسية الثلاث، وبالتحديد الخبرات الخاصة بالسيد حامد على فى ١٩٢٤ والجيناوى فى ١٩٣٦ وفرحات حشاد ما بين ١٩٤٤-١٩٤٦.

كان لدى الاتحاد المغربى للعمال UMT بالمغرب، واتحاد العمال الجزائرى The Algerian Working Union- UGTA بالجزائر أصول وخلفيات مختلفة عن النقابات التونسية. فنظرًا لظروفه، تأسس الاتحاد المغربى للنقابات UMT من أعلى. وكان لدى قادته مجرد رهان، وافترضوا أن الجماهير سوف تصدق على أفعالهم[١]. وانطبق الشيء نفسه على الجزائر عندما أنشأت جبهة التحرير الوطنية (FLN) اتحاد العمال الجزائريين.

وفى الوقت نفسه، لم يكن أمام النقابية العمالية التونسية المستقلة بذاتها إلا أن تكافح من أجل مطلب "الهوية" الذى تحول تدريجيًا إلى مطلب "قومى". وعبرت عن ذلك الثورة ضد أصحاب العمل الفرنسيين وضد النقابات العمالية الفرنسية أيضًا. ولم ترغب النقابات الفرنسية ولم تستطع الاقتناع بواحد من المطالب المحورية للعمال التونسيين، وهو تحديدا المساواة فى الأجور مع نظرائهم الفرنسيين. ولهذا السبب، صار العمل النقابى بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد بعد تأسيس الاتحاد التونسى للشغل عام ١٩٤٦، أحد المكونات الرئيسية لحركة التحرير الوطنية وكتب كلودليازو Claude Liauzu أن الحركة كانت:

"تناضل من أجل التشغيل والضمانات ومزايا التأمين الاجتماعى فى بلد يأخذ الأوربيون فيها الوظائف المتاحة، فضلا عن أنهم المستفيدون الوحيدون من مزايا

التأمين الاجتماعى (علاوات الأسرة وإصابات العمل.... إلخ). وقد شكلت هذه العوامل إلى حد كبير اتجاهات الحركة النقابية العمالية، وبشكل خاص طبيعتها الشعبوية، كما كانت بشكل أخص مصدرا "للاتجاه القومى" لديها (Liauzu 1979).

وكانت النقابات العمالية التونسية- وستظل- متسمة بالقومية والشعبوية والتوجه للطبقة العاملة، بما يتضمنه ذلك من "معاداة الثقافوية" كجزء من هذا التراث. وكان "الأغنياء" و"الشيوعيون" و"المثقفون" دائمًا مستهدفين من النقابيين التونسيين. وهكذا، وبصرف النظر عن التطور الذى حدث فى السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالمثقفين، فإن الاتحاد التونسى للشغل اليوم ما زال باقيًا على كثير من هذه التوجهات.

السمات الخاصة للاتحاد التونسى للشغل ودورة قبل الاستقلال: ١٩٤٦-١٩٥٦

يمكن النظر إلى ظهور الاتحاد العام التونسى للشغل باعتباره نتيجة للخبرات المتكررة المجمعة خلال عشرين عاما (من ١٩٢٤ إلى ١٩٤٦). ولهذا السبب، فرغم إعطاء فرحات حشاد قوة دافعة جديدة للحركة النقابية العمالية، إلا أنه لم يكن إلا خلفا للسيد حامد على وجيناوى[٢]. وتطابق حشاد- الذى اعترف الجميع بدوره القيادى المستقيم- تطابقًا تامًا مع النموذج المعيارى للقائد النقابى العمالى المعروف حتى اليوم فى الحركة النقابية العمالية: كان رجلاً من قلب المكان، ومن أسرة متواضعة، وعلى قدر كاف من التعليم (وكان مستوى التعليم منخفضًا للغاية فى تلك الأيام). وبدأ عمله النقابى فى قطاع النقل الذى يقوم عادة بدور مهم للغاية فى النشاط النقابى العمالى.

فلقد ترك حشاد وأصدقاؤه عاشور وتليتى Tliti وبوراوى Bouraoui وبودالى Boudali وغيرهم الكونفيدرالية التونسية للشغل (CGT) عام ١٩٤٤. ومن خلال استفادتهم بالخبرة التى حصلوا عليها خلال السنوات الطويلة التى قضوها

داخل الكونفيدرالية، أسسوا بعض النقابات العمالية المستقلة. ووحدهم الاتحاد التونسي للشغل الذى تأسس فى ٢٠ يناير ١٩٤٦ مع فيدالية العمال، وكان أول منظمة عمالية على المستوى القومي. ولقد تأسس الاتحاد التونسي للشغل بناء على رغبة وتصميم المناضلين النقابيين من الحركات النقابية الفرنسية. ومن الثابت كحقيقة الآن، أن حركة الدستور الجديد التابعة لبورقيبة تابعت الحدث والحركة فقط، ولكنها لم تحرض عليهما.

وترسخ الاتحاد التونسي للشغل فى كل قطاعات الحياة على المستوى الوطنى: فى الخدمة العامة والمراكز الحضرية والمناجم والنقل وخدمات البناء والموانىء وأحواض السفن ووسط طبقة العاملين بأجر فى المزارع الاستعمارية الكبيرة. وأمام تحدى الاتحاد النقابى التابع للحزب الشيوعى (USTT)، سرعان ما فرض اتحاد الشغل التونسي نفسه مضعفا مكانة الاتحاد المذكور فى غضون أربع أو خمس سنوات فقط. وأجبر هذا الانهيار الحزب الشيوعى التونسى (PCT) على حل اتحاده المنتهى أمره ودعوة أعضائه للانضمام إلى الاتحاد التونسى للشغل فى ١٩٥٦.

وفى ١٩٥٢، بعد حوالى ست سنوات على تأسيس الاتحاد التونسى للشغل، بلغت عضويته ٥٦٠٠٠ شخص منهم ٨٠٠٠ عامل فى المناجم، و٤٠٠٠ فى خدمات النقل، و٥٠٠٠ فى الزراعة، و٢٠٠٠ فى التعدين، و٧٥٠٠ فى المرافق العامة. ولقد شهدت السنوات التالية على الحرب العالمية الثانية تكثيفا للاستثمارات وظهورا لقطاعات صناعية جديدة. كما طرا على البنى الاقتصادية فى الفترة السابقة على الحرب تغيرات هائلة، وأمكن ملاحظة قطيعة واضحة بين تونس الحديثة المعتمدة على الاقتصاد الغربى وبين تونس القديمة التى ترمز إليها الفنون والحرف والأرياف. ويوضح تطور الالتحاق بالمدارس فى تونس هذا: ٨٦٠٠٠ تلميذ فى المدارس الابتدائية فى عام ١٩٤٨ مقارنة بـ ٢٥٦٠٠٠ فى ١٩٥٩، و٣٠٠٠ تلميذ ملتحقون بالمدارس الثانوية عام ١٩٤٨ مقارنة بـ ٢٠٠٠٠

فى عام ١٩٥٧. وتجذر التشوه الهيكلى بعمق وفرض نفسه على حركة الطبقة العاملة. وكما طرح بول بورديو Paul Bourdieu "كان هناك نمطين متعارضين للطبقة العاملة: واحدة ثابتة إلى أقصى حد، والأخرى غير ثابتة إلى أقصى حد ."(Bourdieu n. d)

أدت الطبيعة الحركية والكاريزمية لقادة الاتحاد التونسى للشغل، وخاصة حاشيد وعاشور وتليتى إلى جانب التنظيم الجيد على المستوى القطاعى والجغرافى، إلى تأهيله للعب دور قيادى فى تاريخ الحركة النقابية بداية من عام ١٩٤٧. واتضح ذلك فى المشاركة النشطة التى قام بها فى الإضراب العام الذى حدث فى صفاقس عام ١٩٤٧. وكان الاتحاد التونسى للشغل، فى الفترة التى عانى فيها حزب الدستور الجديد من نزاعات داخلية عنيفة، هو الاتحاد العمالى الأكثر تميزا لسنوات عديدة فى المشهد التونسى، وفوق ذلك فقد انتسب للحركة النقابية العمالية الدولية. وعلى هذا، ثبت حشاد فى موقعه باعتباره قائدا نقابيا وسياسيا أيضا، بسبب شجاعته وشعبيته. وكان الخطاب النقابى الذى عبر عنه حشاد فى إصرار حتى اغتياله فى ٥ ديسمبر ١٩٨٢، يعكس الطبيعة المعقدة للحركة النقابية العمالية التونسية والشروط التى ظهرت وتطورت على أساسها. وتضمنت هذه الشروط الأفكار الماركسية (بالإشارة إلى ميثاق أميان Amiens) حول انبعاث الطبقة العاملة وفقا لتقليد النقابات العمالية الثورية، إلى جانب تأثير الإصلاحية الاجتماعية- الديمقراطية أيضا. فهو القائل "يعد الصراع الاجتماعى الذى كثيرًا ما يشار إليه طبيعيا وحتميا من وجهة نظرى، حيث يتصاعد من واقع الأمر متجاوزا تحكم الإنسان. وسوف يكون الاستقلال السياسى بدون تقدم اجتماعى، وبدون تحول للأسس الاقتصادية والاجتماعية للنظام مجرد يوتوبيا. فمن خلال السعى إلى القضاء على النظام الاستعمارى، يحاول العمال فى الوقت ذاته تحطيم أسس الرأسمالية وبقايا الإقطاع المحلى التى تشكل أساس النظام الحاكم للرأسمالية".[٣]

وفى كل الأحوال، وبصرف النظر عن النبـرة الماركـسية، إلا أن اللهجـة الخطابية المهيمنة التى تستخدم بكثافة من قبل حشاد وأصدقائه ومعظـم مـسئولى النقابة العمالية، تبقى متأثرة بشدة بالأفكار الشعبوية التى تعبر عنها حركة الطبقـة العاملة الوطنية. وكان ذلك سببا ونتيجة لانخراط الاتحـاد التونـسى للـشغل فـى النضال ضد الاستعمار من أجل التحرر الوطنى. كانت الحركة النقابيـة العماليـة التونسية قادرة ما بين ١٩٤٦ و١٩٥٦ على قيادة أنشطة اجتماعيـة هائلـة وسـط عمال الصناعة (الإضرابات القوية فى صفاقس فى قطاع الزراعـة) عـام ١٩٤٧ ومظاهرات مناهضة للاستعمار فى كامل عنفوانها فى حوض التعـدين والقطـاع الزراعى بقفصة، والمظاهرات المعادية للاستعمار بعيدة المدى. ولعبـت الحركـة دورا هاما لصالح الكفاح المسلح الذى انطلق فى نهاية ١٩٥١.

وفى أعقاب إعلان الاستقلال الداخلى، وتوقيع الاتفاق بين فرنسا وتونس فى ١٩٥٥، اثبت الاتحاد التونسى للشغل قوته الكاملة فى التأييد الذى أعطاه لبورقيبـة ضد منافسه بن يوسف، إذ مكن الأول من الفوز حتى داخل حركة الدستور الجديد. وبالإضافة إلى ذلك، لعب الاتحاد التونسى للشغل دورا مهما خلال مؤتمر الدستور الجديد الذى عقد فى صفاقس فى نوفمبر ١٩٥٥. وكان يتوجب على بورقيبة تذكر هذا "الدين" فى السنوات التالية. و فى ظل هذه الظروف، حـصلت تـونس علـى الاستقلال فى ٢٠ مارس ١٩٥٦، وعلى الفور دبت الصراعات بين الدولة الوطنية التى يقودها حزب بورقيبة "الدستور الجديد" والاتحاد التونسى للشغل.

بعد الاستقلال

خلال الاستقلال فى ١٩٥٦، تحول حزب الدستور الجديد إلى حزب واحـد، من خلال حظر الحزب الشيوعى. وبدا كأنه الحامل الوحيد للشرعية التاريخية. وقد حصل على هذا المـوقـــع عبر القيادة الإقصائية التى قبـضت علـى حركـة

التحرير الوطنية ما بين ١٩٣٤ و١٩٥٦. ولم تستطع أى قوى سياسية أخرى أن تجاريها، ناهيك عن التشكيك فى هذه الهيمنة.

ومع ذلك، فإن الاتحاد التونسى للشغل الذى تأسس فى ١٩٤٦، هو الكيان الآخر الوحيد الذى كان فى وضع يمكنه من إدعاء أن له دور محدد فى نضال الشعب التونسى من أجل طرد الاستعمار الفرنسى. وبوجه عام، لم يلعب هذا الدور خارج إطار حزب الدستور، ومن باب أولى ليس فى مواجهته. ومع ذلك، كان الاتحاد التونسى للشغل التنظيم الوحيد الذى لعب دورا نشطا فى حركة التحرر. وتمتع الاتحاد أيضا بمركز مرموق عالميا يتجاوز نطاق النقابات العمالية، بل كان أكثر أهمية من "شريكه المنافس" حزب الدستور الجديد. وهكذا فلا عجب فى ظل تلك الأحوال أن يجفل بورقيبة من هذا "المنافس" الذى يتمتع بالفعل بالشرعية التاريخية، وله قادة تاريخيون وتمثيل واسع. وسرعان ما أطلق حزب الدستور الجديد العنان للخصومة مع الاتحاد التونسى للشغل الثائر دائما، من أجل إضعافه والسيطرة عليه. ومضت الصراعات بين حزب الدولة "المجاهد الأعظم" والاتحاد التونسى للشغل. وطوال الثلاثين عام التى بقى فيها بورقيبة فى السلطة (من ١٩٥٦ إلى ١٩٨٧) كان بينهما كثير من الحروب الخفية، تحدث بصورة منتظمة (١٩٥٦، ١٩٦٦، ١٩٧٨، ١٩٨٥) وأخذت شكل مواجهات علنية وعنيفة فى أغلب الأحوال.

لم يكن حزب الدستور الجديد خلال مسيرة التحرر الوطنى قادرا على السيطرة على الطبقة العاملة، على عكس الاتحاد العام التونسى للشغل. وحاول حزب الدولة منذ ١٩٥٦ فرض سيطرته من خلال تفكيك الطبقة العاملة. وتدور كل الصراعات بين حزب الدولة التابع لبورقيبة وتنظيم النقابات العمالية على مدار ثلاثين عاما، فى مناقشة حول التحكم فى الطبقة العاملة.

وتمكن حزب الدولة من خلال "الاتجاه الإجماعى" الذى حفزه الاندفاع الناجم عن الاستقلال، من تقويض أنشطة الاتحاد العام التونسى للشغل فى ١٩٥٦-١٩٥٧. ومنعت المنظمة النقابية من تقديم برنامج اقتصادى اجتماعى فى مؤتمرها

الوطنى السادس فى سبتمبر ١٩٥٦ باعتبار أن هذا البرنامج "تخريبى" (وقد تضمن تأسيس قطاع مخطط للدولة وتعاونيات...إلخ). وكانت محاولة حزب الدولة الثانية لمنع الاتحاد العام التونسى للشغل من محاولة التحرر منه فى ١٩٦٦. وحدث هذا بعد مؤتمر حزب الدستور الجديد فى ١٩٦٤، الذى اتخذ حينها قرارا بإدماج منظمة الطبقة العاملة داخل الدولة وأجهزة الحزب.

وما بين ١٩٦٥ و١٩٧٠، لم تعد لحركة النقابات العمالية المغدورة أى قائمة تقريبا. وعاش العمال أياما عصيبة نتيجة لذلك، ففى الواقع، وبصرف النظر عن النمو الاقتصادى الواضح، فإن القوة الشرائية لطبقة العاملين بأجر هوت بصورة مفاجئة: فكان المؤشر الدال على الحد الأدنى الحقيقى للأجور فى ١٩٧٠ يساوى ٨٠% فقط من نظيره عام ١٩٦٥.

وفى ٧٠-١٩٧١، ظهر الاتحاد التونسى للشغل مرة أخرى من خلال توسيع مجال تمثيله وتمتعه باستقلال أكبر تجاه حزب الدولة. وفيما يلى أهم العوامل التى يرجع لها الميلاد الجديد الذى ترسخ أكثر فى السبعينيات:

أ) فشل مشروع بن صالح القائم على مبدأ الجماعية فى ٦٩-١٩٧٠. وترك هذا الفشل حزب الدولة للمرة الأولى منذ النضال ضد الاستعمار بدون أى مشروع اجتماعى وسياسى، باستثناء مشروع رئيس الوزراء الهادى نويرة نويرا Hedi Nouira "تحقيق الوفرة" الذى سرعان ما فاقم التباينات الاجتماعية. ووجدت حركة النقابات العمالية فى هذا المشروع ظرفًا يساعد على تطورها.

ب) أحدث التحول الجارى على الطبقة العاملة منذ ١٩٥٦، انعكاسا على حركات النقابات العمالية منذ السبعينيات. فقد تأسست فى الفترة ٦٢-١٩٦٩ وحدات صناعية كبيرة تمتاز بكثافة عالية للعمل. وبالتدريج أحتضنت هذه المواقع بقوة نضال النقابة العمالية مثلما كان الوضع فى

بنزرت (الفولاذ)، وصناعة السيارات فى سوسة (ستيا)، والصناعة الكيميائية فى قابس (أى سى إم) ...... إلخ.

ج) ظهرت بعض التصدعات داخل أجهزة الحزب الدستورى، وتفاقمت من خلال الصراع على خلافه بورقيبة الذى صار مرضه مزمنا. وأدى ذلك إلى شن هجوم على حزب الدولة. واتسعت مثل تلك التصدعات وأسفرت عن حركات أخرى، انفصلت آخر الأمر عن حزب الدولة "الدستور". وانطبق هذا على ما سمى بالجماعة الليبرالية بقيادة الميستيرى Mestiri (وقد صارت الحركة الديمقراطية الاجتماعية فى ١٩٧٨ واندمجت فى ١٩٨٩) وجماعة الوحدة الشعبية أيضا للقائد السابق أحمد بن صالح (ونشطت ما بين ١٩٦١ و١٩٦٩ واندمجت كحزب شرعى فى نوفمبر ١٩٨٣ تحت اسم حزب الوحدة الشعبية (PUP)). وعملت هذه التصدعات على تآكل مصداقية حزب الدستور، وإلى حد بعيد مكنت قيادة النقابة العمالية من فرض مطلبها فى مزيد من الاستقلالية.

د) أصبح فشل الجماعات اليسارية المتطرفة واضحا منذ ١٩٧٤- ١٩٧٥. فتم القضاء على عديد من أعضاء المجموعة من خلال الأعمال القمعية المتواصلة التى مورست ما بين ١٩٦٦و ١٩٧٥. وفى ذلك الوقت، تحرر عدد كبير من مناضلى الجناح اليسارى وجناح اليسار المتطرف من "جيتو" الجامعة والتحقوا بالاتحاد التونسى للشغل الذى استفاد من إمكانياتهم وحماسهم.

وفى مثل تلك الظروف، التى صاحبت ما أسفرت عنه السياسات الاقتصادية بالنسبة للأسعار (وصل التضخم منذ ١٩٧٥ إلى ٩,٥%)، واصلت الحركة النقابية العمالية تطورها على نحو مذهل، وصارت القوة المتحكمة فى المطالب الاجتماعية والسياسية فى البلاد.

وحتى ٧٣- ١٩٧٤، كان الاتحاد التونسى للشغل منافسا لحزب الدستور فى مجال السيطرة على الشرائح الاجتماعية للمجتمع والرقابة عليها بدون الدخول فى صراع مع نظام بورقيبة فى كل الأحوال. ولكن منذ ذلك الوقت فصاعدا بدأ الاتحاد التونسى للشغل الكفاح من أجل الاستقلال الكامل فى مواجهة حزب الدستور؛ آخذا فى الاعتبار الدفاع عن مصالح العمال كمطلب أساسي. وهكذا، قطع الاتحاد التونسى للشغل روابطه مع حزب الدستور تدريجيا. واستقبل أعدادا هائلة من الأعضاء الجدد، صانعا جيلا جديدا من النقابيين العماليين، الذين كان من بينهم تنفيذيين رفيعى المستوى ومهندسين وأطباء من الخدمات الصحية العامة وأساتذة بالجامعات إلى آخره. وهكذا تحققت بداية مرحلة كيفية جديدة وتدعم الاتحاد التونسى للشغل على حساب الحزب الدستورى وضده إلى مدى كبير.

بينما كان التضخم يطلق نموا اقتصاديا ملحوظا (بلغ متوسط نسبة النمو السنوى حوالى ١٠% ما بين ٧٠-١٩٧٤). فقد استيقظت روح الشعب، إذ تحطمت أسطورة "البناء الوطني". ومنذ ١٩٧٥، تقدم الاتحاد التونسى للشغل هذه الروح المتوثبة وأشرف على كل المظاهرات التى أثرت بشدة فى انحاء البلاد. وازداد تكرار الإضرابات وطول مدتها، وما تحققه من مطالب العمال ونقاباتهم العمالية. ولأول مرة حقق الحد الأدنى القانونى للأجر ثلاث ارتفاعات متعاقبة ٢٤% فى ١٩٧١ و ٢٥% فى ١٩٧٤ و ١١,٥% فى ١٩٧٥؛ مما مثل زيادة نسبتها ٣٣% فى الحد الأدنى للقوة الشرائية للعاملين بأجر.

ووسع الاتحاد التونسى للشغل أيضًا من نطاق سيطرته الاجتماعية والجغرافية، فحتى أكثر المواقع النائية صار لها نقاباتها العمالية، وبالتبعية كان فى ذلك تحديًا لحزب الدستور حتى فى المناطق التى كان يسيطر عليها حزب الدولة سابقًا. وأجبر ذلك السلطة المركزية على التنازل أمام النقابات العمالية. وعلاوة على ذلك، طبقت سياسة تعاقدية منذ ١٩٧٣ وأسفر ذلك فى ٧٤-١٩٧٥ عن سلسلة من الاتفاقات الجماعية القطاعية.

وفى ١٩٧٧، أطلق "تصاعد المخاطر" تحركا "احتوائيا" تصاحب مع زيادة كبيرة فى المؤشر المرتبط بالحد الأدنى للمرتبات (أكثر من ٣٣%). وحاولت السلطة المركزية أيضًا شل أيدى قادة النقابات العمالية عن طريق "الميثاق الاجتماعى"، المتضمن لفقرة هدفت إلى تجميد الاتفاقيات الجماعية لفترة خمس سنوات.

أدانت معظم القطاعات الحيوية للنقابات العمالية الميثاق الاجتماعى الذى جاء بعد ارتفاع كبير فى الأسعار من مايو إلى ديسمبر. وتصادمت الشرطة مع العمال فى مظاهرات عنيفة، بينما تحرشت ميليشيا حزب الدستور بالمناضلين النقابيين وخربت بعض المبانى التابعة للاتحاد التونسى للشغل. ولأول مرة منذ الاستقلال، صوت الاتحاد التونسى للشغل فى مجلسه الوطنى المنعقد فى ١٠ يناير ١٩٧٨ لصالح قرار يدين التوجه الرأسمالى للسياسة الاقتصادية، وضد تقويض الحريات الديمقراطية، كما دعى إلى تنظيم نقابى مستقل. واستقال حبيب عاشور من المكتب السياسى لحزب الدستور ولجنته المركزية فى اليوم نفسه.

وفى يوم ٢٦ يناير ١٩٧٨، ولأول مرة منذ الاستقلال، بدأ الاتحاد التونسى للشغل إضرابًا عامًا فى أنحاء البلاد. ونتج عن ذلك صدام مباشر. وكاد الإضراب العام أن ينجح تمامًا لولا طعنة حزب الدولة من الخلف، حيث فرض حظر التجول وحالة الطوارىء، كما استخدم الجيش لتنفيذ ما يريد. وأسفر ذلك عن عديد من القتلى (التقدير الرسمى ٥١ شخصا) ومئات المصابين، وآلاف المعتقلين الذين تضمنوا قادة الاتحاد التونسى للشغل على المستوى الوطنى، وعديد من قيادات الفروع الإقليمية. وحلت هياكل النقابات، واستقر الأمر لصالح مجلس إدارة يتضمن مناضلى حزب الدستور المتشددين، بينما استمر حظر التجول.

واستمرت هذه الأزمة ثلاث سنوات ما بين ١٩٧٨ و١٩٨٠، تطورت خلالها، على استحياء فى البداية، حركة مقاومة دينامية. وهكذا قاطع العمال

والنقابيون القادة المفروضين على الاتحاد التونسى للشغل وظلوا على وفائهم لقياداتهم وهياكل النقابة الشرعية.

وعملت أزمة النقابة العمالية، إلى جانب تدهور الوضع الاجتماعى وعزلة حزب الدستور الشديدة فى مواجهة الجماهير، فى صالح حكومة مزالى فى ١٩٨٠، حيث أدى ذلك إلى إرخاء العنان للتوتر االذى أخذ فى التنامى حتى اشتعل وفاض، خاصة بعد هجوم الكوماندو الليبى المسلح المناصر لليبيا فى ينـاير ١٩٨٠. وفى ظل الحكومة الجديدة أطلق سراح النقابيين المحتجزين داخل السجن منذ ينـاير ١٩٧٨، ووضعت لجنة نقابية مؤقتة لتأمين إعادة الانتخاب الديمقراطى لكل النقابات. وانتهت هذه العملية فى أبريل ١٩٨١ مع عقد المؤتمر الاستثنائى للاتحاد العام التونسى للشغل على المستوى الوطنى فى قفصة. وتمتع "النقابيون الحقيقيون" بفيض من الأصوات الانتخابية، وتضمن المكتب التنفيذى كل النقابيين المطلق سراحهم، باستثناء عاشور حيث فرض بورقيبة موقفه الرافض له. ولكن ذلك لم يستمر، إذ انتخب عاشور رئيسًا للاتحاد التونسى للشغل فى نوفمبر ١٩٨١، رغم معارضة بورقيبة.

ومن ١٩٨١ إلى ١٩٨٥، صارت عملية الدفع باتجاه استقلال الاتحاد العام التونسى للشغل عن حزب الدستور ظاهرة: فقد أدخل مجلس نوفمبر الوطنى فقرة على النظام الأساسى للاتحاد العام التونسى للشغل تمنع إسناد المسئوليات السياسية إلى النقابيين وقت إسناد مسئوليات نقابية لهم. وأصبح القادة "المتعاونون" معزولين داخل الحركة أكثر فأكثر.

وكانت عودة الاتحاد التونسى للشغل قوية بصورة ملفتة، حيث فاز فى ١٩٨١ و ١٩٨٢ و ١٩٨٣ بزيادات مهمة فى الأجور. وفى الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٣ ارتفع مؤشر الحد الأدنى للأجور بنسبة ٧٠% بالأسعار الجارية، وزاد الأجر المتوسط بنسبة ٥٠%، وكانت نسبة الزيادة ٣٠% و ٢٠% على التوالى بالمعايير الحقيقية. وصارت الإضرابات أكثر تواترًا، وخاصة أثناء

المفاوضات حول إعادة النظر فى اتفاقية ٨٢-١٩٨٣ الجماعية. وجددت هياكل الاتحاد التونسى للشغل كتطبيق جيد لطموحات الديمقراطية التى سادت فى المجتمع.

وهوجم حزب الدولة فى كل مجالات أنشطته: السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفى مؤتمر الاتحاد التونسى للشغل فى ديسمبر ١٩٨٤، انضم قادته بمصاحبة قليل من المثقفين (أساتذة جامعات ومهندسون وأطباء وباحثون ومديرون) مع النقابات العمالية فى صياغة "التقرير الاجتماعى الاقتصادى"، وتضمن هذا التقرير تحليلاً نقديًا لسياسات البلاد الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب سلسلة من المقترحات البديلة فى مجال السياسات الصناعية والصحية والتعليمية، ومجال توزيع الدخل وإعادة توزيعه وحقوق النساء العاملات. وهكذا، بدا الاتحاد التونسى للشغل باعتباره مجمع مركزى لديه قاعدة متماسكة للمطالبة الاجتماعية والسياسية، إلى جانب تعاقب تأسيس ثلاث أحزاب معارضة موالية له؛ الحزب الشيوعى فى يوليو ١٩٨١) وحركة الاشتراكيين الديمقراطيين، وحزب الوحدة الشعبية فى نوفمبر ١٩٨٣.

ورغم ذلك، كان أمام الاتحاد العام التونسى للشغل بعض المعوقات الظاهرة، وهى تحديدا اتسام قادته بالتنافر فيما بينهم، وثقل العادات البيروقراطية، وعدم وجود إستراتيجية مبنية على تحليل واضح للوضع الاقتصادى واتجاهات تطوره، والمبالغة الدائمة فى الطبيعة الملتبسة لمطالبه الإستراتيجية، والمناورة السياسية لقادته التى تخلق فوضى وتوترا فى اللحظات الحاسمة لدى القادة التنفيذيين فى النقابات العمالية. وأدى كل ذلك بالاتحاد العام التونسى للشغل إلى وضع هش يسهل الهجوم عليه.

واستخدمت السلطة المركزية هذا الوضع الضعيف فى توجيه هجمة شاملة ضد الاتحاد التونسى للشغل، حيث إنها لم تسلم أبدًا فى الواقع بفرض الاتحاد التونسى للشغل لنفسه باعتباره سلطة مستقلة. ولكن التناقضات الداخلية بالاتحاد

ازدادت سوءًا فى ٨٤-١٩٨٥ مع تدهور صحة عاشور الذهنية والبدنيـة. وبعـد محاولة فاشلة لإقصاء عاشور، تكثفت انقضاضات السلطة المركزية مـن ديـسمبر ١٩٨٥ إلى يناير ١٩٨٦. وأسفر ذلك عن محاصرة قوات ضخمة مـن الـشرطة لمقار الاتحاد فى تونس وصفاقس وسوسة وقابس... إلـخ، واصـطحابها لمعظـم المناضلين إلى مراكز الاعتقال. وبعد مرور أيام قليلة استولى الانصار المتـشددين من حزب الدستور على المقار وفرضوا أنفسهم "لجنة نقابية عمالية مؤقتة". وأعلن رئيس الجمهورية على الملأ فى التلفزيون أن على الاتحاد العام التونسى للشغل أن "يعود إلى الحزب" دون توان أو إرجاء.

وعادت الأيام الصعبة على الاتحاد وقادته ومسئوليه مرة أخرى بعد ثمـانى سنوات على أزمة ١٩٧٨. ومرت الأيام عصيبة، وكانت المقاومة النشطة للاتحـاد أقل دينامية، حيث استخدمت السلطة المركزية كل أشكال القهـر لتجعـل مـستقبل الاتحاد قاتمًا. واستمر هذا الوضع حتى طرد بورقيبة على يد رئيس وزرائه "بـن على" فى نوفمبر ١٩٨٧.

وفى مايو ١٩٨٨، قبل عاشور بعد عديد من المساومات الصعبة أن يتنحـى عن العمل النقابى العمالى وعن "اللجنة الوطنية للنقابات العمالية"، التـى تتـضمن "النقابيين الحقيقيين" و"الدمى المتحركة"، لتهيئة الفرصة من أجل إعادة تنظيم الجزء الأساسى من هياكل نقابات الاتحاد التونـسى للـشغل علـى أسـاس الانتخابـات الديمقراطية. وأدى ذلك إلى المؤتمر الاستثنائى للاتحاد التونسى للشغل فى أبريـل ١٩٨٩، وخلاله شغلت معظم المواقع القيادية من قبل "النقابيين الحقيقيين" الذين تـم انتخابهم.

ويوضح ما سبق الخلفية التاريخية للعلاقة بين حزب الدولة والحركة النقابية العمالية خلال ثلاثين عامًا الماضية. التى بدأت فقط من مطالبة الاتحاد بالاستقلال، فصارت أنشطته بالتدريج أكثر تسييسًا وهجوما على النظام القـائم علـى الحـزب الواحد، توجهات الدولة الاقتصادية والاجتماعية أيضا.

وما زال الاتحاد التونسى للشغل منذ سقوط بورقيبة فى ٧ نوفمبر ١٩٨٧ بعدة أشهر حتى الآن رهناً لإعادة تأسيس هياكله والتنظيم، ولم تكتسب ملامحه الدينامية والنضالية السابقة مرة أخرى.

ولا زال يبحث عن توازن جديد ليس مقارناً بحزب الدستور (الذى صار شديد الضعف) ولكن مع الدولة، مع قادتها الجدد الذين حاولوا إلى مدى بعيد إيجاد "سبيل للعيش" مع تنظيمات النقابات العمالية، ولتجنب سياسة "الشلل التام " فى الإطار العام لرطانتهم حول "دولة القانون والتعددية الديمقراطية".... إلخ.

وفى وضع جديد، يواجه الاتحاد التونسى للشغل اليوم تحديات جديدة.

التحولات الداخلية فى الحركة النقابية العمالية

تصاعد الدور الذى لعبته الحركة النقابية العمالية فى الحياة السياسية والاجتماعية التونسية بسرعة منذ نشأتها، وخاصة فى نهاية السبعينيات. ويمكن أن يرجع ذلك إلى التحولات العميقة التى طرأت على الحركة فى الخمسة عشر عامًا الأخيرة، التى بدونها لا يمكن للمرء أن يفهم كيف دخلت أجهزة نقابية عمالية، تتكون حصريًا من الانصار المتشددين فى حزب السلطة أو مسئوليه، فى صراع مع كل من الحزب وأجهزة الدولة، وشنت نضالات شرسة ضد السلطة المركزية، وساهمت إلى حد كبير فى نشر الأفكار الديمقراطية فى البلاد. وفوق ذلك، فقد كانت تلك الأجهزة النقابية فى الأصل حركة قوية نسبيًا تقاتل من أجل تعزيز الحريات الديمقراطية.

أثرت مثل تلك التحولات على قدرات الحركة النقابية العمالية كحركة اجتماعية- سياسية أكثر مما أثرت على الاتحاد التونسى للشغل كمنظمة وأجهزة. ومن الواضح أيضًا أن التحولات الأصلية داخل أى حركة، سواء كانت سياسية أو اجتماعية، يمكن الإلمام بها جيّدا فقط عبر تحليل يتجاوز البنية التنظيمية للحركة

ذاتها، ويتعرف على التغيرات المختلفة فى تركيبها، وعلاقاتها بالبيئة، والأسلوب الذى تقوم من خلاله بإدماج عناصر نمو جديدة داخلية وخارجية، والتوازنات الجديدة التى تتطور داخلها. ويعد التحليل الذى يشتمل على كل تلك العناصر ملائما أكثر، لأن البنية التنظيمية تكون ثابتة وغير قادرة بصورة طبيعية على إيضاح تكامل وانعكاس أى شىء جديد أيًا كان، وحيث يكون لها أيضًا طبيعة محافظة لا تتيح للمرء أن يرى التحولات العميقة التى تؤثر على الحركة سوى بشكل جزئى. وبعبارة أخرى، فإن إحدى أهم وظائفها التعتيم على ما يراد الوصول إليه أو إعاقته.

يمكن تتبع ظهور التحول داخل الحركة النقابية العمالية بالرجوع إلى عام ١٩٧٠-٧١، وهى نقطة التحول فى تطور البلاد ككل. وتمثل تلك النقطة أيضًا نهاية حقبة من تاريخ الدولة الوطنية (٥٩-١٩٧٠). فقد اتسمت الخمس عشرة عامًا الأولى بعد الاستقلال بمواصلة النضال ضد الاستعمار (الاستقلال المالى وجلاء القوات العسكرية واسترداد الأراضى المستعمرة.... إلخ)، وتصاحب ذلك مع تأسيس البنى المختلفة للدولة المستقلة الجديدة: الجيش والشرطة والخدمة المدنية والخدمات التعليمية واتحاد الموظفين "الوطنى"، مع أخذ الرحيل الواسع للفرنسيين وجزء مهم من الجالية اليهودية فى الاعتبار. ومع نهاية الستينيات، كانت عملية مناهضة الاستعمار قد تمت. وبدأت التعبئة الاجتماعية حيث خمدت التعبئة الوطنية. وعاد الصراع الطبقى إلى الظهور فى إطار "طبيعى"، بعيدًا عن الكوابح الاستعمارية.

وحدث الانشقاق الأول داخل الاتحاد التونسى للشغل عام ١٩٦٦، مع الحركة الطلابية حينها التى شقت طريقها متحررة تمامًا من حزب الدستور عام ١٩٧٢-٧١. ووقع حزب الدستور أيضًا ضحية للصراع (استقالة ميستيرى وحدوث انشقاق هائل). وهكذا، حرر قسم كبير من القوى نفسه من روح الإجماع الذى طالما فرضته الحاجة القهرية لإنهاء العملية الاستعمارية.

ومثّل العقد من عام ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠ أحد التحولات العميقة للحركة النقابية العمالية، التى يمكن تلخيصها فى أربع موضوعات كبرى: الزيادة العددية فى الطبقة العاملة، والامتداد الإقليمى لها، وتحسن المستوى التعليمى للعمال، وكثرة عدد النساء بين طبقة الإجراء.

الزيادة العددية فى الطبقة العاملة

رغم أن بعض القطاعات التقليدية شهدت ثباتًا أو تناقصًا فى العاملين بها (عمال المناجم، عمال أحواض السفن... إلخ)، فقد ظهرت قطاعات اقتصادية جديدة ساهمت بشدة فى زيادة الأهمية الاقتصادية والاجتماعية أيضًا للطبقة العاملة. وتضمنت هذه القطاعات الصناعات الكيميائية والمعدنية والنسيج. وبالإضافة إلى ذلك، تصاعد عدد العمال فى الصناعة التحويلية إلى ٣٤٣٠٠٠ عامل فى ١٩٨٢، عوضًا عن ١٨٨٠٠٠ عامل فقط فى ١٩٧١، أى زيادة بنسبة ٨٣% خلال عقد.

وفى الفترة ذاتها، تصاعد العدد المسجل للعمال بأجر من ١٩٤٠٠٠ عامل إلى ٤٢٠٠٠٠ عامل، بزيادة ١١٣%، وصار العمال الصناعيون أكثر أهمية. ووفرت المصانع الجديدة مكانا يتسع لمئات إن لم يكن لآلاف العمال. وصاحبت الزيادة العددية زيادة كيفية أيضًا. ومع اندماج فئات اجتماعية جديدة، إضيف ما يمتلكه أفرادها من معرفة وقدرات وديناميه، من ضمن هؤلاء الفنيين والمديرين والمهندسين... إلخ، الذين التحقوا بالاتحاد التونسى للشغل.

التوسع الإقليمى للطبقة العاملة

وعقب ظهور المصانع فى أنحاء البلاد، ظهرت على الفور تقريبا أنشطة النقابات العمالية والسلوكيات والممارسات المرتبطة بها. وتوغلت تلك الأنشطة

والممارسات إلى أقصى القرى النائية، حيث دخلت مفاهيم جديدة مطابقة للذهنية الجديدة مثل؛ مفاوضات الأجور وتضامن الطبقة العاملة والإضرابات وانتخابات النقابات العمالية الديمقراطية. وكان فى ذلك أكثر من تحول، لقد كان ثورة.

وأسهمت السياسات الصناعية التى طبقت خلال عقد الستينيات بصورة كبيرة فى خلق تجمعات صناعية جديدة فى بنزرت وقابس وسوسة. وصارت هذه المدن الثلاثة الكبيرة فى منتصف السبعينيات معاقل للنقابات العمالية مع وجود مواقع تركز ضخمة للطبقة العاملة يوظف بها من ألف إلى ألفى عامل من الجنسين.

وتوطن الاتحاد التونسى للشغل والحركة النقابية العمالية بقوة فى هذه المدن المجمعة. وتحدوا القادة الدستوريين المحليين. وبعد أن تأسست خلايا الحزب وفقًا لما أطلق عليه "الخلايا المهنية"، حاول قادته المحليون منع الاتحاد التونسى للشغل من الإشراف على العمال وتعبئتهم فى نضالهم من أجل مزيد من الاستقلال. وترتب على ذلك أن صارت الاجتماعات الكبيرة والإضرابات والأنشطة العمالية جزءًا لا يتجزأ من المشهد المحلى.

التحسن فى مستوى التعليم

على عكس تلك الكتل من الأميين الذين دُفعوا إلى ترك أراضيهم وعملوا فى صناعة التعدين والموانىء وعمال البناء من ثلاثين أو عشرين أو حتى خمسة عشر عامًا مضت، كان العمال الجدد الذين التحقوا بالنقابات العمالية أصغر وأكثر تعليمًا.

وهكذا، تدفق عشرات الآلاف من الشباب إلى سوق العمل بفعل طفرة التعليم فى الستينيات إلى جانب المعدل المنخفض لبقاء الطلاب فى النظام التعليمى الذى تسببت فيه سياسات انتقائية متعمدة. وهاجرت أعداد هائلة من الشباب إلى أوروبا وليبيا، بينما وجد آخرون وظائف فى الصناعات التصديرية الجديدة التى نمت مع قانون أبريل ١٩٧٢. وكانت قوة العمل الجديدة ناتجة عن مستوى التعليم الذى

يتحسن بشكل دائم، وقد نتج عن ذلك انخفاض نسبة الأميين داخل الطبقة العاملة من ٦٦,٢% فى ١٩٦٦ إلى ٥٣% فى ١٩٧٥، حتى صارت ٤٠,٧% فى ١٩٨٠. وفوق ذلك، فإن هذه الأرقام تتضمن المشتغلين فى قطاع الزراعة الذى يعرف بنسبة الأمية العالية.

ومن ناحية أخرى، تصاعدت نسبة تلاميذ المدرسة الابتدائية من ١٦% فى ١٩٦٦ إلى ٢٨,٣% فى ١٩٧٥، و٣٩,٩% فى ١٩٨٠، بينما زادت نسبة المدارس الثانوية إلى ٨,٣% فى ١٩٨٠، وهى نسبة مرتفعة حيث كانت ٤,١% فقط فى ١٩٦٦ و ٥,٥% فى ١٩٧٥. وترتب على ذلك، تضاعف عدد طلاب الجامعة من ١,١% عام ١٩٦٦ إلى ٢,٣% عام ١٩٨٠. وفى الواقع، وباستثناء العاملين بأجر فى قطاع الزراعة، وصلت اليوم نسبة العمال الحاصلين على مستوى تعليم يتراوح بين المستويات العليا من المرحلة الثانوية إلى الجامعة إلى ما يتراوح بين ٢٠% و ٢٥% من مجموع العاملين التونسيين بأجر.

وهكذا، دمجت الحركة النقابية العمالية فى صفوفها هذا العدد البالغ عشرات الآلاف من العمال الشباب. وقد اثبت الجيل الجديد المتعلم، بأعداده الكبيرة فى المصانع أو الأعمال التجارية، أنه أكثر دينامية و"جذرية". وصعد من هذا الجيل الجديد أيضًا مئات من القادة النقابيين الذين فرضوا أنفسهم ضد إرادة القادة الأكبر سنًا الذين كانوا يخشون بشدة من تقدم هذه العناصر غير المعروفة التى يصعب تحديد نوعها، والمستعدة دائمًا لتحدى الرؤساء أو القادة النقابيين الآخرين. وفى غضون سنوات قليلة، كان هؤلاء المناضلين الشباب على قمة النقابات الإقليمية فى المستوى المتوسط. وباختصار، لا يمكن توقع أن المعارك الكبرى التى خيضت قبل وبعد ٢٦ يناير ١٩٧٨، والإضرابات الكبيرة فى ١٩٨٢-١٩٨٣، كان سيكتب لها النجاح لولا المساهمة الهائلة والحاسمة لهؤلاء القادة من الجيل الجديد.

زيادة عدد العاملات

تعتبر الزيادة الهائلة فى عدد النساء العاملات بأجر أحد التغيرات الكبرى فى تشكيل الطبقة العاملة منذ السبعينيات. فقد مثلت العاملات البالغ عـددهن ٣٤٠٠٠٠ عاملة فى ١٩٨٠ نسبة ٢١,٧% من السكان النشطين. كمـا عملـت مـن بيـنهن ١٥٠٠٠٠ امرأة فى الصناعة التحويلية. بينما عملت ما يزيد عن ٦٥٠٠٠ امـرأة فى الخدمات. وفى ١٩٨٤، كان عدد الفتيـات الملتحقـات بالمـدراس الابتدائيـة ١٠٠٠٠ فتاة و ٤٠٠٠ فتاة فى المدارس الثانوية، وشلكت النساء نسبة ٢١% مـن هيئة التدريس فى الجامعات.

وعلاوة على ذلك، أثرت تغييرات هامة فى حياة الريف والـضواحى شـبه الريفية، حيث شكلت الصناعات مجالا لتشغيل عدد كبير من النساء، واقيمـت فـى القرى والمدن الصغيرة (صناعات النسيج والملابس). وأدى ذلك إلى وجود ظاهرة جديدة تمامًا، وهى عاملة المصنع.

وعلى الرغم من بعض الصعوبات، كانت ٥٥% من النـساء والمـشتغلات تحت عمر ٢٥ سنة؛ وكانت نسبة الأمية بيـنهن مرتفعـة، ومثلـت نـسبة غيـر المتزوجات بينهن ٥٥%، وكن معتمدات بالكامل على عائلاتهن (وخاصة الوالـد). والتحق عدد كبير من العاملات بالحركة النقابية العمالية منذ أواخـر الـسبعينيات وخاصة فى ٨١-١٩٨٢. وعلى مضض فى البداية، قبل الاتحاد التونـسى للـشغل أخيرًا المناضلات الجدد فى منظمته، كما أسس "لجنة دراسة مـشاكل العـاملات". وفوق هذا، تضمن التقرير الاقتصادى الاجتماعى الصادر عن المـؤتمر الـوطنى السادس عشر للاتحاد التونسى للشغل المنعقد فى ديسمبر ١٩٨٤ فصلاً مـن سـتة عشر صفحة يستعرض المشاكل المتعلقة بالمطالب الخاصة بالعاملات.

واليوم، وعلى الرغم من بعض التحيزات التى يصعب تخطيها، فـإن كـل العقبات يمكن التغلب عليها إذا ما اندمجت النساء بالكامل مـع الحركـة النقابيـة العمالية كقوة تحشد وتوحد العمال من الجنسين.

الاتحاد التونسى للشغل وقضية الديمقراطية

الاتحاد التونسى للشغل والسياسة

من المفيد قبل تناول هذه القضية، أن نستغرض بعض الملاحظات المبدئيـة حول الاتحاد التونسى للشغل والسياسة. تمتلك النقابية العمالية التونسية واقعًا خاصًا ذا طبيعة تاريخية وثقافية واجتماعية. وقد أثر هذا الواقع بـصورة مباشـرة علـى علاقات الاتحاد التونسى للشغل بالسياسة خلال ثلاثين عامًا. وقد أشرنا سابقًا إلـى أن الاتحاد التونسى للشغل لم يخلق عبر قرار سياسى اتخذ من قبل حزب سياسـى، ولم يتأسس على يد مناضلين مغرقين فى التسيس، فلقد نشأ الاتحاد بجهـد نقـابيين عماليين تدربوا فى مجال النقابية العمالية وعبر الأنشطة النقابية العماليـة نفـسها. وبقى هذا التراث جزءًا من إرث الاتحاد التونسى للشغل، وظلـت كـل الأجيـال تحمله. وقد أثرت الفوضوية النقابية العمالية الخالصة التى سادت فى فرنـسا فـى النصف الأول من القرن العشرين على الاتحاد التونسى للشغل، فيما يتعلق بالحـذر والعداء تجاه الأحزاب السياسية.

ورغم ذلك، أسهم عاملان كبيران فى تحول العلاقة بـين الحركـة النقابيـة العمالية التونسية والسياسة وهما:

أ- تدهور العلاقات بين الاتحاد التونسى للشغل من ناحية، وحزب الدسـتور والدولة الوطنية من ناحية أخرى.

ب- التحولات الداخلية فى الحركة النقابية العمالية وتطور الوضع الاقتصادى والاجتماعى.

ووفقًا للاعتقاد الشائع، فقد كان بين الاتحاد التونسى للشغل والحزب الواحد علاقات صراعية دائمًا، حتى عندما ظهروا كحلفاء. واتسمت علاقات حزب الدستور والاتحاد التونسى للشغل دائمًا بالنزاعات والمشاجرات والخلاف بشأن محاولات فرض الدور الإشرافى، وفى الوقت نفسه كانت علاقاتهما ذات طبيعة عضوية تقريبًا. ويجدر بنا التأكيد على أن "السياسة" كانت حكرًا على قادة حزب الدستور والاتحاد التونسى للشغل فقط. وعلى هذا فلا حاجة إلى قول إن السياسة تكاد تكون غير قائمة فى الحياة اليومية فى المستويات الوسطى والقاعدية للنقابات العمالية. وهكذا اعتاد حزب الدستور "السيطرة" على الاتحاد التونسى للشغل فى الوقت الذى كانت فيه السياسة محصورة فى بعض القادة النقابيين على المستوى الوطنى. وكان غياب الجدل السياسى واضحًا بجلاء فى هياكل الاتحاد التونسى للشغل. وعلى ذلك كانت اللغة الوحيدة المألوفة بين النقابيين تتضمن مصطلحات مثل الأجور والمؤشرات والطرد والعلاوات وبدلات العائلة والتقاعد، والإضراب فى بعض الأحيان.

وحدثت نقطة تحول منذ ٧٦-١٩٧٧ وخاصة بعد حادث يوم ٢٦ يناير ١٩٧٨، ويمكن إرجاعها إلى عاملين كبيرين: الأول، الانفصال الذى أعلن فى يناير ١٩٧٨ عن حزب الدستور (استقال عاشور بصورة لافتة للأنظار من اللجنة المركزية لحزب الدستور). ولعب هذا الانفصال دور العامل المساعد فى ابتعاد الحركة النقابية العمالية عن السياسة، حيث أطلق سراح القوى التى تحصر الأمور إلى مدى بعيد فى المفهوم الاقتصادوى للعمل النقابى العمالى. وكان حزب الدستور حينذاك الساحة الوحيدة للجدل والصراعات السياسية. وبحكم الأمر الواقع، زحف الجدل إلى الاتحاد التونسى للشغل وتطور بداخله، ثم اشتعل عبر الصراع بين حزب الدستور والاتحاد التونسى للشغل، كما سهلت التغيرات التى حدثت فى

الحركة النقابية العمالية أيضًا فرص الجدل، مثلما ذكرنا فى التحليل السابق. وعلى هذا النحو، تطور خطاب شديد التسيس منذ ٧٧-١٩٧٨. وفى الحقيقة، أصبح الاتحاد التونسى للشغل أكثر تسيسًا بعد أن تحرر من الحزب الواحد. وبرزت لغة جديدة "ثرية" فى الثمانينيات تتضمن بعض المصطلحات المحرمة مثل الرأسمالية والديمقراطية والاستقلال والحريات العامة واحترام الدستور وحظر المحاكمات السياسية والمحاكم الاستثنائية. وفى النهاية، أسس الاتحاد التونسى للشغل علاقات مع أحزاب المعارضة، بالتحديد منذ بداية الأزمة الحادة. ومع ذلك فمن الخطأ أن نستنتج من ذلك أن الاتحاد التونسى للشغل تحول إلى ساحة سياسية عريضة أو أنه صار حزبًا سياسيًا، فمع كل الانغماس فى السياسة، ظل قبل كل شيء منظمة نقابية عمالية قاعدية.

وبصرف النظر عن اللغة السياسية الواضحة، وخاصة فى فترات المواجهات الكثيفة مع سلطات الدولة، كان مناضلو الاتحاد التونسى للشغل شديدى الحذر من التوجه السياسى العميق. ووقف فى المحنة التى مثلها تجمع المناضلين المتطرفين يسارا فى حركة النقابات العمالية، والذين ورثوا تشوشات الماضى من نمط (نقابة/الحزب السياسى العمالية)، إلى جانب عدم الترحيب، أو حتى العداء، لفكرة تأسيس حزب ذى طبيعة عمالية من هياكل الاتحاد التونسى للشغل، كل ذلك يشير بوضوح إلى التزام العمال بتجنب انحراف الاتحاد التونسى للشغل عن كونه منظمة نقابية عمالية قاعدية.

هناك اعتقاد مستقى من التراث الحى للاتحاد التونسى للشغل مؤداه أن السياسة إن وجدت داخل المنظمة النقابية العمالية، فلا بد وأن تكون من أجل خدمة مصالح النقابة. وبعبارة أخرى، إذا كان على النقابة الانخراط فى السياسة، فإنها يجب أن تفعل ذلك فقط بغرض خدمة النقابية العمالية. فيجب أن يكون موقع السياسة والأحزاب السياسية فى الجهة المقابلة للاتحاد التونسى للشغل، وليس فى الاتجاه العكسى. ويعتقدون فى أن السياسيين "الجيدين" والأحزاب السياسية "الجيدة"

هم الذين يؤيدون أنشطة الاتحاد التونسى للشغل. وهكذا كان الدور المحورى الذى لعبه الاتحاد التونسى للشغل على الساحة الوطنية، قبل أو بعد الاستقلال، يعمل أساسا على إعادة تأكيد هذه الرؤية المتمحورة حول الاتحاد فى علاقته بالبيئة حوله عمومًا، والبيئة السياسية على وجه خاص.

وفى الحقيقة، لا تزال علاقة الاتحاد التونسى للشغل بالسياسة مسألة ملتبسة. ففى الوقت نفسه، مثلت روح التمركز حول الاتحاد التونسى للشغل، التى وسمت توجه وسلوك وآراء قادة الاتحاد التونسى للشغل والنخب النقابية العمالية، عقبة كبرى أمام الاستقلال الفعلى للمنظمة النقابية العمالية. وقد بقى الاتحاد التونسى للشغل متأثرًا بالفعل بتلك الروح، أو بالأيديولوجية الوطنية التى اكتسبها لحظة ميلاده. وحتى عند الدخول فى نزاع مع حزب الدستور أو الدولة، اتجه قادة النقابات العمالية دائمًا لصالح المصلحة الوطنية، التى كانوا يقولون إنهم يخدمونها أكثر من الدولة ونظامها ذى الحزب الواحد.

ومثلت "الوطنية" المفهوم الأساسى والمحورى، الذى كان الاتحاد، بصفة دورية، يوازن بينه من ناحية وبين مفهوم الدولة من الجهة المقابلة. وعلى هذا النحو تمثلت مرجعيته العامة. وفى النهاية، وحيث أخلص الاتحاد لأيديولوجيته "الوطنية" أو "القومية"، بدون تغيير أيًا كان، فهو مقيد بعدم اتخاذ أيديولوجية مختلفة. وفى ظل الظروف الخاصة لبلد من العالم الثالث، حصلت على استقلالها عبر قيادة البرجوازية أو البرجوازية الصغيرة القومية، وبتأييد حركة نقابية عمالية ذات نزعة قومية، فإن الاتحاد التونسى للشغل ملزم بألا يكون مستقلاً بالكامل فى مواجهة الدولة الوطنية الجديدة، ومقيدًا بأن يكون جهازًا للأيديولوجية الرسمية. ولهذا، يعد الانفصال عن الأيديولوجية القومية شرطًا مسبقًا للاستقلال التام للنقابة العمالية عن نزعة حزب الدولة فى بلدان العالم الثالث.

ونظرًا لعدم توفر هذا الانفصال، كان الاتحاد التونسى للشغل فى خصام مع نزعة حزب الدولة، ولكنه ظل عالقًا أيضًا بالأيديولوجية الرسمية (القومية). وقد

منع هذا الفشل الاتحاد التونسى للشغل والطبقة العاملة الواقعة تحت رقابته من أن يكون محورا جاذبا للعاملين بأجر والفئة شبه البروليتارية من السكان فى الحضر. ويمكننا القول أنه لنفس السبب لم يحكم الاتحاد التونسى للشغل صلاته بمركبة حزب الدولة أيضًا.

شكلت بعض العوامل الموضوعية عقبات أمام عملية الانفصال هذه، وهى تحديدًا الطبيعة الجديدة المتمثلة فى انتشار التعليم الجيد نسبيًا، الذى وسم الطبقة العاملة الحديثة، والنمو الحضرى المفرط الناجم عن الهروب الكبير من الأرض، وأدى إلى بؤس الحال فى المدن، والرسوخ الأبدى للتضامنيات العضوية الإقليمية أو العائلية. ولذلك، ورغم أن الاتحاد التونسى للشغل صار أكثر جذرية فى نهاية السبعينيات وخلال الثمانينيات، فقد كانت جذرية ذات طابع مصطنع نسبيًا على قدر ما كانت دائمًا محصورة فى الأيديولوجية القومية أو الوطنية.

وفى النهاية، كلما مضى المجتمع فى التحول، اتسعت الفجوة بين أهمية التغيير، وبين برامج الاتحاد العام التونسى للشغل وممارساته وأنماطه فى التنظيم. وكانت هذه الفجوة أكثر وضوحًا فى منتصف الثمانينيات. وكان هذا النمط من "الشعبوية القومية" الذى مثل ثقافة الاتحاد التونسى للشغل وخلفيته الأيديولوجية، الشيء الذى استخدمه حزب الدولة لتفكيكه فى ٨٥-١٩٨٦.

الاتحاد التونسى للشغل والديمقراطية

اتسمت النقابية العمالية التونسية بروح الديمقراطية بوصفها سليلة النقابية العمالية الفرنسية، ولكنها ديمقراطية ذات طابع خاص أكثر وطنية.

وإذ توحدت الحركة النقابية العمالية فعليًا بالأيدلوجية الوطنية الشعبوية لحزب الدولة، فلم يكن لديها مشروع بديل، ومن ثم لن يكون لها مشروع ديمقراطى لتقدمه. قد ضمن الاتحاد التونسى للشغل مطلب الديمقراطية فى خطته

العامة من زاوية مسألة استقلالية النقابات العمالية فى مواجهة الحزب الواحد. ويمكننا التأكيد على أن هذه المسألة كانت فى قلب العملية التى أدت إلى تحسن وتطوير قضية الديمقراطية، والتى لعب فيها الاتحاد التونسى للشغل دورًا رئيسيًا. وبالطبع خاضت الحركة الطلابية أيضا معركتها فى الستينيات ضد نزعة حزب الدولة من أجل استقلالها، وخاصة فى النصف الثانى من الستينيات.

وكانت مجموعات الجناح اليسارى المتطرف أيضًا (الحزب الشيوعى، ورؤى والأمل التونسى) أول من "فتح النيران" على النظام. ولكن أيًا كان مدى شراسة أدائهم فى أنشطتهم، إلا أنها كانت هامشية إزاء المجتمع والمؤسسة على السواء. وحيث ظلت السلطة الحاكمة تعتقد فى نفسها القوة المطلقة، فقد شنت هجوما على الاتحاد التونسى للشغل فى أواخر السبعينيات، فى محاولة منها للحفاظ على علاقة تبعيته لها التى اعتبرت مسألة مبررة لزمن طويل. ومن تلك اللحظة فصاعدًا، تمردت الحركة النقابية العمالية، مع كل ما طرأ عليها من تحولات داخلية فى السنوات الماضية، على هذه الروح من الحزب الدستورى ورفضتها.

واتخذت الحركة النقابية العمالية موقفًا أكثر جذرية، رافضة بقوة وجود منطق واحد أساسى للنظام الداخلى، وعلى سبيل المثال فى وجوب سيطرة الحزب الواحد على كل المنظمات الجماهيرية. وكان منطق الحزب الواحد قد تطلب سيطرة شديدة الأحكام على المنظمات النقابية. ورفضت الحركة النقابية العمالية عامة هذا المنطق الكلى، وفيما بعد نظام الحزب الواحد ككل. وهكذا، ناضلت الحركة النقابية العمالية من أجل استقلال الاتحاد التونسى للشغل، لكنها طالبت أيضًا بنظام التعددية الحزبية واحترام الحريات والعفو عن المعتقلين السياسيين... إلخ.

وهكذا، كانت محاولات الحزب الواحد للهيمنة على الاتحاد التونسى للشغل وحجب تأثيره، السبب الرئيسى وراء التوجه الأكثر جذرية للحركة النقابية العمالية، وبدايتها لنضالها الديمقراطى. وفى الواقع جرى نمط من حوار الطرشان بين قادة حزب الدولة والنقابيين العماليين، وقال قادة الاتحاد التونسى للشغل ما يلى:

"إننا حريصون على استقلال المنظمة. فيمكن للاتحاد التونسي للشغل أن يصير قويًا فقط فى حالة استقلاله".

وأجابهم قادة حزب الدولة: "ولكن هذا غير مقبول فى نظامنا السياسى."

فقال لهم قادة الاتحاد التونسي للشغل: "إذا تمسكتم بوجهة النظر هذه، فعليكم إذًا تغيير النظام السياسى حتى يمكن إدماج استقلال الإتحاد التونسى للشغل فيه وقبوله".

وبقى النظام السياسى التونسى مشلولاً بالكامل منذ منتصف السبعينيات، حيث كانت أجهزة الحزب ممزوجة مع أجهزة الدولة، ولا وجود للسلطة التشريعية، كما عين رئيس الجمهورية لمدى الحياة فى ١٩٧٤. وقد كان الرئيس رئيسا على كل شيء: الحزب والدولة والنقابات العمالية والنظام الحقوقى. كما كان متدخلاً فى حياة الناس اليومية. ومن ثم، كان معنى النضال من أجل استقلال الاتحاد التونسى للشغل، نضالاً لاجتثاث نظام الحزب الواحد، وخاصة فى وقت بدأت فيه مصالح طبقات وفئات طبقية اجتماعية فى التصاعد. وارتبطت تلك التحولات المؤثرة على القوى الاجتماعية بتفكيك النظام.

ولم يتم التعامل مع أزمة يناير ١٩٧٨ بين النقابات العمالية وحزب الدولة، سواء من حيث التناسق أو الإدراك، على أنها مجرد صراع بين الاتحاد التونسى للشغل والحكومة، ولكن بالأحرى باعتبارها انفجارًا فى النظام السياسى ككل. فكانت حدثًا تاريخيًا عنيفًا نقابيًا وسياسيًا اجتماعيًا. وفى كلمة واحدة، كان الاتحاد التونسى للشغل يثور ضد النظام. وبينما كان رد فعل حزب الدولة عنيفًا فى إعلان حالة الطوارىء والتدخل العسكرى ووقوع قتلى واعتقال مئات من القادة النقابيين ومحاكمتهم وطرد مئات آخرين، توقفت مقاومة النقابات العمالية فورًا. وفى الوقت نفسه حدث القطع العميق النهائى بين نزعة حزب الدولة وعالم النقابات العمالية.

وكانت معركة يناير ١٩٧٨ بلا شك أهم نضال ديمقراطي ضد الدولة. وفجر ذلك أيضًا عملية متعددة الأشكال من النضال الديمقراطي عبر البلاد، تحت رعاية الاتحاد التونسي للشغل. وحيث كانت الشعارات الديمقراطية مرفوعة من قبل حركة اجتماعية واسعة مثل الاتحاد التونسي للشغل، صار واضحًا أن تقدم النضال الديمقراطي العظيم يمضي حثيثًا في طريقه. واقتربت بشائر النجاح منذ نهاية الثمانينيات. وكان سماح بورقيبة بشرعية ثلاثة أحزاب سياسية تسامحًا كبيرًا، أمل من خلاله في موازنة تأثير الحركة السلفية* (الاتجاه الإسلامي)، وتقليص أهمية الاتحاد التونسي للشغل على الساحة الوطنية. ورغم ذلك، كان منطق نظام الحزب الواحد مفروضًا على الأحزاب الثلاثة الشرعية، حيث كان عليهم أن يقفوا في موقع المتفرج، إن لم يصيرو دمى في يد الدولة.

وفوق ذلك، حاول الحزب إيقاع الفرقة بين قادة الاتحاد التونسي للشغل. ففي فبراير ١٩٨٤، ترك بعض القادة المعروفين بحماسهم للحكومة الاتحاد، وقد كانوا في عزلة متزايدة عن القواعد العمالية. وأسس هؤلاء بدعم معنوي ومالي من الهيئات الحكومية منظمة منشقة، أطلقوا عليها الاتحاد الوطني للعمال التونسيين (National Union of Tunisian Workers UNTT).

ولم يستطع هذا الاتحاد أبدًا إضعاف أدوات الطبقة العاملة خلال العامين اللذين عاشهما (٨٤-١٩٨٦). ومع ذلك، تم استخدامه عندما بدأت سلطة الدولة في ٨٥-١٩٨٦ في محاولة تفكيك الاتحاد التونسي للشغل.

وهكذا، تصاعد استعراض القوة بين السلفيين وسلطة الدولة، حيث اشتبكت السلطة في ثلاث معارك ضد السلفيين، وضد أحزاب المعارضة، وضد الحركة النقابية العمالية. ومن ثم، وهنت قوة الدولة بشدة في نوفمبر ١٩٨٧، وصارت معزولة.

وهكذا، كان خلع بورقيبة على يد رئيس وزرائه الحقيقة بمثابة عملية إنقاذ للنظام. ورحب الاتحاد التونسى للشغل بهذا التغيير مع كل القوى السياسية باعتباره حدثًا تاريخيًا حقيقيًا.

الاتحاد التونسى للشغل والتعددية

وكما ذكرنا سابقا، تأسس الاتحاد التونسى للشغل فى فترة كانت التعددية السياسية قائمة فى البلاد بالفعل. وفى عام ١٩٤٦، كانت هناك عدة أحزاب سياسية فى الساحة فى زمن الاستعمار، أحزاب فرنسية وتونسية على السواء: مثل حزب الدستور الجديد وحزب الدستور القديم، والحزب الشيوعى والحزب الإصلاحى .... إلخ. ورغم ذلك، كانت الحركة النقابية العمالية التى أخذت شكلا تنظيميا مكتملا عام ١٩٤٦، شديدة الحذر من الأحزاب السياسية لسببين؛ الأول، أن حشاد وزملاءه تركوا الكونفيدرالية التونسية العامة للشغل (CGTT) فى ١٩٤٤ بسبب النزاعات الداخلية بين الحزب الشيوعى الفرنسى و القسم الفرنسى من العمالية الدولية (SFIO)، وثانيًا، بسبب إن المحاولات التى قام بها أسلاف حشاد (محمد على فى ١٩٢٤ وجيناوى فى ٣٦-١٩٣٧) استقبلت بصورة عدائية من قبل بعض الأحزاب السياسية.

فكانت الحركة النقابية العمالية التونسية إذًا على هذا الحذر من الأحزاب السياسية. وزادت الصلات المميزة بين الاتحاد التونسى للشغل وحزب الدستور مثل هذا الاتجاه الحذر. وفى النهاية، كان "طبيعيًا" أن يلتحق الاتحاد التونسى للشغل "بالجبهة الوطنية" التى يقودها حزب الدستور الجديد التابع لبورقيبة، فى أول انتخابات تشريعية تعقد بعد الاستقلال. ولم يكن فى هذه الانتخابات سوى مرشح آخر فقط، هو الحزب الشيوعى (PCT).

ورغم ذلك، دفع حظر الحزب الشيوعى فى يناير ١٩٦٣ السكرتير العام للاتحاد التونسى للشغل، أحمد تليلى إلى التعبير عن تحفظاته علنًا. وفى الحقيقة، إذا نظرنا إلى الهيمنة الكلية لحزب الدستور الجديد (الذى صار حزب الدستور منذ ١٩٦٤) على الحياة السياسية والمجتمع على السواء، والغياب الكامل للمعارضة السياسية داخل دوائر الطبقة العاملة، وهيمنة الأيديولوجية الوطنية على قادة الطبقة العاملة والنقابات العمالية، نجد كل ذلك قد ساهم فى حجب مسألة التعددية عن فضاءات النقابية العمالية. وظهر مطلب التعددية داخل الحركة النقابية العمالية فقط فى ١٩٧٨ كرد فعل، أو موقف دفاعى، عندما وقع الانفصال بين الاتحاد التونسى للشغل وحزب الدستور.

ويستلزم الأمر تقديم بعض الإيضاحات عن هذه القضية. فلم تظهر القناعات التعددية داخل الاتحاد التونسى للشغل نتيجة لتأثير عوامل خارجية مثل النضالات الديمقراطية على الساحة الوطنية. ولكن الاتحاد التونسى للشغل تبنى مطلب التعددية فى مسار صراعه مع الحزب الدستورى الذى وصل إلى القطع الكامل معه فى ١٩٧٨. فقد تزامن تعيين حبيب عاشور فى اللجنة المركزية للحزب الدستورى فى ١٩٦٤ مع تطبيق نظام الحزب الواحد عقب حظر الحزب الشيوعى التونسى فى يناير ١٩٦٣، وتلى ذلك مأسسة العلاقة العضوية بين الحزب الدستورى والاتحاد التونسى للشغل فى أغسطس ١٩٦٣، واتخاذ قرار فى المؤتمر نفسه باعتبار كل المنظمات الوطنية "خلايا للحزب". ورغم ذلك كانت استقالة عاشور المدوية من اللجنة المركزية لحزب الدستور ومكتبه السياسى نقطة تحول فى العلاقات بين الاتحاد التونسى للشغل وحزب الدستور. فقد أحدث ذلك فجوة فى نظام الحزب الواحد، كما دفع الاتحاد التونسى للشغل إلى الانفصال عن النظام. وبالطبع، كان القرار الذى تم التصويت عليه فى المؤتمر الوطنى للاتحاد التونسى للشغل فى ١٠ يناير ١٩٧٨، والبيان الصادر عن المكتب التنفيذى فى ٢٨ يناير

على السواء، بمثابة محاولة لتهدئة النزاع بتوجيه الاتهام إلى "بعض قادة الحزب الدستورى" المعروفين بعدائهم للمنظمة النقابية العمالية. ولكن سرعان ما اتضح أن الأمر يتعلق بالنظام ككل: الحكومة، وممثلى الدولة فى الأقاليم، والبرلمان، وكل مستويات الحزب الدستورى (بورقيبة، سيد، نويرة، المكتب السياسى، اللجنة المركزية، وكل الخلايا الدستورية)، كل هؤلاء كانوا متورطين فى إحباط الإضراب العام فى ٢٦ يناير وتفكيك المنظمة النقابية العمالية دون اكتراث. وجرت المحاولة نفسها فى ٨٥-١٩٨٦، ولكن كان الحماس أقل فى تلك المرة.

ومنذ أزمة ١٩٧٨ تحديدا، كان الاتحاد التونسى للشغل يناضل من أجل إطلاق سراح المسجونين السياسيين واحترام الحريات الديمقراطية كما يكفلها دستور البلاد، بما يتضمنه من حرية التنظيم. ولأول مرة، كان الاتحاد التونسى للشغل والقادة السياسيون يتحدثون نفس اللغة. وهكذا تفتت نظام الحزب الواحد- إلى أشلاء، خاسرًا طلاب الجامعات ومنظمة الطلاب النقابية (فى ٧١-١٩٧٢) ثم الطبقة العاملة والاتحاد التونسى للشغل. ولم يكن هناك بد من تصاعد المطالبة بالنظام التعددى، وسرعان ما فهم أحمد ميستيرى ذلك وهو رجل الزمن القديم الذى وظف رسميًا فى الحكومة والحزب الواحد على السواء أكثر من ٢٠ عامًا، وتبنى هو وأصحابه، الذين تركوا حزب الدستور، موقفًا "جذريًا أثناء إضطراب يناير ١٩٧٨، وشكلوا منذ ١٩٧٢ "مجموعات ليبرالية" داومت على إدانة نظام الحزب الواحد ليس كما هو عليه فقط، ولكن باعتباره أسلوبا للعمل ونمطا للعلاقات التى ينبغى أن تكون قائمة مع أجهزة الدولة. وقرروا فى أبريل ١٩٧٨ فقط أن يقطعوا "الحبل السرى" الذى يربطهم بنظام الحزب الواحد، وأن يؤسسوا حزبهم الخاص، "الحركة الاشتراكية الديمقراطية" (Socialist Democrats Movement- MDS)، التى لم تنل الشرعية إلا فى نوفمبر ١٩٨٣.

ولم يكد ينقضى سوى عامين، حتى أعلن بورقيبة فى أبريل ١٩٨٠ أثناء المؤتمر الاستثنائى للحزب الدستورى أنه لم يكن معارضًا على الإطلاق للتعددية السياسية والاجتماعية التى حلت بالبلاد. وأقصى هذا نظام الحزب الواحد من الساحة الوطنية بعد سبعة عشر عامًا من الوجود (١٩٦٣-١٩٨٠).

ومن ثم، يمكننا القول إن الحركة النقابية العمالية لعبت دورًا ثبتت أهميته فى تفكيك نظام الحزب الواحد، حتى لو كانت هناك عوامل أخرى داخلية وخارجية، مثل الأزمة الليبية التى ساهمت فى الأمر، بعد أن أرسلت ليبيا كوماندو مسلح إلى قفصة فى جنوب تونس فى يناير ١٩٨٠. وفضلاً عن ذلك، كان هناك عديد من المناضلين داخل الحركة النقابية العمالية، أو المناضلين السياسيين السابقين، ممن التحقوا بالنشاط النقابى العمالى فى ٧٢-١٩٧٣، ولعبوا أيضًا دورًا لا يمكن إنكاره فى دفع الاتحاد التونسى للشغل إلى أن يكون أكثر جذرية فى مطالبته بالاستقلال والتعددية والديمقراطية والحريات... إلخ.

لعب هؤلاء المناضلون الذين كانت لهم خبرة بالعمل السرى وشبه السرى، دورًا حاسمًا فى مقاومة النقابة العمالية من خلال الحفاظ على سرية أطر العمل، مع كونها شرعية فى الوقت نفسه، فعملوا على تنظيم الدفاع عن المناضلين المسجونين، بحملات التضامن من أجل النقابيين العماليين المفصولين وأسرهم. كما نظموا أيضًا الدفاع فى القضايا القانونية التى رفعت ضد القادة النقابيين، وأيضا حملات التضامن والدعم من أجل شرعية الاتحاد التونسى للشغل داخل وخارج البلاد، وذلك إلى جانب تحضير ومتابعة المقاطعة التى يمارسها عمال الاتحاد التونسى للشغل ضد كل الأفعال التى يقوم بها القادة الدستوريين المفروضين عليه.

وهكذا، فى مسار التفكيك الرسمى لنظام الحزب الواحد فى أبريل ١٩٨٠، حكمت تونس بورقيبة على نحو حذر بنمط من "التعددية المقيدة". وعادت الشرعية إلى الحزب الشيوعى فى يوليو ١٩٨١ بعد ١٨ عامًا من الحظر، ثم تبعه MSD وPUP فى ١٩٨٣.

وتحرك الاتحاد التونسى للشغل حذرًا نحو هذه التعددية السياسية، وكيّف نفسه معها، بعد خبرة انتخابات نوفمبر التشريعية التى انضم فيها إلى جبهة انتخابية مع حزب الدستور تحت ضغط سلطة الدولة، ونتيجة للانتهازية التى ما زالت متشبثة ببعض قادته. ولكن كانت مثل هذه الصلات فى حالة متأزمة: فلقد حضر بعضهم مؤتمر حزب الدستور وإن بقوا منعزلين عنه. كما استمر عديد من القادة النقابيين والمسئولين التنفيذيين فى تبنيهم المفاهيم الاستقلالية بصورة عصابية تمامًا، وبقوا على خوفهم من الأحزاب وميلها إلى استخدام الاتحاد التونسى للشغل فى حساباتها السياسية أو لفرض أولوياتها الخاصة.

وانتقلت العدائية ضد الحزب الدستورى، التى تأكدت مرارًا عبر السنين، إلى الأحزاب الأخرى (المعارضة)، فيما عدا عدة أنشطة مشتركة تمت مع أحزاب سياسية أخرى. وعلى هذا النحو شارك الاتحاد التونسى للشغل الأحزاب السياسية المعارضة فى إدانة العدوان الإسرائيلى ضد شط الحمام فى أكتوبر ١٩٨٥. ورغم ذلك، وحتى خلال الأزمة، شعر الاتحاد التونسى للشغل "براحة أكبر" فى التعامل مع بعض الجمعيات المهنية والإنسانية مثل رابطة حقوق الإنسان (League of Human Rights) والاتحاد الوطنى للمهندسين التونسيين (National Union of Tunisian Engineers- UNIT)، وجمعية الصحفيين (AJT)، والمجلس التنفيذى للأطباء، وجمعية المحامين... إلخ.

وخلاصة القول: كانت مصالح الحركة النقابية العمالية هى التى تقود العلاقات بين النقابات العمالية والقادة السياسيين. وكما قال عبد السلام جراد السكرتير العام المساعد للاتحاد التونسى للشغل عام ١٩٨٠: إن ما نطالب به من نقابى –أو نقابية– يناضل فى حزب سياسى أن يضع / تضع السياسة جانبًا عندما يؤدى / تؤدى أنشطته / أنشطتها النقابية، ويدافع/ تدافع عن مصالح الاتحاد التونسى للشغل حتى داخل حزبه/ حزبها".

وهكذا، من المطلوب أن يكون هناك مناضلين "موالين" لإعطاء الأولوية للدفاع عن مصالح الاتحاد التونسى للشغل.

الاتحاد التونسى للشغل "وحزب العمال"

أمكن تأسيس حزب العمال فى نهاية عام ١٩٨٣، عندما تمأسست التعددية فى تونس. وأراد بعض القادة النقابيين بمن فيهم عاشور أن يكون لدى الاتحاد التونسى للشغل انفتاح على الساحة السياسية. وفى هذه الحالة لن يكون حزب عمال تؤيده المنظمة النقابية العمالية، بل بالأحرى سوف يكون الاتجاه العكسى هو الصحيح. وهذه نقطة مهمة، حيث تؤكد الإصرار على "التمحور" حول الاتحاد التونسى للشغل الذى أشرنا إليه فيما سبق.

ونوقش هذا الاقتراح، ورفض رفضًا باتًا فى المجلس الوطنى للاتحاد التونسى للشغل عام ١٩٨٥. وللمفارقة كان المناضلون المسيسون هم الذين اعترضوا بقوة على الفكرة. وتخوف الأعضاء ذوو النزعة النقابية أن يجرف حزب العمال، المؤيد من قبل أجهزة الاتحاد التونسى للشغل، قسمًا كبيرًا من العضوية إليه. وتخوف الأعضاء المسيسون غير النقابيين من جانبهم أن يحث تأسيس حزب العمال على الصراعات والتوترات الداخلية فى النقابات العمالية، وأن يستخدم ذلك باعتباره وسيلة ضغط على حزب الدستور، وفى سياق "مكيدة" سياسية ضمن صراع الشلل من أجل خلافة بورقيبة الطاعن فى السن.

ورغم أن الفكرة لم تلبث أن تهاوت، فقد بدأ عديد من المسئولين النقابيين ينظرون إلى العوائق الحقيقية أمام النشاط النقابى العمالى، وخشوا من أن الاتحاد التونسى للشغل سينتهى به الأمر إلى أن يدور فى دائرة مفرغة، حيث أن كل صراع مع سلطة الدولة كان يتبعه دائمًا "تفكك" غامض "على المدى المتوسط"، وهو ما يسفر بالضرورة عن صراع جديد.

واتضح ذلك بعد ٧ نوفمبر ١٩٨٧ عندما عزل بورقيبة وترك عاشور الساحة مع أعمال التعددية السياسية رسميًا. وقد غيرت العوامل الجديدة وضع الاتحاد التونسى للشغل فى الساحة الوطنية، حيث صار تدريجيًا اقل سياسية، واستعاد دوره النقابى العمالى الصرف. ونشأت قضية أخرى متعلقة بالمدلول السياسى لنشاط النقابات العمالية، حيث لم يستطع النقابيون العماليون فهم الطريقة التى سوف يؤدى بها نشاطهم فى حد ذاته إلى التغيير الاجتماعى. كانوا واعين بنهاية حقبة الاقتصاد الإدماجى، فى الوقت الذى كان تأثير الأزمة الاقتصادية على البلاد مستمرًا. ووضع ذلك بعض الحدود أمام مطالبهم ذات الطابع "الكمى". وعمل ذلك على انتقال الحركة النقابية العمالية من المرحلة الاقتصادية المرتبطة بالإدماج إلى المرحلة النقابوية التى تنبأ بها جرامشى.

فلقد قال إن هدف النقابوية العمالية هو الوصول إلى "المساواة السياسية والقانونية مع الجماعات المهيمنة، حتى تناضل من أجل حقها فى المشاركة فى عملية صناعة القانون وفى الشئون الإدارية، وإذا تطلب الأمر أن تعدل أو تصلح الأخيرة وفقًا للأطر الأساسية القائمة".

ونشأت الفكرة الأصلية للحزب العمالى فى الحركة النقابية العمالية بتونس فى المؤتمر السادس للاتحاد التونسى للشغل المنعقد فى ١٩٥٦ عندما أشار أحمد بن صالح إلى ذلك مرارًا. وأعاد التقرير الاقتصادى والاجتماعى الذى أقر فى سبتمبر أيضًا التأكيد على الأثر الذى سيترتب على وجود الحزب. وكان بن صالح يحلم- وهو الذى لا يستطيع تبنى نشاط سياسى يمكن أن يمارس بدون حزب الدستور الجديد- بالحركة العمالية التى من شأنها تحويل الدستور الجديد إلى حزب عمالى. وذهب إلى قول: "لقد وضع المؤتمر السادس للاتحاد التونسى للشغل الأساس من أجل حركة عمالية تونسية، يؤدى تأسيسها إلى إخضاع حزب الدستور الجديد من أجل التصديق عليها" (Hamida 1978). وتحول الحلم إلى وهم، حيث طرد بن صالح بعد أيام قليلة نتيجة للانشقاقات التى انفجرت داخل الاتحاد التونسى للشغل بتدخل من حزب الدستور الجديد نفسه.

ورأى بورقيبة فى محاولات بن صالح تخريبًا. وأوضح بورقيبة ذلك فى برقية بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٥٦، عبرت عن "أمله فى وحدة النقابة العمالية من أجل نشاط مثمر وبناء داخل الوحدة الوطنية، واستبعاد النظريات الإجرامية للصراع الطبقى والضغينة بين أبناء الأمة الواحدة".

ورغم توافر بعض العناصر المواتية، مثل انطلاق مئات القادة النقابيين العماليين للانخراط فى السياسية، وعدم إمكانية تداخل أحزاب المعارضة السياسية مع مجال أنشطة النقابة العمالية، والعزل السياسى للطبقة العاملة، والخبرة التى حصل عليها قادة النقابات العمالية فى ميادين السياسة والتنظيم، ووجود أعضاء على درجة عالية من الإدراك السياسى داخل الحركة النقابية العمالية، فإننا نجد عناصر أخرى شكلت عقبات. ونشير من بينها إلى عدم رغبة النقابيين العماليين فى الانخراط فى السياسة، وعدم ثقتهم فى ذلك، والتخوف من رؤية الطبقة العاملة منقسمة، والطبيعة غير المتجانسة "للنخب" النقابية العمالية المسيسة، والإخفاق الشديد للحركة النقابية العمالية فى قيادة وتوحيد فئة طبقية اجتماعية أخرى خارج طبقة العاملين بأجر، وعدم توافر مشروع تعبئة متماسك يتضمن النقابيين العماليين وآخرين على السواء ("باستثناء "مشروع من أجل المجتمع" للحركة السلفية الذى كان من طراز عتيق). ويشير كل ذلك إلى أن فكرة تأسيس حزب عمالى خارج الحركة النقابية العمالية، على الرغم من أنها فكرة مثيرة، فإنها يمكن أن تطبق فقط فى ظل صعوبات ذاتية وموضوعية متعددة.

الاتحاد التونسى للشغل والدولة "الديمقراطية" بعد بورقيبة

بعد أن عزل زين العابدين بن على بورقيبة فى ٧ نوفمبر ١٩٨٧، كان الاتحاد التونسى للشغل ما زال متأثرًا بما أحدث فيه من إضعاف غير بسيط، بواسطة عملية تفكيك منظمة على يد بورقيبة ثم مزالى. وعملت البنى الشرعية

للاتحاد التونسى للشغل منذ ذلك الحين فصاعدًا بصورة سرية، ولم يعد قادرا على تأسيس صلات متماسكة وثابتة مع المناضلين والعمال، الذين صاروا "كالأيتام".

وأوضح بن على عزمه على التغيير فى بيانه فى ٧ نوفمبر، وكان ذلك بإجازة من القادة الجدد. وأعاد إقرار روح الديمقراطية فى المجال السياسى وللمثقفين والنقابات العمالية، وذكر تحديدًا سيادة دولة القانون، وصيانة الحريات الديمقراطية، والتأكيد على حقوق الاتحاد التونسى للشغل ومن ضمنها الاستقلال، وإلغاء نظام الحزب الواحد والسلطة الشخصية والمشخصنة.

وبعد مرور عامين ونصف على ٧ نوفمبر ١٩٨٧، استعاد الاتحاد التونسى للشغل دوره السياسى والاجتماعى على الساحة الوطنية. وكان لقيادته الجديدة روابط وثيقة مع سلطة الدولة، واستقبل رئيس الجمهورية سكرتيره العام بانتظام. وفوق ذلك، مثل الاتحاد التونسى للشغل فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى بعدد من الأعضاء، بينما انتخب ثلاث من القادة النقابيين كأعضاء فى البرلمان على قوائم RCD (حزب الدستور سابقًا) فى أبريل ١٩٨٩.

وقد عقدت حوارات دائمة بين الحكومة والاتحاد التونسى للشغل وقادة اتحاد أصحاب العمل (Employers Federation). وكانت بعض أحزاب المعارضة أيضًا على اتصال مع الاتحاد التونسى للشغل وإن بدرجة أقل.

ومع ذلك، ظلت استراتيجية الاتحاد التونسى للشغل مشوشة، واهتز موقعه على الساحة السياسية -التى تضمنت عدة أحزاب- بسبب الصراعات الدورية حول تدعيم النضال الديمقراطى. ورحب الاتحاد التونسى للشغل بإخلاص بمختلف الإصلاحات والإجراءات التى اتخذت فى أعقاب ٧ نوفمبر، ولكنه يقف الآن صامتًا بشأن سكون العملية الديمقراطية، واستمرار بعض الممارسات الموروثة عن نظام الحزب الواحد. ويتمثل أحد هذه الممارسات فى الخلط بين أجهزة الدولة وأجهزة الحزب الحاكم (RCD) وقصر استخدام خدمات الإذاعة والتلفزيون على

الحكومة وحزبها. ورغم التعبير عن العداء تجاه الحركة السلفية، إلا أن الاتحاد التونسى للشغل تكاتف تمامًا مع تلك الحركة فى إطار "الميثاق الوطنى" الذى وقعت عليه الأحزاب السياسية ومنظمات المهنيين. من الذى سوف يتحالف معه؟ من الذى سيدعمه؟ هل يمكن أن يبقى محايدًا تمامًا؟ هل يمكنه تجنب التداخل مع سياسات الدولة حتى يؤمن استقلاله الكامل؟ كل هذه الأسئلة جديرة بطرحها حيث من الواضح أنه رغم عدم قدرة الدولة على التغلب على الاتحاد التونسى للشغل، فإنها رغم طبيعتها "الديمقراطية" لا تستطيع أن تطلق يد النقابات العمالية أن هى اعتزمت التعرض لسياساتها الاجتماعية الاقتصادية الحالية المبنية على برنامج التكيف الهيكلى الذى يمليه صندوق النقد الدولى. وفوق هذا، تخشى سلطة الدولة بشدة أن يصير الاتحاد التونسى للشغل هدفًا سهلاً للحركة السلفية، إن هى تخلت عن سيطرتها (المخففة) عليه.

وفى المجال السياسى، صارت مواقف الاتحاد التونسى للشغل ملتبسة بشدة أيضًا. فلم يصدر عنه أية تعليقات على سياسات الحكومة الاجتماعية الاقتصادية وخاصة برنامج التكيف الهيكلى وما ترتب عليه: التضخم الجامح (٩% فى المتوسط فى الثلاث سنوات الأخيرة)، والبطالة (حوالى ٤٠٠ ألف عامل عاطل فى ١٩٨٩، أو ما يزيد على ١٥% من السكان العاملين)، وصرف أعداد كبيرة من الخدمة، وخصخصة المشروعات العامة... إلخ.

وهو ما يزال صامتًا أيضًا فيما يتعلق باستقواء منظمة أصحاب العمل (UTICA) ونفوذها على خيارات الحكومة وقراراتها، وخاصة فى مثل تلك القضايا شديدة الحساسية كالخصخصة والإصلاح الضريبى، والحوافز المقدمة للصناعات التصديرية، وتحرير الواردات والأسعار وقوانين العمل... إلخ. لقد "أشرف" الاتحاد التونسى للشغل فقط على حركات المطالبة بالأجور، وحاول الحد من نطاق الإضرابات.

وفى الواقع، لقد واجه الاتحاد التونسى للشغل تحديات هددت موقعه فى الساحة الاجتماعية والسياسية. وأثار الوضع السياسى الجديد باستمرار تساؤلات حول دور الاتحاد التونسى للشغل، حيث قلص نظام التعدد الحزبى من نفوذه السياسى، بينما تواصل الحركة السلفية نشاطها. وصعبت الطبيعة الشرسة لمنظمة رجال الأعمال أحراز النقابات العمالية لأى نجاح، فصارت انجازات الماضى مشكوكًا فيها الآن. ولا تتيح السياسات الاقتصادية والاجتماعية مجالاً لتحقيق المطالب. إلى جانب ما تفجر أمام الاتحاد التونسى للشغل من مشاكل كبيرة غير قابلة للحل.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى حقيقة أن الوضع السياسى والاقتصادى الجديد لا يعطى لقيادة الاتحاد التونسى للشغل وقادة النقابات العمالية فرصة للتواؤم مع النظام، حيث أنهم غير مدربين ولا يمتلكون الخبرة الكافية لذلك. وفى الواقع، لقد تمكن الاتحاد التونسى للشغل من لعب دور فى الساحة الوطنية فى فترات الازدهار الاقتصادى فى ١٩٩٧٧-٧٣ ثم فى ٨٢-١٩٨٤. ومن هنا بدأت الأزمة الحالية على نطاق العالم فى تأثيرها على الاتحاد التونسى للشغل، ولوحظ تناقص عضوية النقابات العمالية- ٢٠٠ ألف عضو فى ١٩٩٠ مقابل ٣٠٠ ألف فى ٨٤-١٩٨٥. ولا يمكن إرجاع هذا التناقص إلى الأوقات العصيبة فى ١٩٨٦ و ١٩٨٨ فقط. وأصبح الاتحاد التونسى للشغل معرضًا لخطر أن يتحول إلى "نقابة إدارة" وإن لم يكن من خلال الاندماج فى الحزب الحاكم، ولكن الاندماج داخل أجهزة الدولة وسياساتها. وفى هذه الحالة، سوف يكون للاتحاد التونسى للشغل طبيعة "تكنوقراطية" ويلتحق قادته تدريجيًا بالمؤسسات والمجالس واللجان التابعة للدولة فى مجالات التخطيط وتحديد الأسعار والتنمية والهجرة والتدريب المهنى والضمان الاجتماعى.. إلخ.

ولن تفقد كل نقابة يجرى عليها التحول سمتها النضالية فقط، وإنما استقلالها وروحها الخاصة أيضًا. ويمكن اعتبار أن هذا الاحتمال قائم بالفعل، حيث ما زال

الاتحاد التونسي للشغل متأثرًا بالصدمة بعد أزمة ٨٦-١٩٨٨ وفى وضع سياسى واجتماعى معقد وغير مستقر بالمرة.

الاتحاد التونسي للشغل و"الموجه العنيفة" الإسلامية السلفية

لا يحمل تاريخ الحركة النقابية العمالية منذ ١٩٢٤ أى مرجعية أو تأثير دينى. لقد قامت الحركة النقابية العمالية التونسية على أسس حديثة علمانية خالصة. ويرجع ذلك إلى الأوضاع السائدة، وإلى التدريب الذى تلقاه مختلف مؤسسيها وقياديها. وفوق ذلك، كانت الحركة الوطنية- وخاصة بعد تأسيس بورقيبة لحزب الدستور الجديد فى ١٩٣٤- واحدة من الحركات النادرة فى البلدان العربية المسلمة التى لم تتخذ سمة دينية، أو لم تؤسس نضالها على الدفاع عن الإسلام. وعلى عكس البلدان الأخرى، لم تُدار حركة التحرر الوطنية فى صيغة جهاد اسلامى.

ولقد تأكد الوضع الحديث للاتحاد التونسى للشغل بعد الاستقلال مباشرة. وأيدت المنظمة كافة الإجراءات "الحديثة" والتقدمية التى أتخذها بورقيبة، بما فى ذلك إبطال ملكية الحبوس والمحاكم الشرعية (ذات الأساس الدينى). ووقفت أيضًا فى صف الرئيس فى الصراع مع التقليديين وبعض "العلماء" من الزيتونة، ورحبت بشدة بقانون الأحوال الشخصية الذى يلغى تعدد الزوجات ويفرض المساواة بين الرجال والنساء. كما لقى تعميم التعليم وإتاحة فرصه أمام الفتيات تأييدًا مباشرًا من الاتحاد التونسى للشغل. وفى الصراع العنيف بين بورقيبة وبن يوسف عام ٥٥-١٩٥٦، أيد مناضلو النقابات العمالية بورقيبة، بينما أيدت القوى التقليدية يوسف.

ويوضح هذا لماذا كانت الحركة النقابية العمالية غريبة عن الحركة السلفية عندما انطلقت فى الساحة (حركة الاتجاه الإسلامى التى صارت حزب النهضة الآن). وتمثلت الذكرى الوحيدة التى حملوها للسلفيين فى بيان أصدره أحد قادة جماعة لا تزال صغيرة وجنينية تعد صلاتها مع سلطات الدولة سرًا ذائعًا. ووفقًا

لهذا البيان، فإن الإضراب العام فى ٢٦ يناير ١٩٧٨ الذى أطلقه الاتحاد التونسى للشغل وانتهى بإراقة الدماء، "كان عملاً فوضويًا ينبغى إدانته".

وبدأت الحركة السلفية اهتمامها بالاتحاد التونسى للشغل فقط مع أزمة النقابات العمالية منذ ١٩٨٥ إلى ١٩٨٨، وهى نفس الأثناء التى صار فيها للسلفيين نفوذ. وأشتهر قائدهم راشد الغنوشى بعدائه السافر لبورقيبة خلال الشهور الأخيرة من حكمه. وأمر الغنوشى أنصاره بالإلتحاق "بأعداد كبيرة بالمنظمات الشعبية بوجه عام والاتحاد التونسى للشغل بوجه خاص".

وحشدت موارد بشرية ومالية ضخمة. ونتيجة لذلك، تم تسجيل مئات من الملتحقين بصورة جماعية بالاتحاد التونسى للشغل. واستفاد الإسلاميون على نحو غير نزيه من المعارضة الداخلية والنزاعات بين النقابيين، وبالتحديد بين أنصار عاشور الذين انتابتهم الفوضى على أثر ارتداد عاشور عن النشاط النقابى العمالى فى مايو ١٩٨٨.

وعقدت انتخابات هياكل النقابة العمالية ما بين مايو ١٩٨٨ ومارس ١٩٨٩ تحت رعاية لجنة نقابية عامة بقيادة الحكومة. وكانت فرصة السلفيين لدخول الأجهزة النقابية عبر قطاعات البناء والسكك الحديدية والصحة والمالية، وأيضًا عبر بعض الأقاليم الجنوبية. وهكذا بلغ عدد المندوبين السلفيين الذين حضروا المؤتمر العام للاتحاد التونسى للشغل فى أبريل ١٩٨٩ من ستين إلى سبعين مندوبًا، وذلك من بين أربعمائة مندوب. ورغم أن تحالفًا وقع مع واحدة من المجموعتين المؤيدتين لعاشور، فإن السلفيين فشلوا فى فرض واحد من مناضليهم على رأس الاتحاد التونسى للشغل.

وتعامل قادة الاتحاد التونسى للشغل فى ١٩٨٩ مع وجود السلفيين داخل النقابات بقدر كبير من الالتباس، وكان ذلك بتأييد من السلطة الحاكمة وأيضًا بدعم "تكتيكى" من قسم كبير من مناضلى الجناح اليسارى. وفى الحقيقة، كانت معاداة السلفية التى أظهرها قادة الاتحاد التونسى للشغل سطحية وشكلية أيضًا. وكان هذا

الموقف مشابهًا لموقف الحكومة من الحركة السلفية. إذ تشجب الحكومة بشدة السلفيين عندما يتمادون "كثيرًا"، ويرضون عنهم عندما "يجنحون للتهدئة". على سبيل المثال، لم تعط الشرعية لحزب "النهضة" ولكن سمح له بإصدار جريدة مع وعد بالشرعية لاحقًا، إذا ما تهيأت الأوضاع.

وتحرك السلفيون فى رشاقة عبر الاتحاد التونسى للشغل، وناضلوا من أجل التعددية والديمقراطية، حيث اهتموا بشكل مباشر بشرعية الأحزاب السياسية واستخدموا المشاعر الدينية للعمال والخلفية الثقافية للبلاد المطبوعة بشدة بالقيم والحضارة الإسلامية من أجل الوصول إلى أغراضهم، بينما تجنبوا بحرص الدفاع عن النقابات العمالية، وواصلوا مواقفهم السياسية العتيقة على نحو أصولى حول الشريعة الإسلامية وعدم المساواة بين الرجال والنساء.. إلخ.

وليس من قبيل المبالغة أن نؤكد على أن التهديد السلفى سيمثل أكثر التحديات أهمية أمام الاتحاد التونسى للشغل فى السنوات القادمة. ويعد هذا صحيحًا بصفة خاصة حيث لدى بعض الأحزاب المعارضة مثل الحركة الاشتراكية الديمقراطية (MDS) و (RSP) مواقف شديدة التهادن والانتهازية تجاه الحركة السلفية. ويساهم ذلك فى تبييض وجه السلفيين وإعطائهم شرعية.

والآن، وحيث يخلق التحرير الاقتصادى خرابًا حقيقيًا (تضخم، وبطالة متفاقمة، وتسريح أعداد هائلة من العمل)، وحيث تتشوش قوى الجناح اليسارى بسبب سقوط الأنظمة "الاشتراكية" وخاصة فى شرق أوربا، فقد جعلت الحركة السلفية من نفسها البديل المتماسك الوحيد. وتتجاوز هذه القضية بالطبع الإطار الضيق للاتحاد التونسى للشغل والحركة النقابية العمالية. إنها تنصب على كامل البلاد وتهدد مستقبلها. ولكن الاتحاد التونسى للشغل متورط فى هذه الإشكالية أيضا. وسوف يعتمد نجاح أو فشل التخريب السلفى للمجتمع المدنى، وأيضًا "مشروعهم المجتمعى" البالى والمتخلف على قدرة الاتحاد التونسى للشغل على إغلاق الباب أمام محاولات الاستحواذ والتسلل التى يتعرض لها من جانب الحركة السلفية.

خــاتمــة

ورغم اشتراكها فى الأيديولوجية القومية مع الــسلطة الحاكمـــة، لــم تكــن النقابات العمالية التونسية قادرة -فيما عدا تحولات كمية- على التحول إلـــى نمــط من النقابية الطبقية التى تمتلك مرجعيتها الأيديولوجية، والقادرة على تشكيل قطــب اجتماعى للقسم الأعظم من الفئات الاجتماعية.

وبصرف النظر عن انجازات العقد الماضى، لا تزال الحركة النقابية غيــر ناجحة فى تقديم مشروعها الاجتماعى الخاص بهـــا، ولـــذلك تبقـــى إندماجيـــة أو مؤسسية. وقد باتت قيود الاندماجية واضحة فى ضوء الأزمـــة الاقتــصادية التـــى تركت آثارها على البلاد. وفى الوقت نفسه، لا يثق الاتحاد التونسى للشغل كثيـــرًا فى قدرته على تكييف استراتيجيته فى تحديد المطالب مع هذه الأزمة لتجنـــب مـــا يهدده من عمليات الانفضاض والانصراف عن النشاط النقابى.

وفى الوقت نفسه ورغم إنجازات الحركة النقابية التونسية فإنها مـــا زالـــت محلاً للخلاف من أوجه عديدة، إلا أنها تمتلك مصدرًا مهمًا وثمينًـــا للقـــوة وهـــو استقلالها النسبى الذى أحرزته عبر تضحيات موجعة. ويعد الاتحاد التونسى للشغل بلا شك واحدًا من النقابات العمالية النادرة فى العالم الثالث التـــى تتـــصف بـــالقوة والاستقلال.

ولكن استقلاله ما زال محفوفا بالمخاطر، ولا تستطيع نقابة أن تعمل اليـــوم فى تونس إلا إذا كانت مستقلة تمامًا. وبالنسبة للاتحاد التونسى للشغل، فهو مـــستقل فى علاقته بالسلطة الحاكمة وحزبها وأحزاب المعارضة.

ويمكن أن تعتز الحركة النقابية التونسية بنفسها، باعتبارها كانـــت مجمعًـــا مركزيًا ومبادرًا فى العملية التى أدت إلى الحركة الجماهيريـــة الديمقراطيـــة فـــى

تونس. إذ كانت قضية النقابات العمالية بلا شك القوة الدافعة للنضال الديمقراطى فى تونس.

وقد أسهمت بنصيب وافر فى الحملات المضادة للعدوان على الديمقراطية ونظام الحزب الواحد القائم على شخص. وفوق هذا، لقد جاء إضفاء الطابع المؤسسى على التعددية السياسية فى ٨١-١٩٨٣ نتيجة للنضال الديمقراطى الذى شنه الاتحاد التونسى للشغل من أجل استقلال أكبر. وفى ٣ أغسطس ١٩٧٨، تم الإفراج عن عاشور السكرتير العام للاتحاد التونسى المعتقل منذ ٢٨ يناير ١٩٧٨، وذلك مع المجموعة الأخيرة من المناضلين السياسيين من أقصى الجناح اليسارى الذين بقوا فى الحبس من أربع إلى ست سنوات.

وتعد إحدى نقاط ضعف الاتحاد التونسى للشغل فى أنه لم يعمل أبدًا عبر العملية النضالية الطويلة التى استغرقت سنوات، على إنتاج قادة بارزين ينظر إليهم كشخصيات على المستوى الوطنى. وترك رحيل عاشور القائد التاريخى فراغًا مهمًا فى الساحة الوطنية، نظرًا لثلاثة عوامل. وكان أولها أن غلبة الطابع الادماجى على النقابات العمالية لم يشجع على ظهور مثل هؤلاء القادة.

أما الثانى فهو أن قيادة نقابات الطبقة العاملة كانت دائمة الارتياب فى النقابيين المثقفين على رغم أنهم ناضلوا معهم كتفًا بكتف للدفاع عن استقلال الاتحاد التونسى للشغل ضد نظام الحزب الواحد. ولقد دعمت الطبيعة النابعة من الطبقة العاملة للاتحاد التونسى للشغل هذه الثقة المفقودة، ويمكن أن نرى حالة موضحة لذلك فى صعود وسقوط الطيب بكوش السكرتير العام للاتحاد التونسى للشغل من مايو إلى نوفمبر ١٩٨١ ومساعد عاشور أثناء تفجر أزمة ١٩٨٥.

ويتمثل العامل الثالث فى الطبيعة الكاريزمية لعاشور. فلقد كان مناضلاً فى الكونفدرالية التونسية العامة للشغل (CGT) فى الثلاثينيات، ومؤسسًا للاتحاد التونسى للشغل عام ١٩٤٦، وظل نقابيًا عماليًا نشطًا عبر ما يزيد على الأربعين

عامًا. ووقف أيضًا بجوار بورقيبة فى اللحظات الصعبة التالية علــى الاســتقلال، ولكن بدأ عندئذ فى إثارة النزاعات مع "المجاهد الأعظم". وكانــت لعاشــور منــذ بدايات السبعينيات سيطرة مطلقة فعلية على الاتحاد التونسى للشغل.

وتمهد الطريق أمام عاشور، بسبب شخصيته القوية وشعبيته، ليكــون قائــدا للاتحاد التونسى للشغل، و عنصرا أساسيًا فى الساحة السياسة الاجتماعية أيــضًا. وبعبارة أخرى، ترادفت سيطرة بورقيبة على حزب الدولة مع ما يناظرها لعاشور على الاتحاد التونسى للشغل شديد البأس. وصار الحلفاء القدامى متنافــسين ألــداء، على رغم المصالحة الظاهرية. وكان عاشور مستريحًا لهذا الوضع، وعندما تــرك الحركة النقابية بعد سقوط بورقيبة فى نوفمبر ١٩٨٧، قال "الآن ذهب بورقيبة، ولم يعد الاتحاد التونسى للشغل فى حاجة لى".

ومن الواضح أن ايًا من القادة الآخرين فى الصفوف الأولى للنقابات العمالية لم يكن بإمكانه الظهور فى تلك الأحوال، حيث ركز عاشور القــسط الأكبــر مــن السلطة فى يديه. كانت هناك مساحة فقط لوجود مساعدين يمكن تبديل كــل مــنهم محل الآخر، وقد صرفوا جل طاقتهم فى محاولة عدم البروز مقارنة بعاشور.

وأخيرًا، يواجه الاتحاد التونسى للشغل الآن مشكلة فى وضــعه. وبعبــارة أخرى، أىّ الأوضاع ينبغى التواؤم معها فى العلاقة مع سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية الكارثية من ناحية، ومع المشهد السياسى المتغير من الناحية الأخرى؟

ولقد تقوت منظمة أصحاب العمل فى السنتين الماضيتين، وانخرطت أكثــر فى الجدل السياسى. وتعلن أحزاب سياسية، مثل الحزب البرجــوازى الليبرالــى، مطالبتها بمزيد من الليبرالية. كما ينشط أيضًا الحزب الــشيوعى، والــديمقراطيون الاجتماعيون، وحزب القومية العربية، وأخيرًا الحزب السلفى المتنامى دائمًــا. ولا يزال الحزب السلفى معروفًا لدى بعض قطاعات الطبقة العاملة، وهو حريص على

فرض نفسه "مشروعا مجتمعيا" معاديًا تمامًا للنشاط النقابى العمالى والقيم الديمقراطية.

فهل ستكون الحركة النقابية العمالية والاتحاد التونسى للشغل قادرين على تعزيز العملية الديمقراطية الجارية فى البلاد، والعمل على تماسكها وتعميقها؟ هل يمكنهم مواجهة صعود الموجة السلفية بمصاحبة القوى الديمقراطية الأخرى؟

ملاحظات

* فى الأصل (integrist) التكامليين (الأصوليين) بمعنى استهداف الإكمال على عصر الخلفاء الراشدين أو السلف الصالح. وهو المسمى الذى يطلق فى تونس على ما شاع تسميته فى أكثر الأدبيات العربية "الحركة السلفية"، نسبة إلى الإقتداء بالسلف الصالح. وفضلنا استخدام التعبير الأخير نظرا لانتشاره، للتيسير على القارئ المصرى (المترجمة).

١- انظر Seddik, Mahjoub Ben, UMT Secretary General in Lacouture (1958:308).

٢-"نشأة الاتحاد التونسى للشغل شديدة التعقيد. إذ استغرق إعداده التنظيمى عامًا، وتأسس عبر احتلال تدريجى للمواقع" انظر: Liauzu (1979).

٣- انظر Farhat Hached, Cited by Hamida (1978).

المختصـــرات

AJT نقابة الصحفيين

CGTT Confederation Generale des Travailleus de Tunisia الكونفيدرالية التونسية العامة للشغل

FLN جبهة التحرير الوطنية

League of Human Rights رابطة حقوق الإنسان

MDS Socialist Democrats Movement الحركة الاشتراكية الديمقراطية

NML National Liberation Movement حركة التحرير الوطنية

SFIO French Section of the labor International القسم الفرنـــسى مـــن العمالية الدولية

UGTT الاتحاد التونسى للشغل

UMT الاتحاد المغربى للنقابات

UNIT National Union of Tunisian Engineers الاتحاد العام للمهندســين التونسيين

UNTT National Union of Tunisian Workers الاتحـــاد العـــام للعمـــال التونسيين

المراجع

16eme CONGRES UGTT - December 1984, Rapport Economique et Social Résolution de politique générale.

Achour, Habib, 1989,Ma vie politique et sociale: Enthousiasme et déceptions (1944-1981), Tunis.

Amin, Samir, 1966, L'économie du Maghreb, Edition de Minuit, Paris.

----------, 1977, Le Maghreb moderne, Editions de Minuit, Paris.

Bourdieu, Paul, n.d., 'Travail et Travailleurs' en Algérie.

Bourguiba, Habib, 1953, 'Hommage à la memoire de Farhat Hached', in Les temps modernes, June.

----------, 1954, La Tunisie et la France, Julliard.

Camau, Michel, 1978, Pouvoirs et institutions du Maghreb, Çérés productions, Tunis.

Camau, Michel, 1987, Tunisie au présent, ouvrage collectif, CNRS.

Cour de surété de I 'etat, 1978, Documents du procés des dirigeants de I'UGTT, Septembre 1978 Requisitoire du Ministére Public.

Déclaration du 7 Novembre 1987, Déclaration de Zinelabidine Ben Ali annonçant la destitution de Bourguiba et I'instauration de l'Etat de Droit.

Djaiet, Hichem, 1974, La personnalité et Ie devenir arabo-islamique, Ie Seuil, Paris.

ECH-CHAAB (Hebdomadaire de l'UGTT), Collection: 1977; Série:September 1981 - November 1981; Serie: December 1984; Serie: August 1985 - December 1985.

ER-RAI (Hebdomadaire indépendant), Collection: 1978/1979.

Groupe de militants de l'UGIT, La problématique des rapports UGTI, Pouvoir - Tunis. November 77 (en arabe).

Guiza, Habib et Salah Zeghidi, 1988, 'L'UGTI: ni allié, ni adversaire du pouvoir', In Le Maghreb Hebdomadaire, No 98 du 29 Avril, Tunis.

Haddad, Tahar El, 1975, Les travailleurs tunisiens et l'apparition du mouvement syndical, STD, Tunis.

Hadria, Cohen, 1976, 'Du protectorat français à l'independance, souvenirs d'un témoin socialiste', Nice.

Hamdi, Ali, 1980, 'Fonction syndicale et pouvoir d'état en Tunisie 1946-1966', PhD Thesis, University of Paris, VII, November.

Hamida, Abdesselem Ben, n.d., Les débuts du syndicalisme tunisien 1944-1947, Maïtrise.

Hamida, Ben, A, 1978, 'Le Syndicalisme Tunisien de la 2ème Guerre Mondiale à l'autonomie interne', Thése, Nice.

Hermassi, Abdelbaki, 1965, 'Le mouvement ouvrier en Tunisie coloniale', Thèse de troisieme cycle, Sorbonne.

----------, 1975, Etat et societe au Maghreb, Anthropo, Paris.

Kraiem, Mustapha, 1976, Nationalisme et syndicalisme en Tunisie, UGTI, Tunis.

----------, 1980, La classe ouvrière tunisienne et la lutte de libération nationale 1939-1952, UGTI, Tunis.

L'action, EI Amel (quotidiens du Parti Socialiste Destourien), Septembere 1985 - December 1985.

Lacouture, Jean, 1958, 'Le Maroc à l'epreuve', p.308.

Largueche, Abelhamid, 1979, 'Le mouvement syndical de M'hamed Ali en Tunisie. Communication au Colloque International sur la classe ouvriere dans le monde arabe', Alger, Novembre.

Le Monde Diplomatique, 1985, La crise syndicale tunisienne, Novembre.

Liauzu, Claude, 1970, 'La presse ouvriere europeenne en Tunisie 1881-1939', in Annuaire de l'Afrique du Nord.

----------, 1978, 'Naissance du salariat et du mouvement ouvrier en Tunisie à travers un demi-siècle de colonialisation', Thèse.

----------, 1978, Salariat et mouvement ouvrier en Tunisie - Crises et mutations (1931-1939), CNRS.

----------, 1979, Militants, grévistes et syndicats. Etudes du mouvement ouvrier maghreb in, CMMC, Nice.

----------, 1986, 'Note pour une recherche sur les gréves', Mouvements sociaux, Bulletin No 5. Paris VII, Novembre.

Mamet, P, 1966, Les expériences syndicales en Tunisie, 1881-1956, EPHE, Paris.

Marx, Karl and Frederick Engels, in 1978 edition, Le syndicalisme, Maspero.

Ouvrage Collectif, 1989, 'Syndicalisme et Etat, Actes du colloque de Tunis', CERES, Université de Tunis.

Parti Socialiste Destourien, 1978, La politique contractuelle et les événements du 26 Janvier 1978, Dar EI Amel, Tunis.

Poncet, Jean, 1974, La Tunisie à la recherche de son avenir, Editions sociales, Paris.

Romdhane, Mahmoud Ben, 1985, Mutations économiques et sociales et mouvement ouvrier en Tunisie: 1956-1980, CRESM

Salah, Ahmed Ben, 1974, Entretiems avec Marc Nerfin, Maspéro, Paris.

Tlili, Bechir, 1979, 'La question des rapports entre Ie Destour et Ie mouvement syndical en Tunisie: 1924-1925. Communication au Colloque International sur la classe ouvrière dans Ie monde arabe', Alger, November.

Toumi, Mohsen, 1978, La Tunisie, pouvoir et lutles, Le sycomore, Paris.

UGTT Assistant Secretary General in 18 January 1990 issue of the daily newspaper' Assabah' .

Zmanter, S, n.d., 'L'UGTT de Janvier 78 à Avril 80', Maïtrise, Paris VII.

الفصل العاشر

الحركة الطلابية فى السنغال حتى ١٩٨٩(*)

عبد الله باتيلى
مامادو ديوف
محمد مبودجى

مقـدمــة

هناك عدد من التصورات الخاطئة التى تجب إزالتها قبل التصدى لتحليل الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية للحركة الطلابية فى السنغال.

فأولاً، هناك عدد قليل جدًا من الدراسات التى أجريت على المنظمات الطلابية السنغالية، فضلاً عن أن هذه الدراسات نادرًا ما وضعت تلك المنظمات فى سياقاتها الأوسع. ويرجع هذا إلى حقيقة أن مؤسسات التعليم العالى فى السنغال تسجل دائمًا طلابًا من جميع أنحاء غرب أفريقيا. وبالنظر إلى حقيقة أن دار المعلمين ("وليام بونتى" سابقًا) والمدرسة الأفريقية للطب، ومعهد الدراسات العليا، وجامعة داكار مؤخرًا، كانت حتى الستينيات على الأقل، يلتحق بها المواطنون وغير المواطنين، فمن ثم كان الطابع غرب الأفريقى للحركة الطلابية فى داكار هو الأكثر بروزًا. ولذلك سنحاول هنا رسم صورة دقيقة للحركة الطلابية السنغالية، وتحليل وضعيتها، والبواعث الاجتماعية والسياسية لقياداتها الأُول والمنضوين فيها، كما سنهتم بشكل خاص بعلاقاتها مع المجتمع والنظام الاستعمارى والدولة السنغالية المستقلة.

(*) ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

وينبغى التشديد هنا على أن الحركات الطلابية الأفريقية قد أضيرت كثيرًا جراء "إعادة كتابة" التاريخ على أيدى، ولصالح، "آباء الأمة" و"محررى" أفريقيا. وفى الحقيقة تم التقليل أو حتى التجاوز عن دور الحركة الطلابية فى مقاومة الاستعمار(١)، حتى ليقال إنها نشأت فى أواخر الأربعينيات أو أوائل الخمسينيات مع تأسيس معهد الدراسات العالية في داكار عام ١٩٥٠. وفى الحقيقة أن هذا الترتيب الزمنى قد انطوى على علاقة ارتباطية جاءت عمدًا، أى أن وجود مؤسسة للتعليم العالى يعنى وجود تظاهرات طلابية. ومن ثم فإن الوقت الوحيد الذى اعتبرت فيه الحركة الطلابية إيجابية كان عندما اتخذت طابعًا فيدراليًا، وعلى العكس حينما تحولت إلى حركة وطنية اعتبرت "مهيجة" و"باعثة على عدم الاستقرار".

ويعد هذا الترتيب الزمنى غير دقيق، خاصة وأن من الممكن تتبع جذور الحركة الطلابية السنغالية إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، وبالأخص مع إنشاء أول معهد فرنسى للتعليم العالى فى غرب أفريقيا عام ١٩٠٣، وهو مدرسة وليام بونتى العليا.

ولعل أفضل مقاربة لدراسة العلاقات بين النظم السياسية والنظم التعليمية، وتحسين المؤسسات التعليمية، وترشيد الجهاز الإدارى، وإضفاء الطابع المهنى أو الاحترافى على البيروقراطية، هى تلك المقاربة التى تسعى إلى تحديد العلاقة بين إنشاء هذه المعاهد وبين الحقبة الأولى لتأسيس الهيمنة الفرنسية على "سنغامبيا". وقد يكون من اليسير تحديد أثر هذه المؤسسات على المجتمع عامة والطلاب خاصة إذا كان للنظام التعليمى توجه اجتماعى دائمًا، أو إذا كان الغرض منها- بعبارة أخرى- هو توطيد والارتقاء بالبنى الاجتماعية السائدة. ونتطرق هنا إلى مسألة تحديد الجماعات أو الطبقات الاجتماعية التى تكونت على أساس التعليم أو تأثرت به. وهو موضوع مهم لأن أفراد "النخبة" (أو على الأقل النخب المستقبلية) كانوا قليلى العدد جدًا، واعتبروا أنفسهم حلقة الصلة التى لا غنى عنها بين عالمين. وفى هذا ما يفصح عن دورهم المزدوج، فى "بيع" مزايا العالم الحديث

(الاستعمارى) لمواطنيهم، و"إعادة تفسير" (التلاعب) الموروث الأفريقى لصالح الإدارة الاستعمارية. وقد أدى هذا الدور- بفضل ما لقيه من تشجيع سياسة الاستيعاب الفرنسية- إلى دعم النخبة الفرنكفونية. وعلى العكس من هذا فإن التشكك البريطانى تجاه المتعلمين بالمستعمرات قد شجع الشعور القومى بينهم فى وقت مبكر جدًا. وعلى الرغم من أن العملية التعليمية تؤدى- كقاعدة عامة- إلى تفكيك التنشئة الاجتماعية التى كانت قائمة فى البيئات الاجتماعية- الثقافية الأفريقية، فإنها تفسح الطريق أمام عملية تنشئة اجتماعية جديدة تسمح فى النهاية باقتسام السلطة مع المركز الاستعمارى، وبالمشاركة فى النظام الاستعمارى، ولو كتابعين ضئيلى الشأن.

وبعبارة أخرى، فإن التحليل الاجتماعى للحركة الطلابية السنغالية يتطلب بالضرورة التمعن فى التنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى النظامين الاستعمارى وما بعد الاستقلال. وإذ أخذنا كمثال EWP فإننا نلاحظ هدفًا خاصًا لها منذ البداية. فقد أنشئت أساسًا كالمدرسة الداخلية ثم مدرسة أبناء الرؤساء القبليين بهدف إعادة إدخالهم- بعد تعلمهم فى المنظومة التعليمية الفرنسية- فى البيئة السنغامبية. وقد تم تدريبهم أيضًا لتزويد فرنسا بكوادر حاكمة محلية يُناط بهم الدفاع عن المصالح الفرنسية مع الاحتفاظ بمشروعيتهم التقليدية المحلية .(Freud 1984)

وهناك حاجة إلى تتبع جذور ممارسات وأيديولوجيات الحركة الطلابية، بدءًا من نظام ضم الأعضاء الجدد وانتهاء بالنضال داخل معاهد التعليم العالى. وهو ما يثير سؤالين مهمين:-

(أ) هل يمكن تصور الحركة الطلابية كحركة مستقلة اجتماعيًا لها شخصيتها المستقلة، أم أنها جماعة انتقالية مؤقتة؟

(ب) كيف تتفاعل الحركة الطلابية مع الجماعات السياسية والاجتماعية خارجها وذات العلاقة المعقدة إلى حد ما بالحركة الطلابية؟

يغطى بحثنا هنا الفترة من ١٩٠٣ حتى ١٩٨٩. ويأتى اختيار سنة ١٩٠٣ بسبب إنشاء مدرسة "وليام بونتى" العليا فيها، كأول مؤسسة للتعليم العالى فى غرب أفريقيا الفرنسى حيث كان التعليم العالى وسيلة رئيسية للارتقاء والصعود، أما اليوم فإن الوضع يتسم ببطالة واسعة بين خريجى التعليم العالى، وأزمة الجامعة ذاتها وانسداد الطرق أمام المشروع الديمقراطى. وفيما بين هاتين العلامتين الفارقتين، أى بين ١٩٠٣ و١٩٨٩ نميّز بين خمس مراحل رئيسية فى تاريخ الحركة الطلابية.

سنقوم بتحليل التغيرات الاجتماعية عبر هذه المراحل فى إطار غرب أفريقيا الفرنسى والسنغال مؤخرًا، ودور التعليم ونمط بناء الهيمنة السائدة، وإمكانية ظهور الجماعات الاجتماعية من حيث صلتها بتلك العمليات والتعبيرات عنها من حيث تمفصلها مع أيديولوجية الدولة الاستعمارية ثم أيديولوجية الدولة السنغالية بعد الاستقلال. ويمكن فقط تناول كل هذه القضايا من خلال وصف النمو الطويل للحركة الطلابية.

مرحلة التمثل ١٩١٨-١٩٤٧

كانت مدرسة وليام بونتى العليا هى المؤسسة الرئيسية التى توفر التعليم العالى فى الفترة السابقة على عام ١٩٥٠. وقد أنشئت عام ١٩٠٣ فى وقت واحد مع مؤسسات أكثر رقيًا مثل المدرسة التجارية والإدارية ومدرسة الميكانيكا البحرية. وكان الطلاب يُختارون للالتحاق بهذه المدرسة بعد تلقى تعليم أساسى لمدة ست سنوات وتعليم إعدادى لمدة أربع سنوات. وقد بنيت المدرسة أولاً فى "سان لوى" ثم نقلت فيما بعد إلى "داكار" (جورى) عام ١٩١٣، ثم إلى "سيبكوتان" فى

ضاحية "روفيسك" عام ١٩٣٨. وكان الهدف من المدرسة إعداد نخبة استعمارية من "الأطباء الأفارقة" والمعلمين والمترجمين وكبار الموظفين. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ احتاجت الحكومة الاستعمارية الفرنسية إلى أعداد أكبر من القوة البشرية المؤهلة جيدًا وعالية التكلفة. ومن ثم أنشئت كلية للطب[٢] للوفاء بهذا المطلب.

وفى الحقيقة أن الأيديولوجية الاستعمارية الأبوية كانت تقف وراء إنشاء هذه المؤسسات التعليمية، والتى نُظر إليها كمجرد وسيلة "لإنتاج" "صنائع" و"تقنيين" استعماريين، أى إعداد موظفين وفنيين لخدمة المصالح الفرنسية. فالطلاب السنغاليين القلائل الذين تمكنوا من الحصول على منح دراسية للتعليم العالى فى فرنسا تم إجبارهم على دخول مدارس الطب البيطرى، وفى الوقت نفسه ظلوا تحت الرقابة والإشراف المستمرين لسلطات الإدارة الاستعمارية فى السنغال[٣]. وقد كان من الصعب جدًا على هؤلاء البيطريين أن يفتتحوا فيما بعد عيادات خاصة بهم، نظرًا لأن عددًا قليلاً جدًا من الأفارقة هو الذى كان فى وضع يسمح له بدفع نفقات الرعاية الصحية لماشيتهم. أما الموظفون الحكوميون فلم يُختاروا لتولى أية مواقع فى الإدارة العليا (Guèye 1966:20-21). وهكذا فإن الغرض الاستخدامى هو الذى حكم العلاقة السياسية بين المنظومة التعليمية والنظام الاستعمارى.

وكان إنشاء مدرسة وليام بونتى بمثابة فرصة لنشأة الروابط بين الطلاب من خلفيات مختلفة. وظلت هذه الروابط قائمة لفترة طويلة بعد التخرج، وخاصة فى إطار الاتحادات الطلابية التى كان أشهرها رابطة خريجى بونتى AAP، إلى جانب منظمات أخرى ربطتها بغيرها من مكونات المجتمع المدنى. منها مثلاً الروابط الثقافية أو الرياضية التى كانت توفر أطرًا لتبادل الآراء ووجهات النظر، ومن أشهرها عمداء سان لوى DSL، فجر سان لوى ASL، قيثارة سان لوى LSL، ونادى شباب السنغالCJS (Guèye 1966: 19-20). وهكذا فإن "الوطنيين" من "الجماعات" الأربع و"المتعلمين" (المتطورين) من مناطق أخرى فى المحمية

السنغالية أو مستعمرات أخرى فى أفريقيا الغربية الفرنسية، قد اجتمعوا معًا فى سياق "وليام بونتى"، لتنشأ هوية اجتماعية جديدة. وعلى الرغم من عملية "البلقنة" التى تمت عام ١٩٦٠، استمرت هذه العلاقات التى بنيت على أساس الانتماء "للسنة الدراسية" وحتى فى الجماعة الأوسع لخريجى "بونتى"(٤). فظهر الوعى بين الطلاب بالانتماء إلى مكون مستقل داخل المنظومة الاستعمار، ومن ثم تطورت بينهم روح جماعية خاصة لا تشعر بأن هناك مصيرًا مشتركًا بينها وبين الفئات الاجتماعية الأخرى. وفى الحقيقة أنهم تفاعلوا مع الحكام المستعمرين الذين كانوا يتحدثون لغتهم، كـ "نخبة" فى طور التكوين، بل وحتى كطبقة حديثة منغلقة.

هكذا لا يثير الدهشة أن معظم مجادلات هؤلاء تركزت حول الاختيار بين أن يكونوا مواطنين فرنسيين كاملين أو مواطنين فرنسيين ذوى وضعية خاصة ومعاملة متساوية مع نظرائهم فى المتروبول. ولكن هذا الجدل قد تجاوز كلية عن مسألة كونهم وسطاء خاصين بين السلطة الاستعمارية والشعب المستعمر. ولهذا فإن مؤتمرات الوحدة الأفريقية Pan-Africanism التى نظمها "دى بويس" Du Bois فى باريس ١٩١٩، ولندن وبروكسل ١٩٢١، ولندن ولشبونة ١٩٢٣، وأخيرًا نيويورك ١٩٢٧، لم تجد أى صدىً لها فى السنغال، على الرغم من الدور الرئيسى الذى لعبه "لامين جى" Lamin Guèye و"بليز ديانى" Blaise Diagne فى هذه المؤتمرات. فقد لقى الأول مثلاً– وكان طالبًا فى باريس وقتذاك، تأييدًا ضعيفًا بسبب آرائه الراديكالية وعضويته فى الحزب الشيوعى الفرنسى، الذى كان وقتها الحزب الوحيد المناهض للاستعمار (Sagna 1981, Sow 1978).

فعلى النقيض من ذاك الموقف، بدا وكأن الطلاب السنغاليين يبحثون عن أوضاع مميزة فى المنظومة الاستعمارية، ومن ثم لم يستطيعوا توجيه النقد لها ولا حتى رؤية أخطائها، فقد كانوا يبحثون عن القبول والتمثل. وهناك مثالان مهمان يوضحان هذه النقطة على أفضل وجه.

ففى المثال الأول نشأت عام ١٩٣٤ منافسة بين "لامين جى" (وهو محامٍ وقاضٍ سابق) و"جالاندو ضيوف" (وهو تاجر ومدرس ابتدائى سابقًا) على خلافة "بليز ديانى" فى الجمعية الوطنية الفرنسية[٥] وقد نال "جى" تأييدًا شاملاً من جانب الأكاديميين والطلاب كى يدافع عن مصالحهم "الثقافية" فى معادلة الدرجات العلمية والمنح الدراسية الجامعية وحق اختيار التخصصات العلمية... إلخ (Diallo 1972) فهل يمكن اعتبار أولئك الطلاب بمثابة جماعة اجتماعية ذات مشروع اقتصادى واجتماعى متسق؟ ونظرًا لاعتماد هذه الجماعة فى التدريب والدخل وإعادة الإنتاج على المؤسسات الاقتصادية والإدارية التى بنتها الرأسمالية الاستعمارية، فهل كان بإمكانهم تجاوز تلك العراقيل والنظر إلى أنفسهم كشىء آخر غير أن يكونوا نتاجًا للتمثل و"كمواطنين فرنسيين معترف بهم"؟

إن هذين التساؤلين يثيران عددًا من المشكلات، مثل الادعاء بالمساواة الكاملة مع أبناء المركز الاستعمارى وعلى الرغم من وجود السياق الاستعمارى. وقد وجدت كوابح عديدة تحول فى الحقيقة دون هذا.

فأولاً وقبل كل شىء كان التمييز الواضح بين الأساتذة/ المشرفين الأوربيين والطلاب الأفارقة. وكان "جى"، خريج "وليام بونتى" والمحامى والبكالوريوس فى العلوم الطبيعية، هوالوحيد الذى قام بتدريس الرياضيات لفترة وجيزة فى "وليام بونتى" قبل الخمسينيات (Fall 1986: 80- 81) ومع رحيله من السنغال بسبب فضيحة مالية (كانت دسيسة ظاهرة) بدأت فترة جديدة من العلاقات المتوترة فى منتصف العشرينيات، حيث شرع طلاب كثيرون فى الشكوى من العنصرية الفجة، ونظموا مظاهرات انتهت بطرد الكثير من الطلاب فى عامى ١٩٢٥ و ١٩٢٦. وفيما بعد لجأت سلطات المدرسة إلى الحيل الماكرة باستخدام عقدة الدونية أو التفوق على السواء لإحداث الانقسامات بين الطلاب السنغاليين الذين اعتبروا "مثيرى متاعب" والطلاب الأفارقة الآخرين الذين عرفوا بكونهم أكثر خنوعًا بوجه عام[٦].

أما المثال الثانى المهم فهو الجدل الذى استمر طويلاً حول مسألة التحديث فى أفريقيا. وقد وصف "عثمان سوسيه ديوب" Ousmane Socé Diop أصداء هذا الجدل وسط دوائر المتعلمين فى داكار عام ١٩٣٥، حيث أوضح أن بعضهم دافع عن التغيير التدريجى "المبنى على الموارد المحلية"، بينما شعر آخرون بالحاجة إلى "التخلص من ... التقاليد السنغالية واستبدالها على الفور بالأوْرَبَة...، ومالوا فى قلوبهم إلى تأييد التقاليد الموروثة ولكن المصالح قادتهم عمليًا إلى تشجيع التحديث الغربى" (Diop 1935: 104- 106) وبعد هذا بسنوات قليلة، وبالتحديد عام ١٩٤٢، حينما كانت الحرب العالمية مندلعة، التهب الجدل ثانية حول هذا الموضوع وسط طلاب "بونتى"، وكصدى للمجلة الموالية لسلطة حكومة "فيشى" فى أفريقيا الغربية الفرنسية "شباب داكار" Dakar Jeunes، وحيث تجلت حينذاك أربعة اتجاهات متمايزة.

تمثل أولها فى القبول الكامل بالنظام الاستعمارى والتماهى مع فرنسا. وقد عبر أحد الطلاب السودانيين ويدعى "أوزين كوليبالى" عن هذا الاتجاه بشكل ساذج حينما كتب "إن مصير أفريقيا فى أيدى الرجل الأبيض" (Dakar Jeunes 1942 e: 3). بل ومضى الطالب السنغالى "أسان سيك" إلى ما هو أبعد من هذا حينما كتب "إنه من الآن فصاعدًا ينبغى على المرء أن يقف إلى جانب مسألة كونه فرنسيًا بالمعنى الكامل للكلمة" (Dakar Jeunes 1942 c). وقد شاع هذا الموقف بشكل خاص وسط الطلاب المسيحيين، وخاصة أولئك الذين تزوجوا على الطريقة الغربية. ويبدو هذا الاتجاه كما لو كان يعكس موقفًا متفائلاً من الأوضاع الاستعمارية.

أما الاتجاه الثانى فقد اتسم بالدعوة إلى التهجين الثقافى عن طريق الجمع بين الجوانب الإيجابية فى كلتا الحضارتين، ومع هذا فقد لاح لدى هذا الاتجاه إعطاء الأولوية فى الهيمنة للثقافة الغربية. ويبدو من إفادات الطلاب "أبدولاى سادجى"، "جوزيف مبايى" و"عثمان سوسيه ديوب" وغيرهم أنهم كانوا يشعرون بالتوزع

أو التمزق بين الثقافتين، ومن ثم رفضوا القيام باختيار محدد بينهما (Dakar Jeunes 1942 d). ويبدو من مختلف الشهادات أن هذا كان الاتجاه السائد وسط طلاب داكار، وكان مثل هذا الحل الوسط الملتبس لصالح هؤلاء الطلاب بدلاً من أن يكون مصدر ضعف.

وبالنسبة للاتجاه الثالث فقد رأى فى الإسلام ديانة لأغلبية الشعب، ومن ثم لا يمكن القبول بهزيمته، لذا رفض الطلاب المؤيدون لهذه الرؤية أى فكرة لحل وسط. ويتبين مما كتبه أحد المراسلين بالاسم المستعار "مابول" أنه لم ير فى التعليم الغربى شيئًا سوى كونه مناهضًا للإسلام" (Dakar Jeunes 1942 a) غير أن هذه الرؤية كانت فى جانب الأقلية من الطلاب.

وأخيرًا اتسم الاتجاه الرابع بالرفض الصريح لسياسة التمثل أو التهجين الثقافى، وأكد بدلاً من هذا على أن الحضارة الأفريقية تملك إجابات عن كل الأسئلة المطروحة. فمثلاً كتب "مامادو ضيا"– أحد الطلاب النابهين فى "بونتى"– فى مقالة شهيرة له بعنوان "مع الثقافة الأفريقية أم ضدها"؟ معبرًا عن رؤيته للوطنية الثقافية كما يلى: "إذا كنا فى سياق الافتتان بسحر ثقافة أخرى فإننا سنبتعد عن مصادر إلهامنا الوطنية، وبهذا نطمس جوهر جنسنا ونقتل أفريقيتنا التى تحتاج هى الأخرى لأن تعبر عن نفسها" (Dakar Jeunes 1942 b).

وقد شاعت وجهة النظر هذه وسط ذوى النزعة الوطنية، وعلى الرغم من غموضها فقد بدت مشروعًا ثقافيًا فى وقتها، ويمكنه أن يزدهر فى المستقبل. ويجب ألا ننسى أن أول رابطة للطلاب السود فى فرنسا قد تأسست عام ١٩٣٤ على أيدى "ليوبولد سنغور" و"إيمى سيزير" حول مجلة "الطالب الأسود"، وكان مفهوم "الزنوجة" هو محور هذا المنظور.

جدير بالذكر أن الطلاب السنغاليين فى تلك الأيام كانوا راضين على الإدارة الاستعمارية، وأن أى مشروع آخر كان بالأساس توجهًا فرديًا أكثر منه جماعيًا.

فقد بدوا حينها كنموذج يحتذى، وحيث ساد لديهم الشعور بأنهم مؤهلون للعب دور قيادة شعبهم بعد أن يكملوا تعليمهم. ومن ثم فإن الحل الوحيد للتخلف السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى أفريقيا، وهى رؤية تحظى بالإجماع، كان هو التماهى مع الثقافة الفرنسية مع درجة تقل أو تكبر من الاندماج العمدى "للقيم الأفريقية الإيجابية". ولم يكن الوقت ناضجًا بعد للتحدث باسم الشعب أو الأمة أو السنغال أو حتى أفريقيا. ولهذا فإن موجة الإضرابات الملتهبة فى فترة ١٩٣٥-١٩٣٦ قد قوبلت بشبه عدم اهتمام من جانب الطلاب السنغاليين. كذلك لا يبدو أن الماركسية كان لها أى تأثير عليهم. بيد أنه فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وإدخال التعليم العالى المحلى وفق معايير المركز الاستعمار، تغيرت الأمور تغيرًا كبيرًا. حيث مرت الحركة الطلابية السنغالية بتغيرات جذرية فى بنياتها وتوجهاتها.

فترة القومية: ١٩٤٦-١٩٦٠

بمجرد انتهاء الحرب اعتزمت حكومات التحرير الفرنسية- تحت قيادة التحالف اليسارى الاشتراكى/ الشيوعى- إقامة منظومة للتعليم العالى الجديد بهذه الصفة فى أفريقيا السوداء الفرنسية، ومن ناحية أخرى قدمت عددًا من المنح الدراسية فى فرنسا كى يدرس الطلاب الأفارقة فروعًا علمية أخرى غير الطب البيطرى. وفى الحقيقة جاء هذا استجابة لمطالب السياسيين الأفارقة فى الجمعية التأسيسية الفرنسية. ولم يكن "سنغور" مجرد واحد من هؤلاء، بل كان أيضًا الأكثر نشاطًا فى هذه المسألة. وهكذا ووفق من حيث المبدأ فى أبريل ١٩٤٦ على إنشاء جامعة داكار (De Benoist 1982: 146-148). وهو القرار الذى مهد الطريق لإنشاء معهد الدراسات العالية عام ١٩٥٠، والذى تحول فيما بعد إلى جامعة عام ١٩٥٧. وقد ساعد هذا، إلى جانب الشروط الاجتماعية- السياسية الخاصة لفترة ما بعد الحرب، على نشأة جيل جديد من الطلاب. وذهب بلا رجعة ذلك الزمن الذى كان يتم فيه إعداد الطلاب كى يتولوا الوظائف الدنيا فى الإدارة المحلية الاستعمارية.

فأصبح من حق الأفارقة الحصول على فرص متساوية مع نظرائهم الفرنسيين لنيل الدرجات الأكاديمية. وهو ما فتح لهم- من حيث المبدأ- المجال لتولى جميع مواقع الإدارة العليا فى الحكومة الاستعمارية، وفى الأعمال الحرة أيضًا، وهى الفرصة التى كانت مقصورة فى الماضى على الفرنسيين وعدد قليل من المحظوظين الذين حصلوا على منح علمية.

ونتيجة للسياق الليبرالى فى فترة ما بعد الحرب، نشأت الاتحادات الطلابية التى اتسعت عضويتها إلى ما هو أكبر من مدرسة "وليام بونتى"، لتأخذ النطاق الغرب أفريقى، أو حتى القارى الأفريقى، وتحول خريجو "بونتى" سابقًا إلى طلاب جامعيين وخريجى مدارس عليا أخذوا يتزايدون عددًا(٧). وكان الطلاب السنغاليون هم الأكثر عددًا بين هؤلاء، والأكثر نشاطًا وإلمامًا بالناحيتين السياسية والنقابية. فعلى سبيل المثال قام الطلاب السنغاليون "شيخ فال"، "أمادو مختار أمبو"، "بوبكر جى"، "أمسانى سيك"، "دودو تيام"، "عبدو اللاى لى"، "فضيلو ديوب" و"سينى لوم" وآخرون بإنشاء "رابطة الطلاب الأفارقة فى فرنسا" عام ١٩٤٥ (De Benoist 1982: 275). وقد اختلف هذه الرابطة تمامًا عن "اتحاد طلاب المستعمرات" الذى كان شديد الانصياع لأبوية الحزب الشيوعى الفرنسى. فلم يكتف برفض الوحدة الفرنسية، وإنما اهتم أساسًا بتحسين شروط معيشة الطلاب فى فرنسا واستقلالهم عن أحزابها السياسية.

وتوجت هذه الجهود عام ١٩٥١ بإقامة "اتحاد الطلاب الأفارقة فى فرنسا" FEANF. وشكل الطلاب السنغاليون معظم عضوية الاتحاد، وأكثر عناصره نشاطًا، بل إنهم قاموا فى أواخر ١٩٥٢ بتأسيس مجموعة أصغر حجمًا داخله تسمى "رابطة الطلاب السنغاليين فى فرنسا" AESF(٨).

وإلى جانب هذه الحركة النقابية الطلابية التقليدية نوعًا ما، أطلت برأسها حركة أكثر راديكالية، وذات طابع سياسى واجتماعى أوضح. وقد نجم هذا المناخ الجديد- بالتأكيد- عن المصاعب الحقيقية التى كانت تكتنف العلاقات المستقبلية بين

فرنسا ومستعمراتها. فقد تزامنت نهاية الحرب العالمية الثانية مع إنشاء جماعة الطلاب الشيوعيين فى داكار تحت قيادة "جوزيف كوريا" وآخرين، ولكن هذه الجماعة لم تحظ بقبول واسع فى مدرسة "وليام بونتى"، ولا فى الوسط الطلابى بشكل عام (Fall 1986: 102-5). ومع ذلك فقد أسهم نشاط هذه الجماعة فى تأسيس "التجمع الديمقراطى الأفريقى" RDA فى أكتوبر ١٩٤٦ وجناحه الطلابى "رابطة طلاب التجمع" التى ضمت طلابًا سنغاليين نابهين مثل "شيخ أنتا ديوب" و"بابكر نيانج" (Dieng 1980). وللمرة الأولى تضطلع رابطة طلابية بأنشطتها فى إطار حزب سياسى.

ومنذ ذلك الوقت ترسخت حقيقة تواجد اتجاهين فى الحركة، ولكن التعايش بينهما أصبح قلقًا بسبب تطورات الأحداث التى وضعت الطلاب فى مركز الكفاح السياسى الأفريقى والسنغالى. وفى الواقع كانت المسألة التى على المحك هى سيادة الوطنية الجغرافية، أو الإقليمية غرب الأفريقية، أو الجامعة الأفريقية القارية، أو حتى الماركسية. ولكن المنخرطين فى هذا الشأن كان معظمهم من الطلاب الأفارقة فى المركز الاستعمارى، أما فى السنغال فقد كانت الأمور تسير بشكل أبطأ.

ومن المؤكد أن الحرب قد برهنت على مدى ضعف السيطرة الفرنسية، وكيف أصبح حق تقرير المصير هو الشعار الأكثر شيوعًا. فبالتدريج بدأ طلاب "بونتى" يفكرون فى مضمون مصطلح الحكم الذاتى باعتباره موقفًا أبويًا وعنصريًا من جانب حكومى "فيشى"، والشىء نفسه ينطبق على صلف "حكومة التحرير". وبالإضافة إلى هذا فإن التحسينات التى أدخلت فى إطار بناء الأجهزة السياسية الحديثة قد قوّت لدى الطلاب الشعور بضرورة الاستقلال. بيد أن التحول من مرحلة التمثُّل إلى مرحلة الوطنية الجديدة جاء بطيئًا نوعًا ما نظرًا لأن عملية اكتساب الطابع الراديكالى وسط طلاب داكار قد استلزمت وقتًا أطول. فمثلاً، وعلى الرغم من أن الطلاب فى فرنسا كانوا يشعرون بالفعل بالحاجة إلى الاستقلال منذ عام ١٩٥٣، فإن الأمر استغرق حتى ١٩٥٧-١٩٥٨ حينما بدأ طلاب داكار يبدون

ميلاً واضحًا تجاه هذه الرؤية (Dakar Etudiant). وجراء هذا التفاوت الزمنى ساد الشعور بأن طلاب داكار كانوا متأخرين- من حيث اكتمال شروط الوعى- عن نظرائهم الدارسين فى فرنسا، وأن المبادرة كانت تأتى دائمًا من الأخيرين. وبدا هذا بالطبع أمرًا منطقيًا تمامًا فى ضوء السياق الاستعمارى الفرنسي، حيث كان كل قرار- وفى أى مجال- يُتخذ فى المركز الاستعمارى أولاً.

وفى واقع الحال أن العلاقات بين طلاب الخارج والداخل كانت أكثر تعقيدًا مما يلوح للبعض. فعلى الرغم من القبول الواسع فى داكار بالدور القيادى الذى تلعبه باريس، كانت داكار هى المورد الفعلى لمعظم القادة ولوقت طويل، وهو ما ولَّد نمطًا خاصًا فى العلاقات اتخذ طابعًا شخصيًا ويتجاوز النموذج العضوى (Diané 1990). فقد كانت داكار هى المركز الرئيسى لتطبيق المشروع الاستعمارى، ومن ثم كان الضغط واقعًا بشكل رئيسى على الفاعلين المحليين. فعلى النقيض من موقف الحكومة الفرنسية فى باريس، عملت إدارة المستعمرة على خلق الشروط المادية اللازمة لإجهاض أى تحول راديكالى(٩).

وعلى سبيل المثال، حينما تأسست "الرابطة العامة لطلاب داكار" AGED فى ديسمبر ١٩٥٠، كان اتجاه التمثُّل لا يزال حاضرًا. فقد كانت واحدة من "الروابط العامة" التى شكلت "الاتحاد الوطنى لطلاب فرنسا" UNEF. ونظرًا لأن "الرابطة العامة لطلاب داكار" كانت جزءًا من حركة تجمع بين الطلاب المتروبوليتان والأفارقة، فقد اتخذت طابعًا إدماجيًا وجاءت أغلبية أعضاء أول مكتب للرابطة من الطلاب المتروبوليتان، ولكن هذا الوضع تغير عام ١٩٥١-١٩٥٢ حين سيطر الأفارقة على القيادة، الأمر الذى دفع الأوربيين إلى ترك الرابطة. وهو ما أفضى فيما بعد إلى انقطاع واضح بين UNEF والرابطة العامة لطلاب داكار (Ly 1953: 4، 1954: 3-4). ومع أوائل عام ١٩٥٣ تطورت الأنشطة الثقافية، من حدود مؤتمرات ومسرح ورقص، تحت قيادة طلاب من ليسسيه فيدربيه (فى سان لويس) وطلاب مدرسة وليام بونتى.

وحينئذ دعت الرابطة العامة لطلاب داكار إلى المعاملة المتساوية مع سائر الاتحادات المتروبولية[١١]. وعلى الرغم من هذا بدا المطلب ملتبسًا لأن الكثير من الطلاب الأفارقة درسوا فى فرنسا وليس فى أفريقيا. بيد أن "أسان سيك" دافع عن هذا المطلب بوضوح عام ١٩٥٢ لدى تحليله لمختلف جوانب هذه المعضلة. ونظرًا لأنه من خريجى "وليام بونتى" فإنه لم يتناول المسألة الاستعمارية بشكل مباشر، فبدلاً من هذا بدا كما لو كان يقف بالكامل إلى جانب رأى "جان دريش" الذى كان عضوًا فى هيئة التدريس بالسوربون واعتبر من الخطأ النظر إلى جامعة داكار على أنها جامعة متروبولية. ففى رأى "سيك" أنه ربما يكون من الأفضل الاستمرار فى إرسال الطلاب إلى أوربا للتعليم العام، مع الاحتفاظ بمعاهد مختصة بالمشكلات الأفريقية فى أفريقيا نفسها. وهكذا فإن الطلاب العائدين من أوربا يمكنهم من خلال تلك المعاهد اكتساب معرفة أفضل بمشكلات بلدانهم (Seck 1953) ومن ثم فإنه على العكس من "جان دريش"، وهو محاضر فى الجغرافيا تمنى قيام منظومة جامعية ملائمة لأفريقية السوداء، أراد "سيك" استمرار التعلم فى هذه الجامعات بفرنسا بينما ينبغى أن تقام فى أفريقيا مؤسسات تدريبية متخصصة أفريقيًا – فى الدراسات الإثنوجرافية مثلاً – وهى مؤسسات ذات مفهوم مختلف كثيرًا عما اعتاد الناس رؤيته فى الجامعة. وهو الموقف الذى تبناه "سنغور" فيما بعد فى المجلس الأعلى لأفريقيا الغربية الفرنسية ولكن دون طائل (De Benoist 1982: 272). ومضى "سيك" إلى أبعد من هذا مشددًا فى المطاف الأخير على تقييم الثقافات الأفريقية. ومثل الآخرين الذى شاركوه هذا الموقف، لم ير فى الاستعمار شيئًا أكثر من كونه اتصالاً بين الثقافات ينتظر أن يؤدى إلى إعادة توليد الحضارة الأفريقية (Seck 1953).

ولكن الجدل حول هذه المسألة كان قد تقادم بالفعل عام ١٩٥٣ بسبب الحاجة إلى رفع جودة التعليم وتحسين الشروط التعليمية، وهو ما عبرت عنه الرابطة العامة لطلاب داكار فى داكار، الأمر الذى منح المصداقية لدعوات مماثلة أطلقها

مؤيدو التمثل من قبل. فقد كان الخوف من مستوى تعليمى أقل من المتروبولى- والأخير هو المستوى الدولى- أكبر من خشية قيام تعليم غير مناسب. ولهذا فإن النضال من أجل رفع جودة التعليم قد استمر لوقت طويل(١٢).

غير أن العلاقات "الطيبة" السابقة بين طلاب داكار والإدارة الاستعمارية المحلية قد مرت بعدئذ بتدهور كبير. حيث رأت تلك السلطات فجأة ضرورة الانقضاض على الوضعية المميزة للأقلية من الطلاب الشباب الذين تمكنوا من الحصول على تعليم عالٍ، والعودة إلى الوضعية التقليدية للعلاقات بين الطلاب والأساتذة. وقد نشر هذا الصراع على نطاق واسع فى Dakar Etudiant. وفيما نشر، أقر الطلاب بأن لهم وضعية خاصة، ولكنهم أنكروا كونها وضعية مميزة. وعلى العكس من هذا، رأوا أن على عاتقهم رسالة تجاه شعبهم، وحيث لاح كيف أنهم ينظرون لأنفسهم كنماذج لقادة ومصلحين. فمثلاً كتب "أليون ديوب" عن "قادة المستقبل فى العالم الأسود" والذين لا تنحصر مهمتهم فى مواصلة عمل الأساتذة حينما يصلون إلى سن التقاعد (Presénce Africaine 1953)، كما ناقش "قادر فال "ما أسماه" "الأدوار" المنوطة بهذه "الصفوة" (Presénce Africaine 1953). ونتيجة لهذا التحول دعا الطلاب السنغاليون إلى دمقرطة التعليم، وهو المطلب الذى وضعهم فى سياق أكثر راديكالية وشمولاً. ولعل التوضيح التالى من "شيخ أنتا ديوب" قائد الطلاب السنغاليين فى التجمع الديمقراطى الأفريقى يوجز هذا التغيير التدريجى فى وجهات النظر: "فى ظل النسق الحالى الذى يقصر التعليم على أقلية، يكون من الطبيعى أن تتصادم الحركة الطلابية النقابية مع السلطات إذا رفعت الأولى مطالب: دمقرطة التعليم، توسيع التعليم ليشمل جميع الفئات الاجتماعية، استئصال الأمية فى المستعمرات، وتحسين شروط التعليم؛ ذلك لأن هذه الحكومات تفضل تخصيص الموارد للصناعات الحربية والقطاعات غير الإنتاجية" (Diop 1952).

لقد أمسك "شيخ أنتا ديوب" بالمعنى والتضمينات الحقيقية للجدل بشأن الوصول إلى التعليم العالى، وكذلك ميز بين مجموعتين من الطلاب:

(أ) مجموعة اعتبرت التنظيم الطلابى غير سياسى بالضرورة، وعاملاً لتوحيد القطاع الطلابى.

(ب) بينما اعتبرت المجموعة الثانية أن من واجب الاتحادات الطلابية أن تكون فى موقع الإعداد السياسى لقادة المستقبل.

ورأى "شيخ أنتا ديوب" فى نفسه جزءًا من المجموعة الثانية، ومن ثم كان هجومه على المجموعة الأولى فى وقت اتخذ موقفًا أكثر حذقًا تجاه تحليل ثنائية التجمع الديمقراطى الأفريقى. ويجب التشديد هنا على أن أعضاء التجمع قد رفضوا دائمًا أى انقطاع عن الحزب الشيوعى الفرنسى، انطلاقًا من أن الطلاب الوطنيين والتقدميين كانوا يخوضون نضالاً واحدًا من أجل تحرير أفريقيا، وهو الذى تلاقى مع دعمه الثابت (Diop 1952). ولم يكن معنى هذا انتهاء الجدل، وإنما على العكس من هذا، مهدت مساهمة "شيخ أنتا ديوب" الطريق أمام اندلاع مجادلات أوسع استغرقت شهورًا عدة فيما بعد (عام ١٩٥٣) وخصص لها عدد مستقل من Presénce Africaine. ولكن طالبًا سنغاليًا آخر هو "دافيد ديوب" رأى ضرورة التمييز بين ثلاثة نماذج:

(أ) الطلاب التقدميون.

(ب) الطلاب الوطنيون.

(ج) الطلاب غير المسيسين (Diop 1953).

وقد اتفقت الجماعتان الأوليان فى بعض وجهات النظر حسبما يرى "دافيد ديوب"، حيث آمنت كلتاهما بالجماهير، وازدريتا المجادلات الأكاديمية أو المناورات الديماجوجية لعدد من البرلمانيين، وشعرتا بالالتزام نحو النضال من أجل زيادة المدارس وإرسال المزيد من الطلاب إلى أوربا وإنشاء الجامعات فى المدن الأفريقية الكبرى. بينما ركزت الجماعة الثالثة اهتمامها على الجوانب الفنية والمعتادة فى مسار التعليم العالى، ونأت بنفسها عن أى موقف سياسى.

ولا تفوتنا الإشارة إلى طالب سنغالى ثالث هو "عبدولاى واد" الذى رفض الانحياز إلى أى من الطلاب التقدميين- أنصار الماركسية- أو الطلاب غير المسيسين، وانتقد المقاربات الفكرية لكلا الطرفين. وصاغ وجهة نظره كالتالى: "إن الطبقات الاجتماعية- حسبما تفهم فى الغرب- لم تصبح واقعًا حقيقيًا بعد فى أفريقيا السوداء. وقد بذلت محاولات بالطبع لخلقها من بين عدد من كبار موظفى الحكومة الحاليين، وخاصة الأطباء الأفريقيين. بيد أن التناقض الكامل فى عمل كهذا قد حرم هذه المحاولات من فرص الانطلاق، ولم يكن مقدرًا لها النجاح قط. وهناك فى الحقيقة وعى أكبر الآن وسط الشعب، وسرعان ما أدركت البرجوازية الجديدة ذات العمر الصغير أن اعتدادها بنفسها مبنى على الوهم، وأنها فى نهاية المطاف مواجهة بذات الحدود المفروضة على الفلاحين فى قراهم، والتى تتمثل فى الواقع الاستعمارى" (Wade 1953: 124).

وجاء العدد الخاص من Presénce Africaine ليضفى المزيد من الاضطراب، فى وقت أصبحت مسألة الهوية تحتل أولوية متقدمة عند الطلاب. ولكن بدا من مقالة "ماجيموت ديوب" أنه قد رأى تسوية المشكلات عن طريق تعبئة الطلاب حول الشعار الذى دانت له شعبية كبيرة عام ١٩٥٣ وهو شعار: "الاستقلال الشامل هو المخرج الوحيد" (Presénce Africaine 1953:145-184)، وهو المبدأ الذى اتفقت عليه أغلبية الطلاب. بيد أن مسألة اختيار وسائل تحقيق الاستقلال تركت تأثيرها الكبير على تطور الحركة التى اضطلعت بالنضال الوطنى.

وكان من أولى المشاكل التى واجهتها الحركة كيفية صياغة العلاقة بالأحزاب السياسية. فبالنسبة للحوار/ المواجهة مع السلطات الاستعمارية، أدى عدم وجود رأى عام بالمعنى الكامل للكلمة إلى إضفاء ثقل هائل على أولئك الذين يستطيعون إسماع صوتهم بشأن الأوضاع القائمة. كذلك كان السياق الجامعى بالغ الأهمية فيما يختص بإعداد النخب المستقبلية، ومن هنا تحول الطلاب إلى رعايا مهمين بسبب أوضاعهم القيادية المنتظرة فى جهاز الدولة. ولكل هذه الأسباب،

أظهرت الأحزاب السياسية اهتمامًا كبيرًا بتجنيد المناضلين والقادة المستقبليين من داخل الحرم الجامعي.

وكان التجمع الديمقراطي الأفريقي هو أول حزب- تاريخيًا- يطبق استراتيجية للتغلغل في الحركة الطلابية، وقد كان لهذا أهمية حاسمة في السنغال نظرًا لما بدا من عدم قدرة الحزب على تأمين قاعدة له في المجتمعات المحلية. وقد بدأ طلاب الحزب عملية اختراق كبرى منذ عام ١٩٥٢ لكل من الاتحاد العام لطلاب أفريقيا الغربية، التجمع الديمقراطي الأفريقي، الرابطة العامة لطلاب داكار. فمثلاً في أبريل ١٩٥٢ كان خمسة من أصل ستة شكلوا مكتب التجمع الديمقراطي الأفريقي طلابًا سنغاليين (Diané 1990: 42-49). كذلك هيمن الطلاب السنغاليون على قيادة الرابطة العامة لطلاب داكار في تلك الفترة أيضًا[١٣]. وبمرور الوقت تطلب الأمر الحفاظ على مصداقية الحركات الطلابية، مع الحاجة إلى الاحتفاظ بعدد من الطلاب في التجمع الديمقراطي الأفريقي بدلاً من إبعادهم، وهو ما دفع الأخير لأن يصبح أقل إقصائية. وفوق هذا فقد أسهم عدد من الظروف في حدوث هذا التحول. ولم يكن معظم طلاب التجمع راغبين في الانفصال عن الحزب الشيوعي الفرنسي عام ١٩٥٠، غير أن الواقع كشف عن ترددهم في دعم الآراء التي تبناها الحزب.

كذلك فإن الحركة الطلابية الأفريقية التي سيطر عليها الطلاب السنغاليون كانت تتحرك بعيدًا عن التجمع الديمقراطي الأفريقي الذي ساد فيه طلاب ساحل العاج. ومن ثم سرعان ما تم اعتبار الأخير متعاونًا مع السلطات الاستعمارية. وقد انخرط في الصراع الطلاب السنغاليون في فرنسا، حتى أن من كان منهم في داكار لم يترددوا في اتهام التجمع الديمقراطي الأفريقي بإثارة المشاعر "المعادية للسنغاليين"، وهو الاتهام الذي تردد أيضًا في غير مكان. واندلع الصراع بشكل علني عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ حينما احتدم الجدل حول قانون الكادر "loi-cadre" الفرنسي (وهو قانون يحدد مبدأ عامًا لحكم المستعمرات تاركًا للحكومة توضيح

مداه فى التطبيقات)، فقد أبدى التجمع الديمقراطى الأفريقى ترددًا فى الوقوف مع الأحزاب السياسية الأخرى والتسامح مع المنشقين فى الحزب. وهو ما صب الماء فى طاحونة "براجانسا" و"والرشتين" للقول بأن الطلاب يخلقون المشاكل دائمًا لحركات التحرر الوطنى، سواء على المستوى الفكرى أم العملى. فهم يتقدمون الصفوف غالبًا فى الاحتجاجات الوطنية وينشرون الآمال الثورية، ولكنهم فى أغلب الأحوال يهزأون بقادة الحركة الوطنية بدعوى أن تحليلاتهم أقرب إلى مستوى التفكير الجماهيرى (De Bragança and Wallerstein 1982: 102). وما كان لكل هذه العناصر إلا أن توصل إلى انقطاع، ففى عام ١٩٥٣ كان "قادر فال" Kader Fall بالفعل على طريق تطويع الأهداف الوطنية بـ "الوعى المعادى للإمبريالية" الذى عبر عنه كما يلى: "يجب على نخبتنا- ضمن أشياء أخرى- إثارة والحفاظ وتطوير الحس الثورى عند الأفريقى" (Presénce Africaine 1953).

تلك هى الظروف التى نشأ فيها "حزب الاستقلال الأفريقى" PAI فى سبتمبر ١٩٥٧. ولم يجد الحزب صعوبة فى اختراق الحركة الطلابية من خلال "حركة طلاب حزب الاستقلال الأفريقى" التى أصبحت فيما بعد أنشط أجنحة الحزب حيث تشكلت عضويتها من معظم الكوادر التى أعدها الحلفاء أو الحزب الذى كان الأكثر راديكالية على المسرح السياسى السنغالى (Diané 1990: 155-156) وخاصة عندما سعى إلى حفز الأحزاب الأخرى على تبنى استراتيجية الجبهة الوطنية المعادية لفرنسا أو الداعية للقطع معها. ولكن الطلاب وضعوا فى أذهانهم أولاً المزاوجة بين الأهداف الوطنية والأهداف الثورية، حيث رأوا أن هناك رابطة لا تنفصم بينهما.

وقد أثبتت الأحداث خلال الفترة ١٩٥٦-١٩٦٠ صحة افتراضاتهم فيما يتعلق بالانتقال من الحكم الذاتى الداخلى فى إطار المستعمرات الفرنسية بأفريقيا إلى الاستقلال الناجز. وبينما جرت تعبئة الطلاب السنغاليين فى فرنسا حول الدعوة إلى الاستقلال الفورى، اعترض الطلاب فى داكار بقوة على تفكيك البنى الفيدرالية

التى أقامها الفرنسيون. ولما كان الأخيرون مستفيدين من تلك البنى، كما كانوا مراقبين عن كثب للقارة الأفريقية التى يعيشون على أرضها، فقد أدركوا الخطر الكبير المحدق بيلقنة بلدان القارة إلى مناطق مستقلة ولكن مع استمرار التبعية لفرنسا.

ومنذ الوهلة الأولى لوحظ على طلاب داكار تبنى المبدأ اللاسياسى الذى اتبعته معظم المنظمات الطلابية. فقد كانوا جميعًا من الحاصلين على منح دراسية، ومن ثم عاشوا ظروفًا مادية لا يمكن مقارنتها بظروف نظرائهم فى المركز الاستعمارى. وبطبيعة الحال تكونت لديهم نظرة تقدير على المستوى المحلى. فقد كانت لهم على سبيل المثال أنشطة ثقافية أكثر، وتصرفوا غالبًا كأعضاء فى الإنتلجنسيا المحلية، وحافظوا على علاقات أكثر استدامة مع السلطات الإدارية والممثلين الأفارقة.

وعلى العكس من هذا كان حال الطلاب فى باريس الذين كانوا أكثر راديكالية فى آرائهم، كما كان لدى الكثير من الشباب فى داكار حلم واحد: هو استكمال دراستهم فى فرنسا. وقد استطاع العديد منهم تحقيق هذا الحلم بطريقة أو أخرى. وبهذا تكونت صلات أكثر انتظامًا بين الجماعتين، وعرفت كل منهما الأخرى. ويجب القول بأن المزيد والمزيد من الطلاب كانوا يعودون إلى السنغال لقضاء عطلتهم الصيفية، واستطاعوا المشاركة فى الأنشطة الثقافية التى ينظمها نظراؤهم فى داكار. وهكذا مر المزيد من قادة الطلاب بفرنسا بأولى حملاتهم الملموسة فى داكار. الأمر الذى أدى إلى زيادة التفاعل والتأثير المتبادل بين جماعتى الطلبة.

وكان من نتائج هذا التفاعل تبلور طابع قومى وتقدمى راديكالى متنامٍ. فعلى سبيل المثال انسلخت الرابطة العامة لطلاب داكار بشكل واضح من اتحاد طلاب فرنسا عام ١٩٥٤ وتحولت إلى حركة وطنية مستقلة تمامًا عن أى اتحاد طلابى فى

البلد الاستعمارى. وتغير اسمها عام ١٩٥٦ إلى "الاتحاد العام لطلاب أفريقيا الغربية" UGEAO. واتضحت بشكل متزايد الآراء المشتركة التى اعتنقها أفراد هذا الاتحاد، وخاصة أثناء الأحداث المرتبطة باستفتاء ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ الذى أحدث نشاطًا واسعًا فى الوسط الطلابى(١٤). فمبدأ عدم التسييس الذى سبق وأن تمسكت به التنظيمات الطلابية فى الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥ قد تم التخلى عنه الآن، وأخذت المنظمات الطلابية تربط نفسها بشكل متزايد مع الحركات السياسية الأكثر راديكالية، وخاصة حزب الاستقلال الأفريقى. وعندما جاء "ديجول" إلى داكار فى أغسطس ١٩٥٨ فى إطار حملة من أجل إنشاء مجتمع فرنسى- أفريقى أبدى الطلاب أصلب المواقف فى التعبير عن العداء والدعوة إلى استقلال السنغال الفورى (De Benoist 1982: 416-417).

لقد مرت الحركة الطلابية بتغيرات مختلفة من حيث أيديولوجيتها السياسية، وهو ما يثير الكثير من الأسئلة. فهل كان لهذه التحولات صلة بالتغيرات الاقتصادية والإدارية واتساع البيئة الاجتماعية التى يأتى منها الطلاب؟ أم له صلة بتطور الكفاءات الوطنية واستيعاب القدرات التى لدى المؤسسات الإدارية والتجارية الاستعمارية؟ أليس من الممكن، ونحن نتحدث عن المنظمات الطلابية، أن تكون القومية والوحدة الأفريقية والماركسية إشارة إلى تبلور مشروع سياسى واقتصادى للبرجوازية الصغيرة؟ أم أن هذا يبين بشكل أبسط أنهم شرعوا فى النأى بأنفسهم عن النظام الاستعمارى الذى نظروا إليه كنظام منافٍ للعصر؟ هناك شىء واحد مؤكد على الأقل، ألا وهو أن دور الطلاب كـ "قوة ذات نفوذ" داخل النظام الاستعمارى قد أخذ يبرز أكثر من أى وقت مضى عبر المواقف المختلفة التى اتخذوها، والتى تتراوح أولاً بين وضعية النماذج والزبائن و/أو الرؤساء داخل النظام الاستعمارى، وتنتهى بوضعية الرعاة/ القادة المستقبليين لشعبهم باتجاه تحقيق نظام محرر.

الاتحاد الإسلامى

للطلبة الأفارقة السود فى داكار

(كمنظمة ذات طابع خاص)

يعد من النادر نوعًا ما الحصول على أدبيات بشأن الاتحاد الإسلامى للطلبة الأفارقة السود AMEAN أو الاتحاد الإسلامى للطلاب الأفارقة. فالوثيقة الوحيدة تقريبًا التى تعالج موضوع هذه الحركة موجودة فى الأرشيف الوطنى السنغالى. بل إن معظم المعلومات التى يتيحها هذا الملف (رقم 596 G 17- إصدار ١٥٢). ومع هذا فإن معظم المعلومات الواردة فى هذا الملف تتعلق بالسنوات الأخيرة للحركة، خاصة فى مؤتمرها الأول والوحيد الذى عقد فى ١١-١٥ يوليو ١٩٥٦. وهناك معلومات أخرى متناثرة عن هذا الاتحاد فى أوراق أخرى عن منظمات رئيسية مثل الرابطة العامة لطلاب داكار والاتحاد العام لطلاب أفريقيا الغربية، والاتحاد الثقافى الإسلامى (السنغال)، وبشكل خاص اتحاد الطلاب الأفارقة فى فرنسا. وعلى الرغم من القصور الواضح فى المصادر الأرشيفية يمكن تتبع تطور وأهداف الاتحاد الإسلامى من خلال صحيفته Vers l'Islam التى صدرت بدرجة من الانتظام خلال الفترة ١٩٥٤-١٩٥٧.

إنشاء الاتحاد الإسلامى للطلاب الأفارقة السود AMEAN

من العناصر التى شكلت خلفية نشوء هذا الاتحاد صعود نزعة الجامعة الإسلامية فى ذروة اندلاع حركات التحرر الوطنى فى الشرق الأوسط، وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. فقد شهدت تلك الفترة مجموعة من الأحداث التى أثرت تأثيرًا كبيرًا على وعى الإنتلجنسيا فى البلدان الإسلامية. إن سياسة التحديث

التى دشنها "مصطفى كمال أتاتورك" فى تركيا فى الفترة ما بين الحربين العالميتين، محاولة الثورة الوطنية التى قادها "مصدق" فى إيران، صعود "الضباط الأحرار" إلى السلطة فى مصر، والكفاح المسلح من أجل التحرير فى الجزائر... قد شكلت مراحل مختلفة فيما بدا كبعث إسلامى. كما أسهم فى انتشار حركة الجامعة حركات "أصولية" مثل الإخوان المسلمين والدعاية التى أطلقوها فى مصر، بما فى ذلك من خلال جامعة الأزهر حيث كان يتلقى العلم الكثير من طلاب أفريقيا السوداء الذين ساهموا فى توسيع نزعة الجامعة الإسلامية. يضاف إلى هذا استلهام مؤسسى الاتحاد الإسلامى لدعاية "اتحاد الثقافة الإسلامية" UCM الذى قاد هذه الحركة الأيديولوجية فى السنغال.

وكان العامل الآخر الذى أسهم فى نشأة الاتحاد الإسلامى هو المزاج العام الذى ساد معهد الدراسات العالية فى داكار.

وفى مقابلة مع الدكتور "سيريه لى" Ciré Ly أجريت فى ٢٤ مارس ١٩٨٧ أوضح أن مبادرة إنشاء اتحاد للطلاب المسلمين قد اتخذت لتلبية الحاجة القوية لملء "الفراغ الثقافى" الذى كان هناك شعور به فى الحرم الجامعى. ومن المؤكد أن الحركة الطلابية التى مثلها الرابطة العامة لطلاب داكار كانت تضم اتجاهات متناقضة، مما أدى إلى تشكيل جماعات أخرى أصغر على أساس الانتماء الدينى. فعلى سبيل المثال كان الطلاب الكاثوليك منظمين بالفعل وبشكل جيد فى إطار "جماعة الشباب الكاثوليك" التى تكونت بمبادرة من أبرشية داكار. كما أن فكرة تنظيم الطلاب المسلمين قد نمت تدريجيًا تأثرًا بالنموذج الذى قدمه الاتحاد الثقافى الإسلامى.

بدأ مشروع الاتحاد الإسلامى فى العام الدراسى ١٩٥٢-١٩٥٣. وكما يتضح من الكلمة الافتتاحية التى ألقاها رئيس الاتحاد "سيدو نورو ندياى" فى المؤتمر الذى عقد فى يوليو ١٩٥٦، فإن هذا الاتحاد قد أنشىء دون سابق إعداد، وأضاف أن "هذه الفكرة قد طرحت إبان اجتماع عقده الطلاب المسلمون فى شهر

الصوم (رمضان) بهدف المطالبة بتغيير التوقيتات الخاصة بوجبات الطعام" (Vers l'Islam 1957 a).

أما برنامج الاتحاد فيمكن استخلاصه من افتتاحية العدد الأول من Vers l'Islam (يونيو- يوليو ١٩٥٤) والتى قالت تحت عنوان "رسالتى النبيلة": "أنا القوة السامية التى تدفع الأرواح المؤمنة نحو رب العوالم المختلفة. إننى أرغب فى هدايتهم إلى الطريق التقليدى للإسلام. إننى أسعى وراء الإصلاحات الإيجابية والمبادرات المثمرة لأولئك الذين تحميهم حيوية وثراء المعتقدات الدينية بتصالحهم مع الاتجاهات الفكرية الحديثة. وتتمثل مهمتى فى الحفاظ على الروح، بالتمعن فى الرسالة، والالتحاق بالرسالة، واستعادة الروح التى كانت سائدة فى الأيام الأولى لسلف أهل السنة. وأنا برعم لشباب فاتح يشن جهاده ضد الجهل ونوازع الشر... أنا كيان لتجميع الشباب المسلم المتفرق فى أفريقيا وفرنسا، وأجسد الصعود الشاق للشباب الأفريقى المثقف نحو اكتشاف وممارسة دين الله الصمد الحكيم..".

ودعا الاتحاد الإسلامى إلى إصلاحات فى مناهج المدارس العليا التى "تستخف بأدباء وفلاسفة وأبطال وصحابة ونبى الإسلام. بل إن هذه المناهج تفشل فى الاعتراف بعلماء استطاعوا- إبان ازدهار آخر الرسالات- أن يطوروا البحث العلمى مما مكن الغرب فى النهاية من تحقيق تقدمه العلمى الحالى" (Vers l'Islam editorial).

إن الهدف غير المعلن للاتحاد فى تلك الافتتاحية، والذى أصبح الحجة الأساسية للاتحاد الإسلامى وإن ظل محل إنكار طوال حياة الاتحاد، هو النضال ضد انحياز الإدارة الاستعمارية للديانة المسيحية ومعتنقيها. وعلى سبيل كشف "التقارب بين الاستعمار والكنيسة الكاثوليكية" اقتبس مؤسسو الاتحاد الإسلامى الآراء التى أعلنها وقتذاك المونسنيور "ليفبفر" Mgr. Lefebvre الأسقف الكاثوليكى فى داكار. وفى الحقيقة أنه فى رد فعل قوى على دعوة عدد قليل من المندوبين الأفارقة- مثل "ليوبولد سيدار سنغور" Leopold Sedar Senghor- فى "المجلس الأوربى بستراسبورغ" لإنشاء "الولايات المتحدة الأفريقية"، قام الأسقف الكاثوليكى

(الذى عرف بمواقفه التقليدية) بنشر رده على هذه الدعوة فى مقالة بعنوان Ecclésia[١٥] جاء فيها: "إن فرنسا بعلمانيتها وتسامحها مع الإسلام من جانب، وبريطانيا من خلال عدم اكتراثها بالمسائل الدينية من جانب آخر، قد أظهرتا بلادة إزاء التعامل مع أفريقيا والحقائق القائمة فيها، وها هما تحصدان الآن ما بذرتاه. إن الكاثوليكية التى أمنت السلم والرخاء لأفريقيا هى الدين الوحيد القادرة على حل مسألة التعاضد المتبادل بين المتروبوليتان وبلدان ما وراء البحار، ذلك لأنها الدين الوحيد الذى يقدم المبادىء الحقيقية الهادية للمجتمعات. فهى الدين الوحيد الذى يفرض حدودًا على السلطة، وبالنسبة للمحكومين تفترض الاحترام والطاعة. والكاثوليكية هى الدين الوحيد الذى يجسد ويعطى معنى لكلمات الحرية والمساواة والإخاء... فإما أن تلتصق أفريقيا بطموحاتها العميقة إلى البساطة والأمانة والتدين، وتصبح كاثوليكية، وإما أن تقوى نقائصها- تحت غطاء دينى- مثل تعدد الزوجات، وقهر الضعفاء، وإشاعة الخرافات، ومن ثم تستسلم أمام الإسلام"[١٦].

وقد أدان المسلمون هذا التصريح واعتبروه شائنًا. ولم يشعر الشباب الأفريقى المسلم المثقف بالمهانة فقط من تصريح كهذا، ولكن أيضًا من كون هذا الموقف قد تكرر بلهجة مماثلة فى "أفريك نوفيل" الصحيفة الأسبوعية الكاثوليكية قوية التأثير. وقد تم إنشاء الاتحاد الإسلامى لتلبية حاجة الشباب المسلم إلى تثبيت الهوية والتطور الثقافى والابتعاد عن الشباب الكاثوليكى الذى كان يعتبر "مميزًا" من جانب "الإمبريالية النصرانية". وهذا هو التفسير الذى قدمه "سيريه لى" Ciré Ly الذى كتب:

"إن الإرساليات الشغوفة بأن تُنحى الديانات الأخرى جانبًا، وكى تضع أفريقيا بأكملها تحت سيطرتها وسطوتها، قد قامت ببناء الكنائس والكاتدرائيات والمعابد وأماكن الإقامة. واستهدافًا منها لأحكام القبضة على الشباب قامت الكنيسة بإنشاء مؤسسات مثل المدارس الخاصة بأسماء جان دارك، سانت مارى، سان جوزيف دى كلونى، دى مدينا.. إلخ.. وتكفلت الإدارة الاستعمارية بتقديم العون

المادى والمعنوى للكنيسة فى شكل منح مباشرة وغير مباشرة لاتحادات الشباب المدعومة من رجال الدين. ومن الناحية المقابلة بدت حالة الإسلام فى صورة ضعيفة. فالمقررات الدراسية فى المدارس القرآنية ظلت هى نفسها التى كانت تدرس فى العصور الوسطى. وعلى الرغم من الدينامية التى اتصف بها الاتحاد الثقافى الإسلامى فإنه لم يحصل على أى منح، بينما الاتحادات الأخرى- الكاثوليكية منها على سبيل المثال- حصلت على الأراضى والملايين لبناء نُزُلها، وذلك بفضل ضغوط مندوبى البابا فى أفريقيا" (Ly 1955 a).

أطروحة وأنشطة الاتحاد الإسلامى

كانت هناك نقطتان محوريتان تركزت عليهما أنشطة الاتحاد الإسلامى للطلاب الأفارقة السود فى داكار: رفع عدد من المطالب، وإطلاق الدعوة من أجل ترسيخ أقدام إسلام مجدِّد مستقل عن الاستعمار وشيوخ الطوائف.

وقد دارت دعوة الاتحاد الإسلامى حول عدة نقاط اجتمعت عليها مشاركة الطلاب المسلمين. فأولاً بالنسبة للظروف المرتبطة بممارسة العبادات طالب الاتحاد الإسلامى سلطات الحرم الجامعى والمدارس العليا باتخاذ الترتيبات الضرورية للمواءمة بين مواقيت الوجبات الغذائية وبين احتياجات التلاميذ والطلاب الراغبين فى الصوم وأداء فروض الصلاة. وفيما بعد حقق مطلبه بتخصيص أماكن لممارسة أنشطته الثقافية. وقد دأب الاتحاد على إلقاء اللوم على السلطات الاستعمارية باعتبارها السبب فى أى شىء "متناقض" أو غير سليم فى سلوكهم، خاصة فى مجال التعليم. كما طالب الاتحاد بتضمين الأعياد الإسلامية هى الأخرى فى قائمة الإجازات الدراسية طالما أن "الأعياد المسيحية تسمح عادة بعطلات طويلة على مدى السنة الأكاديمية".

ولم يكن هناك أى شيء خطأ فى تفكير كهذا. فالطلاب يرغبون دائمًا فى الحصول على إجازات قصيرة ويرحبون بها. غير أن الأمر الشائن حقًا هو تلك الدروس التى كانت تعطى فى وقت الأعياد الإسلامية الكبرى. وقد لا يكون هذا الأمر محل استهجان إذا حدث فى فرنسا، ولكنه غير محتمل فى أفريقيا ذات الأغلبية المسلمة. وقد اعتبرت تعبيرات مثل "الدولة المدنية" و"الاتحاد الفرنسى" مجرد كلمات دُبجت وتعايشت مع أكثر المغالطات شذوذًا (Vers l'Islam 1955).

وعلى سبيل دعمه لمبدأ الدولة المدنية أدان الاتحاد الإسلامى فى أنشطته التحريضية وجود راهبة تدعى "الأم إيفرلد" فى إدارة مدرسة التمريض بداكار. وقد اتهمتها المجلة بمحاولة "جمع عدد من وظائف العمل بين يديها. فهى تريد أن تسيطر وتتحكم فى كل شيء. والأسوأ من هذا أن الإحصاءات التى جمعها الاتحاد الإسلامى عن دفعات الخريجين فى الأعوام ١٩٥٤- ١٩٥٦ قد كشفت عن وجود نوع من التمييز يمارس ضد الطلاب المسلمين فى امتحانات معادلة المستوى العادى وفى امتحانات نهاية العام لخريجى المدرسة العليا فى المستوى المتقدم .(Ly 1955a)

أضف إلى هذا أن البيانات الإحصائية توضح- فى رأى الاتحاد الإسلامى - أن الطلاب المسيحيين شكلوا أقلية فى كل بلد من بلدان أفريقيا الغربية الفرنسية، كما احتج الاتحاد على تطبيق "قانون بارانجيه" Loi Barange فى ذلك الإقليم، وهو ما شكل فى رأى الاتحاد تحكمًا من جانب الكنيسة الكاثوليكية فى قطاع رئيسى من التعليم. فعلى الرغم من وجود ١٤٦٠ مدرسة عامة تقدم التعليم الابتدائى كان هناك ٥٢٢ مدرسة خاصة تقدم التعليم نفسه ولكن تديرها الإرساليات الكاثوليكية بمفردها. وفيما يتعلق بالمدارس العليا كان هناك ٥٢ مؤسسة عامة مقابل ٢٣ مؤسسة خاصة. وبالنسبة للتعليم الفنى كانت النسبة ٨٨ مؤسسة عامة مقابل ٣٠ مؤسسة كاثوليكية خاصة. واستخلص الاتحاد الإسلامى من هذه الأرقام "وجود تطابق فى

وجهات النظر بين الإدارة الاستعمارية والكنيسة، مع دعم مستمر ولا يتزعزع من جانب ممثلينا".

وانضم الاتحاد الإسلامى إلى الاتحادات الطلابية غير الدينية (مثل الاتحاد العام لطلاب أفريقيا الفرنسية والرابطة العامة لطلاب داكار) فى المطالبة برفع مستوى التعليم فى "معهد الدراسات العليا بداكار" وفى "المدرسة الطبية". ونظرًا لعدم وجود جامعة تضم كفاءات أكاديمية لائقة فى كل فرع علمى، طالبت تلك الاتحادات بزيادة المنح الدراسية للطلاب الأفارقة كى يستكملوا دراستهم ببلد المتروبول وفى ظروف مناسبة.

وبالنسبة لعضوية الاتحاد الإسلامى فقد تكونت بالكامل من طلاب وتلاميذ ملتحقين بمدارس تعليم فرنسى. ومن ثم فقد ضغط الاتحاد بكل قوته من أجل إدخال مناهج التعليم باللغة العربية، ولقى المساعدة فى هذا المطلب من "الاتحاد الثقافى الإسلامى". وكان المتوقع من تلك المناهج أن تزود شباب المثقفين المسلمين بالمعرفة الضرورية لممارسة شعائر دينهم على النحو السليم. وقد اعتبر التعليم الدينى- بلغة الرسول ص- بمثابة السلاح الرئيسى للتغلب على "الجهل بالدين الذى يسلم إلى التعصب واللامبالاة.. وبالطبع فإنه مع اكتساب الأجيال الجديدة للمعرفة الإسلامية الصحيحة لن يكون هناك مكان للتنطع واللامبالاة" (Diallo 1957b).

وتبين المقالات التى نشرتها لسان حال الاتحاد الإسلامى كيف كان معاديًا بقوة لسياسة "فرق تسد" التى طبقتها الحكومة الاستعمارية على السكان المسلمين. فلم يكتف الاتحاد بالمطالبة "بأن يتوقف مكتب شئون المسلمين عن التدخل فى أمور العبادة" بل طالب بتصفية هذا المكتب نفسه كشرط لاستعادة احترام الإسلام. كما حفز المسلمين كأفراد على "إبعاد مكتب شئون المسلمين عن الأمور المتعلقة بالدين، والتشديد على ضرورة ابتعاد الإدارة عن كل حدث إسلامى، كما شجعهم على معارضة تعيينها للقضاة والأئمة" (Diallo 1957b).

كذلك قام محررو نشرة الاتحاد- كمدافعين عن وحدة المسلمين- بتشجيع إحياء سِيَر "الأبطال السود فى الإسلام" مثل "الحاج عمر"، "ساموري"، و"الشيخ حماالله" الذين بحثت ومجدت حياتهم وأعمالهم فى مجلة Vers l'Islam.

انتقاد النخبة المسلمة

انصب نقد الاتحاد الإسلامى أيضًا على المرابطين الذين اعتبرهم متواطئين مع الإدارة الاستعمارية و"متربحين" من هذا. كما أدين زعماء كبار فى الإخوانيات بجريرة سلوكهم الاجتماعى وخنوعهم إزاء المستعمر:

"لقد كانت إخوانيات التيجانية والقادرية أسيرة أوجه التشريف المحيط بها. وكثير من قادتها يختالون- مسربلين بكل زيناتهم- بـ"تقديم الخدمات"- لمن؟. غير أن اللوم لا يقع عليهم وحدهم، فقد كانوا ضحية لسياسة قصدية استهدفت تصفية البعض وتخفيض البعض الآخر. ومع هذا ينبغى ألا ننسى أبدًا أن بعض أولئك الرجال ذوى الشرف قد صمتوا صمتًا مخزيًا عندما قامت الإدارة العلمانية بنفى أو تصفية مسلم ينتمى إلى إخوانية أخرى. ولا يمكن أن ننسى أن مساعدة بعضهم كانت أساسية (فى الفترة ١٩٤٠- ١٩٤٥) فى حبس الآلاف والآلاف من المسلمين فى سجون "أواهيجوا"، "كيدال"، "أنسونجو" و"بوريم" المخيفة، وحيث لقى الكثرون حتفهم. كما لا يمكن أن ننسى عدد المدارس القرآنية التى تم إغلاقها، والمساجد التى دُمرت بهمجية، والكراهية والتهم الباطلة التى ألصقت بالشيخ "حما الله" وأتباعه، باعتبارهم مؤيدين للرابطة الإسلامية قبل الحرب العالمية الثانية، وللديجولية والبلشفية فى عهد حكومة فيشى. وجاءت هذه الاتهامات من أناس هم أنفسهم عملوا دائمًا فى خدمة كل الحكومات بما فيها حكومة الجنرال "بواسون"، الحاكم العام الذى كان من مؤيدى "بيتان". والأمر الأسوأ أن لديهم من الصفاقة ما يكفى للادعاء بأنهم من سلالة شخصيات إسلامية كبرى فى أفريقيا السوداء.

وهؤلاء هم الأناس أنفسهم الذين يتفقون مع الإدارة اليوم علـــى استئــصال شــأفة الحركات الإسلامية التى تحرض جميع الأفارقة السود والتـــى لا يعــدو الاتحــاد الإسلامى أن يشكل الجناح الطلابى فيها" (Vers l'Islam 1956).

وهكذا فقد اصطدم أولئك المجددون مع النخب الإسلامية التقليدية حول عــدد من النقاط:

(أ) أن "الأشراف" الذين يدعون أنهم من نسل النبى- ص- قد شعروا عمومًا بالتميز عن كل المسلمين العاديين، وغالبًا مــا اســتغلوا هــذا اللقــب للاستجداء رغم أنهم فى حقيقة الأمر لم تكن بهم إعاقة تحــول دون أن يكونوا منتجين.

(ب) أن "القادة الدينيين المحليين" قد حولوا نسبهم الموروث إلى مبدأ مقــدس استطاعوا من خلاله أن يفرضوا يدًا عليا على أتباعهم. "وهكــذا تنــشأ طائفة من الرجال المنشغلين بالدفاع عن امتيازاتهم هم إلى حد ممارسة الصراع الدموى عندما تتطلب الحاجة. ومن ثم فقد استطاعوا مراكمــة ثروات فاحشة مستغلين تلك المكانة الاجتماعية التى تحصلوا عليها".

(جـ) أن رجال دين آخرين من ذوى الثقافــة الإســلامية القويــة "يفــضلون الاستفادة منها عن طريق منع مريديهم من تحصيل معرفــة تــضاهى ماالديهم، وتعليمهم بطريقة تساعد على الإبقاء على التشوش فى عقولهم".

إن هذه الانتقادات اللاذعة لتكشف بجلاء نوايا الاتحاد الإسلامى أو بعــض أعضائه لمناقضة المؤسسة الإسلامية. وبالرغم من هذا فقد تعاون الاتحاد مع عــدد من شباب "المارابو" مثل الشيخ "مباكى" (وعرف أيضًا باســم مــستعار "جايندهيــه فاطمة") من إخوانية المريدين، و"الحاج عبد العزيز سى" من التيجانية وهو خليفتها العام حاليًا.

وشكل هؤلاء "المارابو" الشباب "الفرع المستنير" فى الإخوانيات، كما وقفوا بحزم إلى جانب الممثلين النقابيين، والمندوبين الشباب فى الأحزاب السياسية والشباب الديمقراطى. خلاصة القول أنهم قد اصطفوا إلى جانب القوى التقدمية فى السنغال، خاصة إبان مؤتمر الاتحاد الإسلامى فى يوليو ١٩٥٦.

لماذا كان الاتحاد الإسلامى

داعيًا للدفاع عن الإسلام وتصحيح الممارسة الدينية؟

يمكن الحصول على فكرة عامة عن أهداف الفاعلين الرئيسيين فى الاتحاد الإسلامى من خلال قراءة المجلدات العديدة من Vers l'Islam والقرارات الصادرة عن مؤتمرها. وتوضح السطور السابقة الخطوط العريضة لعدد من الموضوعات التى تم التركيزعليهان مثل النضال ضد "الإمبريالية النصرانية"، ضد "تحالف الإدارة/ الكنيسة"، ضد التمييز الممارَس بحق الطلاب المسلمين.. أى باختصار معارضة السياسة الدينية التى تنتهجها الإدارة الاستعمارية، تلك السياسة التى اعتبرها قادة الاتحاد الإسلامى سياسة معادية للإسلام بالدرجة الأولى.

وقد رأى قادة الاتحاد الإسلامى فى وجود وعمل الإخوانيات عقبة خطيرة فى طريق تحرير جموع المسلمين ونشوء ممارسة إسلامية جديدة. وكان لديهم شعور بأن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها بنجاح ما لم يأخذ أولئك "الناس المحايدون" بأيديهم مهمة تعليم اللغة العربية والتعليم الدينى. وهكذا فإن الدائرة الثقافية للاتحاد الموجودة فى إخوانية فاس بجوار الحرم الجامعى، قد صنعت اسمها بنفسها من خلال حيوية أنشطتها. فقد كان من الملامح المعروفة للدائرة تلك المناقشات والمؤتمرات حول مختلف الموضوعات ذات الصلة بالعقيدة والمعاملات الإسلامية. فكان عنوان مؤتمرها الأول هو "بحثًا عن موقف دينى سليم: المسيحية أم الإسلام؟"، وهو العنوان الذى صاغه "سيريه لى" وطرحه مرة أخرى فى دائرة

دراسات روفيسك التى كانت جزءًا أيضًا من اتحاد الثقافة الإسلامية (Diallo 1957b).

وبعد هذا بشهور قليلة، وتحديدًا فى ٢٥ مارس ١٩٥٤، طرح موضوع آخر هو "الإسلام والديمقراطية"، وناقشه "آداما ديانى" الطالب فى مدرسة "فان" الداخلية(١٧). وقد طرح محررو المجلة العديد من الموضوعات الأخرى، وإن كان بصور مختلفة.

كما خضعت ظواهر مثل الرق وتعدد الزوجات لدرجات متفاوتة من النقد المنتظم، حتى على الرغم من حقيقة أن الظروف التى نشأت فيها قد منحتها المشروعية منذ أيامها الأولى، ولكن اعتبرت هذه الممارسات الاجتماعية منافية لاحتياجات العالم الحديث.

وقد أصدر "شيخ أميدو كان"– وكان من المؤمنين إيمانًا قويًا بالقدرة التحريرية التى ينطوى عليها الدين الإسلامى– تحذيرات من "الأساليب المميتة" التى تستخدمها السلطات الاستعمارية عن عمد فى مواجهة الإسلام. كما مجد "جيم معمرجى" النضال الذى لا يقدر بثمن "للحاج عمر"، "بطل مقاومتنا الوطنية الإسلامية".

ويمكن تكوين فكرة أوضح عن برنامج الاتحاد الإسلامى للإصلاحات الدينية من خلال التوصيات والقرارات التى طرحت فى مؤتمر يوليو ١٩٥٦:

(أ) توصية بشأن الفتيات والنساء المسلمات: اقترح تخفيض المهور والقضاء تدريجيًا على ممارسات إنكار البنوة وتعدد الزوجات.

(ب) توصية بشأن الحج إلى مكة: طالب مقدمو الاقتراح بمنح جواز سفر لكل من يطلبه، وتحسين شروط السفر والإقامة، وإنهاء مراقبة الشرطة للحجيج.

(جـ) توصية بشأن "الطوائف الدينية"، الإخوانيات، حيث رؤى أن حلها يمثل شرطًا مسبقًا ضروريًا لقيام "جبهة المسلمين المتحدة" ضد الاستعمار.

(د) توصية بشأن المحاكم الإسلامية: اقترح ضرورة إضفاء الصبغة الديمقراطية على هذه المحاكم، وإيقاف "التعيين التحكمي للقضاة"، وخاصة من جانب السلطات الإدارية.

(هـ) توصية بإلغاء مكتب شئون المسلمين.

(و) توصية بإقامة التعليم الإسلامي، وخاصة إدخال التعليم الديني في المدارس العامة، إلى جانب توفير المنح الدراسية للطلاب الراغبين في استكمال دراساتهم بجامعات البلدان الإسلامية.

(ز) توصية باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لنشر الثقافة الإسلامية.

الاتحاد الإسلامي والنضال من أجل التحرير الوطني

على الرغم من حقيقة أن الأعضاء النشيطين في الاتحاد الإسلامي قد قصروا معظم أنشطتهم عن عمد على الجوانب الدينية، فقد كانوا مشاركين نشطاء أيضًا في النضال السياسي من خلال الأحزاب والنقابات والحركات الطلابية العامة ضد الحكم الاستعماري. ومن الطبيعي أن الرابطة العامة لطلاب داكار والاتحاد العام لطلاب أفريقيا الغربية كان لديهما تخوفات في أول الأمر من الاتحاد الإسلامي حيث شعر قادة الأولين أن الأخير له هدف واحد هو الترفيه. ولكن هذا الموقف اختفى تدريجيًا بمرور الوقت، خاصة وأن الاتحاد الإسلامي ازداد راديكالية في مسار تطوره. ومن المؤكد أن الطابع الراديكالي المتزايد جاء نتيجة لنفوذ اتحاد الثقافة الإسلامية، وعلاقة الاتحاد الإسلامي مع الاتحاد العام للدارسين المسلمين بالجزائر، وكذلك السياق العام للخمسينيات في ظل قانون الكادر

Loi Cadre والظروف السياسية الجديدة فى المستعمرات الفرنسية. كما نشط الكثير من قادة الاتحاد الإسلامى فى التنظيمات السياسية والنقابية والشبابية ذات التوجه اليسارى، مثل "الاتحاد الديمقراطى السنغالى"- وهو قسم فى التجمع الديمقراطى الأفريقى- و"المجلس الاتحادى للشباب" CGT .. إلخ.

وقد كانت المقالات من نوع مقالة "موديبو ديالو" بعنوان "الإسلام والتطور السياسى" بمثابة شهادات على التوجه الراديكالى للحركة. وفى الحقيقة حاول "ديالو" فى تلك المقالة إثبات وجود ما يجمع بين الإسلام والاشتراكية، فجاء بها:

"إن كل الأحزاب السياسية تزعم أنها اشتراكية دون أن تكون معبرة فعليًا عن مقتضيات سياسة كهذه. وإذا كانت الاشتراكية تعنى التوزيع العادل بين جميع الفئات الاجتماعية، أى التوزيع العادل لوسائل الإنتاج والمنتَج النهائى؛ وإذا كانت الاشتراكية تجمع بين النضالات ضد معاقل السلطة السياسية والاقتصادية والدينية داخل الدولة، إذن نكون- نحن المسلمين- اشتراكيين، وسوف نؤيد أى حكومة تعتزم الدفاع عن برنامج كهذا. ولكن إذا كان المستهدف من الاشتراكية تصفية الدين وملاحقة الجماعات الدينية التى تسهم بأمانة فى كل جوانب النضال من أجل التحرير، فإننا نرفض اشتراكية من هذا النوع والتى يتمثل هدفها الوحيد فى الاضطهاد الروحى. إننا- معشر المسلمين- نؤيد اشتراكية ذات توجه إنسانى وتسمح بحرية الضمير كعامل إيجابى فى تنظيم المدنية. إننا نشجع ذلك النوع من الاشتراكية الذى يضمن تحقيق التطور الكامل لكل ملَكات الفرد وبما يحقق المصلحة الواحدة للمجتمع. إخواننا المسلمون الأعزاء.. دعونا نمضى قُدُمًا إلى الأمام، فالكفاح من أجل الوحدة الأفريقية هو كفاحنا الحق. ودعونا نمتثل لإرادة الخالق التى عبر عنها فى الآية الثالثة عشرة من السورة التاسعة والأربعين فى القرآن، حيث قال عز وجل: يا أيها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا"(١٩).

وكان عدد من قادة الاتحاد الإسلامى مثل "شيخ أميدو كـانى" وراء إقامـة "حركة التحرير الوطنى"، وهى حزب سياسى تزعمه شباب المثقفين المـؤمنين، مسيحيين ومسلمين، ومنهم المسيحى "جوزيف كى- زيربو" من فولتا العليا، و"دانيل كابو" من السنغال، وقد تشكل هذا الحزب لتلبية الحاجة إلى خلق نقطـة محوريـة للنفوذ المتصاعد لهذه الشخصيات. وباستثناء "شيخ أميدو كانى" فإن القادة الـسابقين فى الاتحاد الإسلامى لم يكونوا فاعلين فى تشكيل الفرق السياسية الحاكمة فى فترة الاستقلال.

كذلك وجد النشطاء السياسيون فى الاتحاد الإسلامى تعبيرًا عن رؤيتهم فـى التضامن مع نضال التحرير فى الجزائر. فقد اشترك الاتحاد بنشاط فـى حمـلات التأييد التى باشرها "الاتحاد العام للدارسين المسلمين فى الجزائر (UGEMA) وقـد جرت إحدى هذه الحملات التضامنية فى الفترة من ٢٨ ينـاير إلـى ١٢ فبرايـر ١٩٥٧، ونشرت Vers l'Islam عددًا من البيانات للمتحدثين باسم هذا الاتحاد. كمـا نشرت مقابلة صحفية مع "طالب إبراهيمى" رئيس الاتحاد ووزير خارجية الجزائر فيما بعد[٢٠].

وقد صدرت توصية من مؤتمر الاتحاد الإسلامى عام ١٩٥٦ تدين الحـرب الاستعمارية فى الجزائر. وبدأ "سيدو نورو ندياى"- رئيس الاتحاد وقتذاك- خطابه الافتتاحى فى المؤتمر بدعوة الأعضاء وكل الأفارقة لرفض أى محاولة "من جانب المستعمرين لاستخدامهم كأدوات للقمع. ففى وقت أصبح الأكثر حزمًا وتعقلاً هـو الاصطفاف إلى جانب إخوتنا فى كفاحهم يكون الذنب المهلك أن نشترك فى قتلهم".

وبالإضافة إلى هذا أرسل الاتحاد بيانات التأييد للحكومـة المـصرية إبـان الحملة المشتركة للقوات الفرنسية والبريطانية فى أزمة قناة السويس. ويمكن إجمالاً القول بأن الاتحاد الإسلامى قد أظهر اهتمامًا كبيرًا بالقضايا السياسية فـى الـشرق الأوسط.

وهكذا يبدو أن الاتحاد، مثله مثل المنظمات الطلابية العلمانية، كان مشاركًا بقوة فى الحركة الثقافية التى أدت إلى تحدى القواعد الأيديولوجية للنظام الاستعمارى. فمن خلال جهوده التى أكسبته شهرته دفاعًا عن الإسلام، ساعد الاتحاد جزءًا من الإنتلجنسيا فى غرب أفريقيا على تأكيد هويتهم فى مواجهة النظام الاستعمارى. وبالإضافة إلى هذا فإن النضال من أجل التجديد الإسلامى جعله جزءًا لا يتجزأ من القوى الاجتماعية التى كانت الأكثر قدرة على بلورة مشروع اجتماعى تقدمى، وبذلك استهدف الاتحاد أيضًا تحرير المجتمع الأفريقى من نقائصه.

فترة النضال ضد الإمبريالية:

١٩٦٠ -١٩٧٥

عبرت اتجاهات ماركسية مختلفة عن نفسها فى الحركة الطلابية خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٣، على الرغم من التحدى الذى وجدته هذه الاتجاهات من قبل أيديولوجيات "أفريقية" (تقليدية) مثل "الزنوجة" (اتجاه الثقافة الزنجية)، وبشكل خاص من جانب الداعين لأولوية "بناء الأمة" عن طريق اعتماد خطاب واحد، وحركة نضالية واحدة، وأخيرًا حزب واحد ونقابة واحدة[٢١]. فبالنظر إلى الظروف الجديدة التى سادت فى فترة ما بعد الاستقلال نلاحظ حدوث تغيرات سوسيولوجية كبيرة، نولى هنا أهمية لتحليل ثلاثة منها. فأولاً دانت الغلبة فى جامعة داكار للوطنيين السنغاليين، كما زادت فى الوقت نفسه أعداد الطلاب المقيدين بشكل كبير. إذ إنه خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٩ شكل الطلاب السنغاليون الوطنيون ما بين ٣٣% و٥٠% من إجمالى عدد الطلاب الذى ارتفع من ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف طالب[٢٢].

ثانيًا: نشأ واقع جديد تمثل فى وجود طلاب بدون منح، وجاءوا من أسر لا تستطيع الاستمرار فى الإنفاق على تعليمهم. وبعبارة أخرى فإن الظروف المادية للطلاب كانت تتدهور من الوضعية المميزة التى تمتعوا بها وكانوا يُحسدون عليها إلى وضعية المهمشين المحتاجين.

ثالثًا: إن مسألة التفرقة بين الأجناس قد انتهت، وبكلمات أخرى فإن العدو لم يعد هو الأجنبى الذى يمكن اكتشافه بسهولة، وإنما أضحى العدو مواطنًا قريبًا بدرجة تزيد أو تقل، ولا يمكن طرده أو تهميشه إلى الأبد.

ومع تصاعد العملية التاريخية لنيل الاستقلال، برزت خطابات وممارسات جديدة تطورت فى أنشطة طلابية، وتعبر عن الاتجاهات الجديدة فى المجتمع السنغالى. وكانت المسألة الملتهبة وقتذاك هى التساؤل "عن المستفيد من انتقال السلطة"، وهى ما يمكن الشعور بها على نحو خاص فى تلك التحولات. وليس هناك ما يدعو للدهشة فى هذا المجال أن الطلاب قد ادعوا لأنفسهم المسئولية التاريخية للعب دور الطليعة بالنسبة للشعب، وأنهم مصدر الحداثة، والمراقبون اليقظون للطبقة السياسية التى كانت قد برهنت بالفعل على استعدادها لعقد المساومات. ولكن تقديم أنفسهم كالقادة المستقبليين لبلدهم لم يكن المسألة الأهم، حيث كانت الأهمية القصوى لبروزهم كالضمير المرهف لأمة ناشئة، وهو ضمير تقدمي بالضرورة. وهكذا بينما كان للحركة الطلابية كالعادة صلاتها وإضراباتها ودرجة ما من التمثيل السياسى لدى الحوار مع السلطات- مثلما حدث فى أغسطس ١٩٥٨- فإن تحولاً كاملاً قد حدث عندما بدا ميل الطلاب يتزايد للتظاهر فى الشارع. وقد تزامن هذا التوجه الجديد مع وضعية ودور جديدين افترضتهما الحركة الطلابية لنفسها. فقد كان من الواضح أن معظم الطلاب يتفقون مع نائب المفوض العام للتخطيط "جوزيف ما تيام" حينما قال عام ١٩٦٢:

"إننى أؤمن بأن الدور المحدّد والملقى تاريخيًا– حسب النظرية الماركسية– على عاتق الطبقة العاملة والبروليتاريا العالمية هو أيضًا أحد مهام الانتلجنسيا فى بلدنا" (Diop and Diouf 1989:1).

كما أن السلطات السنغالية قد اعترفت فعليًا فى أوائل الستينيات بأن تحقيق الوحدة الأفريقية كأولوية مطلقة– وهو ما يمكن الحصول عليه من الخطابات الرسمية على الأقل– كان من المنطلقات الرئيسية للطلاب، خاصة من خلال مقاومتهم لـ"سنغلة" جامعة داكار التى كانت رسميًا "جامعة أفريقية". وقد تعهد طلاب جامعة داكار فى كل المناسبات بالاضطلاع بما اعتبروها مهمة تاريخية (Mathiam 1962:149)، خاصة وأن الثقة كانت تعوزهم فى كبار السن الذين أظهروا فعليًا تحبيذهم للأوتوقراطية الممزوجة بانعدام الكفاءة والأخلاقيات المشكوك فيها. وهكذا فإن الحركة الطلابية السنغالية، الواثقة تمامًا فى خياراتها ورسالتها، قد اضطلعت بنضال قوى على الصعيد الأخلاقى، وكانت من الفعالية الشديدة بحيث جعلت السلطات السياسية تمر بأوقات عصيبة(٢٣).

ومن الواضح أن الحركة الطلابية قد نجحت فى أن تضع نفسها دائمًا فى بؤرة العمل السياسى، خاصة كلما كانت المعارضة السياسية الحزبية غير قادرة عن التعبير عن نفسها بحرية. ومن هنا كان الاستنتاج الذى يتردد غالبًا بأن الحركة الطلابية كانت فى أغلب الأحوال موضع اختراق وتلاعب أحزاب المعارضة السنغالية. ويدعم هذا الاستنتاج حقيقة وجود تلازم بين ما يطرحه كل من الطلاب الناشطين والمثقفين الذين يشكلون الكتلة الرئيسية لخصوم الحكومة(٢٤). فقد جسدوا معًا الاستقلال الفكرى، ربما إلى درجة نقص الالتزام، فى مجتمع يهيمن عليه "آباء الأمة" الذين كانوا على اقتناع تام بأنهم يقودون "الأمة" إلى "طريق التطور" الوحيد. وهو على أى حال ما يفسر لماذا تطابقت انشغالات الحركة الطلابية (التى تراوحت من النضال ضد الإمبريالية إلى النضال من أجل بناء مجتمع خالٍ من الطبقات) مع انشغالات المنظمات السياسية ذات التوجه اليسارى (Diop and Diouf 1989:9-11).

هكذا اتخذ النضال ضد الرأسـمالية مكانـه داخـل إطـار النـضال ضـد الإمبريالية. فمن خلال النضال ضد الإمبريالية اضطلعت الحركة الطلابيـة أيـضًا بتناول الوضع الدولى والسياق النيوكولنيالى على المستوى المحلى والذى اتسم بنقل السلطة إلى فئات اجتماعية محل ثقة تامة من جانب القوى الاسـتعمارية الـسابقة. وفى النضال ضد الرأسمالية وجد الشباب أنه من المحبط على نحو خاص إدانة أى ممارسة أخرى، سياسية كانت أم اقتصادية، لأنهم رأوا أنها فى المقام الأخير تقـف فى مكان الارتقاء بمصالح أكثر فئات الشعب حرمانًا. فهذا النضال ضد الإمبريالية تلخص أولاً وأخيرًا فى إدانة الغرب والنظم التابعة له لإدارتهـا الظهـر للتـاريخ ومصادرة كل مبادرة. ومن هنا فقد أصبح المشروع الوطنى متداخلاً مع مـشروع الوحدة الأفريقية. وهكذا فإنه حتى قبل الانخراط فى التحليل السياسى للتجارب فـى أفريقيا، رأى الطلاب ندوبًا أخلاقية ومادية فى كل محاولات خنق غينيا أوإشـاعة عدم الاستقرار فى غانا أوالتعاون مع نظام الفصل العنصرى أو العـدوان الغاشـم على فيتنام. ولم يؤدِ هذا إلى تغيير أى شىء على الإطلاق حتـى عنـدما أصـبح الطلاب السنغاليون يشكلون الأغلبية (أصبح الآن للبلدان الأخرى فى غرب أفريقيا جامعاتها الخاصة). بل على العكس فالطلاب الذين عارضوا "سنغور" قـد احتفـوا بـ"تكروما" و"سيكوتورى"، وأداروا ظهورهم لأى محاولـة انفتـاح مـن جانـب المؤسسة باتجاههما. ومن هنا تتجلى صعوبة التمييز أحيانًا بين الأنشطة المتولـدة عن سياق محلى خالص وبين ردود الأفعال تجاه التغيرات الدولية.

إذن لم يكتف طلاب داكار بالتظاهر ضد الغرب (الولايات المتحدة وفرنـسا وإسرائيل، وبشكل خاص: بريطانيا) حينما كانت تلوح الفرصة، وإنما نبذوا أيـضًا فكرة الدول الأفريقية متناهية الصغر، وذلك عبر الاحتفاظ بمنظماتهم ذات الطـابع الوحدوى، مثل اتحاد الطلاب الأفارقة فى فرنسا و اتحاد طلاب داكار UED. ولكن الحكومة السنغالية لم تتردد فى اللجوء للعنف المفرط ضد تلك الميول مـن خـلال

الاستخدام النظامى للسلاح الاقتصادى بإلغاء المنح الدراسية، فضلاً عن ترسانة قانونية متكاملة[٢٥].

لقد امتلك النظام الحاكم الكثير من إمكانيات القمع. ومن أمثلة هذا القمع الذى مورس فى فبراير ١٩٦١ ضد الاتحاد العام لطلاب أفريقيا الغربية بسبب التظاهرة الاحتجاجية التى نُظمت بعد اغتيال "باتريس لومومبا". كما أن الحكومة حينما شعرت بالتصاعد المستمر لنفوذ التجمع الديمقراطى الأفريقى على الحركة الطلابية قامت فى ديسمبر ١٩٦٢ بحظر انعقاد مؤتمر الاتحاد العام لطلاب أفريقيا الغربية ثم أقدمت على حله فى نوفمبر ١٩٦٤، كذلك تم تفكيك الاتحاد العام للطلاب السنغاليين UGESفى فبراير ١٩٦٥[٢٦]. وقد بذل "سنغور" قصارى جهده كى يحل محله الاتحاد الوطنى للطلاب UPS الذى لم ينجح قط فى بناء قاعدة قوية له وسط الحركة الطلابية على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التى تم توفيرها لهذا المشروع. أما الاتحاد الوطنى لطلاب السنغال UNES والذى كان متوقعًا له أن ينافس الاتحاد العام للطلاب السنغاليين واتحاد طلاب داكار الأحرار FELD (والذى يعنى أساسًا الحلول محل الاتحاد العام لطلاب أفريقيا الغربية) فقد كان عليه أيضًا أن يبحث عن موضع قدم فى الحركة الطلابية. ونظرًا لنشاطه المتهور نوعًا ما نشأ موقف عام وسط أغلبية الطلاب الآخرين فحواه التردد فى الانضمام لهذا الاتحاد. ولم تنجح تلك المبادرات من جانب الحكومة سوى فى جعل الحركة أكثر عزمًا على مناهضة النظام ومواصلة الحركة فى المعارضة بمختلف الأشكال. ففى عام ١٩٦٦ نشأ كل من اتحاد طلاب داكار UED والاتحاد الديمقراطى لطلاب السنغال UDES كبديلين لكل من UGEAO و UGES على التوالى.

خرج الطلاب إلى الشارع فى فبراير ١٩٦٤ احتجاجًا على الإطاحة بنكروما وهددوا السفارتين الأمريكية والبريطانية. كما اقتنصوا الفرصة لطرح مطالبهم النقابية، ودعموا نشاطهم هذا بإضراب جامعى مفتوح. ومرة ثانية ردت الحكومة بالقمع، فتم إلقاء القبض على الطلاب الأجانب وطُردوا من البلاد، كما أغلق الحرم

الجامعى. ومع هذا فقد كان التطور الأبرز هو قبول الحكومة التفاوض مع الطلبة وسلّمت بمعظم مطالبهم النقابية. بل وافقت أيضًا على عودة الطلبة المطرودين. وفيما يظهر أقر "سنغور" بعدم استطاعته إخضاع الحركة الطلابية، وإن كان هناك تفسير آخر لمحاولة التهدئة هذه وهو توقيت إقامة المهرجان العالمى لفنون السود الذى كان وشيكًا.

ولكن بادرة النوايا الحسنة هذه من جانب الحكومة لم تردع على الأقل طلاب جامعة داكار عن تنظيم المزيد من المظاهرات والإضرابات. وكان الإضراب الجامعى فى مارس ١٩٦٨ واقعة ذات أهمية خاصة حيث انتشر مثل النار فى الهشيم إلى مختلف مؤسسات التعليم العالى، فيما تزامن مع إضرابات مايو ١٩٦٨ التى شملت معظم طلاب العالم. ولم يهدأ التحريض الطلابى خلال عامى ١٩٦٩ و١٩٧٠، بل وصل إلى الذروة بالقطع الكامل لمناهج جامعة داكار عن المناهج الفرنسية، وهو ما مثل صورة مصغرة لأى إمكانية للتسوية، وقد كان للطلاب السنغاليين كل الحق فى الاحتفال بهذا الانتصار عام ١٩٧٠. كما قبلت الحكومة بالتمثيل الطلابى فى كل هيئات صنع القرار بالجامعة. وقد ظل الطلاب فى الشارع منذ عام ١٩٦٨ يقودون "جبهة" معادية للإمبريالية و"سنغور"، ضمت أيضًا النقابات وجماعات المعارضة اليسارية السرية بدرجة أو أخرى، حيث فرض الطلاب عليها استراتيجيتهم الخاصة. غير أن هذه الأحداث وضعت المشكلات الداخلية السنغالية فى بؤرة أكثر تكثيفًا. وبدأ الخطاب المعادى للإمبريالية- الذى اتسم بطابع اعتذارى- يفقد أثره التعبوى تدريجيًا، خاصة بالنسبة للنقابات، الحليف الأقرب للطلاب. ونتيجة لهذا بدأ فى الشحوب معظم نفوذ المنظمات غير السنغالية على الحركة الطلابية حيث بدأ الطلاب يركزون منذ منتصف السبعينيات فصاعدًا على المسائل السنغالية الخاصة (Zuccarelli 1988:111).

يمكن القول إن مرحلة مناهضة الإمبريالية قد بدأت فى الاحتضار بسبب المنطق الحاكم لنضال اليسار المحلى. فقد شعر هذا اليسار أنه من الضرورى

السعى من أجل تحقيق أهداف شاملة بالتركيز على المسائل المحلية. وقد كان للمجادلات الأيديولوجية التى دارت فى الحركة الماركسية العالمية وقتذاك (بين الماوية والألبانية والماركسية الأرثوذكسية، وحدة العمل أم الجبهة الموحدة، الجبهة الديمقراطية أم الجبهة الوطنية، وجود الطبقات أم غيابها، الجغرافيا السياسية ثنائية أم ثلاثية الأقطاب،..إلخ) كان لها أثر مدمر حتى أن الرابط الواقعى الوحيد بين مختلف المكونات ظل المقاومة الكاملة لعقد أى مساومة مع النظام القائم. وفى هذا الإطار فإن توصيف حكم "سنغور" كنظام رأسمالى قد أسهم فى قيادة الشعب إلى الضلال. وفى التحليل الأخير فقد ثبتت مرة أخرى صحة ربط الحبل السُرى مع الأحزاب الماركسية.

وبالنسبة لحكومة "سنغور" التى اضطرت إلى التراجع للوراء فى مناسبات عدة خلال الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧١، فإنها استطاعت أخيرًا التغلب على الصعاب التى واجهتها مستفيدة من دعم إخوانيات المارابو، وكذلك بسبب غياب طليعة حقيقية ذات مشروع شعبى بديل وتملك الوسائل المناسبة لتطبيقه (Zuccarelli 1988:111-112). ولقد كان معنى فشل قوى "الجبهة" فى الإطاحة بالنظام خلال فترة ١٩٦٦-١٩٧١ أنها خضعت للقمع الشرس. ومن ثم فقد تم حل الاتحاد الديمقراطى للطلاب السنغاليين واتحاد طلاب داكار فى عام ١٩٧١ فأحيل خمسون طالبًا إلى التجنيد الإجبارى وتم طرد أعداد كبيرة أخرى من الجامعة. كما تم اعتقال جميع قادة المعارضة اليسارية لحرمان الحركة الطلابية من قيادتها الواعية. ومن ثم فبدءًا من العام ١٩٧٥ دخلت الحركة الطلابية فى مرحلة النشاط السرى، حيث اضطلعت بكثير من أعمال العنف التى ووجهت على الفور بقمع نظامى وغير متكافىء من جانب الحكومة. وهكذا يمكن للمرء بسهولة إدراك الطريق المسدود الذى وجدت الحركة الطلابية نفسها فيه خلال النصف الأول من السبعينيات، وبفعل انعدام الكفاءة الواضح فى الاتحاد العام لطلاب السنغال EGES وهو البديل الحكومى للاتحاد الديمقراطى للطلاب السنغاليين.

لقد واجهت الحركة الطلابية نكسة لا يمكن إنكارها، نظرًا لأنها مرت بفترة طويلة من الزمن لم تعد فيها قادرة على كسب الرأى العام، ولا حتى المجتمع المدنى الذى تمكنت الحكومة من الالتفاف حوله كل مرة. وفوق هذا فإن كبار القادة النقابيين قد ارتدوا فجأة عام ١٩٧١عن مواقفهم السابقة[٢٧]. كما تعرضت القدرات التعبوية لتآكل خطير بفعل الطائفية- التى أحدثت انشقاقًا فى الحركة- وكذلك بفعل النشاط السياسى قصير النظر الذى اكتفى بطرح القليل من المطالب المادية[٢٨]. كما أسهم عامل آخر فى تأخر الحركة تمثل فى المشكلات الداخلية التى سرعان ما أدت إلى انقسام التجمع الديمقراطى الأفريقى إلى أجنحة متصارعة.

أخيرًا ينبغى الاعتراف بأن الاستراتيجية التى اتبعها النظام قد أثمرت. وكان من بين الإجراءات التى اتخذت استمالة القادة ومنحهم فرصة "المشاركة المسئولة" فى أمور البلاد. أما إذا رفضوا هذا العرض فكان يتم إبعادهم عن الجامعة سواء بالفصل أم بالتجنيد الإجبارى أم بتوفير منح علمية للدراسة بالخارج. وبالطبع فإن نتائج هذه الاستراتيجية فاقت التوقعات، خاصة مع الصدمة النفطية عام ١٩٧١ التى صرفت أنظار الطلاب بعيدًا عن التعبئة المعادية للإمبريالية والرأسمالية. كما تحسنت الظروف فى السنغال مع إضفاء الطابع الليبرالى على النظام، وخاصة بعد الاعتراف الرسمى بأحزاب المعارضة عام ١٩٧٤.

النكسة المؤسسية: ١٩٧٤-١٩٨٨

على النقيض من فترة ١٩٦٠-٧٤ التى شهدت تحول المشاعر العارمة المناهضة للإمبريالية إلى حركة معادية لـ"سنغور"[٢٩] فإن الاتجاهات الانقسامية فى الفترة ١٩٧٤-٨٨ قد برزت تحت ضغط بنيوى- ظرفى وحيث كانت السيادة للعنصر الأخير.

على المستوى البنيوى، فبعد مراجعة سنوات ١٩٦٠-٧٤ العاصفة، خشيت النخب النيوكولونيالية بشكل تقدمى على إعادة إنتاج نفسها، مثلما حدث عام ١٩٧٣، فكانت من العقلانية والقدرة على التمييز بحيث بدأت فى إرسال أبنائها بأعداد كبيرة للدراسة بالخارج، وخاصة فى فرنسا. وكانت هذه هى بداية "إضفاء الطابع البروليتارى" على جمهرة الطلاب فى جامعة داكار. وفى الواقع فقد ازدادت بشكل متواصل نسبة طلابها القادمين من أصول متواضعة، ومن المفارقةأن هذا قد أدى إلى زيادة التوجه الماركسى نوعًا ما للدارسين بالخارج[٣٠]. أما الطلاب الذين بقوا فى داكار فكانوا على العكس أكثر اهتمامًا بمواصلة تعليمهم دون الاضطرار إلى استنزاف الدخول المنخفضة أصلاً لأسرهم، خاصة إذا لم يتمكنوا من الاحتفاظ بالمنحة الدراسية. ومن ثم فقد اتخذت الحركة الطلابية طابعًا سنغاليًا غالبًا. فعلى سبيل المثال كانت نسبة الطلاب السنغاليين ٧٦% من إجمالى الطلاب الجامعيين المسجلين عام ١٩٧٨ والذين بلغ عددهم ١٠،٣٠٠ طالب (Diop and Diouf 1989:14-15). ومن جراء تصاعد هذه الظاهرة المعممة أخذت الحركة الطلابية تحصر نفسها أكثر فأكثر فى السياق السنغالى.

وقد أدى الانفتاح الديمقراطى إلى قفز الأحزاب التقليدية إلى الواجهة، وبينما كانت هذه الأحزاب تحاول التعبير عن الطموحات السياسية للمجتمع وجدت الحركة الطلابية نفسها فجأة فى الخلف حيث أخذ يُنظر إليها كمجرد حركة معنية "بضمان انتظام الحصول على الطعام". وهو ما أدى إلى تهميشها. ولكن لم يكن معنى هذا انتهاء النشاط السياسى الطلابى تمامًا، فقد اضطلع بهذا الدور أقسام الشباب أو الطلاب فى الأحزاب السياسية. ولكن للأسف كان لا بد أن تتشكل أزمة توجه غير مسبوقة فى أعقاب محاولة كل حزب السطو على الحركة الطلابية. ومن ثم وقع تفكك الحركة إلى اتحادات متصارعة ذاتيًا أو موضوعيًا. وأصبحت تعبئة طلاب الجامعة ككل بمثابة تحدٍ حقيقى. فعلى سبيل المثال كان من الصعب على الحركة الطلابية فى أواخر السبعينيات الاستمرار فى تنظيم إضرابات طلابية كبيرة. وبدلاً

من ذلك مالت أحزاب المعارضة اليسارية إلى التسويف والتردد[٣١]. ففى كل حالة، وحتى لو كانت الحركة الطلابية راغبة حقًا فى الإضراب، لم يتسن تحقيق هذا بسبب الافتقار إلى الإطار التنظيمى. وكان هذا بالغ الضر بالنسبة للحركة فى وقت لحقت البطالة الواسعة بقسم من خريجى الجامعة، وخاصة الحائزين على درجة الماجستير. وتزايد شعور الطلاب بأنهم مرفوضون من الدولة، ومهمشون من جانب المجتمع المدنى الذى أضحى كمجرد بيادق فى لعبة الشطرنج للأحزاب التى نحتت لنفسها مكانًا على المسرح السياسى. ويتضح هذا الموقف من خلال حقيقة أنه فى أعقاب الإضراب الطلابى الكبير عام ١٩٨٠ تم التغاضى عن الطلاب كلية فى مناقشات وتوصيات المؤتمر العام للتعليم والتدريب الذى عقد أوائل ١٩٨١.

لقد باتت المنظمات الطلابية فى حالة من الإحباط إلى حد أنها أصبحت أكثر حساسية تجاه التقارب والتضامن مع جيرانها المباشرين. وباختصار، أخذت هذه المنظمات تنسحب إلى منطقة أكثر أمنًا. ولهذا نشأ عدد من الاتحادات عام ١٩٧٥ على أساس الفرع العلمى أو المؤسسة التعليمية أو الجنسية. وأخذت على عاتقها التركيز على شروط العمل (مثل المنح الدراسية، السكن الطلابى وخاصة فى جامعة كان مطلوبًا منها عام ١٩٧٠ أن توفر الإقامة لما يتراوح بين ٢٠% و٣٠% من طلابها المسجلين) وكذلك التركيز على منافذ العمل المهنى. وقد أبدت هذه الاتحادات كفاءة فى تعبئة الطلاب على المستوى القاعدى حول عدد من القضايا الخاصة المرتبطة بكل جماعة. ولكن النتائج لم تكن مؤثرة. فقد كانت منعزلة فى الحقيقة، وذات تأثير ضعيف فى وقت كان قد بدأ تطبيق تقليص ميزانيات التعليم تطبيقًا للسياسة المملاة من جانب صندوق النقد والبنك الدولى والحكومات الغربية.

وإزاء هذا تزايد الشعور بالحاجة- أكثر من أى وقت مضى- إلى تنظيم طلابى قوى وأكثر تمثيلاً، خاصة بعد الفشل الخطير الذى لقيته إضرابات ١٩٧٥-٧٧[٣٢]. فقد أصاب الشلل الاتحادات الطلابية السرية مثل الاتحاد العام لطلاب السنغال واتحاد طلاب السنغال، نتيجة الصراعات الداخلية فى صفوف اليسار، بل

إن هذه الاتحادات فقدت السيطرة على جمهورها فى بعض الحـــالات، ولـــم تكـــن مؤهلة للاضطلاع بتفاوض ناجح. أما الرأى العام الذى كان معبأ تمامًا جراء انفتاح اللعبة السياسية، فقد كان ينظر إلى تلك الاتحادات بعين الريبة.

أدى هذا كله إلى تفتيت الحركة الطلابية إلى عدد كبير من المنظمات لم يكن من اليسير التعايش فيما بينها. فقد غاب التعاون بشكل كامل تقريبًا. ولـــم تـــتمكن الهيئات التنسيقية بين الاتحادات والجماعات من تلبية تلك الحاجة إلى التعاون، وهو الأمر المستمر حتى الآن، على الرغم من عدم استطاعة المـــرء أن يقـــول بـــشكل متيقن متى يمكن إعادة بناء المنظمات التقليدية التى سادت خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٤. ومع مباشرة الحكومة- من ناحيـــة أخـــرى- لحـــوار خـــاص مـــع المؤسسات والاتحادات ازداد الاتجاه وسط الطلاب نحو المزيد من فك الارتباط مع الأحزاب السياسية، وانتشار نزعة عدم التسييس، وإن كان هذا قد اختلط بمقاومـــة نزعة العسكرة. وفى كل الحالات كانت الأحزاب الماركسية هى الأحزاب الوحيـــدة التى ينتظر منها أن تتعاون تعاونًا فعالاً مع الطلبـــة، خاصـــة وأن كـــوادر تلـــك الأحزاب كانوا هم أنفسهم الفاعلين الرئيسيين فى الحركة الطلابية إبان الفترة مـــن ١٩٥٥ إلى ١٩٧٠، إلا أن الأحزاب الماركسية كانت تشرذمت إلى عدد كبير مـــن الجماعات الصغيرة غير القادرة على أن تشكل كتلة واحدة فيما بينها.

ولما كانت الحكومة فى وضع لا يجعلها قادرة على التـــصدى لأكثـــر مـــن مكون سياسى فى وقت واحد، فإن سعادتها كانت بالغة بحالة المنظمات الماركسية. ورغم انخفاض القدرة التفاوضية للاتحادات الطلابية، فإن عددًا آخر من التهديدات بدأ يبرز. فأولاً كان يتم تسوية المشكلة الواحدة عدة مرات وبأكثر من طريقة، ومن ثم إمكانية إدراج المشكلة الواحدة على الأجندة لمرات عديـــدة. ثانيًـــا، إن التـــدابير الاستشارية المطبقة حديثًا يمكن أن تعيق تمامًا قيادة تلك الاتحادات، والتى ازدادت هشاشة شرعيتها أمام جمهور لا يريد المساومة، ونظرًا للافتقار إلى التسييس. وفى هذا الصدد فقد اعتبرت السبعينيات فصاعدًا عن حق فترة مأزق. ومما يدعم هـــذا

القول حقيقة أن الإضرابات كانت تقوى بسرعة، وان المفاوضات كانت تجرى فى مناخ يتسم بالمزايدة الأمر الذى صعب إمكانية التسوية.

وربما يرجع جزء من مأزق الحركة الطلابية هذا إلـى نجـاح الحركـات الإسلامية فى التجنيد الواسع أوائل الثمانينيات. وبالنسبة للاتحاد الإسلامى لطـلاب داكار AMED فقد وجد منذ عام ١٩٥٦ وكان قسمًا فى الاتحاد الإسـلامى للطلبـة الأفارقة السود فى داكار AMEAN . ولكنه منذ أوائل الثمانينيات سـيطرت عليـه جماعات متعددة مختلفة الولاءات ذات صلة بالمعتقدات المضمنة فـى المجـادلات الدنيوية والروحية فى الإطار الإسلامى[٣٣]. ولما كانت الإخوانيات التقليدية ترغب فى الاحتفاظ بوضعها الاحتكارى فإن الحركة الإسلامية لم تستطع إنجاز طموحاتها بسبب الافتقار إلى الوسائل الضرورية لذلك. وتحولت الحركة إلى ممارسة تطوعية تتحدد بالخطابات الموجودة فى الحرم الجامعى. ونتيجة لحدودها الموضـوعية لـم تتمكن الحركة الإسلامية من تحقيق "الوحدة الروحية". ولوقت طويـل ظـل بنـاء مسجد في الحرم الجامعى بمثابة نصر تحقق لمرة واحدة[٣٤].

ولم يتم تحدى هذا المأزق بشكل جاد حتى العـام ١٩٨٨، لـيس فقـط لأن البطالة قد انتشرت حتى فى دوائر الخريجين- أى أولئك الذين تخرجوا فـى كـل مؤسسات التعليم العالى منـذ ١٩٨٥- ولكـن أيـضًا لأن الحـزبين الماركـسيين الرئيسيين LD\MPT و PIT (الرابطة الديمقراطية والاستقلال) قد بدءا فى التقارب الخجول بمناسبة حملة انتخابات ١٩٨٨. ويضاف لهذا أن الحركة الطلابية قد بدأت منذ عام ١٩٨٥ تنخرط فى عملية إعادة بناء بطيئة ولكن ثابتة حول هيئة تنـسيقية بين الاتحادات المختلفة CED ومن ثم اكتسبت التمثيل الذى كانت تفتقر إليه.

وبالنظر إلى الإضرابات الكثيرة المتوالية، والمفاوضات الـصعبة الطويلـة التى أجريت فى الجمعيات العمومية غير المستقرة، وكذلك المزايدات التى وقعـت داخل النظام نفسه، بلغ الحنق بالحكومة مداه. فنزعت أكثر فأكثر نحـو اسـتخدام أساليب القمع البدنى. واحتدمت الأزمة المستحكمة مع بدء العـام الدراسـى ١٩٨٧

بشأن مسائل تبدو بديهية، خاصة مع الميول المحافظة الزائدة التى أظهرتها الحكومة، وساعد عليها الجو المرافق للحملة الانتخابية. وبالإضافة لهذا أصبح بإمكان الطلاب الانضمام إلى أحزاب المعارضة فى مطالبها دون خوف من إجبارها على قبول مبادئ حركة البديل SOPI [٣٥] التى كانت بمثابة كلمة السر المعتمدة من ثلاثة أرباع خصوم النظام الحاكم.

جملة القول أن أزمة التوجه والهوية بدأت تتسربل بالسياق السائد. وفى الحقيقة أن الطلاب أدركوا سريعًا دورهم الطليعى، وعلى الفور تركوا الأحزاب التقليدية وراءهم، وخرجوا إلى الشارع إلى جانب مختلف قطاعات شباب الحضر الذين تضرروا بشكل خاص من الأزمة وضربتهم البطالة المتفشية. ولما كان النظام على دراية بمن يقف وراء هذا كله، فقد بدأ على الفور حملة للقمع البدنى طالت الطلاب بشكل خاص، كما لجأت إلى الإفساد من ناحية أخرى ولكن دون طائل تقريبًا(Diop and Diouf 1989:14- 15). وبالنسبة للرأى العام فقد صار حساسًا بدرجة كبيرة تجاه كلمة السر SOPI فقد رأى فى الطلاب شهداء غير قابلين للفساد، ورحب بانتصارهم الأخلاقى، "فهم لم يسهموا فعليًا فقط فى شل جهاز الدولة لأشهر طويلة، وإنما تمكنوا أيضًا من إلحاق الهزيمة الأخلاقية بوضع كان التعبير عنه هو الأزمة الحكومية الدائمة"[٣٦].

فهل يمكن للطلاب أن يستفيدوا من هذه الانتصارات الملتبسة، ومن ثم يحلوا بفعالية أزمة الهوية والتوجه؟ فى رأينا الخاص أنهم لن يتمكنوا من هذا بسبب العوامل البنيوية والتركيبية التى تحتدم على نطاق واسع منذ أواخر السبعينيات. ومن ثم فهم مواجهون بعدم كفاءة نضالاتهم، والتى تتم حالة بحالة. وفى ظننا أنه لا يوجد أى مستقبل لهذا النصر الطلابى[٣٧]. ذلك أن نية الطلاب الانخراط فى حياة أمتهم كأعضاء فى المجتمع المدنى هى رؤية لا تأخذ فى الحسبان حقيقة أن الطلاب يمرون بمرحلة انتقال فحسب، وهم لا يملكون سيطرة عليها بسبب غياب تأثيرهم

على المحكات الاجتماعية- الاقتصادية. ولذلك فإنهم بدلاً من أن يكونوا فاعلين/ مبادرين بالتغيير، أضحوا مجرد أدوات لهذا التطور فى السنغال.

خلاصة

يمكن تمييز سمات دائمة، متفاوتة الأهمية، وعبر التغيرات المختلفة التى مرت بها الحركة الطلابية. وهناك مسألتان رئيسيتان تدفعان التطور الجدلى، هما الديمومة والانقطاع، واللتان تتواتران بالنسبة لأزمتى الهوية والتوجه اللتين خبرتهما الحركة الطلابية منذ النشأة.

ويمكن تلخيص أزمة الهوية فى السؤال التالى: ماالذى يناضل الطلاب من أجله؟ ومن الأهم بالنسبة لنا تحديد الطالب من خلال أصوله[٣٨] أكثر من تصوره كفاعل يلعب دورًا فى مجتمع مدنى. إننا نستهدف بذلك معرفة لماذا يناضل وما هو دوره إن وجد. وبشكل أكثر وضوحًا، هل يشعر الطالب أن لديه مصداقية وقدرة تمثيلية كافيتين للعب دور قيادى فى مجتمعه؟

وهناك نوع من التطور هنا. فإذا كان الطلاب قد قبلوا- قبل الحرب العالمية الثانية- أن يكونوا برجوازيين صغار لديهم صلات استعمارية، فإنهم قد ادعوا لأنفسهم حتى منتصف السبعينيات مكانة الطليعة اليسارية. ولكنهم فى نهاية اليوم يحصلون على قدر من الوعى وفى غياب لأى تأييد. وفى أحسن الأحوال يظهرون كضمير مستنير لشعبهم على طريق الخلاص والتحديث الكاملين. لقد تمكنوا من تبديل دورهم من مؤيدين للمنظومة الغربية التى كانت تبحث عن المشروعية إلى رافضين لها كلية. غير أن المفارقة تكمن فى استخدامهم ذات الأسلحة التى سبق أن استخدموها لنحت وضعية خاصة لأنفسهم. ومع أواخر السبعينيات أخذ الطلاب السنغاليون ينظرون لأنفسهم على نحو أكثر تواضعًا كرموز لمأزق الاستقلال، والفشل السياسى والاقتصادى لنظام غير قادر على تزويدهم بآفاق واضحة للبقاء،

ولمنظومة تضطلع بتهميش الشباب فى الوقت الذى تنظر إليهم كقوة بشرية مهولة. وقد زعموا لأنفسهم عن حق وضعية المواطن الكامل، وطالبوا النظام بشكل خاص بأن يعتنى ببقائهم الاقتصادى. ولكن الحكومة أساءت قراءة هذا للأسف فى عام ١٩٨٨ ولم تر فيه سوى فرصة للإفساد(٣٩).

ومن هنا كانت التغيرات التى تحدث للإنتلجنسيا فى العالم الثالث، بفقدان المبادرة فى سياق يرون أن دورهم فيه قد أمسى محل تشكك بفعل التواصل القوى بين المجتمعين السياسى والمدنى. وبعد أن كانوا من مصادر الحداثة باتوا طالبى إعانات. وقد أقر الطلاب بوجود هذه الوضعية المتدهورة- وإن بصورة لا واعية- من خلال تمثلهم وقبولهم وبحثهم عن الوساطة إن لم يكن الاحتكام للقادة المسلمين فى صراعهم مع النظام. ومن ثم فإنهم يفقدون آليًا الرموز العليا للإنتلجنسيا، كأعضاء فى كليات جامعية. وبناءً على هذا يمكن القول أن طلاب السنغال قد أكدوا هويتهم دائمًا بربطها بأقرب الشركاء الذين يعطون انطباع أنهم الحلفاء الطبيعيين للطلاب(٤٠).

إن هناك مجموعتين من الاعتبارات المتداخلة التى تجعل أمام الفاعلين هامشًا ضئيلاً للمناورة، وتخلق التشوش فى صورة أزمة هوية تكتنف الحركة الطلابية. أولهما: الاختيار الصعب بين مؤسسية صارمة للغاية وبين التزام سياسى صريح. ثانيًا: الاستراتيجية التى ينبغى تبنيها.

إن الخيارات واسعة جدًا، الأمر الذى يستدعى تدقيق التحليل برؤية تتعلق باتخاذ القرارات. ما هو نوع التوجه الذى يجب إعطاؤه الأولوية؟ توجه يحدده السياق- "موضعى"- أم يجب أن يكون عفويًا وسواء كانت المبادرة للقيادة أم للأعضاء؟ هل يجب أن تكون الحركة موحدة أم تظل مقسمة لأجنحة يوجد تنسيق بينها؟ وهو ما يدفع إلى المقدمة مسألة طبيعة الدعوات المطروحة: استقلال ذاتى، "جبهة"، أم الاندماج مع الشركاء المؤسسيين. وهى بعبارة أخرى: مسألة الكفاءة.

إن تلك الأسئلة نادرًا ما تجد حلولاً مناسبة، ناهيك عن حلول قابلــة للحيــاة. وفيما وراء النزعة التطوعية الثابتة للحركة الطلابيــة، تثيــر العوائــق البنيويــة والتركيبية مسائل يندر أن يكون للحركة الطلابية تحكم فيها. وهو ما يفــتح البــاب لجدال قديم قدم الحركة الطلابية نفسها: هل من المقدر للمنظمات الطلابية أن تظــل غير واقعية؟ وبعبارة أخرى هل هى تبالغ دائمًا فى تقدير قوتها الرمزية وكفاءتهــا الفعلية؟ ورغم أن هذا سؤال مشروع تمامًا، إلا أنه لا يناسب الجدل المثــار هنــا. فهدفنا الأولى من هذا الموضوع هو الإحاطة بديناميات مكون رئيسى فى المجتمــع السنغالى وبشكل يضعه فى سياق أزمة متفاعلة متعددة الأوجه.

الهوامش

(١) قام "بيكر" و"ضيوف" (Becker and Diouf 1982) بمراجعة كل رسائل الماجستير والدكتوراه فى الإنسانيات عن السنغال، ووجدا أنه من بين ٢٦٤ دراسة تطرقت أطروحتا ماجستير وأطروحة دكتوراه فقط إلى موضوعات التعليم والشباب والطلاب. ولم يقدم "الأب بنوا" (Benoist 1982) أى تحليل شامل لمشاركة الاتحاد العام لطلاب أفريقيا الغربية UGEAO فى كتابه عن تطور أفريقيا الغربية فى طريق تحقيق الاستقلال. ونادرًا ما ذكرت المنظمات الطلابية فى أى من الكتب التالية: Freud 1984، وفيما يتعلق بالمنظمات الدينية انظر: Bathily 1987, Mazrui 1978, Robert 1987. غير أن لدينا فى الوقت نفسه دراسات وشهادات عديدة عن حركة الطلاب الأفارقة فى فرنسا، ونذكر منها بشكل خاص: Diane 1990, Dieng 1986, Traore 1973.

(٢) هناك عرض واضح لهذا في: Bouche 1974.

(٣) يشير لامين جويه- الذى نجح فى الإفلات من المدرسة البيطرية- إلى أن موظفًا فرنسيًا عاش بالسنغال لزمن طويل قد اعترف له بأن السلطات الاستعمارية كانت تخشى تدريب أناس يمكن أن يهتموا بالسياسة فيما بعد.

(٤) حالت العلاقات الشخصية القوية دون أن تتسبب العلاقات الصعبة بين بلدان أفريقيا الغربية الفرنسية فى الانزلاق إلى صراعات مسلحة وعلنية. بيد أن هذا قد تغير فيما بعد حسبما يمكن أن نرى من الصراعات بين مالى وبوركينا، وبين مالى وموريتانيا، والسنغال وموريتانيا.

(٥) بالنسبة للتاريخ السياسى للسنغال يمكن الرجوع إلى الكتب الآتية: Hasseling 1985, Zucarelli 1987, 1988.

(٦) عرض "فال" (Fall 1986) لهذا الاتجاه بوضوح فى دراسته المذكورة عن مدرسة وليام بونتى، وخاصة عند وصفه للعلاقات الطلابية.

(٧) لم يوجد فى أفريقيا الغربية الفرنسية حتى العام ١٩٤٤ سوى مدرستين عليين، كلتاهما فى السنغال. ولكن هذا الوضع قد تغير سريعًا مع الزيادة الصاروخية فى أعداد الطلاب المسجلين فى المدارس العليا من ٧٢٣ طالبًا، بينهم ١٧٤ أفريقيا، عام ١٩٤٦ إلى ٢٢٨٨ طالبًا عام ١٩٥١، ثم ٤٥٦٠ طالبًا عام ١٩٥٧. كما أصبح الطلاب الأفارقة يشكلون أغلبية كبيرة فى تلك المدارس.

(٨) يشعر "أمادو على دينج"- أحد قادة الحركة الطلابية السنغالية فى الخمسينيات- بأن ما يفسر لنا ظهور هذه الجماعة الفرعية فيما بعد ربما تكون سيطرة السنغاليين على المواقع الرئيسية فى كل البنى الاتحادية، فكان السنغاليون فى حقيقة الأمر وراء كل مبادرة، كما كانوا الأكثر عددًا بين المنخرطين فيها. وفى واقع الأمر كان اتحاد الطلاب الأفارقة فى فرنسا FEANAF "وليدهم"، ومن ثم لم تكن لديهم حاجة إلى منظمات أخرى. كما بدا بطريقة ما أن AESF قد أقيم لإظهار أن الطلاب السنغاليين ليست لديهم رغبة فى الهيمنة. ولم تزدهر أنشطة الأخير إلا بعدما وجد اتحاد الطلاب الأفارقة فى فرنسا أنه قد وصل إلى نهاية مسدودة فى فترة ما بعد الاستقلال. (مقابلة أجريت بداكار فى مارس ١٩٩٠).

(٩) اشترك فى هذه الرؤية كل المجموعة التى أجرينا معها مقابلات، والتى تكونت من طلاب سابقين ذهبوا فيما بعد إلى المتروبول لاستكمال دراستهم.

(١٠) شهادة "أمادو على دينج"، مارس ١٩٩٠.

(١١) Dakar-Etudiant, 1953, No. 3, December. خطاب من "مصطفى ديالو" رئيس الرابطة العامة لطلاب داكار AGED إلى المفوضية العليا لأفريقيا الغربية الفرنسية.

(١٢) خطاب مفتوح من الرابطة العامة لطلاب داكار AGED إلى الحاكم العام لأفريقيا الغربية الفرنسية بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٥٣، ونشرته Dakar-Etudiant

فى ديسمبر ١٩٥٣. وقد نشر هذا الخطاب أكثر من مرة، وخاصة فـى عـدد يوليو ١٩٥٤، وحيث استنكر ضعف التأهيل العلمى لـبعض أعـضاء هيئـة التدريس، وطالبت بالمساواة فى المعاملة مع الجامعات الفرنسية. انظر أيـضا عدد مارس ١٩٥٦ من نفس المجلة.

(١٣) Dakar-Etudiant، عددا ديسمبر ١٩٥٣ ويناير/ فبراير ١٩٥٤.

(١٤) أوضحت تظاهرات الشارع على نحو خاص الدور الذى لعبه الطـلاب فـى تلك الأحداث.

(١٥) Ecclesia Issue، العدد ٤٦، يناير ١٩٥٣.

(١٦) "سيريه لى" فى: Vers l,Islam، العدد ٤٦، ١٩٥٣.

(١٧) نشر النص الكامل لهذا المؤتمر فى كتيب من ٩١ صفحة نشر عـام ١٩٥٥، وأعيد نشره عام ١٩٧٧ مع مقدمة "إبراهيما وونى" الذى كان أحـد الأعـضاء النشيطين فى الاتحاد الإسلامى للطلبة الأفارقة السود فى داكار AMEAN.

(١٨) انظر التقرير فى Vers l'Islam، العدد الأول، يونيو/ يوليو ١٩٥٤.

(١٩) باعتباره رئيسا "للاتحاد الإسلامى..." AMEAN طُلب مـن "سـيريه لـى" المشاركة فى وفد أفريقيا الغربية الفرنسية لأداء فريضة الحج عام ١٩٥٤.

(٢٠) كتب الشيخ "أمادو كانى" رواية "المغامرة الغامضة". وقد كان الحاكم المـدنى للمناطق الفرنسية فيما وراء البحار، الحاكم للإقليم، والمفوض العام تحت قيادة "ممادو ضيا". ولكن بعد عزل الأخير من السلطة توارى هو الآخـر لـسنوات عديدة. ولكنه عاد عام ١٩٧٩ وتولى منصبًا وزاريًـا فـى عهـدى "ليوبولـد سنغور" و"عبدو ضيوف".

(٢١) انظر: Vers l'Islam، عدد أبريل ١٩٥٦.

(٢٢) تفضل الحكومة السنغالية استخدام المفهوم الغـامض: "الحـزب" أو "النقابـة الموحدة". وبالطبع فلن يصرح فى العلن أبدًا بأنه من قبيـل الخـروج علـى الشرعية تبنى وجهات نظر مخالفة أو امتلاك نقابات مختلفة، ولكن هذا سيكون

من الأمور الخطرة بشكل خاص. للحصول على عرض مفصل لتاريخ السنغال السياسى انظر: Hesseling 1985, Zucarelli 1988.

(٢٣) أصدر وزير العدل السنغالى بيانًا بهذا الشأن. غير أن "بيير دوامبا" Doamba – الباحث من فولتا العليا– قد بين عام ١٩٦٠ أن هذه الرؤية لم تكن دقيقة. وقد شعر أن القادة فى الحقيقة توقعوا من الشباب أن يقدموا علاجًا لكل الأمراض الاجتماعية، آخذين بالاعتبار ألا يكون العلاج مضرًا بأولئك القادة. "Jeunesse d'Afrique", Afrique Documents، العدد ٥٤, نوفمبر/ ديسمبر ١٩٦٠.

(٢٤) يشترك كل من "هيسلنج" (Hessleng 1958:256-272) و"زوكاريللى" (Zucarelli 1968: 126-130) فى الرأى القائل بأن الطلاب كانوا المعارضين الوحيدين الذين قاوموا مساعى "سنغور" للاحتواء فى الستينيات والسبعينيات.

(٢٥) على سبيل المثال كان العنوان الفرعى لورقة التوجه النقابى التى أقرها مؤتمر رابطة الطلاب السنغاليين فى فرنسا AESF فى ديسمبر ١٩٧٢ هو "نحو نقابة جماهيرية ومسئولة ومناضلة، وتقف إلى جانب الشعب فى كل النضالات"– AESF, Paris, 1973,45 p.

(٢٦) كان العنصر الرئيسى فى عملية القمع هو القانون الشهير رقم ٦٥–٤٠ الصادر فى مايو ١٩٦٥ بشأن "الاتحادات المنشقة".

(٢٧) منحت الحكومة زيادات كبيرة فى الرواتب فى ذات الوقت الذى فككت "الاتحاد الوطنى لعمال السنغال" UNIS، الذى اتصف بالقوة. كما وضعت قيادات هذا الاتحاد فى مناصب ذات مزايا اقتصادية. وقد مثل هذا بداية سياسة "المشاركة المسئولة" التى كان معناها فى نهاية الأمر ربط أقوى اتحاد نقابى بالنظام الحاكم.

(٢٨) جاء فى الوثيقة التى أعدت لمؤتمر رابطة الطلاب السنغاليين فى فرنسا AESF ١٩٧٣/١٩٧٢ أن الطائفية قد أعاقت التنظيم، وأن "الاتجاه الطائفى،

الذى لا يثق بالجماهير الطلابية، لم يؤد إلا إلى فقدان الثقة في الرابطة ومناضليه"- Txte d Orientation Syndicale, p. 4.

(٢٩) كان "سنغور" يشير فى أغلب الأحوال إلى المعارضة فى هذا الوقت على أنها "معارضة سرية- شخصية"، وأن الرابط الوحيد- فى رأيه- بين أولئك الحلفاء غير المتجانسين هو كراهيتهم المشتركة لشخصه. بل وذهب إلى حد تأكيد أنه- من الناحية السياسية- قريب جدا من قادة سياسيين مثل "شيخ أنتا ديوب".

(٣٠) يفسر هذا إلى حد بعيد التزايد المستمر للطابع الراديكالى لرابطة الطلاب السنغاليين فى فرنسا خلال السبعينيات.

(٣١) يشير هذا أساسًا إلى سلسلة الإضرابات التى بدأها الاتحاد الديمقراطى للمعلمين فى السنغال SUDES، فى عام ١٩٨٠ بشكل خاص.

(٣٢) انتهى إضراب "المدرسة الوطنية للمساعدين الاجتماعيين" عام ١٩٧٧ بشكل خاص بطرد ١١٦ طالبًا.

(٣٣) تطابقت هذه الحركة مع ديناميات عالمية دعمها عدد من بلدان الشرق الأدنى والأوسط. ورأى فيها الطلاب نوعًا من الحرب المعلنة ضد "غربنة" العادات والتقاليد وتقسيم المؤمنين بين إخوانيات متصارعة.

(٣٤) تم بناء هذا المسجد بأموال أجنبية، وبتأييد حكومى، إلا أنه لم يخدم الإسلام الذى كان متهمًا باستخدام أساليب غير ديمقراطية والتواطؤ مع الحكومة السنغالية والحكومات الأجنبية شديدة النزعة المحافظة.

(٣٥) تعنى التغيير أو "البديل" فى لغة الولوف. وقد حاز هذا الشعار على شعبيته بفضل الحزب الديمقراطى السنغالى PDS بزعامة "عبد الله واد".

(٣٦) وضع الطلاب الحكومة فى زاوية ضعيفة أثناء التفاوض، فقد اشتركت جميع الوزارات فى العملية بدرجة أو بأخرى، الأمر الذى نقل التفاوض من أيدى السلطات الأكاديمية إلى رئاسة الجمهورية. ومما يوضح هذه النقطة حقيقة أن الحكومة لم تكن تعرف كيفية تمييز وزارة التعليم الوطنى عن التعليم العالى.

وهو ما ولد خلافات كبيرة بين أعضاء الحكومة أنفسهم الذين اعتادوا على احترام التراتبية والإجراءات التقليدية. ومن جراء ما سبق بدأ عدد من الباحثين يتحدثون عن "الانتقام الطلابى". انظر: Diop and Diouf 1989.

(٣٧) لم يعلق "ديوب" و"ضيوف" مطلقًا على هذه النقطة، ولكن بدا أنهما يريان أن الطلاب قد أرادوا "تشجيع نشأة سياق يمكنهم من لعب دورهم كنخبة حديثة للمستقبل، وهو الدور الذى ينسبه الطلاب الأفارقة لأنفسهم تقليديًا".

(٣٨) لهذا الأمر مغزاه، ولكنه يحتاج إلى أعمال بحثية مستقلة فى المستقبل.

(٣٩) أسبوعية Le Cafard Liberé نشرت هذه الوثائق المدينة- التى لم ينكرها النظام قط- فى العدد ٣٩ الصادر فى يوليو ١٩٨٨. وقد صنف القائد الاشتراكى الطلاب إلى ثلاث مجموعات: الذين يمكن إفسادهم، والذين يرجح إخافتهم، والميئوس منهم بسبب تسييسهم الزائد.

(٤٠) من المغرى الاعتقاد بأن تهمة العداء المستقر للمثقفين التى ألصقت بالحكومات الأفريقية تنطبق أيضًا على مكوّن كبير فى المجتمع المدنى. وعلى الرغم من أننا لسنا متأكدين تمامًا من كون الطلاب جزءًا من الإنتلجنسيا، فإن المصطلح هنا يشمل أيضًا المحترفين الخلاقين للأفكار، على العكس من أولئك المستهلكين للأفكار. ويحتاج هذا الادعاء إلى تدعيم أكبر وملموس. بيد أنه يمكننا من البحث عن تفسير للتحالف الغريب الذى بدأ يتشكل ضد "المثقفين غير المنتجين- الذين يسيرهم الغرب- والذين لا جذور لهم، ومن ثم كان حرمانهم من أى دعم.

المـراجـع

Bathily, A, 1976, «Aux origines de l'Africanisme. Le réle de I'oeuvre ethno-historique de Faidherbe dans la conquête françoise du Senegal», in Moniot, H, (ed), *Le mal de voir,* Col. 10-18, Cahiers Jussieu/2, Paris, pp. 77-107.

------, 1987, 'Le réle des mouvements d'étudiants africains dans l'évolution politique et sociale de I' Afrique de 1900 á 1975. Le réle des organisations confessionnelles comme I'Association des Etudiants Musulmans d' Afrique Noire'. UNESCO, Paris.

Bouche, D, 1974, «L'enseignement dans les territoires de I' AOF, thèse de doctorat d'état», Lille, University of Lille Press.

D' Arboussier, G, 1962, «L'Université et I' Université Africaine», *Afrique Documents,* No.64, July- October, pp. 139-148.

Dakar Etudiant, December 1953 to January 1957 issues.

Dakar Jeunes, 1942b, March.

-------, 1942c, April.

------, I 942d, May.

-----, 1942e, No. 22, 4 June, p. 3.

De Benoist, J, R, 1982, L 'Afrique occidentale française de 1944 à 1960 Dakar, NEA.

De Bragança, A, and I. Wallerstein, 1982 (eds), 'The African Liberation Reader', Zed Press, London, Vol I.

Diallo, M, 1957, «Islam aoéfien et évolution politique», Vers Uslam June. -----------, 1972, «Galandou Diouf, homme politique senegalais 1876-1941», Mémoire de Maïtrise, Dakar University.

Diané, C, 1990, La FEANF et les grandes heures du mouvement syndical étudiant noir, Paris, Chaka.

Dieng, A, A, 1986, Histoire des organisations d'étudiants africains en France (1900-1955), 2 vol, Multigr, Dakar.

Diop, C, A, 1952, «Vers une idéologie politique africaine», La voix de l'Afrique noire, issue No. I, February.

Diop, D, 1953, «L'Etudiant Africain devant Ie fait colonial», in Les Etudiants Noirs Parlent, No. 14, Présence Africaine.

Diop, 0, S, 1935, Karim, A Senegalese Novel.

Fall, Y, S, 1986, L'Ecole Normale William Ponty, mémoire de maïtrise d'histoire, Dakar, multigr.

Father De Benoist, J, R, 1982, The Evolution of West Africa Towards Independence.

Freud, B, 1984, The Making of Contemporary Africa, the Development of African Society Since 1800, Indiana University Press.

Guéye, Lamine, 1966, «Itinéraire Africain», Paris, Présence Africaine, pp. 20-21.

Hesseling, M, 1985. Histoire Politique du Sénégal, Karthala, Paris.

Ly, Ciré, 1955a, «En dépit des tempétes et des marées», Vers l'lslam, No.5, April.

Ly, T, B, 1953, Dakar Etudian~ No.3, December, p.4, No.5, March-April, 1954.

Mahoul, I 942a, «Une opinion musulmane», Dakar Jeunes, Fevrier.

Mathiam, J, 1962, «L'intellectuel africain et Ie développement de son pays», Afrique Documents, No. 64, July-October, p. 149.

Mazrui, Ali, A, 1978, Political Values and the Educated Class in Africa, University of California Press, Berkeley, Los Angeles.

Moniot, H, (ed),Le mal devoir, Col. 10-18, Cahiers Jussieu/2, Paris, pp. 77-107. Présence Africaine, 1953, No. 14, special.

Robert, W, 1987, 'An African Voice: The Role of Humanities and African Independence', Duke University Press, Durham.

Sagna, 0, 1981, Lamine Senghor (1889-1927), Mémoire de Maïtrise, Paris VII.

Seck, A, 1953, «Problémes de modernisation de 1'00est Africain», in Les Etudiants Noirs Parlent, No. 14, Présence Africaine.

Sow, N, E, 1978, «Les organisations négres et l'action anti-coloniale dans I' entre-deux -guerres, 1920-1940», Mémoire de Maïtrise, Paris VII.

Traoré, S, 1973, Responsabilités historiques des étudiants africains en France Anthropos, Paris, andLa Fédération des étudiants d'Afrique Noire (FEANF), Harmattan, Paris.

Vers l'slam, 1955, No.7, June-July.

-----------' 1955b, No.7, June-July.

-----------, 1956, No.9, January.

Wade, A, 1953, «Afrique Noire et Union Française», in Les Etudiants Noirs Parlent, No. 14, p. 124.

Zuccarelli, F, 1987, La vie politique sénégalaise (1789-/940), CHEAM, Paris.

---------, 1988, La vie politique sénégalaise (1940-1988) CHEAM, Paris.

الفصل الحادى عشر

الحركات الاجتماعية ومطلب
الديمقراطية فى ليبيريا
("الحركة من أجل العدالة لأفريقيا" وتحولها إلى حزب سياسى)(*)

توكومبى لومومبا كاسونجو(**)

تتداعى فى ليبيريا أزمة اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة، فى خضم صراع عنيف على السلطة لم يسبق له مثيل فى تاريخ البلاد. وهو ما أدى إلى ما نشهده حاليًا من انهيار تام لمعظم المؤسسات بفعل الحرب، والممارسات الشريرة لنظام "صمويل دو" S. Doe.

هذا ولم يكن لدى الحكام السياسيين الاستعماريين الجدد للبلاد أية رغبة فى اقتسام السلطة أو التفريط فيها بسهولة. وكان معنى ذلك أن تحول أية حركة اجتماعية إلى حزب سياسى هو عمل معقد وحافل بالمخاطر، خاصة إذا انطوى قيام هذا الحزب على تحدٍ محتمل للنظام القائم. ولا شك أن الحزب الموجود فى السلطة يمتلك مقومات سياسية تسمح له بالتلاعب أو تحويل عملية الانتخابات لصالحه.

ومازال يترى أمامنا حتى الآن تنكر حركات اجتماعية كثيرة- سواء فى ليبيريا أم أفريقيا عامة- لبعض أهدافها الأصلية من أجل الحصول على الشرعية أو الحصول على وضعية أعلى؛ أو نشهد قبولها بالهزيمة حتى قبل السعى نحو هذه الوضعية، وبالأحرى المناصب. ورغم إمكانية تشابه الأهداف بين الحزب والحركة الاجتماعية، إلا أن كلا منهما يعمل تحت موجهات مختلفة وفى فضائين سياسيين

(*) ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

(**) Tukumbe. L. K.

مختلفين. فالحركة الاجتماعية تتسم بمرونة أكبر من الحزب السياسى الذى يجب أن يعمل فى ظل شروط اتفاق عام. وقد كان هذا هو حال حركات كثيرة فى أفريقيا نذكر منها على سبيل المثال: "منظمة شعب جنوب غربى أفريقيا- سوابو"SWAPO و"الاتحاد الوطنى الأفريقى الزيمبابوى- زانو" ZANU. وبعبارة أخرى فقد كانت الحركات الاجتماعية أكثر دينامية وحزمًا (فى التجارب السياسية الأفريقية) من الأحزاب السياسية فيما يتعلق بملاحقة جذور المظالم الاجتماعية.

إن أية حركة احتجاجية تجد بواعثها فى تبلور مستوى معين من الغضب أو الصراع أو "عدم تحكيم العقل" وتُشكِّل توقعات تبرر منطق وجودها، كما يجب أن تجسد هذه الحركة بعض التناقضات الداخلية كجزء من عملية تحولها الجدلى. أما فى الحزب السياسى فإن هذه "اللاعقلانية" ومستوى التوقعات يجب أن تحول إلى مصالح ما ملموسة لأعضاء الحزب. ومن ثم يميل الحزب- من الناحيتين البنيوية والسوسيولوجية- لأن يكون أكثر انغلاقًا من الحركة الاجتماعية. ومن ثم فتلك الحركة عملية اجتماعية فى مقابل عملية سياسية ثابتة. ويمكن القول بإيجاز إن عملية تحول حركة اجتماعية إلى حزب سياسى تعنى إدخال تكيف معقد للسلوك وتحالف المصالح فى سياسة وطنية ما. ويتوقف كل ذلك بدرجة كبيرة على طبيعة الحركة ذاتها، والنظام الموجود فى السلطة، وكذا المجتمع بشكل عام. وبسبب اختلاف طبيعة النضال فإن المشكلات التى واجهتها "الحركة من أجل العدالة لأفريقيا" ("موجا" MOJA) لم تكن هى ذات المشكلات التى واجهتها "سوابو" فى ناميبيا عام ١٩٨٩ أو "فريليمو" فى موزمبيق عام ١٩٧٧ أو "مبلا" فى انجولا أو "جبهة التحرر الوطنى الجزائرية" (خلال الخمسينيات). فقد بدأت "موجا" أول الأمر نشاطها كحركة فكرية واجتماعية حضرية، ولكنها حولت نفسها تدريجيًا إلى حركة شعبوية، ثم أخيرًا إلى حزب سياسى.

وسوف يعمد هذا الفصل إلى تحليل أطروحات وبِنَى وأيديولوجية وإنجازات "موجا"، وكذا تحليل أدائها العملى وتناقضاتها الداخلية والمستوى الذى وصلت إليه

أيديولوجيتها واستراتيجيتها فى سياق تاريخ ليبيريا السياسى. وتشمل عناصر هــذا التاريخ السياسى: إقامة هيئات الدولة، قبض الطبقة الحاكمة على سـلطة الدولــة، ونشأة المعارضة السياسية كقوة اجتماعية. ولما كان التاريخ السياسى لليبيريـا قـد اتخذ عدة مسارات فى المراحل المختلفة، فإننـا سـوف نناقش- وإن بإيجـاز- السياسات التى عكست وجود هذه الأشكال والقوى الاجتماعية.

حصلت جمهورية ليبيريا على استقلالها عام ١٨٤٧ من جمعية الاسـتعمار الأمريكى AMC، وظلت تُحكم وفق دستور ليبرالى حتى ١٢ أبريل ١٩٨٠ حينما استولت على السلطة جماعة من العسكر المحليين ذوى الرتب الدنيا أساسًـا بعـد انقلاب عنيف ودمـوى. وكان أول دستور للـبلاد قد صاغه "سيمـون جرينليف" S. Greenleaf أستاذ القانون فى جامعة "هارفارد"، على نمـط دسـتور الولايـات المتحدة الأمريكية. ومن ثم فإنه قد تم استلهام النموذج الأمريكى لدى إنشاء الـنظم السياسية والقضائية والإدارية فى البلاد.

بل إن الاسم الذى حصلت عليه البلاد (ليبيريا) قد عكس هذا المعنى إلى أبعد حد، حيث اشتق من لفظة "الحرية" (liberty) بما يشير إلـى أن هـذه هـى "بلـد الحرية"، وحتى الشعار الرسمى الذى كتب على دروع الفرسان والمكاتبات الرسمية وأدرج فى ديباجة الدستور كان: "هنا جمعنا حب الحرية". ومـع ذلـك فقـد ظـل المجتمع الليبيرى تحكمه دولة الحزب الواحد الذى دافع أساسًا عن مصالح جماعـة الأقلية: أى الليبيريين الأمريكان Americo- Liberians، وحلفائهم من "الكونجـوز" Congoes، وأخيرًا حفنة من الليبيريين الأفارقة المتمثلين للنمط الأمريكى. وهكـذا فإن مجمل العمليات الاجتماعية والاقتصادية قـد أفـضت إلـى فـرز مجتمعـين متناقضين مع بعضهما البعض فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية وإعـادة إنتاجهـا، وهو الوضع الذى يمكن وصفه "بوضع استعمارى داخلى". أما "الحرية" فقد كانـت مجرد وهم بالنسبة لليبيريين الأفارقة، حتى ليمكن تحليل الحياة السياسية فى ليبيريا فى آنٍ واحد كمسألة طبقية اجتماعية وكمسألة هيمنة ثقافية عرقية.

ورغم نشأة بعض الأجنحة - فى مراحل مختلفة - كحلفاء سياسيين بحثًا عن آليات جديدة للنفاذ إلى السلطة من خلال حزب "ألترو ويج" True Whig أى "الأحرار الإصلاحيين، إلا أن الطبقة الحاكمة الليبيرية لم تسمح بتبلور أية "آلية ديمقراطية فعالة" (ليبرالية كانت أم شعبية أم أى شيء آخر). وكان حزبان قد نشآ قبل إعلان الجمهورية عام ١٨٤٧ أحدهما حزب معادٍ للحكم والآخر مؤيد له (Nelson 1985:27)، ولكن الفروق الأيديولوجية بينهما كانت ضئيلة. وفى عام ١٨٤٧ قام حزب جديد هو "الحزب الجمهورى" أو "الحزب الليبيرى الحقيقى"، وكان أكثر تنظيمًا من الحزبين السابقين فهيمن على المشهد السياسى فى البلاد حتى عام ١٨٧٧ حينما حقق "حزب الويج" الليبرالى انتصاره الانتخابى بقيادة "أنتونى جاردنر" A. Gardiner. وبدءًا من هذه المرحلة أخذت الطبقة الحاكمة تستثمر مصادر الصراع المتوفرة (اختلاف الأصول الاجتماعية واللون والانتساب الاجتماعى وموطن الميلاد ..إلخ) لتقسيم المجتمع الصغير لليبيريين الأمريكان من أجل حماية مصالح أعضاء "حزب الويج" أساسًا.

ومع ذلك فلم تنقطع تمامًا من الحياة السياسية فى البلاد مساعى إقامة وترقية تعددية سياسية حقيقية. فقد آمن عدد قليل من النخبة بضرورة إقامة تعددية سياسية، على النمط الأمريكى طبعًا. فمثلاً، أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية عام ١٩٢٧ قاموا بترشيح "توماس فوكنر" T. J. Faulkner الأمريكى المولد والعمدة السابق لمدينة "منروفيا" لمنافسة "تشارلز كينج" (C. D. King Nelson 1985: 43). ومع ذلك فقد ظلت ليبيريا- من عام ١٨٧٧ حتى عام ١٩٨٠- يحكمها "حزب الويج" بشكل كامل ومطلق، أى أنه بالرغم من وقوع صراعات سلطة فى فترات معينة فقد كان هناك إجماع عام- بُنى على الثقافة والتاريخ المشتركين للنخب الحاكمة- حول الطريقة التى يجب أن تحكم بها ليبيريا ومن الذى يجب منحه حق المواطنة؟.

وكانت المشاركة السياسية لليبيريين الأفارقة(*) محدودة للغاية (وبالأحرى معدومة) على كل المستويات بسبب اعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية، وذلك حتى أربعينيات القرن العشرين على الأقل. وأسهمت الطبيعة الاستبعادية لسياسة الطبقة الحاكمة فى إحباط المطالبات بالمشاركة السياسية للشعب فى أمور الدولة وتكوين سياسته الخاصة. ورغم أن الدستور قد أتاح مساحة للمشاركة السياسية من خلال حق تشكيل التنظيمات السياسية، فإن الطبقة الحاكمة لم تسمح عمليًا وواقعيًا بتبلور أى تحدٍ سياسى لها. ورغم الصراعات الحزبية والشخصية نجح "حزب الويج" فى الحفاظ على سلطته، حيث إنه كان عمليًا بمثابة إحدى هيئات الدولة والمدعوم كلية من جانبها، ومن ثم فقد احتكر الحزب العمليات الانتخابية على مدى يزيد عن مائة عام (Liebenow 1987:100-101) .

وشيئًا فشيئًا أخذت التركيبة الديموجرافية لليبيريا تتغير بفعل الزيجات البينية والاندماج والتمثيل، كما ازدادت الصراعات الاجتماعية الداخلية حدة؛ وهما الأمران اللذان أديا لأن تصبح المطالبة بالديمقراطية- بمعانيها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية- على رأس جدول أعمال مختلف التنظيمات والطبقات الاجتماعية، وهو ما سرى أيضًا على ذلك العدد القليل من الليبيريين الأمريكان. أما الفرصة الأولى التى أتيحت أمام الليبيريين للمشاركة المباشرة فقد تحققت عام ١٩٨٥. وقد لعبت "الحركة من أجل العدالة لأفريقيا" (موجا) MOJA دورًا هامًا فى خلق هذه العملية وتكثيفها. ومع ذلك فمازال من الأسئلة الهامة اليوم: ما إذا كان من صالح الليبيريين المشاركة فى عملية تخضع فى النهاية للتلاعب والتشويه والاختطاف من جانب الرئيس "صمويل كانيو دو" وحلفائه السياسيين؟ وما هى الدروس التى يمكن أن يتعلمها الليبيريون والأفارقة من هذه التجربة على طريق بناء ديمقراطياتهم الخاصة؟

(*) يلاحظ هنا التفريق فى ليبيريا بين الليبيريين المحليين (أفارقة) والليبيريين القادمين من أمريكا من الرقيق الأفريقى المحرر حديثًا (المترجم).

إن شاغلنا الأساسى فى هذا البحث هو دراسة الدينامية الداخلية لـ"موجا"، ودورها كقوة اجتماعية تعمل على إحداث التغيير، والتناقضات الداخلية التى تطورت بفعل الشروط الموضوعية للواقع الليبيرى. وبالأحرى هو بحث فى الحياة السياسية الليبرالية والتغيير الاجتماعى من منظور "موجا"، فنحاول دراسة أهداف الحركة وبنيتها وتطورها خلال الفترة من ١٩٧٣ حتى تحولها عام ١٩٨٤ إلى حزب سياسى، كما سنخضع للتحليل النقدى برامجها واستراتيجياتها ومواردها، وصولاً إلى فهم طبيعة أهدافها السياسية والاجتماعية.

ولابد فى هذا الصدد أن نتطرق لبعض الأسئلة الهامة: ما هو جدول الأعمال الذى وضعته "موجا" لليبيريا؟ وكيف صيغ؟ وكيف تم تطبيقه؟ وما هو المكان الذى احتلته الديمقراطية فيه؟ وأى نوع من الديمقراطية قصد استهدف فى وضع يتسم فيه التشكل الطبقى بالطابع التدرجى البطىء، وحيث يخلق الفقر أيضًا ثقافته الخاصة وسط أغلبية السكان؟.

وإذا كانت "موجا" قد نظمتها طبقة الإنتلجنسيا ذات الحيثية والامتيازات، فما هو نوع العلاقات الذى وُجد أو يتحقق بين هؤلاء المثقفين من قادة "موجا" وبين العمال والفلاحين والطبقة الحاكمة والدولة؟ وما هى المصالح التى استهدفوا التعبير والدفاع عنها؟ ولماذا قرر قادة "موجا" تشكيل حزب سياسى؟ وما هى أهدافهم الرئيسية من وراء ذلك التحول؟

لقد رأى بعض الباحثين أن "موجا" قد حكمت على نفسها بالهزيمة أو الموت عندما حولت نفسها إلى حزب سياسى. فقد كان بإمكانها أن تواصل تحقيق أهدافها وبفاعلية أكثر كحركة اجتماعية، ودون أن تتحول إلى حزب سياسى "قانونى" و"نخبوى". فلو كانت قد حافظت على وضعها السابق لربما أمكنها خلق الشروط اللازمة للتفاوض مع نظام "دو" من موقع قوى. وإلا فلماذا انتظرت الحركة حتى عام ١٩٨٤ لتشكل حزبًا سياسيًا إذا كان ذلك ضروريًا حقًا من الناحية الاستراتيجية لتطبيق برامجها على المستوى الوطنى؟ ويواصل أنصار الرأى السابق قائلين إن

أى حزب سياسى يريد تعبئة الشعب أو تحدى الحزب الحاكم فى أى بلد أفريقى سوف يضطر إلى استخدام ذات اللغة التى تستخدمها الدولة، هذا إذا أراد لنفسه البقاء. أى أنه سوف يقوم بترويض نفسه والمساومة مع حكام الدولة من أجل الاحتفاظ بقدرته على العمل. ومعنى هذا أنه على الرغم من النوايا السياسية الحسنة لزعماء حركة "موجا"، فإن تحولها إلى حزب سياسى قد وضعها أمام إشكالية كبرى.

وقد تم تصميم وتحليل الدراسة الراهنة وفقًا لإطارين فكريين حاكمين ومتحدين: التحليل التاريخى للحركة وخصائصها التاريخية والأيديولوجية، وكذا سوسيولوجية الوسط الذى تحركت فيه. إنها دراسة بنيوية "لموجا". إن أية حركة اجتماعية (محافظة كانت أم تقدمية) لا تعدو أن تكون نضالاً منظمًا لدعم وحماية مصالح وأيديولوجيات خاصة محددة. وهكذا، لكى نتمكن من فهم دينامياتها الاجتماعية الداخلية، وبرامجها (السياسية والحركية)، ومرتكزاتها وطبيعة تفاعلاتها الاجتماعية فى البيئة الاجتماعية الليبيرية، يجب علينا أن نبدأ بتحديد القوى الفاعلة فى الحركة وكل من قاعدتها ومصلحتها الاجتماعية- الثقافية والمادية.

جذور نشأة "موجا":

أ- نظرة سياسية عامة:

يمكن وصف الوضع السياسى فى ليبيريا من ١٨٤٧ إلى ١٩٨٠ بالوضع المشحون بالمتناقضات، والمتسم فى الوقت نفسه بالاستقرار المؤسسى والأوليجاركية. ولم تعرف هذه الفترة-على طولها- إلا محاولة انقلاب واحدة فى ٢٤ يناير ١٩٥٥، كما هيمن "حزب الويج" على مجمل الحياة الحزبية طوال الفترة. وتم عزل للجماهير عمدًا عن قضايا السياسة اليومية أو الاشتراك فى مؤسسات الدولة. هذا وقد أصبحت الدعوة لتوسعة المجال السياسى واحدة من أهم خصائص

الوضع السياسى الليبيرى منذ عام ١٨٧٧ وبالأخص خلال الفترة ١٩٤٤- ١٩٨٠ وذلك سعيًا من أجل الوحدة الوطنية وتحقيق الحماية التدريجية للدولة من خلال مساعدة كل الدول فى المراكز الرأسمالية والشركات متعددة الجنسيات.

تتكون السياسة- بمقتضى تعريفها الكلاسيكى- من الآليات التى تحاول من خلالها الطبقات الاجتماعية القوية إدارة وحماية وتوطيد مصالحها واهتماماتها الحيوية. فهى تدور إذن حول السلطة والهيمنة. وفى المنظور الرأسمالى تتمثل السياسة فى كونها نشاط الرأسماليين/ الأثرياء أو الملاك للحفاظ على وضعيتهم كطبقة سائدة وضمان استمرار عدم المساواة. وهو المنظور الذى لا ينسجم بالطبع مع السياسة الأفريقية المعاصرة. ففى ليبيريا اتخذت تلك الآليات صورة الوضع الاستعمارى المحلى، إذ أدمج المستوطنون أنفسهم فى المؤسسات السياسية غير عابئين بمصالح ومطالب الليبيريين الأفارقة، حيث أصبح الأخيرون مجرد جيش للعمل الرخيص وموضعًا للاستغلال الثقافى والاجتماعى من جانب الدولة والشركات متعددة الجنسيات. وكان بإمكان الخطاب السياسى أن يفرز أو يرسى صورًا مختلفة من العلاقات الاجتماعية بين جميع القوى التى تعيش فوق هذا الجزء من أفريقيا، لو لم يقم المستوطنون بمصادرة الأراضى واستبعاد- ومن ثم اغتراب- الأفارقة من التمتع بخيراتها. فقد كانت مسألة الأرض- مثلما الحال فى جنوب أفريقيا- فى مركز الصراع فى ليبيريا.

وفى هذا الصدد يقول "هوللواى":" إن الجذور العميقة للصراع بين السود الأمريكان والأفارقة الساحليين تكمن فى مسألة امتلاك وحيازة الأرض. وبالنسبة للأفارقة فقد كانت ملكية الأرض تعود إلى الأسر أو المجتمع المحلى الأوسع"(Holloway 1981:3) .

لقد أفضى استعمار الأرض إلى خلق صراع سياسى بين المستوطنين والليبيريين الأفارقة. فتم فرض ضرائب باهظة على أية قطعة أرض يستغلها أو يحوزها الليبيريون الأفارقة. أما بقية ما تسمى الأرض الشاغرة فقد وضعت تحت

سيطرة الدولة، ليس طبعًا بقصد توزيعها على نحو أفضل. وقد استخدمت الطبقة الحاكمة مسألة الأرض كمقدمة لاستبعاد السكان الوطنيين من المشاركة والحصول على الحقوق الاقتصادية والسياسية، ولتحويل البلاد إلى منطقة نفوذ للرأسماليين العالميين. فقد كانت الملكية- من الناحية الدستورية- أحد الشروط الأساسية للمشاركة فى العملية السياسية أو الحصول على منصب عام مرموق، انطلاقًا من اعتبار الملكية رمزًا للاستقرار والثقة. وقد ظل معمولاً بالمبدأ القانونى المثير للجدل "من لا يملك أرضًا لا يحق له صوت انتخابى" حتى هبت حركة "موجا" من أجل إلغائه من الحياة السياسية الليبيرية فى عهد "تولبرت"Tolbert .

ومن الناحية السياسية كانت ليبيريا تُحكم بواسطة طائفة من أشباه رجال الأعمال العائليين (مثل هايتى فى عهد "دوفالييه" ونيكاراجوا فى عهد "سوموزا") وذلك حتى عهدى "توبمان" Tubman و"تولبرت"، حيث لم تتغير الأوضاع فى ظل نظاميهما تغيرًا نوعيًا وإنما أصبحت قواعد اللعبة أوضح نسبيًا عن ذى قبل.

فعلى مدى ما يزيد عن مائة عام كان جميع أعضاء جهاز الدولة آتين من وسط سوسيولوجى واحد: حيث يتكلمون انجليزية أمريكية، ويذهبون إلى كنائس بعينها، ويطورون علاقات شخصية متبادلة فيما بينهم من خلال الزيجات، وتكونت لديهم اهتمامات ثقافية واقتصادية مشتركة. أضف إلى ذلك ما تمتعوا به من جذور تاريخية مشتركة دعمت بنيتهم الفوقية ممثلة فى أيديولوجيتهم وثقافتهم وسيكولوجيتهم. ومن ثم تمكنوا من بناء وحماية وتطوير حزب سياسى واحد، هو "حزب الويج" الذى تمكنوا بواسطته من تذليل مصالح الطبقة الحاكمة.

وكما ذكرنا سابقًا، وهو ما عبرت عنه أيضًا الدساتير المختلفة قبل ١٩٨٤، فقد تلقت الدولة الليبيرية الدعم الخارجى بوصفها تعمل فى إطار دستور تعددى/ ليبرالى. ولكن لماذا لم تحترم النخبة الحاكمة ذاتها الدساتير التى ألزمت نفسها بها؟ ما الذى منعها من تحقيق حلم الحرية النبيل للجميع؟ هل هو الخوف أم المصلحة الطبقية أم كلاهما؟.

وعلى الرغم من تبلور بعض النزعات الطائفية والمتطرفة إلا أنها لم تتحول قط إلى أحزاب أو منظمات مستقلة، مثلما حدث فى نيجيريا أو الكونغو/ كينشاسا فى أوائل الستينيات. فما كان بإمكان النزعات الطائفية أن تنمو بحرية فى ليبيريا قبل عام ١٩٨٠ بسبب احتمال ما يمكن أن تسببه من استقطاب فى حالة دولة صغيرة تتسم بالهشاشة، من جراء إدخال الليبيريين الأفارقة فى خضم صراع على السلطة. وتسببت التهديدات الصادرة عن كل من الجماعات العرقية الإفريقية والقوى الاستعمارية الغربية (الفرنسية والبريطانية) هى الأخرى فى توطيد سيكولوجية عدم الاستقرار، ومن ثم زيادة التضامن داخل الطبقة الحاكمة الناشئة.

عمومًا ظل "حزب الويج" هو المنظمة السياسية "الشرعية" الوحيدة وسط جماعة الليبيريين الأمريكان طوال الحقبة من ١٨٧٧-١٩٨٠. وبالرغم من الخصائص الأنثروبولوجية التى يتسم بها صراع مبنى على أساس اللون، وهو ما كان أحد أسس الإدعاء بالأحقية فى السلطة، فإن هذا لم ينل أو يؤثر فى قوة واعتداد أو المصالح الاجتماعية والسياسية "لحزب الويج".

ومن الشواهد المثيرة فى تاريخ كثير من البلدان الأفريقية- خاصة تلك التى حصلت على استقلالها السياسى قبل الستينيات عبر صور مختلفة من النضال- تبلور الأيديولوجية الشيوعية أو الراديكالية كظاهرة دينامية وجاذبة. ففى مصر والسودان- على سبيل المثال- مثل الحزب الشيوعى خلال العشرينيات والثلاثينيات تحديًا خطيرًا للإخوان المسلمين. أما فى ليبيريا فلم يوجد قط مثل هذا الحزب السياسى الراديكالى الذى يمكن أن يتحدى المنطلقات والممارسات الرأسمالية. ويمكن تفسير ذلك عبر ذكر عدة عوامل:

أ- أن ليبيريا كانت معزولة نسبيًا عن مؤثرات السياسة العالمية، وذلك خلال المراحل الأولى من تطورها.

ب- كان هناك مستوى عالٍ من التلاحم الثقافى والسياسى بين الطبقة الحاكمة و"مواطنيها".

ج- لم تكن التناقضات الطبقية الاجتماعية قد تبلورت بما فيه الكفاية.

د- حقيقة أنه لم يوجد فى هذه الفترة مثل هـذا الحـزب الراديكـالى فـى الولايات المتحدة وبما يمكن أن يمثل نموذجًا أمام بعض الليبيـريين أو يكون له أثر على السلوك والاختيارات السياسية للطبقة الحاكمـة فـى ليبيريا. فالحزب الشيوعى الأمريكى لم يكن فى يوم مـن الأيـام بـين الأحزاب الرئيسية، ومن ثم لم يكن له أى أثر مباشر علـى الحركـات الوطنية المقتدية بالنموذج الأمريكى.

وقد حرصت الطبقة الحاكمة على تشجيع بعض صور الممارسة الديمقراطية الظاهرية، وذلك من أجل الإبقاء على وضع الدولة الرأسمالية الطرفية. وهو الأمر الذى اتضح أكثر خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، وهى الفتـرة نفـسها التى اتصفت فيها سياسات الدولة- رغم ذلك- بنزعة تـسلطية شـديدة الإفـراط، وخاصة خلال فترة حكم "توبمان" (١٩٤٤- ١٩٧١). وقـد اسـتهدفت التعدديـة السياسية الشكلية- من الزاوية الرمزية- تحقيق عدة أهداف: تقديم صورة حسنة أو تكوين انطباع جيد لدى المؤسسات الدولية والمستثمرين الأجانـب ومـوفرى رأس المال، فضلاً عن تضليل القوى التقدمية- إن وجدت- فى الـبلاد. وحينمـا سـمح لأحزاب المعارضة بالعمل فقد تم إخضاعها للقيود والرقابـة، بـل كـثيرًا مـا تعرضت لملاحقة المؤسسات الأمنية. ومن الأمثلة البارزة على ذلـك أن "ديـدهو تويد" D. Twed زعيم "الكرو" الذى تحدى "توبمان" فى انتخابات عـام ١٩٥١ قـد أجبر على الهرب من البلاد عشية الانتخابات (Liebenow 1987: 92-93).

إن الرقابة الحكومية على أحزاب المعارضة، واحتكـار الحـزب الحـاكم لوسائل الإعلام، لم يعطيا فرصة لأى حزب معارض كى ينمو أو يـشكل تحـديًا واضحًا وفعالاً. وهو الوضع الذى يصفه "ليبنو" قائلاً: "وحتى إذا سـمح لجماعـة معارضة بمكان فى العملية الانتخابية فإن شبه احتكار حزب الويج لقنوات الاتصال والإعلام الرئيسية يضع المعارضة فى موقف بائس. ففى عهدى توبمان وتـولبرت

امتلكت الحكومة صحيفتى (ليبيريان إيدج) و (ليبيريان ستار) فضلاً عن صحيفة (ديلى ليسن) وهى ملكية خاصة تلقى دعمًا حكوميًا (Liebenow 1987:93).

وحسب "ليبنو" فإنه بعد انتخابات عام ١٩٣١ فى مقاطعة "ماريلاند" على سبيل المثال رفضت السلطة التشريعية إعطاء مقاعد لمرشحى "الحزب الشعبى" الذين هزموا مرشحى "حزب الويج" بـ ١٦٧٦ صوتًا مقابل ٣٦٧ صوتًا، وهى من صور الاستعراض السافر للقوة (Liebenow 1987:94) .

كما تعكس انتخابات ١٩٥٥ أيضًا مستوى بعيدًا من عدم الانتظام والتجاوز فى أسلوب التعامل مع المعارضة السياسية.

ورغم أن العملية السياسية لم تكن غائبة أو غير مناسبة كلية لمختلف القوى الاجتماعية، فإنها لم تصل إلى حد تحدى الدولة، وفوق ذلك لم تنجح فى إقامة أبنية ملائمة أو تستوعب مصالح واختيارات الشعب. ولعل أفضل وصف لمجمل هذه العملية هو وصف الدكتور "آموس ساوير" لها بـ "سياسة الجدى" (Sawyer 1985:100) مشيرًا بذلك إلى فساد أجهزة الدولة الذى وصل فى "منروفيا" وغيرها إلى حد شراء المناصب والترقيات بهدايا الماعز والدجاج!

ولا شك أن هذه السياسة لا تمثل ظاهرة تنفرد بها ليبيريا. إذ نجدها أيضًا فى معظم النظم الأفريقية التى بنيت وتعمل وفق آليات سياسية شخصية، حيث لم يعد الترقى أو دخول العملية السياسية يشترط بالضرورة توافر عناصر القدرات الشخصية أو الجدارة أو حتى الحقوق، وإنما يتطلب أساسًا الولاء الشخصى وثقة النظام. وهى الظاهرة المنتشرة والمستقرة فى كثير من البلدان الأفريقية إلى الحد الذى أصبحت معه بمثابة قاعدة عامة. ولكن ما يجعل السياسة الليبيرية مختلفة نسبيًا هو أن الشمولية لم تحصل فيها على قاعدة دستورية. إذ نبعت صلاحية الرئيس الليبيرى فى التحكم الكامل فى العملية السياسية من مصادر أخرى غير الأداء الدستورى.

ولعل قدرًا من التحليل الموجز للوضع السياسى فى عهدى "توبمان" و"تولبرت" يسمح لنا بفهم ملموس وأكثر شمولاً للخلفية التى نشأت فيها حركة "موجا". كما تأتى أهمية دراسة هذين النظامين من اتباع كلا الرئيسين لسياسات ودعاوى سياسية تستهدف تغيير صورة ليبيريا وظروفها الاجتماعية، وهى السياسات والدعاوى التى نشأت "موجا" للاحتجاج ضدها.

ب ـ مجىء "توبمان" للسلطة:

جاء "توبمان" إلى قمة السلطة عام ١٩٤٤ لينجز بعض الأهداف السياسية والاقتصادية الواضحة، فقد كانت البلاد تمر بموقف مالى شديد السوء، وقد أدت جهوده لإنهاء هذا الوضع المالى الصعب- بالإضافة إلى شخصيته القوية وذكائه السياسى- لأن يصبح الزعيم الأكثر شعبية (Fraenkel 1964: 64) فوصف بالرئيس "الخالد" أو الإمبراطورى، حيث كون لنفسه شخصية أسطورية طاغية كان لها نتائجها فى السياسة.

بل إنه حتى بعد وفاته لم يصدق كثير من الليبيريين أنه قد مات فعلاً إلا بعد أن رأوا جثمانه. وقد أخبرنى "آموس ساوير" مازحًا أن والدته طلبت منه ألا ينشر نبأ وفاة "توبمان" الذى سمعه فى المذياع لأن المذياع يكذب أحيانًا. وليس من قبيل الصدفة نجاح "توبمان" فى إرساء عبادة شخصية من النوع الذى نجح فى إقامته "هوفويه- بوانيه" فى ساحل العاج، و "كوامى نكروما" فى غانا، و"أياديما" فى توجو، و"موبوتو" فى زائير.. إلخ، وقد كان "توبمان" من صنف السياسيين الميكيافيليين عشاق السلطة، ولكنه أيقن فى الوقت نفسه أن الديكتاتورية الشخصية ليست السبيل الوحيدة لتعزيز السلطة. وقد عرف كيف يدير جيدًا مصالح الدولة مع مصالح حلفائها. ومن هنا كان انتهاجه لسياسة التعاون.

إن نمط الدولة الأوليجاركية الذى خبرته ليبيريا يشبه نمط دولة الحزب الواحد فى توجو وزائير وغيرهما. وجسد جهاز الدولة المثل الخاصة بالطبقة الحاكمة لليبيريين الأمريكان، ألا وهى: المسيحية والثقافة الغربية والليبرالية الاقتصادية. وكانت الدولة قريبة من نموذج لويس الرابع عشر فى فرنسا ("أنا الدولة")، حيث شابهت ملكيات القرون الوسطى فى أوربا التى لقيت الدعم من اللاهوت والكنيسة. وكانت العملية السياسية والبيروقراطية والتكنوقراطية محل سيطرة طبقة واحدة، رغم ما شهدته الخمسينيات والستينيات من انضمام بعض المثقفين والبيروقراط ذوى الأصول المحلية إلى شبكة أشباه النبلاء. واتخذت كل من البيروقراطية والعملية السياسية طابعًا شخصيًا. وهو الوضع الذى وصفه "إليوت برج" E. Berg قائلاً:" لقد عملت الحكومة الليبيرية لمدة ما يربو على مائة عام كنوع من النوادى الخاصة بلا ميزانية أو سجلات أو حسابات أو نظم معتمدة لصنع القرارات العامة وتنفيذها. فقد كان نظامًا يسيطر فيه الرئيس على مجمل عملية الإنفاق، حيث كان يوقع بنفسه كل الصكوك التى تزيد قيمتها عن ٢٥ دولارًا، ولم تكن الموازنة العامة للدولة معروفة وإنما كان الأمر يتطلب إجراء محادثة مع الرئيس لإنفاق مبلغ. ولم تتغير هذه الطريقة فى إدارة الأشياء تغيرًا يذكر حتى مجىء الخمسينيات، وحيث لم تكن الدولة تملك تحت تصرفها سوى بضعة ملايين من الدولارات يذهب معظمها إلى الرواتب" (Mehmet 1978).

وأسهمت سياسات الاندماج والتوسع التى انتهجها "توبمان" فى تعزيز سلطته. فلم تكن سياسة "الانفتاح" موجهة فحسب للماليين الدوليين وإنما شملت أيضًا مواطنى البلاد ومواردهم. وقد كانت هذه السياسة بمثابة رافعة اقتصادية لتشجيع الاستثمارات والمنح والقروض والتبادلات الأجنبية.

كما استهدفت سياسته الخارجية مراعاة السيادة الدولية وحماية استقلال ليبيريا والتنمية الداخلية للموارد البشرية فى البلاد (Dunn 1979:51).

وكان لسياسة التوحيد أثرها الملموس على العلاقات الاجتماعية، وإن لم تستهدف إحداث تغيير جوهرى فى أبنية الدولة. وكان معنى التوحيد السياسى بالنسبة لـ"توبمان" هو تطابق الفكر وطريقة الحياة على المستوى الوطنى، وليس على المستوى الإقليمى (Nelson 1985:49). فأقام قنوات اتصال بينه شخصيًا وبين الشيوخ التقليديين، وقد لعب معظمهم الدور المزدوج بتمثيل مصالح الدولة من ناحية وتمثيل مصالح السكان المحليين من ناحية أخرى. وتم تعيين الكثيرين منهم فى الهيكل الحكومى كممثلين لقراهم ومقاطعاتهم وأقاليمهم. وفى الحقيقة أن علاقتهم بالدولة كانت علاقة العمالة.

وانطلاقًا من هذا التطور لم يعد البيروقراط مسئولين أمام الجمهور المحلى. وإنما أمام "توبمان" شخصيًا. ولكى يصبح المرء عميلاً مفيدًا يتوجب عليه أن يشترى لنفسه الصورة الملائمة لذلك، ومن ثم تكونت نتيجة لهذا علاقات قائمة على "الانسجام" والتفاهم.

وقد ألزم "توبمان" نفسه بحماية "الأيديولوجية الديمقراطية الليبرالية". وحتى يتمكن من ذلك قام بصياغة وفرض بعض التشبيهات السياسية بحملة مشاعل الديمقراطية (Townsend 1955:168) . ولكن هل سمح "توبمان " للفكر والممارسة السياسيين الليبراليين أن يتوحدا؟ فى الواقع أنه لا يوجد دليل من ممارسة أو سياسة بأن سياسته فى الانفتاح الاقتصادى قد وجدت ما يناظرها سياسيًا على المستوى الوطنى. فقد نجح فى تحويل الحكم غير المباشر إلى حكم مباشر أو حكم شديد المركزية نجح بفضله أيضًا فى الحفاظ على مستوى معين من الكفاءة البيروقراطية. وكما قال "ليبنو": "أصبح الرئيس بدوره أحد المستفيدين من تزايد كفاءة الخدمتين المدنية والعسكرية للحكومة المركزية، ومن التحسن الذى طرأ على مجالى النقل والاتصالات. وتزايد خضوع التعيينات فى الحكومة لسيطرته المباشرة، فضلاً عن منظومة متكاملة للرقابة شملت تعيين (ضباط علاقات شخصية) يخاطبون الرئيس مباشرة".

وهكذا اتسعت السلطة السياسية الشخصية للرئيس وسلطة "حزب الويج" فـي المناطق الريفية، كما قسمت البلاد إلى تسع مقاطعات: خمس منها حدودية وأربـع فى المناطق الداخلية (Dunn 1979:51). والطريف أنه على الـرغم مـن سياسـة التمثل والتوحيد لم تتم زحزحة الحزب الحـاكم أو إعـداده لتقاسـم الـسلطة مـع الليبيريين الأفارقة على أساس المساواة. فالتغييرات التجميلية التى أجرتها الحكومة لم تلمس جوهر الفلسفة السياسية وأيديولوجية الطبقة الحاكمة. إذ شـرعت الدولـة وشجعت على إزالة بعض الصور الأقل حدة لسياسة التمييز العنصرى، حيـث لـم يكن ذلك ليؤثر بشكل مباشر أو جدى على الصور الفجة للتمييز العنـصرى بفعـل الفلسفة التى كساها الليبيريون الأمريكان بشعار "رسالة التمدين" و"التفوق الثقافى".

وأصبحت ممارسة الديمقراطية مسألة رمزية من جوانب عديـدة. وتعمقـت التناقضات الداخلية بشكل أكبر من المتوقع لأن أداء النظام السياسى لوظائفه اتخـذ الطابع الشخصى بشكل متزايد. وهو ما يؤكده "ليبنو" بقوله: " أقيم كل حاجز ممكن للحيلولة دون تمتع الشعب بحرية ديمقراطية عادية. وصدرت قوانين لمنع الـشعب والصحافة من الحديث بحرية. واشترك حزب الويج والجـيش والـشرطة وأربـع جهات أمنية أخرى فى التجسس على الشعب وتخويفه وإبعاده عن مناقشة القـضية الحقيقية وهى القهر الذى يتعرض له" (Liebenow 1987:117).

ويمكننا أيضًا تلمس أسباب نشأة الحركات الاجتماعية فى الـسبعينيات فـى الأبنية الاجتماعية والسياسية التى أقامتها الدولة، وعجز أو عدم رغبة الطبقة فـى عقد وفاق سياسى أوسع مع أغلبية السكان. كما ازداد الحزب الحاكم ثراء وترهلاً، ونمت قاعدته السياسية بزيادة أعداد المتفائلين المتمثلـين. ولكـن النظـام أسـهم بممارساته فى التحول السريع من التفاؤل إلى الشك.

ولم تنجح سياسة التوحيد فى جعل المتفائلين الجدد يتراجعون عـن التقيـيم النقدى للسياسة الليبيرية، وهو ما أوصلهم أخيرًا إلى نقل القـضية الليبيريـة إلـى محكمة الشعب. وبعد وفاة "توبمان" عام ١٩٧١ حل محله نائبه "تولبرت" الذى عمل

فى ظل الرئيس السابق لمدة ١٧ عامًا . فهل حصلت ليبيريا مع "تــولبرت" علـــى فرصة جديدة للديمقراطية؟

جـ- السلطة فى عهد "تولبرت":

ورث "تولبرت" عن "توبمان" الاستبداد والمركزية وغيرهما من السمات التى لم تصل حدها الأقصى فى عهد الرئيس الراحل. فقــد نــضجت الطبيعــة غيــر الديمقراطية لـــ"توبمان" فى أوائل السبعينيات، مما خلق قاعدة اجتماعية كانت قابلة للانفجار مع مجيء "تولبرت" إلى السلطة. وإذا كان "ألبرت بورتى" (وهــو كاتــب وصحفى) قد انتقد الفساد فى عهد "توبمان" وتنبأ بإمكانية الانفجار(Porte 1967) فقد تحققت نبوءته فى عهد "تولبرت".

جاء "تولبرت" إلى الرئاسة ومعه أجندة مختلفة نسبيًا عن سلفه. فقــد كــان عاقدًا العزم على "تحديث" ليبيريا، ومواصلة سياسة "الانفتاح"، وتطوير موقف "غير منحاز" وشن "حرب على الفقر" (New Africa 1979: 22-26). ولكن هذه الحرب لم تكن تعنى إعادة هيكلة الاقتصاد أو تغيير العلاقات الاجتماعية- الاقتــصادية فــى البلاد. وإنما مجرد إجراء بعض الإصلاحات فى المجتمع بــشكل عــام. وحــسب كلمات "تولبرت" نفسه: " إننا نبذل الجهود من أجل التعبئة الشاملة لمواردنا المحلية. فقد بدأنا تطبيق برنامج لمكافحة الأمية ونشر المعرفة من خلال تعليم نوعى وســط شعبنا. وتعتبر تنمية الموارد البشرية أحد المكونات الأساسية لسياستنا فى الاعتمــاد على النفس. وتتضمن أولويات إدارتى خلال هذا العام تنمية الزراعة وزيادة إنتــاج الأرز وتطوير الطرق للاستخدام فى مختلــف الظــروف المناخيــة والاتــصالات وتطوير التعليم" (Allen 1973).

وقد أدى هذا النوع من الاختيار، إلى جانب الضغط الاجتماعى المــوروث من عهد "توبمان"، إلى مساعدة "تولبرت" على اعتماد نهج جديــد أســماه بعــض

الباحثين "ليبرالية متقدمة" أو موقفًا برجوازيًا كمبرادوريًا فضلاً عن اضطلاعه بالحكم بمساندة أوليجاركية "حزب الويج".

وتركزت السلطة أكثر بإنشاء "مجلس الأمن الوطنى". وأصبح الرئيس محاطًا بالبيروقراط والتكنوقراط الأصغر سنًا، والذين كان لبعضهم جذور تاريخية وثقافية فى المجتمعات المحلية الفلاحية والريفية. وتم تشجيع المزيد من النساء على المشاركة فى العملية السياسية، كما خفض سن الانتخاب إلى ١٨ عامًا. وبالمقارنة مع "توبمان" يمكن اعتبار "تولبرت" "وطنيًا- إصلاحيًا". ورغم أنه لم يشجع المعارضة بإخلاص، فإن حرية التعبير أصبحت- على السطح على الأقل- متضمنة بشكل أكبر فى طريقة الحياة فى ظل نظامه، وهو ما استفادت منه قوى معارضة كثيرة استفادة كافية (New Africa 1979:22). فهل كان بإمكانه إيقاف هذا التطور؟ لقد أراد "تولبرت" أن يبرز كأحد زعماء حركة الوحدة الأفريقية، وكإصلاحى وطنى، وكواسطة بين الأعضاء القدامى فى "حزب الويج" وبين القوى الاجتماعية حديثة التمثل والاندماج؛ وانعكس هذا فى السياسات التى اتبعها. وقد أسهم هذا كله فى بلورة شخصية "تولبرت" وثقافته السياسية.

ولكن علاقات السلطة وعلاقات إعادة الإنتاج الاجتماعية لم يطرأ عليها تغير نوعى. إذ تم استخدام الإصلاحات لتوسيع الشعبية السياسية للحزب الحاكم وتعزيز سلطة "تولبرت" الذى أصبح رجل أعمال من الحجم الضخم يدير الحكومة كشركة عائلية، حسب "نيلسون" الذى يضيف: "إنه فى كل العقود السابقة من محاولة اللبرلة كانت المستويات العليا فى الحكومة والاقتصاد تدار بواسطة حوالى دستة من العائلات الليبيرية الأمريكية المتداخلة... ولكن عائلة تولبرت الممتدة أظهرت كيف يمكن أن تقوم شبكة مكونة من أسرة واحدة بالهيمنة على مجمل الأداء السياسى والاقتصادى. فكان شقيقه وصهره وزوج ابنته سيناتورات ورجال أعمال بارزين فى آن واحد. كما حاز شقيقه- ستيفن تولبرت- على منصب وزير المالية وكبير مستشارى الرئيس (Nelson 1985:62).

وتمتع أفراد أسرته بوضع احتكارى فى غالبية قطاعات الأعمال الكبرى. بل إنهم سيطروا حتى على تجارة الفحم الذى تستخدمه معظم الأسر الليبيرية فى الطهى. باختصار يمكن وصف عهد "تولبرت" بأنه ذلك العهد الذى أخضعت فيه إدارة كل شيء لتحقيق مصالح الطبقة الحاكمة وحدها. ونتيجة لهذا أخذت الأمور فى التدهور الشديد منذ أواسط السبعينيات.

ولكن لماذا لم ينفجر الوضع على الفور فى هذه الفترة؟ وهل يختلف هذا الوضع عن الأوضاع التى تسببت فيها الطبقات الحاكمة فى مالى وتوجو وزائير .. إلخ؟ وبم انفرد الوضع فى ليبيريا؟ لا يمكن فهم آثار هذا الوضع السياسى بدون النظر مليًا فى الظروف الاجتماعية- الاقتصادية التى كانت قائمة فى البلاد، وسوف نرى ماذا كانت عليه الأحوال الاجتماعية- الاقتصادية عشية نشأة "الحركة من أجل العدالة لافريقيا" (موجا)؟ إن مسألة الديمقراطية كانت لا تزال دون حل حتى عهد "تولبرت"، كما كانت سياسة "دعه يعمل" محل الاختبار. فكيف تعاملت "موجا" مع هذه الأوضاع؟

د- الشروط الاجتماعية- الاقتصادية:

اتسمت الأوضاع الاقتصادية فى ليبيريا على الدوام بعدم الاستقرار، بدءًا من فترة "الكمنولث" إلى إعلان جمهورية ليبيريا وفترة الإصلاحات الكثيرة (الخمسينيات). ونظرًا لرغبة الدولة فى البقاء فى ظل بيئة اجتماعية وطبيعية مختلفة دون أن تتوفر لديها موارد طبيعية بشرية كافية، فلم يكن أمامها سوى الترحيب بالاستثمارات الأجنبية القادمة من الغرب، وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة، حتى لو نتج عن هذا إعادة استعمار ليبيريا رسميًا وفعليًا(٣).

لقد تشكلت الأوضاع الاجتماعية- الاقتصادية فى ليبيريا أساسًا على قاعدة من اندماجها فى اقتصاد السوق العالمى والتقسيم الكلاسيكى للعمل فيه.

لم يكن لدى الآباء المؤسسين لليبيريا رأس المال الكافى (أو موارد أخرى بما فيها التعليم الرسمى) لتطوير أو حتى إرساء اقتصاد "مستقل ذاتيًا" أو وطنى (Lumumba-Kasongo 1986-87:7)، ورغم أن ليبيريا قد تأخرت فى الالتحاق بزميلاتها من البلدان الأفريقية كدولة رأسمالية طرفية إلا أن اندماجها فى الرأسمالية العالمية قد اتخذ طابعًا فظًا (خاصة فى الثلاثينيات) يماثل نموذج "ليوبولد الثانى" في الكونغو أو نظام التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا. وهى العملية التى يمكن أن نُرجع إليها جذور كثير من التوترات الاجتماعية فى ليبيريا.

ففى العشرينيات قَدِمت إلى ليبيريا شركة "فايرستون" للمطاط، بعد أن وافقت الحكومة على منح الشركة امتيازًا لمدة ٩٩ عامًا على ١٠٠ ألف آكر مقابل سنت واحد ضريبة للآكر فى العام.

كما قدَّمت شركة التمويل الأمريكية- وهى أحد فروع "فايرستون"- قرضًا قيمته خمسة ملايين دولار للحكومة الليبيرية. وبدءًا من عام ١٩٣٤ حتى ١٩٥٨ ظل المطاط يعطى ما يزيد عن ٥٠% من إيرادات البلاد بالدولار (Clower 1966:145).

وقد ظلت هذه الصناعة منذ بدء عملها حتى السبعينيات موضع أمل كل من الحكومة والشعب الليبيرى فى تحقيق التنمية. حيث زادت مزارع المطاط المملوكة لفايرستون من ٣٤ ألف آكر إلى ٥٦ ألف آكر، كما تضاعف إنتاجها مرتين ونصف، حتى وصلت صادرات المطاط من ليبيريا إلى حوالى ١٠,٣٠٠ ألف طن عام ١٩٤٥ (World Trade Information 1952: 1-5).

وأخذت قيمة صادرات المطاط تتزايد بشكل متواصل، فبلغت ٦٦,٧ مليون جنيه عام ١٩٥٠ ثم ٩٥,٤ مليون جنيه عام ١٩٦٠ وانخفضت قليلاً عام ١٩٧٢ لتصل إلى ٨٢,٩ مليون جنيه. وزاد عدد العمال بأجر فى هذه الصناعة من ٣٠ ألف عامل عام ١٩٥٠ إلى حوالى ١٢٥ ألف عامل عام ١٩٧٠(Mehmet 1978: 127-129) حتى أن

شركة "فايرستون" قد وظفت حوالى ٤٠% من إجمالى قوة العمل فى ليبيريا، حيث بلغ عدد الليبيريين العاملين لديها عام ١٩٦٠ حوالى ٣٥ ألف عامل. كما أقامت الشركة منظومة مستقرة نسبيًا من الخدمات الاجتماعية الإضافية للعاملين مثل السكن والعلاج والتعليم "المجانى"، ولا شك أن هذا كان جزءًا من عملية صيانة القوة العاملة لزيادة الكفاءة كشرط لا مناص منه لزيادة الإنتاجية والإنتاج. وكان متوسط الأجر اليومى ٠,٢٥ دولار عام ١٩٥٠ و٠,٣ دولار عام ١٩٥٥ ثم حوالى دولارين عام ١٩٨٤. وكما تقول "أفريكان نيوز" فإن "الليبيريين الموظفين لدى فايرستون للمطاط وشركة تاير كانوا يحصلون على أقل الأجور على المستوى العالمى فى هذه الصناعة" (African News 1979). ومع ذلك فقد كانت ظروف معيشتهم أفضل من باقى السكان الذين طحنهم الفقر، ومن العاطلين عن العمل فى المناطق الحضرية.

وبعد انتهاج "توبمان" لسياسة "الانفتاح" أصبح الاقتصاد الليبيرى تحت السيطرة شبه الكاملة لعدة شركات أجنبية مثل "الشركة الليبيرية الأمريكية السويدية للمناجم" (لامكو) و"شركة التعدين الليبيرية الألمانية"، و"فايرستون للمطاط" و"شركة تاير".. إلخ، بالتعاون مع شركائها المحليين. وزاد الناتج المحلى الاجمالى فى ليبيريا من أقل من ٣٦ مليون دولار عام ١٩٥٠ إلى ٤٥٠ مليون دولار عام ١٩٧٢. كما ارتفعت إيرادات الحكومة فى الفترة نفسها من ٤ ملايين دولار إلى حوالى ٨٠ مليون دولار تشمل حوالى ١٣,٩ مليون دولار إجمالى التكوين الرأسمالى. وفى عام ١٩٦٧ كان هناك ما يربو على ٤٠ شركة كبرى تعمل فى ليبيريا بإجمالى رأس مال مستثمر ٧٥٠ مليون دولار.

وتكونت علاقة الشراكة بين هذه الشركات وأفراد الطبقة الحاكمة الذين كان معظمهم أعضاء فى "حزب الويج". وأصبح لكثير من أفراد الطبقة الحاكمة شركاتهم الخاصة، ومنها شركات لإنتاج المطاط. واتخذت العلاقات بينهم وبين الشركات الأجنبية طابع المصالح المتكاملة، فمثلاً قدمت شركة "فايرستون"

التكنولوجيا والدعم المالى لملاك شركات من المنتمين للطبقة الحاكمة، وبالمقابل ساعدت الدولة هذه الشركات فى تعظيم أرباحها. وفى هذا الصدد يقول "مهمت": "إن الشركات الأجنبية لا تتمتع فحسب بحرية نقل الأرباح والتوزيعات وكافة صور التحويلات للخارج، وإنما تحصل أيضًا على مساعدة حكومية هامة فى الإبقاء على الأجور رخيصة وكبح النشاط النقابى" (Mehmet 1978:129) .

وقد خلق هذا النوع من الاقتصاد فجوة واسعة بين من يملكون ومن لا يملكون. فعلى طول السنين ظل أولئك المنحدرون من أصل ليبيرى- أمريكى يحصلون على ما يزيد عن ٦٠% من الدخل القومى (فى صورة رواتب وامتيازات أخرى). ففى عام ١٩٧٠ مثلاً كان متوسط دخل الفرد ٧٠ دولار فى العام، أى مجرد ٢% فقط من دخل الفرد فى النخبة الحاكمة (MPEA 1973:53). وقد وصفت مجلة "أفريكان" الوضع الاجتماعى والاقتصادى فى السبعينات بقولها: "تشير أحدث الاستطلاعات الحكومية والخاصة إلى أن الفقراء يشكلون تسعة أعشار سكان ليبيريا. إذ إن ١,٢ مليون نسمة- من إجمالى ١,٤ مليون هم سكان ليبيريا- لا يحصلون على أى دخل منتظم. ومن بين الذين يكسبون نجد أن ١٠% يحصلون على دخل سنوى يزيد عن ٦ آلاف دولار فى السنة، بينما الـ ٩٠% الباقون يحصلون على أقل من ٥٠٠ دولار فى السنة[٤].

تلك هى الأوضاع الاجتماعية التى بدأت أنشطة "موجا" فى ظلها. أما ما أعلنه الرئيس "تولبرت" عن تحويل الليبيريين من "النوم على الحصير إلى النوم على مراتب الإسفنج" أو "الحرب على الفقر" أو "الاندماج الشامل" وغيرها من الشعارات، فقد كانت مجرد سياسات شديدة البطء وتعترضها المشكلات الدولية والاقتصادية بفعل ارتفاع أسعار النفط وزيادة المنافسة فى سوق المطاط والحديد الخام، فضلاً عن التنمية المشوهة بفعل السياسات الداخلية. وبعد انقلاب ١٩٨١ حدثت أزمة للتوقعات والآمال استفادت منها حركة "موجا" فى نضالها لطرح أفكارها وبرامجها. ووصف "ساوير" هذه الخلفية قائلاً: "تصاعد الضغط السياسى

خلال هذه الفترة بشكل شامل ومن أجل تحقيق البقاء. فلأول مرة فى تاريخ ليبيريا السياسى وجدنا جماعات فلاحية تطالب بالمزيد من المساعدات الحكومية والبحث عن فرصة أكبر للتنمية المعتمدة على الذات- وهى الدعوة التى ارتفعت أصواتها فى مختلف أنحاء البلاد- كما فقدت اللجان النقابية القيادية سيطرتها على التنظيمات العمالية القاعدية التى سعت إلى إنهاء انتسابها للنقابات العامة وأخذت تعطى وزنًا أكبر لسلطة نقابة المصنع، أما الطلاب المتذمرون فقد أخذوا يشكلون الأحزاب السياسية، كذلك شرعت طبقة منظمى الأعمال الليبيرية الناشئة فى الاستقلال عن الغرفة التجارية، بل إن العاملين فى الخدمة المدنية نفسها بدءوا يدعون إلى نظام للترقى يراعى الكفاءة، كما أخذت النساء فى القطاع غير الرسمى يوسعن من سيطرتهن على شئون الأسواق الحضرية، ناهيك عن جيش البطالة فى المدن والذى أخذ ينمو بلا هوادة" (Sawyer 1987:2).

نشأة حركة "موجا":

شهدت الخمسينيات والستينيات نشأة العديد من الحركات الاجتماعية- السياسية فى أفريقيا، وقد تبلور الكثير منها كتعبير عن مواقف سياسية وطنية وإقليمية، كما لعبت دورًا كبيرًا فى النهوض السياسى الذى تحقق فى كثير من بلدان وأقاليم القارة الأفريقية. وبالرغم من استحالة وضع جميع هذه الحركات معًا فى جعبة واحدة، إلا أن ما يجمع بين معظمها هو النزوع المباشر أو غير المباشر للنضال من أجل بعض صور تحرير وانعتاق طبقات اجتماعية بعينها.

وبغض النظر عن ارتباط هذه الحركات من عدمه بتحولات فى أجهزة الدول، فإنها قد عبرت بشكل عام عن منظورات جديدة نوعًا ما إزاء الأوضاع الأفريقية، ومن هنا خلقت توقعات وطنية ارتبطت بها.

جاءت حركة "موجا" إلى المشهد السياسى الأفريقى فى وقت كانت فيه معظم البلدان الأفريقية قد نالت أو مُنحت الاستقلال السياسى الرسمى. كما اتسمت الستينيات والسبعينيات بتصاعد النضالات المسلحة ضد القوى الاستعمارية فى أنجولا وغينيا بيساو وموزمبيق وناميبيا وجنوب أفريقيا وزيمبابوى وغيرها. أما على المستوى المحلى فقد نشأت "موجا" فى وضع يمكن وصفه بصراع السلطة وارتفاع مستوى الفقر، وبالنسبة للوضع الاقتصادى فلعل وصف "كينيث أدلمان" له هو الأقرب إلى الدقة حيث قال: "إن التفاوت بين المستوطنين الحضريين وبين السكان الأصليين فى الريف قد شابه إلى حد بعيد ما وصفه كاهن فى العصور الوسطى بقوله: أولاً هناك ملك، ثم نبلاء، ثم أعيان، وبعد ذلك يأتى التجار والفعلة. وبعد ذلك لا شىء، أو يوجد من هم لا شىء، ألا وهم الفلاحون" (Adelman 1979).

ومن الناحيتين الثقافية والاجتماعية أسهمت سياسة "الانفتاح" والتوحيد الخاصة بـ "توبمان" مع استهداف النمو دون التنمية، فى توطيد سلطة الطبقة الحاكمة وتوسيع الطبقة المتوسطة. ورغم أن العرقية استمرت كظاهرة سياسية وقوية بالغة القوة، فقد بدأت المصلحة الطبقية تلعب دورًا أكثر أهمية فى صراع السلطة الذى أخذ يطفو على السطح فى السبعينيات. وتتمثل التفرقة التى تأخذ بها هذه الدراسة بين الصراع الطبقى وصراع السلطة فى أن النضال من أجل التحرر الوطنى قد يأخذ أشكالاً مختلفة، بينما النضال الثورى بمعناه التام ينبنى على الصراع الطبقى. إذ إن الصراع الطبقى ينطوى على عملية ثورية تستهدف مقارعة السيطرة الإمبريالية فى صورتيها الاستعمارية والاستعمارية الجديدة (Cabral 1979: 119-137). أما صراع السلطة فهو عملية تطالب فى غمارها قوى معينة- فى زمن معين من التاريخ وفى مجتمع محدد- بنصيبها فى السلطة، أو تنتزع السلطة لنفسها أو باسم الآخرين (جماهير الشعب عادة) دون أن يؤدى ذلك بالضرورة إلى تغيير أنماط الإنتاج أو علاقات الإنتاج الاجتماعية. وإن كان صراع السلطة قد يسهم فى تسريع معدلات الصراع الطبقى فى بعض الحالات.

ومن الصعب الادعاء بأن حركة "موجا" قد نشأت بسبب تردى الأوضاع السياسية والاجتماعية وحدها. فقد مرت بلدان كثيرة فى أفريقيا بظروف مماثلة فى الفترة نفسها، ومع ذلك لم تنشأ فيها حركات مماثلة.

ومن ثم يجب أن نعطى للسمات الخاصة بالأوضاع فى ليبيريا ما تستحقه من اعتبار حتى نتمكن من فهم لماذا نشأت حركة "موجا"؟.

ففى يوم ٢١ مارس ١٩٧٣ دعا عدد من طبقة المثقفين العضويين الشعب إلى اجتماع فى جامعة ليبيريا لمناقشة الأوضاع فى جنوب أفريقيا، وهو ذات اليوم الذى دعت الأمم المتحدة لتكريسه كيوم لإنهاء التفرقة العنصرية. ويمكن فهم دور المنشئين لحركة "موجًا" فى إطار النموذج الأيديولوجى للدور التقليدى للمثقفين. ونحن هنا نميز بين نوعين من المثقفين: المثقفين التقنيين الذين تبدو شواغلهم الفكرية تقنية بالأساس؛ والمثقفين الذين تكون اهتماماتهم نقدية وتحليلية وتحريرية وغالبًا عملية- سياسية[٥]. ففى تاريخ الثورات فى العالم- سواء الثورة البرجوازية فى فرنسا والولايات المتحدة أو الثورة الشعبية فى الصين وغينيا بيساو- فإن المثقفين الثوريين أو المناضلين الثوريين الذين يُعتبرون "يعقوبيين" أو "ماويين"، يلعبون دورًا حيويًا فى النضال، وعادة ما يتم ذلك باسم الشعب والأمة. فهم لا يطلبون السلطة لأنفسهم حسبما يدعون.

وقد قاد المثقفون الثورة الروسية، بل وحتى فى الصين فقد بدأ الحزب الشيوعى الصينى نشاطه الثورى تحت قيادة "تشين- تو هسياو" الذى تعلم فى جامعة بكين وبدأ مع "لى تا- تشاو" أمين المكتبة الرئيسية، تنظيم المثقفين الاشتراكيين فى الجامعة بعد سنة واحدة من قيام الثورة الروسية. وفى ورقته المعنونة "مقدمة لنظرية عن المثقفين الثوريين" التى عرضها فى جامعة روما فى ٢ مايو ١٩٧٥ أوضح "جولدنر" أنه خلال الفترة من ١٩٢١ حتى ١٩٥٢ كان جميع الأعضاء القياديين فى الحزب الشيوعى الصينى- مع استثناءات قليلة للغاية- هم على وجه الخصوص ممن تلقوا تعليمًا جامعيًا، على الرغم من الشروط الاقتصادية والاجتماعية المعروفة للمجتمع الصينى فى هذه الفترة (Gouldner 1975:17-37).

وقد بدأ "ماوتسى تونج" الطالب نشاطه فى الحركة الثورية بتنظيم الطلاب وغيرهم من الجماعات فى إقليمه (Gouldner 1975:17-37). كما بين "هوايت" كيف بدأت الثورة الفيتنامية على أيدى الأساتذة الكونفوشيين (White 1974:80) الذين اعتصموا بقراهم لمقاومة القوى الأجنبية. أما "هوتشى منه" قائد الثورة الفيتنامية الحديثة فقد تلقى، مثل "شو إن- لاى" فى الصين، تعليمه فى روسيا وفى بعض البلدان الرأسمالية الصناعية المتطورة. ويدخل فى نفس هذه الفئة:"كاسترو" "تشى جيفارا" و"مندلانى" وغيرهم. وبالطبع فإننى لا أزعم أن جميع المثقفين كانت لديهم دائمًا رؤية للتغيير يمكن أن تصل إلى الناس.

فقد لعب المثقفون أدوارهم أيضًا فى الحركات المحافظة والقومية وحركات الطبقة الوسطى، بل وحتى فى الحركات الرجعية. إلا أنه يمكن القول بشكل عام إن المثقفين يملكون طاقات كامنة- بفعل تنشئتهم الاجتماعية- لأن يصبحوا وسطاء تاريخيين للتغيير الاجتماعى. كما يتسم المثقفون بصغر حجمهم النسبى فى المجتمع، وإن كانوا يتجاوزون النزعة المحلية بسهولة عن الفلاحين والمزارعين. وقد وصفهم "تشاليان" فى الحقبة الاستعمارية بقوله: "لا مراء فى أن النخبة الجديدة هى التى أدركت فى البدء طبيعة الظاهرة الاستعمارية واحتقنت بالمرارة إزاءها. وفى الحقيقة أن الجهاز الحكومى الذى استوعب الكثيرين من البرجوازية الصغيرة الإدارية قد أصبح فى العادة مركزًا لمعارضة السيطرة الاستعمارية. وكان المثقفون وأشباه المثقفين العاملون فى المراتب الدنيا يتعرضون للتمييز ضدهم بسبب هويتهم الوطنية، ومن ثم فقد كانوا يتوقون إلى الحصول على المواقع التى يرون أنهم جديرون بها" (Chalian 1977:7).

وهكذا فقد ارتبط المثقفون العضويين دائما بحركات التقدم الاجتماعى فى التاريخ العالمى. ولكن حركاتهم لم تنجح بدون قيام تحالف لمصالح طبقية مختلفة. فبإمكان المثقفين أن يحشدوا القوى عبر طريق واحدة هى نسج التحالفات مع طبقات اجتماعية أخرى. ترى ماذا كان الوضع بالنسبة لحركة "موجا" فى ليبيريا؟ وما هى الطبيعة الخاصة لدور المثقفين فى هذه الحركة؟

حينما اجتمع قادة "موجا" فى ٢١ مارس ١٩٧٣ لمناقشة الأوضاع القائمة وقتها فى جنوب أفريقيا، ربما كان جدول أعمالهم هذا بعيدًا عن الأنشطة اليومية فى "منروفيا". ولكن رؤيتهم للتغيير الاجتماعى كانت أكثر اتساعًا. فمن بين القضايا التى نوقشت فى هذه الاجتماع: ماذا يجب أن نقوم به إزاء اضطهاد الأفارقة فى جنوب أفريقيا؟ ما هى الاستراتيجيات الواجب أعمالها لدعم النضال فى ذلك الإقليم؟ وتقرر إنشاء منظمة للمساعدة فى رفع وعى الشعب الليبيرى بالقهر والاستغلال الواقعين على الأغلبية السوداء. وظلت مسألة جنوب أفريقيا أحد أكثر الموضوعات سخونة وسط طلاب جامعة ليبيريا فى الثمانينيات، ويلاحظ أن الوضع فى ليبيريا يتشابه فى جوانب كثيرة من الناحية التاريخية مع نظيره فى جنوب أفريقيا.

وقامت إثيوبيا وليبيريا (وهما البلدان الأفريقيان الوحيدان فى الأربعينيات والخمسينيات اللذان لم يكونا مستعمرين من قبل الدول الغربية) برفع دعوى ضد حكومة جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية بشأن مسألة ناميبيا. ومنذ ذلك الوقت أصبحت قضايا أفريقيا الجنوبية مكونًا أساسيًا فى الجدل السياسى وسط الطلاب. هذا وقد راقب الطلاب والمثقفون عن كثب سلوك حكومتهم إزاء الوضع فى جنوب القارة. فقام أعضاء "موجا" مع كثير من الليبيريين بالاحتجاج على زيارة "فورستر" رئيس وزراء جنوب أفريقيا الأسبق الذى قدم إلى ليبيريا لمناقشة الوضع فى أفريقيا الجنوبية مع "تولبرت"، ومن ثم كان فى استقباله فى مطار "روبرتس فيلد" الدولى تظاهرة معادية كبيرة.

لقد وقف أنصار شعار "هنا يجمعنا حب الحرية" بشكل مبدئى ضد العنصرية فى جنوب أفريقيا، ونظروا إلى هذه القضية على أنها تماثل العلاقات بين السود والبيض فى التاريخ المنقضى للولايات المتحدة الأمريكية. ومما يثير السخرية فى هذا الموقف هو إدانة العنصرية والعرقية بشدة خارج ليبيريا، بينما فى داخلها فقد تساهلت الدولة وحلفاؤها (الشركات متعددة الجنسية) سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا مع العنصرية والعرقية، ولجأوا إلى الخداع والتلاعب لتحقيق أغراضهم السياسية.

أما أولئك الذين نظموا الاجتماع الأول فى جامعة ليبيريا حول جنوب أفريقيا فقد وجدوا أوجه شبه كبيرة بين ما يحدث فى ليبيريا وجنوب أفريقيا: القهر والفقـر والاستغلال لأغلبية السكان الأفارقة. وهكذا فقد نشأت "موجًا" كمنظمة اجتماعية لها أهدافها وأطروحاتها المتسقة مع الوحدة الأفريقية. ومن ثم نُظر إليها كحركة غيـر حكومية، غير طائفية، صغيرة نسبيًا من حيث الحجم، "محايدة" سياسيًا وأيديولوجيًا، وتؤمن برسالة الوحدة الأفريقية.

وكان معظم الفاعلين الظاهرين فى تنظيم هذا الاجتماع من المنتـسبين إلـى جامعة ليبيريا. فقد كان كل من "بويما فانبوله" و"آموس ساوير" و"توجباناه تيبوتيـه" يقومون بالتدريس فى الجامعة، كما كان "ميسون" يحاضر فى كلية "كوتنجتون".

وأصبحت جامعة ليبيريا بمثابة القاعدة السياسية الفعليـة لـيس لمعارضـة سياسات الدولة فحسب، وإنما أيضًا للدفاع عن قـيم العدالـة والحريـة والتغييـر السياسى. وفى البداية شكل الطلاب غالبية جمهور حركة "موجا". ولكن هـل أقـام الطلاب تحالفات مع الفلاحين والعمال والبروليتاريا الرثة؟ هذا ما سنناقـشه فيمـا يلى.

إن الدور الذى لعبته جامعة ليبيريا– ولا تزال تلعبه حتى الآن– يعـد مـن الموضوعات المثيرة بحثيًا. فقد كانت الجامعة– من ناحيـة– مؤسـسة محافظـة صغيرة تابعة للدولة تؤيد أفكار وأيديولوجيات وقيم الطبقة الاجتماعية القوية، ومـن ناحية أخرى فإنه مع سياسات الاندماج والتوسع و"الانفتاح" التى اتبعهـا "توبمـان" أصبحت سياسة القبول بالجامعة أكثر مرونة نسبيًا إزاء قبول الطلاب الآتـين مـن أصول اجتماعية مختلفة غير الليبيريين الأمريكان. وانعكست هذه الـسياسات فـى دخول أعداد من "أبناء البلد" إلى الجامعة. وقد أدى هـذا الانفتـاح– مـع وجـود الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحادة– إلى خلـق التـوترات داخـل الحرم الجامعى.

كانت صورة الجامعة دائما أنها "منارة" المجتمع، وبدا أن الليبيريين جميعًا يدركون الدور القيادى للجامعة. بل إن موقعها الجغرافى فوق تل "كابيتول" فى "منروفيا" يضعها فى الجانب المواجه مباشرة لحى الوزارات، ومن ثم فقد اقترنت الجامعة– من الناحية الرمزية– بالسلطة. وبدءًا من الستينيات أصبحت الجامعة بمثابة طليعة النضال ضد الظلم والفساد (Gouldner 1975:17 - 37).

لقد تأثرت نشأة حركة "موجا"– بشكل مباشر أو غير مباشر– بالأوضاع الاستغلالية وشديدة السخونة فى ليبيريا خاصة وأفريقيا عامة. وهى الشروط التى يمكن الإشارة إليها فى تفاقم الإحباط من الأوضاع القائمة وعدم اليقين إزاء المستقبل، ومن ثم القابلية لأى تحرك أو تغيير جذرى قد يقلل التوتر ويحقق مجموعة من الأهداف الواقعية. وكما سنرى فيما بعد فإن الناس قد أيدوا أنشطة"موجا" ليس بفعل فهمهم "فلسفتها السياسية" أو الموافقة على أيديولوجيتها، وإنما لأنهم لم يكونوا فى وضع اجتماعى يسمح لهم بتأييد أى بديل آخر، سواء أكان قوميًا أم متعصبًا دينيًا أو توفيقيًا أو مُخلصًا، أو مهمًا (مثل وليم وادى هاريس أو كيمبانجو... إلخ).

كما يمكن تصور "موجًا"– إلى حد ما– كرد فعل للوضع الرأسمالى الدولى فى أفريقيا، منعكسًا بشكل خاص فى ظروف ليبيريا المتميزة. وتعد هذه حالة كلاسيكية لقيام طبقة المثقفين العضويين بتنظيم الفلاحين والعمال والطلاب، متجاوزين فى ذلك مصالحهم وانتساباتهم الطبقية. وهو ما عبر عنه "جولدنر" بقوله: "لم يحدث فى أى مكان أن سعى المثقفون إلى السلطة باسمهم. إذ إنهم لما كانوا جماعة صغيرة فإنهم لا يستطيعون التعبئة للنضال من أجل السلطة إلا بالتحالف مع فئات أخرى. كما أنهم يخلقون أيضًا هياكل سياسية جديدة لأنفسهم، أى منظمات ذات طابع سياسى عقلانى مثل الحزب الطليعى".(٦)

وكما سنرى، نجح أولئك المثقفون فى تحويل مصالحهم إلى مصالح شعبية وعامة. كما حددوا مواقعهم أيضًا فى إطار جماعات أكبر فى المجتمع. ولا يمكن

للمثقفين أن يحلوا بأنفسهم المشكلات الاجتماعية فى مجتمع ما فى وقت ما. إذ لابد أن يرتبطوا بقوى وشروط محلية مختلفة وتنويعة من المصالح الطبقية، فمثلاً حينمًا بدئ فى تناول المشكلات الريفية، اضطلعت "موجا" بعملية بناء دائرة أوسع من الأنصار، بما يمكن من تحويل الحركة إلى حركة ريفية.

إن كثيرًا من الحركات الاجتماعية التى شهدتها أفريقيا فى الفترة بين الأربعينيات والستينيات، كانت إما حركات منظمة من جانب الدولة وإما كانت نضالات قومية تلقى التشجيع من الدولة أيضًا. وإذا كانت هذه الحركات قد ولدت- بشكل عام- فى بيئات اقتصادية وسياسية حضرية، فقد جاءت محصلة لإصلاحات كثيرة اتخذتها الدول الاستعمارية للحيلولة دون إمكانية اندلاع الثورة أو أى شكل آخر من الوطنية الجذرية. ومن ثم فقد عملت جمعيات الصداقة والكنائس وغيرها كروافع يستخدمها الحكام الاستعماريون فى إطار مشروعهم لإرساء "القانون" و"النظام". وهكذا فقد اتسع مشروع "القانون والنظام" لعمل أيديولوجية البرجوازية الصغيرة التى لم يكن لها جدول أعمال اجتماعى- سياسى مميز، خاصة فيما يتعلق بمسألة الديمقراطية والنضال الشعبى ضد الفقر والاستغلال.

وجدير بالذكر أيضًا أنه حتى لو كانت وطنية "موجا" لم تأت كمنتج مباشر للدولة، فإن الحركة قد أفادت من بعض الإصلاحات التى أجرتها الدولة، ومنها على سبيل المثال كبح جماح البوليس السرى وتوسيع الحريات وغربلة أجهزة الخدمة المدنية على يد "تولبرت". ولم تمر "موجا" على الإطلاق بتجربة فى العمل السرى مثل تجربة "المؤتمر الوطنى الأفريقى"ANC أو "منظمة جنوب غرب أفريقيا SWAPO أو بدرجة أقل "حركة تحرير الكونغو كينشاسا" MWAKENYA. وحتى حينما تم حظر أنشطة "موجا" رسميًا وقانونيًا بقرار من "مجلس الإنقاذ الشعبى" PRC بعد الانقلاب العسكرى الذى وقع فى ١٢ أبريل ١٩٨٠ لم ينقطع تواجد قادة الحركة فى كافة المناسبات والمناقشات التى جرت حول الأوضاع فى ليبيريا، بل إنهم حتى استخدموا فى ذلك المطاعم والمقاهى .. إلخ. بيد أن علاقة زعماء الحركة بالدولة ازدادت وثوقًا نوعًا ما خلال السنوات ١٩٨٠- ١٩٨٤.

هذا وكان الدكتور "توجبا- ناه تيبوته" T. Tipoteh قد أنشأ منذ عـــام ١٩٧١ جماعة "سوسوكيو"Susukuu لمواجهة الفقر (ومعنى هذه الكلمة فى اللغة المحليـــة: المقطع "سوسو" يعنى مدخرات أو قرض، أما المقطع الثانى "كيو" فيعنـــى جماعـــة زراعية تقليدية). ولما كانت جماعة "سوسوكيو" نشأت كمنظمـــة شـــقيقة لحركـــة "موجا" فقد انعكس فى أنشطة الأولى وعملياتها الموقف الأيديولوجى للحركة. ولـــم تعط جماعة "سوسوكيو"- بشكل إجمالى- أى اهتمام خاص لمـــسألة الأيـــديولوجيا، على الأقل حتى عام ١٩٧٩ فقد بنى عملها بشكل خاص علـــى النزعـــة العمليـــة وتحقيق الاكتفاء الذاتى. وقد تطورت الحركة واتسعت بشكل كبير من خلال نـــشر الاقتصاد السياسى للمشروع الخاص الصغير وفق مقولـــة "شـــوماكر" Schumaker "الأصغر هو الأجمل".

أهداف وبنية وأيديولوجية حركة "موجا":

لم تنشأ "موجا" كحزب سياسى، ولذا فإن أهدافها لم تتطلب وبشكل واضـــح وجود تنظيم سياسى يطمح نحو الاستيلاء على سلطة الدولة. ولـــذا فقـــد اتـــسمت أهدافها- على الأقل عند البداية- بالعمومية ذات الاتجاهات الشعبية، ومع ذلك فإن "موجا" لم تسع أول الأمر كى تكون حركة شعبية. وتشكل قادتها- كمـــا ســـبق أن أوضحنا- من جماعة من المثقفين المتعاطفين مع الوطنية الراديكالية وفكرة الوحدة أو الجامعة الأفريقية. إلا أنه مع تطوير بعض المشروعات الخاصة فى المنـــاطق الريفية أخذت تلك الأهداف "النخبوية" تتحول تدريجيًا إلى أهداف "شعبية". وحينمـــا قرر زعماء الحركة عام ١٩٨٤ تحويلها إلى حـــزب سياســـى (حـــزب الـــشعب الليبيرى) تم التعبير عن "الأهداف الشعبية" كأهداف وطنية.

كان لدى "موجا" ثلاث مجموعات من الأهداف ذات الصلة ببعضها البعض: مبادئ وحقوق عامة، أهداف أفريقية، وأهداف ليبيرية. وقد جاءت مقولـــة العدالـــة

الاجتماعية لتلخص المبادئ والحقوق العامة، باعتبارها تعنى المساواة وحق الفرد فى أن يعيش فى كرامة، وتحقيق متطلباته، والتمتع بالسلم، وحرية التعبير، والحق فى مشاركة كاملة وذات مغزى فى بناء الدولة، والحق فى الخيرات المادية، وحق العمل .. إلخ. ويمكن العثور على هذه المبادئ ومثيلها فى ميثاق هيئة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وميثاق الحرية للمؤتمر الوطنى الأفريقى، ومنظمة العفو الدولية .. إلخ، والعديد من المنظمات الأخرى الإقليمية والقطرية، وهى المبادئ التى ترجع أصولها الفلسفية إلى أفكار الفلاسفة البرجوازيين من أمثال "جان جاك روسو" و"جون لوك" وغيرهما.. كما تضمنتها معتقدات الثورات البرجوازية فى أوربا- وفرنسا بشكل خاص- ولدى بعض أطراف الحرب الأهلية الأمريكية. ولعل الملمح الأساسى فى هذه الأهداف كونها فردية وليست جماعية أو مجتمعية، إلا أن "موجا" تحولت تدريجيًا صوب الجمع بين نموذجى الحقوق الجماعية والفردية.

وفيما يتعلق بأفريقيا، صاغت الحركة أهدافها على عدة مستويات: التحرير الكامل لأفريقيا، القضاء على حكم الأقلية التابعة للاستعمار الجديد والحكم بالوكالة وإنجاز الوحدة الاقتصادية والسياسية للقارة، وتشكيل قيادة عليا لأفريقيا بهدف واحد هو حماية مصالح الشعب الأفريقى فى مواجهة السيطرة الأجنبية وأى صورة أخرى من صور الاستغلال الخارجى أو المحلى. ويأتى. فى قلب هذه الأهداف: تصفية الاستعمار، والتنمية الاقتصادية، والكفاح ضد الاستغلال.

وعلى المستوى الليبيرى اتسمت أهداف "موجًا" بالطابعين الاجتماعى والثقافى، فالحقوق الفردية وأهداف الوحدة الأفريقية قد أدمجت فى الأهداف السياسية. ويمكن إيجاز هذه الأهداف فى بناء مجتمع ديمقراطى وتقدمى فى ليبيريا من خلال أعمال تحولات اجتماعية- اقتصادية جذرية تتوافق والآمال الصادقة للشعب الليبيرى أيًا كانت خلفياته الاجتماعية أو العرقية: تحقيق الوحدة الوطنية، إعادة النظر النقدية فى المؤسسات الليبيرية، وتطوير ديمقراطية حرة ونزيهة

وطليقة، السعى نحو التوظيف الكامل للعاملين فى إطار اقتصاد مختلط متحرر من الهيمنة الأجنبية؛ الحفاظ على القطاع العام، صيانة حقوق العمال وتمكينهم من تنظيم أنفسهم بحرية، تحقيق تنمية ريفية متكاملة، والتزام المشروع الخاص بحقوق العمال والمستهلكين والدولة.

وجدير بالملاحظة أن معظم هذه الأهداف متضمن أيضًا فى الدستور الليبيرى (حتى فى دستور ١٨٤٧). وإذا أجريت مقارنة بين أهداف كل من "موجا" والدولة، سنجد أن الفروق تكمن بينهما فى مستوى ونوعية الالتزام عند كل مؤسسة وقادتها. حيث عقدت "موجا" العزم على التمسك بالرؤية النقدية للوضع فى ليبيريا؛ فكان خيارها الاقتصادى هو الاقتصاد المختلط، وفى الجانب السياسى أيدت الوحدة وبناء مجتمع ديمقراطى وتقدمى فى ليبيريا عبر إحداث تحول اجتماعى- اقتصادى جذرى يتفق مع طموح الشعب الليبيرى. ولاشك أن كل ما سبق لا يمكن تحقيقه إلا باضطلاع الدولة بإدخال إصلاحات جادة على سياساتها، أو بالتدخل الإيجابى فى الاقتصاد الوطنى.

ورغم أن "موجا" اتخذت جانب الدفاع عن الصالح العام والتعاون الريفى وقضايا العمل..إلخ، فبالإمكان ملاحظة غياب موقف متبلور جيدًا فى مسألة الأرض وكيفية تناولها. مع أنه قبل انقلاب ١٢ أبريل ١٩٨٠ كانت حيازة (وملكية) الأرض من أهم المسائل الاجتماعية والاقتصادية، نظرًا لارتباطها بمنح وممارسة الحقوق السياسية. كما أن العديد من الحركات الراديكالية التى تتسق مع النضال الشعبى فى البلدان النامية تعتبر قضايا الأرض والفلاح ذات أولوية متقدمة. وهذا ما وجدناه على سبيل المثال فى غينيا- بيساو فى عهد "كابرال"، وفى إثيوبيا تحت القيادة الماركسية اللينينية لـ"منجستو"، وفى الصين بزعامة "ماو"، وفى كوبا تحت قيادة "تشى جيفارًا" و"كاسترو".. إلخ.

ورغم أن أهداف "موجا" كانت مناهضة للاستغلال وكافة أشكال الظلم والضربات الكبرى، فإن الحركة لم تكن حركة فلاحية ولا حتى ذات توجه فلاحى،

لأن هذا التوجه لابد أن يتصل بالدرجة الأولى بموقف فى مسألة الأرض تحت راية الإصلاح الزراعى.

بنية "موجا" وقاعدتها الأيديولوجية:

لم تكن العناصر البنيوية أو النظريات التنظيمية للحركة محددة بشكل واضح إبان المرحلة الأولى من تطورها. ويرجع هذا لحقيقة أن حركة "موجا" كانت لا تزال تبحث عن هويتها وجمهورها طوال الفترة الممتدة من وقت نشأتها عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٩ حينما تقدم "ساوير" كمرشح مستقل لشغل منصب عمدة "منروفيا". وقد تحققت للحركة هويتها واكتسبت جمهورًا أوسع عبر تحولها التدريجى من حركة برجوازية صغيرة إلى "حركة شعبية". وربما لم يكن هذا التطور ممكنًا لو كانت الأبنية الأصلية للحركة جامدة.

ويتمتع تحليل البنية التنظيمية بأهمية خاصة من زاوية توضيحه لأمرين: أين يوجد مركز السلطة فى الحركة؟ وكيف تعمل الحركة على تحقيق أهدافها؟

ولقد نُظمت "موجا" فى صورة خمس لجان عمل أساسية كان بينها قدر من التداخلات والتفاعلات، إلا أن كلا منها تمتعت بنوع من "الحرية" فى العمل لتحقيق برنامجها ودون أن تحصل بالضرورة على تأييد اللجان الأخرى. حيث وضعت كل لجنة برنامج عملها، وانتخبت مسئوليها، وحددت مدة توليهم المسئولية. وكانت هناك لجان أخرى تُنظَم من وقت وآخر حسب تطورات الأوضاع. كما كان من صلاحيات التنظيمات الفرعية حرية تشكيل لجان أخرى دائمة فى مواقعها المحلية إذا تطلبت الأوضاع والتكيفات المحلية ذلك.

وقد تناولت المادة (٣) من الفصل الأول من لائحة الجماعة عدد الأقسام والفروع، حيث جاء بها: "سوف تتشكل "موجا" من فروع كثيرة على مستوى المقاطعات والتقسيمات الإدارية الفرعية فى ليبيريا. كما سيتكون كل فرع من أقسام كثيرة حسب المدن والبلدان والقرى والمؤسسات".

واندرجت فى صفوف هذا التنظيم أعداد كبيرة من كافة الطبقات الاجتماعية، من البرجوازية الصغيرة والعمال إلى الفلاحين والمزراعين وسائر الجماهير. وكان يقود هذه المشاركة قادة الجماعة ممثلين فى لجانها الرئيسية الدائمة: لجنة البحث والمعلومات والدعاية، لجنة الاستراتيجية، اللجنة المالية، لجنة العضوية والانضباط، لجنة التنسيق.

أما اللجنة الوطنية فكانت أعلى سلطة فى الحركة وتشكلت من رئيس الحركة ومسئول الشئون الوطنية وثلاثة مسئولين من كل تنظيم فرعى على مستوى المقاطعة...إلخ. ويبدو أن فرصة الانتخابات فى اللجان أو التنظيم الفرعى كانت محدودة أمام أى فرد لا يملك مؤهلات ثقافية أو اجتماعية تدخله فى زمرة المثقفين.

ولكن ماذا يمكن أن يقال عن هذا التنظيم من الناحيتين السياسية والسوسيولوجية؟

إن الكثير من المنظمات الإقليمية مثل "منظمة الوحدة الأفريقية" OAU و"الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا" ECOWAS ..إلخ قد بنيت على أساس نخبوى عالٍ ومكلف يماثل نموذج الأمم المتحدة. فمن السمات المميزة لهذا النموذج ثقل وزن البيروقراطية، وبطء اتخاذ القرارات، وبطء تنفيذ القرارات حتى عند اتخاذها بسبب عدم التزام البيروقراط ونقص وسائل الاتصال الكفء بين الهيئات واللجان. وعلى النقيض من ذلك، تبدو حركة "موجا" كحركة مبنية على مبدأ التنظيم الديمقراطى ودرجة عالية من اللامركزية. وإذا طبقنا هذه الصورة على حقيقة الوضع فى ليبيريا، سنجد أن العاصمة "منروفيا" تعتبر هى ليبيريا، وأن أعضاء اللجان المختلفة فى العاصمة يملكون فرص احتكار السلطة داخل أبنية "موجا"، وليس من الواضح بالضبط من الناحية البنيوية أين يقف العمال والفلاحون والعاطلون الليبيريون داخل الهياكل التنظيمية للحركة.

لقد أقيمت هذه الأبنية بغرض الاضطلاع بأنشطة فى سبيل تنمية وتطوير ليبيريا، وفى ذات الوقت لإضفاء الطابع الشعبى على أهداف "موجا" وبرامج عملها.

ويتطابق تعميق هذا الطابع الشعبى مع توعية الجماهير وتحقيق المشاركة الشعبية فى الشئون المحلية. وقد اعتمدت فعالية هذه الأبنية التنظيمية لتحقيق الأهداف اعتمادًا كبيرًا على منظومة السلطة المحلية ومستوى العلاقات السياسية "الجيدة" بين القوى المحلية والحكومية فى "منروفيا".

ومن الواجب تقويم هذه الأبنية من حيث أهدافها، وقواعد عملها، وأدائها. لقد قررت حركة "موجا" أن تدفع ليبيريا نحو طريق الديمقراطية والاعتماد على النفس، وقد عكست أبنيتها هذه الإرادة والموقف الإيجابى، إلا أن المرء يجب أن يقول بأنه كان هناك تعدد زائد عن الحد فى الهيئات التنظيمية للحركة، خاصة بعد عام ١٩٨٠. وإذا أخذنا هذه الحقيقة فى الاعتبار فهل كان من الممكن تعبئة الفلاحين والعمال والبروليتاريا الرثة فى إطارها؟ لقد كانت هذه الأبنية التنظيمية مناسبة بوجه عام للوصول إلى الناس، ولكن أداءها قد توقف أيضًا على عوامل أخرى كثيرة مثل نوعية القيادة المتاحة فى كل موقع محلى، ومستوى وعى الأفراد المنخرطين فى كل هيئة، ونوع الخطوط الإرشادية فى مجال العمل والمستقاة من أيديولوجية "موجا"... إلخ.

ترى هل للأيديولوجية أهمية فى الحركات الاجتماعية والحياة السياسية الأفريقية؟ إن "سمير أمين" يعرّف الأيديولوجيات بأنها "ثمار لأوضاع تاريخية معينة. فتظهر كنظم استجابة للمشكلات المطروحة على المجتمعات التى تمر بحالة أزمة. وهى تعطى قوة دفع لبلورة كتلة من القوى الاجتماعية قادرة على إخراج المجتمع من أزمته" (Amin 1989: 174).

فعلى سبيل المثال تختلف "حركة تحرير شعب السودان" عن حركة "رينامو" فى موزمبيق أو مؤتمر الوحدة الأفريقية، سواء من حيث النظرة إلى العالم، أو استجابتها إزاء مشكلات بيئتها الاجتماعية، أو نوع المجتمع التى تطمح لبنائه. وقد تتبنى الحركات الاجتماعية والدول خطابات سياسية مختلفة أو تسلك مسلكا مناقضًا لما تدعو إليه. ولكن الأيديولوجية تظل على أهميتها للبحث بسبب ما تخبرنا به عن ماهية الحركة ومنظوماتها الفكرية وأصولها والخطوط المرشدة لعملها ومصادر نفوذها.

لقد كان لحركة "موجا"- مثل غيرها من الحركات الاجتماعية فى أفريقيا- آمالها وأحلامها ومعتقداتها ولغتها الاجتماعية ورؤيتها الخاصة للوضع فى ليبيريا التى أغرت الجماهير بالانضمام إليها. وقد قدمت للشعب فكرًا إيجابيا عما يمكن أن تدار به الأمور غدًا على نحو أفضل. ونظرًا لأن "موجا" لم تكن فى بدايتها حزبًا سياسيًا فإنها قد تجنبت انصراف الشعب الليبيرى عن مشروعاتها وبرامجها بفعل التحيز المذهبى. فقبل عام ١٩٧٩ لم تعر "موجا" أى انتباه للأيديولوجية. غير أنه كان بالإمكان بوجه عام حدس توجهاتها الأيديولوجية، إجمالاً، انطلاقًا من تحليل أنشطتها وبرامجها المطبقة.

هذا وكان "جابرييل باكوس ماتيوز"G. B. Matthews قد أنشأ فى عام ١٩٧٣ "التحالف التقدمى الليبيرى" PAL الذى ناصر الاشتراكية الأفريقية، والتوزيع الأكثر عدلاً للثروة وخدمات الرعاية الصحية والتعليم، وقد كان لهذا التحالف اتجاهات سياسية راديكالية، غير أن قاعدته الأساسية كانت فى العاصمة "منروفيا". فهل كانت حركة "موجا" مختلفة أيديولوجيًا عن "التحالف التقدمى"؟ لاشك أنهما كانا خصمين من الناحية السياسية، كما أن "التحالف التقدمى" أبدى ميولاً استراتيجية نحو انتهاج سياسات تهادنية أو "انتهازية".

أما أعضاء "موجا" والعديد من الليبيريين فقد رأوا فيها حركة اشتراكية أو حتى ماركسية. فقد جاء فى دستور "موجا" أنها تسعى إلى إجراء تحويل جذرى فى

الاقتصاد الليبيرى. ولكن على أساس أية أيديولوجية؟ لقد تبنت الحركة وفى ذات الدستور خيار الاقتصاد المختلط، فوفقًا لرؤيتها لنفسها هى حركة نشأت لإرساء العدالة فى توزيع الدخول/ الموارد الوطنية. وعكست برامج جماعة "سوسوكيو" اتباع الجماعة المبادئ الاقتصادية "الليبيرالية". وبالرغم من تأييد حركة "موجا" لبعض المبادئ الاشتراكية الواجب تطبيقها فى السيطرة على الموارد وتوزيعها، فإنها لم تنتسب لأى منظمة اشتراكية أو شيوعية داخل ليبيريا أو خارجها، كما لم تطرح "موجا" خيار الصراع الطبقى. ويمكن بوجه عام توصيف توجهها السياسى فى إطار الديمقراطية الاجتماعية، حيث إنها لم تستخدم قط المادية التاريخية دليلاً منهجيًا لتحليل الأوضاع الليبيرية.

حركة "موجا" والدولة:

دأبت الدولة الليبيرية على الاسترابة فى أية حركات أو منظمات اجتماعية، حتى لو كانت ذات مركز قانونى. ويمكن بوجه عام وضعها فى ذلك الجانب الأيديولوجى المناهض للتقدمية والمناصر للرأسمالية. ولقد احتكرت الدولة الليبيرية جميع الموارد الاقتصادية والسياسية ووجهتها بشكل أساسى لصالح الطبقة الحاكمة وحلفائها. فالمصالح العائلية والطبقية أثرت على سلوك الدولة وأملت عليها سياساتها لسنين طويلة.

كانت دولة الاستعمار الجديد فى ليبيريا تمر بأزمة حادة فى عقد السبعينيات، حيث تعمقت العداوات (أو الاستقطابات) الاجتماعية التى لا يمكن التحكم فى إيقاعها باستخدام إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية بسيطة. ومن ثم وُضع محل الاختبار كل من الاستقرار السياسى و"النمو الاقتصادى" وبناء قدرات الدولة. فقد كشف نمو الاقتصاد الذى حققته الدولة الليبيرية فى الخمسينيات والستينيات- نتيجة لسياسة "الانفتاح"- عن تحقيق تغير طفيف للغاية فى مستوى معيشة

الجماهير. بل إن الوطنية التوحيدية/ الثقافية التى انتهجها عهد "توبمان" قد أصبحت إشكالية فى حد ذاتها لعدم اصطحابها لإصلاحات سياسية واقعية، حيث أصبحت الدولة أقل تسامحًا حتى ليمكن وصفها بالدولة الشمولية والتسلطية التى اهتمت بحماية المصالح الخاصة للطبقة الحاكمة فى سياق وضع اجتماعى أصبح هشًا لدرجة الخطر.

لقد اتسمت العلاقة بين "موجًا" وجهاز الدولة الليبيرية بالتعقيد والانتقائية، ومن ثم يجب فهم هذه العلاقة فى سياقاتها التاريخية. لقد أوضحنا سابقًا كيف أن حركة "موجا" لم تقم كحزب سياسى فى البداية، وإنما كحركة اجتماعية تستهدف التحول إلى حركة شعبية وقاعدية. ولم يظهر فى عام ١٩٧٣ أن الحركة ترغب فى إقحام نفسها فى صراعات على السلطة مع الطبقة الحاكمة، على العكس من "التحالف التقدمى" أو "الحزب التقدمى الشعبى" PPP فيما بعد، حيث توفر لديه العزم على تحدى سلطة الدولة. لقد تشكل "التحالف التقدمى" فى نيويورك على أيدى "باكوس ماتيوز" وزملائه كمنظمة سياسية ذات أهداف سياسية محددة. ونظر كثير من الليبيريين إلى "التحالف التقدمى" كحركة أكثر راديكالية، وإن اتسم بنوع من عدم النضج وعدم الثبات على المبدأ، بل والانتهازية. ولم يتخذ "تولبرت" أى موقف من "موجا"، حيث كان مرنًا بما فيه الكفاية للسماح بمستوى معين من حرية التعبير وإقامة بعض التنظيمات التى ركزت على التنمية الاجتماعية- الاقتصادية فى ليبيريا. ومن ثم فلم تكن الدولة وحركة "موجا" تعتبران عدوين سياسيين بالضرورة، بل الحقيقة أن الحركة قد نشطت إلى حد ما فى إطار سياسة الدولة وروح شعاراتها السياسية.

هذا وقد جاء فى دستور الحركة أن جميع الليبيريين الناهضين للعمل من أجل إنهاء الاستغلال والقهر بإمكانهم أن يصبحوا أعضاء فيها، حتى أن بعض أفراد الطبقة الحاكمة قد انضموا إلى الحركة، وإن كان هذا التصرف يمكن النظر إليه- فى الواقع- كنوع من الانتحار الطبقى من جانبهم. بل إن "هاريسون ويليامز"

أحد أعضاء لجنة التنظيم فى الحركة قد كتب خطابا بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٧٣ إلـــى الرئيس "تولبرت" يعلمه فيه بتكوين المنظمة الجديدة ويدعوه إلى الانضمام إليها.

وقد رد عليه الرئيس بخطاب مؤرخ فى ١٨ أكتوبر ١٩٧٣ جاء فيه: "تأثرت من صميم قلبى بالمشاعر الطيبة التى توجهتم بها إلى. ولما كنا نعمـــل مـــن أجـــل الانعتاق التام لإخوتنا وأخواتنا الذين مازالوا تحت نير القهر فى أفريقيا، فإنه لممـــا يثير التأثر حقًا أن منظمتكم تعمل بإيجابية وفعالية لمد يد العـــون إلـــى الـــشعوب المقهورة فى العالم عامة والذى يوجد به فى آن واحد: الحرية والتحرر، وكذا القهر والتمييز العنصرى والاستعمار والاستعمار الجديد. فكونوا على ثقة من تعاونى مع مسعاكم لتمثُّل المصالح العامة ودعم النضال من أجل التحرير الكامـــل لأفريقيـــا" (Chaudhuri 1985:736).

إن "موجا" لم تضع كهدف أولى لها الإطاحة بالحكم، وإنما مواجهة المظـــالم القائمة داخل النظام وتكوين قيادة من نوع جديد. وتم تعريف أعداء الشعب الليبيرى بأنهم أولئك الذين يمارسون أو يدعمون أى نوع من أنواع الظلم. وبينما واصـــلت الحركة نشاطها لتحقيق أهدافها من خلال مساعدة الفلاحين فى إنتاج الأرز، وتقديم المشورة القانونية للعاملين فـــى الـــشركات الخاصـــة وشـــبه الخاصـــة، وتنظـــيم الطلاب..إلخ، ظهر تدريجيًا عاملان جديدان مهمان:

(أ) اتساع جمهور الحركة ومن ثم توسيع قاعدتها الاجتماعية.

(ب) أصبحت الحركة تشكل تهديدًا للدولة بوصف الأولى قوة محتملة للتدخل فى الصراع على السلطة.

ولهذا أخذت العلاقات بين الحركة والدولة تتدهور بشكل متزايـــد. وجـــدير بالذكر أن رئيس حركة "موجا" – وهو الدكتور "تيبوته" – قد عُين وعُزل عدة مرات فى حكومة "تولبرت". وبدأت الدولة تنظر إلى الحركة التى يترأسها على أنهـــا أداة فى الصراع على السلطة. فعلى نحو تدريجى أضحت مواقف "موجا" أكثر صـــلابة

تجاه سياسات الدولة وحاولت ممارسة النفوذ على الحكومة من أجل إجراء إصلاحات فى بعض السياسات.

مثلاً، فى عام ١٩٧٤ قررت الحكومة الليبيرية تقنين ألعاب القمار بوصفها مصدرًا آخر يمكن أن يضيف الكثير إلى مواردها المالية. ولكن "موجا" نظمت حملة جماهيرية ضد القانون ونجحت فى إقناع الرئيس "تولبرت" باستخدام سلطته فى نقض مشروع القانون. وحينما أحيل الكاتب والصحفى المشهور "ألبرت بورتى" على المحاكمة لتشهيره بشقيق الرئيس متهمًا إياه بإدارة أعمال قمار غير شرعية، شنت "موجًا حملة جماهيرية ضخمة دفاعًا عن "بورتى" حتى تم فى النهاية سحب الدعوى المرفوعة ضده (Liebenow 1987:171) كذلك فإن الاضطرابات التى عرفت "بشغب الأرز" وحملة "ساوير" للترشح لمنصب عمدة العاصمة "منروفيًا"، قد أديتا إلى وقوع صدامات بين الحكومة والطبقة الحاكمة و(حزب) "الويج" وبين حركة "موجا". وهما الحادثان الأبرز– من بين أحداث عدة– اللذان أثارا تطلعات الشعب حول ما يجب أن تقوم به الحركة، وهو ما زاد بدوره من تدهور العلاقات بين الحركة والطبقة الحاكمة.

لم تكن أحداث "شغب الأرز" فى ١٤ أبريل ١٩٧٩ مفاجأة تامة للكثيرين، إلا أنها فاجأت الحكومة نظرًا للقناعة الثابتة لدى الطبقة الحاكمة بأن الشعب الليبيرى لا يملك أى مستوى عالٍ من الوعى السياسى يجعله يقدم على تحدى الحكومة صراحة.

وقد كانت هذه الانتفاضة إحدى الحوادث التى أعطت دفعة جديدة فى السياسة الليبيرية وهى سياسة بلا عودة، حيث كانت مقدمة لأحداث أخرى أسماها "والرشتاين"Wallerstein "سلاسل التسبيب التاريخى".

يعتبر الأرز العنصر الأساسى فى طعام الليبيريين، وبدونه يمكن أن يتضور أغلبهم جوعًا، وفى الوقت الذى كان فيه متوسط الراتب الشهرى ٨٠ دولارًا عام

١٩٧٩ قررت الحكومة زيادة سعر جوال الأرز من ٢٠ إلى ٣٠ دولارًا. وعلى الفور توقع الكثيرون أن آثار هذا القرار سوف تفاقم من سرعة الأزمة الاجتماعية. وشكلت الحكومة لجنة لدراسة الآثار المحتملة لزيادة سعر الأرز. وتوصلت اللجنة إلى نفس النتائج التى سبق أن تنبأ بها "آموس ساوير" من "موجا" وكذلك "باتريك سيون" P. Seyon، وهى أن هذه السياسة قد تؤدى إلى تحقيق كارثة اجتماعية. وكانت الحكومة تستهدف من الزيادة تحقيق التوزان فى ميزانية الدولة. ولم يكن الأرز من المحاصيل المدعومة من قبل الدولة مثل المطاط والكاكاو والبن وغيرها من محاصيل التصدير (Liebenow 1987:171). بل كان الفلاحون فى معظم الحالات يزرعونه على نطاق صغير كمصدر للرزق.

وحدثت الاضطرابات فى وقت كان يموج بالفعل بنشاط سياسى محتدم "للتحالف التقدمى"PAL و"تحالف كل الشعب" APA. ورغم اشتراك حركة "موجا" فى هذه الأحداث إلا أن دورها لم يكن عدوانيًا مثل الآخرين. فقد دعا "التحالف التقدمى" إلى تنظيم مسيرة فى ١٤ أبريل عام ١٩٧٩ ضد نظام الحكم. وكان المزمع أن تكون المسيرة سلمية، ولكن تدخل الجيش والبوليس خلق موقفًا لم يعد ممكنًا السيطرة عليه حيث تم نهب المحال، وبشكل خاص تلك المملوكة للأجانب. وسجلت إصابات كثيرة حددتها البيانات الرسمية فى ٤٠ قتيلاً و٤٠٥ جرحى، بينما ارتفعت أرقام المستشفيات بعدد الوفيات إلى ١٤٠ حالة.

ويرى بعض المراقبين أنه لولا تدخل القوات المستقدمة من سيراليون وغينيا- كوناكرى لكانت حكومة "تولبرت" قد سقطت فى أبريل ١٩٧٩ وأنه لو كانت "موجا" و"التحالف التقدمى" قد اتفقا على استراتيجيات موحدة للاستفادة من الموقف لكانا قد تمكنا من إزالة نظام "تولبرت" المهزوز. لكن الحقيقة أن كل حركة من الاثنتين لم تشترك فى الأحداث بقصد خلق فوضى تؤهل للقيام بانقلاب.

من إذن الذين قاموا بالشغب والاحتجاج؟ إنه من الصعب تحديد هويتهم ووضعهم الاجتماعى والسياسى والاقتصادى على وجه الدقة. فهم من وجهة نظر

الحكومة: أعضاء "التحالف التقدمى" وحركة "موجا" والمتعاطفون معهما، ولكن حسبما تقول مصادر التحالف والحركة، هناك عناصر كثيرة اشتركت فى الأحداث وتضم البروليتاريا الرثة والطلاب والعمال وبعض موظفى الحكومة، بل وبعض الرتب الدنيا فى الجيش والشرطة، فقد كانت الدولة تمر بأزمة عميقة تحتم عليها التوصل إلى حلول لها إرضاء لمطالب الشعب وتهدئة للخواطر، وفى خطابه الذى ألقاه الرئيس "تولبرت" بعد الأحداث أنحى باللائمة على العابثين والمجرمين الذين يتلقون دعمًا كبيرًا من الأجانب، وخص بالذكر الاتحاد السوفيتى وكوبا، ولذا طُلب من ثلاثة دبلوماسيين سوفيت مغادرة البلاد على الفور. وشن الحكم حملة اعتقالات كبرى طالت أعضاء من "التحالف التقدمى" و"تحالف كل الشعب"، وقيادات كثيرة من حركة "موجا" منهم دكتور بويما فانبوله، وباكوس ماثيوس من التحالف التقدمى، وأوسكار. ك. سينرورات، جيمس يارسيا، وكومانى ويزيه، وأعضاء فى "الاتحاد الوطنى لطلاب ليبيريا".

ونتيجة لهذه الأحداث برزت عدة عوامل جديدة:

(أ) لم يعد الشعب ينظر للدولة الليبيرية بشئ من التبجيل.

(ب) صنفت الدولة حركة "موجا" كحركة راديكالية واشتراكية.

(جـ) انتهت خرافة الاستقرار السياسى فى ليبيريا.

ونظرًا لحدوث شقاق بين الجيش والشرطة حيث تباين مسلكاهما إزاء أحداث الشغب، أصبح من الممكن وقوع انقلاب. وإذا كان أعضاء "موجا" قد أيدوا الانتفاضة، إلا أنهم لم تتكون لديهم نية لقلب نظام الحكم على الرغم مما آلت إليه علاقتهم بالطبقة الحاكمة من عداء، ورغم أن قراءتهما للوضع الليبرى اختلفتا بشكل حاد.

وهناك حقيقتان هامتان تعكسهما حملة ترشيح "ساوير" لانتخابات العمدية فى أكتوبر ١٩٧٩ كمرشح مستقل ضد "تشو- تشو هورتون" مرشح "حزب الويج".

أولاهما أن قادة "موجا" قد برهنوا بهذا الترشح على قبولهم لفكرة الصراع على السلطة كجزء من برنامج عملهم، وكوسيلة يمكن من خلالها إجراء الإصلاحات. وثانيتهما أن من الممكن هزيمة "حزب الويج" فى الانتخابات إذا أزيحت جانبًا القوانين سيئة السمعة. وتكونت "لجنة حملة ترشيح ساوير للعمدية" من أعضاء "موجا" بشكل أساسى، والتى طالبت بإلغاء شرط حيازة الأرض للحصول على حق الانتخاب. وبعد الموافقة على إلغاء هذا الشرط كقاعدة للعبة السياسية فقدت النخبة الحاكمة ثقتها فى القدرة على الفوز فى الانتخابات، مما اضطر الحكومة إلى تأجيل الاقتراع إلى عام ١٩٨٠. وأصبح كل من "ساوير" وحركة "موجا" يشكلان تحديًا سياسيًا ثابتًا للحزب الحاكم الذى اعتبر "ساوير" اشتراكيًا أو راديكاليًا يهدد مصالح النخبة بالخطر. ووصل الأمر أن حصل "ساوير" على تأييد شقيق "تشو- تشو" المرشح الحكومى (وهو "ستيف هورتون" أول أمين "لمنظمة الشباب الوطنى الليبيرى") وكذلك الدكتور "بايرون تار" نائب وزير المالية سابقًا والمحاسب العام للشركات العامة، و"هنرى أندروز" المحامى والصحفى الذى عمل فى بنك التنمية الأفريقى فى أبيدجان... بالإضافة إلى الكثيرين غيرهم. ورغم عدم اتضاح مصلحتهم وراء هذا التأييد لترشيح "ساوير"، فقد يكون السبب هو ذلك الاستقطاب الذى وصل إليه الصراع داخل الطبقة الحاكمة. فالواقع أن مصالح الطبقة الحاكمة لم تكن منسجمة أو "موضوعية" على الدوام. ومن الممكن أن يصبح الصراع الداخلى مفيدًا لقوة سياسية خارج الحكم فى زمن معين.

هل أيد الشعب "ساوير" كفرد أم كأحد قادة "موجا" أم الاثنين معًا؟

مع مقدم عام ١٩٧٩ كان اسم وأعمال وبرامج حركة "موجا" معروفة تمامًا فى أرجاء ليبيريا. ونظر الكثيرون إلى "ساوير" كواحد من أشرف المثقفين فى ليبيريا، فعلى مستوى جامعة ليبيريا كان يشار إليه كواحد من أكثر أساتذة العلوم السياسية شعبية. وفى هذه الحالة لعبت شخصية "ساوير"، والظروف الاجتماعية فى البلاد، وأنشطة حركة "موجا" دورًا هامًا فى الدعم الهائل الذى حصل عله وهو

المرشح المستقل. وقد تأجل انتصار "ساوير". ولكن هذا لم يَحُل دون وقوع انقلاب عنيف فى ١٢ أبريل عام ١٩٨٠ بقيادة الرقيب أول "صامويل دو" ولقى "تولبرت" حتفه فى أحداث الانقلاب.

وبمجرد وقوع الانقلاب تحولت العلاقة بين حركة "موجا" والدولة من العداء إلى "التعاون" من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية والسياسية للطرفين. فبعد ٤٨ ساعة من وقوع الانقلاب واستيلاء الجيش على السلطة دعا "دو" "ساوير" وسأله عما يمكن أن يصنع مع "الفيل" (وهو الاسم الذى يطلق عاده على الدولة فى ليبيريا).

وضغط قائد الانقلاب على "ساوير" بقوة للاشتراك فى الحكومة، ولكن الأخير أقنعه بأن البعض ممن فى مثل حالته يجب أن يظلوا فى الجامعة، ورغم أن "ساوير" لم يشترك فى الحكومة على أى مستوى وزارى، فقد لعب دور "المستشار الشخصى" للرئيس منذ البداية.

ولم يكن دعم "موجا" للانقلاب خاليًا من الالتباس. فقد عين الدكتور "بويما فانبوله" وزيرًا للتعليم، ثم نال فيما بعد حقيبة الشئون الخارجية.

وأصبح الدكتور "توجبا- ناه تيبوته" وزيرًا للاقتصاد والتخطيط، كما عمل مساعدًا له "دستى ولوكوللى" D. Wolokollie... وهذه مجرد أمثلة، حيث أصبح الكثيرون من أعضاء "موجا" والمتعاطفين معها من بين العناصر الفاعلة فى الجهاز البيروقراطى، كما استوعب جهاز الدولة الكثيرين من أنصار إحداث تغيير اجتماعى جديد فى البلاد. وكان لدى قادة حركة "موجا" أهدافهم الاجتماعية والسياسية الخاصة من الاشتراك فى الحكومة العسكرية، وفى مقدمتها: إصلاح ممارسات وسياسات الدولة وأيديولوجية الحكم الجديد، إن وجدت مثل هذه الأيديولوجية.

وقد لا يكون من الخطأ القول بأن قرار قادة "موجا" الاشتراك فى الحكومة يتمشى مع مسارات الصراع على السلطة فى ليبيريا، والذى كانت الحركة قد انغمست فيه بالفعل. كما يجب تذكر أن أعضاء "موجا" لم تتم استشارتهم قبل تعيينهم، وقد كان ما أثر أساسًا على قبولهم الاشتراك فى أول حكومة لـ"دو" هو ذلك الطابع الشعبى الذى ارتداه الانقلاب. كما يجب التأكيد على أن الطابع الشعبى للانقلاب قد بنى أساسًا على دعاوى وشعارات ورموز كل من "حزب الشعب التقدمى" وحركة "موجا".

وجدير بالذكر أنه حين وقع الانقلاب كانت الأهداف السياسية للحركة قد بدأت تتحدد بشكل واضح، خاصة بعد المؤتمر الثانى للحركة الذى عقد فى نهاية شهر مارس ١٩٨٠. ورغم عدم وجود شواهد برغبة أعضاء "موجا" فى الحكومة فى السيطرة على سلطة الدولة، فقد تجلت واضحة رغبتهم فى تغيير اتجاه هذه السلطة. وهو ما أفضى بالطبع إلى صراع سلطة قاد بدوره- كما سنرى فيما بعد- إلى انتحار سياسى تقريبًا.

ترى هل كانت علاقات "موجا" بالدولة ستختلف لو أن أعضاءها لم يشتركوا فى الحكومة؟ يميل بعض المراقبين إلى الزعم بأن الحركة كان من الممكن أن تصبح أكثر فعالية لو بقيت خارج الحكومة. ومع ذلك يجب أن نقول أيضًا إن الكثيرين من أبناء الشعب كانوا يتطلعون إلى مشاركة قادة "موجا" فى السياسة الرسمية بعد انتهاء حكم "تولبرت". بل ولعل عدم الاشتراك فى الحكومة كان سيضر بشعبية الحركة، خاصة وسط أغلبية الشعب التى لا تعرف سوى القليل عن الاختلافات الأيديولوجية بين النظام العسكرى والجماعات المعارضة.

وعلى العكس من ترحيب "موجا" وغالبية سكان ليبيريا بالانقلاب العسكرى، فإن العديد من الأفراد من طبقة المثقفين والطلاب والطبقة العاملة تكونت لديهم الشكوك إزاء طبيعة الانقلاب والأيديولوجية التى يستوحيها (إن وجدت). ومن ثم فلم تمض سوى أسابيع قليلة حتى اندلعت تظاهرات فى شوارع "منروفيا" فيما يشبه

توجيه رسالة إلى أعضاء "مجلس الإنقاذ الشعبى" بضرورة تمهيد الطريق نحو العودة إلى الحكم المدنى.

ولقد اضطلعت حركة "موجا" بنشاط فى تنظيم الشعب تحت شعار تحقيق العدل، وذلك انطلاقًا من قاعدتها الأساسية فى "جامعة ليبيريا". ومن ثم شعرت الحركة بدور خاص لها من خلال الاشتراك فى الحكومة الجديدة، ألا وهو دور حراسة العدل. ومعنى ذلك أن علاقة الحركة بمجلس الإنقاذ العسكرى لم تكن بالطبع علاقة عداء، فى البداية على الأقل. فقد كان المجلس فى هذه المرحلة يضطلع بعملية توسيع جماهيريته وإرساء مشروعيته، وربما كان بإمكانه تحقيق هذا وذاك لو أنه تفهم صميم أهداف "موجا" وأدخلها فى صلب سياساته. وقد لخص "ساوير" دور قادة "موجا" فى حكومة العسكر بقوله "أصبح رجال موجا فى الحكومة. وهم لم يصلوا إلى هذا بمحض مهاراتهم وكفاءتهم فحسب، بل بمقتضى منظومة ومجموعة من الآمال واصلوا التمسك بها من أجل مستقبل المجتمع. وكما تعرفون جيدًا فإن نضالنا قد استهدف دومًا تحقيق العدل الاجتماعى، وهو ما يعنى ضرورة استمرارنا فى التمسك بهذه الرؤية حتى داخل الدوائر الحكومية الآن. إننا نصر على تحقيق درجة ما من الانضباط الاقتصادى والسياسى، ونكافح ضد أى اتجاه نحو العنجهية التى يمكن أن تتسرب إلى أى حكومة لو لم نتمتع بالحذر التام. وهناك شيء يجب قوله عن تولى منصب ما، حيث الجميع يتسابقون طول الوقت على قول: "نعم سيدى". وهو الأمر الكفيل بأن يدير رأس المسئول. ولذلك فإن "موجا" لن تتوقف عن قرع أجراس الإنذار طوال الوقت" (Sawyer 1980:9-11).

ومن خلال تواجد أعضاء "موجا" فى الحكومة أدركوا أن "مجلس الإنقاذ" لا يملك أى برنامج عمل ثورى، بل ولا برنامج عمل على الإطلاق لليبيريا. ومن ثم فإنه قبل مرور عام على الانقلاب بدأت تحالفات السلطة والمصالح تتبلور داخل الحكم العسكرى. حيث بدأ "مجلس الإنقاذ" ينحاز أساسًا للتحالف مع التكنوقراط ورثة عهد "تولبرت" بدلاً من التحالف مع العناصر المدنية الراديكالية. وبدأ أعضاء

الحكومة من جماعة الـ"كراهن"Krahn يصارعون للوصول نحو مركز السلطة مستفيدين من أن "دو" نفسه ينتمى لتلك الجماعة.

كانت معارف أعضاء "مجلس الإنقاذ" بالغة المحدودية عن أى شكل من أشكال الديمقراطية، بل إنهم لم يشغلوا أنفسهم بذلك على الإطلاق. وكانت نظرتهم للديمقراطية وللسلطة هى النظرة إلى قيمتين أو قوتين اجتماعيتين متصارعتين. ولما كان "مجلس الإنقاذ" أكثر شغفاً بالسلطة عن الديمقراطية، فقد بدأ ينظر إلى أولئك الداعين للديمقراطية- وخاصة أعضاء "موجا" و"حزب الشعب التقدمى"- بوصفهم أعداء للنظام الجديد. وإزاء هذه التحالفات الآخذة فى التشكل شعر أعضاء "موجا" فى الحكومة بالضرورة الحيوية لتجميع القوى لممارسة النفوذ على عملية صنع القرار، ولكن صعوبات جمة واجهتهم فى سبيل تحقيق هذا، ومن بينها عناصر النزعة العرقية- وخاصة من الـ "كراهن"- والتنافر الأيديولوجى وسط القوى السياسية المدنية والصراعات داخل الحكم.. وهى عوامل أسهمت جميعًا فى إشاعة الاضطراب وعدم الاستقرار داخل الحكومة ناهيك عن انعدام التنسيق. فبعد أسابيع قليلة من وقوع الانقلاب طفت على السطح الخصائص المتدنية للضباط الشبان غير المتعلمين، ومنها على سبيل المثال شراهة جمع المال وامتلاك الفيلات والسيارات والنساء، والافتقار إلى أى تكوين أيديولوجى، والميل إلى نهب ممتلكات الدولة والآخرين.. إلخ. ومن ثم أصبحت الأهداف الوطنية لحركة "موجا" غير ممكنة التحقيق من داخل الحكومة.

وهناك عامل آخر برز داخل تحالفات الحكم، وهو قيام تحالفات بين مدنيين وعسكريين حيث حرص كل وزير مدنى على التحالف مع "أب روحى" من العسكر بحثًا عن الحماية وكقناة اتصال يمكن من خلالها الحصول على موافقة "مجلس الإنقاذ" على الأهداف السياسية وراء السياسات والقرارات المتخذة.

وفى هذا الإطار المشوش والملتبس من الصراع على السلطة والأيديولوجية وحتى الجوانب التقنية لم يجد قادة "موجا" أى سبيل لتضمين أفكارهم وإرادتهم فى السياسات المتبعة.

ومع ذلك فإن تعيين "ساوير" على رأس "لجنة الدستور الوطنى"- المكونة من ٢٥ عضوًا- فى ١٥ أبريل ١٩٨١ ربما رأى فيه البعض دليلاً على توافر "الثقة" بين الحكم وحركة "موجا" فى هذا الوقت. ولكن تعيين "ساوير" فى هذا الموقع لم يُبْن فى الواقع على أساس هذه "الثقة" المدعاة، وإنما جاء إقرارًا بدور الحركة فى مقاومة وإسقاط نظام "تولبرت"، وكذا دورها فى تأييد ودعم الانقلاب. وفى الحقيقة أن المقترح الخاص بإنشاء "لجنة الدستور الوطنى" كان من صياغة "ساوير" وزملائه والذين قاموا بتوزيعه على جميع أعضاء "مجلس الإنقاذ". ومن ثم يمكن القول إن تكوين هذه اللجنة جاء نتيجة لضغوط مارستها "موجا" و"حزب الشعب التقدمى" وجماهير الطلاب..إلخ، فضلاً عن تنظيم المظاهرات الحاشدة المطالبة بعودة الحكم المدنى. ورغم أن الأمر لم يستلزم مرور وقت طويل كى تتدهور العلاقات بين الطرفين، إلا أنه قد تبين أيضًا فى ذلك الوقت مدى صعوبة حكم ليبيريا بدون إشراك قادة "موجا" فى العملية السياسية، خاصة فى فترة كان الحكم يبحث عن هويته وتثبيت مشروعيته.

أدرك "دو" و"مجلس الإنقاذ" أن "موجا" قوة اجتماعية تتمتع بتأييد شعبى، وأنه لا يمكن إخراجها من الحكومة بسهولة. وحتى مع صعوبة الحديث عن الرأى الشعبى فى سياق بلد نامٍ، فإن المشاعر الشعبية والإشاعات الدائرة فى العاصمة مالت إلى تأكيد استحالة أن يتجاهل "دو" مشاركة الحركة. واستمرت علاقة الحركة بالدولة على حالتها من التذبذب. فبدلاً من أن تسهم "موجا" فى توسيع جماهيرية "دو" اتجهت نحو كشف أوجه ضعفه فى السياستين الداخلية والخارجية. ورغم اتهام النظام العسكرى للحركة بأنها حركة اشتراكية أو شيوعية، فإن "دو" ظل مقتنعًا بأن شرعيته تتوقف على قدرته على العمل مع بعض أعضاء "موجا".

هذا وقد ظل "دو" حتى اللحظات الأخيرة من تشكيل "الحزب الديمقراطى الليبيرى" عام ١٩٨٤ يطلب من الدكتور "آموس ساوير" أن يكون نائبه فى حملة الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها عام ١٩٨٥ ولكن "ساوير" اعتذر عن عدم

قبول العرض. ومع ذلك فقد دأب الحكم العسكرى على محاولة استغلال "موجا" لصالح أغراضه الخاصة حتى قامت الحركة ببناء حزبها السياسى المستقل وهو "حزب الشعب الليبرى" LPP. إذن يمكن بوجه عام وصف العلاقة بين "موجا" والدولة بأنها نوع من "التعايش السلمى القلق"، حيث كان كل منهما محتقناً بالشك والحذر من الآخر. ومن ثم يمكن استنتاج أن العلاقات السياسية بين حركة اجتماعية ما والدولة إذا لم تبن على أرضية أيديولوجية مشتركة فإنها غالبًا ما تكون هشة وذات طابع انتهازى.

النشاط الطلابى فى حركة "موجا":

كان من الممكن أن يتولد لدى المرء طوال السبعينيات وأوائل الثمانينيات انطباع بأن "موجا" حركة طلابية بالأساس، وخاصة فى "منروفيا". فمما أسبغ على "موجا" طابع الحركة الشبابية ذلك الاشتراك الواسع والالتزام القوى من جانب جماهير الطلاب بها. وغلبت العضوية الطلابية على تكوين الحركة خلال الفترة ١٩٧٣- ١٩٧٦. فما هى النتائج السياسية لذلك بالنسبة لتطور "موجا"؟

لقد انعكس التأييد الطلابى الواسع لحركة "موجا" فى تحمس الطلاب لترشح "ساوير" لمنصب عمدة العاصمة، وكذلك فى الأحداث التى بدأت يوم ٢ أغسطس ١٩٨٤ حينما أصدر الرئيس "دو" أمره باعتقال "ساوير" و"جورج كيه" G. Kieh، والأخير مدرس بقسم العلوم السياسية وزعيم طلابى سابق. فقام الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالاحتجاج على الاعتقال الذى وصفه الاجتماع المشترك لمجلس الأمناء ومجلس الجامعة بالاعتقال غير المبرر لاثنين من أعضاء الأسرة الجامعية. وحدث يوم ٢٢ أغسطس أن قام الجنود المسلحون باقتحام حرم جامعة ليبيريا، ومن الصعب وصف مدى العبث والدمار الناتجين عن هذا الغزو، إذ كان أقرب إلى الفوضى التامة، مما جعل "دو" يصاب بالغضب الشديد ويتحدث فى خطاب عبر

الراديو فى المساء قائلاً إن أعضاء "موجا" يسيطرون على جامعة ليبيريا. وبوجه عام يبدو توصيف "دو" دقيقًا إلى حد بعيد؛ فقد كان الطلاب يتصرفون سواء فى الحرم الجامعى أم فى شوارع العاصمة كأنهم جميعًا أعضاء فى "موجا" .

فكيف تمكن نظام "دو" من البقاء بعد هذه الأحداث رغم أنه كان هشًا ومهزوزًا بالفعل؟ هناك عوامل كثيرة تساعد فى تفسير ذلك:

(أ) استخدام النظام للجيش والشرطة فى تصفية أى تحرك أو أى شخص يعتبر محرضًا.

(ب) حرص القوى الإمبريالية- بما فيها الإدارة الأمريكية والشركات متعدية الجنسيات- على الحفاظ على الوضع القائم.

(ج) الاستقطاب الذى حدث وسط المثقفين .

وسوف نعود إلى مناقشة النقطة الأخيرة بالتفصيل فيما بعد. إلا أنه على الرغم من تعدد المواقف الأيديولوجية وسط الطلاب، فقد جاء من صفوفهم الدعم الأكبر الذى حصلت عليه حركة "موجا".

ومن التقاليد المعروفة فى تاريخ ليبيريا أن المدارس (وخاصة المدارس الحكومية فى الحضر) وجامعة ليبيريا (وهى مملوكة للدولة) وكلية "كتتجتون" الجامعية (معهد خاص تابع للكنيسة) كانت دائما بمثابة معامل تفريخ لمنظمات طلابية قوية. حتى أن الشعارات الوطنية والثورية والمنادية بالوحدة الأفريقية أو الروح المعادية للإمبريالية كادت تكون من السمات الغالبة على جامعة ليبيريا، وبالأخص فى الثمانينيات. ونظرًا للطبيعة الأوليجاركية للدولة، فقد تحولت هذه المنظمات إلى منابر للطلاب وكذا قنوات يعبرون من خلالها عن شكاواهم وآرائهم ومطالبهم. فعلى سبيل المثال عُرف "الاتحاد الوطنى لطلاب ليبيريا" أساسًا باهتمامه واشتراكه فى القضايا الوطنية. وقد ألقى القبض فى ٨ فبراير ١٩٨٠ على أحد زعماء هذا الاتحاد- وهو "كومانى ويزيه" C. Wesseh - واثنين آخرين بتهمة

الخيانة بسبب خطاب سبق أن أرسلاه إلى "سياكا ستيفنس" فى سيراليون قبل ذلك بعام، كما ألقى القبض أيضًا على "دستى ولوركولى" D. Wolorkolie و"بويما سونى" B. Soni.

لقد كانت النظرة العامة إلى طلاب ليبيريا أنهم من أنصار التغيير الاجتماعى، سواء كنا نتحدث عن "مدرسة توبمان العليا" أو "معهد باركلى التقنى". وقد كانت "موجا" تقدم لهم الإحساس بالاتجاه والهوية الوطنية. ولكن مع عدم وجود أى نفاذ مباشر إلى السلطة. ماذا كان يحدث عادة عند تعبير هؤلاء الطلاب عن آرائهم إزاء قضايا سياسية معينة فى البلاد؟ هل كانت الحكومة تصغى إلى شكاواهم؟ يمكن بوجه عام القول إن الدولة فى أفريقيا لم تعرف التسامح قط مع أى نوع من الرفض أو النقد يبديه الطلاب خارج الفصول الدراسية. ولا تميل الدول الأفريقية إلى انتهاج حلول وسط مع الطلاب إلا فى حالات نادرة (مثلما حدث فى شهرى مارس وأبريل ١٩٩٠ فى ساحل العاج والجابون وجمهورية وسط أفريقيا). كيف إذن يتسنى للطلاب تحقيق التغيير وهم لا يسيطرون على أية أداة للتغيير السياسى؟ بل وما هو نوع التغيير الذى يطالبون به؟ وحتى لا نقع فريسة للتعميمات؛ ينبغى علينا أن نلقى نظرة مقربة على هذه المسائل فى إطار حركة "موجا".

إن كون حركة "موجا" قد أسستها طبقة المثقفين المنتسبين لجامعة ليبيريا، قد أعطى الحركة بعض المزايا على "التحالف التقدمى الليبيرى" من حيث التمتع بتأييد الشباب الذين تملكهم الإعجاب بالكوادر الجامعية وقيمهم. كما تمركز ثقل الحركة فى "منروفيا" العاصمة السياسية والاقتصادية للبلاد. وقد أصبحت الجامعة بمثابة الممر الذى يمكن للطالب من خلاله أن يصبح إما جزءًا من قيم ومنظومة السلطة الليبيرية- الأمريكية، وإما ينغمس فى تحدى المنظومة الأوليجاركية للطبقة الحاكمة.

وظلت الجامعة الليبيرية منقسمة- كما أشرنا من قبل- طوال السبعينيات وأوائل الثمانينيات بين معسكرات سياسية متعددة، كان الأبرز والأكثر نشاطًا من بينها حركة "موجا" و"التحالف التقدمى". وفى نوفمبر عام ١٩٨١ فاز "حزب الوحدة الطلابية" SUP ذو الرؤية التقدمية والصلة القوية بـ"موجا" فى انتخابات قيادة الجامعة.

ولم يكن قرار الطلاب الانضمام إلى "موجا" مبنيًا بالضرورة على أساس التوجه الأيديولوجى للحركة. فقد تأثر هذا القرار بعوامل عديدة، من بينها شخصية قادة "موجا" وشعبيتهم وتمتعهم بالاحترام فضلاً عن علمهم بالطبع. بل يمكننى حصر أربعة أسباب هامة استنتجتها من مناقشات مع كثير من الشباب، ومع وطلابى بشكل خاص:

١ـ إن "موجا" كانت تتحدث عن تغيير من القاعدة.

٢ـ كان يُنظر لقادتها كنموذج لما يأمل كثير من الطلاب أن يكونوه فى المستقبل.

٣ـ إذا أمكن بالفعل تحقيق تغيير جذرى فإن كثيرًا من الطلبة سوف تكون لهم علاقات طيبة، ومن ثم يحققون مواقع اجتماعية أفضل فى المستقبل، فى مجال الحصول على فرص عمل على سبيل المثال .. إلخ.

٤ ـ كانت "موجا" تتحدث عن الديمقراطية، وكانت تطالب بتوسيع المشاركة السياسية.

ومن الأمور الصعبة للغاية محاولة قياس مدى ارتباط أو التزام الطلاب بالحركة. بيد أن التزامهم انعكس بوجه عام فى الأنشطة التلقائية بتوزيع المنشورات وإلقاء الخطب وتنظيم المنتديات وتوعية الناس بقضايا الحركة.

ودعم الطلاب بقوة ترشح "ساوير" لمنصب العمدية. كما برزوا ونشطوا فى تظاهرات الأرز والأنشطة المطالبة بالحقوق. وتم اتهام بعض الطلبة بعقد صلات وتلقى أموال من السفارتين الكوبية والسوفيتية فى "منروفيا" كما اتهم طلاب مع أعضاء آخرين فى "موجا" و"التحالف التقدمى" بالخيانة والتآمر للإطاحة بالحكم.

ولما كان الطلاب مؤيدين لـ"موجا" بشكل عام فقد رحبوا تلقائيًا بانقلاب ١٢ أبريل ١٩٨٠ على الرغم من شك أغلبيتهم فى قدرة العسكر على الاضطلاع بمهام التغيير فى سياق وضع يتطلب إحداث تحول جذرى فى السياسات واعتماد طرق جديدة للتنمية الاقتصادية. ومن بين الافتراضات المسوغة لهذا التأييد أنه بأخذ الظروف التى كانت ليبيريا تمر بها وقتئذ فى الاعتبار، فإن القادة الجدد لن يجدوا مفرًا من التحول عن الأيديولوجية والسياسات اليمينية القائمة إلى موقف معتدل أو يسارى من أجل حماية أو الوفاء بمصالح الشعب. بل خال طلاب كثيرون أن "دو" يمكن أن يسير على درب "القذافى" أو "كاسترو" أو "منجستو". ويعتقد البعض أن هذا الخيار لا يزال قائما حتى الآن انطلاقًا من وجود بعض العناصر العسكرية التقدمية- حتى لو كانوا قليلين - داخل "مجلس الإنقاذ الشعبى". ويميل من يؤيدون هذا الرأى إلى أن الميجور جنرال "توماس ويه- سيين"T. Weh-Syen عضو المجلس قد اتهم بالخيانة وتم إعدامه بسبب اتجاهاته السياسية الموالية لليبيا والسوفيت. ولم يثق طلاب كثيرون فى نظام يحكمه العسكر، وإن غلبت عليهم السذاجة بالنظر إليه كنظام انتقالى فى الطريق إلى الديمقراطية، أى ودون تعلم بعض الدروس من "بوكاسا" فى أفريقيا الوسطى، و"إياديما" فى توجو، و"موبوتو" فى زائير، و"نجويما" فى غينيا الاستوائية..إلخ.

هذا وقد ألقى القبض على ستة من الطلبة فى يناير ١٩٨٢ ووجهت إليهم تهمة الخيانة، حيث تمت إدانة خمسة منهم وحكم عليهم بالإعدام رميًا بالرصاص. ولكن الجنرال "دو" تعرض لضغط دولى قوى إزاء هذا الحكم فاضطر فى يوم ٢٩ يناير،١٩٨٢ أى قبل تنفيذ الإعدام بيوم واحد، أن يصدر عفوًا رئاسيًا عن الطلبة

ويطلق سراحهم (LCHR 1986:88). بيد أنه فى أواخر ١٩٨٤ وأوائل ١٩٨٥ أعيد اعتقال قيادات الطلاب مرة أخرى واتهموا بتوزيع منشورات معادية، وأودع ستة من أعضاء "اتحاد طلاب ليبيريا" LACY لمدة عشرة أشهر تقريبًا فى سجن "بيلز ألاى" الشهير، حتى تم الإفراج عنهم تحت وطأة الضغوط الدولية.

والسؤال الآن: لماذا اعتمدت حركة "موجا" فى أنشطتها على الطلاب وهم الذين لا يملكون سلطة فعلية لإجراء تغيير حقيقى؟ هل يختلف طلاب ليبيريا عن الطلاب فى بلدان أفريقيا الأخرى؟ لاشك أن طلاب ليبيريا عامة- مثلهم مثل الطلاب فى أى بلد آخر- مفعمون بالمثالية. وهم يرون أنهم يعرفون على نحو أفضل من الآخرين ماذا يجب عمله فى سياق الظروف الخاصة ببلدهم، لأنهم تعلموا الكثير عن مثل هذه الأشياء. فقد تشبعوا "بالأفكار العالمية" وبروح التمرد والتغيير، ومن ثم يشعرون بحقهم فى نشر أفكارهم على أوسع نطاق فى المجتمع.

كذلك يغلب عليهم الإحساس بالمسئولية والالتزام نحو الارتقاء بأحوال أسرهم والمجتمع بأكمله. ورغم طغيان الرطانة الراديكالية بينهم، فلاشك أن أغلبية الطلاب كانت لديهم طموحات لأن يصبحوا جزءًا من الطبقة الحاكمة، وإن لم يكونوا يحلمون بالضرورة أن يصبحوا جزءًا من الطغمة الليبيرية- الأمريكية. ويمكن القول إن الكثيرين منهم التحقوا بحركة "موجا" لتحقيق هذه الرغبة. كما ينبغى أن نضيف أيضًا أن المجتمع نفسه قد ألقى بجزء كبير من المسئولية على الطلاب للتصدى للأمور العامة حينما تسير على نحو خاطئ. ففى ظل غياب أى منتدى سياسى شرعى- خاصة فى المناطق الحضرية- ينتظر السكان أن يأتى التحدى لسياسات الحكومة من جانب الطلاب.

لقد استهدفت "موجا" من خلال اعتمادها على الطلاب أن تصل إلى آبائهم وأقاربهم وأصدقائهم وكل من له صلة بهم، حيث مازال نظام الأسرة الممتدة يمثل رابطة بالغة القوة فى أنحاء أفريقيا. ورغم تجاوز "موجا" للبعد العرقى، إلا أن كثيرًا من الطلاب أعضاء الحركة كانت لهم جذورهم الممتدة فى الريف. فبالإضافة

إلى البرامج الريفية التى تبنتها الحركة، اهتمت أيضًا بالوصول إلى سكان الريف عن طريق الصلات الشخصية وليس الأيديولوجية. وعلى النقيض مما حدث فى بعض البلدان الأفريقية- مثل زائير حيث فقد الطلاب التأييد فى الريف بسبب نظرة الفلاحين لهم كأعضاء فى "الحركة الشعبية للثورة" أو"الموبوتيين" MPR- فإن سكان الريف فى ليبيريا قد مالوا بشكل عام إلى الثقة فى الآراء أو المواقف السياسية لشبابهم المتعلمين. ويجب أن نضيف أن هذا النوع من الروابط الشخصية بين الطلاب والسكان الريفيين قد أدى دوره جيدًا بسبب صغر تعداد سكان ليبيريا، والتضامن القوى القائم بين أعضاء بعض الجماعات العرقية، وأخيرًا حقيقة أن كثيرًا من الطلاب ظلوا محافظين على صلاتهم القوية بالريف. وإذا كان هذا النوع من الروابط ليس سياسيًا أو أيديولوجيًا فإنه مع ذلك يمكن أن يتحول إلى قوة سياسية.

ولما كان زعماء "موجا" أنفسهم أساتذة جامعات فقد شددت الحركة على تحسين أوضاع التعليم، وتوفير المنح الدراسية، والضغط على الحكومة لزيادة ميزانية التعليم التى لم تشكل طوال السبعينيات سوى ١٠,٣% من الميزانية العامة للدولة. وكما قال "ساوير":"يحتاج التعليم- أيها الأصدقاء- إلى اهتمام أكبر بكثير مما توليه حكومتنا له، إذ إن الإنفاق العام فى ميزانية الدولة لا يعطى اهتمامًا كبيرًا للتعليم"(٨).

وإذا أخذنا الدكتور "آموس ساوير" كمثال فإنه لم يحصل على مرتبه كاملاً لأكثر من عشر سنوات، لأن جزءا كبيرًا منه كان موجهًا لرعاية كثير من طلاب الجامعة والمدارس. فمن أهم النظريات التى كانت تروج لها "موجا" أن المشاركة السياسية التامة والفعالة لن تتحقق إلا بنشر التعليم الرسمى، وبما يمكن الناس من تحسين ظروفهم الاجتماعية المحلية عن طريق التعليم. وهكذا فقد عملت "موجا" على هدى منطق تنمية رأس المال البشرى. ولاشك أنه كان هناك إغفال فى كثير من البلدان الأفريقية لتناول التنمية الاجتماعية من زاوية تنمية القوى البشرية، حتى جاء مؤتمر أديس أبابا عام ١٩٦٢ والذى جعل التعليم فى مقدمة الأولويات.

لكن هل كان جميع الطلاب يؤيدون التغيير الاجتماعى التقدمى أو الجذرى؟ ليس لدينا بالطبع وسيلة للإجابة على هذا السؤال بطريقة كمية. بيد أن الملاحظة العامة أن فكرة الثورة أو التغيير التقدمى قد أصبحت ذات جاذبية خاصة فى جميع معاهد العلم فى ليبيريا خلال السبعينيات. وهى الأفكار التى ينحاز إليها طلاب كثيرون دون أن يتكون لديهم بالضرورة فهم لمضمونها سواء عمليًا أم نظريًا. أى تبدت مشكلة إيجاد علاقة سببية بين النظرية والممارسة. وإذا لزم الأمر القيام بتشريح اجتماعى ملائم، فإننى أميل إلى تأييد الرأى بأن قلة قليلة من الطلاب هم الذين يمكن اعتبارهم ثوريين أو قوى تقدمية؛ هذا إذا التزمنا بتعريف الثورة كعملية تغيير جذرى يتم بمقتضاها الاستيلاء على السلطة من قبل الطبقة العاملة أو الفلاحين الراديكاليين (Nkrumah 1970:80-84). ومن الصواب القول إن الطلاب قد وفدوا على حركة "موجا" محملين بمصالح ومواقف أيديولوجية مختلفة. وقد ظلوا فى إطار الحركة بسبب طبيعتها الشعبوية حيث لم يكن المكون الأيديولوجى يحظى بمكانة أولى. ولعل هذه الشعبوية هى ما جعلت الطلاب من طبقات اجتماعية وخلفيات مختلفة (بمن فيهم طلاب من الليبيريين الأمريكان) يشتركون فى أنشطة "موجا".

ومن الصعب الحديث عن مدى فعالية اشتراك الطلاب فى أنشطة الحركة- على الأقل فى البدايات- وذلك بسبب طبيعة "موجا"، خاصة وأنها لم تكن تبدى اهتمامًا ذا طابع انتظامى بتثقيف الطلاب، ولم تكن هناك مثلاً معسكرات لإعداد وتدريب أعضائها. ومن ثم فقد توقف أداء الطلاب الحركى على التزامهم الفردى وعلاقتهم الشخصية بقادة الحركة. وفى رأيى أن نشاط الطلاب كان من الممكن أن يصبح أكثر فعالية إذا تكونت تحالفات رسمية بينهم والطبقة العاملة.

ورغم أن فئات اجتماعية عديدة، مثل البروليتاريا الرثة وقليل من البيروقراطيين وكذلك الطبقة العاملة، قد أيدت بالفعل النشاط الطلابى، إلا أنه لم تكن هناك خطوط مرشدة ولا برامج عمل مشتركة. إن طلاب ليبيريا يغلب عليهم

بوجه عام طابع الشباب الثائر المرتبط بالرغبة فى إجـراء التغييـر الاجتمـاعى. وربما يمكننا إرجاع ذلك إلى ثلاث حقائق، أولاها أن أغلبية الطلاب ينتمون إلـى طبقات اجتماعية دنيا، ومن ثم يعتبرون أحوالهم المتردية نتيجة مباشـرة أو غيـر مباشرة لاستغلال الدولة؛ وثانيتها أنه نظرًا لضآلة حجم البروليتاريا أخـذ الطـلاب يرون فى أنفسهم القدرة على الأداء الرمزى لدور البروليتاريا دون أن تتكون لديهم مشاعر ووعى الطبقة العاملة ذاتها؛ وأخيرًا رأى الطلاب فى أنفسهم قـوة وسـيطة بين الفلاحين والبيروقراط والمـزارعين، فهـم يتكلمـون الإنجليزيـة الأمريكيـة والليبيرية معًا. ورغم ميل الطلاب إلى إضفاء المزيد من الطابع الـشعبوى علـى أفكار وبرامج "موجا"- دون أن يتحقق لديهم وعى سياسى متماسـك- فـإنهم قـد أخفقوا أيضًا فى التمثيل الواضح لمواقف الحركة فى الممارسة العملية.

اشتراك حركة "موجا" فى مشروعات التنمية الريفية:

نقصد بالتنمية الريفية هنا مجموعة البرامج أو المشروعات أو الشبكات التى تقيمها وكالات خاصة أو الحكومة أو الأفـراد أو المجتمعـات المحليـة لتحـسين الشروط الاجتماعية لحياة السكان القاطنين أو العاملين فى المناطق الريفية. وتتعامل هذه البرامج أو المشروعات مع طائفة واسعة من الأنشطة التعليمية والاقتـصادية والسياسية والدينية .. إلخ.

ورغم استحالة تناول المناطق الريفية- تحليليًا واقتصاديًا واجتماعيًا- بمعزل عن وضع الرأسمالية الطرفية فى ليبيريا، من حيث العمـل والأسـواق والآمـال الشعبية فى التغيير الاجتماعى، يظل لهذا القطـاع خصائـصه المتفـردة وقـواه الاجتماعية الخاصة. إذ إن لسكان الريف طرقهم الخاصة فى التعبير عن مشكلاتهم الاجتماعية. وتعتبر مسألة الأرض عند الفلاحـين والمـزارعين وغيـرهم مـن الجماعات الاجتماعية الموجودة فى الريف، مسألة ذات أهميـة مركزيـة بالنـسبة

لمشكلة إنجاز التنمية الريفية. إذ إن مسألة الأرض هـي التـي تحـدد العلاقـات الاجتماعية، كما تفرز مجموعة من القيم في السياق الاجتماعي القائم، ومن ثم فهي أيضًا مسألة سياسية.

إن ٧٠% من سكان ليبيريا يعيشون في مناطق ريفية، على العكس من بلدان أفريقية أخرى مثل زامبيا وساحل العاج حيث يعيش ٤٨% من السكان في المناطق الحضرية وفق تصنيف البنك الدولي، أو الجزائر التي يتضاءل فيها سكان الريـف إلى حد بعيد. ومعنى ذلك أن السكان في ليبيريا يعتمدون أساسًـا علـى الاقتـصاد السياسي للريف. ورغم ارتفاع معدلات الهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية، بسبب تفشي البطالة وتدهور الأوضاع الصحية والافتقار إلى خـدمات اجتماعيـة أخرى مثل المدارس ووسائل الاتصال والنقل .. إلخ، إلا أن أغلبية السكان مازالوا يعيشون في المناطق الريفية معظم الوقت. ويعمل سكان الريف أساسًا فـي إطـار اقتصاد البقاء والإنتاج صغير الحجم، كما تتشكل علاقاتهم الاجتماعية بشكل أساسي وفق التراتبية الاجتماعية للسياسة التقليدية أو البدائية.

إن أية حركة اجتماعية تنوي أو تدعو للوصول إلى الشعب في الريف يتحتم عليها أن تعالج مسألة الأرض والعلاقات الاجتماعية المبنية علـى نمـط ملكيتهـا وإدارتها واستخدامها. وكما سبق أن أوضحنا فإن الدكتور "توجبا- ناه تيبوتـه" قـد قام قبل إنشاء حركة "موجا" عام ١٩٧٣ بإقامة وتطوير بعـض بـرامج الاعتمـاد الذاتي في المناطق الريفية. وقد انتقل هذا الموروث إلى حركة "موجا" فضلاً عـن برامجها الخاصة في الريف. ومن المعروف أن "موجا" لم تنشأ أساسًا كحركة ريفية لها قواعدها في الريف. ومن ثم فإن مسألة توزيع واستخدام الأرض لم تكـن فـي مركز اهتمامها السياسي. بيد أن الحركة أخذت تطور تدريجيًا برنامج عمل خاصًا بها وسط سكان الريف يتضمن حلولاً لمشاكلهم. وتم تنسيق وإدارة هـذه البـرامج والمشروعات بمشاركة اللجان القيادية لفروع "موجا" المحلية، وقد وجـدت منهـا عشر لجان قيادية في كل من: كاكاتا، (Liebenow 1987:177).

اشتركت "موجا" فى مختلف أنواع المشروعات؛ مثل المساعدة فى زيادة إنتاج الأرز والتابيوكا..إلخ، وإقامة برامج تعليم محلية (برامج محو الأمية)، أما ممارسات الاعتماد على الذات فلم تكن جديدة على ليبيريا حيث سبق لها أن لقيت التشجيع فى عهد الرئيس "تولبرت". ولكن مشروعات "سوسوكيو" سابق المشار إليها سابقًا كانت مختلفة لأنها لم تأت كمبادرة من الحكومة المركزية ولم تكن تحت إشراف أو رعاية أية هيئة حكومية.

وقامت "سوسوكيو" التابعة لحركة "موجا" بتقديم المعدات والتسهيلات التسويقية لكثير من الفلاحين والمزارعين فى ليبيريا، وجاء ذلك بالأساس كمسعى لتصفية الفقر الريفى. فمن خلال ميزانية قدرها ٢٠٠ ألف دولار، حصلت على قروض من الحكومة للفلاحين الذين ليس باستطاعتهم الحصول على موارد مالية من الدولة للبدء فى مشروعاتهم الصغيرة. وهى ميزانية صغيرة، ولكنها حصلت أيضًا على مساعدات أو منح من "خدمات الجامعة الكندية فيما وراء البحار" و"الوكالة الهولندية للتعاون مع منظمات التنمية غير الحكومية" NOVIB وكونسورتيوم الكنيسة الألمانية..إلخ. وليس واضحًا ماهى المعايير التى حصلت بمقتضاها "موجا" على مساعدات من هذه المنظمات الشمالية؟ وما إذا كانت هذه المساعدات منزهة عن الغرض أيديولوجيا؟ فعلى الرغم من أن الكثير من المنظمات غير الحكومية الشمالية لا تستخدم ذات المعايير الموضوعة من جانب البنك أو صندوق النقد الدوليين لتقديم القروض أو المساعدات، إلا أن لهذه المنظمات بالطبع مجموعة من المستهدفات التى ترغب فى تحققها، ومن أكثرها أهمية تحقيق التنمية والاعتماد على الذات. ويلخص "لينو" ما كان يجرى فى الريف فى هذا الصدد بقوله:"نظمت "موجا" فى مجال الإنتاج الغذائى مشروعًا فى واحدة من المقاطعات الأقل تنمية وهى "جراند جيديه". وتخطت قيادات تعاونية الحركة موظفى الحكومة المركزية وكذلك الشيوخ التقليديين، وقررت اختيار مسئوليها بأنفسهم، كما وضعوا استراتيجيتهم بمعرفتهم. حيث اختاروا التركيز على

جهود زيادة إنتاج الأرز، مع التشديد على الأساليب التقليدية كثيفة العمالة بدلاً من الزراعة الآلية. وحتى تتفادى التعاونية تدخل الوسطاء اللبنانيين اختارت الاضطلاع الذاتى بكل مراحل الإنتاج من البذر إلى الحصاد إلى الطحن إلى التسويق. وفى الحقيقة أن التعاونيات قد حققت نجاحًا كبيرًا فى زيادة معدل إنتاج الآكر من الأرز، كما استطاعت منافسة التجار اللبنانيين والليبيريين الأمريكان فى بيع الأرز مباشرة إلى القرى المجاورة" (Liebenow 1987:177).

وبالإضافة إلى تقديم المشورة ومناقشة الفلاحين فيما يتعلق بالإنتاج وتسويق منتجاتهم، أنشأت الحركة فى إطار برنامجها لمحو الأمية قاعات وغرفًا للقراءة كانت بمثابة مراكز محلية متعددة الاستخدامات، مثل التعلم وحل المنازعات والترتيب لنشاط قادم فى المنطقة الريفية المعنية.

لقد آمن "تيبوته" وزملاؤه بضرورة العمل على تغيير الشروط الاجتماعية عن طريق إشراك القوى المحلية فى عمليتى صنع القرار والتنفيذ. واستهدفت الحركة من ذلك بناء قاعدة قوية لها فى الريف. وقد أدى اشتراك سكان الريف فى صنع القرارات الخاصة بماذا ينتجون؟ ومتى؟ إلى توفير أساس لديهم لديمقراطية اجتماعية ومباشرة؛ أى أنهم حصلوا على الفرصة والسلطة اللتين لا توفرهما لهم الحكومة المركزية. وبإيجاز يمكن القول أن "موجا" قد سعت من أجل تنمية ريفية أكثر تكاملاً.

ومن الصعب بالطبع تنظيم أنشطة مختلفة فى المناطق الريفية فى بلد نامٍ دون أن يقع اصطدام بسلطة الدولة. وفى الحقيقة أن نموذج التنمية الريفية المتكاملة ذاته الذى تبنته "موجا" قد مثل تحديًا لسلطة الدولة. إذ من خلال هذا النموذج كان يتم تعبئة السكان الريفيين وتنظيمهم، ومن ثم بدأ هؤلاء ينظرون إلى أنفسهم كقوة قادرة على التغيير. وفى النهاية فإن "موجا" قد أنشأت لنفسها قاعدة سياسية فى الريف من خلال برنامج عمل لم يبدُ سياسيًا أول الأمر.

مفهوم الديمقراطية عند حركة "موجا" و"حزب الشعب الليبرى":

أصبح هناك حماس شديد وسط الليبيريين للاشتراك فـى قـضايا الـسياسة والدولة، وقد اتسمت عملية المشاركة هذه بطابع شعبوى واضح خـلال الـسنوات ٨٢-١٩٨٥. وقد علق الليبريون آمالاً كبيرة على مشاركتهم فى هذه العملية التـى كانت فى الماضى مجال نفوذ الأقلية المميزة. وبصرف النظر عـن طبيعـة تلـك الرؤية التى طرحتها "موجا" للديمقراطية، فقد مرت بالاختبار أولاً فـى المنـاطق الريفية. وجاء تكوين "حزب الشعب الليبيرى" ليحمل الأهداف السياسية إلى الأجندة الوطنية لحركة "موجا".

عملت الحركة فى المناطق الريفية وفقًا لمبادئ شديدة اللامركزية، حيـث إن اختيار المحاصيل التى يجب زراعتها كان متروكًا لأعضاء الجماعـات المحليـة ومسئوليها المنتخبين محليًا. وقد بذل قادة "موجا" الجهود لجعل المشاركة المحليـة قوة حيوية فى تخطيط وتنفيذ وتطوير البرامج المحليـة. كمـا كـان المـسئولون المنتخبون موضع محاسبة المجتمع المحلى بالأساس. فماذا إذن كانت أجندة "موجا" بالنسبة للديمقراطية على المستوى الوطنى؟

بعد أسابيع قليلة من انضمام رئيس الحركة الدكتور "توجبـا- نـاه تيبوتـه" لحكومة "مجلس الانقاذ" أدلى بحديث إلى صحيفة "أفريكا نيوز" تطرق فيه لتعريـف الديمقراطية على المستوى الوطنى، فقال. "علينا أولاً أن نبنى مؤسسات ديمقراطية، وأن ننمى لدى الجماهير الإحساس بالقدرة على المشاركة فى صنع القـرار. فمـن خلال عمل كهذا سوف يقوم الناس ببناء منظماتهم الخاصة، وهذا سوف يدفع بهـم صوب زيادة الإنتاجية، وسوف يطورون مشروعاتهم الاجتماعية التى تفضى إلـى الاعتماد على الذات. ومن ثم فمن المأمول أن نكون عندئذ فى وضع نتحكم فيه مرة أخرى فى مصائرنا" (Africa News 1980).

وحينما قام الدكتور "آموس ساوير" بترشيح نفسه لمنصب عمـــدة "منروفيـــا" متحديًا بذلك مرشح "حزب الويج"، فإنه كان ينطلق من رؤية للديمقراطية كعمليـــة ينبغى أن يشترك فيها جميع الناس بدون أية مشروطيات. كما أن دستور ١٨٤٧ قد نص هو الآخر على ضرورة ضمان المشاركة السياسية من خلال الأحزاب. فهـــل ناقشت "موجا" هذا المفهوم؟ أو ممارستها الديمقراطية أم كليهمـــا؟ ويتـــضح مـــن النشرات التى وزعتها "موجا" بخـــصوص انتخابـــات العمديـــة، أن "ســـاوير" أراد بترشحه محاولة تصحيح الممارسات الديمقراطية القائمة. وكان من الصعب القيـــام بهذا من قبل لأن الأحزاب السياسية كانت تلعب دورًا صغيرًا، أو لم يكن لهـــا دور بالمرة فى السياسة الليبيرية. فلم تكن هناك بنية تحتية عملية أو قاعدة فلـــسفية فـــى السياسة الليبيرية تمكن السياسة الحزبية من أداء دورها سواء فى الـــدعوة للثـــورة والانتفاضات، أو إجراء إصلاحات من نوع ما لتغيير اتجاه الممارسات الـــسياسية والاجتماعية القائمة.

أما دور "ساوير" كالرئيس المعين من جانب "مجلس الإنقاذ" لما سمى "لجنـــة الدستور الوطنى" فيجسد بعض معتقدات وتصورات "موجا" بالنسبة للديمقراطية. لقد أنشئت هذه اللجنة لوضع آليات وعمليات استعادة الحكم المدنى. وجدير بالـــذكر أن الديمقراطية قد ارتبطت فى بلدان أفريقية كثيرة بنظام التعددية الحزبية والدســـتور والانتخابات، وخاصة فى أذهان الجيل الأول من الطبقات الحاكمة بعد الاســـتقلال. ففى الحقيقة أن زعماء أفارقة كثيرين مثل "أولوو" فى نيجيريـــا و"كـــازافوبو" فـــى الكونغو (زائير) و"بوسيا" فى غانا و"كينياتا" فى كينيا و"سنجور" فـــى الـــسنغال .. إلخ، كانت صورة الديمقراطية عندهم بشكل أساسى هى الديمقراطيـــة الليبرالية حتى لو لم يصرح الكثيرون منهم بهذا التعبير حرفيًا. وكمـــا يـــشير "تـــشينويزو" Chinweizu فى كتابه "الغرب والبقية منا" فإن معظم هؤلاء الزعماء كانوا يقدسون الديمقراطية الليبرالية بوصفها البديل الوحيد أمام أفريقيا. ولكنهم فى الحقيقة كـــانوا يعبدون الإله الخطأ، حيث كانت رموز هذه الديمقراطية الليبرالية حاضرة بالفعـــل فى دستور ليبيريا" (Seyon 1987:56).

يرى "آموس ساوير" أن المؤسسات الديمقراطية قد تختلف من بلد لآخر وفقًا للثقافة القائمة، ولكن جوهر الحياة الديمقراطية لا يمكن أن يختلف (Sawyer 1987:2). ومعنى هذا أن أساسيات الديمقراطية عالمية، ولكن مظاهرها وتعبيراتها ليست كذلك. ويأتى فى صلب التفكير أو النظام الديمقراطى: القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان أو الحقوق الأساسية إذ يجب أن يضمن الدستور حرية الاعلام والحركة والعقيدة وحق المساواة أمام القانون .. إلخ. ورغم اختلاف ممارسات الديمقراطية بين بلد وآخر فإن القيم التى تحميها الديمقراطية ذات طابع عام أو عالمى بالضبط كما قال "ساوير" .. أى أن الهند والولايات المتحدة وليبيريا وغيرها يجب أن تتحقق فيها قيم ديمقراطية متماثلة رغم اختلاف السياقات الاجتماعية فى كل منها، ومن ثم يمكن تعريف الديمقراطية بأنها طريقة "عالمية" لمشاركة الفرد فى إدارة الشئون السياسية لبيئته السياسية.

ولا يتعارض هذا التعريف مع سلوك حركة "موجا" فى الفترة ٧٣ -١٩٨٠ حيث أدت دورها كجماعة ضغط تطالب بإجراء إصلاحات اجتماعية، من بينها إصلاح ممارسات الديمقراطية والسياسات الداخلية. وفى إطار هذا النمط من التفكير بذلت الحركة جهودًا كبيرة لتوجيه "لجنة الدستور الوطنى" صوب استعادة الحكم المدنى. وأعدت "موجا" نفسها للاندماج مع سلطة الدولة من أجل إدخال إصلاحات على ممارسات وسياسات هذه السلطة، وفى الوقت نفسه تحدى السلطة من خلال تكوين حزب سياسى.

وقد أدت عملية الشروع فى وضع دستور جديد، والتى شاركت فيها "موجا"، إلى خلق مناخ اجتماعى مشبع بالتفاؤل إزاء مستقبل الديموقراطية. كما تزاوج مع هذا التفاؤل ازدياد مشاعر الخوف والقلق- خاصة وسط القوى السياسية الجديدة- إزاء مسلك "موجا". ولكن زعماء الأخيرة قد تعاطوا مع هذه العملية بمنتهى الحذر حتى لا يلومهم الشعب الليبيرى إذا مضت الأمور فى الاتجاه الخطأ.

. ولم تكن "موجا" أول من أعلن إقامة حزب سياسى، حتى بعد أن رفــع "دو" الحظر على النشاط السياسى كخطوة أخرى نحو حكم مدنى ديمقراطى. وكان مــن الواضح تمامًا أن "دو" رأى أنه إذا سمح بعملية ديمقراطية طبيعيــة وحــرة، فــإن فرصته ستكون ضئيلة فى التنافس مع الأحزاب الأخرى والفــوز فــى انتخابــات الرئاسة.

فلقد قيم الكثيرون أداء سياسته الاجتماعية بأنها رديئة بشكل عــام. وكانــت الأزمة الاقتصادية محسوسة فى "منروفيا" ذاتها؛ من خلال تــأخر دفــع الرواتــب والاستقطاع منها، وندرة بعض السلع الأساسية، وارتفاع الأسعار، وتجميد الأجــور وزيادة البطالة..إلخ. وتنبأت جامعة ليبيريا بأن هذه الأوضاع سوف تفــضى إلــى وقوع عنف اجتماعى يختلط بعناصر عرقية وطبقية ودينية. وتزامنت هذه الأزمــة مع تصاعد المطالب الشعبية بالتغيير، والضغط الخارجى- الأمريكى خاصة- وهو ما دفع "دو" إلى التعامل "بجدية" مع وعوده حتى وإن كانت مجمل العملية ومحاولة "دو" البقاء فى السلطة ستصبح فى النهاية مأسوية على المجتمع بأسره.

وبعد رفع الحظر فى ٢٦ يوليو ١٩٨٤ كان "دو" هو أول من يعلن تــشكيل حزبه وهو "الحزب الديمقرطى الوطنى فى ليبيريا" NDPL، وبعده قــام "بــاكوس ماتيوز" زعيم "حزب الشعب التقدمى" المحظور PPP بإعلان تكوين "حزب الشعب المتحد" UPP. ثم أعلن "آموس ساوير" فى ٣ أغسطس نيته فى بناء "حزب الــشعب الليبرى" LPP. وبعد ذلك توالى إعلان المزيد من الأحزاب السياسية، من ضــمنها "حزب التوحيد الليبرى" LUP، وزعيمه "جابريل كبوله" G. W. Kpolleh الــرئيس السابق للمدارس العليا، و"حزب العمل الليبرى" LAP، و"حزب الوحدة" UP بقيــادة الدكتور "إدوارد كيسلى" E. B. Kessely.

كما تشكل فى الفترة نفسها العديد من الأحزاب الصغيرة مثل "حزب التحرير السياسى" PLP برئاسة السيدة "حواء كليمنت دانجــواه"H. C. Danguah، و"حــزب الجمهورية الموحدة أولاً" FAIR...إلخ. وتم الاعتراف رسميًا بعشرة أحزاب لهــا

حق التنافس فى الانتخابات الرئاسية والتشريعية التى سوف تجرى على أساس دستور ديمقراطى جديد عام ١٩٨٥.

ولم يشارك "حزب الشعب الليبيرى" و"حزب الشعب المتحد" فى انتخابات ٢١ أكتوبر ١٩٨٥. فقد كان قادة الحزبين معتقلين بتهمة الترويج "لأيديولوجيات يسارية" أو "أفكار دخيلة"، وحُظر على الدكتور "ساوير" عقد أى اجتماعات أو مقابلات صحفية أو إلقاء الخطب أو الاشتراك فى أى مناقشات ذات طبيعة سياسية أو دستورية لأنه ــ حسبما تقول الحكومة ــ كان يُراجع بشأن مبلغ ١,٥ مليون دولار كانت مخصصة "للجنة الدستور الوطنى" التى كان رئيسها.

ماذا كان تصور "حزب الشعب الليبيرى" للديمقراطية؟ لاشك أن كلمة "ساوير" التى ألقاها أمام لجنة الانتخاب لدى تقديم أوراق تسجيل الحزب فى فبراير ١٩٨٥ تعكس الاتفاق العام داخل الحزب حول فلسفته السياسية فيما يتعلق بالديمقراطية، حيث قال:"إن أمامكم الكثير من العمل- أيها السادة- ومن الضرورى أن تتحقق لديكم الإرادة والقوة اللازمتين للقيام به على النحو الصحيح. وإليكم بعض الخطوط المرشدة التى عبر عنها بوضوح الشعب الليبيرى من أجل العودة الحقيقية للحكم المدنى عبر عملية ديمقراطية. إنهم لا يريدون "ديمقراطية موجهة" أو "ديمقراطية انتقائية" أو "ديمقراطية طوارئ". ويريدون "ديمقراطية الصوت الواحد للفرد الواحد". ويريد الشعب الليبيرى عملية ديمقراطية متعددة الأحزاب. يجب أن يكون هناك أكثر من حزب سياسى واحد يشارك فى العملية الديمقراطية. وأية محاولة للالتفاف حول ذلك المطلب سوف تكون مناقضة تماما لإرادة ورغبة شعبنا، ومن ثم سيعتبرها عملاً غير وطنى. إن شعب هذا البلد ينتظر أن تعاملوا جميع الأحزاب على قدم المساواة. وإذا كان إسقاط المنشورات من الطائرات مقبولاً لديكم، فمن الواجب أن تقبلوا أيضًا توزيع المنشورات على الأرض" (West Africa 1985:306-307)

إن نظام التعدد الحزبى والنموذج الديمقراطى بالصوت الواحد للفرد الواحد، يعتبران من أهم خصائص رؤية "حزب الشعب الليبيرى" لبناء مجتمع ديمقراطى فى البلاد. ورأى أعضاء الحزب أنه من خلال التوعية السياسية الجماهيرية، سوف يتمكن المواطنون من بلورة مصالحهم الخاصة وتحديد المرشحين الصالحين للدفاع عن هذه المصالح. ورغم أن المثقفين هم الذين بادروا بتشكيل "حزب الشعب الليبيرى"، فقد قرر قادته توسيع قاعدتهم السياسية لتضم الطلاب والمدرسين والفلاحين والعمال والنساء المشتغلات بالسوق..إلخ. وكان المستهدف من هذه الدعوة تحويل طابع عملية صنع القرار وتحديد القضايا الواجب إدراجها فى أجندة السياسة الوطنية.

ولا تعتبر الدعوة لديمقراطية "صوت واحد للفرد الواحد" دعوة جديدة فى الحياة السياسية الأفريقية. ولكن ما يجعل الخبرة الليبيرية مختلفة فى هذا الصدد هو التزام مختلف قادة المجتمع الليبيرى بتطوير ديمقراطيتهم المختارة بما يجعل كل السكان تقريبًا فاعلين فى هذا التغيير السياسى. وشهدت ليبيريا خلال الفترة من ٨٣-١٩٨٥ حملة ديمقراطية قوية. وتمت الموافقة على الدستور الجديد بأغلبية ساحقة فى استفتاء وطنى عام. وقد قام بتنظيم هذه العملية "لجنة الدستور الوطنى" بدعم مالى من كل من الولايات المتحدة والحكومة الليبيرية. وتمت ترجمة الدستور إلى لغات أفريقية عديدة بما فيها الانجليزية الليبيرية والانجليزية العادية. ومن ثم بالإمكان القول أن الشعب قد حصل على فكرة تامة عن المحتوى الأساسى للدستور، على الرغم من عدم اتضاح مدخلاتهم الخاصة فى هذا الدستور الجديد. وإذا كان الإعلام بهذا المحتوى لا يعتبر العامل الوحيد لتقييم طبيعة ودرجة المشاركة السياسية للشعب فى السياق الاجتماعى القائم، فإنه مع ذلك يمثل عاملاً هامًا فى قيام أى شكل ديمقراطى بوظائفه.

لقد آمن قادة "حزب الشعب الليبيرى" بضرورة عملية ديمقراطية حرة. وفى رأيى الشخصى أن انتهاج هذه "الصيغة السحرية" كان يتطلب التزامًا وطنيًا عامًا.

وقد تطلبت الانتخابات الحصول على الثقة والتأييد العامين لبعض المقومات الديمقراطية التى كان يسعى الحزب لتطويرها. كما تطلبت أيضًا الصدام مع النخبوية الاقتصادية فى ليبيريا. ولكن هذا النضال كان من الممكن أن يحقق نتائج محسوسة أكثر لو تمت معالجة قضايا قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج بشكل علمى متسق. إذ إن النخبوية الاقتصادية فى ليبيريا ذات صلة وثيقة بالشركات متعددة الجنسيات والاستثمارات الرأسمالية الأجنبية. ويجب على المرء لدى محاولة بلورة مفهوم جديد للشعبوية الاقتصادية واللامركزية، أن يجرى تحليلاً كميًا وكيفيًا للمدخلات التكنولوجية والرأسمالية فى المجتمع، وللعلاقات الاجتماعية المنظمة للتكنولوجيا والعمل. ولكن "حزب الشعب الليبيرى" قد باشر عمله انطلاقًا من الافتراض القائل بأن الإصلاحات الاجتماعية والسياسية يمكن أن تؤدى إلى علاقات إنتاج اجتماعية مختلفة، وأن النتائج الاقتصادية الجديدة التى يتم توليدها من هذه الإصلاحات سوف تكون بوجه عام فى صالح غالبية السكان. وهو افتراض بادى الضعف سياسيًا لأن الوضع فى ليبيريا كان بعيدًا عن أن يكون راديكاليًا من الناحية العملية.

ما هى إذن الأهداف التى كان "حزب الشعب الليبيرى" يسعى لتحقيقها قبل أن يلحق به قرار حظره؟ إن الحزب لم يسع إلى المنافسة على منصب الرئيس فى انتخابات ١٩٨٥ وذلك على النقيض مما ظنه الكثيرون فى ليبيريا وأفريقيا عامة. وفى الحقيقة أن الحزب لم يكن لديه مرشح من الأصل. وحتى يحبط "حزب الشعب الليبيرى" ترشيح "دو" عمل على تكوين ائتلاف ديمقراطى وطنى. ومن ثم فقد كان التركيز منصبًا على ديمقراطية حرة وحماية عملية المقرطة، وساد الافتراض بأن ترشيح "دو" لا يمكن أن يهزم ائتلافًا ديمقراطيًا. وطالب رئيس الحزب- لدى إعلان تشكيله- باحترام الدستور الجديد، واحترام الحقوق والخيارات السياسية للشعب، وضمان تكامل مجمل حلقات العملية السياسية.

غير أن "ساوير" و"حزب الشعب الليبيرى" تم حرمانهما من المشاركة فى انتخابات ١٩٨٥. بينما تم السماح لثلاثة أحزاب أخرى بالتنافس مع "الحزب الديمقراطى الوطنى" الذى يترأسه "دو"؛ ألا وهى "حزب الوحدة" و"حزب العمل الليبيرى" و"حزب التوحيد الليبيرى"، وهى الأحزاب التى نأت بنفسها بعيدًا عن فكرة بناء ائتلاف وطنى. ولم يكن بإمكان أى منها بمفرده هزيمة "دو" نظرًا لقيام الأخير باحتكار وتقليص وأخيرًا اختطاف العملية الانتخابية كلها، عبر تحالفات طبقية وعرقية نجح فى عقدها، وقبل ذلك كله باستخدام المراسيم واستخدام القوة.

الخـلاصـة:

إن "موجا" حركة جماهيرية قوية للنضال من أجل الديمقراطية، تشبه حركة "مواكينيا"Mwakenya فى كينيا، وبدرجة أقل "الحركة الوطنية لتحرير الكونغو كينشاسا" فى زائير، ويأتى هذا التشابه من حيث النشأة والأهداف. ولكن "موجا" تختلف فى عملها عن حركات أخرى مثل "حركة تحرير الشعب السودانى" SPLM أو "الفريليمو"FRELIMO فى موزمبيق.

فبالإضافة إلى أيديولوجيتها الوطنية، أخذت "موجا" فى الفترة ٧٩- ١٩٨١ تكتسب وضعية الحركة الطليعية من خلال برامجها وشعبويتها. أما ما يجعل "موجا" متماثلة مع حركات أخرى سواء فى ليبيريا أو فى أفريقيا، فهو ما وضعته لنفسها من أهداف فى النضال من أجل الديمقراطية والعدالة، ومواجهة انتهاكات أجهزة أمن الدولة، والبحث عن مقاربات جديدة للتنمية الاجتماعية. لقد نشأت "موجا" فى فترة كان معظم البلدان الأفريقية قد نال استقلاله السياسى الرسمى، غير أن بناء الدولة فى أفريقيا قد أدمج سريعًا وبعمق فى علاقات اقتصادية استعمارية جديدة مع الشمال. أما على المستوى المحلى فإن تبخر الأوهام بشأن محصلة الاستقلال قد أصبح من الأمور المحسوس بها وسط الفلاحين والمزارعين

والبروليتاريين، فقد اختارت الطبقات الحاكمة أن تلعب دور المتعاون مع البرجوازية العالمية، وبالأحرى استغلال شعوبها لإشباع احتياجات الاقتصاد الرأسمالى العالمى، إلى جانب تحقيق مصالحها الخاصة.

لقد ولدت "موجا" بعد نشأة ونجاح الكثير من حركات النضال الوطنى فى أجزاء عديدة من البلدان النامية ضد مختلف أشكال أو مظاهر الإمبريالية وحلفائها المحليين. إن النضالات الوطنية الراديكالية التى عرفت بالثورات الوطنية/ الشعبوية لم تكن جديدة بالنسبة لنضال أفريقيا ضد الإمبريالية والظلم الاجتماعى والقهر. ولكن أفريقيا السبعينيات بدت مختلفة إلى حد بعيد عما كانت عليه فى الستينيات؛ وقتما كانت معظم دول القارة قد حصلت للتو على استقلالها. فقد ازدادت الأوضاع سوءًا بشكل عام فى أغلب البلدان. وفى الوقت نفسه وصل إلى السلطة زعماء مختلفون ببرامج عمل وهويات مختلفة عما كان، إلا أن أبنية الدولة ظلت كما هى.

وقد كانت الطبيعة "غير المسيسة" لأغلبية الشعب الليبيرى واحدة من أهم المشكلات التى واجهتها "موجا" وحزبها السياسى فى مسيرتها نحو تحقيق أهدافها وإقامة تحالفاتها الخاصة فى ليبيريا. فالمواطن الليبيرى العادى لم يكن- ولا يزال- غير مكترث بالمجادلات الأيديولوجية الدائرة بين المثقفين. وإنما يهتم الناس بأنشطة تحقيق البقاء أكثر من اهتمامهم بالوعى السياسى. إذ إن أغلبية السكان يصارعون فى حياتهم اليومية لمجرد تحقيق هذا البقاء، وذلك بسبب مستوى الفقر والتبعية اللذين خلقتهما الدولة الرأسمالية الطرفية. ومن ثم فإن المشكلات التى يمكن أن نطلق عليها مشكلات سياسية لا تدخل ضمن الانشغالات الأساسية لمعظم المواطنين العاديين فى ليبيريا. بل ويميل الناس أكثر نحو الممارسات غير السوية ويكونون أكثر قابلية للإفساد (مثلما حدث فى زائير) فى حالة عدم وجود وسائل ثابتة لتحقيق البقاء، وبسبب الافتقار إلى توزيع عادل للمداخيل الوطنية. وقد كان الرئيس "دو" على دراية تامة بهذه الثقافة حيث استغلها على أكمل وجه لشراء شرعيته.

والسؤال الآن هو: لماذا تحاشت "موجا" عن عمد استخدام النضال المسلح واختارت الاستراتيجيات "غير العنيفة" رغم ما توفر لها من قاعدة قوية في الريف؟ إن الكثيرين من أفراد الشعب الليبيرى يعتبرون أنفسهم مسالمين رغم أن أكثرهم يعيشون بشكل دائم فى ظروف تشبه مناطق الحرب. بيد أن "آموس ساوير" لدى تحليله للتطور الرأسمالى فى ليبيريا قد توصل إلى أن نضال الطبقة العاملة وحده هو النهج الأكثر فعالية لإنهاء هيمنة واستغلال الاستعمار الجديد فى ليبيريا، حيث قال:"إن النضال ضد الاستعمار الجديد ينذر بنهاية الإمبريالية من خلال تحطيم مقاومة الرأسمالية المشوهة التى نصبت هياكلها فى بلادنا، واستطاعت من خلالها نهب مواردنا واستغلال شعوبنا وأغرقت بلادنا فى غمار التبعية المطلقة. ولهذا فنحن لا نتمسك بأية أوهام، إذ إن النضال ضد الاستعمار الجديد لن يكون أبدًا مثل مأدبة عشاء عمل. إن القمع والفظائع والديماغوجيات وكثير غيرها من أعمال العنف، من المحتم أن تعبئ القوى المناضلة ضد الاستعمار الجديد. وهذا هو ما علمنا إياه تشى جيفارا" الخالد (Mayson 1979:156).

وقد حدث أن زعم قادة "موجا" أن ليبيريا بلد صغير جدًا، أو أنها غير "جاهزة" للدخول فى صراع مسلح. وأضافوا أن ليبيريا لا تملك وفرة من الموارد تساعد في الدخول فى نضال ثورى طويل الأمد. أى لم يكونوا متفائلين إزاء أن يحول النضال المسلح دون إعادة إنتاج تناقضات مماثلة أو صراعات اجتماعية متجذرة فى الواقع الليبيرى قبل الثورة، ما لم يتبع ذلك إقامة منظومة تعليمية مناسبة وثابتة.

تلك هى النظرية التى تحداها بقوة "تشارلز تايلور" C. Taylor و"الجبهة الوطنية القومية" التى يرأسها، وإن تم ذلك على أساس قاعدة أيديولوجية مختلفة ولتحقيق أهداف مغايرة.

لقد اعتقد قادة "موجا" أن تعليم الجماهير هو واحدة من أفضل الوسائل لتغيير القيم وإعادة الثقة إلى الشعب بنفسه. وكان المستهدف هو بناء قيادة جديدة يحتاجها

إرساء الديمقراطية وتطوير برامج الاعتماد على الذات. ومن الواضح أنها مقاربة بطيئة وتدريجية ولكنها يمكن مع ذلك أن تحقق الفائدة على المدى الطويل. وربما كان قادة "موجا" يستوحون فى ذلك الفلسفة التربوية الخاصة بـ "باولو فريرى" P. Freire.

هذا وقد صاغت الحركة رؤيتها لمواجهة مشكلة التخلف والقهر السياسى فى ليبيريا من خلال ثالوث:"الخبز والحقوق والتعليم". وكان أمام "موجا" طريقان لتحقيق هذه الأهداف: أولهما تكوين معارضة قوية للحكومة بهدف اكتساب القوة عبر النضال، وثانيهما القبول بالتفاوض مع الدولة لإجراء بعض الإصلاحات. ولاشك أن هذا التفاوض يصبح غير ممكن أو بلا أهمية ما لم تضطلع "موجا" بإضعاف سلطات الدولة أو اقتصادها.

ولكن لما كانت "موجا" تفتقر إلى وضوح أهدافها السياسية عند البداية فإن الحركة لم تظهر بمظهر من يقدم نموذجًا واضحًا للتنمية الاجتماعية أمام الشعب الليبيرى. وفى الواقع أن بالإمكان القول إنها كانت حركة وطنية- إصلاحية مع بعض توجهات الوحدة الأفريقية، وبمعنى آخر أنها كانت تنتقد الرأسمالية وعلاقاتها الإنتاجية دون أن تقدم بشكل ملموس نموذجًا بديلاً آخر لها.

ولكنه بالتدريج، وخاصة بعد المؤتمر الثانى للحركة عام ١٩٧٩ والذى عقد تحت شعار "عيوننا مفتوحة: لقد حان وقت الشعب"، بدأ يتطور نوع من اليقظة السياسية وسط قادة "موجا" بما سمح لهم برؤية أزمة ليبيريا كأزمة سلطة، أو فى الحقيقة كأزمة وطنية عامة.

وهكذا بدءًا من ترشيح "ساوير" لمنصب عمدة العاصمة، ثم إرساء قاعدة سياسية للحركة فى المناطق الريفية والحضرية على السواء، واشتراك أعضائها فى دفع العملية الديمقراطية، وأخيرًا تكوين "حزب الشعب الليبيرى" .. فإن الحركة فى مجملها كانت قد وصلت إلى مستوى عالٍ من النضج السياسى. وأصبح السؤال

الحاسم فى هذه المرحلة عن المواقف التى ينبغى أن تتخذها الحركة فى مواجهة سلطة الدولة؟ كيف يمكن الحصول على السلطة أو حتى أن تصبح الحركة جزءًا منها من أجل إنجاز التغيير المنشود؟ لقد آمن قادة "حزب الشعب الليبرى" بالاشتراك فى السياسة من خلال العملية الديمقراطية. وبالرغم من أنهم لم يكن لهم مرشح ينوون تقديمه لانتخابات رئاسة الدولة، فقد عملوا فى الوقت نفسه على إقامة إطار لائتلاف وطنى. ولكن بناء هذا الاطار كان حافلاً بالتعقيدات فى ظروف ليبيريا بسبب المصالح المتعارضة لزعماء العديد من الأحزاب السياسية. فعلى سبيل المثال كان الدكتور "إدوارد كيسيلى" زعيم "حزب الوحدة" يفضل أن يستوعب كل الأحزاب الأخرى فى حزبه عن أن يكون حزبه جزءًا من ائتلاف عام، وكان يحلم بأن يحتل موقع الزعامة بدلاً من "ساوير". وهكذا فقد تعثر تكوين أى ائتلاف بسبب الصراعات الشخصية وتباين المصالح السياسية الضيقة.

هذا وقد أدى اشتراك الطلاب والفلاحين والبروليتاريا الرثة فى أنشطة "موجا" إلى المساهمة بالمزيد من إضفاء الطابع الشعبوى على الحركة، ولكن الأمر تطلب وقتًا طويلاً نسبيًا حتى يتسنى أن تكون للحركة قاعدتها وسط العمال، خاصة أولئك الذين يعملون فى الشركات متعددة الجنسيات مثل "لامكو" و"فايرستون" وغيرهما. وقد استطاعت حركة "موجا" الحصول على بعض التأييد وسط العمال عن طريق مساعدة بعضهم فى تنظيم الإضرابات أو تسوية منازعات العمل. ومع ذلك كان من الصعب الاحتفاظ بهذه العلاقات فى ظل وضع اقتصادى يتسم بالهشاشة واحتكار عدد قليل من الشركات متعددة الجنسية. وقد دأبت هذه الشركات طوال الوقت على تأكيد أن شروط العمل فى مشروعاتها أفضل منها فى القطاع العام. ومن ثم فإن عددًا قليلاً للغاية من العمال كان يغامر بالتضحية بعمله فى حالة عدم حل المنازعات. أما قاعدة حركة "موجا" وسط النقابات العمالية فقد كانت أضعف نسبيًا من قاعدتها وسط المنظمات الطلابية. وهو الوضع الذى كان يتطلب من قادة الحركة الاهتمام بمعالجته إذا أرادوا توسيع قواعدهم وتقويتها.

وفى رأيى الشخصى أنه كان بإمكان "موجا" مواصلة العمل على نحو أكثر كفاءة- خاصة فى الريف- لو أنها لم تتحول إلى حزب سياسى، وخاصة فى الوقت الذى قامت فيه بذلك. فقد كانت الحركة تتمتع بشعبية كبيرة بالفعل من خلال أنشطتها التعليمية فى الريف وبرامج الإنتاج والتسويق الزراعى. ولاشك أن الضغط الذى كان يمكن ممارسته على حكم "دو" من جانب الفلاحين والمزارعين- نتيجة ارتفاع وعيهما- أكبر من الضغط الذى يمكن أن يقوم به "حزب الشعب الليبيرى". كان بإمكان الفلاحين أن يصبحوا قوة اجتماعية قادرة على تحريك عجلة التاريخ من خلال أنشطة ومطالب ملموسة، شريطة أن يتم تنظيمهم. أما فى إطار الحزب السياسى فقد كان دورهم مشتتا وغير محدد بدقة. كان المنطق الذى حكم رؤية قادة "حزب الشعب الليبيرى" هو أنه يمكن تعبئة الفلاحين وغيرهم- من خلال الحزب- فى إطار أهداف وأجندة وطنية أعرض، كما يمكن إعطاءهم فرصة انتخاب قادتهم. وينبغى أن نذكر أيضًا الضغط الذى وقع على قادة "موجا" بفعل التكليف الصادر من المشاركين فى المؤتمر الثانى للحركة (٢٨ مارس ١٩٨٠) بتكوين حزب سياسى جماهيرى تقدمى.

وطور "حزب الشعب الليبيرى" الأيديولوجية الوطنية لحق الشعب الليبيرى فى تقرير مصيره. ولكنها كانت أيديولوجية توفيقية وانتقائية بدرجة ما، وفى مسيرتها السياسية لم تكن ذات توجه فلاحى أو توجه عمالى، وإنما أيديولوجية انكب المثقفون على بلورتها باسم الشعب. وعلى الرغم من توجيه الانتقادات للآليات الحاكمة لعمليات الإنتاج والتوزيع، وللطريقة التى تستفيد بها الطبقة الحاكمة من هذه الآليات لاستغلال قوة عمل العمال، فإن مسألة الأرض لم تحظ باهتمام كاف من هذه الأيديولوجية الوطنية.

لقد ظلت "موجا" هى الحركة الأكثر شعبية فى ليبيريا لما يزيد عن خمسة عشر عامًا، ولكن نجاحها فى التسعينيات وما بعدها يتوقف على جسارتها فى استكشاف خيارات أخرى للتعامل مع الأوضاع المتدهورة فى ليبيريا. فلعل انتهاج

الوسائل الديمقراطية وحدها لا يكون دائما السبيل الأكثر فعالية لتغيير الهياكل الاجتماعية والاقتصادية القائمة فى البلاد، خاصة بعد نشأة حركات لا ديمقراطية مثل تلك التى يقودها "تايلور" و"جونسون". إن "موبوتو" فى زائير، و"إياديما" فى توجو، و"بوكاسا" فى وسط أفريقيا .. إلخ، قد ادعى كل منهم فى لحظات تاريخية معينة فى الماضى تأييد السماح ببعض صور "الديمقراطية"، ولكن كانت النهاية دائما هى "انتخابهم" أو "إعادة انتخابهم" بنسبة ٩٩,٩٩% من أصوات الناخبين. وقد أعجب "صمويل دو" ببعض هؤلاء الرؤساء، رغم التغير السريع الذى طرأ على السياق السياسى. ولم يكن "دو" "عقلانيًا" ووطنيا ومسئولاً بما فيه الكفاية كى يسلم السلطة مثلما فعل "نيريرى" أو "سنجور"، أو حتى القبول بتقاسم السلطة من خلال اطراد العملية الديمقراطية، فكانت المحصلة أن ألقى القبض عليه فى سبتمبر ١٩٩٠ وتم تعذيبه حتى حافة الموت على أيدى رجال مسلحين فى "منروفيا". ومن الواضح أن السياسة الأفريقية المعاصرة لم تنتج حتى الآن تلك التقاليد الديمقراطية. وتبدو استراتيجيات الانتفاضة الشعبية- مثلما مورست فى السودان وغانا أو حتى زائير- كأسلوب أكثر نجاعة لإضعاف نظام سياسى غير شعبى. وبالمثل يمكن التفكير فى الانقلاب أو العصيان المدنى كطريقة أخرى للاستيلاء على سلطة الدولة.

إن ليبيريا ممزقة اليوم فعلاً من جراء الحرب اللاديمقراطية الدائرة فيها. وينبغى على "موجا" و"حزب الشعب الليبيرى" مواصلة الحوار مع مختلف الفرقاء المتحاربين والحركات الأخرى الناشئة فى ليبيريا. وفى الوقت نفسه يجب أن يستمر الحزب والحركة فى توسيع وتعميق برامج أنشطتهما فى الريف.

مازالت "موجا" تملك الهالة المحيطة بها واسمها المرموق والقوى المؤيدة لها فى ليبيريا، ولكنها حتى تتمكن من تطوير عملها وإثراء تاريخها النضالى يجب عليها أن تهتم أيضًا ببحث الخروج عن الإطار القانونى الذى ألزمت به نفسها طويلاً. فالتحدى الماثل أمامها هو كيف يمكن تغيير علاقات السلطة أو القوة فى

مجتمع أصبح يتسم بالشلل الاقتصادى والضعف الاجتماعى والفوضى السياسية. ولعل الديمقراطية الاجتماعية أو الجماعية أو الشعبية المباشرة- مثل تلك التى نادى بها الراحل "سانكارا" Sankara فى بوركينافاسو- تكون ممكنة عمليًا لو أبدلت المراجعة الرأسمالية بوطنية ليبيرية راديكالية تبنى على قاعدة مقاربة الحاجات الأساسية والاجتماعية وتؤطرها رؤية الثورة الاجتماعية. إن "موجا" و"حزب الشعب الليبيرى" قادران على الجمع بين هذه الأهداف والاستراتيجيات. إلا إن عليها أن تركز على كيفية الوصول إلى سلطة الدولة وأعمال الديمقراطية الاجتماعية. وكان "دو" قد اتهم "ساوير" بالفعل بدعم محاولة انقلاب فى ديسمبر ١٩٨٩. إن قدرة الحزب والحركة على تحقيق النجاح لتتوقف كثيرًا على نوعية برامج عملها، والدعم الذى يمكن الحصول عليه من تحالفات مع مختلف القوى الاجتماعية، بمن فيهم الجنود.

كذلك فإن المقاربات الدستورية مثل تلك التى تبناها قادة الحزب والحركة للضغط على الحكومات الأجنبية للتوقف عن مساعدة "دو" عسكريًا واقتصاديًا، يجب أن يصاحبها اشتراك أكثر راديكالية بكثير فى شئون ليبيريا المحلية. ولا يجوز النبذ التام للقيام بحرب عصابات من نوع ما. فكما قال الزعيم الراحل "سامورا ميتشل" S. Machel: "يجب أن تزرع السرطان فى قلب العدو حتى تكون قادرًا على كسب حرب ثورية".

وبالرغم من إدراك وتحديد "موجا" للقوى والعوامل المناوئة لمصالح أغلبية الشعب الليبيرى ولمساره التاريخى، فإن تغاضيها التام عن مقاربة الصراع الطبقى يعكس مستوى معيناً من سوء قراءة التاريخ. إن نشأة "الجبهة الوطنية القومية" بزعامة "تشارلز تايلور" فى ديسمبر عام،١٩٨٩ محملة باستراتيجية النضال المسلح للإطاحة بحكم "دو"، لهو تطور يتحدى المقاربات التدرجية والتربوية والدستورية التى دافع عنها "حزب الشعب الليبيرى". ومن الضرورى إجراء الحوار مع الجماعات المسلحة كجماعة "تايلور" لإنقاذ العملية الديمقراطية. ولن يكون هذا سهلاً لأسباب متعددة منها:

* لا يبدو أن "تايلور" وغيره من القوى الاجتماعية الجديدة مهتمين بقضية الديمقراطية، بل إنهم حتى قد يقاومونها؛ فهم يقاتلون أساسًا من أجل انتزاع سلطة الدولة وكفى؛

* أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى ليبيريا قد أصبحت من بين الأوضاع الأسوأ فى كل القارة.

وحتى تتمكن "موجا" وحزبها السياسى من الوقوف بوجه هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى إجراء تجديدات داخلية فيهما، ويجب استيعاب الدروس التى تعطيها تجارب التعددية الحزبية الراهنة فى بنين وساحل العاج وزائير وغيرها. كما لا يمكن الاعتماد على "مجلس التعاون الاقتصادى لبلدان غرب أفريقيا" ECOWAS أو "منظمة الوحدة الأفريقية" لفرض الديمقراطية والاستقرار ربما يختفى "دو" سريعًا من الحياة السياسية فى ليبيريا. إلا أن اختفاء "دو" من الحياة السياسية لا يعنى بالضرورة اختفاء "الدوية". وحتى تتمكن "موجا" وحزبها السياسى من التفرغ لمواجهة هذه المشكلات عليها أن تحل أولاً وقبل كل شىء الصراعات الأيديولوجية فى داخل الحركة والتى تضعف رؤيتها وأنشطتها. أى يجب عليهما القيام باختيار حاسم لتوجههما السياسى.

إن النتائج المصاحبة للهيمنة الداخلية وشخصنة سلطة الدولة وأزمة الاقتصاد العالمى سوف تزداد تعمقًا فى ليبيريا فى التسعينيات. وإن إسهام "موجا" فى عملية استعادة بناء الدولة والأمة سوف يتوقف على الطريقة التى يجرى بها تحديد مستقبل التعامل مع القضايا الخاصة بالسلم والاستقرار والثقة والتقدم فى البلاد.

ملاحظات:

١ـ يشير اصطلاح الليبيريين الأمريكان إلى جماعة عرقية صغيرة تنحدر من السود الأحرار الذين هاجروا من الولايات المتحدة واستقروا على الساحل

الغربى من أفريقيا فى أوائل القرن التاسع عشر.

وجدير بالذكر أن هذا التعبير لم يعد يستخدم على النطاق الشعبى وإن كان قد اتخذ صورًا مختلفة.

٢ـ "الكونجوز" هم الأفارقة الأحرار الذين حملهم أسطول الحكومة الأمريكية. وللحصول على مزيد من المعلومات عن هذه الجماعة الاجتماعية وتفاعلاتها مع الليبيريين الأمريكان وغيرهم من الجماعات انظر (Dunn and Svend 1985).

3-Lumumba - Kasongo, Tukumbi, Liberia- United States Economic Relations (1944-1985), PP1-2.

وسوف يقوم CODESRIA(المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاجتماعية) بنشره فى إطار مشروعه "الدولة والقوى الأجنبية فى أفريقيا".

Africa, 12 December 1977). ,4-Susukuu Group Against Poverty

٥ ـ للحصول على مزيد من المعلومات فى هذا الشأن راجع (Lumumba-Kasongo -86:87)

٦ـ انظر اللائحة التنظيمية لحركة "موجا" حسبما أصدرها المؤتمر الثانى للحركة الذى عقد فى الفترة ٢٥ ـ ٣٠ مارس ١٩٨٠ فى "منروفيا".

7-The Constitution of MOJA, 1980.

8 - Sawyer, 1985, P.100.

المراجع

Adelman, Kenneth, L, 1979, 'Liberia: Hosting the OAU', Africa Report, July-August.

Africa News, May 26, 1980.

Allen, Susan, 1973, 'President Tolbert: An Exclusive Interview', African Development, 8, July.

Amin, Samir, 1989, Eurocentrism, Monthly Review Press, New York.
Cabral, Amilcar, 1979, Unity and the Struggle: Speeches and Writings, Monthly Review Press, New York.

Chalian, Gerald, 1977, Revolution in the Third World, The Viking Press, New York.

Chaudhuri, J, Pal, 1985, 'Rice and Rights', West Africa, 15 April.

Clower, Robert, W, et al., 1966, Growth Without Development: An Economic Survey of Liberia, Northwestern University Press, Evanston.

Dunn, D, Elwood, 1979, The Foreign Policy of Liberia During Tubman Era: 1944-1971, Benham, Hunchinson.

Dunn, D, Elwood and Svend, E, Holsoe, 1985, Historical Dictionary of Liberia, Metuchen, New Jersey, The Scarecrow Press, London.

Fraenkel, Merran, 1964, Tribe and Class in Monrovia, Oxford University Press, London.

Gouldner, Alvin, W, 1975, 'Marxism and Social Theory' ,Theory and Society. Holloway, Joseph, E, 1981, Liberian Diplomacy in Africa: A Study of Inter-African Relations, University Press of America, Washington, D.C.

Lawyers Committee For Human Rights (LCHR) 1986, Liberia: A Promise Betrayed, New York.

Liberia: Laissez-faire on Trial', 1979, Africa News, October 12.

Liebenow, Gus, 1987, Liberia: The Quest For Democracy, Bloomington Indiana and Indiana University Press, Indianapolis.

Lumumba-Kasongo, Tukumbi, 1986-1987, 'The Nature and The Role of Higher Education in Africa and Its U.S. Influences: The Case of the University of Liberia', Monograph Series, The Institute for Higher Education Law and Governance, The University of Houston.

Mayson, Dew Tuan-Wleh and Amos Sawyer, 1979, 'Capitalism and the Struggle of the Working Class in Liberia', The Review of Black Political Economy, Vol. 9, No.2, Winter.

Mehmet, Ozay, 1978, Economic Planning and Social Justice in Developing Countries, St Martin's Press, New York.

MPEA, 1973, Indicative Manpower Plan of Liberia For the Period 1972-1982, Monrovia, June.

Nelson, Harold, D, (ed) 1985, Liberia: A. Country Study, American University Press, Washington D.C.

New Africa, 1979, 'Liberia: Crisis For Tolbert', June.

Nkrumah, Kwame, 1970, Class Struggle in Africa, International Publishers, New York.

Porte, Albert, 1967, Thinking About Unthinkable Things: The Democratic Way, Monrovia.

Sawyer, Amos, 1980, 'A Century-Old Alienation is Broken' ,Africa News, 3 November.

Sawyer, Amos, 1985, 'What is Political Involvement in Liberia', injustice.

Justice. A Cry of My People, Struggle's Community Press, Chicago.

Sawyer, Amos, 1987, 'Making of the 1984 Liberian Constitution: the Major Issues and nynamic Forces', Liberian Studies Journal, XII.

Sawyer, Amos, \9&1, Effective Immediately, Dictatorship in Liberia, 1980-1986: A Personal Perspective, Brewen.

Se)'on, Ilah\c"k. 1..., "N, 19'61, "L\'ber\a's econd'Re\lu'b'\i.c 'SuveqlO"wer Geopolitics in Africa' , Liberian Studies Journal, XII.

Townsend, R, E, (ed) 1955, President Tubman of Liberia, London Consolidated Publications.

West Africa, 18 February 1985.

White, P, 1974, 'The Vietnamese Revolutionary Alliance: The Intellectuals, Workers and Peasants' in J, W, Lewis, (ed), Peasant Rebellion and Communist Revolution in Asia, Stanford University Press.

World Trade Information, 1952, part 1, No. 58.

الفصل الثانى عشر

الحركات الاجتماعية وانهيار الاستعمار العنصرى فى ناميبيا (الأبارتيد)(*)

كير بويندى(**)

مقــدمـــة:

حققت ناميبيا استقلالها الوطنى فى ٢١ مارس ١٩٩٠ بعد أكثر مـــن ثلاثـــة وعشرين عامًا من نضال التحرير المسلح. وهو الاستقلال الذى ربما جاء مفاجـــأة للبعض، ولكنه كان بالنسبة للمنخرطين فـــى هـــذا النـــضال المحـــصلة المنطقيـــة لجهودهم.

وبإمكان المرء القول إن انهيار الاستعمار البرتغالى قد أعطى دفعة كبيـــرة لقوى التحرر، وشكل علامة كبرى فى عملية تحرير ناميبيـــا خاصـــة، وأفريقيـــا الجنوبية بأكملها. كما مثل استقلال أنجولاً أهمية استراتيجية بالنسبة لشعب ناميبيـــا. حيث سمح ذلك فى المقام الأول للآلاف من أبناء ناميبيا بترك الـــبلاد والالتحـــاق بالجناح الخارجى لـــ"منظمة شعب جنوب غربى أفريقيا ـــ سوابو" SWAPO كمـــا سمح- من ناحية أخرى- بتوسيع منطقة الحدود التى يعبر منها مقاتلو سوابو للقيام بعملياتهم داخل ناميبيا، إذ أضاف إلى جبهة العمليات ٢٠٠ كيلو متر أخرى. وهكذا ومنذ التسعينيات فقد أدى تكثيف النضال المسلح لـــ"ســـوابو"، وتـــصاعد التعبئـــة السياسية داخل ناميبيا، وما صاحبهما من حملة سياسية- دبلوماسية[١] على النطـــاق الدولى، إلى حتمية تغيير الطريقة التى يحكم بها الشعب الناميبى.

(*) ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

(**) Kaire Buende

كذلك أدى تصاعد نضال الشعب الناميبى إلى إقلاق نظام التمييز العنصرى Apartheid الذى دخل فى أزمة عنيفة بسبب زعزعة أركانه، وافتقاد نظام جنوب أفريقيا للثقة فى قدرته على استمرار سلطته فى ناميبيا. ومن ثم تحول النظام إلى انتهاج سياسة إدارة الأزمة بدءًا من منتصف السبعينيات. ولم يقصد بإدارة الأزمة الدفاع فحسب عن النظام القديم، وإنما اشتملت أيضًا القيام بجهود رسمية أولية لبناء ما أسماه النظام بمجتمع جديد. ومن ضمن الإجراءات التى اتخذت فى هذا الصدد: إلغاء بعض تشريعات التمييز العنصرى المعوقة لتشكل الفئات البيروقراطية والبرجوازية الصغيرة الإفريقية؛ إعادة ترتيب المنظومة السياسية والإدارية، والقيام بحملات عسكرية مكثفة ضد "سوابو" والسكان المحليين فى مناطق العمليات والدول المجاورة. واستهدفت هذه الأنشطة تفكيك أوصال المعارضة السياسية داخل ناميبيا وتضييق الخناق على قوات التحرير.

بيد أن نضال شعب ناميبيا كان قد وصل إلى مرحلة لم يعد يجدى معها كل هذا، إذ أصبحت قوى التحرير قادرة على رد الصاع صاعين على جميع المستويات السياسية والأيديولوجية والاقتصادية والعسكرية. وفى النهاية لم يكن هناك مفر من انهيار النظام.

تهدف الدراسة الحالية إلى بحث عملية انهيار الاستعمار العنصرى فى ناميبيا. وهى، من ثم، محاولة للمضى لما هو أبعد من الشرح الكلاسيكى لطبيعة التمييز العنصرى وآفاق تحوله من خلال الدور الحاسم الذى لعبته الحركات الاجتماعية عبر المراحل المختلفة التى مرت بها سياسات نظام جنوب أفريقيا فى ناميبيا. إذ تحاول الدراسة تفسير أزمة التمييز العنصرى من زاوية نضالات القوى المناهضة له، وبخاصة: الكنيسة، وحركة الطبقة العاملة، والحركة الطلابية، و"سوابو".

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء. ينطوى الجزء الأول على مراجعة نقدية لاثنين من المنظورات المهيمنة إزاء التمييز العنصرى، ألا وهما المنظور

الليبرالى، ومنظور المدرسة الماركسية الجديدة؛ ومن ثم تحاول تجاوزهما. فهما منظوران اقتصادويان ويقصران عن فهم دور الحركات الاجتماعية فى التحولات التى أودت بالنظام العنصرى. غير أن تقييم دور القوى الاجتماعية على النحو السليم يتطلب الإقرار بالاستقلال الذاتى للأيديولوجية والسياسة، والنابع من الفصل المؤسسى بين السياسة والاقتصاد. وهذا هو المنظور الذى يمكن أن يسهم فى تحقيق فهم أفضل لمسار الأحداث فى ناميبيا.

ويتتبع الجزء الثانى تصاعد ومسار أزمة التمييز العنصرى، حيث يلقى أضواءً مركزة على الدور الذى لعبته أربع حركات اجتماعية: الكنيسة، حركة الطبقة العاملة، الحركة الطلابية، وحركة "سوابو". ونعنى هنا بدور هذه الحركات فى إنضاج أزمة نظام التمييز العنصرى والتعجيل بانهيار الاستعمار جنوب الأفريقى فى ناميبيا.

أما الجزء الثالث والأخير فيتطرق إلى استجابات الدولة إزاء الأزمة، ويفسر إخفاق برنامج الدولة فى إدارة الأزمة أو الإصلاح السياسى. حيث حاولت الدولة من خلال برنامجها إعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية بين الطبقات والأجناس والجماعات العرقية. ومن ثم يتم تفسير فشل الإصلاحات السياسية على ضوء التفاعلات الواقعة بين هذه القوى الاجتماعية والدولة من ناحية، وعلى ضوء التفاعلات بين هذه القوى الاجتماعية ذاتها من ناحية أخرى.

منظورات حول أزمة التمييز العنصرى

دخلت سياسة التمييز العنصرى فى أزمة لفترة طويلة من الزمن، سواء فى ناميبيا أم جنوب أفريقيا. ففى خلال السبعينيات تسببت هذه الأزمة فى إحباط آليات إعادة إنتاج النظام. ونحن بحاجة إلى فهم صعود ومسار أزمة التمييز العنصرى حتّى يتسنى لنا رؤية التاريخ من منظور سليم. وانطلاقًا من هذا الفهم يمكننا تحليل طبيعة النظام الذى كان يمر بعملية تحول.

إن أزمة نظام التمييز العنصرى وانهياره اللاحق فى ناميبيا لم يتحقق لهما حتى الآن توليد نماذج جديدة أو منظورات جديدة لدراسة التمييز العنصرى. فمازالت المدرستان الفكريتان المهيمنتان- الليبرالية والماركسية (المدرسة الجديدة)- تراوحان مكانيهما فى دراسة التمييز العنصرى. وسوف نراجع فيما يلى هذين المنظورين بإيجاز، ثم نقترح من عندنا طريق تجاوزهما.

(أ) المنظورات الليبرالية لأزمة التمييز العنصرى:

يمكن النظر إلى أزمة التمييز العنصرى كتحقق لنبوءة المدرسة الليبرالية التى ترى أن الرأسمالية والتمييز العنصرى على طرفى نقيض. وهى الموضوعة التى قدمها منذ زمن "أو داود" O`Dowd فى مقال كتبه عام ١٩٦٤ بعنوان "جنوب أفريقيا فى ضوء مراحل النمو الاقتصادى"، وتنبأ فيه بأن قوى النمو الاقتصادى ستتكفل فى الثمانينيات بتحويل مجتمع جنوب أفريقيا إلى النمط الغربى للديمقراطية. ورأى أن التمييز العنصرى ليس نشازًا وإنما هو نظام وظيفى فى مرحلة خاصة من النمو الاقتصادى لابد وأن تتخطاها مرحلة تطور أعلى. ومن ثم فالتمييز العنصرى محكوم عليه بالفناء من خلال اطراد تطور الرأسمالية.

ولا تكتفى المدرسة الليبرالية بقول إن الرأسمالية قادرة على تحويل نظام التمييز العنصرى، بل تضيف إن مصلحة النظام نفسه تحتم إحداث هذا التحول. ويزعم أحد المحللين الليبراليين ("هوت") أن المشروع الخاص قد أخذ يتجه نحو العمل إجمالاً من أجل الارتقاء المادى والفائدة الاجتماعية للأفارقة (Hutt 1964:180). وفى رأى المدرسة الليبرالية أنه من صميم مصالح رأس المال محاربة التمييز العنصرى، بسبب الحدود التى يفرضها على توسع الرأسمالية من خلال كبح نمو القوى الإنتاجية وتقليل معدل إنتاجيه قسم من قوة العمل عبر الحيلولة دون تحصله على مهارات معينة. كما يحد التمييز العنصرى من تطور

السوق الداخلية، حيث يحتفظ بقسم كبير من السكان عند أو تحت مستويات الكفاف، ويحد من قدرتهم على استهلاك السلع؛ ومن ثم يقلص السوق وإمكانات النمو الاقتصادى الرأسمالى.

بيد أن ما تتعامى عنه المدرسة الليبرالية هو حقيقة الفائدة التى تحققت لرأس المال نتيجة توفر قوة العمل الرخيصة. ومن هنا يأتى الشك فى صدقية الزعم بأن التمييز العنصرى والرأسمالية على طرفى نقيض. ومن ناحية ترى المدرسة الماركسية أن الفصل العنصرى كان وظيفيًا بالنسبة للرأسمالية.

(ب) المنظورات الماركسية (المدرسة الجديدة) لأزمة التمييز العنصرى:

يجب أن نشير بداية إلى وجود عدد من المدارس الماركسية المتصارعة، والتى بلور كل منها تفسيره الخاص للتمييز العنصرى. وتهيمن إحدى هذه المدارس على الجدل الدائر بشأن التمييز العنصرى، ألا وهى المدرسة الماركسية الجديدة. وعلى النقيض من المدرسة الليبرالية نجد المدرسة الماركسية الجديدة تقول بإمكانية إرجاع وتتبع جذور تطور العنصرية فى جنوب أفريقيا إلى العوامل الاقتصادية.

وتزعم أن التمييز العنصرى لم يكن خللاً وظيفيًا لنموذج التنمية الرأسمالية فى جنوب أفريقيا، وإنما هو جزء مكمل له. وتفسر هذه المدرسة المراحل التى مرت بها السياسات العنصرية على ضوء مراحل التطور الرأسمالى فى جنوب أفريقيا. فقد اتسمت مرحلة الفصل العنصرى على المستوى الاقتصادى – من وجهة نظر "ولبى"– بتعايش نمط الإنتاج الرأسمالية مع "اقتصاديات إعادة التوزيع الأفريقية" فى المعازل، و"نظام قنانة العمل والمشاركة فى المحصول" فى مزارع البيض. أما مرحلة التمييز العنصرى فقد تواكبت مع تحلل علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية والتطور نحو نمط إنتاج واحد هو نمط الإنتاج الرأسمالية فى جنوب أفريقيا. ويستخلص "ولبى" أن نظام التمييز العنصرى "هو آلية خاصة بجنوب

أفريقيا فى فترة التصنيع الثانوى، بالحفاظ على معدل عالٍ للاستغلال الرأسمالى من خلال نظام يضمن وجود قوة عمل رخيصة ومتحكم بها فى ظل ظروف تتعرض فيها للتحلل السريع شروط إعادة الإنتاج (اقتصاد إعادة التوزيع الأفريقى) لقوة العمل تلك" (Wolpe 1972:296).

وطبقًا للكاتب نفسه فإن التمييز العنصرى هو وسيلة لإعادة إنتاج نمط الإنتاج الرأسمالى، حيث تدمج علاقات الأجناس بعلاقات الإنتاج الرأسمالية. وعمد التمييز العنصرى- لدى قيامه بوظيفة إعادة الإنتاج تلك- إلى "إلباس الطبيعة الرأسمالية للمجتمع قناعًا سابغًا، وينطبق الشيء نفسه على نتائج قواعد أداء هذا النظام لوظائفه" (Wolpe 1972:294).

وتزودنا المدرسة الجديدة برؤية ثاقبة النظر للعنصرية بوصفها ظاهرة ديناميكية متغيرة وتولد مظاهر متعددة لتتماشى مع المقتضيات السياسية والاقتصادية المختلفة فى المجتمع المعنى. غير أن هذه المدرسة تعانى من قصور خطير نابع من تحويلها تصور نمط الإنتاج إلى مبدأ منهجى، وهو ما ينجم عنه تكون نظرة ميكانيكية للعلاقة بين الأيديولوجية والاقتصاد. فيتم تفسير التغيرات فى المنظومة الأيديولوجية على أساس المراحل التى يمر بها الاقتصاد، ومن هنا يأتى التبسيط الزائد فى النظر إلى التمييز العنصرى كأزمة لنمط الإنتاج الرأسمالى.

(ج) تجاوز النماذج الفكرية السائدة:

يكمن الفارق الجوهرى بين المنظورين السابقين فى حقيقة أن المدرسة الليبرالية تتعقب أصل التمييز العنصرى فى العوامل غير المادية مثل الدين ("الكالفينية") والنزعة العرقية المحافظة، بينما تقصره المدرسة الماركسية الجديدة على العوامل الاقتصادية.

ومع ذلك فهناك قاسم مشترك كبير بين هاتين المدرستين الفكريتين؛ حيث تقدم كل منهما تفسيرًا بنيويًا واقتصاديًا للتمييز العنصرى. فترى المدرسة الليبرالية من جانبها أن تطور الرأسمالية هو الكفيل بالقضاء على التمييز العنصرى، أما المدرسة الماركسية الجديدة فقد اعتبرت أن هذا التمييز قد توطد بفعل النمو الرأسمالى ذاته. وفى كل الأحوال تنسب المدرستان التغيرات فى نظام التمييز العنصرى إلى عوامل اقتصادية. أما دور القوى الاجتماعية فهو يأتى فى الخلفية فى أحسن الأحوال، وربما يتم تجاهله تمامًا.

إن الفرضية الرئيسية لدراستنا هذه هى أن أزمة التمييز العنصرى قد نجمت عن النضال السياسى للشعب المضطهد وليس كنوع من آلية اقتصادية ذاتية الدفع. فنحن لا ننظر- فى موقفنا هذا- إلى الأيديولوجية على أنها محض انعكاس للشروط المادية، فمن الممكن أن تحدث تغيرات فى المنظومة الأيديولوجية ولا تكون نتيجة لعوامل اقتصادية. وبالمثل قد تتكون أيديولوجية فى ظل شروط تاريخية معينة وتستمر لما بعد فترة تشكلها المبدئى حتى أنها قد تلعب دورًا هامًا فى عصر جديد. فلقد تم استخدام الأيديولوجية العنصرية لإعادة إنتاج أنماط إنتاج مختلفة فى فترات تاريخية مختلفة فى البلد الواحد. هذا وقد قدم "ستيوارت هول"S.Hall تحليلاً قويًا لدور العنصرية خلال فترات هيمنت فيها أنماط إنتاج مختلفة (عبودية وإقطاعية ورأسمالية) فى منطقة الكاريبى، حيث سعى للوصول إلى تحليل العنصرية كمنظومة أيديولوجية يجب تمييزها عن منظومات أيديولوجية أخرى لا يعتبر العنصر هو العامل الناظم فيها. غير أن جهده هذا لم يؤخذ- للأسف- بالاهتمام الذى يستحقه، حتى من جانب العلماء الذين تصدوا لتحليل المجتمع الأكثر عنصرية فى العالم. ولسوء الحظ فإن مهمة تحليل العنصرية- كمنظومة أيديولوجية متفردة- تخرج عن نطاق هذه الورقة. بيد أن تلمسنا لهذه البصيرة النظرية سوف يحكم تحليلنا ويؤيده.

تصاعد ومسار أزمة التمييز العنصرى:

من المهم ونحن نسعى لفهم أزمة التمييز العنصرى أن نستدعى فكرة "جرامشى" Gramsci بأن الدولة تحكم من خلال القوة والهيمنة معًا. وتعنى القوة استخدام جهاز قهرى أو قمعى لتطويع الجماهير وجعلها سلسة القياد للنظام السياسى والاجتماعى- الاقتصادى القائم. أما الهيمنة فتنطوى على التعبئة وإعادة الإنتاج الناجحة "للقبول الفعلى بالطبقة الحاكمة من جانب الجماهير موضع السيطرة، وهو ما يتحقق بممارسة هذه الطبقة للقيادة الفكرية والمعنوية والسياسية" (Jessop 1982:148).

وبالإمكان ملاحظة فارق ما فى عصر الإمبريالية بين مستوى العلاقات بين الدول ومستوى التشكيل الاجتماعى. فعلى المستوى الأول قد تنطوى الهيمنة على الموافقة على السيطرة السياسية لأمة ما على أمة أخرى، وهو الحال مع النظام الاستعمارى الذى لقى موافقة القانون الدولى. وعلى مستوى التشكيل الاجتماعى تركزت الهيمنة فى مجال المجتمع المدنى، أى الكنيسة والنقابات والمدرسة ووسائل الإعلام. وحينما تتواجد الهيمنة على هذا المستوى تصبح، أو بالأحرى تبدو، مقاومة النظام كعمل غير شرعى، وينظر إلى من يتمردون عليه كصناع فتن أو مهيجين أو إرهابيين.

أ - من أزمة ظرفية إلى أزمة بنيوية:

لم يكن الحكم الجنوب أفريقى فى ناميبيا استثناءً من ذلك، فقد تمتع بموافقة الجماعة الدولية من خلال نظام الانتداب. وبعد أن نجح نظام جنوب أفريقيا فى التغلب على صعوبات توطيد حكمه فى ناميبيا، أخذ فى إرساء الهيمنة من خلال المؤثرات السياسية والأيديولوجية، إلى جانب استخدام القوة. وظل الحكم الجنوب

أفريقى فى ناميبيا متماسكًا نسبيًا خلال الفترة بين الحربين العالميتين، حيث لم يتعرض لأى تحدٍ رئيسى. فلم تحدث طوال هذه الفترة سوى أربع حركات تمرد؛ هى تمرد "ماندومى" عام ١٩١٧، وتمرد "بوند لسفارتس" عام ١٩٢٢، وتمرد "ريهوبوث" عام ١٩٢٥، وتمرد "إيومبو" أخيرًا عام ١٩٣٤. بيد أنها كانت حركات تمرد محلية، ولم تستهدف إسقاط الحكم الاستعمارى. إذ إن الأفارقة لم يبدءوا فى تنظيم أنفسهم للقضاء على النظام الاستعمارى إلا مع نهضة الوطنية الأفريقية بعد الحرب العالمية الثانية.

جدير بالذكر أن قضية حق الشعوب الأفريقية والآسيوية فى تقرير مصيرها لم تُثَرْ فى المحافل الدولية إلا بعد الثورة الروسية عام ١٩١٧. حيث ساد قبل ذلك وفاق عام بين الدول الأوربية على مشروعية الحكم الاستعمارى، وهو ما عبر عنه مؤتمر برلين الشهير عام ١٨٨٥ والذى تم فيه اقتسام أفريقيا بين القوى الأوربية. وكان الحرص الأكبر لدى كل دولة استعمارية أن تنتزع من الدول الاستعمارية الأخرى قبولها بسيطرة الأولى على بلد أفريقى معين، أكثر من حرصها على نيل رضا شعب هذا البلد عن تلك السيطرة.

وفى مؤتمر فرساى عام ١٩١٩ تم الاستمرار فى تجاهل حق الشعوب الأفريقية فى تقرير المصير، حيث لم تتورع الدول الأوربية عن تأكيد أن الشعوب الأفريقية فى المستعمرات الألمانية السابقة لم تزل غير ناضجة للحصول على استقلالها السياسى. كما أنشأت عصبة الأمم نظام الانتداب كحل وسط [٢]، وهو ما أضفى المشروعية على احتلال ناميبيا من قبل جنوب أفريقيا.

غير أنه مع نهوض الحركات الوطنية فى أفريقيا وآسيا بعد الحرب العالمية الثانية حصل عدد من المستعمرات على استقلاله فى الأربعينيات والخمسينيات، إلا أن حق تقرير المصير لم يشرع فى القانون الدولى إلا عام ١٩٦٠. ففى ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها التاريخى رقم ١٥١٤ (XV) بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وبمقتضاه تم إنشاء

"اللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار". ومنذ ذلك الوقت فقط أصبح ينظر إلى تصفية الاستعمار كعملية ضرورية وحتمية[٣].

هكذا، وبعد عام ١٩٦٠، أصبح الحكم الاستعمارى غير مشروع فى عرف الأخلاق السياسية الأوربية، وبدأ عهد تصفية الاستعمار، حيث دخلت القوى الاستعمارية فى عملية تصفية الاستعمار أو منح الاستقلال لمستعمراتها. غير أنها لم تكن بالطبع عملية بسيطة ولم تمض فى طريق مستقيم. إذ ربما تكون الدول الاستعمارية قد تخلت عن الاهتمام بالحكم المباشر لمستعمراتها السابقة، إلا أنها بالتأكيد لم تفقد الاهتمام بمواردها. ومن ثم اهتمت كل دولة استعمارية قبل منح الاستقلال بأن تقيم تحالفا مع طبقات معينة من السكان المحليين ولتسلم السلطة. وفوق هذا قامت الدول الاستعمارية بخلق هياكل سياسية وإدارية مواتية لحماية مصالحها فى عهد ما بعد الاستعمار.

هذا وقد وضعت على المحك شرعية حكم جنوب أفريقيا فى ناميبيا بعد صدور قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦ بإنهاء انتدابها فى ناميبيا. وعارض نظام جنوب أفريقيا إلغاء الانتداب، ولقى فى ذلك تأييد بعض الدول الأوربية- من بينها فرنسا والمملكة المتحدة- التى امتنعت عن التصويت فى الجمعية العامة بدعوى عدم صحة الأساس القانونى الذى رُفع الانتداب بمقتضاه.

وقد جاءت جهود هيئة الأمم المتحدة لإنهاء حكم جنوب أفريقيا فى ناميبيا استجابة لمطالبات شعب ناميبيا. بيد أن المعارضة الأفريقية للاستعمار فى ناميبيا قد نضجت مع تكوين حركات التحرير الوطنية، وبالذات "الاتحاد الوطنى لجنوب غرب أفريقيا- سوانو" SWANU عام ١٩٥٩، و"منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا- سوابو"SWAPO عام ١٩٦٠. وقد تواكب إنشاء هاتين المنظمتين مع تصاعد النضالات المناهضة للاستعمار فى جميع أنحاء القارة الأفريقية. كما كان لحصول عدد من البلدان الأفريقية على الاستقلال خلال الستينيات أثره فى تعبئة الشعب الناميبى ضد الاستعمار. وأصبح العداء للاستعمار مكونًا أساسيًا فى الوعى

الشعبى، بل إن أغنية شعبية تقول "أيها الجنوب غربي[٤] متى ستصبح حرًا؟ هاهى الكونغو أصبحت مستقلة" أخذت تتردد بقوة على ألسنة الشباب والشيوخ على السواء. ولم يقف الأمر عند مجرد انعكاس العداء للاستعمار فى الوعى الاجتماعى للسكان، وإنما ترجم إلى أفعال وممارسات وصلت ذروتها ببدء منظمة "سوابو" للنضال المسلح ضد نظام جنوب أفريقيا عام ١٩٦٦.

ودخل الصراع فى منعطف جديد من خلال تفاعل المعارضة الأفريقية ضد نظام جنوب أفريقيا مع الانتقاد المتزايد لسياساتها فى هيئة الأمم المتحدة. ومن ثم لم يعد بوسع هذا النظام الاستمرار فى الحكم بنفس الطريقة، بعد أن فقد التمتع بتأييد القانون الدولى لإنكار حق شعب ناميبيا فى تقرير المصير بعد أن نُص فى هذا القانون على حق الشعوب والبلدان المستعمرة فى الاستقلال، فضلاً عن تحقق استقلال عدد من البلدان الأفريقية بالفعل. وكل هذا خلق مناخًا مواتيًا لتصفية الاستعمار، وهو ما أدخل الحكم الاستعمارى فى أزمة.

بيد أنها كانت مع ذلك أزمة ظرفية بسبب محدودية قدرات القوى المناهضة للاستعمار. ومن ثم فقد حقق نظام جنوب أفريقيا نجاحًا نسبيًا فى قمع المعارضة الأفريقية خلال الستينيات. حيث استخدم سياسة "القبضة القوية" مع الحركة المعادية، وتم اعتقال قادة حركة "سوابو" عام ١٩٦٦. وواصل نظام جنوب أفريقيا تطبيق هذه السياسة فى ناميبيا حتى أواخر الستينيات دون مقاومة كبيرة من شعب ناميبيا. ففى عام ١٩٦٨ كان بإمكان النظام أن يمضى بعيدًا إلى حد الإخراج الإجبارى للأفارقة من "الموقع القديم" فى "ويندهوك" إلى البلدة الجديدة "كاتوتورا". وعلى عكس ما حدث عام ١٩٥٩عند محاولة النظام إخراج الأفارقة، تم فى هذه المرة هدم هذا الحى دون وقوع مواجهات ذات شأن بين الأفارقة والسلطات، وفى الحقيقة أن النظام نفسه قد فوجئ بتضاؤل المقاومة.

غير أنه مع مقدم السبعينيات بدأت الحركة المعادية للاستعمار تشفى من النكسات التى ألمت بها فى الستينيات، وتوسعت فى أنشطتها لتشمل كل قطاعات

السكان، ولم تعد قاصرة على المناطق الحضرية فانتشرت فى جميع ربوع البلاد. كما تعددت المستويات التى تعبر فيها المقاومة عن نفسها، فتم تكثيف النضال المسلح فى وقت واحد مع تصعيد الحملات السياسية- الدبلوماسية فى المنتديات الدولية، وشرعت الحركة الطلابية فى تحدى النظام التعليمى القائم، ونشأ داخل الكنائس الرئيسية نمط جديد من الفكر المناهض للتمييز العنصرى انطلاقًا من التعاليم الإنجيلية. والخلاصة أن المقاومة الأفريقية قد اكتسبت بعدًا جديدًا، وأخذت قدرة جنوب أفريقيا على التصدى تتضاءل. وهو ما أدى فى السبعينيات إلى نشوب أزمة بنيوية تأثرت بسياق العمليات المحلية والدولية.

فعلى المستوى الخارجى كانت هناك بالأساس أنشطة الأمم المتحدة ومنظمات التضامن فى أوربا الغربية. كما جاء حكم محكمة العدل الدولية عام ١٩٧١ ليزيل آخر قشور الشرعية الدولية عن الحكم الجنوب أفريقى فى ناميبيا، وحيث دعا أيضًا جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة إلى الإقرار بعدم شرعية الوجود الجنوب أفريقى فى ناميبيا، والامتناع عن التعاون مع جنوب أفريقيا فى أى أنشطة اقتصادية أو غيرها تتعلق بناميبيا. كما ووجهت الدول أعضاء الأمم المتحدة بتحمل مسئولية تنفيذ قرارات الهيئة الدولية فيما يخص ناميبيا، وهى الحملة التى لعب دورًا رئيسيًا فيها جماعات التضامن فى أوربا الغربية التى صعدت من ضغوطها على الحكومات لفرض حظر صادرات السلاح والتجارة مع حكومة جنوب أفريقيا. وفى الحقيقة أن حركات التضامن قد أسهمت إسهامًا كبيرًا فى تحريك وتفعيل المطالبات بفرض هذا الحظر.

ولم تكن حركات التضامن تلك جزءًا فقط من العملية الدولية، بل من العملية الداخلية ذاتها-وإن كان بشكل غير مباشر- وذلك من خلال التعاون مع حركة التحرر الوطنى (منظمة "سوابو") وغيرها من القوى الاجتماعية. وهكذا اضطلعت أنشطة حركة التضامن- بشكل أو بآخر- بتحقيق الترابط بين العمليتين الدولية والداخلية. أما بالنسبة للعملية الداخلية فقد تحددت بأنشطة أربع قوى اجتماعية:

الحركة الطلابية، الكنيسة، حركة الطبقة العاملة، ومنظمة "سوابو". وقد أدى تجمع هذه القوى إلى تقويض الأساس الأيديولوجي والسياسي والاقتصادى لنظام التمييز العنصرى، مما فاقم من صعوبة إعادة إنتاج النظام لنفسه. ولاشك أن إسهام كل واحدة من تلك القوى الاجتماعية فى تصعيد أزمة النظام يتطلب مناقشة منفردة.

ب- دور الكنيسة فى أزمة النظام العنصرى:

سوف نشير أساسًا فى مناقشتنا لإسهام الكنيسة فى إنضاج أزمة النظام العنصرى، إلى تلك الكنائس التى كانت جزءًا من حركة مناهضة الاستعمار، وهى "الكنيسة الإنجيلية اللوثرية" (إرسالية رينش)، و"الكنيسة اللوثرية أوامبو كافانجو"، والكنيسة الانجليكانية، والكنيسة الكاثوليكية الرومانية. ونستبعد هنا الكنائس التى أيدت النظام، أو نأت بنفسها عن نضال شعب ناميبيا ضد الاستعمار.

لقد أسهمت الكنيسة فى أزمة نظام التمييز العنصرى من خلال ثلاث طرق على الأقل. أولاها عن طريق تعاليمها، والتى أفضل تسميتها التدخل الأيديولوجى؛ وثانيتها من خلال الأنشطة السياسية للكنيسة أو التدخل السياسى؛ أما الثالثة فتتم من خلال نمط تنظيمها فى المناطق. وتحدد تلك العوامل الثلاثة مدى أهمية الكنيسة فى حياة ناميبيا.

ويتمثل التدخل الأيديولوجى للكنيسة- بالنسبة لموضوعنا- فى النفى الثابت للمقولات الأيديولوجية للتمييز العنصرى. إذ إن فكرة الأخوة والمساواة بين جميع الرجال والنساء التى تجلت فى صلب تعاليم الكنائس الناميبية خلال السبعينيات والثمانينيات، كانت على جانب كبير من الأهمية لإلصاق الطابع الخرافى بمقولة تفوق الرجل الأبيض التى بنيت عليها العنصرية. حيث اضطلعت الكنيسة، انطلاقًا من أرضيتها اللاهوتية، برفض ودحض فكرة عدم التساوى بين الأجناس، وهو الموقف الذى انطوى على أهمية خاصة نظرًا لمحاولة نظام جنوب أفريقيا استخدام الدين لتبرير سياسة التمييز العنصرى.

وقد كان هذا التدخل الأيديولوجى- أو تعاليم الكنيسة- موجهًا إلى الدولة بقدر ما كان موجهًا إلى المجتمع المدنى. فكانت الرسالة الموجهة إلى الدولة واضحة وقاطعة، ألا وهى أن نظام التمييز العنصرى لا يمكن تبريره على أرضية لاهوتية، وأنه نظام غير شرعى من جميع النواحى ولابد من إلغائه. غير أن هذه الرسالة لم تكن كافية بحد ذاتها للقضاء على التمييز العنصرى، ولا فى خلق أزمة فى النظام، ذلك لأن الدولة كان بإمكانها تجاهل الرسالة بكل بساطة، بيد أن تعاليم الكنيسة أصبحت قوة هائلة بسبب الطريقة التى استقبلتها بها القوى الاجتماعية.

وكان لنقض الأساس الأيديولوجى للتمييز العنصرى أثره الكبير فى تعبئة الجماعة الأفريقية. وأخذ الأفارقة يدركون أكثر فأكثر ضرورة تغيير هذا النظام السياسى الذى ينكر عليهم حق المشاركة فى مؤسسات صنع القرار. ومن ثم فإن التدخل الأيديولوجى للكنيسة قد أسهم فى خلق أزمة التمييز العنصرى من خلال القوى الاجتماعية التى تلقفت الرسالة وترجمتها إلى أعمال. وبالمثل فقد ساعدت الكنيسة فى تصعيد أنشطة القوى الاجتماعية عبر تزويدها بالتسهيلات الضرورية للعمل (توفير قاعاتها للمؤتمرات مثلاً).

ولم تتوقف الأنشطة السياسية للكنيسة عند دعم الجماعات المختلفة، بل وقامت الكنيسة بممارسة التدخل السياسى المباشر الذى اتخذ جانبين: جانب النفى وجانب الإيجاب. وبالنسبة لجانب النفى فهو يتصل بالتدخل الأيديولوجى، ولكن ما يميز جانب النفى الخاص بالتدخل السياسى عن التدخل الأيديولوجى هو تطلع الأول نحو تحقيق الاستقلال الوطنى. ومن ناحية أخرى شكل التدخل الأيديولوجى شجبًا للنظام على أرضية روحية. وكان التدخل السياسى جزءًا من تقاليد الوطنية الناميبية على خلاف التدخل الأيديولوجى الذى كان جزءًا من التقاليد الليبرالية الإنسانية.

لقد سمح جانب النفى فى التدخل السياسى بشن هجوم واسع النطاق ضد سياسة نظام جنوب أفريقيا، وبنشر المعلومات عن الموقف الاجتماعى والسياسى فى ناميبيا، والقيام بأنشطة العصيان المدنى والمظاهرات. ويمكن إرجاع هذا

الجانب من انغماس الكنيسة فى قضايا المجتمع الناميبى إلـــى عـــام ١٩٧١، حـــين وجهت كنيستان لوثريتان سوداوان خطابًا مفتوحًا إلى رئيس وزراء جنوب أفريقيـــا لتنفيذ حكم محكمة العدل الدولية. ولقى هذا الخطاب تأييد كنائس رئيسية أخرى مثل الأنجليكانية والكاثوليكية. ومنذ ذلك الوقت لم تكف الكنيسة عن المطالبة بانـــسحاب نظام جنوب أفريقيا من ناميبيا.

ولكن جنوب أفريقيا لم تُعِر انتقادات الكنيسة انتباهًا واســـتمرت فـــى حكـــم ناميبيا. وسرعان ما أدركت الكنيسة أن مجرد انتقاد النظام لن يفضى إلى نتيجـــة، وهنا ظهر الجانب الإيجابى للتدخل السياسى من خلال قيام الكنيسة بإنشاء منطقـــة محررة اجتماعيًا. وقد ارتبط هذا الموقف الإيجابى من الكنيسة بالتنمية الاجتماعيـــة والاقتصادية للجماعة الأفريقية. فبادرت الكنيسة بدعم مشروعات التنمية للأفارقـــة وساهمت فى تقديم الخدمات الاجتماعية لضحايا النظام، مثل دعم أســـر المعتقلـــين وتقديم إعانات بطالة للمتعطلين المحرومين من فـــرص العمـــل بـــسبب أنـــشطتهم السياسية. كما كان للكنيسة تاريخ طويل فى التعليم غير الرسمى المتوجـــه أساسًـــا نحو البالغين، غير أن التركيز الأكبر لخدمات التعليم من جانب الكنيسة كان علـــى التعليم الرسمى، حيث أدارت الكنائس المختلفة العديـــد مـــن المـــدارس الابتدائيـــة والثانوية، وعادة ما كان التعليم فى المدارس التى تـــديرها الكنـــائس أفـــضل مـــن المدارس الحكومية. كما كان التلاميذ يطلعون من خلال هذا التعليم على أفكار نقدية فى مراحل مبكرة من عمرهم، ومن ثم لم يكن غريبًا أن من تلقـــوا تعلـــيمهم فـــى المدارس التى تشرف عليها الكنائس كانوا على الأرجح هم الأكثر نشاطًا فى العمل السياسى. ومن ثم فقد أسهمت الكنيسة فى تخريج كـــوادر لجميـــع قـــوى الحركـــة المناهضة للاستعمار.

وبالإضافة إلى تدخلها الأيديولوجى والسياسى، شاركت الكنيسة بشكل مطرد فى تصعيد أزمة نفى التمييز العنصرى عبر التنظيم السياسى للمجتمع الناميبى. وقد ساعد نمط تنظيم الكنائس نفسها فى ربط مختلف أجزاء البلاد بعضها البعض، ومن

ثم نفى سياسة التنمية المنفصلة. ودعمت الكنائس الوحدة الوطنية من خلال توحيد شتى الجماعات العرقية فى مختلف الأقاليم تحت راية واحدة.

يوضح التحليل السابق أن الدور الذى قامت به الكنائس فى عملية التغيير قد أصبح أكثر فاعلية من خلال صب أنشطتها فى إطار واحد مع القوى الأخرى المناهضة للتمييز العنصرى، ومن ثم فإن الكنيسة فى حد ذاتها لم تلعب الدور الحاسم فى إحداث الأزمة البنيوية لنظام التمييز العنصرى، إلا أن أنشطتها قد دعمت موقف الحركات الأخرى، مثل "سوابو" التى كانت منغمسة فى النضال المباشر ضد هذا النظام.

جـ- دور حركة الطبقة العاملة فى تصعيد أزمة التمييز العنصرى:

لعبت الطبقة العاملة دورًا هامًا فى تفاقم أزمة النظام العنصرى، حتى قبل عام ١٩٧٨ حين لم يكن مسموحًا للأفارقة بتنظيم أنفسهم نقابيًا. فعلى الرغم من عدم وجود نقابات رسمية حينذاك، قام العمال بتنظيم أنفسهم وتحدوا النظام بقوة. وكان من نقاط التحول فى تاريخ الحركة العمالية إضراب ٣٠ ألفًا من العمال المهاجرين عن العمل فى عام ١٩٧١، وهو إضراب لم يسبق له مثيل فى تاريخ الحركة العمالية فى ناميبيا، من حيث أهدافه وأثره على المجتمع. فقد امتدت آثار الإضراب لتشمل جميع قطاعات الاقتصاد، حيث توقف العمل فى المناجم وتعثرت حركة الصادرات والواردات.

ويمكن النظر إلى هذا الإضراب من زاوية البعد الاقتصادى للنضال الطبقى، حيث كان من ضمن مطالبه رفع الأجور وتحسين شروط العمل. ولكن كان هناك مغزى كبير آخر وراء الإضراب من خلال رفع مطالب أخرى مثل إلغاء نظام عمالة المهاجرين خارج البلاد، والاستقلال عن جنوب أفريقيا، ومن ثم كان للإضراب بعد سياسى واضح.

وتجلى الطابع السياسى بصورة أكبر بعد ترحيل العمـــال المـــضربين إلـــى موطنهم ("أوفامبولند") حيث واصل العمال احتجاجاتهم ضد سياســـات الحكومـــة، وانضم إليهم الفلاحون فى هجوم واسع على ســـلطات البانتوســـتان، ممـــا حـــول "أوفامبولند" إلى منطقة اضطرابات.

وقد شجع نجاح إضراب ١٩٧١ العمال على مواصلة النضال وتوحيد قواهم بالرغم من عدم وجود تنظيم نقابى رسمى. فحدث عدد من الإضـــرابات الناجحـــة على مدى السبعينيات، مثل إضراب مصنع المعلبات فى "والفيس باى" عام ١٩٧٢، وإضراب عمال منجم "ريسنج" عام ١٩٧٦. غير أن عمال ناميبيا دخلـــوا مرحلـــة راديكالية هامة عام ١٩٧٧ حينما أنشأوا "الاتحاد الوطنى لعمال ناميبيـــا" NUNW. وجدير بالملاحظة أن هذا الاتحاد قد تأسس قبل عام من صدور القـــانون الخـــاص بالسماح بالنقابات السوداء، ومن ثم جاء القانون بمثابة اعتراف من جانب السلطات بظهور الطبقة العاملة كقوة فاعلة يجب الاعتداد بها.

وتواصل نضال الطبقة العاملة طوال الثمانينيات، حيث شـــهد عـــام ١٩٨٦ تأسيس نقابتين عامتين هما "اتحاد عمال الصناعات الغذائيـــة وحلفـــاؤه" NAFAU، و"نقابة عمال المناجم" MUN. كما تكون فى العام التالى نقابتان أخريان هما "نقابـــة عمال الصناعات المعدنية وحلفائها" MAWU و"نقابة عمال الخـــدمات الحكوميـــة" NAPWU. وبلغ أعضاء هذه النقابات الأربع أكثر من ٤٠ ألف عامـــل، وانتـــسبت جميعًا إلى "الاتحاد الوطنى لعمال ناميبيا" الذى انتسب بدوره لحركة "سوابو". وفـــى الحقيقة أن قيادة النقابات المنضمة للاتحاد الوطنى كانت لأعـــضاء قيـــاديين فـــى "سوابو".

وهكذا ارتبط نضال الطبقة العاملة بالنضال من أجل الاســـتقلال الـــوطنى، حتى أنه فى واقع الأمر كان القادة النقابيون ينظرون إلـــى الاســـتقلال الـــسياسى بوصفه الهدف قصير الأمد لنضال الطبقة العاملة. ولنتأمل كلمات "بـــن أوولينجـــا" السكرتير العام لنقابة عمال المناجم حيث ذكر فى عام ١٩٨٧: "إن نضال العمـــال

من أجل مصلحتهم كطبقة لا يمكن إلا أن يكون جزءًا لا يتجزأ من النضال الأوسع للتحرر الوطنى ضد الاستعمار. فليست هناك طريق أخرى لحصول العمال علـى أجر مناسب إلا بالمرور عبر بوابة تقرير المصير والاستقلال الوطنيين".

د- إسهام الحركة الطلابية فى تصعيد أزمة التمييز العنصرى:

لا يجدر بنا القول بوجود حركة طلابية فى ناميبيا قبل السبعينيات، وذلك على الرغم من وقوع بعض الإضرابات الطلابية المنعزلة. فقد كان غياب الحركة الطلابية نتيجة مباشرة لشكل الاستعمار والبنية الاجتماعية التى نشأت عنه فى ناميبيا. ويعتبر العامل المرتبط بالاستيطان هو الأهم فى هذا الصدد.

فعلى العكس من البلدان التى لم تعرف الاستعمار الاستيطانى (حيث نشأت فيها طبقة متوسطة أفريقية للاضطلاع بمسئوليات إدارية فى الجهاز الحكومى) اعتمد نظام جنوب أفريقيا على المستوطنين البيض للقيام بهذا الدور فى ناميبيا. ومن ثم لم ير حاجة لتدريب وإعداد بعض الأفارقة لتولى مهام إدارية، ولذا انتقلت عملية الإعداد والتدريب هذه لتقع أساسًا على عاتق الكنائس، وإن ظلت الحكومة متحكمة فى محتوى برامج التعليم. وكانت استراتيجية النظام قبل منتصف السبعينيات هى إعطاء الأفارقة الحد الأدنى من التعليم، حيث كانت الحاجة إلى قوة عمل رخيصة فقط. بيد أن هذه السياسة تغيرت فى أواخر السبعينيات، حين رضخ النظام لضرورة بلورة طبقة متوسطة أفريقية يتم إدماجها فى الجهاز الإدارى للمستعمرة، وهو التطور الذى انعكس على طابع الحركة الطلابية، فقد أثر هذا المنعطف السياسى على النمط التنظيمى للحركة الطلابية، ومن هنا كان الفرق بين الحركة الطلابية فى أوائل السبعينيات وبينها فى أواخر السبعينيات وطوال الثمانينيات. ففى أوائل السبعينيات نمت الحركة فى إطار وضع يختلف كلية عن السياق العام الذى أدى إلى حدوث نهوض راديكالى فى حركة الطلاب فى جميع

أنحاء القارة. غير أنه من الممكن مقارنة الحركة الطلابية الناميبية في أواخر السبعينيات وعقد الثمانينيات- مقارنتها بنظيراتها من الحركات الطلابية الأفريقية.

وقد اتسمت الفترة التكوينية للحركة الطلابية فى ناميبيا بتعبئة وانضمام الطلاب إلى الأحزاب السياسية القائمة. ومن ثم فإن أنشطة الطلاب في أوائل السبعينيات لم تكن ذات طابع طلابى خاص، كما لم تكن هناك أية تنظيمات طلابية. ومع ذلك فقد تشكلت منظمة غير رسمية عام ١٩٧٢. فمنذ ذلك الوقت أخذ طلاب مدارس عليا مختلفة يعقدون مؤتمرًا طلابيًا سنويًا، بدعم مالى من الكنيسة اللوثرية وبعيدًا عن الإطار المدرسى. ورغم أن عضوية المؤتمر كانت طلابية فإن جدول أعماله قد عكس دائما الانشغالات السياسية للمجتمع الأكبر. ومن الممكن القول إنه كان تجمعًا لممثلى روابط الشباب فى المنظمات السياسية المختلفة.

هذا وقد تغير طابع الحركة الطلابية الناميبية بعد أن عقدت صلات مع نظيرتها فى جنوب أفريقيا. إذ إن الحركة الطلابية الجنوب أفريقية كانت قد طورت ثقافة سياسية طلابية متميزة، كان المقوم الأول فيها هو النقد الفلسفى لسياسة التمييز العنصرى. وأخذ الطلاب يكثفون أنشطتهم بشكل متزايد على نقد النظام التعليمى، وتحدوا الأساس الفلسفى لتعليم "البانتو" الذى صُمم واستهدف زرع القناعة فى نفوس الأفارقة بدونيتهم إزاء البيض. ولم يكتف الطلاب بمعارضة خرافة تفوق الرجل الأبيض، وإنما ناقضوا أسسها ببلورة فلسفة الوعى الأسود. وطبقًا لهذه الفلسفة يجب على السود أن يحرروا أنفسهم سيكلوجيًا بنفض "ذهنية العبد التى تولدها المأسسة العنصرية والليبرالية البيضاء على السواء" .(Davies et al. 1984:302)

ووجدت هذه الثقافة السياسية الطلابية طريقها إلى الحركات السياسية القائمة التى وجد فيها الطلاب بيوتهم السياسية. ومن خلال ربط النضال ضد التعليم المقدم للأفارقة بالنضال الأكبر من أجل التحرر الوطنى، نشر الطلاب الوعى النقدى الذى طوروه داخل الحركة الطلابية فى المجتمع الأفريقى الأرحب.

وأثريت الممارسة النضالية الأفريقية باستخدام التصورات الثقافية الجديدة مثل الوعى الأسود والقوة السوداء. فأصبح يُنظر إلى حركة الطبقة العاملة كمظهر للقوة السوداء، وتم تفسير اعتماد رأس المال على العمل بأنه اعتماد البيض على السود. وأدى دمج تصور القوة السوداء فى النشاط العمالى إلى منح الأفارقة الثقة فى قدرتهم على تغيير النظام. فقد تمزقت إلى الأبد خرافة دونية السود وعجزهم، وأصبحت مقولة "الأسود قوى" تحتل الوعى الاجتماعى الجديد.(٥)

وتمكنت الحركة الطلابية، عبر التبشير بالوعى الأسود، من ردم الفجوة بين الجماعات العرقية المختلفة حيث نجحت فى هذا الشأن بدرجة أكبر من حركات التحرر الوطنى.

وقد أفادت الحركة الطلابية منظمة "سوابو" أيما إفادة، حيث إن أولئك الذين تحولوا إلى إقامة تحالف سياسى خارج انتمائهم العرقى قد وجدوا فى "سوابو" بيتهم السياسى الطبيعى.

وهكذا فقد ساعدت الحركة الطلابية فى توسيع قاعدة "سوابو" من الناحيتين الجغرافية والعرقية. والخلاصة أن أهمية الحركة الطلابية تكمن فى خلق وعى اجتماعى جديد وفى تقوية منظمة "سوابو".

هـ- دور "سوابو" فى تصعيد أزمة النظام العنصرى:

منذ نشأة "منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا- سوابو" وهى تلعب دور القوة القائدة فى النضال ضد الاستعمار، حيث اضطلعت بمساهمة حاسمة فى دفع نظام التمييز العنصرى إلى ذروة أزمته. فقد تحدت "سوابو" النظام بطريقة لم تستطع قوة غيرها فى ناميبيا انتهاجها. حيث جمعت بين ثلاثة من أشكال النضال؛ هى التعبئة السياسية داخل ناميبيا، والحملات السياسية والدبلوماسية فى المحافل الدولية، وأخيرًا النضال المسلح.

لقد كانت التعبئة السياسية دومًا فى صميم أنشطة "سوابو" التى اهتمت بتنظيم الأغلبية الواسعة من الشعب الناميبى فى النضال ضد نظام جنوب أفريقيا. وجاءت بداية السبعينيات لتمثل نقلة كبرى إلى الأمام فى هذا الشأن، حيث اتسعت القاعدة التنظيمية لـ"سوابو" وانتشرت فى جميع أنحاء ناميبيا. وقبل ذلك كانت عضوية المنظمة متمركزة فى القسمين الشمالى والأوسط من البلاد. وفى عام ١٩٧٦ التحق بعضوية "سوابو" مجلس "ناماتشيف" والبيت الملكى "ماهاريرو/ تجاموها". كما التحق بالمنظمة بعض التنظيمات الأخرى الصغيرة المناهضة للاستعمار، مثل "حزب شعوب ريهوبوث" RFP و"التنظيم الديمقراطى الشعبى الأفريقى فى ناميبيا" NAPDO. ويمكن فهم التوسع الذى طرأ على سوابو" فى السبعينيات فى ضوء عاملين. أولهما الاستراتيجية الجديدة التى اعتمدتها المنظمة فى مؤتمر "تنجا" ١٩٦٩- ١٩٧٠، فإلى جانب التشديد على أهمية النضال المسلح دعا المؤتمر إلى تشكيل رابطة شباب "سوابو" ومجلس نسائها. ومثل إنشاء رابطة شباب "سوابو" حادثة تاريخية هامة، لقيامها بدور هيئة قائدة للتعبئة داخل ناميبيا فى أوائل السبعينيات. أما العامل الثانى فهو نجاح الحملات السياسية والدبلوماسية فى المنتديات الدولية بالتواكب مع النضال المسلح.

أصبحت الحملات السياسية والدبلوماسية جزءًا أساسيًا من النضال لتحقيق الاستقلال الوطنى بسبب الجدال حول الوضع القانونى لناميبيا. وقد كان للشعب الناميبى تاريخ طويل فى تقديم العرائض المطالبة بالاستقلال للأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، وهو التراث الذى حملته "سوابو" بالقيام بحملات سياسية ودعائية وباعتبارها مكونًا هامًا فى استراتيجيات المنظمة لتحرير ناميبيا.

وبدأ الموقف المؤيد "لسوابو" يسود فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ليُعتمد خلال الستينيات بعد انضمام أعداد متزايدة من الدول الأفريقية للمنظمة الدولية. ورغم هذا فقد عرقلت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا اتخاذ الأمم المتحدة لأى إجراءات عقابية بحق جنوب أفريقيا، متوسلة فى ذلك باستخدام حق النقض. كما

امتنعت فرنسا وبريطانيا عن التصويت على قرار الجمعية العامة رقم ٢١٤٥ عام ١٩٦٦ بإنهاء انتداب جنوب أفريقيا على ناميبيا بحجة عدم توفر الأساس القانونى لإلغاء الانتداب.

بيد أن هذا الموقف تغير بعد صدور حكم محكمة العدل الدولية عام ١٩٧١ بإلغاء الانتداب، وهو ما خلق مناخًا ملائمًا لتصعيد الحملة السياسية ـ الدبلوماسية التى تقوم بها "سوابو". حيث أصبحت الحكومات الغربية أكثر استعدادًا للإصغاء لشعب ناميبيا، وإن لم تتجاوب معها ـ بالضرورة ـ بشكل إيجابى. وقد حققت "سوابو" نجاحًا خاصًا لحملتها فى الدول الاسكندنافية وهولندا، حيث حصلت على التأييد السياسى والمعنوى، فضلاً عن مساعدة مالية ملموسة. كما حققت المنظمة نجاحًا آخر فى الأمم المتحدة حينما اعترفت المنظمة الدولية "بسوابو" بوصفها الممثل الأصيل للشعب الناميبى وأعطتها وضع المراقب فى الجمعية العامة.

ولاشك أن التأييد المتزايد "لسوابو" من جانب المجتمع الدولى قد مكن الحركة من تفعيل أنشطتها العسكرية. كما تصاعد النضال المسلح بفعل ما حدث من تطورات إقليمية هامة، من بينها انهيار الإمبراطورية الاستعمارية البرتغالية وحصول أنجولا وموزمبيق على الاستقلال عام ١٩٧٥. ولم يتوان شعب ناميبيا عن الاستفادة من الوضع الجغرافى- السياسى المواتى الذى نشأ عن استقلال أنجولا، فعبر الآلاف من الناميبيين الحدود إلى أنجولا للانضمام إلى الجناح الخارجى لمنظمة "سوابو". ونتيجة لتنامى قوة المنظمة وللظروف الجغرافية المواتية الجديدة نجح الجناح العسكرى "لسوابو" ("جيش التحرير الشعبى لناميبيا") فى توسيع منطقة عملياته. فتحولت المنطقة الشمالية بأكملها (أى "أوفامبولند" و"أوكاوكو" و"أوكافنجو" و"شريط كابريفى") إلى منطقة عمليات عسكرية. بل وتمكنت قوات "جيش التحرير الشعبى" من مد عملياتها جنوبًا إلى مزارع البيض فى "جروتفنتين" و"تسوميد" وجعلتها مناطق غير آمنة بالمرة (Serfontein 1976:229-231, SWAPO 1976:23).

وخلق النضال المسلح حالة من عدم الاستقرار، وأخذ المستوطنون يشعرون بالقلق الشديد على مستقبلهم. فترك بعضهم ناميبيا بالفعل، بينما شرع آخرون في الإعداد لبيع أراضيهم وتحويل رأسمالهم إلى خارج ناميبيا. وبالمثل أخذ المستثمرون المحتملون يترددون في جلب رؤوس أموالهم إلى البلاد. وأحجمت الشركات القائمة عن استغلال أية مناجم جديدة حتى لو كانت احتياطياتها جاهزة للاستغلال (Eriksen 1982:196). ونتج عن تصاعد العمل المسلح أن اضطر نظام جنوب أفريقيا إلى زيادة ميزانيته العسكرية مما زاد وضعه الاقتصادي تدهورًا.

يتضح من التحليل السابق لأزمة التمييز العنصري هشاشة منظور المدرسة الليبرالية للمراحل التي مر بها النظام كنتيجة للتناقضات بين المنظومة الاقتصادية العقلانية والنظام السياسي اللاعقلاني. وبالمثل يتبدى قصور موقف المدرسة الماركسية الجديدة الذي يرى التغيرات داخل النظام كنتيجة للتناقضات بين نمط الإنتاج الرأسمالي السائد واقتصاديات "إعادة التوزيع" الأفريقية في المعازل العنصرية. إذ إن الذوات التاريخية (وهي في حالتنا: الكنيسة والحركة الطلابية وحركة الطبقة العاملة ومنظمة "سوابو") هي التي ولدت أزمة نظام التمييز العنصري في ناميبيا. فقد قامت هذه الحركات بالهجوم المتواصل على مختلف جوانب التمييز العنصري، بما أدى إلى تفكيك أواصر العناصر المكونة للنظام. ومن ثم دخل التمييز العنصري في أزمته البنيوية وأصبح سقوطه وشيكًا.

بداية النهاية:

إن معارضة الأفارقة للاستعمار خلال السبعينيات قد أكدت- كما سبقت الإشارة- أنه لم يعد ممكنًا الاستمرار في حكم ناميبيا بنفس الطريقة. ومن ثم أصبح ضروريًا لاستمرار النظام إيجاد طبقة كبيرة من الأفارقة المتعاونين، هذا إذا أريد تحقيق سيطرة قوية لجنوب أفريقيا على المجتمع الناميبي. لذا كان لابد من إدخال بعض الإصلاحات السياسية لإعطاء الأفارقة موضعًا في النظام.

(أ) إدراج المتعاونين الأفارقة فى الإدارة الاستعمارية:

بدأت الإدارة الاستعمارية لجنوب أفريقيا فى ناميبيا- سعيًا وراء تحقيق البقاء- تعتمد بقوة فى إدارة البلاد على المتعاونين الأفارقة. واتخذت الإصلاحات السياسية اللازمة لتسهيل تعيين الأفارقة فى الإدارة الاستعمارية.

وأرسيت الأرضية اللازمة لاستراتيجية الإصلاحات السياسية بتشكيل رئيس وزراء جنوب أفريقيا لمجلس استشارى متعدد العناصر والأعراق عام ١٩٧٣، وقد تكون المجلس من ممثلين للجماعات العرقية المختلفة. ولم يجتمع هذا المجلس سوى بضع مرات فى الفترة من مارس ١٩٧٣ إلى سبتمبر ١٩٧٤ برئاسة "جون فورستر" J.Vorster رئيس وزراء جنوب أفريقيا. ولم يعش هذا المجلس طويلاً بسبب ما لقيه من معارضة قوية من جميع جماعات السكان، وإن جاءت المعارضة من منظورات مختلفة. ونظر البيض إلى إنشاء المجلس الاستشارى على أنه نوع من خيانة الأمانة. كتب "سيرفونتين" فى هذا الصدد:"جاءت خطوة إنشاء مجلس استشارى متعدد العناصر بمثابة خطوة شديدة التجاوز من المنظور السياسى للبيض فى جنوب أفريقيا. كما جاءت منافية للفلسفة السياسية للحزب الوطنى، وعرضت السيد فورستر لاتهامات أنصار الجناح اليمينى بكونه أصبح "ليبراليًا" وأنه "خان" البيض فى ناميبيا" (Serfontiein 1976:88).

ولم يكن هناك فى إنشاء المجلس الاستشارى ما يستحق كل هذه المخاوف من جانب البيض. فقد كان المجلس برئاسة رئيس وزراء جنوب أفريقيا، واستهدف دعم سيطرة جنوب أفريقيا على ناميبيا، بل فى الحقيقة أن المجلس سعى إلى تحقيق سهولة الانخراط المباشر لحكومة جنوب أفريقيا فى إدارة الحياة اليومية فى ناميبيا.

ولم ينجح المجلس الاستشارى فى اجتذاب المتعاونين الأفارقة إلى النظام. فقد كان على النظام الحاكم أن يقدم ما هو أكثر من هذا المجلس حتى يعطى

الأفارقة موقعًا داخل النظام. غير أن فشل المجلس فى مهامه كان بمثابة درس مفيد للنظام الذى توجه من ثم نحو تشكيل حكومة من البيض والأفارقة المتعاونيِّن بقصد خلق توزيع للموارد والنفوذ يبدو أفضل من سياسة "البانتوستان" المرفوضة. وبدأت هذه العملية مع انعقاد المؤتمر الدستورى فى "تيرنهول" عام ١٩٧٥.

(ب) من موتمر "تيرنهول" إلى المؤتمر متعدد الأحزاب:

كان انعقاد المؤتمر الدستورى علامة على بدء مرحلة جديدة فى استراتيجية نظام جنوب أفريقيا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. فلأول مرة فى تاريخ ناميبيا أبدى المستوطنون استعدادهم لمناقشة مستقبلهم مع متعاونين أفارقة. وقد عقد المؤتمر بقوة دفع الأثر النفسى لاستقلال أنجولا، حيث لم يصدق المستوطنون فى ناميبيا أعينهم وهم يشاهدون المئات من أسر المستوطنين البرتغاليين الفارين من أنجولا إلى ناميبيا. فقد كان هذا بالنسبة إليهم علامة على حتمية انهيار حكم البيض فى ناميبيا ذاتها، ومن هنا جاء اهتمامهم بالتفاوض مع المتعاونين الأفارقة.

تشكل المؤتمر الدستورى من ممثلين للأقاليم المختلفة، ولم تكن "سوابو" مدعوة للاشتراك. واستهدف المؤتمر صياغة دستور لناميبيا المستقلة خلال ٣ سنوات. وكلف المؤتمر لجنة أسميت "اللجنة الدستورية" للقيام بذلك، وقدمت اللجنة فى مارس ١٩٧٧ مسودة للدستور قبلها الاجتماع الكامل للمؤتمر، كما قبل بها البيض فى استفتاء قاصر عليهم أجرى فى مايو ١٩٧٧. وفى نوفمبر من نفس العام تم حل المؤتمر رسميًا لانتهائه من أداء مهمته. بيد أن أعضاء المؤتمر أعادوا تجميع أنفسهم على الفور فى صورة حزب سياسى أطلق عليه "حزب تحالف تيرنهول الديمقراطى" DTA.

وفى ديسمبر ١٩٧٨ أجرى نظام جنوب أفريقيا انتخابات لجمعية دستورية فى ناميبيا، ولكنها قوطعت من معظم الأحزاب السياسية، وتنافس فى هذه

الانتخابات قوتان أساسيتان هما "تحالف تيرنهول الديمقراطى" و"جبهة العمل من أجل حماية مبادئ تيرنهول" AKTUR. وقد انشقت المنظمة الأخيرة عن "تحالف تيرنهول الديمقراطى" حيث اعتبرت أن ممثلى البيض فى التحالف قد بالغوا فى ممالأة الأفارقة ومن ثم انحرفوا عن المبادئ الأصلية لمؤتمر "تيرنهول". وجاءت نتيجة الانتخابات بفوز "تحالف تيرنهول الديمقراطى" بـ ٤١ مقعدًا، بينما ذهبت ستة مقاعد إلى "جبهة العمل من أجل حماية مبادئ تيرنهول"، أما المقاعد الثلاث المتبقية فتوزعت على جماعات صغيرة (Erikson 1982:154).

وتحولت الجمعية الدستورية فى مايو ١٩٧٩ إلى ما أطلق عليه الجمعية الوطنية وأعطيت سلطة التشريع. وقام النظام فى بداية ١٩٨٠ بإنشاء مجلس وزراء تكون من رئيس وممثل واحد لكل واحدة من الجماعات العرقية الإحدى عشرة. وكانت وظيفة المجلس هى مساعدة الحاكم العام لجنوب أفريقيا فى أداء مهامه. ولم يكن مجلس الوزراء مخولاً سلطة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية (Pickering 1983:128-130) إذ كانت السلطة السياسية فى يد الحاكم العام الجنوب أفريقى لناميبيا.

وحتى فى ظل هذه العملية أصبح مركز السلطة أكثر وضوحا بعد إجبار رئيس مجلس الوزراء على الاستقالة فى ديسمبر ١٩٨٢ لاختلافه فى الرأى مع نظام جنوب أفريقيا حول مسائل صغيرة. وفى يناير ١٩٨٣ احتكر الحاكم العام الجنوب أفريقى لناميبيا كل السلطات التنفيذية فى يديه.

كان نظام جنوب أفريقيا يحاول عمل المستحيل بأمل الحصول على تأييد الأفارقة انطلاقًا من تحسين ظروف معيشة الأغلبية السوداء. ومن ثم كان لا بد من انهيار "استعراض تيرنهول"، وهو ما حدث بالفعل. إذ إن تمييز البيض فى جنوب أفريقيا لم يعد من الممكن تبريره فى ناميبيا، ومن ثم أصبح من غير الممكن أن يظل ممثلو سلطة جنوب أفريقيا فى ناميبيا لوقت طويل من أصحاب البشرة البيضاء، فكان لابد من محاولة تقديم بعض ذوى البشرة السوداء فى المشهد القائم. ومن هنا كان اضطرار النظام إلى تدشين المرحلة الثالثة من الإصلاحات السياسية والإدارية.

وقد بدأ الإعداد لهذه المرحلة بالفعل من نوفمبر ١٩٨٣ حينما قرر عدد من المنظمات السياسية العمل معًا تحت مظلة تنظيمية أطلق عليها "المؤتمر متعدد الأحزاب" MPC والذى تكون من "تحالف تيرنهول الديمقراطى" وقسم منشق عن "الاتحاد الوطنى لجنوب غرب أفريقيا- سوانو" بزعامة المواطن السويدى "موسيس كاتيونجا"، الذى أدى قسم الولاء لحكومة جنوب أفريقيا عام ١٩٨٦، وجماعة "ديمقراطيو سوابو" بقيادة "أندرياس شيبانجا" الذى شغل فى وقت سابق منصب سكرتير المعلومات والعلاقات العامة فى "سوابو". وقد اختلفت هذه المرحلة الثالثة اختلافًا طفيفًا عن المرحلتين السابقتين من حيث السماح لأية منظمة سياسية تريد التعاون مع جنوب أفريقيا بالالتحاق بالهيئة الحاكمة والحصول على المناصب، حتى لو لم تكن هذه المنظمة تمثل جماعة عرقية معينة. وكان معنى هذا: الاعتراف جزئيًا بحقيقة تقادم السياسة العرقية مثلها فى ذلك مثل السياسة العنصرية.

وفى يونيو ١٩٨٥ تمت الاستعانة "بالمؤتمر متعدد الأحزاب" ليشكل حكومة مؤقتة عرفت باسم "الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية" TGNU. وقد ظلت الطبيعة العنصرية والعرقية لتنظيم المجتمع الناميبى على حالها حتى فى ظل هذه الحكومة. ومع ذلك فإن إصلاحات هذه المرحلة لم تنجح هى الأخرى فى اجتذاب أغلبية السكان الأفارقة الذين واصلوا نضالهم على كل المستويات حتى رضخ حكام جنوب أفريقيا آخر الأمر ووافقوا فى نهاية عام ١٩٨٨ على إعلان ناميبيا دولة مستقلة ذات سيادة، ووفقًا لخطة الأمم المتحدة الموضوعة عام ١٩٧٨. ومن ثم تمت إقالة الحكومة الانتقالية مع بدايات عام ١٩٨٩[٦].

(جـ) فشل الإصلاحات السياسية:

لجأت الدولة إلى سياسة الإصلاح بهدف التمكن من إدارة أزمة التمييز العنصرى. وكانت هذه السياسة وسيلة لبناء صورة جديدة، ومن ثم ضمان انصياع المجتمع المدنى لسياسة الدولة. بيد أن الدولة كانت مغلولة اليدين فى إنجاز برنامجها، وذلك لأن سياسة الإصلاح لم تنطوِ فقط على إعادة تنظيم الجهاز

الإدارى، بل وتعديل العلاقات السياسية والاجتماعية بين الطبقات والأجناس والجماعات العرقية وتنظيماتها المختلفة.

ومن ثم فقد توقف نجاح برنامج الإصلاحات السياسية من عدمه على عمليتين: العملية الأولى تقوم بها الدولة نفسها لإصلاح هياكلها الإدارية، أما العملية الثانية فتطلبت- من ناحية- اضطلاع الدولة بإجراء بعض التعديلات على العلاقات بين القوى الاجتماعية، ومن ناحية أخرى التجاوب الملموس من جانب هذه القوى مع الإصلاحات التى تقوم بها الدولة.

وهما عمليتان مترابطتان من زاوية أن استجابة القوى الاجتماعية لمساعى الدولة فى تغيير العلاقات بينها تؤثر بشكل حاسم على العملية الأولى. وقد عارضت بعض القوى تلك الإصلاحات كلية، بينما حاولت قوى أخرى تطوير هذه الإصلاحات إلى أبعد من المستوى الذى أضمرته الدولة. فكان على الدولة أن تتصارع مع القوى المعارضة للإصلاحات، فضلاً عن كبح القوى الأخرى التى تريد دفع الإصلاحات إلى مستوى يمكن أن يؤدى فى النهاية إلى التفكك الكامل للنظام. وقد حاولت الدولة فى هذا الصدد تحرير نفسها من أية رقابة محتملة يمكن أن تفرض عليها من جانب المجتمع المدنى.

ولم تجد دولة جنوب أفريقيا مفرًا من الاعتماد على أجهزة القمع الحكومية، وبالأخص الجيش. ونتيجة لهذا زادت درجة العسكرة فى المجتمعين النامبيى والجنوب أفريقى. وفى الحقيقة أن الدولة نجحت باستخدام العسكرة فى التملص من أى عملية تشاور. بيد أنها لم تنجح فى التخلص من معارضة قوى المجتمع المدنى، وبالأحرى الجماعات الطبقية والعرقية.

كما أن العلاقة بين الدولة الجنوب أفريقية والطبقتين الرئيسيتين فى نمط الإنتاج السائد (أى الطبقة العاملة والبورجوازية) لم تكن مواتية لسياسة الإصلاح. إذ كان لهاتين الطبقتين وتنظيماتهما علاقات متمايزة بالدولة. ومع ذلك كان هناك

قاسم مشترك بينهما، ألا وهى معارضتهما لسياسة الإصلاح انطلاقًا من مصالح طبقية وحزبية خاصة.

كانت الطبقة العاملة فى تناقض شديد مع الدولة التى فرضت نظامًا قانونيًا حرم العمال من حق تنظيم أنفسهم للدفاع عن مصالحهم. ولم يكتف هذا النظام الذى فرضه الحكم الجنوب أفريقى بمنح البرجوازية القوة من خلال آليات السوق، وإنما أعطى البرجوازية وضعية مميزة أيضًا من خلال ممارسة الإخضاع السياسى للطبقة العاملة، وترتب على ذلك ضرورة أن تخوض الطبقة العاملة الصراع على مستويين؛ المصنع والمجتمع. ولم يأت خوض الصراع على هذين المستويين نتيجة لتطور النضال الاقتصادى إلى نضال سياسى. بل إن النضال على المستوى المجتمعى استهدف خلق الظروف المواتية للاضطلاع بالنضال الاقتصادى.

وإزاء تسييس نضال الطبقة العاملة اضطرت الدولة إلى تقنين النقابات. ولا يجب النظر إلى هذه الخطوة على أنها تراجع من جانب الدولة، وإنما كانت بالأحرى نوعًا من محاولة حرف جهود الطبقة العاملة عن النضال السياسى والوقوع فى النزعة "النقابية".

غير أن منح حقوق التشكيل النقابى جاء على عكس توقعات النظام الحاكم، ولم يغير من استراتيجية الطبقة التى تبلورت فى ظل شروط قمع الحركة العمالية. إذ واصل العمال خوض النضال السياسى مع رفع المطالب التى لا يمكن للنظام تلبيتها فى إطار الحدود الموضوعة لسياسة الإصلاحات. والأمر ببساطة أن العمال قد استثمروا الإطار القانونى الجديد لتطوير النضال السياسى، ومن ثم تعززت الصلة بين النضالين السياسى والاقتصادى. كما ازداد العداء بين الدولة والطبقة العاملة بسبب العلاقة بين الدولة والبرجوازية.

لم تكن العلاقة بين الدولة والبرجوازية علاقة بسيطة ومستقيمة. فقد كانت علاقة معقدة بفعل عوامل عديدة، من بينها الطبيعة الخاصة للبرجوازية فى ناميبيا.

ولم تكن هذه الطبقة مكونًا واحدًا متجانسًا، بل كانت منقسمة إلى أجنحة وفق انقسام رأس المال الاجتماعى. وكان الجناحان الرئيسيان فيها هما: برجوازية التعدين، والبرجوازية الزراعية. وفى الوقت الذى جمعتهما مصلحة مشتركة للحفاظ على نظام استغلال العمل، اختلفت استجابة كل منهما لسياسة الإصلاح.

فلقد كان لبرجوازية التعدين تاريخ طويل من المطالبة بالإصلاح، حيث دعت إلى القيام بإصلاحات قبل سنوات من بدء حكومة جنوب أفريقيا سياسة الإصلاح (Huaraka 1975). بيد أن هذه الدعوة لم يقدر لها أن تتجسد فى الواقع بسبب غياب الإطار القانونى والسياسى الذى كان يمكن بمقتضاه تنفيذ هذه الإصلاحات آنذاك. ولهذا فبمجرد إعلان سياسة الإصلاح كانت أكبر شركتين فى هذا القطاع (شركة مناجم الماس، وشركة منجم زنك "ريوتينو") فى مقدمة القوى التى لعبت دورًا رئيسيًا فى استراتيجية الإصلاحات. وقد رغبت هاتان الشركتان فى أن تمضى الإصلاحات إلى مستوى أبعد مما استهدفت الدولة الوصول إليه.

ومن الناحية الأخرى كانت البرجوازية الزراعية معادية للإصلاحات السياسية، وهو أمر يمكن فهمه على ضوء حقيقة أن وضعيتها المميزة فى السوق قد اعتمدت على العوامل السياسية أكثر من الاقتصادية. وبالطبع كان لهذه المعارضة إسهامها الكبير فى إخفاق سياسة الإصلاح.

إن هذا الموقف المتناقض للطبقات والأجنحة الطبقية الرئيسية إزاء سياسة الإصلاح قد خلق وضعًا سياسيًا معقدًا تجلى فى نزع الطابع العنصرى عن بعض المؤسسات وتعزيزه فى أخرى. وجاء نزع الطابع العنصرى نتيجة محاولة الدولة إقامة تحالف بين البيض والمتعاونين السود. أما الحفاظ على العنصرية فى مؤسسات ومجالات أخرى فقد كان محاولة لإبطاء خطوات الإصلاح. ومن ثم فقد كان التفاعل بين الطبقة والعنصر حاسمًا سواء للإبقاء على النظام أو تحويله أو كليهما معًا.

كانت ناميبيا قبل عام ١٩٧٧ مقسمة إلى منطقتين أساسيتين، إحداهما يقطنها السكان المحليون والأخرى يقطنها المستوطنون. وكان انقسام المجتمع إلى أفارقة ومستوطنين يمثل فى الوقت ذاته تقسيمًا اجتماعيًا وفنيًا للعمل. إذ كانت هناك درجة عالية من التطابق بين الانقسام الطبقى والجنسى. فكانت إعادة إنتاج الانقسام الطبقى تعنى فى الوقت نفسه إعادة إنتاج الانقسام العنصرى. والعكس صحيح.

لقد مثلت سياسة الإصلاح محاولة للحفاظ على هذا الوضع، فلم تكن هجومًا على التعاضد المتبادل بين التضامن العنصرى والتضامن الطبقى، ذلك الذى أسهم فى تطوير النضال من أجل الاستقلال الوطنى. ولم تستهدف سياسة الإصلاح تجاوز العنصرية، وإنما ابتغت إضعاف الأفارقة بتقسيمهم إلى جماعات عرقية، وجعل العرقية هى قاعدة التنظيم السياسى. واستغل النظام– فى سياق عملية إضفاء الطابع العرقى على الحياة السياسية– التطابق بين التقسيم العرقى والتقسيم الطبقى الفرعى وسط الأفارقة، وهو الوضع الذى خلقه نظام العمل فى المهجر. إذ شكل عمال المهجر ما يربو على ٥٠% من قوة العمل فى ناميبيا وكانوا ينتمون عادة إلى شمال البلاد (وبالذات "أوفامبولند" و"أوكافانجو").

بيد أن إضفاء الطابع العرقى على السياسة لم يغير من نظام التراتب العنصرى. فقد كانت هناك مصلحة مشتركة بين الجماعات العرقية المختلفة فى تحسين أوضاعها كجماعات محرومة من الامتيازات لأسباب عنصرية. ومن ثم كان الفشل محتمًا للسياسة العرقية، فلم تجتذب المنظمات السياسية العرقية كثيرًا من الأنصار. ومن هنا كان الإخفاق الحتمى لسياسة الإصلاح، والقضاء على التمييز العنصرى؛ حيث أجبر النظام فى نهاية المطاف على تطبيق خطة الأمم المتحدة الخاصة بناميبيا وخرجت "سوابو" منتصرة.

الخـــاتمـــة:

بينت هذه الدراسة كيف لعبت الحركات الاجتماعية دورًا حاسمًا فى إســقاط الاستعمار العنصرى فى ناميبيا. ومن ثم فإن مقولة المدرسة الليبرالية عن التناقض بين التمييز العنصرى والرأسمالية، ومن ثم ادعاء ارتهان القــضاء علــى التمييــز العنصرى بنمو القوى الرأسمالية، هى مقولة لا تتفق وحالة ناميبيا.

وقد يدعى أنصار المدرسة الليبرالية بأن قوى الرأسمالية كان من الممكن أن تقضى على التمييز العنصرى عبر فترة طويلة من الزمن لو لم تتطــور فعاليــات الصراع بمثل هذه السرعة التى تمت بها. ومن الصعب بــالطبع الــدحض التــام لادعاء كهذا لأنه ليس بالإمكان حدس ماذا كان يمكن أن يحدث بالضبط لو لم تسر الأمور بالطريقة التى سارت بها.

أما "المدرسة الجديدة" الماركسية التى نهضت كبديل للمدرســة الليبراليــة، فتعانى من ضعف مماثل إذ تموضع ديناميات التاريخ فى الأبنيــة ولــيس حــول الذوات التاريخية. وقد بينا كيف أن سقوط الاستعمار العنصرى فى ناميبيا لم يتحقق نتيجة لأزمة الرأسمالية وما أشبه ذلك، وإنما كان نتيجة مباشرة لنضالات الطــلاب والعمال والكنائس، وقبلها جميعًا منظمة "سوابو". وأيًا كانت الأزمة التى مــر بهــا النظام فإنها جاءت على أية حال محصلة للنضال. ومن ثم فإن التفــسير النهــائى لسقوط الاستعمار العنصرى فى ناميبيا يكمن فى الحركات الاجتماعية، حيث قامت هذه الحركات بدور محرك التغيير فى عملية تصفية الاستعمار. ولكــن هــل مــن الممكن أن تلعب هذه الحركات دورًا مماثلاً فى عملية إيجابية لتنمية الديمقراطيــة؟ لاشك أنه لا يمكن ابتسار الإجابة عن هذه الأسئلة بطريقة قاطعة.

إن تقييم دور الحركات الاجتماعية فى سياق الوضع الجديد يجب أن يأخــذ فى الاعتبار عاملين هما: الأحكام الدستورية، ودور الحركــات الاجتماعيــة فــى ناميبيا بعد الاستقلال.

يتضمن دستور ناميبيا موادًا تنص على حرية التعبير والاجتماع والأنشطة السياسية، ومن ثم لا توجد عوائق قانونية أمام عمل الحركات الاجتماعية، فهي الحقوق التي طالما ناضل الشعب الناميبي من أجلها. وبالإضافة إلى هذا هناك شواهد مؤكدة بأن هذه الحقوق والحريات لا يمكن الانتقاص منها بسهولة، حيث تعتبر التعددية السياسية المنصوص عليها في الدستور ذات جذور عميقة في المجتمع الناميبي. فالدستور إذن لم يخلق التعددية، وإنما التعددية الثقافية والدينية والسياسية التي وسمت المجتمع الناميبي منذ عهود هي التي سهلت اعتماد دستور يؤمن بالتعددية. ومن هنا تعتبر مُؤمَّنة تلك الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور. وإذا تعثرت الحركات الاجتماعية في أداء دور أساسي في حياة ناميبيا المستقلة فإن هذا قد يرجع لأي أسباب أخرى غير العوائق القانونية.

كذلك كان لعامل الاستقلال السياسي أثره على أنشطة الحركات الاجتماعية. إذ كان الاستقلال علامة هامة في مسيرة الحركات الاجتماعية نحو أهدافها وغاياتها. وفي الحقيقة أن هذه الحركات لن تواصل ببساطة ذات الأنشطة التي سبق لها القيام بها قبل الاستقلال. إذ يجب عليها أن تعيد صياغة توجهاتها في ضوء العهد الجديد. فالحركات الاجتماعية التي درسناها في هذه الورقة نشأت بالأساس كحركات معارضة للنظام. أما اليوم فقد أصبحت مقاليد السلطة معقودة للقوة القائدة للنضال، ألا وهي منظمة "سوابو"، مع حلفائها من القوى الأخرى التي كانت معادية للنظام العنصري. ومن ثم فمن المفروغ منه ضرورة تغير العلاقة بين الكنيسة والحركة الطلابية وحركة الطبقة العاملة من ناحية، والدولة من ناحية. وتتوقف الدرجة التي سيتم بها هذا التغيير على قدرة "سوابو" على تحقيق الأهداف والغايات التي وضعتها لنفسها أثناء النضال من أجل الاستقلال.

لقد فرض النمط التشريعي لتصفية الاستعمار جدول أعمال جديد على "سوابو". فقد ورثت أول حكومة مستقلة في ناميبيا جهازًا للخدمة المدنية مناوئًا، فضلاً عن معظم التشريعات السابقة للفترة الاستعمارية. ويتمتع مسئولو الخدمة

المدنية المتبقون من الفترة السابقة بالقدرة على ممارسة التحايلات لإحباط سياسات الحكومة باستخدام تقنيات قانونية. ورغم هذه المشكلات فإن الدستور الناميبى يتضمن أحكاما تسمح لحكومة "سوابو" بممارسة العمل الحازم لما فيه صالح الجماعات والطبقات المحرومة من الامتيازات. وقد استخدمت حكومة "سوابو" هذه المواد بالفعل للشروع فى عملية إعادة بناء آلة الدولة بما يحقق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.ولا يمكن التنبؤ مقدمًا بمحصلة هذه العملية حيث إنها تتوقف على القوة النسبية للقوى المختلفة الفاعلة. ويتبقى المهم فى هذه المرحلة هو حقيقة التزام حكومة "سوابو" بتحقيق التحول الاجتماعى.

إن هناك خيارين أساسيين أمام الحركات الاجتماعية التى ناضلت فى الماضى ضد الاستعمار العنصرى، وذلك فى ضوء تعهد حكومة "سوابو" بتحقيق التحول الاجتماعى. الخيار الأول: هو التحالف الوثيق مع الحكومة لدفع عملية التحول الاجتماعى وتسريع التنمية الاقتصادية، والخيار الآخر: هو أن تحدد لنفسها أجندة خاصة متكاملة للتحول الاجتماعى والتنمية الاقتصادية.

وقد اختارت الحركة الطلابية الخيار الأول، وخاصة "الاتحاد الوطنى لطلاب ناميبيا"، حيث واصلت تعاونها مع "سوابو"، ويمكن القول إن أنشطتها تتم فى الإطار الأوسع لاستراتيجية "سوابو" لإجراء التحول الاجتماعى. أما الكنائس فيبدو أنها اختارت الخيار الثانى، وبلورت أجندتها الخاصة للتحول الاجتماعى والتنمية الاقتصادية، والمتمايزة عن تلك الخاصة بالحكومة. ولا يمكن التنبؤ بما سوف تصل إليه هذه العملية، فقد تساعد فى تقوية وضع الحكومة بالإسراع فى عملية التحول، ومن الممكن أيضًا أن تقوض وضعية الحكومة، وهو ما يتوقف على موازين القوى، بما فيها بين الكنائس نفسها.

وبالنسبة لحركة الطبقة العاملة- الحليف التقليدى لـ"سوابو"- فيبدو أنها تتعثر بفعل التناقض بين خلفيتها المعادية للنظام القديم وتقاليد التحالف مع "سوابو". أضف إلى هذا ما تعانيه النقابات العمالية من نقص المهارات المطلوبة فى ظل

الوضع الجديد، ومع ذلك فلدى النقابات قدرة طيبة للقيام بالتظاهرات والإضرابات، ولكنها ليست دائمًا مفاوضًا ماهرًا، في الوقت الذي يستدعي العهد الجديد امتلاك فنون التفاوض. إذ بإمكان المفاوض الجيد أن يحصل على الكثير للطبقة العاملة. وحتى عندما يكون سلاح الإضراب حتميًا في بعض الأحيان فيجب ألا يتم اللجوء إليه إلا بعد فشل جولات للتفاوض حول مطالب مبلورة جيدًا. وهي مشكلات ذات طبيعة مؤقتة، إذ هناك شواهد قوية على أن حركة الطبقة العاملة سوف تعرف كيف تضع أقدامها على الأرض في عهد الاستقلال. وبالرغم من كل المشكلات التي ذكرناها سابقًا، لا تزال حركة الطبقة العاملة فعالة وعالية الصوت، بل هي عامل لابد من مراعاته في سياق عملية التحول الاجتماعي.

وبإيجاز نقول إن الحركات التي كانت تناضل ضد الاستعمار في حقبة ما قبل الاستقلال مازالت في طليعة النضال من أجل التحول الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. ومازال السؤال مطروحًا حول ما إذا كانت هذه الحركات سوف تحافظ على تحالفها مثلما كان الحال في السابق أم لا؟ فقد تحدث إعادة اصطفاف للقوى، وقد يظهر في المشهد فاعلون جدد وقد تختفي بعض الحركات وتدخل في طي النسيان.

وإن اتجاهات الأحداث في عهد الاستقلال لتؤكد رأينا الخاص بإعطاء دور أساسي للحركات الاجتماعية في عملية التحول الاجتماعية. حيث ستكون هذه الحركات أدوات لتحقيق التحول الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في حقبة الاستقلال، بالضبط مثلما كانت مسئولة عن إسقاط الاستعمار العنصري.

ولن يتوقف تحقيق العدالة الاجتماعية على قوى السوق، وإنما على النضال الواعي لهذه الحركات الاجتماعية.

ملاحظات:

(١) من المكاسب المهمة المبكرة لهذه الحملة قرار محكمة العدل الدولية الصادر عام ١٩٧١. فقد أيدت المحكمة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦ الذى رفع الانتداب الجنوب أفريقى عن ناميبيا.

(٢) انظر Mbuende 1986 للاطلاع على مناقشة مفصلة لمنطق نظام الانتداب.

(٣) جاء حكم محكمة العدل الدولية يؤيد هذا القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

(٤) مسمى "جنوب غرب أفريقيا" هو الاسم الاستعمارى السابق لـ"ناميبيا"

(٥) لاشك أن صحة هذا التصور قد أصبحت موضع جدل، إلا أنه- على أية حال- قد قدم أساسًا لأنشطتهم السياسية.

(٦) واصل نظام جنوب أفريقيا دعم جماعة من المتعاونين الأفارقة. الذين شاركوا المستوطنين فى مواجهة "سوابو" فى الانتخابات. وقد آمل نظام جنوب أفريقيا فى مواصلة السيطرة على الحياة الاجتماعية والسياسية فى ناميبيا عبر التحالف بين البيض والمتعاونين الأفارقة. بيد أن آماله هذه قد تبخرت حينما انتصرت إرادة الشعب بالتصويت لصالح "سوابو" وحملها إلى سدة الحكم.

المراجع

Africa Research Bulletin, 1976, October and November.

Ansprenger, Fran, 1983, Die SWAPO. Profil einer afrikanischen Befreiungsbewegung, Katholischer Arbeitskreis Entwicklung und Frieden, Bonn.

Auala, L, and P, Gowaseb, 1972, 'Open Letter to the South African Prime Minister', in SWAPO The Namibian Documentation NO.4 SWAPO, Berlin (East).

Barnard, W, S, 1982, 'Die geografie van'n revolusionère oorlog: SWAPO in Suidwes-Afrika', South African Geographer, 10, No.2, pp.157-74.

Braganga, Aquino de and Immanuel Wallerstein (eds), 1982, 'The African Liberation Reader. Documents of the National Liberation Movements', Zed Press, London, Vol.1: The Anatomy of Colonialism, Vol.2: The National Liberation Movements.

Callinicos, A, and J, Rogers, 1977, Southern Africa After Soweto, Pluto, London.

Cohen, R, 1986, Endgame in South Africa?, UNESCO Press, Paris.

Cox,0 ,C, 1970, Caste, Class and Race, Monthly Review, New York.

Cullinan, Sue, 1982, 'SWAPO and the Anti-colonial Struggle', Work in Progress, No. 23, pp.27-43.

Dagens Nyheter, 1985, 10/12.

Dale, Richard, 1982, African Insurgency and German and South African Counterinsurgency in Namibia 1904-1907 and 1922: Legacies for African Nationalism and Protracted Guerilla Warfare, Southern Illinois University, Department of Political Science.

Davies, R, Dlamini, S, and O'Meara, D, 1984, The Struggle for South Africa, Vol. II, Zed Press, London.

Davies, R, Kaplan, D,"Morris, M. and O'Meara, D, 1976, 'Struggle and the Periodisation of the State in South Africa', in Review of African Political Economy, No. 7.

Du Toit, D, 1981, Capital and Labour in South Africa- Class Struggle in the 1970s, Kegan Paul, London.

Dugard, J, 1973, The South West Africa/Namibia Dispute, University of California Press, Berkeley.

Dugard, J, 1974, 'Legal Aspects of Investment in Namibia (South West Africa)', in Dugard, J, et al., The Role of Foreign Firms in Namibia, Africa Publication Trust, London.

Emmet, Anthony Brian, n.d., The rise of nationalism in Namibia, 1915-1966. PhD thesis University of Witwatersrand.

Eriksen, T, 1982, Namibia: Kolonialisme, apartheid og frigjöringskamp I det sörlige Afrika, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala.

Eriksen, T, 1985, The Political Economy of Namibia - An Annotated Critical Bibliography, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala.

Facts and Reports, 1984, 14.

Furnivall, J, S, 1948, Colonial Policy and Practice: Burma, Netherlands, India, Cambridge University Press, Cambridge.

Gebhart, F, B, 1978, 'The Socio-economic Status of Farm Labourers in Namibia', in South African Labour Bulletin, 4, 1/2.

Geingob, Gottfried H, and Hamutenya, Hidipo L, 1972, 'African Nationalism in Namibia', in Potholm, C, P, and Dale, R, (eds.), Southern Africa in Perspective Essays on Regional Politics, The Free Press, New York.

Gibson, Richard, 1982, African Liberation Movements, Contemporary Struggles Against White Minority Rule. Oxford University Press, London.

Goulbourne, H, 1983, 'Some problems of analysis of the political in backward capitalist social formations', in Goulbourne, H. (ed), Politics and State in the Third World, McMillan, London.

Gramsci, A, 1971, Selections from the Prison Notebooks, Lawrence & Wishart, London.

Green, R., Kiljunen, K, and Kiljunen, M, L, 1981, Namibia: The Last Colony, Longman, London.

Greenberg, S, 1980, Race and State in Capitalist Development, Yale University Press, New Haven.

Hall, S, 1981, 'Moving Right', in Socialist Review, 55, 9.

Harneit, Axel, 1985, SWAPO of Namibia - Entwicklung, Programmatik und Politik seit 1959, Institut für Afrika-Kunde, Hamburg.

Huaraka, T., 1975, 'The Bantustans: The Latest Strategy of Apartheid Colonial System', Conference on the Socio-economic Trends and Policies in Southern Africa, Dar-es-Salaam.

Hutt, W, H, 1964, The Economics of the Colour Bar: A Study of the Economic Origins and Consequences of Racial Segregation in South Africa, London, Deutsch.

Imishue, R, W, 1965, South West Africa - An International Problem, Pall Mall . Press, London.

Jessop, Bob, 1982, The Capitalist States, New York, New York University Press.

Kiljunen, Kimmo, 1981, 'National Resistance and the Liberation Struggle', in Geninald H., Green, Marja-Liisa Kiljunen and Kimmo Kiljunen, Namibia: The Last Colony (eds.), Longman, London.

Kissinger, H, 1976, The Kissinger Study of Southern Africa, Lawrence Hill & Co., Westport.

Kõnig, B, 1983, Namibia - The ravages of War, London.

Kuper, L and Smith, M, G, 1969, Pluralism in Africa, University of California, Berkeley.

Kuper, L, 1974, Race, Class and Power, Duckworth, London.

Legasslck, M, 1974, 'South Africa: Capital Accumulation and Violence', in Economy and Society, 3.

Liberation Support Movement (ed.), 1978, Namibia: SWAPO Fights for Freedom, LSM Information Centre.

Lijphart, A, 1971, 'Cultural Diversity and Theories of Political Integration', in Canadian Journal of Political Science, Oakland, California.

Lipton, M, 1985, Capitalism and Apartheid, Gower Publishing Company, London.

Lutheran World Federation, 1981, Documentation on UN Pre-implementation meeting on Namibia, Geneva, 7-14 January, Geneva, LWF/WCC.

Massey, D, 1984, Spatial Divisions of Labour: Social Structures and the Geography of Production, Macmillan, London.

Mbuende, K, 1986, Namibia, The Broken Shield: Anatomy of Imperialism and Revolution, Liber, Malmo.

Melber, H, 1984, 'The Tendencies of an Old System: Neo-colonial Adjustments Within Namibia's System of Formal Education', paper presented at the conference, Namibia 1884-1984, 100 Years of Foreign Occupation, 100 Years of Struggle, London, 10-13 September.

Mercer, Denis, 1973, Andreas Shipanga, Liberation Support Movement Information Centre, Richmond, B.C.

Miliban, R, 1979, The State in Capitalist Society, Quartet, London.

National Union of South African Students, 1982, Total War in South Africa - Militarisation and the Apartheid State, NUSAS, Johannesburg.

Nujoma, S, 1986, 'Preface', in UNIN, Namibia: Perspectives for National Reconstruction and Development, UNIN, Lusaka.

Nujoma, Sam, 1981, 'The State of the Liberation Struggle', Reginald H, Green, Marja-Liisa Kiljunen and Kimmo Kiljunen, in Namibia: The Last Colony (eds.), Longman, London.

O'Callaghan, M, 1977, Namibia: The Effects of Apartheid on Culture and Education, UNESCO, Paris.

Oden, B, 1985, Sydafrika i Sõdra Afrika, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala.

Office of the Administrator General, 1980, SW A/Namibia Survey, June, Office of the Administrator General, Windhoek.

Olivier, M, J, 1961, Inboorlingbeleid en Administrasie in die Maandat Gebied van Suidwes-Afrika, PhD thesis, University of Stellenbosch.

Pickering, A, 1983, Law, State and Social Control in Contemporary Namibia, LLM thesis, University of Warwick.

Plaut, M, Unterhalter, E, and Ward, D, 1981, The Struggle for Southern Africa - Can the Frontline States Escape Apartheid's Stranglehold?, Liberation and War on Want, London.

Rotberg, R, 1983, Namibia: Political and Economic Prospects, Lexington Books, Toronto.

Schmidt, E, 1980, Decoding Corporate Camouflage - US Business Support for Apartheid, Institute for Policy Studies, Washington.

Serfontien, J, H, P, 1976, Namebia? Focus Suid Publishers, Randburg.

Shaw, T, 1983, 'South Africa, Southern Africa and the World System, in Callaghy, T, M, South Africa in Southern Africa, The Intensifying Vortex of Violence, Praeger Publishers, New York.

Simon, D., 1986, 'Desegregation in Namibia: The Demise of Apartheid?', in Geoforum, 17, 2.

Simon, H. 1977 'The Causes of Apartheid Revisited', in the Southern Africa Research Group, Studies on South African Imperialism, Uppsala University, Department of Peace and Conflict Research, Uppsala.

Smith, M, G, 1965, Plural Society in British West Indies, University of California Press, Berkeley.

South West Africa People's Organisation, (SWAPO) 1975, Discussion Paper on the Constitution of Independent Namibia, London.

----, 1976, Constitution of the South West Africa People's Organisation (SWAPO), Department of Information and Publicity, Lusaka.

----,1976, Political Programme of the South West People's Organisation (SWAPO) Department of Information and Publicity, Lusaka.

----, 1978, Conference Reports 1976-1977, SWAPO Department of Information and Publicity, Lusaka.

----, 1978, Information on SWAPO: An Historical Profile, SWAPO Department of Information and Publicity, Lusaka.

----, 1978 Information on the People's Resistance 1976-1977, SWAPO Department of Information and Publicity, Lusaka.

----,1978, Information on Namibian Political Prisoners, SWAPO Department of Information and Publicity, Lusaka.

----, 1978, Laws Governing the Namibian People's Revolution, SWAPO Department of Information and Publicity, Lusaka.

----, 1983, 'Namibia's Independence Held at Ransom: SWAPO

memorandum submitted to the 7th Conference of the Heads of State/Government of Non-Aligned Countries, New Delhi, 7-11 March', SWAPO Information Bulletin.

SWAPO, 1981, To be Born a Nation - The Liberation Struggle for Namibia, Zed Press, London.

Taylor, P, 1944, The Union Government Treatment of the South West African Mandate (1915-44), MA thesis, University of Cape Town.

Therborn, G, 1978, What Does the Ruling Class Do When it Rules, New Left Books, London.

----, 1981, The Ideology of Power and the Power of Ideology, New Left Books, London.

Thomas, W, 1978, Economic Development in Namibia - Towards Acceptable Development Strategies for Independent Namibia, Kaiser Verlag, München.

Udugo, Emmanuel Ike, 1980,South West Africa People's Organisation of Namibia as a Non-state Actor in the Namibian Issue, Southern Illinois University at Carbondale.

United Nations Institute for Namibia, 1986, Namibia: Perspectives for National Reconstruction and Development, UNIN, Lusaka.

United Nations, 1965, Implications of the Activities of the Mining Industry and of other International Companies Having Interests in SWA UN General Assembly, New York.

Van Der Merwe, P, S, 1963, Die ontwikkeling van selfbestuur in Suidwes-Africa 1919-1960, MA thesis, University of South Africa.

White Paper on Defence and Armaments Supply, 1977.

Windhoek Observer, 1981, 23/05.

Wolpe, H, 1972, 'Capitalism and Cheap Labour-Power in South Africa: From Segregation to Apartheid', in Economy and Society, 5, 2.

Ya Otto, John, 1981, Battlefront Namibia: An Autobiography, Lawrence Hill & Co., New York.

الفصل الثالث عشر

حركة "روينزورورو"
والنضال الديمقراطى فى أوغندا(*)

أ. سياهوكا- موهيندو(**)

نشأت حركة "روينزورورو" Rwenzururu فى أوغندا لتمثل الفعل السياسى المنظم المنبثق من إثارة مسألة عرقية "الروينزورورو". وإذا كانت جذور هذه المسألة تعود إلى مجريات القرن التاسع عشر، فإن حركة "روينزورورو"، وهى تيارها السياسى الرئيسى، قد نُظمت كرد فعل للواقعين الاستعمارى، والاستعمارى- الجديد فى أوغندا فى القرن العشرين. وهى بالأساس حركة لقومية تناضل من أجل الديمقراطية.

نشأت الحركة فى مملكة "تورو"Toro المستعمرة، وهى إحدى الكيانات فى الدولة المستعمرة. وقد نُظمت وعملت هذه الحركة وسط قوميتى "بامبا" Baamba و"باكونزو" Bakonzo المضطهدتين فى مملكة "تورو" وكذلك فى سائر أنحاء أوغندا. ومن ثم يمكن القول إنها تعتبر الحركة السياسية لهاتين القوميتين. وقد أصبحت الحركة بعد فترة ممتدة من الوجود والنضال بمثابة المعبر عن المظالم التى تعانى منها "بامبا" و"باكونزو"، من التهميش العرقى والحرمان الاقتصادى إلى الهيمنة الاجتماعية- الثقافية والسياسية. إذن جاءت الحركة كنضال من أجل حصول القوميات المغبونة على الفرص والحقوق، وبالأحرى كنضال من أجل الديمقراطية.

(*) ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

(**) A. Syahuka-Muhindo

إطلالة نظرية

تؤدى الاتجاهات التاريخية والشروط الاجتماعية المختلفة إلى نشأة استجابات اجتماعية مختلفة يتم التعبير عن بعضها بصور حركات اجتماعية صريحة العنف أو غير عنيفة. ولاشك أن تاريخ الإنسانية قد حفل دومًا بصراعات اجتماعية من كل نوع بما يشكل قاعدة يطور على أساسها مجتمع أو شعب ما وعيًا خاصًا به؛ قد يتمثل فى مسألة واحدة أو مركب من المسائل، فيجمع مثلاً بين التهميش العرقى وعدم المساواة اجتماعيًا واقتصاديًا بين الجماعات العرقية أو الطبقات الاجتماعية، والاضطهاد الدينى والثقافى، والاستلاب والاستبعاد، وانتهاكات الحقوق الأساسية للإنسان .. إلخ. وقد تكون أيضًا مسألة تتعلق بالمشاركة فى السلطة بما يفضى إلى مشكلة أكبر حول تمثيل الجماعة. إذن يمكن أن تنتظم الحركة أو النضال الاجتماعى حول واحدة من المسائل المذكورة أو مجموعة منها.

وبينما تنشأ الحركات الاجتماعية من مشكلات اجتماعية معينة، أو كاستجابة لها، فإنها قد تصبح نذيرًا بوقوع أزمة جديدة سواء لمن تمثلهم أم للقوى المناوئة لهم، ذلك لأن الحركات الاجتماعية تنزع بطبيعتها لأن تكون متناقضة حيث تعكس مصالح جماعات اجتماعية مختلفة.

وقد تواجه الحركة فى مسار نضالها بمشكلات تنظيمية وأيديولوجية، تؤدى إلى إحداث انقسامات فى صفوف القيادة والجماهير الشعبية ينتج عنها أحيانًا إحباطات أو هزائم مكلفة فى صفوف القادة والجماهير على السواء. ومن ناحية أخرى؛ حينما يكون النضال موجهًا ضد الدولة قد تكون الأخيرة غير مؤهلة للتعامل الصحيح مع المشكلة. ومع ذلك فليس كل نضال شعبى موجه بالضرورة ضد الدولة لدفعها إلى اتخاذ موقف أو تدخل ما. غير أن الدولة، بمقتضى التزامها، يجب أن تتدخل فى أى موقف اجتماعى يهدد بصراع أهلى. وعلى أية حال يظل

الأرجح هو ارتكاب الدولة– فى مسار تدخلها هذا– للفظائع بحق ذلك القسم المتمرد فى المجتمع، ومتى حدث هذا تقع انتهاكات حقوق الإنسان (Stavenhagen 1987:510).

قد يخوض شعب ما النضال، مسلحًا كان أم غير مسلح، لتحقيق غايات لصالحه. بيد أن نجاح أى نضال يتوقف على كل من الشروط الموضوعية والذاتية. وإذا كانت عملية استيفاء الشروط الذاتية تمثل ممارسة شاقة فى أى نضال شعبى، إلا أنها تظل العامل الأكثر أهمية. ولعل أكثر الشروط حسمًا فى كل نضال ديمقراطى شعبى هو الفوز بثقة الجماهير (Museveni 1972)، وهو ما يتحقق من خلال التعبئة والتربية السياسية والدعاية الموجهة بلغة سهلة حول القضايا التى تمثل صلب نضال ومهام الحركة.

وهناك أنواع مختلفة من الحركات الاجتماعية: انتفاضات فلاحية؛ حركات قبلية أو عرقية؛ حركات انفصالية؛ حركات قومية؛ وحركات تحرير وطنى. وبغض النظر عن الطابع الاجتماعى لأى حركة شعبية فإن هدفها النهائى يظل إرساء "الديمقراطية". ولكن الديمقراطية تعنى مضامين مختلفة فى السياقات الاجتماعية– التاريخية المختلفة لكل نضال معنى، وحسب طبيعة المطالب العاجلة وبعيدة الأمد للشعب.

إن الديمقراطية، بالمعنى البرجوازى، غالبًا ما يتم اختزالها فى حقل المملكة السياسية، وربطها بفكرة "الأغلبية" التى تتحدد من خلال انتخاب ممثلين للحكم، أى الديمقراطية التمثيلية (Coraggio 1986:13). ويعتبر الاقتراع العام فى ظل هذا المخطط الشكلى هو المطلب الأساسى بينما لا تؤخذ فى الاعتبار خصائص أخرى فى المجتمع (مثل الجنس والنوع الاجتماعى والتركيبة العمرية والتعليم) أو جماعات اجتماعية مثل الفلاحين أو العمال أو الشباب. وهو مخطط ينطلق من افتراض وجود مجتمع تم حل مشكلات كثيرة فيه، وافتراض توحد السكان فى فئة اجتماعية واحدة.

بعبارة أخرى؛ فإن الاستخدام الشكلى لمصطلح "الديمقراطية" يفضى إلى تحويل أقسام واسعة من السكان إلى وضعية من لا حقوق لهم. ومن ثم يسمح لهم بالمشاركة فى عملية اختيار حكامهم دون إيلاء اهتمام لحقيقة أوضاعهم السياسية والأيديولوجية، وما إذا كانت تساعدهم فعلاً على ممارسة هذا الحق. أى أن هذه الديمقراطية الشكلية هى فى جوهرها ديمقراطية الطبقات المسيطرة فى المجتمع، ومن ثم يتسنى قهر الجماهير باستخدام ديمقراطية بهذا المعنى.

بيد أن هناك تصورًا آخر للديمقراطية يأخذ فى اعتباره الشروط التاريخية والمادية والسياسية والأيديولوجية للجماهير العريضة، وحيث يتمثل مطلبه الأساسى فى تحقيق الانعتاق الاجتماعى ويتسع للنضالات ضد الاستغلال الاقتصادى والسيطرة السياسية والاستلاب الأيديولوجى والتهميش العرقى والنبذ الاجتماعى للجماهير العريضة. هنا لا يتم النظر إلى الديمقراطية كهدف فى حد ذاته، وإنما كعملية لتصحيح أو إشاعة العدل فى كافة الأوضاع. وبتبنى هذا المفهوم الواسع فإن مختلف الأفراد والجماعات المشاركين فى العملية الديمقراطية تتكون لديهم معانى مختلفة للديمقراطية، وهو الأمر الذى يؤثر على الحركات الاجتماعية. وتعد خبرة "روينزورورو" دالة بما فيه الكفاية فى هذه النقطة.

تشمل حركة "روينزورورو" ثلاثة نضالات متمايزة هى النضال العرقى والفلاحى والطبقى، وهى النضالات التى تضطلع بها جماعات اجتماعية مختلفة. وبفعل تنوع مصالح الجماعات المختلفة تنشأ اتجاهات مختلفة. وتنزع الحركة الاجتماعية نحو تغيير مواقفها حسب الاتجاه السائد داخلها، وحسب الطابع الذى تتمفصل به مصالح جماعة معينة فى إطار الحركة عند منعطفات محددة فى مسارها.

على سبيل المثال فإن رغبة قسم من الطبقة المتوسطة من قوميتى "بامبا" و"باكونزو" فى مسايرة أفراد الطبقة المتوسطة من القوميات الأخرى داخل أو خارج المنطقة التى تنشط فيها الحركة، قد نتج عنها حدوث تمزق حتى وسط القسم

المعتدل فى قيادة حركة "روينزورورو". وخلال الفترة من ١٩٦٦ إلى الانقلاب العسكرى الذى وقع فى ٢٥ يناير ١٩٧١ أخذ قسم من أفراد القيادة المعتدلة العاملين فى إطار سياسة حزب "مؤتمر شعوب أوغندا" UPC ينظرون إلى أنفسهم كوطنيين، فلم يكن يعنيهم تمييز أنفسهم عن بقية أعضاء الطبقة المتوسطة الوطنية الذين يشاركونهم فى قناعة سياسية متماثلة. وفى عام ١٩٧١- أى بعد وقوع الانقلاب- بادر قسم آخر مختلف من المسمون بالوطنيين بتأييد الانقلاب العسكرى والترحيب به. وقد بُنى هذا التأييد على اعتبارين رئيسيين هما فشل النظام السابق لحزب "مؤتمر شعوب أوغندا" فى حل مشكلة "روينزورورو"، وأن النظام السابق كان يبشر، حسبما رأوا، بالاشتراكية وهو ما اعتبروه طرحًا غير واقعى.(١) ويجب أن نفهم هذا الموقف الأيديولوجى فى سياق المشاعر المعادية للاشتراكية التى تكونت لدى الطبقة المتوسطة فى أعقاب نشر "ميثاق المواطن" و"إعلانات ناكيفوبو" Nakivubo عام ١٩٧٠ اللذين أصدرهما الرئيس "ميلتون أوبوتى" M. Obote.

وسوف نرى فيما بعد أنه فى الوقت الذى اتخذت فيه القيادة المعتدلة لقوميتى "بامبا" و"باكونزو"- والتى جاءت أساسًا من الطبقة المتوسطة- مواقف أيديولوجية متناقضة، واصل قسم من الفلاحين تأييده للزعماء الذين أقاموا ولاية "روينزورورو" فى الفترة ١٩٦٤-٦٥.

تطور مسألة "روينزورورو"

ارتبطت مسألة "روينزورورو" من الناحية التاريخية ارتباطًا لا ينفصم بعملية بناء دولة (دولة عرقية، ودولة مستعمرة، ودولة استعمار جديد). إذ إن التطورات الاجتماعية- التاريخية التى توالت منذ بداية القرن السادس عشر قد جاءت كمحصلة ونتيجة لهذه العملية. فشهدت هذه الحقبة عمليات عدة من تفكك النظام

القبلى وتشكل قوميات، وتطور قوى الإنتاج، وقيام نظم دولة مركزية سـواء فـى منطقة البحيرات العظمى أم فى إقليم "روينزورورو" بأوغندا.

وتكمن إحدى المشكلات الرئيسية أمام تفهم الوعى بالقومية، وكيف يعبر عن نفسه، فى عدم استيعاب تاريخ تطور الوضع الذى أفضى إلى تشكل ذلك الـوعى. ويجب على الباحث- وهو يناقش "روينزورورو" كحركة لقومية محددة- أن يـتفهم طبيعة وطابع تكون القوميات موضع دراسته.

إن المظالم التاريخية المتراكمة عبر حقبة طويلة من الزمن يتم التعبير عنها غالبًا فى صورة انفجارات عرقية. وحينما تقع هذه الانفجارات يـصبح الـصراع العرقى هو موضع الاهتمام الرئيسى للأكاديميين والرسميين بدلاً من التركيز علـى الأسباب الجذرية للمشكلة. وتبذل المساعى لحل المشكلة دون فهم ملموس لأسـبابها التاريخية، وهو ما يفضى إلى التواء التحليل نحو تفصيلات اقتصادوية وتهويمـات سياسية تطغى على العملية الاجتماعية- التاريخية الواقعية لتكون الوعى بالقومية.

وحينما يُفرض التحليل الطبقى على وضع غير متبلور بدقة، فإن هذا يـؤدى فى أغلب الأحوال إلى الإخفاق فى تحديد نقاط الانقطاع عن مجمل عمليـة التغيـر الاجتماعى. ومن ثم يتم تقديم الطبقات الاجتماعية كما لو كانت متحررة تمامًا مـن فعاليات العمليات الاجتماعية- التاريخية، أى النظر إلى الطبقة كموضـوع لعمليـة التغير الاجتماعى، ومن هنا يكون الفشل فى التمييـز بـين الـصراعين العرقـى والطبقى، وفى تحديد نقاط التداخل الملموس بين الاثنين.

ومن المناسب هنا أن نقدم موجزًا لتاريخ تكون القوميات فى "تـورو" حتـى نعطى القارئ فكرة تمكنه من تقدير الجذور العميقة للـوعى القـومى والهويـات العرقية المختلفة التى أثرت فى تطور حركة "روينزورورو".

هناك ثلاث قوميات أساسية تفاعلت فى إطار المشكلة "الروينزوروروية"، ألا وهى: "باكونزو" و"بامبا" و"باتورو". والجماعة الأخيرة هى آخر من استوطن الإقليم

من القوميات الثلاث، حيث قدم إليه "الباتوريون" نتيجة للتطورات الاجتماعية- السياسية التى شهدها هذا الإقليم فى القرن التاسع عشر. غير أنهم بمرور الوقت أصبحوا يهيمنون على السياسة والإدارة والاقتصاد فى مجتمع ولاية مملكة "تورو" ذات القوميات العديدة. وقد نشأت حركة "روينزورورو" كرد فعل مقاوم لهذه السيطرة.

وحسب التراث الشفاهى "للباكونزو" فإن قوميتهم قد تكونت من جماعات قدموا من أقاليم مختلفة، مثل "بانيورو- كيتارا"، رواندا، بوجندا، وأخرى من حوض نهر الكونغو (Syahuka - Muhindo 1989).

وقد أطلق على جماعة "باكونزو" الأصلية اسم "بايبرا" Bayira، والتى كانت تتحدث بلغة تُعرف بـ "لوكوبى"، ويقال إنهم من سلالة "باكوبى" من "بوكوبى" شرق زائير قبل الاستعمار.

نستطيع القول إن "بايبرا" و"بامبا" كانوا السكان الأصليين لمجمل الإقليم المحيط بجبل "رونزورى" ("روينزورورو") حيث تطوروا عن قبائل أصلية فى المنطقة. ويحتمل أن يكون الاثنان من أصل الأقزام ومن جماعات أخرى قاطنة بالإقليم. وترجع للأصل نفسه جماعة "بازومبا" التى يطلق عليها أحيانًا "بامبوتى" (أى الأقزام) وجماعة "بامبوبا" (أو "مفوبا"). وبالنسبة "للبامبوتى" فهم يعيشون أساسًا على الصيد وجمع الثمار، أما "البامبوبا" فيوجدون أساسًا فى زائير. وقد تشكلت قومية "بامبا" من انصهار عدة جماعات مثل "بامبوبا" و"بازومبا" ومهاجرى "بانيورو"، ولكنهم تميزوا بشكل واضح عن "البولى بولى" و"الباهويزى". فالأولى هى جماعة "بامبا" الأصلية، بينما تكونت الثانية من اندماج جماعات متعددة شكلت فئة لغوية داخل قومية "بامبا". وبينما تعد لغة "بولى بولى" أقرب إلى لغة الأقزام ("روهويزى") فإن لغة "باهويزى" أقرب إلى لغات "لوكونزو" و"روهيانا" و"روتورو". ولكن لغة "روهويزى" أصبحت المسيطرة على التخاطب نظرًا لأن أغلبية "بامبا" ينتمون لهذه الجماعة، ولأن الكثيرين من "الباكونزو" يفهمونها. هذا ومازالت عملية اندماج الجماعات العرقية قائمة حتى الآن.

وجدير بالذكر أن تكوين القوميات الراهنة مثل "بامبا" و"باكونزو" (وكذلك "باتورو") وانتشارها جغرافيًا، قد تأثرا بتيارين اجتماعيين تاريخيين هما: التوسع والنزوح.

كان التوسع نتيجة لنمو القوى المحلية والهجرات الوافدة. وكانت الأخيرة تقع بفعل الضغوط الداخلية فى الأقاليم المختلفة ومن خارجها. ومن أمثلتها هجرة فلاحى "بانيورو" جنوبًا بعد غزو "بابيتو" لـ"بانيورو"، و"باكوندا" الذين هربوا من "بوجندا" (وخاصة جزر "بحيرة فكتوريا") صوب سلاسل "روتشورو" فى جبل "روينزورورو" بعد النزاع الذى اندلع بين "الكاباكا" فى "بوجندا" وسكان الجزر فى القرن التاسع عشر.

ومن ناحية أخرى هناك النزوح من جانب السكان المحليين فى الإقليم كرد فعل لغزو جماعات أقوى مهاجرة. وفى حالة "الباكونزو" فقد بدأت هذه العملية مع غزو "الباهيما" ("هيما") والذى تواصل فى غزو "بابيتو" ("بيتا") للمنطقة فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر؛ فضلاً عن الاستعمار البريطانى، وخاصة فى ضوء قمع الدولة الاستعمارية لتمرد "الباكونزو" ١٩١٩- ١٩٢١ حيث كانت الجماعة تهرب إلى المرتفعات الشاهقة لجبال "روينزورورو" طلبا للأمان.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافى للقوميات المحلية فى الإقليم فإن الدراسات السابقة (Ingham 1975, Roscoe 1924) حول قيام "مملكة تورو" ترى أن "البامبا" كانوا الجماعة الوسيطة بين "الباكونزو" فى السهل والأقزام فى الغابات، وقد كتب "موامبا" Mwamba مقالة بهذا المعنى فى صحيفة Uganda Argus عام ١٩٦٤ زعم فيها أن إطلاق الاسم نفسه على أماكن بعينها فى "بونينجابو" و"بوراهيا" يشير إلى أن "البامبا" قد عاشوا بالفعل فى هذه الأماكن، ويضرب مثلاً بمكان يسمى "بوباندى" بالقرب من "فورت بورتال" (فى مقاطعة "كبارولى")، وكذلك اسم "بوباندى" لمكان آخر فى "بوامبا" بمقاطعة "بونديبوجيو"[٢] (Kibulya 1964:4).

بيد أن هناك جماعتين فى غاية الأهمية قد وفدتا من "بانيورو" بعد "الباهيما". الجماعة الأولى هى الـ"باسونجورا" الرعاة، والثانية هى الفلاحون الـ"بـانيورو". وتكمن أهمية هاتين الجماعتين فى اشتراكهما فى تشكيل المجتمع الجديد الذى نـشأ فى الأراضى المنخفـضة والمكـون مـن جماعـات "بونيانجـابو" و"بوراهيـا" و"باسونجورا"، ومساهمتهما فى التغيرات الاجتماعية الاقتصادية فى هذا الإقليم بعد فترة غزو "الباهيما".

ويُعتقد أن "الباسونجورا" هم من نسل الباهيما الذين وفدوا فيما بعد إلى إقلـيم البحيرة الذى أصبح يعرف باسم "بوسنجورا"(٣). وهناك جماعة أخرى عرفت باسم "باتوكو" استقرت فى منطقة "نوتبوك" فى "بوامبا".

وكان فلاحو "بانيورو" اللاجئون قد لجأوا إلى المنطقة هربًا مـن المتاعـب التى تعرضوا لها فى مملكة "بابيتو" فى "بانيورو". وكان "البابيتو" جزءًا من هجـرة "ليو"، وقد سيطروا على الحكم فى "بانيورو" فى القرن الرابع عشر. وكان التطـور الرئيسى الذى ارتبط بعملية هجرة فلاحى "بايورو" هو قيام حكام "البـابيتو" الغـزاة بإنشاء نظام منح الأراضى للعشائر التى أصبحت كل منها مالكة لمنطقة خاصة فى البلد (Odhiambo 1977). وقد حرم هذا التطور فلاحى "بانيورو" من السيطرة على الأرض، بل وتحولوا إلى عملاء وبالأحرى أقنان عند ملاك الأرض الجـدد. وقـد ظلت الأرض لوقت طويل مبعث هموم الفلاحين الذين يزرعونها وكانوا يـدفعون ضريبة باهظة لرؤساء العشائر والسلطات الحاكمة بما يكفى هؤلاء الأخيرين للحياة دون تكبد مشقة العمل بالزراعة (Rodney 1973:135). وكانت المحصلة الأخيـرة لذلك هى هجرة فلاحى "بانيورو" صوب الجنوب والشرق. ثم تبعتها هجـرة إلـى الغرب ربطت قسمًا منهم "بالباكونزو" و"الباسونجورا"، بينما وجـد القـسم الآخـر طريقه إلى إقليمى "بوجندا" و "أنكولى".

ومن المثير أن أولئك الوافدين قد تعايشوا فى سلام أول الأمر مع "الباكونزو" و"الباسونجورا"، والسبب فى ذلك أن المهاجرين أو اللاجئين "البانيورو" وقتئـذ لـم

يحاولوا إقامة سلطة على السكان الذين وجدوهم فى الإقليم. وقد واصل "البانيورو"- مثل "الباكونزو"- إنتاج وسائل بقائهم. ولما كانت العلاقة بينهما غير عدائية فقد بدآ مع الزمن يتمازجان.

ومن ناحية أخرى، فقد اختلط واندمج "الباكونزو" عبر القرون مع جماعات الرعاة "الباسونجورا"، وإن ظلوا متميزين عنهم ثقافيًا (Ingham 1975). وهناك سببان يفسران هذا التعايش السلمى بين "الباكونزو" ورعاة "الباسونجورا". أولهما أن "الباكونزو" قد احتلوا منطقة شاسعة تمتد إلى حوض نهر الكونغو. والسبب الثانى أنهم كانوا قد طوروا بالفعل قدرتهم على إنتاج أدوات الإنتاج الخاصة بهم فى الوقت الذى ظلوا المنتجين الزراعيين الرئيسيين. ومعنى هذا أنهم كانوا قادرين على الانسحاب إلى الجبال أو إقليم "زائير" عند الخطر، ومن ثم يحمون أنفسهم من خطر التصفية على أيدى شعوب أخرى. وإن ما حدث فى الواقع هو انسجام مجتمع "الباكونزو" و"الباسونجورا" وكثيرين من المهاجرين الزراعيين، وذلك من خلال تبادل السلع الذى وصل ذروته فى القرن التاسع عشر وأدى إلى تنمية التجارة المحلية لتصبح تجارة إقليمية (Syahuka - Muhindo 1989).

ومع تطور واتساع التجارة الإقليمية فى القرن التاسع عشر، فقد كان ذلك مقدمة لتكون قومية "باتورو" وصعود مملكة "تورو". واشترك فى هذه التجارة تجار من أماكن بعيدة مثل "بانيورو" وغيرها، والذين تبادلوا الشكوك والريبة مع شعب "باسونجورا". وبسبب ضرورة تطوير التبادل والتجارة وتحريرهما من الصراعات، تم اعتماد وتطوير "نظام أوموكاجو" (إخوة الدم) الذى أصبح من آليات تقليل مخاطر النزاعات لصالح التجارة. ولما كانت "إخوة الدم" تلعب هذا الدور لصالح التجارة من خلال تأمين أرواح وبضائع الأفراد والجماعات المشتركة فى الأنشطة التجارية، فقد تكونت أولاً كعلاقة بين أولئك الذين يسيطرون على وسائل التبادل؛ أى الرؤساء القبليين وتجار الملح "الباسونجورا " و "الباهوما" (الجماعات الرعوية) فى "موينجى" و"بوراهيا".

مع بداية القرن التاسع عشر كان "الباهوما" و"الباسونجورا" يسيطرون علـــى التجارة بين "بوسنجورا وبانيورو". فقد توفرت لدى هـــاتين الجمـــاعتين الوســـائل الحيوية للإنتاج، ممثلة فى الماشية التى كان بالإمكان استخدامها بسهولة فى تحفيز التبادل السلعى وشراء قوة العمل. كما ساعد هذا العامل "البابيتو" أيضًا فى الحفـــاظ على وضعيتهم المسيطرة بسبب أن السكان الذين كـــانوا فلاحـــين بالأســـاس لـــم يستطيعوا خلق الاحتياطات الاقتصادية التى كان من الممكن- عبر فترة طويلة من الزمن- أن تهدد أمن حكامهم.(٤) ومن هنا نشأت الصلة المهمـــة بـــين التكوينـــات الاجتماعية-الاقتصادية والثروة الحيوانية والتجارة، خاصة بالنسبة لذلك النمط الذى قام بين "بوسنجورا " و"بانيورو- كيتارا ".

بيد أنه من خلال التمحيص الدقيق للمجتمع الذى تطور فى "بوســـونجورا " و"بانيانجابو" و"بوراهيا" فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، نلاحـــظ أن الاقتصاد كان فى هذا الإقليم هو أســـاس الانـــدماج الاجتمـــاعى- الاقتـــصادى والثقافى. وتنامى فى خضم عملية الاندماج الاجتماعى الاتجاه نحو تطـــوير لغـــة مشتركة تسمح بتحقيق الاتصال بين تلك الجماعات، وقد أصبحت هذه اللغة نتيجـــة وسببًا فى آن واحد لتبلور ثقافة مشتركة قبل غزو "البابيتو" عـــام ١٨٣٠. فكانـــت ثقافة "كيهيانا"، وكانت لغة "روهايانا". وعبرت ثقافة "كيهيانا"عـــن انـــصهار القـــيم الرعوية والزراعية/ الحرفية، بينما تطورت لغة "روهيانا" عـــن اللغـــات العرقيـــة المختلفة لكل من "بانيجواكى، باسونجورا، بانيمباكـــا، بـــاييرا/ بـــاكونزو وبانيـــا بندى"(٥).

ونظرًا لحقيقة أن الإنتاج الاقتصادى (بما فيه التبادل والتجارة) وجد أساسًـــا فى الأراضى المنخفضة، وهى موطن الغالبية من الوافدين الـــذين تعـــود أصـــول الكثيرين منهم إلى "بانيورو- كيتارا"، فإن ثقافة ولغة "كيهيانا" قد استلهمت أساسًـــا من ثقافات تلك الشعوب المعرضة للقيم الثقافية الخاصة "بالباكونزو" (ومن ضـــمنها اللغة). وللسبب نفسه نشأت المشيخات فى الأراضى المنخفضة لـــتعكس الهويـــات

العرقية ونظم الإنتاج فى الإقليم، وفى هذا الإطار كان بروز مشيخات كبيرة نسبيًا فى القرن التاسع عشر مثل "باسونجورا"، "بساكونزو/ باهيانا"، و "باهوما" فى "بوسونجورا"، "بونينيجباو"، و"بوراهيا".(٦)

وقد كون هؤلاء المشايخ القبليون مصالح اقتصادية متشابهة، وشكلوا الطبقة الحاكمة فى حقبة ما قبل الاستعمار. وتزايد التعاون الوثيق بينهم بفعل تنامى وعيهم بمصالحهم الطبقية، فى الوقت الذى تمتعوا بولاء السكان الذين يحكمونهم. وقد كان للمشايخ القبليين علاقات عمل قوية فيما بينهم قبل فترة غزو "كابويو"ــ وأضافوا المزيد من التعزيز عليها من خلال نظام "إخوة الدم". وحتى وقت غزو "كابو" فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر لم يكن أى من هؤلاء المشايخ القبليين قد كون جيشًا دائما لحماية أو توسيع منطقة نفوذه عن طريق مقارعة غيره من المشايخ.

إقامة مملكة "تورو" وأصل التناقضات القومية:

جاءت إقامة مملكة "تورو" فى أعقاب غزو "البابيتو" الذى تم فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر. وكان على رأس هذا الغزو "كابويو" نجل "نياموتوكورا" ملك "بانيورو". وبينما نجد الجماعات السابقة من الوافدين من "بانيورو" قد شاركت فى تحقيق الرخاء الاقتصادى فى الإقليم، فإن "البابيتو" الذين وفدوا فى القرن التاسع عشر يتحملون التبعة الكبرى فى تبلور التناقضات القومية طوال ذلك القرن. فعلى عكس الجماعات السابقة التى وفدت فى القرن الثامن عشر جاء "البابيتو" كغزاة، وأقاموا دولة فى صورة مملكة وأخضعوا الطبقات المسيطرة سابقًا، أى التجار والمشايخ.

وهناك عوامل متعددة يجب الالتفات إليها حتى نتمكن من تفهم عملية التغيير التاريخية فى الإقليم ونتائجها السياسية. ومن هذه العوامل المركبة: زيادة السكان وتطور قوى الإنتاج فى الأطراف بالنسبة لمركز الإمبراطورية. وهو ما أنتج– فى

المقابل- زيادة الإنتاج السلعى وروابط التبادل بين المناطق المختلفة داخل وخارج الإقليم، كما أن التطورات الاجتماعية- الاقتصادية التى تحققت قد خلقت قدرات مختلفة للمجتمعات الطرفية فى إمبراطورية "بانيورو- كيتارا" فى التصدى للضغوط السياسية والعسكرية القادمة من المركز. ومن ثم بدأت فى هذه المناطق عملية لفك الارتباط مع المركز وإقامة دول جديدة اتخذت صورة ممالك. وقد كانت "بوجندا" هى أول من أقام مملكة مستقلة فى إطار هذه العملية، وتبعتها فى ذلك مملكتا "نكورى" و"تورو".

وبعد أن خسرت "بانيورو" مناجم الحديد الموجودة فى "كووكى" والتى ذهبت إلى "بوجندا" فى القرن الثامن عشر (خاصة وأنها كانت تمثل أساس الإنتاج الزراعى والحرفى فى الإمبراطورية) فإن حكام مملكة "بانيورو" الذين بوغتوا بنشأة دولة "بوجندا" القوية تحولوا بشكل متزايد نحو المناطق الكائنة فى جنوب وغرب "بانيورو". كما أن تطور قوى الإنتاج فى "بوسونجورا " وغيرها من الأقاليم الجبلية قد حول حركة البضائع التجارية صوب "بانيورو". وتضمنت التجارة بين مناطق "باكونزو" و"بوسونجورا" و"بانيورو" فى أواخر القرن الثامن عشر وأول القرن التاسع عشر: سبائك النحاس وأنياب الفيلة والملح والحبوب. وبسبب تحول المناطق الغنية بالموارد الطبيعية إلى "بوجندا" وكذلك انفصال "بوهويجى" عن امبراطورية "بانيورو- كيتارا " تحول حكام "بانيورو" بشكل متزايد نحو "بوسونجورًا" والمناطق المتاخمة لها باعتبار ذلك البديل الآخر الأفضل.

وهناك نقطة مهمة لم يهتم بها كثيرًا مؤرخو مملكة "تورو"، وهى نمو القوى الداخلية على مختلف المستويات داخل الإقليم (فى وضع ما قبل الرأسمالية وما قبل الاستعمار)، وهو ما أدى إلى تكون جماعات مهنية "قطاعية" عريضة وسط السكان. فهناك من أصبحوا متخصصين تمامًا فى إنتاج سلع البقاء، وبالأخص أولئك القاطنون فى المناطق الزراعية. بينما أصبح آخرون حرفيين خُلَّص ينتجون الملح بكميات كبيرة للسوق. وظل آخرون مجرد رعاة.

ووسط هؤلاء وهؤلاء- أو بجوارهم- تطورت أيضًا أنشطة اقتصادية وغير اقتصادية. ومن بين الأنشطة غير الاقتصادية والمتخصصة تلك المهن التي ارتبطت بمعتقدات وممارسات ما قبل الرأسمالية مثل استسقاء المطر والعلاج والقتل بالطرق السحرية والتنجيم. وتضمنت الأنشطة الاقتصادية الأشغال المتعلقة بمعالجة الحديد مثل الصهر وصناعة الأدوات. وبدأ التمايز الطبقي يتبلور في المجتمع ما قبل الرأسمالي داخل هذه الأنشطة. إذن أصبح هناك مجتمع متمايز طبقيًا نتيجة لنمو القوى الداخلية، وهو التمايز الذي تواصل مع ازدياد عملية نمو القوى الداخلية اتساعًا وتركيبًا.

وهناك جماعة قطاعية أخرى تبلورت نتيجة لتطور التجارة، وهي جماعة التجار التي ضمت تجارًا محليين وأجانب، حيث ضمت عناصر من جميع الجماعات العرقية والقومية: "باكونزو "، "باسونجورا"، "بانيورو" (بمن فيهم المهاجرون) و"باهوما". وكان من الأسهل للفرد في هذه الجماعة أن يبني نفوذه على أساس أدائه التجاري. وقد جاء شيوخ "بوسونجورا" في القرن التاسع عشر من صفوف هذه الجماعة. ومع ذلك فقد كان هناك أيضًا تداخل كبير بين الفئتين الأولى والثانية، حيث تبلور اتجاه وسط التجار الكبار لتحويل أنفسهم إلى رؤساء "تقليديين" أيضًا، ووسط الأخيرين لتحويل أنفسهم إلى تجار مهمين، مثل كاكولي في منطقة بحيرة كاتوي وكاليكورا في بانيانجابو.

أما الفئة الثالثة فهي فئة ممثلي "أوموكاما" التي كانت مسئولة في "بانيورو- كيتارا" عن جمع الضريبة، وكان لدى أفرادها ميول إقطاعية وأرادوا أن يظلوا في موقع السلطة.

ولكن الرغبة في السيطرة الإقطاعية قد لقيت الدعم من عامل مساعد كان قد ظهر للتو، ألا وهو نشأة تجارة العاج. وانضمت هذه التجارة إلى تجارة الملح لتشكلا معًا المكون الرئيسي للتجارة. واجتذب العاج التجار الساحليين ليفدوا على "بوسونجورا" عبر "بوجندا" و"أنكولي". ومن خلال تجارة العاج أضحت أسواق "بوسونجورا" مرتبطة بالأسواق الساحلية.

كانت إضافة العاج إلى قائمة البضائع الرئيسية هى ما فتح الاقتصاد على مشاركة أوسع. فبدخول التجار الساحليين أصبحت التجارة أكثر ربحًا ورواجًا، ومن ثم اطردت عملية التراكم. وأدخل التجارة الساحليون استخدام أصداف اللؤلؤ كوسيط فى التبادل. وقد كان هذا فى الحقيقة تطورًا تقدميًا فى التجارة فى الإقليم، إذ سهل إجراء التبادلات كما سهل تخزين الفائض بدلاً من تراكم الماشية.

تلك كانت الظروف الجديدة التى جعلت التجار من أصل "بانيورو" يطمحون نحو إقامة كيان خاص بهم والانفصال عن مملكة "بانيورو- كيتارا"، حتى يتمكنوا من السيطرة على الاقتصاد فى المنطقة والتجارة مع المناطق البعيدة دون تدخل من حكام "بانيورو". ولنفس السبب قام الشيوخ والتجار الآخرون فى الإقليم بتأييد تمرد "كابويو".

"كابويو" وتأسيس إمارة:

قاد "كابويو" التمرد على أبيه "تياموتوكورا" ليشكل إمارته الخاصة، وذلك أثناء قيامه بمهمة جمع الضريبة. تكونت الإمارة أولاً وسط "الباهوما" فى "موينجى" جنوب مملكة أبيه. وكانت هذه بداية إمارة "تورو" التى تطورت إلى مملكة فيما بعد.[٧] وحينما هاجمته قوات مملكه "بانيورو" لاستعادة السيطرة على المنطقة توجه نحو الغرب وحصل على تأييد الشيوخ فى "بوراهيا" و"بونيانجابو" الذين حشدوا قواتهم سريعًا وهبوا لنجدة "كابويو" وصدوا هجوم "بانيورو".

وهكذا فإن القوات التى قاتلت ضد "تياموتوكورا" كانت قوة مشتركة من "الباهوما" فى "موينجى" وجماعات أخرى تقطن غرب "موينجى"، كان من ضمنها "الباكونزو". ويسجل "فيورلى":

"كان نياموتوكورا محمولاً على محفة بسبب الضعف الذى ألم به وجعله غير قادر على السير، وأصيب بجرح كبير.. وتلوث الجرح بسهم، وهو ما يشير

إلى ملمح مثير فى انتصار تورو: إذ يعود انتصارهم- جزئيًا- لاستخدامهم القوس والسهم إلى جانب الحراب. وهو ما جعل ويلسون يجزم بأن هذا يشير إلى مساعده البامبا والباكونزو فى تحقيق النصر، حيث كانت الأقواس سلاحهم المميز" .(Furley n.d.7-8)

ويشير هذا إلى أن "الباكونزو" و"البامبا" كانوا قد طوروا وقتها أسلحة كافية للدفاع عن أنفسهم وللمصلحة المشتركة فى مقاومة السيطرة "الخارجية" من جانب "بانيورو" منذ ذلك الوقت فصاعدًا.

مثل غزو "كابو" وقيام حكمه بداية الانهيار لمجتمع "متطور" وحر فى القرن التاسع عشر. فكان التجديد الفورى الذى أجراه فى "بونيانجابو" هو إقامة نظام دولة كامل على السكان الموجودين فى الإقليم. ونظمت هذه الدولة على شكل مملكة مع التجاهل التام لطابع المجتمع الذى أقيمت فيه. ونتج عن هذا تفكك هذا المجتمع على أسس القومية والعشيرة. وأحيا حكم "كابويو" الدور الذى كان يتضاءل للعشائر فى تنظيم المجتمع السياسى. وهو ما كان للأسف بمثابة إقحام فى تاريخ شعب المنطقة كانت له عواقبه السلبية على مختلف الجماعات القاطنة فيها. إذ كان تقسيما أفقيًا وتخفيضًا فعليًا لدرجة تطور ذلك المجتمع الطبقى الناشئ.

وبعد استقرار "كابويو" فى "بونيانجباو" وشروعه فى توطيد دولته الملكية، تعرضت السلطة الجديدة لمقاومة الزعماء والشيوخ والتجار المحليين بمن فيهم أولئك الذين انتصروا لمخططه الانفصالى، ومنهم "كاسورو" هذا الشيخ التقليدى الذى ظل يقاوم الأوضاع الجديدة حتى تمكنت قوات "كابويو" من تعقبه وقتله .(Furley n.d.:8)

لقد تم تنظيم مملكة "كابويو" على نموذج مملكة "بانيورو" الذى اتسم بالسلطة السياسية لعشائر "البابيتو". وقد أحضر "كابويو" معه، كما استدعى، عشائر أخرى من "بانيور" ليحتلوا وضعًا تاليا فى الأفضلية "للبابيتو" (عشيرة "كابويو"). كما قدمت

عشائر أخرى من "الباهوما" آتية من "مبورورو" و"تكورى" وكانوا فى الغالب "لاجئين" فارين من قلاقل من هذا النوع أو ذاك فى مواطنهم، ولكنهم وجدوا أنفسهم فى وضع متقدم فى الهرمية العشائرية.

وبالمثل وفدت عشيرة "الباليزا" من دولتى "بوهويجو" و"بوزيمبا" جنوب "بحيرة جورج ". ويذكر "فيورلى" فى هذا الصدد: "إن هذه العشائر الرعوية، وخاصة القادمة من موينجى، قد حصلت على معظم مواقع السلطة فى تورو، على حساب عشائر باكونزو الذين طوردوا غربًا نحو المنحدرات الجبلية. أما العشائر الزراعية من البانيورو فقد فقدت وضعيتها لأنها لم تأت بالفعل مع كابويو رغم أن بعضها كان قد دعاه للقدوم" (Furley n.d:5).

يمكن القول إن "كابويو" قد استحضر معه أرستقراطيته الحاكمة والهرمية العشائرية التى تكونت من شيوخ "البابيتو، الباسيتا، والباهيندا" فى القمة، وجميعها عشائر رعوية بالأساس. أما عشائر "بانيورو" الأخرى- الزراعية- مع "الإنتاجومبا"، "الأماليجيو"، و"الأوبوسيتو" وغيرها، فقد عانت من وضع متدنٍ مثل "الباكونزو"، حيث لم تنقطع ممارسة التمييز ضدهم حتى أسقطت مملكة "تورو" عام ١٩٦٧.

لقد زُرع العداء بين العشائر منذ إقامة مملكة "تورو" فى القرن التاسع عشر، وظل قائما فى القرن العشرين تحت الاستعمار البريطانى؛ وهو ما دفع "سامسون روسوكى" S. Rusoke -وهو آخر "أوموهكيروا" (رئيس وزراء)- فى مملكة "تورو" إلى إطلاق مقولته البغيضة عام ١٩٦٢ بأنه لن يكون هناك "كاتيكورو"- رئيس وزراء- فى "تورو" إلا "موتورو نياكبارا- أى نقى"(٨)، وذلك حينما تعرضت المملكة للتحدى من جانب قادة حركة "روينزورورو".

وعلى العموم فإن هذا الوضع الذى دشنه "كابويو" مؤسس دولة "تورو" قد أحدث عدم انتماء طبقى منذ نشأة المملكة. إذ إن الطبقات المحلية التى كانت

مسيطرة تم إخضاعها لطبقات أخرى معظمها غريبة عن المنطقة ولكنها وجدت فى بنية السلطة فى مملكة "تورو". وهو ما شجع المزيد من عشائر "باليزا"، "باسيتا"، و"باهيندا" على الهجرة إلى "تورو" لتوطيد حكم "البابيتو" والاستفادة منه. وكانت النتيجة السياسية لهذه العملية هى اجتثاث سلطة وحرية "البامبا" و"الباكونزو" كشعبين.

إلا أن العملية المبدئية لإنشاء المملكة قد طُوقت بأزمة لكل من الدولة والاقتصاد والشعب. حيث لقى تأسيس "تورو" مقاومة الطبقات المحلية المسيطرة بسبب طبيعة تنظيم الدولة وتوجهها السياسى. وقد اضطلع الشيوخ فى منطقتى "بوسونجورا " و "بوكنزو" بمقاومة عنيفة للحكم الجديد.

وعلى مستوى آخر، حاقت أزمة داخلية بالجماعة الحاكمة الجديدة. فبعد وفاة "كابويو" حوالى عام ١٨٧٠ نشبت صراعات على خلافته أدت إلى إضعاف تماسك هذه الجماعة. كما كان لهذا التطور نتيجة مناقضة أيضًا، حيث حصل بعض أمراء وأميرات "تورو" على تأييد شيوخ "الباكونزو"ـ وخاصة فى منطقة "بونيانجابو"، بينما تحول آخرون بشكل متزايد نحو تلقى الدعم من "بوسنجورا".

تكفى هنا ملاحظة أنه بالإضافة إلى الاضطرابات الاجتماعية- الاقتصادية التى تسبب فيها حكم "كابويو" ونزاعات الاستخلاف بعد موته، فإنه قد فتح الإقليم أمام القوى الخارجيةـ وبخاصة من جانب "بوجندا"ـ حيث سعى الأمراء المتنافسون إلى طلب المساعدة العسكرية من "بوجندا".

وبالإضافة إلى حقيقة رغبة "كاباليجا" فى إعادة فتح المنطقة، فإن وجود قوات من "بوجندا " فى "تورو" قد أوحى إلى "كاباليجا" بالمضى إلى أبعد من ذلك، وأصبح "التنافس الإمبريالى" بين "بوجندا" و "بانيورو" عاملاً إضافيًا على إشاعة عدم الاستقرار فى "تورو" و "بوسنجورا" و "بوامبا". بدأ "كاباليجا " بالهجوم على "تورو" عام ١٨٧٦ وعاود الهجوم بعزم مرة أخرى طوال الثمانينيات حتى تمكن

أخيرًا من القضاء على مملكة "تورو" عام ١٨٨٩ مستخدمًا "الأبارسورا " (وهم الاسم الذى عرف به جيش "بانيورو").

ونتج عن كل من حروب الاستخلاف وهجوم "كاباليجا" على مملكة "تورو" وقوع المجاعة الكبر فى "تورو" عام ١٨٨٨. وفى هذا الوقت كان "تياميونجو كاكيندى" قد حل محل "موكوراسا" ملكًا على "تورو"، وذلك بمساعدة جيش من المرتزقة "الباجندا "، ولكن المجاعة تسببت فى انسحاب المرتزقة ولم يتمكن "كاكيندى" من مواجهة "الأبارسورا " وحده، فهرب من عرشه فى "كيسومورو" ليقضى أيامه الأخيرة فى "بوجندا". ومن ثم كانت هزيمته علامة على الانتصار النهائى "لكاباليجا" فى جهوده المتواصلة للاستيلاء على "تورو".

أما فى "بوسونجورا" فكان تفشى طاعون الماشية والجدرى عام ١٨٩٠ عاملاً على زيادة آثار المجاعة. ولم تكن قوات "لكاباليجا" بحاجة إلى القتال فى "بوسونجورا " بسبب ما ألحقته المخاطر البيئية من ضعف بالناس هناك. وهكذا تضامنت المجاعة والطاعون والجدرى وهجوم "لكاباليجا" لتدفع من تبقى على قيد الحياة إلى الهرب نحو الجبال. ففر سكان "بونينجابو" و "بوراهيا" إلى مرتفعات "بوامبا"، وهرب من تبقى من الرعاة إلى "أنكولى" وغيرها من المناطق وراء نهر "كاليمبا" (سيمليكى) داخل زائير. أى أن قوات "لكاباليجا" قد زحفت إلى "بوسونجورا" دون مقاومة تذكر، على الرغم من أن دخولها "بوامبا" قد ووجه بمقاومة قوية من قوات من "الباكونزو" بقيادة أحد الشيوخ وهو "روهانديكا" (Syahuka - Muhindo 1989:77-78).

بعد ذلك تمكن "لكاباليجا" من إعادة تنظيم إدارة "تورو" و "بوسونجورا" حيث امتدت سلطة دولة "بانيورو" لتشمل المنطقة عام ١٨٩٠. وتمت إدارة المنطقة كأرض مفتوحة، حيث عين "لكاباليجا" مشايخ على الأقاليم الجديدة تحت سلطته، وتحاشى بذكاء أريب تعيين أى شخص يحتمل أن يتحدى سلطته فى المستقبل.

فاختار هؤلاء المشايخ من عشيرته الأمومية أو من قادة الحرب تحت إمـــرته.[٩] كما بادر "لكاباليجا" بتحقيق ما فشل فيه حكام "تورو" حيث قام بتوحيد "بوسونجورا" و"بوامبا" و"تورو" فى كيان واحد، وهو ما ساعد الاستعمار البريطانى فــى إقامــة مستعمرة مملكة "تورو" على أساس الحدود التى وضعها "لكاباليجــا". ولاشــك أن استيلاء حكام "تورو" على "بوسونجورا" و "بوامبا" كان لابد أن يجلب سريعًا المزيد من المتاعب لقيادة المملكة.

ونلاحظ هنا أن الأزمة التى ضربت الناس والاقتصاد قد أدت إلــى تــدهور الإنتاجية، وارتحال السكان العاملين بالزراعة مما سبب انقطاع الإرث الاجتماعى. وتسبب شبح الحروب والأوبئة فى الوفيات الكثيرة والنزوح، وأدى ذلك بدوره إلى التدهور الاقتصادى وانعزال الجماعات العرقية والجماعات الفرعيةـــ أى تــدمير المجتمع والثقافة الناشئين. وفى ظل هذه الظروف ناهض "البامبا" و"الباكونزو" قهر "تورو" الاستعمارى فى صورة النشيد القومى لـــ "روينزورورو" وغيره من أغانى الاحتجاج (Cooke 1982).

الاستعمار وجذور حركة "روينزورورو":

قام الاستعمار البريطانى عام ١٨٩١ بالمساعدة فى إعــادة إحيــاء مملكــة "تورو" التى سبق أن هدمها "كاباليجا" عام ١٨٩٠. حدث هــذا فــى وقــت كانــت الاحتكارات التجارية الأوربية قد وصلت إلى إنشاء مناطق تجارة واســتثمار فــى أفريقيا للحصول على المواد الخام وترويج المنتجــات الــصناعية. كــان الألمــان موجودين بالفعل فى "تنجانيقا" والبلجيك فى "دولة الكونغو الحرة". وكانت "شــركة شرق أفريقيا البريطانية الإمبريالية "– "إيبا " IBEA -تمارس أنشطتها فى المناطق التى أصبحت فيما بعد أوغندا كجزء من الإمبراطوريــة البريطانيــة فــى القــرن العشرين.

وكانت هذه الشركة قد وسعت أنشطتها التجارية ونفوذها السياسى من ساحل شرق أفريقيا إلى إقليم البحيرات الداخلية، حيث منحها "ترخيصها الملكى" سلطات بالنيابة عن بريطانيا العظمى بإقامة محطات تجارية وامتلاك الأراضى وإدارة المناطق وعقد المعاهدات مع الحكام الأفارقة والتزود بالسلاح إلى أبعد مدى والوصول إلى منحدرات جبال "روينزورورو".

وقام المستشكف البريطانى "ستانلى" H. M. Stanley بعبور إقليم "روينزورورو" فى طريق ذهابه وعودته من دولة الكونغو الحرة. ومن ثم فلاشك أن موظفى شركة "إيبا " كان بإمكانهم تقدير القيمة الاقتصادية للمناطق المحيطة بالجبال على نحو ملائم وخاصة احتياطيات الملح، وإمدادات العاج من "بوسونجورا"، وموارد الأخشاب عند حدود الكونغو، إضافة إلى الإمكانيات الزراعية فى الإقليم. ونظرًا لتزايد المصالح الإمبريالية، ساعد موظفو شركة "إيبا" فى بعث مملكة "تورو " التى تم وضعها فيما بعد تحت رعاية دولة المستعمرة البريطانية لخدمة مصالح رأس المال البريطانى.

"لوجارد " و"كاساجاما " وبعث مملكة "تورو":

كان أحد موظفى شركة "إيبا"، ويدعى "الكابتن فردريك لوجارد" F. Lugard، هو مهندس عملية إعادة بناء مملكة "تورو" التى دمرها "كاباليجا"، حيث عثر أولاً فى "بودو" (وتقع فى "يوجندا") على أحد أمراء "تورو" الفارين ويدعى "كاساجاما " فأعاده إلى "تورو" عبر "أنكولى" و "بوسونجورا"، ثم نصبه عام ١٨٩١ حاكما على "تورو" (Syahuka-Muhindo 1989:74-81).

هذا وقد تأسست المملكة الجديدة عبر سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات بين عملاء الإمبريالية البريطانية، ومن خلال إعادة الحكم الملكى فى "تورو" حيث كان "كاساجاما" الفاعل الأساسى فيها. وكان لتلك المعاهدات والاتفاقيات دلالاتها العملية

والنظرية بالنسبة لشعب مملكة "تورو" التى تكونت من جديد. حيث ظلت هذه المعاهدات تمثل الأساس الذى بموجبه تم إخضاع هذا الشعب للاستعمار البريطانى، كما أرست الإطار السياسى الذى نشبت بمقتضاه التناقضات بين القوميات المختلفة. كما شكلت أيضًا أساس تحول هذه التناقضات إلى مسألة استعمارية خلال القرن العشرين، تلك المسألة التى جاءت حركة "روينزورورو" ردًا عليها. ومن بين هذه المعاهدات هناك ثلاث تستحق اهتمامًا خاصًا، ألا وهى معاهدات ١٨٩١ ، ١٨٩٤ ، ١٩٠٠.

(أ) معاهدة ١٨٩١:

وتعتبر هذه المعاهدة مفيدة لتحليلنا بشكل أساسى بسبب ما تكشف عنه من "الميلاد" المشترك لمملكة "تورو" المستعمرة وللاستعمار البريطانى فى المنطقة فى آن واحد. تبين المعاهدة أن "تورو" لم يكن مقدرًا لها أن تصبح أبدًا دولة أفريقية مستقلة ذاتيًا، وأن الحكام الجدد للمملكة قد استمدوا سلطتهم من المستعمرين البريطانيين. ومن أكثر موادها دلالة فى هذا الصدد المواد (١) و(٣) و(٤) و(٦).

فالمادة رقم (١) تؤسس مملكة "تورو" الجديدة كجزء من مجال النفوذ البريطانى، ويوضع فيه "كاساجاما" فى موضع "الملك المفوض" تحت الوصاية. وتتطرق المادة (٣) إلى أسباب قيام المملكة فتذكر منها ضمنًا: ملاحقة مقاومة "كاباليجا" العنيدة للمصالح البريطانية. كما تنص المادة على واجب "كاساجاما" فى ضمان أن يسود السلم فى مملكته وأن يسيطر على دخول الأسلحة والذخائر إلى "بانيورو".

وتتضمن المادة (٤) منح حق الامتياز لشركة "إيبا" فى الموارد "الوطنية". بينما أرست المادة (٦) الوضع الجنينى لقيام المنتجين الأفارقة فى "تورو" بتمويل إدارة الشركة ونفقات قوات الاحتلال الاستعمارى المفرطة فى الوحشية والتى جلبت أساسًا من المرتزقة السودانيين التابعين "لأمين باشا".

(ب) معاهدة ١٨٩٤:

هناك جانبان رئيسيان في معاهدة ١٨٩٤ التي وقعها "كاساجاما" و "كولفيـل" عن شركة "إيبيا". ففي الجانب الأول بنت المعاهـدة "تـورو" ككونفيدراليـة تـضم "سازات" (أي مقاطعات): "موينجي"، "كيتاجونيدا"، "كيتاجويتا"، "كياكا"، و"نياكيبمبا"؛ كما ألحقت هذه المقاطعات الخمس مع "بونينجابو" و"بوراهيا" في اتحاد كونفيدرالي. أي أنها وسعت الإقليم الأرضي لمملكة "تورو" ما قبل الاستعمار ليـشمل أجـزاء كانت خاضعة من قبل لــ "بانيورو". ولكن "بوامبا" و "بوسونجورا" قد تركتا لقرار لجنة الحدود الدولية.

ثانيا: هناك ثلاثة عناصر هامة أدرجت في المعاهدة ولو من قبيل الـشكلية. أولها انتزاع ملكية الأرض أو خصخصتها حيث أصبح "كاساجاما " قابـضًا علـى الأرضي الخاصة في كل المقاطعات في صورة "ملكية تورو". وعدا ذلك فإن كـل أرض بعد توقيع الاتفاقية تكون مهدرة أو غير مزروعة- إلـى جانـب المنـاجم والملاحات- سوف تكون مملوكة للتاج البريطاني. والعنصر الثاني حق "كاساجاما " في الحصول على ١٠% من الضرائب المحصلة من كل المقاطعات، فضلاً عـن ١٠% أخرى من "ملكية تورو"، كما يحصل الشيوخ على ١٠% مـن الـضرائب المجموعة في مقاطعاتهم. والعنصر الثالث يتعلق بإدارة العدالة بين الأفارقة والتـي أصبحت حكرًا على شيوخ المقاطعـات الـذين يعيـنهم "كاسـاجاما "، والـذين لا يخضعون في أحكامهم إلا لــ "روكوراتو" (وهو اسم يطلق على التشريع العرقي).

ومن ثم فقد زرعت هذه الاتفاقية بذور السخط، إذ يعاد تأسـيس دولـة فـي "تورو" (منظمة في صورة مملكة) بعد إجراء ترميمات ظاهرية عليها، كما يجـري في سياق ذلك فرض حكم طبقي، في إطار الاستعمار البريطاني.

لم تكتف المعاهدة بإضفاء الطابع "الرسمى" على توسع دولة "تورو" جغرافيًا، وإنما شكلت أيضًا الأساس القانونى لاستغلال الشعب من جانب الطبقة الحاكمة المحلية. وفى ضوء هذا العنصر الأخير تتضح أهمية هذه الاتفاقية لفهم مشكلة "روينزورورو" حينما أدمجت "بوسونجورا" و "بوامبا" فى مملكة "تورو"، حيث وقع على كاهل سكانها- سواء عاجلاً أم آجلاً- عبء الآلة القمعية والاستغلالية لدولة "تورو" حتى قاموا بالثورة عليها، أولاً عام ١٩١٩ وثانيًا عام ١٩٦٢.

(ج) اتفاقية "تورو" عام ١٩٠٠:

إذا كانت معاهدة ١٨٩٤ قد وضعت الأساس "الرسمى" لقيام دولة ملَكية، فإن اتفاقية ١٩٠٠ مثل غيرها من الاتفاقيات التى وقعت مع الزعامات المحلية الأخرى فى محمية أوغندا (بدأت الحماية عام ١٨٩٤)، قد وضعت الإطار الضرورى لتوطيد الحكم الاستعمارى فى أوغندا.

ففى عام ١٩٠٠ تراءى للحكومة البريطانية أن محمياتها ومستعمراتها يجب أن تدعم نفسها ذاتيا، وأن يتم إدخال ترتيبات هيكلية- بمشاركة الطبقات الحاكمة الأفريقية- لإخضاع اقتصاد المستعمرة لمتطلبات رأس المال الاحتكارى. وهكذا فإن تمويل إدارة المحمية وتنمية اقتصاد المستعمرة أصبح واقعًا على عاتق الطبقات الخاضعة والمنتجة فى المستعمرة.

أما فيما يتعلق بمسألة "روينزورورو" فقد كان اتفاق "تورد" لعام ١٩٠٠ هامًا إذ نص على توسيع سلطة "تورو" العليا لتشمل "بوامبا" و"بوسنجورا". وقد أدى هذا، بالطريقة التى تم بها وفى السياق الاستعمارى الأوسع، إلى خلق استعمار داخلى وقتئذ فى "تورو" حيث أصبح "البامبا " و"الباكونزو" قوميتين مستعمرتين داخليا من قبل الأوليجاركية الحاكمة فى مملكة "تورو". ومن ثم فقد عاشتا تحت استعمار مزدوج، إذ كانت دولة "تورو" مستعمرة بدورها بواسطة البريطانيين.

وفى سياق هذا "الاستعمار الداخلى " تشكلت الشروط الموضوعية لنهوض حركة "روينزورورو"، ولعل هذا كان أيضًا السبب فى أن رد الفعل السياسى إزاء هذه الشروط قد أكد على الطابع القومى، حيث كانت دولة "تورو" العرقية التى ثار عليها "البامبا" و"الباكونزو" هى بالأساس دولة استعمارية.

تنظيم مملكة "تورو" الاستعمارية:

على الرغم من حقيقة أن مملكة "تورو" حينما دخلت تحت الحكم الاستعمارى البريطانى كانت تضم العديد من الجماعات القومية المتمايزة، فقد جرى تنظيم "الدولة" على أساس هيمنة قومية واحدة هى "الباتورو". وقد لعبت قيادة هذه القومية دور الوسيط للمصالح الاستعمارية من خلال تشكلها كجماعة محلية حاكمة[١٠]. فحتى قيام الحرب العالمية الثانية كان جميع الشيوخ يعينون أساسًا من "الباهوما" و"البابيتو" فى "موينجى" و"بوراهيا". وتم استبعاد "البامبا" و"الباكونزو" من آلية صنع القرار فى المملكة، والتى كانت حكرًا تقريبًا على الشيوخ من القومية المسيطرة. وبعد أن قامت تلك القوميتان بالتعبير عن سخطهما بوسائل قوية، أصبح من الممكن تعيين عدد قليل من أفرادهما فى مناصب إدارية دنيا، وفى مستوى تحت مستوى الشيخ المحلى (Syahuka - Muhindo 1989).

ونظرًا لعدم تمثيل "البامبا " و "الباكونزو " فى الجماعة الحاكمة فى مجتمع "تورو"، وحتى حينما مثلوا مؤخرًا فى المستويات الدنيا من الفئات الإدارية، فإن القرارات المحلية الرئيسية كانت تتخذ بدون علمهم أو اشتراكهم.

وظل هذا الإهمال للقوميتين قائما لفترة طويلة من الزمن، وبقى الوضع فى منطقتيهما على ما هو عليه حتى الخمسينيات حين بُدئ فى إجراء تنمية اقتصادية يعتد بها (Doornloos 1970:110) وأصبح هذا التغيير الاقتصادى الأساس الذى ساهم جزئيًا فى إيقاظ وعى القوميات المضطهدة لإدراك واقع عدم المساواة الاجتماعية بين القوميات المختلفة فى "تورو".

لم يتم فقط إهمال المناطق التى يسكنها "البامبـا" و"البـاكونزو" مـن حيـث الخدمات الاجتماعية، وإنما تعرضوا أيضًا للتمييـز الاجتمـاعى ضـدهم. إذ كـان "الباتورو" ينظرون إليهم كبشر "متدنين". وقد لاحظ "دورنبوس" عن حق أن جماعات أخرى كانت فى وضع متدنٍ بالنسبة "للباتورو" (مثل أولئك المتحدرين من "كيبـالى"، "كياكا"، "بوسنجورا")، إلا أنها لم تتعرض لما تعرض له "البامبا" و"البـاكونزو" مـن "تجريد من إنسانيتهم". ولعل سبب ذلك أن عادات ولغة وتقاليـد جماعـات "كيبـالى" و"كياكا" و"بوسنجورا" كانت قريبة إلى حد بعيد من تلك التى لدى "تـورو الوسـطى" عنها لدى كل من "الباكونزو" و"البامبا". وعلى الرغم من أنهم لم يكونـوا يُعتبـرون "باتورو" "أنقياء" عند سكان المناطق الوسطى، فلم يكونوا يُعاملون عمدًا كمتدنين مثلما كان يعامل "الباكونزو" و"البامبا"(Doornbos 1970-1112-1113).

تمرد "الباكونزو" ١٩١٩– ١٩٢١:

كان أول عمل احتجاجى ضد الاستعمار تقوم به جماعة مضطهدة فى "تورو" هو تمرد "الباكونزو" ١٩١٩– ١٩٢١. وقد نظم التمرد قادة العشائر المحلية، حول أربع مسائل هى: الإتاوة، العمل، الضرائب، ونزع ملكيـة الأرض. وقـد قامـت الإدارة الاستعمارية بقمع التمرد بطريقة وحشية.

حينما وصل شيوخ "تورو" إلى "بوامبا" و"بوسنجورا" قـاموا علـى الفـور بفرض الإتاوة والعمل الإجبارى على السكان المحليين. وقد حدث تطوران جديدان قبل نهاية العقد الثانى، أولهما كان استيلاء شيوخ أوليجاركية "تورو" على الأرض، وثانيهما إدخال ضريبة المسكن عام ١٩١٩.

وتم إعلان حيازات كبيرة مـن الأرض الخـصبة كـأراضٍ "أوموكامـا " (أى أراضى الملك) وأراضى التاج البريطانى وضِياع المسئولين المحليين. وحاول الـشيوخ ومعاونوهم انتزاع هذه الأراضى من السكان باستخدام العنف فى بعض الأحيان.(١١)

فجرت هذه التطورات المرارة فى نفوس شيوخ "باكونزو" الذين تم اختزالهم فى مجرد جامعى الإتاوة ومنظمى العمل، إذ إنهم لم يصبحوا خاضعين لسلطة "أجنبية"، وإنما توجب عليهم أن يدفعوا لها الضرائب. وتسبب العمل الإجبارى وضرائب الانتداب فى إثارة غضب عارم وسط الفلاحين وشيوخ عشائرهم، حتى وصلت المقاومة المباشرة للحكم الاستعمارى إلى الذروة عام ١٩١٩ باندلاع تمرد كبير استمر من ١٩١٩ إلى ١٩٢١(Syahuka - Muhindo 1989). وتدخلت الدولة الاستعمارية فى مسألة الأرض فى "بوامبا" و"باتورو" فحثت الشيوخ على التوقف عن الاستيلاء على الأراضى، كما تم تعليق ضريبة المساكن مؤقتًا عام ١٩٢٠. ولكن التمرد تواصل فى "بوسنجورا" حيث لم تقدم هناك أية تنازلات، حتى تم إخماده فى عام ١٩٢١ بواسطة حكومة الدولة الاستعمارية.

كانت مقاومة الحكم الاستعمارى قد بدأت مباشرة بعد أن اضطلعت لجنة الحدود الدولية برسم الحدود بين أوغندا والكونغو. وقد بدأت المقاومة المنظمة فى "بوسونجورا" مبكرًا عام ١٩١١ ولكنها وصلت إلى ذروتها فى الفترة ١٩١٩-١٩٢١(Syahuka-Muhindo 1983:66-67).

التغيير الاقتصادى الاستعمارى

والإدارة والسياسة المحلية فى "تورو" ١٩٤٠-١٩٦٢:

أصبحت الشروط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المعقدة فى تورو هى الأساس الذى تشكلت بناء عليه المواقف السياسية الجديدة. وإذا كان قمع تمرد ١٩١٩-١٩٢١ قد دفع "الباكونزو" (و"البامبا") نحو فترة من العزلة الثقافية المؤقتة، فإن التغير الاقتصادى الذى نجم بشكل أساسى عن الحرب العالمية الثانية قد كسر جدار العزلة، وأعاد هاتين القوميتين مرة أخرى إلى المجرى الرئيسى للتطور الاجتماعى- الاقتصادى فى المستعمرة؛ وهو ما حدث فى سياق اقتحام اقتصادى كان إنتاج البن والقطن هو السمة الغالبة عليه.

لاشك أن الاستعمار يقتضى الاستغلال الاقتصادى والإخضاع الثقافى. وقد أدى قمع انتفاضة "الباكونزو" ١٩١٩- ١٩٢١ بشكل أساسى إلى خلق المناخ اللازم لتحقيق المستعمرين لأهدافهم. بيد أن هذا القمع لم ينتج بصورة آلية اشتراك الشعب فى الاقتصاد الاستعمارى. فعلى المدى القصير انسحب "الباكونزو"- بعد أن قاسوا الهوان- إلى عزلتهم الإجبارية فى الجبال. غير أنه بعد فترة قصيرة من انتهاء التمرد كان الاقتصاد الرأسمالى العالمى قد دخل فى أزمة بسبب الركود الاقتصادى الذى أعقب الحرب العالمية الأولى.

فرغم أن المحاصيل النقدية كان من الممكن إنتاجها وقتذاك خارج "بوجندا" عقب إنهاء الإدارة الاستعمارية لحظر زراعة المحاصيل النقدية فى مناطق تصدير العمالة عام ١٩٢٦ فإن الركود العالمى قد عطل إدخال اقتصاد المحاصيل النقدية فى "بوسونجورا" وأجزاء أخرى من "تورو". ونجم عن ذلك استمرار هجرة العمال من "تورو" إلى "بوجندا" حيث كان الاقتصاد قد استقر، وكان بإمكانه الحفاظ على استمراره من خلال قوة الدفع التى تمتعت بها الأرستقراطية القوية فى "بوجندا"، والتى كانت هى نفسها من خلق الدولة الاستعمارية فى بداية القرن العشرين.

بيد أنه يكفى أن نشير هنا أن "الباكونزو" و"البامبا" لم يهاجروا من تلقاء أنفسهم إلى "بوجندا" بحثًا عن فرص العمل المأجور حتى الثلاثينيات والأربعينيات. وسبب ذلك أن العمل الإجبارى قد أصبح معمولاً به على نحو تام بعد قمع تمرد ١٩١٩-١٩٢١. وحيث أجبر "الباكونزو" و"البامبا" وكذلك المستضعفون من "الباتورو" على الخدمة طبقًا لهذا النظام فى الضياع الحكومية فى "تورو" وبناء المساكن للشيوخ فيها وشق الطرق فى أجزاء كثيرة من المملكة.(١٢) كما ازداد الطلب على القوة العاملة فى المناجم ونقل ملح "أوموكاما" من بحيرة "كاتوى"، حيث كان يُنتج إلى جانب أعباء مختلفة للإتاوة.

وبعبارة أخرى فإن شعب "تور"- وحيث كان "الباكونزو" و"البامبا" يشكلون القسم الأعظم من المضطهدين- قد وضع خلال الفترة ١٩٢١- ١٩٥٠ فى خدمة

عملية إعادة بناء البنية التحتية فى مملكة "تورو"، فضلاً عن تهيئة الإقليم لتغلغل وتنمية رأس المال الاستعماري. وتمتع إنشاء الطريق والجسور بأهمية كبرى في هذا الصدد، حيث فتحت المناطق "البكر" أمام اقتحام الاقتصاد الاستعماري، وهكذا كان للمواصلات أهمية حيوية لاستخلاص الموارد الاقتصادية من الإقليم.

رد فعل البرجوازية الصغيرة من "البامبا" / "الباكونزو"

إزاء الاستعمار الداخلي: ١٩٤٠-١٩٦٢

كتب "كارل ماركس" ذات مرة أن البشر يصنعون تاريخهم، ولكن ليس وفق رغباتهم، فهم لا يصنعون هذا التاريخ فى ظل ظروف اختاروها بإرادتهم، وإنما فى ظل ظروف معطاة ومنقولة مباشرة من الماضى. ورأى "ماركس" و"إنجلز" فى "بيان الحزب الشيوعى" مجمل الحركة الاجتماعية كصراع بين الطبقات، وأن الطبقات المتصارعة نفسها هى نتاج التطور الاقتصادى للمجتمع، وأن السياسة هى انعكاس للصراع الطبقى.

وقد تسبب إدخال اقتصاد التصدير- جنبا إلى جنب التعليم الاستعمارى- فى تبلور طبقة برجوازية صغيرة فى "تورو"، وكان فى القاع منها قسم من "البامبا" و"الباكونزو". وشكل هذا القسم الأخير منظمات برجوازية صغيرة أملوا أن يناضلوا من خلالها من أجل المساواة مع نظرائهم من "الباتورو".

وقد كون "البامبا " سلسلة من المنظمات اتصفت بقصر العمر قبل إنشاء حركة "روينزورورو".

كان أولها "جمعية موزانا" التى أسسها "تياموسيسا" فى الأربعينيات. وفى عام ١٩٥٧ انشقت "جمعية موزانا" لتصبح "الاتحاد التقدمى لطلاب بامبا" BPSA و"جمعية باليبولا" BS.

وناضلت البرجوازية الصغيرة من "البامبا" من خلال هاتين المنظمتين من أجل الحصول على مواقع فى الهيئات الحكومية فى "تورو"، وكذلك المساواة فى فرص التعليم مع نخبة "الباتورو".

وتكمن أهمية هاتين المنظمتين- رغم ضيق أهدافهما- فى تعبيرهما وتمثيلهما للوعى بعدم المساواة الاجتماعية، والأفكار والهواجس التى أشاعوها حول مستقبل "البامبا " فى مجتمع "تورو" (Doornbos 1970:11-20).

أما "أطلس بوسونجورا" BA فقد كانت منظمة طلابية أخرى بدأت نشاطها فى الخمسينيات، ولكنها اختلفت عن "الاتحاد التقدمى لطلاب بامبا" من حيث الأصل والتوجه. فبينما كان الأخير منظمة منقسمة عن "جمعية موزانا" فإن "أطلس بوسونجورا" قد كونها أساسًا الطلاب "الباكونزو" من "بوسونجورا". وكانت مستقلة عن أية منظمة أخرى رغم أنها اتحدت فيما بعد مع "جمعية بحوث تاريخ الباكونز الحى" BLHRS بعد أن اشترك أفراد من "أطلس "- خاصة على المستوى القيادى- فى أنشطة الجمعية. وقد استطاعت "أطلس بوسونجورا" شق طريقها الخاص فى النمو، وفى مواجهة المشكلات الثقافية والتعليمية.

وعلى النقيض من أنشطة "الاتحاد التقدمى لطلاب بامبا " التى توجهت كلية للطلاب، فإن "أطلس بوسونجورا" قد انفتحت على جميع الشباب، وكان معظم أنشطتها ذا طابع ثقافى مثل المسرحيات القصيرة والحفلات الغنائية، وإن كانت هذه الأنشطة المسرحية قد وضعت السياسة فى صلب اهتمامها.

ونظرًا للحاجة الماسة إلى استيعاب جميع فئات الشباب تم تنظيم "أطلس " فى جماعات صغيرة عرفت "بفروع أطلس" OBs سواء على مستوى الكنيسة أو المدرسة. وتبادلت هذه الفروع الزيارات المسرحية فيما بينها حتى أن ذلك أصبح جزءًا من مهرجانات "الكريسماس". ففى هذا الوقت من السنة كان الفلاحون يعودون من العمل فى المزارع البعيدة، مما كان يعنى اتساع جمهور هذه الأنشطة المسرحية بحثًا عن الترفيه والتثقيف.

غير أنه مع التزايد الكبير فى فروع "أطلس" أصبح من الصعب على الطلاب تنسيق أنشطتهم. ونتيجة لهذا تحولت "أطلس بوسونجورا" فى أوائل الستينيات إلى "اتحاد طلاب بوسونجورا" BSA الذى تشكلت عضويته كلها من الطلبة. غير أن الأنشطة الأولى لهذه المنظمة قد عبرت عن الإمكانيات الكامنة فى الشباب المنظم، وسرعان ما تحسن وتطور أسلوب "أطلس بوسونجورا" فى التنظيم والمقاومة على أيدى النشطاء الشباب فى حركة "روينزورورو" خاصة بعد ١٩٦٣.

وثمة أهمية كبيرة هنا لـ"جمعية بحوث تاريخ الباكونزو الحى" التى أسسها "إيسايا موكيرانيا" المدرس بالتعليم الابتدائى عام ١٩٥٤. يقول "دورنبوس": "كانت الجمعية أول مجهود رسمى يقوم به الباكونزو للبحث فى تاريخهم وثقافتهم وإحياء تقاليدهم. وكان إنشاؤها مؤشرًا على اتساع وتعميق التفكير فى دور ووضعية الباكونزو فى مجتمع "تورو". وفيما يتعلق بوظيفة الجمعية، فقد استطاعت زرع المزيد من الوعى بالذات والثقة بالنفس وسط الباكونزو. وكان من الحتمى طبعًا أن يتطرق اهتمامها الأساسى إلى العلاقات بين "الباكونزو" و"الباتورو" فى الماضى والحاضر. وساهم الأعضاء الأكبر سنًا فى بعث تقاليد الاستقلال المفقود، واسترجاع ذكريات المظالم التى وقعت بحق "الباكونزو" خلال عقود سابقة من التاريخ. وكان من نتائج أنشطة الجمعية إيقاظ "الباكونزو" ورفع شكاواهم ضد "الباتورو". ومن ثم فإن "جمعية بحوث تاريخ باكونزو الحى"- التى أصبح مؤسسها "موكيرانيا" رئيسًا ثم ملكًا لروينزورورو فيما بعد- كانت إرهاصًا مباشرًا لحركة روينزورورو" (Doornbos n.d.).

وقد نظمت هذه الجمعية فى صورة فروع امتدت من "بوامبا" إلى "بوسنجورا" وحتى داخل زائير، ليس فقط بهدف جمع الأدلة والمواد الاجتماعية- التاريخية، وإنما أيضًا للارتقاء بوعى الشعب. وكان لكل فرع مقرر؛ أما "موكيرانيا" فقد كان الرئيس العام للمنظمة.[١٣] وبالنسبة للمعلومات المجموعة من خلال هذه الفروع فقد كان يتم استخدامها على نحو ذكى فى صياغة وثائق

"روينزوروورو" والتماساتها، وكثير منها شكل صلب الأدلة التى قدمت إلـى "لجنـة سمبيجويا"[١٤]، كما استخدمت فى صورة عرائض غطت طائفة واسعة من القضايا التاريخية والاجتماعية والسياسية.[١٥]

تكشفت الجوانب التاريخية للصراع الذى خاضته "روينزوروورو" فى المرارة التى عاناها "البامبا" و"الباكونزو" من الطريقة التى قامـت بهـا عمليـات الغـزو المتعاقبة والمتزامنة من جانب "الباتورو" والمستعمرين البريطانيين وتمزيق أواصر علاقة هاتين القوميتين بأقربائهم على الجانب الآخر من حدود الكونغو؛ إذ رسـمت هذه الحدود بشكل تعسفى دون الرجوع إلى السكان المحليين فى الاقاليم العرقيـة، اكتفاء بالاتفاقية الدولية بين انجلترا وبلجيكا. ورغم أنه مـن المفهـوم أن زعمـاء "الباتورو" لم تكن لهم كلمة فى رسم الحدود إلا أن سلوك قيادة المملكـة، وخاصـة الادعاء بالأحقية على كل المنطقة التى يسكنها "البامبا " و"البـاكونزو" حتـى وراء الحدود التى وضعها "كاباليجا" فى القرن السابق وأخيرًا بواسطة البريطانيين، هـذا السلوك أقنع زعماء "البامبا"/ "الباكونزو"- وإن بنوع من الخطأ- أن زعامة "تورو" كان لها يد فى تضليل البريطانيين بشأن الحدود الإقليمية لمملكة "تورو".

ولقد تصاعدت ادعاءات "تورو" بالأحقيـة فـى سـائر منـاطق "البامبـا" و"الباكونزو"- بما فيها تلك الواقعة فى "باندادى " فى زائير- إبان فترة العمليـات التأسيسية للاستعمار، وخاصة قبل الاستقلال مباشرة، حيث انتوت زعامة "تـورو" تعظيم وضعيتها فى الهيكل الفيدرالى للمملكة وأملت أن يؤدى الضغط إلى التصديق على الحدود بما يسمح بضم سكان "البامبا" و"الباكونزو" كثيرى العدد، حيث كـانوا يعتبرون رعايا لملك "تورو". وكما كتب "دورنبوس": "كان الباكونزو والبامبا فـى فترة ما قبل الاستقلال يعتبرون أن القادة السياسيين فى تورو يبالغون فى ادعاءاتهم من أجل ضمان وضعية مهيمنة لهم فى مستقبل أوغندا. وكان لتورو مطالبات قوية بإقامة علاقات فيدرالية حقيقية مع المركز، ويرجع جزء من ذلـك إلـى رغبتهـا العارمة فى الاحتفاظ لنفسها بعوائد مناجم النحاس فى كليمبى، وجزء آخر إلى أنها

أرادت أن تواصل الحصول على امتيازات الأوموكوما (أراضى الملك) مثلما الحال بالنسبة للكاباكا فى بوجندا. وكان المطلب المرفوع كالآتى:

"ضرورة الاعتراف بتورو كأمة أولا قبل أى اعتبار آخر لطبيعة علاقتها ببقية أوغندا. كما قامت حكومة تورو بحملة لاستعادة الجزء الأكبر من مقاطعة كيفو فى الكونغو، التى ادعت فقدانها فى اتفاقية تسوية الحدود الانجليزية- البلجيكية فى أوائل القرن. وتضمنت المطالبات بالمزيد من الأراضى والاستقلال الذاتى بشكل مباشر إقليمى البامبا والباكونزو رغم أنهما لم يكن لهما صوت فى ذلك".(Doornbos n.d:275-276).

بيد أن آفاق بناء أمة "تورو" كما تصورته قيادة مملكة "تورو" (وهى قيادة عرقية بالدرجة الأولى) كان محكومًا عليها بالفشل لأسباب عدة. ففى المقام الأول كان لابد لأية أمنية فى أمة تورو "جديدة" ودولة قومية أن تنطوى فى الوقت ذاته على توسع فى مملكة "تورو "يتطلب عقد مفاوضات مع المستعمرين البلجيكيين والبريطانيين. ولم يكن هذا ممكنا لسببين، أولهما أن عملية تصفية الاستعمار لم تقتضِ أية إعادة صياغة للأساس السياسى للاستقلال الوطنى، حيث شددت هذه العملية على الوسائل الدستورية على حساب الاعتبارات السياسية الأساسية، ومن ناحية ثانية أنه من المفترض أن تتحقق فى دولة "تورو" الجديدة المساواة العرقية بين القوميات الموجودة فى إطارها. ولم يكن هذا بدوره ممكنًا نظرًا لعاملين: الإنكار العنيد لحقوق "البامبا" و"الباكونزو" فى إطار مملكة "تورو". ويتمثل السبب الثانى فى حقيقة أن الاستقلال لا يفترض مراعاة اعتبارات الهويات القومية المتجاوزة للحدود الاستعمارية، ومن ثم يصل إلى التطابق مع الحدود الطبيعية الفعلية التى احتوت التدفق الفعلى للتاريخ والحضارات المحلية. وهكذا فقد صُمم جلاء الاستعمار بما يحقق الحفاظ على السيطرة الثقافية والاقتصادية والسياسية الإمبريالية، بل وكذلك حماية الوضع الإقليمى كما تركه المستعمر. أى أن جلاء الاستعمار- وبالأحرى أسلوب الخروج- كان بمثابة عملية ربط من جانب المستعمرين لتأسيس الاستعمار الجديد.

إن تحديات عملية تصفية الاستعمار فى ظل غياب معنى أعمق للاستقلال قد تسبب بالنسبة لـ"تورو" فى بروز تصورين مختلفين تماما لفكرة الأمة. فبينما أملت زعامة "تورو" فى خلق أمة "تورو" الجديدة وإرساء سلطة زعامة مملكة "تورو" فى إطار النظام الفيدرالى، فإن الموقف المتحقق فى المملكة قد ترك انطباعًا- خاصة وسط "الباكونزو" و"البامبا"- بأن المطالب الخاصة بمراجعة الإطار السياسى كانت السبيل المناسب لتحسين وضعية كل قومية، ومقدمة ضرورية لتأسيس المساواة بين القوميات المختلفة. وعلى هذا الأساس اضطلعت "جمعية بحوث تاريخ الباكونزو الحى"- التى كانت بمثابة الإرهاصة بحركة "روينزورورو"- بممارسة العمل الميدانى الذى عجل بدفع الدعاية السياسية المطالبة بالمساواة العرقية، ومن ثم الوحدة الفعلية بين القوى السياسية لكل من "البامبا" و"الباكونزو".

ميلاد وإعلان حركة "روينزورورو":

جاء تحول أنشطة "جمعية بحوث تاريخ الباكونزو الحى" نحو العمل السياسى النشط فى سياق العملية الدستورية التى اضطلعت بها الحكومة الاستعمارية خلال الخمسينيات وأوائل الستينيات. وقد خلقت هذه العملية الدستورية الشعور بالهوية والتضامن القوميين وسط الزعامات البرجوازية الصغيرة "للباكونزو" و "البامبا" والذين كرسوا أنشطتهم للمطالبة بمشاركة متساوية فى الحكومة. وتم التعبير عن المظالم التاريخية "للباكونزو" فى صورة التماسات قدمت إلى حكومة مملكة "تورو" والحكومة المركزية.

ولقد أدى الاقتصاد الاستعمارى- كما تطور بعد الحرب العالمية الثانية- إلى نشأة طبقة برجوازية صغيرة وسط "البامبا " و"الباكونزو". ومن خلال التعليم والثروة اللذين نالهما أفراد هذه الطبقة أصبحوا على اتصال بأيديولوجية "التنمية " و"التحديث" اللتين وجدوهما غير ممكنتين فى ظل استمرار سيطرة مملكة "تورو".

ولم يعد بإمكانهم تحمل المزيد من الدونية الاجتماعية المفروضة عليهم والمبنية على أساس "قبلى". وساد لديهم اعتقاد ساذج بأن العملية الدستورية سوف تؤدى إلى انعتاقهم كطبقة. ففى عامى ١٩٥٥ و١٩٥٦ قدمت قيادة "جمعية بحوث تاريخ الباكونزو الحى" عدة مذكرات إلى حكومة "تورو" تطالب بالتمثيل المباشر فى "تورو روكوراتو" (أى البرلمان)، والاعتراف بقوميتى "البامبا " و"الباكونزو" فى دستور "تورو" وحقهما فى حضور تتويج الملك.

وأوضحت النضالات اللاحقة أن أهداف زعماء "البامبا" و"الباكونزو" ليست محدودة بالمرة. حيث سيطر عليهم تصور بضرورة تحول النظام السياسى فى "تورو" نحو المواطنة الكاملة للقوميتين فى إطار نظام ديمقراطى مبنى على أسس جديدة.

غير أن حكام مملكة "تورو" رفضوا إعادة ترتيب نظامهم السياسى بما يتمشى مع المقترحات الواردة فى المذكرات، وبدلاً من ذلك أصروا على عقد اتفاق جديد (مع الحكومة الاستعمارية) يضمن لهم سيطرة محلية أكبر (مثلما الحال فى بوجندا) وإقامة نظام وزارى وبرلمان من مجلسين وتقليص السلطات المفوضة للحكم المحلى.(١٦)

إعلان حركة "روينزورورو":

انتخب فى عام ١٩٦١ ثمانية عشر ممثلاً "للبامبا" و"الباكونزو" فى البرلمان ("روكوراتو")، وارتفع العدد إلى ٢١ عضوا بانتخاب عضوين جديدين وضم وزير من حكومة "تورو". وكان عدد مقاعد البرلمان ٥٨ مقعدًا، أى أن "الباتورو" كان لديهم عدد من المقاعد أكثر بـ١٦ مقعدًا عن "الباكونزو" و"البامبا" معًا، وذلك رغم أن إحصاء السكان فى المملكة الذى أجرى عام ١٩٥٩ أوضح أن "الباتورو" يمثلون ٥٠% من السكان والنصف الآخر من "البامبا" و"الباكونزو".

ويجب أن نلاحظ مسألتين مهمتين هنا: أولهما أن أعضاء البرلمان من "الباتورو" لم يكونوا منتخبين من الشعب وإنما عينوا من جانب الملك، والثانية أنه لأول مرة أصبح من حق "البامبا" و"الباكونزو" التعبير عن شكاواهم ديمقراطيًا أمام حكومة الملك. وكما ذكرت "لجنة سمبيجويا " فإنهم بمجرد حصولهم على هذه الفرصة ولأول مرة بعرض شكاواهم، سعوا سريعًا نحو إبراز قوتهم (Sembeguya Commission Report: P.3).

ولكن الفترة القصيرة التى قضاها ممثلو "البامبا" و"الباكونزو" فى البرلمان قدمت لهم ما يكفى من البراهين على أن حكومة مملكة "تورو" مؤسسة شديدة التصلب. وقد فهمت البرجوازية الصغيرة من "البامبا " و"الباكونزو" هذا الصراع وعبرت عنه بلغة الليبرالية التى تشدد على "الحقوق الطبيعية للإنسان "، وامتلأ القادة البرجوازيون الصغار بالأمل فى تحقيق المساواة والأخوة والديمقراطية والسلم والتمتع بحقوق الإنسان. غير أن التصلب من جانب نخبة "الباتورو" سرعان ما أدى إلى وقوع المجابهة الفعلية مع "البامبا" و"الباكونزو".

ووصلت الحياة السياسية فى "تورو " إلى نقطة حاسمة حينما عين البرلمان لجنة دستورية لم تتضمن أى عضو من تلك القوميتين. وتحت الدعاية القوية التى قام بها ممثلو "البامبا" و"الباكونزو" عين البرلمان صاغرًا اثنين منهما فى اللجنة، هما: "إيسايا موكيرانيا " (موكونزو) و"يرميا كوامارا " (موامبا). وقدم هذان العضوان مع غيرها إلى اللجنة مطلبين أساسيين هما:

(أ) أنه يجب النص فى "دستور الاستقلال " الجديد موضع التفاوض على أن "البامبا و"الباكونزو" و"الباتورو" يمثلون القوميات الثلاث الأساسية فى "تورو". وجدير بالذكر أن "اتفاقية تورو" عام ١٩٠٠ لم تعترف حتى بوجود قوميات أخرى غير "الباتورو".

(ب) أن كل المناصب العامة يجب أن توزع بالتساوى بين القوميات الثلاث، وأن يكون منصب رئيس الوزراء بالتناوب بينها.

وقد قوبل المطلب الأول بالرفض "لأننا كلنا باتورو"، أما المطلب الثانى فقد رفض باستعلاء حيث إنه "لن يكون هناك رئيس وزراء إلا "ماتورو نقى". وفى الوقت الذى تنامى التوتر السياسى فى "تورو" دعا الحاكم اللجنة الدستورية لمناقشة مقترحاتها، ولكن أعضاء اللجنة من "الباتورو" ذهبوا إليه وحدهم مستبعدين زعماء "البامبا" و"الباكونزو" الذين انسحبوا من أعمال اللجنة وتحول انشغالهم إلى تسييس السكان من قوميتيهم.

وكان قد اتفق فيما سبق أن يكون "جاليهاموتوى" (موتورو) و"كوامارا" (موامبا) و"إيسايا موكيرانيا" (موكونزو) من بين الموقعين على المقترحات الدستورية. إلا أن الحاكم قام بإبدال زعيمى "البامبا" و"الباكونزو" بكل من "فيلكس روامبارالى" (موتورو) و"تيموثى بزارا بوسا" (وهو "موكونزو" معتدل).

وحينما علم زعماء "البامبا" و"الباكونزو" بعزم اللجنة الدستورية على المغادرة إلى "عنتيبى" بدون ممثليهم قرروا إرسال وفدهم الخاص إلى هناك. وتقدموا إلى المفوض الإقليمى فى "فورت بورتال"- وهو "ر. برسيل"- بهذا الطلب فساعدهم فى مقابلة الحاكم قبل أن يغادر وفد "الباتورو" عنتيبى. وبالفعل تمكن الوفد من مقابلة الحاكم فى الوقت المناسب. وقد دفعت نفقات سفر وإقامة الوفد بمساهمات نظمتها فروع "جمعية بحوث تاريخ الباكونزو الحى". وتم هذا اللقاء الدرامى بالحاكم فى ٢٦ فبراير ١٩٦٢ حيث قدم له "موكيرانيا" رئيس الوفد مذكرة تطالب بإقليم مستقل "للبامبا" و"الباكونزو".

وفى الوقت الذى كان وفد "موكيرانيا" فى طريقة مقابلة الحاكم، كان "البامبا"/ "الباكونزو" المتبقون فى الموطن منغمسين فى الجدل حول القرار الواجب اتخاذه فى حالة عودة الوفد من "عنتيبى" دون إجابة واضحة. فاستعدوا بوثيقة كان "كوامارا " قد تقدم بها من قبل إلى البرلمان وتكشف تصلب السياسيين "الباتورو" والطبيعة غير الديمقراطية للبرلمان. ووقع على هذه الوثيقة ١٧ عضوًا توجهوا معًا- بمن فيهم "بازا رايوسا"- سيرًا على الأقدام بقيادة "كوامارا " فى ١٣ مارس

١٩٦٢ من البرلمان إلى مكتب مفوض الإقليم للالتحاق "بموكيرانيا" الذى سبقهم إلى هناك ليخبر المفوض أن زعماء "البامبا"/ "الباكونزو" قرروا الانسحاب من برلمان "تورو" وعدم العودة إليه، وإعلان التضامن بين القوميتين.، وبالأحرى إعلان قيام "حركة روينزورورو".

ومن المتصور أن تفاؤل القادة والأنصار من "البامبا" و"الباكونزو" كان له صلة قوية بالاعتبارات الدستورية. إذ علقوا أهمية كبيرة على الوطنية الأوغندية، مع التشديد على مسألة الأقليات التى يجب التعامل معها على نحو إيجابى خلال مسيرة حركة الاستقلال وكانت رؤيتهم لمجتمع ما بعد الاستعمار نوعًا من المساواة والأمل والاستقلال التام.

كان معنى الاستقلال بالنسبة للقسم المناضل فى حركة "روينزورورو" هو التحرير الكامل للشعب من الحكم الجائر. وبهذا المعنى أصبحت المسألة الدستورية بالغة الأهمية، حيث لم يتوقع من دستور الاستقلال أن يكتفى فقط بالاعتراف بوجود "البامبا"/ ""الباكونزو" كقوميتين أصيلتين، وإنما يجب بالمثل أن يحميهما فى إطار المجتمع الأكبر المستقل.

وبعد الانتكاسات الدستورية التى واجهتها قيادة حركة "روينزورورو" فى البرلمان؛ وتعمد المسئولين الاستعماريين تجاهلها، أصبح من الواضح تمامًا أمامها أن مشكلات "البامبا" و"الباكونزو" داخل مملكة "تورو"– وكذا فى إطار المجتمع الأوغندى الأوسع– يجب حلها سياسيًا. وكان الشرط الأول فى ذلك هو الضغط من أجل حصول القوميتين على إقليم مستقل. وحينما عاد زعماء "البامبا"/ "الباكونزو" إلى قواعدهم الجماهيرية لتعبئة الجماهير وراء هذا الهدف، كانت فكرة الانفصال قد حصلت على دعم كبير وسط هاتين القوميتين. وكان "الخروج" الجماعى لزعماء "البامبا"/ "الباكونزو" من برلمان "تورو" هو ما زاد قوة الارتباط بين هؤلاء القادة والجماهير. ومع مشاركة الجماهير العريضة فى الحركة اتسعت قيادتها وحدث تحول فى طبيعة الصراع، وبالأحرى أخذت حركة "روينزورورو" طابعًا أكثر

راديكالية. وكان لابد من تصاعد العمل الجماهيرى المباشر بعد وقوع أربع حوادث رئيسية. أولاها كانت اعتقال "إيسايا موكيرانيا" فى "بوامبا" بناء على أوامر "أوموهكيروا" مملكة "تورو" فى ٦ فبراير ١٩٦٢. وكان "موكيرانيا" قد عاد إلى "بوامبا" قبل شهر من "الخروج" من البرلمان ليخبر السكان بموقف الأعضاء "الباتورو" فى اللجنة الدستورية، ولتعبئتهم من أجل المقاومة الشاملة. وفى أثناء هذا تم اعتقاله لمدة يومين. كما اتخذت إجراءات قمعية مماثلة فور "الخروج" من البرلمان، حيث تم اعتقال أربعة من زعماء "البامبا"/ "الباكونزو" هم: "إيسايا موكيرانيا"، "يرميا كوامارا"، "بيترو موباليا" و"مبريكا"، ووجهت إليهم تهمة "ازدراء" حاكم "تورو" وحكومته وفق القانون العرفى فى "تورو". وسرعان ما أطلق سراح "مبريكا" بينما أودع الثلاثة الآخرون رهن الحبس الانفرادى دون محاكمة.

وقد أدى تقييد حرية الزعماء الثلاثة إلى نتيجتين مباشرتين بالنسبة لحركة "روينزوروورو". فأولاً حال الاعتقال دون تقدم "كومارا" لانتخابات الجمعية الوطنية فى كمبالا فى أبريل ١٩٦٢. وتم مصادرة مبلغ التأمين الخاص بترشيحه وقدره ٥٠٠ شلن، بينما ظل "كوامارا" فى محبسه طوال الانتخابات. وهو ما أدى إلى حرمان "البامبا"/ "الباكونزو" من فرصة إرسال ناطقين صادقين باسمهم إلى الجمعية الوطنية من أجل المطالبة بإقليم مستقل لـ"روينزوروورو". وهكذا أدى تصرف حكومة "تورو" هذا تجاه "كوامارا" إلى إغلاق واحدة من أهم قنوات الاتصال التى أملت الحركة فى أن تقيمها مع الحياة السياسية الأوغندية.

كما قامت حكومة "تورو" بتحطيم أمنية أخرى لحركة "روينزوروورو "، حينما حوكم القادة الثلاثة رسميًا وحكم عليهم بالحبس ثمانية أشهر عشية مؤتمر لندن الذى عقد فى يونيو ١٩٦٢. وكتب أولئك القادة فيما بعد عن هذه التجربة: "حينما فهمنا أن اللجنة الدستورية الأوغندية التى عقدت فى يونيو الماضى كانت بمثابة المؤتمر الدستورى الأخير لمستقبل أوغندا، قمنا بكتابة خطاب مؤرخ فى ٢٥ مايو ١٩٦٢ إلى صاحب الفخامة الحاكم وأرسلنا نسخًا منه إلى كل من: رئيس

الوزراء، سكرتير المستعمرة، وغيرهما من القادة فى أوغندا؛ طالبين السماح لنا بإرسال مندوبينا إلى المؤتمر للتعبيرعن شكاوانا من الباتورو وإعلان عزمنا الانفصال عن تورو".

ولكن حينما علم القضاة "الباتورو" بأمر هذا الخطاب عجلوا بإصدار الحكم بحق الزعماء الثلاثة حتى يظلوا فى السجن إبان ذهاب مندوبى "الباتورو" إلى المؤتمر للمطالبة بالوضعية الفيدرالية.(١٧)

ولما كان من المقرر انتهاء المحاكمة فى أوائل يونيو مع توقع حصولهم على البراءة، فقد تم تجهيز كل الإجراءات الخاصة برحلة القادة الثلاث إلى لندن، إلا أن هؤلاء القادة وجدوا أنفسهم يودعون السجن مرة أخرى. فتقدموا بدعوى أمام محكمة المحمية يطلبون فيها إعادة محاكمتهم، إلا أنه لم يسمح لهم بمغادرة السجن قبل ١٩ يوليو، أى بعد مرور عدة أسابيع على انتهاء المؤتمر.

ومرة أخرى كان "الباتورو" هم الممثلين الوحيدين للإقليم أمام هيئة تتمتع قراراتها بأهمية فائقة لمستقبل "البامبا"/ "الباكونزو". وبسبب هذا الاستبعاد المتواصل لهاتين القوميتين تعزز الموقف المتطرف لديهما فى صورة الإعلان النهائى عن الاستقلال الكامل لمناطق "روينزورورو" عن مملكة "تورو" فى ٣٠ يونيو ١٩٦٢. ففى هذا اليوم رفعت أعلام "روينزورورو" فى "موساندام" وأوقدت نيران الاحتفال بالاستقلال على بعد ثمانية أميال من "فورت بورتال" عاصمة "باتورو".

وتنطوى وثائق "روينزورورو" على درجة كبيرة من الالتباس إزاء هذه الفترة. فليس من الواضح ما إذا كان "البامبا"/ "الباكونزو" قد قرروا الانفصال عن "باتورو" فقط أم "أوغندا " كلها. ومن الطبيعى أن ينشأ مثل هذا الالتباس فى ظل غياب الوضوح الأيديولوجى. ففى "إعلان استقلال روينزورورو" الذى ظهر فيما بعد فى المذكرة العامة لحركة "مملكة "روينزورورو" التى كتبت فى أغسطس

لتخليد ذلك اليوم من يونيو ١٩٦٢ قام "موكيرانيا" و "موباليا" و"كوامارا" باستعراض المظالم التى ألحقها "الباتورو" بشعب "البامبا"/ "الباكونزو"، ثم خلصوا إلى القــول: "دعونا نتطلع جميعًا للأمام، فلن تتسبب الوحشية أو التعذيب فى أن نلتمس الــشفقة من جلادينا، إذ إننا نفضل السلم وحرية التعبير في أوغندا مــستقلة عــن حكومــة باتورو الحاقدة. عاشت روينزورورو! عاشت أوغندا! "

نتيجة لما سبق نشأ أمران كان لابد أن يطبعا- إن عاجلاً أو آجلاً الاتجاهات المختلفة للحركة بعد أن دخل الصراع مرحلة النضال الجمــاهيرى. فقــد رغبــت الزعامة البرجوازية الصغيرة للحركة فى مواصلة إرسال الالتماسات للحاكم العام. بيد أن القسم الثورى فى الحركة كان قد تمكن حينئذ من تعبئة التأييد الشعبى وحشد جماهير الفلاحين خلفه، ورأى هذا القسم أن مسألة الإقليم المستقل لــم تعــد محــل نقاش خاصة بعد أن رفضتها الحكومة الاستعمارية التى كان من المتصور أن تقوم بدور الحَكَم بين "البامبا"/ "الباكونزو" ومملكة "تورو". ورأوا أنه من غير المتصور بالنسبة لدستور الاستقلال- والذى لم يعترف بوجود هاتين القوميتين ضمن مكونات المجتمع الأوغندى أن يقوم بحماية حقوقهما. ومن ثم فإن الخيار الوحيد المتبقى هو النضال المسلح والانفصال والحصول على الاستقلال.

وفى رأينا أن السبب الأساسى وراء إلقاء القبض على "موكيرانيا" و"كوامارا" و"موباليا" و"مبريكا" لم يكن الإساءة إلى حاكم وحكومة "تورو"، وإنما أنشطة حركة "روينزورورو" وما أدت إليه من إعلان الاستقلال. وبسبب افتقار زعمــاء مملكــة "تورو" إلى الفهم الصحيح للموقف، وجهوا الاتهام لقــادة حركــة "روينــزورورو" "بالتطاول" على الحكم، ومن ثم محاكمتهم بالقانون العرفى بدلاً من قانون الخيانــة العظمى. وبسبب هذه الاعتبارات نفسها كان تردد الإدارة الاستعمارية إزاء مــسألة "روينزورورو" بسبب ترحيل الحكومة الاستعمارية لهذه المهمة إلى حكومة ما بعد الاستعمار. وفى الحقيقة كانت "روينزورورو" مسألة شائكة، وهو ما كــشفت عنــه تجربة الحركة فيما بعد.

انفجار العنف:

نشأ العنف بسبب القراءة السيئة للموقف من جانب حكام "تورو" واستمرارهم فى الرفض المتصلب للتكيف مع المناخ السياسى الجديد فى المملكة. فخلال شهر أغسطس قامت حكومة "تورو" بتحدٍ جديد لمتمردى "الباكونزو" و"البامبا" بإعلان إجراء انتخابات تكميلية لانتخاب نواب جدد بدلاً من أولئك الذين انسحبوا من البرلمان فى ١٣ مارس ١٩٦٢. وهو الإجراء الذى قوبل بالرفض الكامل من جانب "البامبا" و"الباكونزو" الذين ظلوا يعتبرون نوابهم الأصليين هم ممثلى القوميتين، وأكدوا إصرارهم على الانفصال عن مملكة "تورو". ومن ثم فإن مؤيدى "روينزورورو" فى المقاطعات الأربع (بوامبا، بوسونجورا، بوراهيا، بونينجابو) أعلنوا عدم مشاركتهم فى الانتخابات المقررة، وحذروا ممثلى حكومة "تورو" من إجراء حملات انتخابية فى مناطق "روينزورورو".

وبدا للجميع مدى عناد وزراء وشيوخ "باتورو" برفضهم الانصياع لهذه التحذيرات، وهو ما كان بمثابة الإشارات الأولى للعنف الذى تحول فيما بعد إلى حرب عرقية طويلة وباهظة التكاليف. ففى خلال النصف الأخير من أغسطس قام وزراء "تورو" يتقدمهم "سامسون روسوكى" (رئيس الوزراء) بجولة فى أقاليم "البامبا" و"الباكونزو" وبصحبتهم ممثلو الحكومة الأوغندية، وذلك فى محاولة لحث السكان على الاشتراك فى الانتخابات التكميلية، وكان ذلك ما أطلق الشرارة الأولى لأعمال العنف، ففى "كارامبى" (إحدى مناطق "بوسنجورا" وأثناء محاولة وزير الأشغال العامة يوم ١٧ أغسطس ١٩٦٢ إلقاء خطاب حول الانتخابات القادمة قام حشد مكون من بضع مئات من "الباكونزو" المسلحين بالعصى والأحجار بمنع الوزير من إلقاء خطابه. كما طورد أحد الشيوخ المصاحبين للوزير مما اضطره إلى الفرار فى الجبل ولم ينقذه إلا الشرطة فيما بعد. وتم إلقاء القبض على رجلين فى هذا العراك. وبعد ذلك بثلاثة أيام اضطرت الشرطة إلى استخدام الغاز المسيل

للدموع والهراوات لمنع تجمع يزيد عن ٥٠٠ شخص من "الباكونزو" تجمهروا أمام السجن لإطلاق سراح الرجلين (Uganda Argus 1962).

وتكرر الأمر نفسه يوم ٣٠ أغسطس فى منطقة "بوسارو" الواقعة فى "بوامبا"، حيث قام جمع من المتظاهرين بالهجوم على اثنين من الشيوخ وألحقوا بهما إصابات بالغة، وذلك أثناء اجتماع نظم ليخطب فيه مساعد مفوض المنطقة (Uganda Argus 1962). كما دمرت قاعة "روكوراتو" (البرلمان) أيضًا أثناء ذلك الهجوم. أما قوات الشرطة التى أرسلت للتحقيق فى الحادث فقد ووجهت بجمع قوامه ٨٠٠ رجل من "البامبا" و"الباكونزو" وجرت معركة قتل فيها أحد رجال "الباكونزو"[١٨]. وخلال أسابيع قليلة كان العنف قد عم أرجاء الأقاليم الأربعة (بوامبا، بوسنجورا، بوراهيا، بانيانجالو).

حركة "روينزورورو" فى الصراع ١٩٦٢-١٩٩٠:

من أهم السمات التى اكتسبتها حركة "روينزورورو" منذ اندلاع العنف فى أغسطس ١٩٦٢ هى استمرارها كحركة مقاومة ثابرت على صمودها ضد فظاعات الدولة من تدمير الأرواح والممتلكات والاغتصاب والتعذيب الجسدى والنفسى والإرهاب والتخريب السياسى. وحتى حكومة حركة المقاومة الوطنيةNRM التى ادعت انتماءها للشعب لم تنج من الانتقاد بسبب أسلوب تعاملها مع مشكلة "روينزورورو"، حيث اتُهمت هذه الحكومة بالتواطؤ والمعالجة غير السليمة للمشكلة وتسليط القوات على جماهير الفلاحين بهذا المبرر أو ذاك.

بيد أن حركة "روينزورورو" مرت خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٩٠ بعدة تغيرات. فإذا كانت هذه الحركة قد بدأت كحركة انفصالية "للبامبا" و"الباكونزو"، يمكن اليوم القول إنها تحولت لتصبح حركة وطنية أوسع. حيث تغيرت قيادتها وأهدافها، وهى النقطة التى سوف نعود إليها فيما بعد.

موقف حكومة أوغندا من العنف العرقى

حينما اندلع العنف فى مناطق "البامبا" و"الباكونزو" كان موجهًا ضد مؤسسات ومسئولى حكومة "تورو"، وانصبت أعمال العنف التى قامت بها الجماهير على تدمير كل رمز يتعلق بدولة "تورو".

وفى أول الأمر كانت استجابة الحكومة الأوغندية للأحداث هى المبادرة بإرسال قواتها إلى المنطقة، ولكن هذا لم ينه العنف. فكان أن شكلت "لجنة سمبيجويا" لبحث المشكلة وتقديم تقرير للحكومة حول الأسباب الحقيقية للقلاقل الحالية من جانب "البامبا" و"الباكونزو" فى إقليم "تورو" واقتراح التوصيات اللازمة لعلاج المشكلة. وبدأت اللجنة أعمالها فى "بورت فورتال" يوم ١٨ سبتمبر ١٩٦٢ وفيما بعد استمعت لشهادات فى مقاطعا "بوسنجورا"، "بونينجابو" و"بوامبا "، واختتمت أعمالها فى "تورو" بالاستماع لشهادات محلية فى "فورت بورتال " يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢.

وقد علق "البامبا" و"الباكونزو" آمالاً كبيرة على هذه اللجنة بأن تمنحهم الحق فى إقليم مستقل. وبسبب هذا التفاؤل وسط "البامبا" و"الباكونزو" فإنهم قد تعاملوا معها بإيجابية وتقدموا بشهادات حية ومكتوبة. وقد حصلت اللجنة على شهادات وأدلة من بضع مئات- بمن فيهم مسئولون فى حكومة "تورو" وأفراد من "الباتورو"(Sembeguya Commission Report). غير أن مشكلة اللجنة تمثلت فى عجزها عن الإمساك بالجذور التاريخية للمشكلة، وفشلها فى تناول مسألة الديمقراطية. فقد ركزت اللجنة على الجوانب البيروقراطية وتغافلت عن القضايا السياسية (الحقوق، الديمقراطية..) بل وحتى المشكلات الاقتصادية (القانون، الضرائب، العمل..) وفوق هذا، لم تميز اللجنة بين المطالبة بإقامة إقليم جديد وبين الانفصال. ونظرًا لكل هذه العيوب فى التناول لم تتوصل اللجنة إلى توصيات

ملموسة فى اتجاه تهدئة الجماهير الثائرة وإيقاف العنف، ومن ثم فقد استؤنفت أعمال العنف فى أكتوبر ١٩٦٢ واكتسب الصراع أبعادًا جديدة Syahuka - (Muhindo 1983:209-226).

وعندما تجددت موجات العنف قامت حكومة أوغندا بإرسال المزيد من القوات إلى ما أطلق عليها "مناطق الاضطرابات" فى "بوامبا" و"بوسنجورا"، وأعلنت حالة الطوارئ هناك.

ففى ١٤ نوفمبر ١٩٦٢ تم نشر أربع وحدات من القوات الخاصة فى المنطقة، تتكون كل منها من ٥٠ ضابطًا وجنديًا (Uganda Argus 1962). وأرسل المزيد من القوات فى ١١ يناير ١٩٦٣؛ من بينها ست سرايا من الكتيبة الأولى فى الجيش الأوغندى، وثلاث جماعات صاعقة، وثلاث جماعات مزودة بالكلاب البوليسية، بل وحتى قسم من لواء المدفعية (Uganda Argus1963). كما لجأت الدولة إلى استخدام أشكال أخرى من القمع والإرهاب من بينها الاعتقال دون محاكمة، ولكن هذا لم يثن الحركة عن مواصلة النضال. ففى ٢٥ فبراير ١٩٦٣ بلغ عدد المقبوض عليهم ٣٥٤ شخصًا، ووجهت تهم مختلفة إلى ٢٦٩ منهم (UGANDA ARGUS 1963).

بيد أن "البامبا" و"الباكونزو" الذين كانوا يختزنون فى ذاكرتهم- كأقليات مخضعة- عقودًا عديدة من التمييز والقهر، أدركوا وقتها أن الوقت قد حان ليقولوا "كفى!". لقد ظل "البامبا" و"الباكونزو" يطالبون فى صراعهم مع "الباتورو" بالحقوق التى أنكرها عليهم قسم من سكان "الباتورو". بيد أن هذا القسم الصغير كان المتحكم بالنظام العام وأعطى لنفسه حق منح ومنع حقوق الإنسان عن الشعوب الأخرى، خاصة مع تمتعه بدعم الاستعمار ودولة ما بعد الاستعمار.

هذا وقد قدم "ستافنهاجن " ملاحظة دقيقة حول العنف العرقى وحقوق الإنسان، قال فيها: "على النقيض من معظم أشكال صراعات العمل المنظمة قانونًا

ومؤسسيًا فى أغلب البلدان (بواسطة التشريعات الدولية لمنظمة العمل الدولية)، وكذا على النقيض من معظم أشكال النشاط السياسى السلمى التى ينظمها القانون بشكل عام فى البلدان الديمقراطية، لا يوجد أى شكل قانونى لتنظيم الصراع العرقى، بل إنه فى الحقيقة غير معترف به قانونًا، ولا يتوقع حتى أن يكون موجودًا وذلك وفق المعايير الحديثة للدولة- القومية. ولذلك عندما تنفجر التوترات أو التناقضات العرقية- الكامنة عبر القرون- وتتحول إلى صراع مفتوح، تكون معظم المجتمعات والقوى السياسية غير مستعدة للتعامل معها .. بل قد تميل الحكومات نحو إنكار وجودها أصلاً. وبالتالى فإنها قد تلجأ فى بعض الأحيان لاستخدام التدابير القمعية ضد هذه أو تلك من الجماعات العرقية المتصارعة. وحينما يقع هذا يتم انتهاك حقوق الإنسان" (Stavenhagen 1987).

وفى رأينا أن التعامل غير الحصيف من جانب الحكومة الأوغندية كان له مضاعفات كثيرة على مستقبل تطور حركة "روينزورورو". فلم تكتف الحكومة الأوغندية باللجوء إلى الأساليب القمعية لإنهاء الصراع، وإنما أيضًا اعتبرت "البامبا" و"الباكونزو" انفصاليين متطرفين. فمنذ بداية أحداث العنف وجهت إلى الجماعتين جميع التدابير البوليسية والقضائية. هذا وقد سجلت "لجنة سمبيجويا" فى تقريرها: "إنه فى يوم ٢٨ أغسطس، وبعد وقوع عدد من حوادث إضرام النيران فى "بوامبا" كان لا مفر أمام الشرطة من فتح نيرانها على جموع المشاغبين فى سوق "بوسارو"، وهو ما كانت نتيجته مقتل أحد الأشخاص" (Sembeguya Commission Report n.d.:4).

كما نشرت "أوغندا آرجوس" التقرير التالى: "حكم يوم الثلاثاء بالحبس لمدة عام على ٧٧ رجلاً من قبائل "الباكونزو" كان قد ألقى القبض عليهم يوم الاثنين فى "كاسيسى". كما وضع تحت التحفظ ثمانية آخرون من "الباكونزو" بعد تبرئتهم من تهمة عقد تجمع غير قانونى.. وقد مثلوا يوم الثلاثاء أمام القاضى المقيم "كولوبايا" فى محكمة الإقليم فى "فورت بورتال" (Uganda Argus 1962).

ولم يفلت من العقاب حتى الأحداث، وهو ما كشفت عنه مقالة بعنوان "حملة رماح متعصبون فى القرى" حيث جاء بها: "مثل أمام القاضى المقيم فى "تورو" ثلاثون رجلاً وستة من الصبية "الباكونزو" بتهمة الاشتراك فى تجمهر غير مشروع. وحكم على الرجال بالسجن لمدة عام، أما الصبية فقد تلقى كل منهم ١٠ جلدات"(Uganda Argus 1962).

وبينما كانت عمليات القبض العشوائى والمحاكمات العاجلة فى المحاكم الأوغندية تتم بحق "البامبا" و"الباكونزو" كان مسئولو حكومة "تورو" منغمسين فى قتل الفلاحين من أبناء هاتين القوميتين دون رادع. فعلى سبيل المثال قام أحد الشيوخ فى "كيسينجا" ("بوسنجورا") بإطلاق النيران على جمع من "الباكونزو" مما أوقع قتيلين وأصاب الثالث بجرح استلزم بتر ذراعه (Uganda Argus 1963). ومع ذلك لم يتخذ أى إجراء قانونى أو سياسى ضد هذا الشيخ القاتل.

ومن الممكن تفسير تراخى حكومة أوغندا تجاه انتهاكات "الباتورو" فى ضوء ظهور الأخيرين بوصفهم مؤيدى مؤسسات الحكم التى كان "البامبا" و"الباكونزو" يريدون تقويضها. بل وحتى المثقفين البرجوازيين الصغار من "الباتورو" الذين كانوا على صلة بوسائل الإعلام حرصوا على تحريف وتشويه حقائق التاريخ أمام الرأى العام الأوغندى. ومن أمثلة ذلك خطاب وجهه شخص يدعى "كاسورو" إلى محرر "أوغندا آرجوس"، جاء فيه: "أود أن أبين لشعب أوغندا أنه ليس "للبامبا" و"الباكونزو" أى حق فى ادعاءاتهم بشأن المقاطعات الأربع، حيث هم من رعايا رئيس وزراء "تورو" كمملكة واحدة، ولم يسمع من قبل- سواء فى التاريخ المكتوب أو الشفاهى- بوجود مملكة أو إقليم باسم "روينزورورو". ولا توجد علامة واحدة تشير إلى حدود هذا الإقليم أو المملكة.. وكم كان تصرفهم مجافيًا للصواب بمخاطبة رئيس وزراء أوغندا طالبين منه النظر فى مطلبهم.. وليكن معلومًا أن كل من يتجاوب مع مطلبهم بإقليم مستقل أو يؤيد الفكرة، فإنه يسىء استخدام حريته".(Uganda Argus 1962).

ومن الجلى أن موقف "الباتورو"- الذى بينه على أفضل وجه كلام "كاسورو"- وتعنت الحكومة الأوغندية، وخاصة سياسة اليد الثقيلة التى تعاملت بها مع انتفاضات "البامبا" و"الباكونزو"، كان لابد أن يعطيا دفعة قوية للتضامن بين القوميتين المضطهدتين، مما جعل الوضع مثالنا أمام القيادة لتعبئة الجماهير للعمل.

لقد ذهب الطابع اللعين للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان إلى أبعد مدى ليشمل القتل الجماعى، والاعتقال التعسفى وغير القانونى، والتعذيب، واغتصاب نساء "البامبا" و"الباكونزو" على أيدى القوات الحكومية، والترحيل القسرى للسكان الذين بحثوا عن ملجأ لهم فى الكونغو، والإبطال التام لعمل القانون.. إلى غيرها من صور العداء السافر أو المأفون. ومنذ أن تورط جهاز الدولة نفسه فى خرق حقوق الإنسان لم تعد الجبال تمثل ملاجئ آمنة بالنسبة "للبامبا" و"الباكونزو". ومن ثم انضموا بأعداد كبيرة لممارسة الصراع لحماية أنفسهم والقتال دفاعًا عن حقوقهم. فمن ناحية شن "البامبا" و"الباكونزو" الهجمات على قرى "الباتورو"، ومن ناحية أخرى تولى المقاتلون منهم التصفية الجسدية للخونة والمشكوك فيهم (Syahuka-Muhindo 1983:226). ومن ثم نزعم أن طبيعة تدخل حكومة أوغندا فى صراع "روينزورورو " قد أسهم فى توسيع نطاق الصراع. حيث أصبح يُنظر إلى حكومة أوغندا فى عداد القوى الساعية لإفشال النضال من أجل الديمقراطية والمساواة فى "تورو". ونتيجة لهذا التطور تحول نضال "البامبا" و"الباكونزو" من مجرد مسألة حقوق قومية إلى النضال من أجل حق تقرير المصير.

الإصلاح الإدارى عام ١٩٦٣

وأثره على حركة "روينزورورو":

دعت حكومة أوغندا فى فبراير ١٩٦٣ الصحفى البريطانى "توم ستاسى" T. Stacey وأوفدته للمساعدة فى حل مشكلة "روينزورورو". وكان الأخير

قد كون صلات شخصية مع بعض قادة الحركة عام ١٩٥٤ حينما كان يجرى بعض الأبحاث وسط "الباكونزو". ومن أشهر هؤلاء القادة "إيسايا موكيرانيا" رئيس الحركة والذى عمل وقتها دليلاً ومترجما لـ"ستاسى" أثناء عمله البحثى. وأيضًا كان للأخير صلة بـ"تيموثى بازارابوسا" الذى كان وقتها مفتشًا بالتعليم وعضوًا فى "جمعية بحوث تاريخ الباكونزو الحى". وإذا كان "موكيرانيا" قد أصبح قائدًا لحركة سياسية فإن "بازارابوسا" أصبح مفوضًا ساميًا للحكومة المركزية فى لندن. ومن خلاله قامت الحكومة المركزية بتوجيه الدعوة إلى "ستاسى" للمشاركة فى عملية حل الصراع.

وقبل وصول "ستاسى" إلى البلاد كان "موكيرانيا" قد تمكن من الفرار من كمبالا حيث كانت إقامته مقيدة، وذهب للاختباء فى جبال "روينزورى"، ومن هناك قام بقيادة الجناح المقاتل فى الحركة. ويعلق زملاؤه فى القيادة الذين ظلوا مقيدى الحركة فى كمبالا بأن "موكيرانيا" قد فر "خشية أن تقوم حكومة تورو بإلقاء القبض عليه فى كمبالا، ومن ثم اختار اللجوء السياسى فى أحضان الشعب"(Uganda Argus 1962). إلا أن "ستاسى" تمكن من العثور على "موكيرانيا" وحاول إقناعه بالتفاوض مع قادة الحكومة الأوغندية.(١٩)

وحدد "مواكيرانيا" ثلاثة شروط يجب الوفاء بها قبل التفاوض مع أى مسئول فى الحكومة الأوغندية. وفى ظننا أنه لو كانت الحكومة قد استجابت لهذه الشروط لربما شكل ذلك الأساس لمفاوضات مفيدة. غير أنها تعرضت للتجاهل التام من جانب "ستاسى" وقادة الحكومة المركزية. وتتضمن تلك الشروط:

(١) السماح بعقد مؤتمر يضم جميع زعماء حركة "روينزورورو" للنظر فى مضمون التسوية.

(٢) قيام الحكومة المركزية بسحب جميع قواتها العسكرية من "بوامبا" و"بوسنجورا" للسماح للمندوبين بحرية الحركة وخلق حالة من السلم يمكن معها عقد المؤتمر المذكور.

(٣) أن تقوم الحكومة الأوغندية بإطلاق سراح جميع المقبوض عليهم ممن لهم صلة بأنشطة "روينزورورو"، وخاصة "كوامارا" و "موباليا" زعيمى "البامبا" الرئيسيين ليشاركا فيما أسماه "مؤتمر قادة عموم روينزورورو" قبل عقد أى لقاء مع مسئولى الحكومة الأوغندية.

وخلص إلى أن الإخلال بأى من هذه الشروط "يجعل الترتيب بأكمله مجرد خدعة". وأضاف: "كيف يتسنى لاجتماع كهذا- بدون تحقق تلك الشروط- أن يكون مفيدًا "لروينزورورو"؟ وكيف نعرف ذلك ما لم نتمكن من التشاور مع جميع قادتنا فى كل مكان؟ يجب أن نتمكن من التحدث فيما بيننا أولاً قبل أن نتحدث مع حكومتى أوغندا وباتورو"[٢٠]. وحينما أدرك "ستاسى" صعوبة التلاعب "بموكيرانيا"، انطلق ليبحث عن القادة البرجوازيين الصغار ليبيع لهم فكرة التفاوض حول التسوية. ومن ثم طرح الاقتراح التالى على رئيس الوزراء "ميلتون أوبوتى": "ينبغى من الآن فصاعدًا وضع مناطق البامبا والباكونزو تحت إشراف الحكومة المركزية على أن يشغل أفراد من البامبا والباكونزو المناصب الإدارية بوصفهم "وكلاء الحكومة الأوغندية " وأن تظل بؤرة السلطة الإدارية فى يد مفوض الإقليم ممثلاً للحكومة المركزية "(Stacey 1965:136).

ولقى هذا الاقتراح قبول رئيس الوزراء، وكذلك القادة المعتدلين فى الحركة الذين كانوا يقيمون فى السهول.

وبالإضافة إلى الاقتراح الرئيسى السابق كانت هناك عدة اقتراحات ثانوية مثل تعيين أفراد من غير "الباتورو" كلما كان هذا ضروريًا لإيجاد أشخاص مؤهلين للتدريس والمناصب المتخصصة وتنمية ريف "روينزورى" وخاصة جنوب "بوسنجورا" (Stacey 1965:136-137). وتحدث أخيرًا عن إمكانية الإفراج عن سجناء "البامبا" و"الباكونزو" مقابل تعاون "موكيرانيا"، وحده، بما يجعل الإفراج لا يستهدف الحركة ككل أو حتى مجرد تحرير السجناء أنفسهم!

وبمجرد النظر إلى المقترحات السابقة يتكون لدى المرء انطباع بأن المقترح يضاهى منح وضع الإقليم المنفصل. ولكن جوهر المقترح كان يعنى الإبقاء على "البامبا " و"الباكونزو" فى إطار مملكة "تورو"، وأن المفوض الإقليمى فى "تورو" سوف يصبح ممثل الحكومة المركزية الذى يمارس السلطة على "بوامبا" و"بوسنجورا"، ولم تطرح من الأصل فكرة إنشاء إقليم جديد، فما ذكر فى المقترح يمكن للمرء أن يطلق عليه وضع شبه استقلال ذاتى "للبامبا" و"الباكونزو" فى إطار مملكة "تورو".

بيد أن المقترحات السابقة– وكما يعترف "ستاسى " نفسه– لم تكن بالتأكيد فى صالح دستور الاستقلال، ولا فى صالح قيادة مملكة "تورو". كتب "ستاسى": "إن هذا الاقتراح ينطوى بالطبع على تقاعد شيوخ "باتورو" الموجودين فى مناطق "الباكونزو" والبامبا متى نشأت أماكن شاغرة، كما يعنى أيضًا إبطال مسئوليات "الباتورو" فى تلك المجالات التى مارسوا فيها السلطة فى مناطق "الباكونزو"، وبالذات التعليم " (Stacey 1965:136).

ولقيت هذه المقترحات استجابات فورية أوسع من جانب حكومتى أوغندا و"تورو" و"ستاسى" نفسه (كأطرف فاعلة) وكذلك حركة "روينزورورو" فى مجملها (Syahuka - Muhindo 1983:233-34).

ولم يخف على "حكمة" "أوبوتى" جوهر "مقترحات ستاسى" فخشى "أوبوتى" عرض الاقتراحات المذكورة على البرلمان لمناقشتها لأن تطبيقها يمكن أن يثير موجة من المطالب المشابهة فى أجزاء أخرى من البلاد، خاصة فى "بوجندا". حيث كان هناك قضية "الأقاليم المفقودة"، وأدرك "أوبوتى" أن هذه المقترحات سوف تلقى معارضة حتى داخل حزب "مؤتمر شعب أوغندا" الحاكم. وحتى يعطى هذه المقترحات رداء سياسيًا قام بتعيين لجنة "للبحث فى إدارة حكومة مملكة "تورو" للخدمات المسئولة عنها فى بعض أقسام "المملكة"[٢١] وأسندت رئاسة اللجنة إلى "لوبوا " L. Lubowa.

تشكلت اللجنة فـــى ٢٨ فبرايــر ١٩٦٣ لتغطـــى مقاطعـــات "بوســـنجورا" و"بونينجابو" و"بوراهيا" و"بوامبا"، أما الخدمات المقرر استقصاء أدائهـــا فكانـــت: التعليم، والخدمات الصحية والطبية، الطرق، إمدادات الميـــاه، والـــسجون. وهـــى المجالات التى برزت أثناء عمل "لجنة سمبيجويا" بوصفها موضع شكوى رئيـــسية من "البامبا" و"الباكونزو".

وكما حدث بالنسبة "للجنة سمبيجويا " فقد تقدمت أعداد كبيرة مـــن "البامبـــا" و"الباكونزو" وكذلك "الباتورو" وموظفى الحكومة الأوغندية.. بـــشهادات مكتوبـــة وشفاهية "للجنة لوبوا ". ولكن على العكس من اللجنة الأولى التـــى طلـــب منهـــا معالجة جذور صراع "روينزورورو"، كانت مهمة "لجنة لوبـــوا" أســـهل إذ كـــان المطلوب منها توفير الحماية القانونية لقرار جماعة من الأقلية فى جهاز حكم زمرة أوبوتى.

تسلمت الحكومة الأوغندية تقرير اللجنة فى مارس١٩٦٣ وفور تسلم التقرير أدخلت الإدارة المركزية فى "بوامبا" و"بوسنجورا". وخول مفوض إقلـــيم "تـــورو" صلاحية تعيين مفوض مساعد لإدارة شئون كل مقاطعة وترتيب اختيـــار الـــشعب للوكلاء الذين يجب أن ينفذوا واجبات الأقاليم الفرعية وشيوخ الـــدوائر الإداريـــة. وتمت عملية اختيار الشيوخ فى مايو ١٩٦٣ من خلال ترتيبات قـــام بهـــا وكـــلاء ADCs، أى أنهم لم ينتخبوا. ومن ثم تم تعيين بعض زعماء حركة "روينزورورو" من البرجوازيين الصغار فى الأراضى المنخفضة، ومن بينهم "جوليريمو بجاساكى" G.Bigasaki وهو أحد مساعدى "كوامارا" و"موباليا" أثناء تواجدهما فى كمبالا. وهو التطور الذى نتج عنه وقوع انقسام كامـــل فـــى قيـــادة حركـــة "روينـــزورورو" (الانفصالية). فقد عارض جناح "موكيرانيا" (الـــذى كـــان يناضـــل فـــى الجبـــال) الإصلاح المطروح ولجأ إلى نضال العصابات المسلحة مـــدعومًا بـــالفلاحين فـــى الجبل. وأقيمت حكومة "روينزورورو" فى الجبال بتراتبية موازية لتراتبية الحكـــم. وبذلت عام ١٩٦٤ محاولة لتوحيد "باكونزو (باندادى)" الذين يقيمون فى زائير مع أقربائهم "باكونزو" أوغندا لإقامة دولة "روينزورورو" على أساس القومية.

غير أن قبول الجناح المعتدل فى الحركة للإصلاحات الحكومية دون قيد أو شرط قد أفضى فى النهاية إلى انهيارهم كقوة سياسية، ومع مجيء عام ١٩٧٠ كان قد تم تحييدهم نهائيا.

إقامة دولة "روينزوررورو"

صعود واستمرار مملكة "روينزوررورو"

بعد الإصلاح الإدارى الذى تم إدخاله فى "تورو" لجأ الجناح الثورى فى قيادة حركة "روينزوررورو" إلى انتهاج خط أكثر راديكالية، وشرع فى بناء دولة "روينزوررورو" المستقلة حسبما نُصّ فى إعلان الاستقلال، ولكن بناء دولة "روينزوررورو" كان يمثل اندماج عمليتين: بناء منظومة الدولة (حتى وإن كان فى صورة مملكة)، ومحاولة بناء أمة "روينزوررورو"؛ وهو ما كان يمثل وضعًا معقدًا (Syahuka -Muhindo 1983:262-352). "فقد كان علينا أن نسأل أنفسنا: لماذا نبنى دولة؟ ولماذا تنظم هذه الدولة فى صورة مملكة وليس جمهورية؟ لماذا تكون دولة "روينزوررورو" (مملكة) قادرة على الصمود فى وجه قمع الدولة الأوغندية والبقاء حتى عام ١٩٨٢؟ وإلام يشير انهيارها؟ (Ibid).

ولقد أوضحنا أن دولة "روينزوررورو " جاءت نتيجة لتفاعل مجموعة من الشروط الذاتية والموضوعية. فمن الناحية الذاتية قامت الحركة لحماية الحقوق الديمقراطية "للبامبا" و"الباكونزو". غير أن الشروط الموضوعية قد عملت على عكس تحقيق هذا الهدف الأساسى (Ibid).

وفى ضوء تحليل الجناح المناضل فى قيادة حركة "روينزوررورو" يجب التشديد على أهمية القدرة (أو عدم القدرة) على تنظيم حركة اجتماعية ملموسة للتحول القومى/ الاجتماعى، ويعتبر دور الجماهير الشعبية عاملاً مهمًا فى بناء أى حركة للتحول الاجتماعى. إذ يتم خوض نضال كهذا انطلاقًا من الخبرة التاريخية

للجماهير العريضة لإنهاء الأخطاء المرتكبة بحق الشعب. فلاشك أن مخزون المعارف والمهارات الملموسة المتراكمة لدى الجماهير عبر مسيرة التاريخ يمثل الأساس الفعلي للنضال الواجب تنظيمه.

هكذا اعترفت القيادة المناضلة للحركة بدور الجماهير، وبذلت المحاولات لتعبئتها وتنظيمها فى هذا الطريق. ولعل هذا هو سبب تسميتنا لهذا الجناح فى القيادة بالجناح "المناضل".

وكانت أهم مبادرة ديمقراطية قام بها هذا الجناح (حتى مع ارتكاب أخطاء كبيرة) هى أعمال ديمقراطية المشاركة الشعبية على المستوى القاعدى، ومحاولة بناء مؤسسات ديمقراطية فى غمار عملية التعبئة. ورغم أن منظومة المشاركة الشعبية قد انهارت عند نقطة معينة فى تاريخ النضال المسلح، إلا أنها رغم عمرها القصير قد تركت أثرًا قويًا على جماهير الفلاحين مما مكنهم من الصمود بوجه قمع الدولة وتطوير النضال.

فبعد خيبة الأمل فى محاولة "ستاسى" مضى "موكيرانيا" وجماعته قدمًا فى تنفيذ فكرة عقد مؤتمر قادة عموم "البامبا" و"الباكونزو". ووجه "موكيرانيا" رسائل يدعو فيها جميع القادة فى المنطقة التى تنشط فيها الحركة لحضور المؤتمر الذى سوف يقرر وحدة المنهج السليم للنضال. وعقد "المؤتمر" فى "بوسواجا" فى يناير عام ١٩٦٣ بعد تنظيم عدة اجتماعات مصغرة فى نوفمبر من العام السابق. وشارك فى المؤتمر ممثلون من كل المناطق الجبلية بما فيها "كياتنجا" (التى توجد فى الكونغو) بما يعنى أن الدائرة السياسية للحركة أصبحت الآن ممثلة فى قوميتى "البامبا " و"الباكونزو" دون اعتبار للحدود بين أوغندا والكونغو.

وقرر قادة مؤتمر "روينزورورو" (المناضلون) ضرورة مواصلة النضال المسلح ومعارضة حكومة أوغندا إزاء ما أسماه المؤتمرون "التسوية السلمية التحكمية". وقد أعطى هذا الإجماع الفرصة "لموكيرانيا " لطرح فكرته ببناء أمة

مستقلة "للبامبا" و"الباكونز" وإقامة دولة "روينزورورو". وتبنى المؤتمر مشروع "موكيرانيا" وتم "انتخاب" قيادة جديدة على رأسها "موكيرانيا" بوصفه "رئيس دولة روينزورورو المتحدة". وأنشئت أقسام إدارية لتنسيق النضال وإدارة شئون الدولة.

فتم تشكيل لجنة سياسية بقيادة "موكيرانيا" والذى كان أيضًا رئيس حركة "روينزورورو"، وذلك لتوجيه مسيرة الحركة، كما شكلت لجنة إدارية انتخب رئيسًا لها قائد "روينزورورو" فى منطقة "مونكونيو"، ومنح لقب "أوملرمبيرا" (أو رئيس الوزراء) بما يعنى بناء دولة جديدة. وأنشئت إدارات ولجان أخرى: إدارة الأمن، تحت رئاسة وزير الأمن وقائد عسكرى ومراقب عسكرى، إدارة المالية، الثقافة، التعليم، والأقاليم.

وقسمت المنطقة التى تسيطر عليها الحركة إلى سبع مناطق عمليات (بما فيها الأراضى المنخفضة) أطلق عليها "سازات". ووضعت كل "سازا" تحت قيادة كادر سياسى وقائد عسكرى منح رتبة رقيب. وكانت المقاطعات السبع هى: كياتنجا (إقليم "كيفو" فى الكونغو)، كامباسا، بوتالى، بولمبيا، بوجيندير ا، بونينجابو، بوراهيا[٢٢]. وتحت "السازات" شُكلت "جومبولولات"، كان لكل "جومبولولا" قائد سياسى وقائد عسكرى منح رتبة "عريف"، وتحتها أقيمت أيضًا أبرشيات. وأقيم مقر قيادة الحركة ودولة "روينزورورو" فى "ماتونجو" (المنطقة الجبلية) داخل الكونغو.

أدى تصاعد عملية التعبئة هذه إلى قيام قوات دولة الكونغو الخاضعة للاستعمار الجديد باعتقال "موكيرانيا" وقادة آخرين (Syahuka-Muhindo 1983:267- 270). غير أن هناك من الشواهد ما يشير إلى أن "الباندادى" أو "باكونزو" زائير أصبحوا يتعاطفون مع وطنية "روينزورورو" ونزعة الوحدة الأفريقية، إذ رحب الكثير من الشيوخ المحليين والفلاحين بقادة الحركة وبفكرة التوحيد وبناء أمة واحدة. ومن الممكن فى ضوء هذا تصور إقامة مقر الحركة فى "ماتونجو". وخطط قادة "روينزورورو" لإنشاء عاصمة الدولة الجديدة فى إقليم

"كيفو" الذى يوجد به عدد كبير من السكان "الباندا ندى" يربو على الثلاثة ملايين. وتحولت "كياتنجا" لتصبح المركز الذى انتشرت منه وطنية "روينزورورو" إلى مختلف مناطق "الباندا ندى". إلا أن قادة الحركة تم اعتقالهم فى ٢٢ و٢٣ يونيو ١٩٦٤ وأودعوا فى سجون "بينى" و"بوتيمبو" حتى تم إنقاذهم على أيدى قوات العصابات التى تقودها سيمبا "موليلى".(٢٣)

صعود وبقاء دولة "روينزورورو":

نشأت مملكة "روينزورورو" فى سياق مجتمع زراعى وثقافة زراعية. وكان معظم قادة الدولة لدى قيامها عام ١٩٦٣ من أشباه الأميين الذين جاءوا أساسًا من الفلاحين فى الجبال. ولم يشارك معظم المثقفين الحديثين من "الباكونزو" فى عملية إقامة دولة "روينزورورو" حيث كانوا قد قبلوا التعاطى مع الإصلاحات الإدارية التى أجرتها الحكومة الأوغندية.

ونظرًا لعمل الحركة فى إطار ثقافة زراعية فإن الموقف الأيديولوجى اكتسب طابعًا فلاحيًا متزايدًا. ولا شك أن الافتقار إلى الوضوح الفكرى والأيديولوجى الذى أظهرته القيادة الجديدة، كان يعنى فى بعض الأحيان إخضاع الأهداف الرئيسية لنشاط الحركة للأهواء والمصالح الشخصية للقادة.

كان بناء دولة (مملكة) "روينزورورو" على أيدى البرجوازية الصغيرة فى الجبال بمثابة الخطأ الأكبر للقيادة.

إذ إن هذه القيادة لم تفك التعبئة الشعبية فحسب وإنما قامت أيضًا بنزع سلاح الجماهير التى قاومت دولة الاستعمار الجديد. فمن خلال عملية الفك التدريجى غير الواعى لتعبئة الفئات الشعبية وفرض حكم السلطة عليهم تزايدت "جيوب السلطة" داخل الحركة حين برز "موكيرانيا" كملك غير متوج "للباكونزو" و"البامبا".

لقد أوضح بناء مملكة "روينزوروورو" حالة الضعف الكبير عند مثقفى الطبقة المتوسطة من "الباكونزو" و"البامبا"، وبالأحرى عجزهم عن التمييز بين شكل وطابع الدولة. فمنذ الوعد الأول بشكل جديد لتنظيم الدولة- أى الإصلاح الحكومى الموعود عام ١٩٦٣- تحولت الغالبية العظمى من هذه الجماعة بسرعة عن النضال الجماهيرى واعتمدت- ولو بحماس محدود- خطًا متساهلاً أطلق عليه الخط المعتدل. وهو ما ترك قيادة النضال المسلح فى أيدى الفلاحين الذين قادتهم جماعة من نخبة صغيرة وغير متماسكة أيديولوجيًا تحت قيادة "موكيرانيا". ومما يثير الدهشة أن دولة "روينزوروورو" التى نظمت فى صورة مملكة استطاعت البقاء بعد وفاة "موكيرانيا" عام ١٩٦٦ رغم الحملات العسكرية المتواصلة ضد المملكة حتى عام ١٩٨٢.

ويكمن سر بقاء دولة "روينزوروورو" فى الأساليب التنظيمية التى انتهجتها، وحقيقة أن المظالم التى يشكو منها الشعب لم تجد تفهمًا كافيًا من جانب المجتمع والحكومة الأوغنديين.(٢٤) وقد قامت القيادة المناضلة من جانبها بإجراء الحد الأدنى من العملية الديمقراطية. خاصة خلال الفترة ١٩٦٥ــ ١٩٦٨. ومن ذلك تشكيل اللجان الشعبية التى كانت تناقش فيها شئون الحركة، وهو ما كان يثرى القرارات الكبرى المتخذة فى صالح النضال. إن ثقافة المقاومة التى تطورت خلال هذه الفترة قد مكنت شعب ودولة "روينزوروورو" من الصمود فى وجه قمع الدولة الأوغندية وإثارة الحماسة الجماهيرية للاستمرار فى القتال لبعض الوقت.

لقد تمت تعبئة الجماهير على نحو فعال من خلال المجالس واللجان الشعبية التى امتدت من مستوى القرية إلى مستوى المقاطعة. وتحققت مستويات مختلفة من المشاركة السياسية فى صنع القرار عبر هذه المجالس واللجان المشكلة شعبيًا. (Syahuka-Muhindo 1989:127-284). وكان الأهم من ذلك بكثير: هذا المضمون الشعبى لهذه الحركة الذى تناول "التعليم والثقافة"، "السياسة الزراعية والغذائية" و"سياسة عدم استخدام السلاح".

ولعل توفير الغذاء يعتبر واحدًا من أهم الإجراءات اللازمة لتأمين أي نضال مسلح، فلا يمكن لشعب جائع أن يحارب، ومن هنا كان البعد الهام لنضال "روينزورورو" بالنسبة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء. ولضمان هذا المطلب وضعت حكومة "روينزورورو" "السياسة الزراعية والغذائية" الخاصة بها موضع التطبيق عامي ٦٥-١٩٦٦. وفي إطار هذه السياسة تم توزيع الأراضي غير المستغلة في القرى بحيث حصلت كل أسرة معيشية على أرض جديدة لإنتاج الغذاء اللازم للاحتياجات الطارئة.

أما سياسة عدم استخدام السلاح التي اعتمدها مؤتمر زعماء "روينزورورو" عام ١٩٦٣ بهدف تمكين قيادة الحركة من تعبئة الشعب وتطوير النضال بموازاة تقليل مخاطر التعرض لقمع الحكومة الأوغندية إلى أدنى حد. فقد رأى القادة المجتمعون في ذلك المؤتمر أن الحكومة الأوغندية تملك قوة نيران كافية لقمع التمرد، ومن ثم فإن استخدام السلاح في المرحلة المبكرة من النضال، إلى جانب مشكلة توفير السلاح الكافي لحماية الشعب، تم اعتباره أسلوبًا غير مجدٍ. فمن الأرجح أن سقوط أعداد كبيرة من القتلى وسط أبناء الشعب سوف يؤدي إلى تحطيم معنوياتهم وعدم دعمهم للحركة قبل أن يتحقق تلاحم قوي بين الحركة والشعب، وتكون النتيجة هي انهيار النضال وهو لم يزل في مراحله الأولى. ومن ثم أعطيت الأفضلية للعمل السياسي وسط الشعب الذي يمكن أن يعتمد على نظم تسليحه "التقليدية"- أي الرماح والسهام والمعرفة في البيئة فضلاً عن نظم القيادة والسيطرة والاتصال التقليدي الخاصة بهم. هذا هو السياق الذي تطور فيه نضال "روينزورورو" واستطاع مقاومة القوات الحكومية الأوغندية وغيرها من القوى الخارجية.

غير أن الأمن الداخلي واجه الخطر من مصدرين: أولهما خطر القوات المشتركة للحكومة الأوغندية، وثانيهما من المجلس الإقليمي الجديد الذي شن غارات مسلحة منتظمة على منطقة الجبال بدءًا من عام ١٩٦٨. فتمكن الجيش

الأوغندى فى عامى ٦٨-١٩٦٩ من اختراق المناطق الخلفية للأراضى التى تسيطر عليها حركة "روينزورورو"، ونجح بالفعل فى تدمير مقار حكومة "روينزورورو" الموجودة فى "بوهيكيرا- بولمبا " فى عمق الأحراش الجبلية فى "روينزورى"، ومن ثم نقلت المقار الحكومية للمملكة إلى "كاهندانجوما" فى جبال "كيسنجا" عام ١٩٦٩ وذلك بعد هجوم الجيش الأوغندى على القصر الملكى ومصرع "يوهانا موامبالها موهيندو" الوصى على عرش الملك الشاب "إرما- نجوما". وفى عام ١٩٧٠ تم إنزال الجنود الأوغنديين من الطائرات المروحية على تلال "بوكونزو" الاستراتيجية والانطلاق منها للقيام بعمليات حربية ضد المملكة.

استطاعت الحكومة الأوغندية احتواء حركة "روينزورورو" خلال أعوام ٦٨-١٩٧٠ خاصة وأن الحركة قد لحق بها الضعف من جراء النزاعات الداخلية وافتقاد القيادة الموحدة والمعارضة التى واجهتها من الزعامات البرجوازية الصغيرة فى المناطق المنخفضة والتى أسهمت فى الغارات المسلحة على المناطق الجبلية. أما مشكلة قيادة الدولة الأوغندية فكانت افتقارها إلى الحد الأدنى من التعامل الديمقراطى أو حتى العملى مع الحركة. فقد تكفلت عمليات القمع التى قامت بها فى القضاء على الإمكانية المتبقية لنيل ثقة الشعب فى هذه الأوقات الحاسمة.

فبدلاً من الحوار مع قادة حركة "روينزورورو" أصرت الدولة الأوغندية على ممارسة العنف المسلح. ولم ينجح الجيش الأوغندى خلال عامي١٩٦٨- ١٩٦٩ إلا فى إخراج قوات العصابات المقاومة خارج معظم الأرض "بونينجابو" و"بوراهيا" بمساعدة بعض السكان المحليين، ولكن وجود حركة "روينزورورو" لم ينته فى المناطق الجبلية بهما إلا عام ١٩٧٢ أى بعد إنشاء مقاطعتى "روينزورى" ("كاسيسى" حاليًا) و"سمليكى" ("بوند بجيو" الآن). ومع ذلك فإن هذا النجاح المحدود الذى حققه الجيش فى "بونينجابو" و "بوراهيا" قد أدى إلى تقلص منطقة نفوذ قوات عصابات الحركة فى جبال "بوسنجورا" و"بوكونزو" التى ظلت تحت السيطرة الفعلية لحكومة المملكة حتى تم حلها عام ١٩٨٢.

وحتى عام ١٩٧١ كان التحدى الأكبر أمام قيادة وشعب "روينزوروزو" هو وقوع الانقلاب العسكرى بقيادة "عيدى أمين". ولما كان الفلاحون يناضلون تحت قيادة غير منظمة ومرتبكة ولا تتمتع بوضوح فكرى، فقد أخذوا يتململون من صعوبة الأوضاع التى يمرون بها. غير أن الموقف الذى خلقه قيام حكم "أمين" العسكرى قد أعطى مع ذلك نفسًا جديدًا للحركة.

هناك ثلاث عمليات مختلفة ولكنها متلازمة تفسر عودة الصحوة إلى حركة "روينزوروزو"، ألا وهى: تغير الشروط الاجتماعية- الاقتصادية فى المناطق التى تسيطر عليها الحركة، وإنشاء مقاطعتى "كاسيسى" و"بوند بجيو"، وأخيرًا اندلاع التناقضات فى النظام الاجتماعى الأوغندى بعد مجىء "عيدى أمين".

فإذا كانت المصالح التجارية للمتعاملين فى السلع الصغيرة- والتى تشكل أساس الارتزاق عند البرجوازية الصغيرة فى الأراضى المنخفضة فى "بوسنجورا"- قد دفعتهم إلى التخلى عن التمرد المسلح. وساد لديهم اتجاه بالتعاون مع الحكومة الأوغندية فى حملتها التى قامت بها باسم إرساء النظام والقانون، "فالحرب الاقتصادية " التى أعلنها "أمين" عام ١٩٧٢ قد أدت إلى تعميق التعاون بين البرجوازية الصغيرة فى الأراضى المنخفضة ونظيرتها فى المناطق الجبلية. ولما كانت "الحرب الاقتصادية" قد مهدت الطريق لتحقيق التراكم الأولى الصريح فى المجتمع الأوغندى، فقد نشأت تحالفات جديدة بفعل ما تولد من تناقضات وسط الدولة والشعب. هذا وقد نشأ التحالف بين البرجوازية الصغيرة فى المناطق المنخفضة والجبلية فى سياق التجارة غير الشرعية، وخاصة فى محصول البن.

فمع نهاية عام ١٩٧٢ كان تهريب البن يتم على قدم وساق عن طريق الحدود الأوغندية- الزائيرية. ولما حاول النظام العسكرى إيقاف التجارة غير الشرعية عبر الحدود (فى المناطق المنخفضة) أصبحت الطرق الجبلية هى البديل أمام المهربين، كما كانت المحاصيل المنتجة فوق الجبال والقابلة للتسويق قد وجدت طريقها إلى زائير عبر الممرات الجبلية البعيدة عن متناول القوات الحكومية.

ونتيجة لذلك أصبح الفلاحون والتجار المقيمون فى الجبال هم المستفيدون من تهريب البن، وبدأت طبقة اقتصادية جديدة تتكون فى الجبال. وحدث فى هذا الوقت أن بعض القادة المحبطين فى حركة ومملكة "روينزورورو" قد تخلوا عن أدوارهم السياسية وانغمسوا فى "تجارة البن".

ومن ناحية أخرى حدث تحول كامل فى موقف تجار الأراضى المنخفضة، حيث بدءوا فى نسج العلاقات مع حكام مملكة "روينزورورو" بهدف النفاذ إلى ممرات التهريب الجبلية. بل إن الكثيرين منهم بدءوا يقدمون- فى سرية- مساهمات نقدية فى تمويل الحركة، وحتى دفع الضرائب لحكومة "روينزورورو". وتحسن الموقف المالى للحركة والحكومة كثيرًا بفضل الإيرادات المحصلة من فرض الضريبة على البن المهرب وسلع أخرى (من بينها الحيوانات الحية)، وكذلك المنح النقدية والضرائب المباشرة. ومع مجىء عام ١٩٧٦ قامت حكومة "روينزورورو" بتخفيف قبضتها فى جمع الضرائب المباشرة (الإجبارية)، حيث إن الظرف الاقتصادى الجديد قد جاء مواتيًا جدًا للمملكة وسمح بخلق قاعدة متحدة من الطبقة المتوسطة يمكن أن تستند إليها حركة "روينزورورو"، وبمساعدة هذه الطبقة تمكن الملك "إرما- نجوما " من توطيد سلطته خلال الفترة ١٩٧٤- ١٩٨٠.

وإذا كان الشعب فى "كاسيسى" لم يسقط منه إلا عدد قليل نسبيًا كضحايا لنظام "عيدى أمين" فإن هذا يقودنا إلى ملاحظة هامة، وهى أن الطبقة المتوسطة قد نجحت فى إقامة علاقة سياسية غير عدائية مع النظام العسكر ى، وفى الوقت نفسه نجحت فى تنسيق مصالح الطبقة الوسطى فيما بينها. ولم يشكل عهد "أمين" بالنسبة إليهم "تحريرًا" اقتصاديًا فحسب، وإنما منحهم أيضًا مقاطعة مستقلة سمحت لهم بالتحرر من الهيمنة الاقتصادية والسياسية لنخبة "تورو". ولما كان النظام العسكرى هو الحكومة الأوغندية الوحيدة التى خلقت وضعًا أصبح بمقتضاه بإمكان الطبقة المتوسطة من "البامبا" و"الباكونزو" التبلور والتعبير عن نفسها كطبقة أساسية، فيبدو أن هذه الطبقة لم تنشغل كثيرًا بما إذا كان هذا النظام دمويًا أو مستبدًا أو رجعيًا .. أم لا.

التسوية السياسية عام ١٩٨٢:

أدت تسوية عام ١٩٨٢ بين حكومة "حزب مؤتمر شعوب أوغندا "UPC وقيادة مملكة "روينزورورو"، أدت إلى الانسحاب النهائى للأخيرة من النضال المسلح القائم، وكان الحزب قد بدأ منذ عام ١٩٧٩ فى تنفيذ خطة لإنهاء تمرد مملكة "روينزورورو" واستعادة السيطرة على المناطق الجبلية.

وسعى الملك ومن معه من القادة إلى الاستفادة من انقسامات وصراعات الأجنحة المختلفة داخل "جبهة التحرير الوطنى الأوغندية " UNLF، لتوسيع المناطق الواقعة تحت سيطرتهم وبدءوا منذ أوائل ١٩٨٠ ينفذون العملية التى أطلقوا عليها "تحرير كاسيسى". واستهدفت هذه العملية إزاحة سلطة الحكومة الأوغندية عن هذه المقاطعة بأكملها. وتمكنت قوات "روينزورورو" بالفعل من مطاردة الشيوخ المحليين الذين يعملون فى خدمة الحكومة الأوغندية، حيث اضطروا إلى الفرار من مواقع سلطتهم واللجوء إلى المقار المركزية لإدارة المقاطعة. ورفضت القوات التنزانية[٢٥] الموجودة بالإقليم التصدى لقوات "روينزورورو" بدعوى أن هذا شأن داخلى. وأدى استعراض القوة هذا من جانب قيادة المملكة إلى الإسراع بعقد المفاوضات مع جناح "حزب مؤتمر شعوب أوغندا" داخل قيادة "جبهة التحرير الوطنى الأوغندية "، وكذلك حصول هذا الحزب على المرتبة الأولى فى مقاطعة "كاسيسى" فى الانتخابات العامة فى ديسمبر ١٩٨٠.

وكان وفد "حزب مؤتمر شعوب أوغندا " فى المفاوضات بقيادة "أمون بازيرا "، وهو من "الباكونزو" وخدم حكومة الجبهة بوصفه مديرًا عامًا للاستخبارات. وعلى الرغم من أن الحزب المذكور كان فى السلطة فى الستينيات ورفض وقتها فكرة التفاوض مع القيادة المناضلة لحركة "روينزورورو"، فإنه قد وجد من الضرورى فى الثمانينيات إجراء مثل هذه المفاوضات على المستوى الحزبى ثم الحكومى. وهناك أسباب متعددة يمكن أن تفسر هذا التغير فى الاستراتيجية.

السبب الأول أن الحزب كان فى الستينيات قابضًا بقوة على أعنة السلطة ولم يكن يواجه أى تحدٍ رئيسى من جانب المعارضة بعد أن تمكن من إخمادها، أما فى الثمانينيات فقد بات الحزب يواجه تحديا قويًا من "الحزب الديمقراطى" DP، خصمه الرئيسى. ومن ثم فقد سعى "حزب مؤتمر شعوب أوغندا" إلى كسب قوات "روينزورورو" فى صفه خشية أن تقوم بهذه المبادرة القوى المعادية له.

ثانيًا، أن مناورات "حزب مؤتمر شعوب أوغندا" كانت تستهدف التحوط من التهديدات التى تمثلها "الحركة الوطنية الأوغندية "UPM، خاصة بعد أن أعلن قائدها "يورى موسيفينى" على الملأ أن حزبه "سوف يعود إلى الأحراش" إذا استخدم "حزب مؤتمر شعوب أوغندا " وسائل غير ديمقراطية للفوز فى الانتخابات العامة.

وكانت قيادة "حزب مؤتمر شعوب أوغندا" فى مقاطعة "كاسيسى" على وعى تام باهتمام قيادة "الحركة الوطنية الأوغندية" بجبال "روينزورورو" منذ محاولة الأخيرة إقامة علاقات مع المملكة أيام "فروناسا"، ويقال إن قائد "فروناسا" (يورى موسفينى) الذى أصبح فيما بعد قائد "الحركة الوطنية الأوغندية" كانت له محاولات مبكرة فى هذا الصدد إبان الصراع مع "عيدى أمين "[٢٦]. ومن ثم كانت هناك خشية لدى بعض دوائر حزب مؤتمر شعوب أوغندا من أن تقوم بعض القوى المناهضة للحزب بإنشاء قاعدة لحرب العصابات فى جبال "روينزورورو". وفى الحقيقة فإن الزخم الذى اقتلع به "جيش المقاومة الوطنية" حكومة "أوكللو- لوتوا" عام ١٩٨٦ كان محصلة الهجوم الذى شنه "جيش المقاومة الوطنية" فى جبال روينزورى كما أن الجماعة المعارضة داخل "جبهة التحرير الوطنى الأوغندية" قد أقامت خلال الثمانينيات قاعدة لحرب العصابات فى شرق جبال "روينزورى" خلال الثمانينيات ضد حكومة "حزب مؤتمر شعوب أوغندا".

لهذا عمل حزب مؤتمر شعوب أوغندا بسرعة وعزم على الإمساك بالمبادرة فى "كاسيسى"، ومن ثم قامت قيادة مملكة "روينزورورو" فى ١٥ أغسطس ١٩٨٢

بالانسحاب "طواعية" من العمل المسلح، وهبطت من الجبال حيث استقبلتها قيادة حكومة أوغندا فى احتفال وطنى كبير نظم فى مدينة "كاسيسى". وكان المكسب الكبير "لقيادة حزب مؤتمر شعوب أوغندا" هو نجاحها فى إنهاء دولة وحكومة مملكة "روينزورورو" دون وقوع حمام دم. وصدر عفو عام على جميع قيادات "روينزورورو"، وتم إدماجهم فى إدارة الحكومة المحلية فى "كاسيسى"، كذلك جرى ضم الجنود الراغبين فى "جيش التحرير الوطنى الأوغندى" UNLA.

كما يمكن إرجاع قدرة "حزب مؤتمر شعوب أوغندا" على تنفيذ هدفه إلى سببين رئيسيين هما: الدور الفعال الذى قام به "أمون بازيرا" بوصفه المفاوض الرئيسى للحكومة المركزية، والطابع الذى اتسمت به قيادة "روينزورورو" فى هذا الوقت. فقد أدرك "بازيرا" جيدًا أن قيادة الحركة قد أصبحت الآن للطبقة متوسطة بالدرجة الأولى، وأنه نظرًا لعدم وجود قيادة منظمة شعبيًا فمن الممكن استيعاب هذه القيادة والتلاعب بها دون إحداث لقلاقل وسط الشعب. كما أصبح جليًا أيضًا أن القسم الأكبر من قيادات "روينزورورو" قد أصبح أكثر اهتمامًا بالمكاسب التجارية عن الأمور السياسية. ومن ثم كان عليه فقط أن يجد جزءًا ضئيلاً من تلك القيادات- أى مسئولى حكومة المملكة- الراغبين فى التعامل، ومن ثم يمكن عزلهم عن بقية قيادات الحكومة.

"جيش المقاومة الوطنية" و"حركة روينزورورو":

بدأت قيادة "جيش المقاومة الوطنية " عام ١٩٨٥ فى الاتصال بمن تبقى من قيادات مملكة "روينزورورو"، وخاصة الميجور "ريتشارد كينيا موسيتو" الذى ظل رئيس أركان جيش المملكة حتى عام ١٩٨٢. كما لقى "جيش المقاومة الوطنية" المساعدة من بعض السكان المحليين بقيادة "سيراسى باسمبيا" الذى سبق له الخدمة فى حكومة "رونزرورو" كشيخ محلى، إلا أنه قد أعفى من مناصبه فى هذه

الحكومة بعد أن اتهم وآخرون فى أواخر السبعينيات بعدم الولاء لحكومة الملك "إرما- نجوما". غير أن الموقف الجديد قد سمح له بإقامة علاقات عمل طيبة مع الميجور "كينيا موسيتو" الذى كان أحد من عملوا على إزاحته من مناصبه فى حكومة "روينزورورو" فيما مضى. ولما كان "باسامبيا" و"موليما"، و"كينيا موسيتو" قد ناوروا لأجل مواقع قيادية عليا فى حركة "روينزورورو" وبعد ذلك فى إدارة "حركة المقاومة الوطنية"، فإن العمل تحت قيادة "كينيا موسيتو" قد أعطى "جيش المقاومة الوطنية" عام ١٩٨٥ قاعدة للانطلاق من جبال "روينزورى". وشاركت نساء "الباكونزو" و"بونينجابو" مشاركة فعالة فى إخفاء ونقل سلاح "جيش المقاومة الوطنية" فى سلالهن التقليدية إلى الجبال. وقام سكان "روينزورى" بتوفير الغذاء والغطاء الأمنى للقوات.

إن بروز "كينيا موسيتو " كقائد لحركة "روينزورورو" "الجديدة" ليلقى بعض الضوء على مفهوم ووظيفة القيادة فى الحركات "المستضعفة" لتطويرها إلى حركات سياسية أكثر تطورًا، وبشكل خاص على أهمية الإدارة ووضوح الرؤية.

كان "كينيا موسيتو" قد اعترض مسبقًا على الصفقة السياسية التى عقدت بين قيادة مملكة "روينزورورو"- التى كان جزءًا منها- وحكومة "حزب مؤتمر شعوب أوغندا". فقد رأى فى عام ١٩٨٢ أن التسوية السلمية التى تحققت حينئذ لم تحل القضايا الأساسية للديمقراطية والحكم فى أوغندا. وانتقد النهج غير المشروط لإعادة إدماج شعب "روينزورورو" فى أوغندا الجديدة، زاعمًا أن تلك التسوية السياسية لم تضمن حقوق الأفراد وجماعات الأقليات العرقية، وأنها لم توفر أية ضمانات لاحترام وحماية وتعويض شعب "روينزورورو" عما خسره خلال الماضى سواء قبل الاستعمار أم بعده. ولم تُبن تسوية عام ١٩٨٢- فى نظر "كينيا موسيتو " والكثير من فلاحى "روينزورورو"- على أساس مضمون سياسى وإنما على أساس "مبادرات رمزية " لم يستفد منها إلا قسم من قيادة الحركة. ومن ثم رفض "كينيا موسيتو" "الاستسلام" لأية قوى واختار البقاء فى الجبال التى كانت

تمثل أيضا معقله السياسى القوى. وظل يتحين الفرصة المناسبة لإعادة تنظيم النضال، وهى الفرصة التى جاءته مع تصاعد اهتمام "حركة" و"جيش المقاومة الوطنية " بجبال وأحراش "روينزورى".

وفى الحقيقة أن مكانة "كينيا موسيتو" كقائد محلى قد ارتفعت مع قدوم قوات "جيش المقاومة الوطنية". ولم يكتف المحرضون السياسيون لحركة و"جيش المقاومة الوطنية " بالدعاية والترويج لرفضه الحاسم لشروط الصفقة السياسية السابقة، وإنما سمحوا له أيضًا بتجنيد المحاربين "لجيش المقاومة الوطنية" من بين السكان المحليين.، ويقال إن هذا "الجيش" قد وفر الأسلحة والذخائر دون أن يعبأ بالمشاعر والآراء المناهضة لهذا التحرك والتى عبر عنها بعض القادة المحليين فى مقاطعة "كاسيسى". وأطلق على هذه الحركة الجديدة التى نشأت فى سياق التحالف بين "جيش المقاومة الوطنية" وقيادة "روينزورورو" الجديدة "حركة حرية روينزورورو".

غير أن هناك عاملاً رئيسيًا أسهم فى عرقلة عملية تطوير التحالف بين "روينزورورو" و"جيش المقاومة الوطنية"، فقد كان الخطأ الأكبر هو تجسد قيادة "روينزورورو" فى "كينياموسيتو". أما الخطأ الثانى فكان الطابع شديد السرية للعلاقة بين "كينيا موسيتو" و"جيش المقاومة الوطنية ". فرغم أن "جيش المقاومة" قد أفاد من الدعم الجماهيرى، إلا أن جماهير إقليمى "كاسيسى" و"كابارولى" أبقيت على جهل بطبيعة العلاقة بين "روينزورورو" و"جيش المقاومة الوطنية" التى رأوا فيها مجرد علاقة بين "كينيا موسيتو" و"جيش المقاومة". وسرعان ما تحدى السكان المحليون و"مجلس حكماء مقاطعة كاسيسى" العلاقة السرية بين ما أطلقوا عليه عن حق "روينزورورو الجديدة" و"جيش المقاومة الوطنية"، من خلال مذكرة قدمت إلى "جيش" و"حركة المقاومة الوطنية". وقد أعد المذكرة ووقع عليها لجنة المجلس المكونة من ١٣ عضوًا والتى ضمت الأسقف البروتستانتى لكنيسة "ديوسيسى" فى جنوب "روينزورى" وصاحب المقام الرفيع "زبيدى كهانجوا ماسيريكا".[٢٧]

العلاقات بين "حركة " و"جيش المقاومة الوطنية"

وبين "كينيا موسيتو" بعد فبراير ١٩٨٦:

تحولت هذه العلاقات إلى وضع شائك بعد استيلاء "حركة " و "جيش المقاومة الوطنية " على سلطة الدولة فى فبراير ١٩٨٦. وقد حدث هذا التنافر فى العلاقات عل مستوى كل من السياستين الداخلية (أو الوطنية) والدولية.

فبمجرد استيلاء "حركة" و"جيش المقاومة الوطنية" على سلطة الدولة فى كمبالا تقدمت قيادة "حركة حرية روينزورورو" بمذكرة إلى الحكومة(٢٨) تضمنت مقترحات تتعلق بإدماج "حركة حرية روينزورورو " فى "حركة المقاومة الوطنية". واقترحت المذكرة إقامة نظام حكم فيدرالى يضمن للأقليات القومية الحماية من الاضطهاد القومى.

وجدير بالذكر أنه بعد الاستيلاء على السلطة نتيجة نضال ثورى مسلح كانت النظرة السائدة فى إقليم شرق أفريقيا إلى الحكومة الجديدة فى أوغندا تتسم بالريبة من كونها تمثل نظامًا شيوعيًا. وهو ما أضر بالعلاقات الدولية للنظام الجديد مع الدول المجاورة، وخاصة كينيا وزائير. فمن ناحيتها اتهمت زائير حكومة "موسيفينى" بدعم القوات المعارضة لدولة زائير الكولونيالية الجديدة فى زائير، وخاصة "حزب العمل الكونغولى" PLC.

وحسبما يقول الدكتور "كيونجا " وزير المالية الأوغندى الأسبق، فإن حكومة "حركة المقاومة الوطنية" قد اكتشفت بعض الصحة فى هذا الاتهام عندما علمت بوجود فعلى "لحزب العمل الكونغولى" فى جبال "روينزورى" وتعاون "كينيا موسيتو" مع قوات هذا الحزب. وهكذا بدأت المتاعب تقوم فى العلاقة بين "كينيا موسيتو" والحكومة الجديدة. ويقال إن الحكومة طلبت منه المساعدة فى إلقاء القبض على بعض عناصر "حزب العمل الكونغولى" لتسليمهم إلى حكومة زائير كبادرة

حسن نوايا من أجل تخفيف الضغوط الدبلوماسية على النظام بشأن هذا الموضوع. غير أن "كينيا موسيتو "- حسب بعض الروايات- قد راوغ كثيرًا فى التجاوب مع هذا المطلب.

نتيجة لهذا الموقف، قررت حكومة "حركة المقاومة الوطنية " في سبتمبر ١٩٨٧ نشر قوات "جيش المقاومة الوطنية" في جبال "روينزورى" لإخراج قوات "حزب العمل الكونغولى". ولكن المعضلة كانت كيف يمكن للقوات الحكومية التمييز بين عناصر "حزب العمل الكونغولى" والسكان المحليين؟ وهو ما سبب متاعب كثيرة للسكان المحليين، كما أدى إلى تبلور شعور قوى بضرورة قيام الحكومة بفتح حوار علنى وديمقراطى حول مشكلة "روينزورورو" والتعامل مع كل القضايا المتصلة بها بأسلوب سياسى وليس عسكريًا.

ونظرًا لصعوبة التمييز بين أفراد "حزب العمل الكونغولى" والسكان المحليين، وعدم تحمس الأخيرين للمشاركة فى تطهير المنطقة من الكونغوليين، لجأت القوات الحكومية إلى ممارسة الإرهاب دون تمييز ضد السكان المحليين، وتعرض مواطنون أبرياء للنهب والاغتصاب والقتل والإصابة وتدمير الممتلكات.

وقد زاد الأمر سوءًا وقوع ممارسات سابقة قبل تفجر مشكلة القوات الكونغولية.إذ كانت الحكومة الجديدة قد اعتمدت منذ عام ١٩٨٦ سياسة "إطلاق الرصاص الحى والقتل" ضد كل صور التهريب عبر الحدود. وفى فبراير ١٩٨٧ وقعت حادثة غريبة انتهت بمصرع الليفتنانت "توم بالوكو".

كان "بالوكو" فيما مضى ضابطًا فى "جيش التحرير الوطنى الأوغندى" ثم أصبح عضوًا فى البرلمان عن "حزب مؤتمر شعوب أوغندا " فى انتخابات تكميلية لملء مقعد دائرة شمال "كاسيسى" الشاغر بسبب هروب الدكتور "كريسبوس كيونجا" خارج البلاد. غير أنه حينما تمت الإطاحة بحكم "حزب مؤتمر شعوب أوغندا " فى انقلاب "أوكيلو- لوتوا " التحق الليفتنانت "بالوكو " بـ"جيش المقاومة

الوطنية " وعمل لصالحه حتى عام ١٩٨٧. وقيل إنه قد بدأ أوائل هذا العـــام فـــى تنظيم جماعة معارضة فى جبال "روينزورى"، إلا أنه تم أسره عـــل يـــدى "كينيـــا موسيتو" وقتله جنود "جيش المقاومة الوطنية " فور أن تسلموه من "كينيا موسيتو".

ويرى كثيرون أن هذا التصرف كان من الحتمى أن يسمم العلاقـــات بـــين "كينيا موسيتو" و"جيش المقاومة الوطنية" الحكومى. إذ إن الظروف والطريقة التـــى قتل بها "بالوكو" قد أثارت حنق السكان المحليين لأن "بالوكو" لم يبد أيـــة مقاومـــة أثناء إلقاء القبض عليه ومن ثم كان يجب تقديمه إلى محاكمـــة عادلـــة أولاً. وزاد غضب السكان المحليين مع تصاعد عمليات القوات الحكومية فى شهر سبتمبر.

وفى رأى الكاتب أن الهجوم غير المتعقل على السكان المحليـــين بـــدعوى اصطياد مقاتلى "حزب العمل الكونغولى"، واتساع عمليات القتل التى اتـــسمت بهـــا سياسة "إطلاق الرصاص الحى والقتل" ضد المشتبه فى قيـــامهم بالتهريـــب عبـــر الحدود، والظروف التى أحاطت بالاغتيال غير المبرر لـــ "بالوكو ".. كل هذا قـــد مهد الأرض أمام المعارضة فى "روينزورى " لحكومة "حركة المقاومة الوطنية ". ولكن هذا يمكن فهمه أكثر فى السياق والطريقة التى تعاملت بها هذه الحكومة مـــع المعارضة فى البلاد، وخاصة بالنسبة للموقف فى شمال وشمال شـــرقى أوغنـــدا. حيث اتضح أن الحكومة قـــد اعتمـــدت حلـــولاً عـــسكرية مفرطـــة للمـــشكلات السياسية.(٢٩)

دروس من نضال "روينزورورو"

يمكن اســـتخلاص النقـــاط الـــسبع التاليـــة مـــن تحليلنـــا لمـــسار حركـــة "روينزورورو":

أولاً: إن النزعة القبلية لا تتبلور من تلقاء ذاتها، وإن الصـــراعات العرقيـــة لا تنبثق من مجرد وجود جماعات عرقية. وإنما هى بدلاً من ذلك تقوم على أساس

علاقات القوة بين الطبقات المسيطرة والمُسيطَر عليها وسط الجماعات العرقية المتفاعلة. وهكذا تكون الصراعات العرقية صراعات حول حقوق الشعب.

ثانيًا: إن أساس الصراعات العرقية لا ينحصر فى الاعتبارات السياسية، وإنما يمتد إلى الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية بأبعادها التاريخية، وإن نجاح أو إخفاق أية حركة- اجتماعية كانت أم سياسية- يتوقف على قدرة القيادة فى تحديد المشكلات الرئيسية وتعبئة وتنظيم الجماهير للنضال على أساس المعرفة الملموسة بواقعهم. وهو ما يستدعى التزام القيادة بدعم المطالب الديمقراطية. وهكذا فإنه حينما وأينما تنحرف القيادة عن مسار النضال الشعبى وتتصرف نحو تحقيق مكاسب شخصية، يتعرض هذا النضال للابتعاد عن مساره المقدر. وهذا هو الموقف الذى أدى إلى انهيار القيادة المناضلة لحركة "روينزورورو"، وإلى تفكك حتى الدولة التى قاموا ببنائها.

ثالثًا: إنه حتى داخل الحركة الديمقراطية ذاتها توجد مصالح مختلفة، وإذا لم يتم التعامل معها على نحو سليم فإنها يمكن أن تؤدى إلى انقسامات داخلية فى القيادة ووسط الأعضاء، ومن ثم تكون النتيجة هى الفشل المحقق.

رابعًا: إن الجماهير تواصل، بل وتطور، النضال من أجل حقوقها طالما ظلت منظمة على أسس ديمقراطية. أما عندما يتقوض الأساس الديمقراطى للتنظيم فإن المشاركة الجماهيرية تنعدم. إن انعدام المشاركة الشعبية الجماهيرية ينتج عن، كما يؤدى إلى، القيادة النخبوية؛ ومن ثم إعطاء الأولوية لمصالح النخبة.

خامسًا: إنه من الممكن استخدام الديمقراطية لتحقيق غايات مختلفة، فمن الممكن استخدامها لطمس وجود شعب ما مثلما حدث مع مملكة "روينزورورو" ومثل عدوان "حركة المقاومة الوطنية " على شعب "روينزورورو" باسم حماية الأمن الداخلى للدولة. كما يمكن استخدامها لتحرير الشعب، أو على الأقل أقسام من المجتمع.

سادسًـا: إن مضمون الديمقراطية يختلـف حـسب الظـروف المتغيـرة، وبالأساس وفقًا للمصالح المسيطرة. ففى حالـة "البامبـا" و"البـاكونزو" اعتبـرت الطبقات المتوسطة التحرير الاقتصادى الظاهرى إنجازًا كبيرًا.

سابعًا وأخيرًا: إنه بصرف النظر عن الاسم الذى تطلقه قيادة سياسية ما على نفسها فإن صدقيتها تتوقف على طابع ممارساتها السياسية والتنظيمية. ومن ثم فإنها سوف تلقى معارضات مختلفة طالما وجدت أقسام فى المجتمع تشعر بخداع القيـادة لها. وقد تنظم هذه المقاومة على أساس ديمقراطى أو غير ديمقراطى.

مـلاحظـات:

(١) مقابلة أجريت فب كمبالا (سبتمبر ١٩٨٧) مع الرئيس السابق لمجلس شـيوخ "البامبا " و"الباكونزو".

(٢) يوجد المزيد من الأدلة على هذا الزعم فـى (Syahuka-Muhindo, 1985:41) حيث يعرض الكاتب لعمليات وفود "البامبا " من مناطق أخرى حـول جبـال "روينزورورو" إلى غرب وادى "ريفت" شمال هذه الجبال.

(٣) هناك فئتان من "الباسنجورا ". أولاهما عشيرة من "الباكونزو" لهم تقاليد عريقة فى تربية وصيد الحيوانات، وأفرادها منتشرون على نطـاق واسـع ويمكـن العثور عليهم فى كل من أوغندا وزائير. أما كلمة "سـوجورا " فتـشير إلـى استخدام الأدوات الحادة فى صيد الحيوانات وتجفيف جلودها؛ حيث اسـتخدموا الحراب فى الصيد، والعصى الصغيرة المدببة (من البامبو) لنشر جلود الحيوان لتجفيفها. وقد كانوا أول من استوطن منطقة "بوسنجورا"، ولكنهم نزحوا منهـا حينما قام "الباهيما" بغزوها لأول مرة. وعندما احتل الأخيرون المنطقـة كـان يشار إليهم أيضًا كــ "باسونجورا " بسبب تشابه أنشطتهم وأعمـالهم (وإن لـم يكن هناك تماثل ثقافى بالضرورة) مثل تربية الحيوانات – وخاصة الماشية.

(٤) يمكن الاطلاع على مناقشة هذا الموضوع فى (Syahuka-Muhindo 1989:50-53).

(٥) أصبح مهاجرو "البانيورو" المزارعون يعرفون باسم الـ "بانياجواكى" وهو اسم يشير إلى حرمانهم السابق فى موطنهم- "بانيورو". ولكن مع الإنتاج الاجتماعى والاندماج العرقى نشأت جماعة عرفت باسم "بانيابندى" وعملت بالأنشطة الحرفية فى منطقة "كيانيا" فى "بوسنجورا"، وخاصة إنتاج الأوانى الفخارية (امبيندى) التى كانوا يبادلونها بالماشية والمنتجات الحيوانية مع رعاة "الباسونجورا " الذين كانوا يحتاجون إلى هذه الأوانى والأوعية لحلب الأبقار وتخزين الزبد، فضلاً عن أوانى الطهى والطعام. وقد كانت هذه الجماعة الحرفية وسط السكان فى الأراضى المنخفضة تعرف باسم "بانيا- امبيندى " أى منتجى الأوعية الفخارية، ثم حرفت التسمية بعد ذلك إلى "بانيا بندى". ونظرًا لتكونها فى الأصل كجماعة حرفية من هذا النوع، فإنه من الممكن ربط انتشار وتوطن جماعات "البانيابيندى " بتوفر موارد الغرين فى مناطق مختلفة من "بوسنجورا " - "بوكنزو " فيما بعد - حتى فى ظل سياسات القرن التاسع عشر وما نجم عنها من تشتتهم فى جميع أنحاء الإقليم.

(٦) من أمثلة هذه المشيخات التقليدية تلك التى سيطر عليها "نياموبونجو" وابنه "بورازيجو" فى "بوسنجور "، و "كانيانيا" نجل "تابارو" شيخ "كياتوا"، و "سيتومى" نجل "رواكاليجا" (بونيانجباو)، و "واكو" نجل "موبو" شيخ "جويرى"، و "كاليكورا" (بانيانجابو)، و"كاسورو" شيخ "بوارهيا"، و "موبينجى" شيخ منطقة ما بين نهرى "نياموجاسافى " و "لوبريها "، و "كاكولى" شيخ "كاتوى". ويكفى ذكر أن كثيرًا من التطورات التى جرت فى الإقليم لم تنتشر فى "بوامبا" حتى أواخر القرن التاسع عشر بسبب انعزال هذه المنطقة عن بقية الإقليم بفعل منحدر وادى "ريفت" وجبال "روينزورى"، حيث كانت "بوامبا " توجد شمال "روينزورى" وتعتبر أساسًا جزءًا من وادى "ريفت".

(٧) يرى البعض مثل "فيورلى" Furley أن "تورو" كان اسم تل منحدر فى المنطقة التى عرفت حديثًا باسم "بونيانجباو"، وفيما بعد اعتمدت هـذا الاسـم مملكـة "كابويو" وانتشر مع اتساعها. وهى وجهة نظر خاطئة تمامًا. بل إنها ببساطة لا يمكن تصورها. فمن الثابت تاريخيًا أن "تورو" لم توجد كإقليم جغرافى وإنمـا كمفهوم لوصف حادثة تاريخية معينة، وهى التمرد الذى قاده "كـابويو" ضـد مملكة "بانيورو – كيتارا ". ومن ثم فإن مفهوم "تورو" قد انطبق فى كل مكـان حاول فيه "كابويو" ومن خلفه إقامة قاعدة لمملكتهم الخاصة، وذلك حتى مجـئ الاستعمار البريطانى. وقد كان التل الذى يشير إليه "فيورلى" هـو أحـد هـذه المواقع التى جرت فيها محاولة إقامة قاعدة للمملكة.

أما مفهوم "التورو الأنقياء" فقد صكه الموظفون الاستعماريون بعـد فـرض الحماية على أوغندا، وهو يشير بوضوح إلى أن مفهوم "تورو" كان ينظر إليه فـى القرن التاسع عشر كمفهوم ملتبس، وحينما تم التحقق أن معظم الأرض التى ادعى "كاساجاما" أحقيته التاريخية فيها لم تعرف علـى الإطـلاق حكـم "التـورو"، وأن المنطقة أو المناطق الوحيدة التى شهدت حكامًا من "ألتورو " (حيث بدأت الـسلالة الملكية "للبابيتو" بحكم "كابويو ") كانت بوراهيـا" و "بونيانجبـاو"، اتجـه هـؤلاء الاستعماريون نحو صياغة مفهوم "التورو الأنقياء" الذى ألصقوه بهاتين المنطقتين. وفيما بعد قاموا بتوحيد كونفيدرالى عام ١٨٩٤ بين كل من "مـوينجى"، "كياكـا"، "نياكيبيمبا"، "كيتاجويتا" و"كيتاجويندا". وبالمثل فإن القومية المعروفة باسم "بـاتورو" لم توجد قبل تمرد "كابويو". وقد كانت بالأساس مكونـة مـن جماعـة "الباهومـا" ولاجئين آخرين ومتمردين هاربين من الممالك المجاورة. وقد كان مـن الممكـن تدمير هذه القومية الآخذة فى التشكل حينما قام "كاباليجا" بتدمير مملكة "تورو" عـام ١٨٩٠ ولكن ما أنقذها من هذا المصير هو قدوم المستعمر البريطانى. ومـن ثـم أضحى "الباتورو" جماعة مركبة ولدت فى غمار القلاقل السياسية التى اتصف بهـا فى القرن التاسع عشر الجزء الغربى من إقليم البحيرات العظمى.

(٨) يعنى مصطلح "موتورو نياكبارا": "الموتورو" "النقى" أو "الخالص "، أى ذلك الذى ترجع أصوله إلى الرعاة "البابيتو "، وذلك حسب "الروهيندا" وهى "اللغة الرسمية للجماعة الحاكمة فى مملكة "تورو ".

(٩) يقول "فيورلى"Furley op.cit.:14 أن "روكارا" خاله قد عُين مسئولاً عن "تورو" – أى منطقتى "بونيانجباو" و "بوراهيا " – وكانت عاصمته هى "ملبيمبا " التى تقع شمال "فورت بورتال " (كابارولى)، كما عين "روكارا ماجيجى" شيخًا أيضًا لمنطقة بحيرة الملح جنوبًا، ومن ثم قامت قواته تدريجيًا بإخضاع "بوسنجورا " وبعض سفوح التلال القريبة من الجبال، وبخاصة مناطق "كيارومبا "، "كيسنجا "، "مونكونيو " و "بويرا " .. وجميعها تقع فى "بوكونزو " الحالية، وحيث أغارت عليها هذه القوات للحصول على الطعام أساسًا. كما عين "روكارا " نجل "اتيكيراها " على "بوامبا ". وعين "إيراتى " – وهو أحد القادة العسكريين – على "مبوجا " فى أقصى غرب "بوامبا ".

(١٠) لمزيد من التفاصيل حول سلوك أوليجاركية "تورو" انظر: Syahuka-Muhindo 1989:98-107.

(١١) على سبيل المثال تم فى المنطقة المعروفة حاليًا باسم "بوكونزو" إعلان عدة أميال مربعة من الأرض فى كانيامبارا أنها "أوموكاما" (أى أرضًا ملكية) وأقيمت عليها أول مبانٍ رسمية فى المنطقة، وظلت ملكيتها تنتقل عدة مرات حتى استقرت أخيرًا فى نطاق "بويرا ". وفى قرية "إهانديرو" فى الجزء الجبلى من "بويرا" قام شيخ محلى يدعى "لوكا " بقتل رجل يدعى "بيكالا" بالرصاص أثناء نزاع على الأرض. (المصدر: مقابلة مع بعض وجهاء "إهانديرو " فى سبتمبر ١٩٨٦). كما سجلت الواقعة فى دفتر أحوال مملكة "روينزورورو" ١٨٣٠ – ١٩٦٧.

(١٢) من الأمثلة الكلاسيكية: الطريق المؤدية من "كابارولى " (فورت بورتال)

عاصمة مملكة "تورو " إلى "بوامبا "، إلى الشمال الذى كـــان منفــصلاً إبـــان. الظروف الصعبة فى جبال "روينزورى "، واكتمل عام ١٩٣٨.

(١٣) كان هناك ستة من هذه الفروع فى: "بوجهيندرا "، "بوسومبا– كيكيــو "(فـــى "بوامبا")، "كاكوكا " (داخل زائير)، "بوراهيا "، "بونيانجباو "، و "بوســنجورا ". (المصدر: مقابلة مع "يوفيسى موليوابيو " فى أكتوبر ١٩٨٦).

(١٤) انظر:

Uganda Government, Report of the Commission of Inquiry into the Recent Disturbances among the Baamba and Bakonzo People of Toro, Entebbe, 1962.

(١٥) انظر:

Sembeguya Commission, ibid, pp.5-10. Also:Uganda Argus. of 16 November 1962.

(16) Annual Report, Toro Kingdom, 1956-58 also cited in syahuka-Muhindo, 1989, P. 27.

(١٧) هذه المعلومات وردت فى القسم رقم ١٩ من:

Rwenzruru Kingdom Government General Memorandum 1930-68.

انظر أيضا:

Syahuka - Muhindo, 1989, Appendix c.

(١٨) للحصول على معلومات عامة عن هذا الهجوم انظر:

Uganda Argus, 31 August 1962

وكذلك تقرير "لجنة سمبيجويا " لمعرفة بيانات الأشخاص الذين قتلوا.

(١٩) عرض "ستاسى " Stacey لدوره الخاص فى كتابه: Summons to Rwenzori، وكذلك يوجد نقد مطول لأنشطته فى Syahuka-Muhindo 1989 وهذا تحت عنوان فرعى: "عامل ستاسى فى مشكلة "روينزوروورو" ".

(٢٠) انظر:

Syahuka-Muhindo 1987:31.

(٢١) انظر:

Uganda Government, 1963, Report of the Commission of Inquiry into the Administration by the Government of the Kingdom of Toro of the Services for which It Is Responsible in Certain Counties of the Kingdom, Entebbe.

(٢٢) ضمت "كامباسا" (عام ١٩٦٢) مراكز "كارامبى" و "مونكونيو" و"كاتوى"، وضمت "بوتالى" مراكز "كيسنجا" و"كيارومبا" و"موهوكيا"، وضمت "بونينجابو" نفس المنطقة الحالية، وضمت "بوليمبيا " مراكز "كيلمبى" و"روكوكى" و"وبوجوى"، وكانت "بوراهيا" هى نفس المقاطعة الحالية، وضمت "بوجهيندرا " جبال "بوراهيا" ومقاطعة "بوامبا".

(٢٣) انظر:

Syahuka-Muhindo 1989:267-9 .

وقد عرض لعملية الإنقاذ هذه عضو نشط فى الحركة الوطنية الكونغولية MNC/L فى مناقشة غير رسمية.

(٢٤) يوجد تحليل أعمق للنضال السياسى النشط لحركة "روينزوروورو" فى:

Syahuka-Muhindo, 1989, Chapter 4.

(٢٥) يلاحظ أن الجنود التنزانيين قد شكلوا القسم الأكبر فى القوات التى أسقطت الرئيس "عيدى أمين " عام ١٩٧٩.

(٢٦) أكد هذا الدكتور "كريسبوس كيونجا " وزير المالية السابق فى حكومة "حركة المقاومة الوطنية " وذلك خلال اجتماع عقد لإبلاغ سكان "كاسيسى " المقيمين فى كمبالا وعنتيبى وجنجا بالموقف الراهن فى "كاسيسى ". هذا وقد انضم الدكتور "كيونجا " عام ١٩٨٠ إلى "الحركة الوطنية الأوغندية، وفاز فى الانتخابات العامة بالمعقد الوحيد المخصص لدائرة شمال كاسيسى.

(27) Memorandum to the Interim Chairman of the National Resistence Movement and chairman of the High Command of the National Resistance Army, Elders council, Kasese District, 5 January 1986.

(٢٨) انظر: "مذكرة الشكاوى الثالثة لـ "روينزورورو". وقد صدرت هذه الوثيقة لتقديمها إلى رئيس لجنة، تقص الحقائق فى منظومة الحكم المحلى، بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٨٦.

حول هذا الموضوع انظر:

(29) Mamdani 1988.

المراجع

Coke, Peter and Martin Doornbos, 1982, "Rwenzururu Protest Songs", African, Vol. 52, No. 1.

Corragio, J, L, 1986, Nicaragua: Revolution and Democracy. Allen and Unwin, London.

Doornbos, Martin, 1970, 'Kumanyana and Rwenzuruiu', in Rotberg and Mazuri (eds), Protest and Power in black Africa, Oxford University Press, New York.

Doornbos, Martin, R, n.d., Protest Movements in Western Uganda: Some Parallels and Contrasts', in Hall, Raymond L. (ed) Ethnic Autonomy: Comparative Dynamics, Pergmon Press. New York.

Ingham, Kenneth, 1975, The Kingdom of Toro in Uganda, Methuen, London.

Kibbulya, Hannington. 1964, 'Baamba and their Area', in Uganda Argus of 12 September.

Marx, Karl, n.d., The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte, Ch. 1.

Mamdani, Mahmood, 1988, 'NRA/NRM: Two Years in Power', a text of a public lecture delivered at the Main Hall, Makerere University, 3 March 1988 as printed in New Vision, March 11, 14 and 16 1988.

Museveni, Yoweri, 1972, 'Fanon's Theory on Violence: Its Verification in Liberated Mozambique', in Shamuyarira, N. M., (ed.), Essays

on the Liberation of Southern Africa, University of Dar-es-Salaam Studies in Political Science No.3, Tanzania Publishing House, Dar-es-Salaam.

Odhiambo, Atieno, E, C, et al, 1977, History of East Africa, Longman, London, ch. 4.

Rodney, Walter, 1973, How Europe Underdeveloped Africa, Tanzania Publishing House, Dar-es-Salaam.

Roscoe, John, 1924, Bagesu and Other Tribes, Cambridge University Press.

Sembeguya Commission Report, p.3.

Stacey, Tom, 1965, Summons to Ruwenzori, Secker and Warburg, London.

Stavenhagen, Rodolfo, 1987, 'Ethnic Conflict and Human Rights: Their Interrelationship', Bulletin of Peace Proposals, Vol. 18, No.4.

Syahuka-Muhindo, A, 1983, 'The Origin and Development of the Rwenzururu Movement: 1900-1962', Mawazo, Vol.5, No.2, December.

----, 1987, 'The Search for Nationality: Guerrilla Struggle in Rwenzururu', paper presented to the International Seminar on Internal Conflict, 21-26 September, Makerere University, p.27.

----, 1989, 'The Rwenzururu Question: A Struggle for Democracy by Baamba and Bokonzo Peoples of Western Uganda' . MA Thesis Makerere University, ch.2.

Uganda Argus, 11 January 1963.

Uganda Argus, 25 February 1963.

Uganda Argus, 27 August 1962.

Uganda Argus. 31 August 1'902.

Uganda Argus, 5 September 196?

Uganda Argus, 20 October 1962.

Uganda Argus. 14 November 1962.

الفصل الرابع عشر

الحركة الأصولية الإسلامية فى تونس فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٩٠: التاريخ واللغة(*)

زياد كريشان

تــــمهيــد

عندما اقتربت من تلك الدراسة فى عام ١٩٨٦، شعرتُ بأنه سيكون كافيًا تناول الأبعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية للأصولية الإسلامية، وأن نفسر على الأخص ظاهرة عودة المقدس إلى الحياة اليومية. منذ هذا التاريخ كان أكثر الحوادث لفتًا للانتباه هو ظهور الإسلام السياسى، بوصفه قوة بديلة- ووحيدة تقريبا- داخل العديد من البلدان العربية والإسلامية من ضمنها تونس. ونجد أحدث الأمثلة الدالة على ظهور تلك القوة الجديدة، فى انتصار جبهة الإنقاذ الإسلامى فى انتخابات الجزائر المحلية والإقليمية فى ١٢ يونيو ١٩٩٠. و جاء هذا النصر لكى يقدم للحركات الأصولية فى المغرب العربى وتونس على الأخص توقعات جديدة، ويشجعهم على السعى إلى السلطة داخل المنطقة.

ودفعتنى تلك الظروف إلى إدخال تغيير خفيف على الخطوط الأساسية لهذا العمل، على الأخص لأن العودة إلى المقدس قد تستلزم التقصى الواسع للتغيرات الأخيرة فى الرأى العام، وهو الأمر الذى ليس فى مقدورنا فعلةً فى إطار الوسائل والوقت المتوفرين لهذه الدراسة. ولهذا قررت تقديم شرحً لتاريخ الأصولية

(*) ترجمة: صلاح أبو نار

الإسلامية ونموها الثقافي. وأعتقد أن هذا التناول يتسق اتساقًا كافيًا مع قضايا الحركات الاجتماعية، والتحولات الاجتماعية والنضال من أجل الديمقراطية في أفريقيا.

ولقد أصبح من المستحيل تقريبًا أن نتحدث عن الحركات الاجتماعية والنضال من أجل الديمقراطية فى تونس، دونما أن نأخذ الأصولية فى حسابنا. ومنذ لقاء "هرارى" Harare فى يونيو ١٩٨٨، أصبحنا واعيين بالضرورة الملحة للدراسة العميقة لتلك الظاهرة. وجائت الأحداث التالية لتؤكد على تلك القناعة وتدعمها.

وسوف تبدأ الدراسه بمدخل نظرى نحاول فيه إلقاء الضوء، على الظروف الثقافيه والسياسيه التى صاحبت ميلاد ظاهرة الإسلام السياسى. وفى هذا المدخل سنظهر الفوارق بين الإسلام بوصفه ثقافة والحركات الأصولية كاستجابة للتحديات المعاصره. وفى أعقاب هذا المدخل النظرى تتبعنا المراحل الأكثر أهميه فى تاريخ الأصولية، من مرحلة التعبير خفيض الصوت فى عامى ١٩٦٩-١٩٧٠ حتى المرحلة الراهنه.ولقد جعلنا دراستنا تحتوى على آخر التطورات، ليس فقط سعيا نحو تقصيها، ولكن أيضا لأن تلك التطورات سوف تؤثر على مستقبل الأصوليين والبلاد. و فى أعقاب ذلك اتجهنا صوب دراسة اللغه الأصوليه ومدى تماسكها وأبعاد تأثيرها. ولقد اخترنا أن نطرح إجابات غير نهائية وقابلة للنقاش والجدل، طالما كان فى مقدورها إثارة القضايا المرتبطة بالإسلام السياسى فى تونس فى سياقه الوطنى والدولى، وفى نفس الوقت تظل فى إطار موضوع المؤتمر.

وفى نهاية الدراسة أوردنا بعض المواد الإضافية، وتتكون أساسا من تتبع تاريخى للأحداث، المرتبطة بتكون الإسلام السياسى فى تونس.

نحو اقتراب نظرى لدراسة الأصولية الإسلامية

الإسلام والأصولية

إن العلاقة بين الإسلام بوصفه دينًا وتاريخًا وثقافة، والأصـولية الإسـلامية بوصفها تجمعا سياسيا يقوم على قراءة معينة وتفسير خاص للتراث الدينى، تـشكل الصعوبة الرئيسية التى نواجهها عندما نبدًا فى الحديث عن الحركـات الأصـولية الإسلامية. ذلك أن المراقب الذى لا يعى جيـدًا حقـائق العلاقـة بـين الإسـلام والحضارة الإسلامية، قد ينتهى به التفكير إلى اعتبار الإسلام السياسى ليس سـوى ترجمة عضوية للظاهرة الدينية. ومثل هذا التفسير يجد ما يدعمـه داخـل فكـرة اعتنقتها أجيال من المسلمين لفترات طويلة، تفيد أن الإسلام كل متكامل ومترابط أو على حد كلمات سيد قطب: "دين ودولة، عقيدة وشريعة، وعلاقة الفرد بالعـالم". إلا أن القراءة الدقيقة للتاريخ الإسلامى، بوصفه عقيدة من جانب وبوصفه شكلاً زمنيا للحكومة من جانب آخر، من شأنهاأن تقودنا إلى استخلاص دروس تناقضَ تمامًـا مثل هذا الخلط.

حضارة النص المقدس

تمثل الحضارة الإسلامية حضارة النص المقدس بامتياز. ويقصد بذلك أنهـا كانت تكتسب الشرعية من خلال الإحالة المستمدة إلى النص المؤسس، وهـو مـا يعنى أن الفكر فى تطورة يرتبط دائمًا بتفسير وتمثيل الإرادة الإلهية فى معـرض تبرير الفعل البشرى. و دونما التطرق إلـى التفاصـيل، كانـت الثقافـة العربيـة والإسلامية التى تأسست اعقاب ظهور الرسالة الإسلامية، ثقافة شفوية الطابع على الرغم من الأهمية المركزية للنص القرآنى. وقد استمر هذا الوضع حتـى القـرن الثانى الهجرى (الثامن الميلادى)، وهو قرن التدوين الذى استهدف تجميع وتقنـين التدوينات المتناثرة و صياغه الأسس الضرورية لعمليه انتاج واستمرار التعلم.(٢)

ولقد كانت تلك اللحظة أكثر اللحظات حسمًا فــى تطــور الثقافــة العربيــة والإسلامية بعد لحظة ظهور الرسالة الإسلامية، من واقع أنها قد أفرزت وعينــت نماذج وأنماط الفكر التى سوف تحكم الفهم الممكن والنقى بمعناة الواســع: المُفكّــر فيه واللا سفكر فيه والغير قابل للتفكير فيه.(٣)

ولم يعرف هذا الانغلاق الفكرى تغيرًا هامًا منذ فترة التــدوين فــى القــرن الثانى الهجرى وحتى مجيء الإمبراطوريات الاستعمارية. وعلــى هــذا الأســاس كانت كل الحركات الاجتماعية والسياسية والثقافية إلى مدى معين حركات إسلامية، طالما أنها ارتكزت جميعها على قراءة معينة للنص المقدس. وحتــى أكثــر تلــك الحركات جذريه وتطرفا لم تشكل استثناءا من تلك القاعدة. وخارج نطــاق انمــاط التفكير المعتمدة فى القرن الثانى الهجرى، اتخذت الحركات الإسلامية شكل القراءة الباطنية المتعارضة مع المعنى الشائع والمقبول للكلمات. ولقد ساعد هذا النوع من التفسير على فتح مجالات بحث ثقافية جديدة، وخلف تراثًا إنسانيًا وروحيًــا عميقًــا على الأخص فى إطار الفكر الصوفى(٤). وفى سياق مثل هذا السياق حملت الحركة الاستعمارية معها بُعدا دافعًا للتطور الحضارى، من واقع أنهــا شــكلت الفرصــة الأولى فى التاريخ من أجل تخطى هذا الانغلاق الفكرى. وهكذا يمكن القول إنها قد شكلت الانقطاع أو القطيعة Breake الأولى فى الثقافة الإسلاميه منذ ظهور الرسالة الإسلامية.

السياسة والدين فى الثقافة الإسلامية

كان للسياسة فى الإسلام دومًا منطقها الخاص و دورها الحيوى الــذى لــم يحكمه سوى المكر والقوة والسيطرة. ويمكننا أن نقترح أن سياسة من هذا النمط قد مورست منذ زمن النبى عليه السلام، وهو ما نلاحظه فى تلك الاجتماعــات غيــر المنتظمة، وفى مسار الحروب التى عرفتها تلك الفترة بين المسلمين وأعدائهم. ثــم

جاء موت النبى عليه السلام والجدال العنيف الذى دار حول خلافته، كدليل- إذا كان ثمة ضرورة لا يراد أدلة- على أن الممارسة السياسية اضحت اكثر بروزًا ووضوحًا. والواقع أن مسألة الخلافة كانت مسألة ملحة، فمع رحيل الرسول كان من الضرورى أن يخلفه شخص ما، لحماية أسس الدين الجديد.

انعقد الاجتماع الذى أسفر عن اختيار خليفة رسول الله فى سقيفه بنو ساعدة الشهيرة. والواقع أن ما يميز وقائع هذا الاجتماع السياسى الأولى، هو أن كل الحجج والمجادلات التى قدمها كل الأطراف الطامحة فى خلافة النبى،لم تكن لهما صلة بتدين أو تقوى المرشحين للخلافة. فالذى حدث أن المجتمعين قد عالجوا مسألة الخلافة من زاوية، مدى توافر السلطة المعنوية والقبلية لأى من المتنافسين بما يؤهله لفرض نفسه على القبائل العربية المتفرقة. مع تأسيس حكم الأسرة الأموية شهد المجال السياسى فى معناه الدقيق نقطة تحول جديدة، إذ قامت السلطة الجديدة التى جاءت بعد ٣٠ عامًا لا غير من وفاة الرسول عليه السلام، بفرض نوع من القانون و الارستقراطية القبلية[٥]. وعلاوة على ذلك حظى هذا التحول بتبرير، من خلال الجدل الذى دار فى نطاق علم الكلام محتلا داخله مكانة مركزية، وكان موضوعة طبيعة العلاقة بين الإيمان من جهة والحكم من جهة أخرى، أو إذا أردنا استخدام المصطلحات المعاصرة: العلاقة بين النظرية والممارسة.

لم يحجم الفقهاء فى كتاباتهم عن الشريعة الإسلامية، عن تبرير وإضفاء الشرعية على استقلالية السياسة، من خلال التشديد على ضرورة الطاعة الكاملة للسلطان طالما أنه مسلم حتى ولو كان فاسقًا، وبالتداعى المنطقى: حتى لو كان منتهكا للنظام الأخلاقى. كما لم يجد هؤلاء الفقهاء خطأً فى قيام الحكومة على السيطرة والتفاخر. ولقد أقر كل فقهاء السُنة إمكانية منح الامامة إلى الأكثر قرابه بدلاً من الأكثرتأهلا من الناحية الدينية[٦].

ولأسباب تاريخية واضحة قام الشيعة بتأييد الرؤية القائلة بأن الخلافة تمثل جزءا من اسس العقيدةالإسلامية، وتعتمد على النص المقدس أو على قيام الإمام باستخلاف خليفته. وهناك فرق دينية أخرى قد أيدت بصفة عامة، الرؤية القائلة إن الإمامة –ومن ثم السياسة– تمثل أحد فروع الإسلام، وتأتى عبر الاختيار الحر للأمة من خلال الاجتهاد والمفاضلة. وعبر هاتين القراءتين المختلفتين، سيسهل علينا أن نرى أساس التجمعات السياسية فى تاريخنا الإسلامى القديم، او "الفرق" حسب المصطلح الإسلامى. فهذه التجمعات إسلامية طالما أنها تقوم على تفسير مميز للنص المقدس، لكنها ايضا دنيوية فى غاياتها وأنشطتها وهدفها النهائى الذى يدور حول الاستيلاء على السلطة.

العامل الاستعمارى

جاءت الخبرة الاستعمارية معها بتغير نوعى وجذرى فى سياق التطور التاريخى للحضارة والثقافة الإسلامية. للمرة الأولى تلقى الجيوش والدول الإسلامية الهزيمة داخل أراضيها ذاتها. كذلك واجهت النخب التقليدية اللحظة التاريخية التى كان عليها أن تعى فيها تفوق الغرب عسكريًا واقتصاديًا وعلميًا، وفى المقابل تخلف العالم العربى الإسلامى. والحاصل ان الخبرة الأستعماريه، التى شكلت اول انقطاع ثقافى فى التاريخ الإسلامى منذ ظهور الرسالة الإسلامية، قد ترتب عليها شعور بالدونيه الثقافية تجاة الغرب. وقاد هذا إلى تفكيك النسيج الأيديولوجى التقليدى، ولكن دون أن يحل خيوطه تمامًا.

تشكل الخبرة الاستعمارية فى خلقها لهذا القطع رحلة إجبارية يتعين على أى فرد القيام بها، إذا أراد أن يفهم التغيرات فى العالم العربى والإسلامى على مدى القرنين الماضيين، وعلى الأخص التغيرات المتصلة بالمنتج الفكرى والتخيل والاقترابات الشعبية. ونحن على قناعة بأن الطريق الوحيد لفهم ظهور الحركات الأصولية الإسلامية المعاصرة، نجده فى العودة إلى هذا الانقطاع التاريخى، بين

هذين العصرين المشكلين لمسيرة التاريخ الغربى الإسلامى. وكما سوف نرى فـي الصفحات القادمة من بحثنا، ليست الأصولية الإسلامية سوى صرخة هويـة ضـد التحديات التى يشكلها التفوق السياسى والثقافى العربى.

المثقفون المسلمون والخبرة الاستعمارية

جاء الافتراض النظرى الأول الهادف إلى تفسير أسباب التفوق الغربى، من جانب النخب الحاكمة فى البلدان العربية والإسلامية عند بداية ومنتـصف القـرن التاسع عشر. اعتقدت تلك النخب أن التفوق الغربى يقع أساسًا داخل القوة العسكرية والتقنية والسياسية. ومن هنا شرعت فى تحديث القوات المـسلحة و نظـم التعلـيم والإدارة(٧).

إلا أن فشل تلك المشروعات، علاوة على الهزائم التى منيت بهـا الجيـوش الوطنية على أيدى الجيوش العربية الفاتحة التى نجحت فى استعمار البلدان العربية والمسلمة، جاء ليشكل علامة على حدود تلك الإصلاحات واستحالة عبورها للفجوة الهائلة الفاصلة بين العالم الإسلامى والغرب. وعندما جرى استعمار العالم العربـى والإسلامى على نطاق واسع، كان لتلك العمليه تأثيراتها المتباينه على رؤية النخب الحاكمة لأسباب التفوق الغربى.

الآن لم تعد أسباب التفوق الغربى داخل القوة العسكرية فحسب، بـل داخـل الثقافة والحضارة الغربية ايضا. و انتهت تلك الرؤية إلى نتيجة منطقية، مضمونها ضرورة العمل على تحديث الثقافة العربية والإسلامية، وإلا لن يكون فى مقـدور أحد مواجهة التحدى الغربى وهزيمته. وتبعًا لفكر مدرسة الأفغانى ومحمـد عبـده الإصلاحية، فإن هذا التحديث الثقافى المطلوب يتعين ان يمتلك قـوتين مـوجهتين. تدفع القوة الأولى صوب تخليص الإسلام وتطهيره من نفايات الماضـى، وتـدفع الثانية صوب امتلاك مقومات قوة الغرب: العلم والتكنولوجيا.

فى نفس الوقت كانت عمليات القطع الناتجة عن قدوم القـوة الاسـتعمارية الغربية تمارس فعلها وتأثيرها على كل المستويات، من أول الإدارة مرورًا بوسائل وأنماط الإنتاج الاقتصادى وحتى نظم التعليم. ونشأت وتكونت نخب جديـدة علـى خلاف مع النخب السابقة عليها. ذلك ان أعضاء تلك النخب قد تشربوا قيم الحريـة والعقلانية، وأنتجوا لغة جديدة ترتكز على فكرة ضرورة إنجاز التحـرر الـوطنى عبر امتلاك مقومات القوة والتفوق الغربى، أى الثقافة والعلم. فى كلمات أخرى: لا يمكن لنا محاربة الغرب ورد عدوانه دونما استخدام أسلحة الغرب نفسه.

اللغة المزدوجة للنخب الحديثة

سرعان ما تمكنت النخب الحديثة من السيطرة على قيادة حركـات التحـرر الوطنى، وبالتالى حلت محل النخب التقليدية التى كانـت عـاجزة عـن اسـتيعاب التغيرات السريعة التى أعقبت الانهيار المذهل للإمبراطورية العثمانية، التى كانـت قبل ذلك تمثل بالنسبة لجيل كامل من المثقفين المحك الأيديولوجى والرمزى الـذى يقومون بالقياس عليه(٨).

وعبر مسيرة النضال الوطنى التحررى طورت النخب الجديدة لغة مزدوجه، تقوم فى فى جانبها الأول على الفلسفة العقلانية والعلمانية والعلمية، وفـى جانبهـا الثانى على دعوة تعبويه ذات أبعاد دينية واضحة.ولقد عارضت تلك النخب تجديـد الفكر الإسلامى. ولدينا حالتان فى هذا الصدد، نجد أولهما فى اتجاه "حزب الوفـد" المعارض لكتاب الإسلام وأصول الحكم لعلى عبد الـرازق، وثانيهمـا معارضـة الشباب الدستورى فى تونس لكتاب الطاهر الحداد "المرأة فى الشريعة والمجتمع".

هذه النخب بحيويتها السياسية ولغتها المزدوجه، فى رفـضها لأى إصـلاح ثقافى أو اجتماعى، كانت تسعى لاستقطاب الشرائح الاجتماعيـة الواسـعة داخـل النخبة التقليدية المحافظة، من خلال دفعهم للاعتقاد أن الهدف الوحيـد هـو طـرد

المستعمرين وبناء دولة قومية تقوم على الإسلام فى نقائه الأصلى. وتفسر لنا هذه اللغة المزدوجة، لماذا لم تعرف النخبة تمايزا أيديولوجيا وثقافيا داخلها، على الرغم من ثراء الحياة الثقافية. كما توضح كيف ان بؤرة الاهتمام كانت هى المسألة القومية، مختزلة إلى محض كونها مسألة سياسية.

ولقد عادت تلك التناقضات إلى الظهور بعد الاستقلال، عندما تمكنت النخبة الحديثة من احتكار جهاز الدولة. ففى هذه المرحلة تحرك غير المنطوق فى لغة التحدثيين، آخذاً فى البروز حتى طفا على سطحها. وأدى الانتقال من النوايا إلى التطبيق إلى خلق فراغ أيديولوجى على يمين النخبة.

كان المحافظون قد خسروا بالفعل معركتهم. ولم تكن احتجاجتهم وردود أفعالهم قادرة، على أن توفر لهم استراتيجية تمكنهم من استعادة المبادرة، آخذين فى الأعتبار أن شعبية الحكومات الجديدة كانت لا تزال قوية.

خيبة أمل

عندما أصبحت النخب الحد يثة فى قلب السلطة، أضبحت واعية بالصعوبات الكامنة فى تحقيق الرفاهية العامة ودمج الجماعات الاجتماعية فى إطار الدولة القومية الجديدة. وأدت العقبات التى واجهتها فى سعيها لتحقيق تلك المهام، إلى دعم تدريجى لشعور عام أخذ فى الانتشار مضمونه أن التضحيات التى قدمت خلال مرحلة التحرر الوطنى كانت بلا جدوى. ولقد تمكنت النخبة الوطنية من التكيف مع بعض التحديات التى واجهتها، إلا أن النتائج جاءت أقل كثيرًا من التوقعات.

خلقت النخبة الحديثة عبر مسيرتها الشروط الموضوعية والذاتية لظهور معارضة جديدة. ولكن لماذا كان الأصوليون هم القوة التى استفادت أكثر من غيرها من الوضع الجديد؟ وما هى العوامل التى فرضت تلك النتيجة؟ لكى نتجنب التعميمات الواسعة سوف نحاول تقديم إجابة على هذا السؤال، من خلال تناول الخبرة التونسية بوصفها مثالاً مساعدًا على الفهم.

مثال تونس

كانت تونس- ولا يسبقها فى ذلك إلا تركيا- هى البلد المسلم،الذى شهد أكثر التحولات ً فى الحداثة فى بلدان العالم الإسلامى. و كما رصد عبد القادر الزغل: "تمثل تونس فى ظل قيادة بورقيبة الدولة الوطنية، التى كانت أكثر بلدان العالم العربى راديكالية تصميما على تحديث ممارساتها الثقافية، وهو الأمر الذى جرى أحيانا على حساب قطاع واسع من الرأى العام ظل مرتبطاً بتقاليده الخاصة"(٩).

إذا نظرنا إلى تلك التحولات سنجد أن تحولات وضع المرأة والعائلة، الذى جسده صدور مجلة الأحوال الشخصية عام ١٩٥٧، يمثل أحد أهم التحولات الحديثة التى شهدتها البلاد. شكل صدور هذا القانون ثورة فى مجال القانون والمجتمع، وفيما بعد تحول إلى مرجعية لكل المدافعين عن مساواة النساء بالرجال فى العالم العربى. فلقد أسس هذا القانون أشكال جديدة من العلاقات، تمنع تعدد الزوجات، وتساوى بين الرجال والنساء فى السعى إلى الطلاق. وصاحب تلك الثورة القانونية ثورة أخرى عقلية وأخلاقية، حيث تغير الوضع الفعلى للنساء مع ظهورهن على مسرح الحياة العامة والتحاقهن بالمدارس.

وعلى الرغم من ذلك دخلت القواعد القانونية الجديدة الحاكمة للعلاقات الجنسية فى صدام مع الحساسيات التقليدية. ففى ظل التشريع الجديد لم تعد العلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج (الزنا) تخضع لعقاب الرجم أو الجلد وهو العقاب الشرعى للمعاشرة الجنسية البسيطة التى لا ترقى لدرجة الزنا.(١٠) ولقد أحاطت التنظيمات القانونية الجديدة المقاضاة العقابية الجزائيه، بإجراءات وقائية تمنع الشرطة ورجال الدين من الاعتقال وإقامة الدعوى من خلال القانون. لكنها فى المقابل أجازت المقاضاة فى بعض قضايا العلاقات الزوجية أو فى حالات الدعارة غير القانونية.

ومن جهة أخرى كان لبورقيبة أسلوب خاص شكل دافعا قويا، صوب التغيير فى الاتجاه السابق. فكان يحض التونسيين صراحة على تجاهل فروضهم الدينية مثل صيام رمضان، تحت دعوى ضرورة الانتصار فى معركة التخلف الذى أصبح حسب كلماته "عدو الأمة الجديد". وفى البداية لم يقف ضد تلك الإصلاحات مناهضًا لها سوى علماء الزيتونة. فما كان من بورقيبة إلا أن سبقهم وقام بإغلاق أبواب الزيتونة وإلغاء المحاكم الشرعية ومصادرة الأوقاف (الحبوس) التى كانت تقوم بتمويل المؤسسات الدينية. ويشير هذا إلى أن بورقيبة قد استهدف تفريغ الإطار الدينى من محتوياته، حتى يمكنه تجنب المعارضة اليمينية.

وفى نفس السياق عمل بورقيبة على إقصاء تلك الجماعات الهامشية، التى كان كل دورها الاجتماعى ينحصر فى مجال العبادة الدينية.

ومع تعمق الأزمة، التى سارت فى اتجاه تهميش قطاعات كاملة من الحياة الاقتصادية وتصاعد البطالة والهجرة، لم يفشل فقط نظام بورقيبة فى تأمين الرفاهية العامة لشعبه من واقع طبيعته البرجوازية الكومبرادوريه أو البيروقراطيه كما طرحت جماعات اليسار، بل تخلى أيضًا عن خط التحرر الوطنى الذى استهدف بالتحديد إعادة الثقافة العربية والإسلامية إلى مكانها الصحيح.

إلا أن معارضة اليمين الدينى التى أصبحت ممكنة الآن، وعلى الأخص بعد فشل تجربة التعاونيات فى عام ١٩٦٩، لم يكن فى امكان الفقهاء تنظيمها من واقع فقدانهم لقاعدتهم التنظيمية فى الزيتونة. وبدلا من علماء الزيتونة تقدمت المعارضة الدينيه اليمينيه، التى أيقظتها سياسات بورقيبة المترددة الغافلة عما يدور حولها، تحت قيادة مجموعة من الشباب جعلوا من الإخوان المسلمين المصريين نموذجًا لهم ومن المفكر الإسلامى الشهير سيد قطب مرشدهم الفكرى.

تاريخ الحركة الأصولية التونسية

ثلاثة عوامل حاسمة

إن محاوله طرح تحديد دقيق لمكان وزمان ميلاد الاتجاهات الثقافية والسياسية عامه، سوف تكون بالضرورة عملية تحكمية من واقع إنها ستحتوى على

العديد من المعلومات المتشابكة. وهو ذات الموقف الذى نواجهة الآن فى محاولتنا تحديد العناصر التى قادت إلى ظهور الأصولية الإسلامية فى تونس. ومع ذلك نعتقد ان هناك على الأقل ثلاثة عوامل مؤكدة، لا يمكن بدونها الانطلاق فى دراسة الظاهرة الأصولية والإحاطة بها.

رياح تهب من الشرق

كان لإغلاق مدرسة الزيتونة تأثيره السلبى الشديد فى المجال الثقافى، إذ أدى إلى إغلاق آفاق العلم أمام عدد كبير جدًا من الشباب الذى لم يكن يعرف سوى اللغة العربية. هكذا اضطر بعض هؤلاء الذين انسدت أمامهم سبل العلم التقليدى، أن يولوا وجوههم صوب الشرق العربى ومصر على الأخص، سعيا لاستكمال دراستهم. ومن المهم هنا أن نتذكر أن هؤلاء الشباب كانوا يعانون من عملية تهميش ذات بعدين، إذ كان أغلبهم من أصول اجتماعية فلاحية أو من جماعات ذات دخل منخفض، كما أن إطارهم الثقافى كان يعتمد على معرفة لغة واحدة. وكان من الطبيعى أن يشعر هؤلاء الشباب بالسخط على بورقيبة، وحتى قبل أن يقرروا الرحيل عن تونس كانوا قد انتهوا إلى اعتناق أفكار الوحدة العربية وعلى الأخص الأفكار الناصرية.

ومن المعروف أن الستينات قد شهدت قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وتونس، وجاءت تلك القطيعة السياسية لكى تجبر بعض الشباب التونسى المهاجر إلى مصر للدراسة على تمديد فترة منفاه. ولقد اختار بعضهم الدراسة فى دمشق، من واقع أن فروع معينة من التعليم كانت تدرس فى دمشق باللغة العربية فقط. ثم جاءت هزيمه ١٩٦٧ ومعها صدمة تاريخية هائلة. وفى المواجهة العقلية لتلك الصدمه، شاعت رؤية تفيد أن الهزيمة لم تكن محض خسارة لحقت بالجيوش العربية، بل أيضًا وأساسًا هزيمة حضارية. وكان أول ضحايا هزيمة ١٩٦٧، أيديولوجية الوحدة العربية، التى تمكنت من تعبئة كتل جماهيرية واسعة فى عقدى الخمسينيات والستينيات.

وفى ظل هذا الاضطراب ظهر فراغ أيديولوجى ضخم، ولم تكن الحركات القومية العربية ضحاياه الوحيدة. إذ اتسعت مضاعفات الأزمة لتطول الحركات اليسارية، وعلى الأخص الحركات التى كانت متحالفة مع موسكو التى كانت آنذاك مرتبطة بالنظم القومية العربية فى الشرق الأوسط.

وقبل هزيمة ١٩٦٧ كان قمع عبد الناصر للإخوان المسلمين قد تكفل بإضعافهم، كما تكفلت شعبية فكرة الوحدة العربية بتهميشهم سياسيًا. ومع مجيء الهزيمه والنتائج التى ترتبت عليها، تغير الموقف وأضحت أفكار جماعة الإخوان تجد الآن صدى جيدًا فى نفوس الكثيرين، من الطبيعى ألا يكون فى صالح النظم الوطنية الحاكمة. وسوف يبدأ هؤلاء فى الابتعاد عن النظم التى رأوها تعلق على أعواد مشانقها، قادة إسلاميين يرونهم الآن كصفوة من أبناء الأمة لن يجود الزمان بمثلهم.[١١] وفى المقابل سيؤمن هؤلاء أن الله لن يقف مع تلك الحكومات ويوجه خطاها صوب النصر، طالما إنها قد تخلت عن حكم الشريعة الإسلامية وعاجزة عن إدراك المعنى الحقيقى للتمدن فى الصراع بين العرب والصهاينة.

حلقة الذكر الأولى

عند منتصف الستينيات كانت المساجد التونسية لا تجد من يرتادها، ولاحظ بعض مشايخ الزيتونة تلك الحقيقة بمرارة وأسى. وحاول هؤلاء اجتذاب طلاب المدارس الثانوية ولكن بلا جدوى. وفى النصف الثانى من الستينيات ظهرت حلقة الذكر الأولى فى جامع الزيتونة، من حول الشيخ أحمد بن ميلاد. وكان من ضمن المشاركين المعتادين لتلك الحلقة طالب يدعى عبد الفتاح مورو، الذى كان أحد طلاب المدرسة الصادقية. كانت الصادقية أول مؤسسات التعليم الأكاديمى الحديث فى تونس، وقامت على ثنائية لغة التعليم وتعليم العلوم والمعرفة الغربية. وسرعان ما أضحى مورو محطًا للأنظار، فقد كان يرتدى الملابس التونسية التقليدية و لديه

قدرات فائقة فى الحديث. وفيما بعد سيصبح عبد الفتاح مورو واحدا من أهم المدافعين البارزين عن الأصولية الإسلامية فى تونس.

مشايخ نشطون

جاء العامل الثالث فى إطار الممارسات الداخلية للحزب الحاكم. كان أغلب مشايخ الزيتونة أعضاء فى الحزب الحاكم، إلا ان أغلبهم استمر محافظًا على حساسيته الإسلامية وحرصوا على تجنب آراء الرئيس بورقيبة الثقافية والابتعاد عنها. ولكن علينا أن نلاحظ أن تلك التحفظات لم تمض بهم بعيدًا، لدرجة التحول إلى اتجاه سياسى معارض لخط الحزب الأيديولوجى الرسمى.

وعندما شهدت سنوات الستينيات تصاعد النزاع الأيديولوجى بين بورقيبة وعبد الناصر، استعاد مشايخ الزيتونة قدرًا من مجال المناورة السياسية الذى كانوا قد فقدوه. شدد بورقيبة على طبيعة تونس الإسلامية الخاصة، وسعى للاستفادة من التنافس الذى دار بين عبد الناصر والملك فيصل على قيادة زعامة العالم العربى. ولم يكن هذا يعنى فقط العمل على إضعاف القومية العربية، بل أيضًا قلبها فى اتجاه أهدافه الشخصية، حيث كان للناصرية أنصارها فى جنوب تونس.

والواقع أن الوضع العربى قد وفر للإسلام التونسى الرسمى مجالا للفعل، فنشط داخل هذا المجال فى رعاية الحزب الحاكم. هكذا شهدت تونس تأسيس جمعية المحافظة على القرآن الكريم، وفى يونيو ١٩٦٨ قام مجموعة من المعممين بتأسيس مجله جوهر الإسلام. وفى أواخر الستينيات كانت جمعية المحافظة على القرآن الكريم داخل العاصمة القديمة، قد استضافت مؤتمرات عديدة دارت موضوعاتها حول عظمة الإسلام وسموه على غيره من الأديان والأيديولوجيات. وكان مصدر هذا التشديد الأيديولوجى هو راشد الغنوشى، الذى كانت له خبرته الفكرية الخاصة المكتسبة من أجواء المشرق العربى. فى إطارها خاض فى آبار

فكر الإخوان المسلمين وتشرب بمياهها. أما أول الأتباع فلقد جاءوا من داخل الحلقة التي تكونت من حول عبد الفتاح مورو. وجاءت جمعية حماية القرآن لكي توفر لهم إطارًا للعمل، وإلى جوارها بالطبع كانت هناك المساجد.

تحت حماية الإسلام الرسمي:

١٩٦٠ - ١٩٧٢

كانت الأصولية الإسلامية حركة أصيلة منذ نشأتها، فلقد انطلقت بحثًا عن أكثر الوسائل فعالية وتأثيرًا من أجل توصيل رسالتها إلى الشباب التونسي. ولقد واجهت عدة عوامل أجبرتها على اللجوء إلى ممارسة التبليغ [١٢]، والتجول في المجاورات السكنية الأشد فقرًا ودعوة الناس في المقاهي والشوارع للاستماع لدرس ديني يلقيه أحد أعضاء الجماعة في المسجد. و وفر لهم هذا النشاط ثلاثة فوائد. اكتساب الأعضاء للقدرة على الكلام، والاتصال المباشر مع الأهالي الذي ساعدهم على التغلب على الحواجز النفسية للاتصال، وفي النهاية تجنيد المزيد من الأنصار الجدد.

شكل هذا النشاط النواة الأولى لما سوف يصبح فيما بعد حركة الاتجاه الإسلامي، وفي مرحلة تالية حزب النهضة.انحصر النشاط خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٢ في مجال الدعوة داخل المساجد، و عقد المؤتمرات داخل العاصمة القديمة. ثم جاء العون والمدد من الشيخ الحبيب الميستاوي رئيس تحرير مجلة جوهر الإسلام الذي كان يدفعه طموح طاغٍ للسلطة. في عام ١٩٧١ أصبح هذا الرجل عضوًا في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الدستوري، وفي سعيه الطموح للسلطة عمل على الاستفادة من الحماس الديني لهذا الشباب البسيط، من أجل تكوين جناح ديني محافظ تحت قيادتة داخل الحزب الحاكم نفسه.

في البداية كانت استراتيجية الشيخ الميستاوى ناجحة. ففى مؤتمر جمعية المحافظه على القرآن الكريم المنعقد ١٩٧١، أصبح عبد الفتاح مورو عضوًا فى لجنة القيادة القومية وراشد الغنوشى عضوًا فى المكتب الإقليمى للعاصمة.إلا أن التناقضات بين مجموعة جوهر الإسلام بقيادة الشيخ الميستاوى والنواه الأصولية التى نتحدث عنها، طفت على السطح عندما أصر الشيخ الميستاوى على أن النواة المذكورة قد انضمت إلى الحزب الاشتراكى الدستورى كنوع من التسلل من أجل تغييره من الداخل. كان اهتمام مورو والغنوشى وأتباعهما محصورا فى جمعية المحافظه على القرآن الكريم، والتجنيد الأيديولوجى والدينى لطلاب المدارس الثانوية من أجل قاعدة واسعة لاستخدامها فى تكوين الحركة التى كانوا يتصورون تأسيسها. وعند هذه اللحظة انتبهت السلطة إلى ما يجرى، وأخذت تنظر عن قرب إلى الدعاية الدينية التى يمارسها هؤلاء، كما شرعت فى الضغط على المشايخ وجمعية القرآن من أجل طرد "العناصر المخربة". وفى عام ١٩٧٢ اصدر الحزب الحاكم تصريحًا، يتنصل من أى مسئولية عن أعمال أعضاء الجمعية التى تتم دونما إجازة مسبقة منه.

الاستعارة من "الإخوان المسلمون"

ابتداء من عام ١٩٧٢ وتبعًا للنتائج التى أسفرت عنها التداعيات السابقة، أصبح من المستحيل أن تستمر النواة الأصولية فى العمل من خلال جمعية القرآن. وهكذا أجبرت ضغوط النظام الدعاة الأصوليين إلى البحث عن صيغ أشكال أخرى للحركة. وفى سياق هذا البحث أنعقد اجتماع فى "مورناج" إحدى ضواحى العاصمة حضرة أربعون شخصا، وهكذا عرف فيما بعد باسم اجتماع الأربعين. كان هدف الاجتماع دراسة الوضع الثقافى والتنظيمى للعمل الإسلامى، وتوصل الاجتماع إلى خطة لعمل أصولى إسلامى منسق تستغرق ثلاث سنوات من الدعاية. وتبعًا للمعلومات التى لدينا ناقش الاجتماع موضوعين حيويين: خط الجماعة الفكرى

وعلاقته بالإخوان المسلمين المصريين، و تكوين البنية المنظمة للأنصار والمتعاطفين.

كان الخط الفكرى الذى انتهت إليه الحركة هو نفس خط الإخوان المسلمين، كما حددته أعمال الشهيد سيد قطب: "معالم فى الطريق"، خصائص الفكر الإسلامى ومقوماته، هذا الدين، المستقبل لهذا الدين، فى ظلال القرآن.

ويمكن القول تأسيسًا على ما سبق أن الجماعة الأصولية الإسلامية، أو الجماعة الإسلامية كما سموا أنفسهم، كانت تشكل امتدادًا فكريًا لفكر الإخوان المسلمين. كما يجب أن نلاحظ أن القيادة صدرت إليها توجيهات تطالبها بضرورة الاتصال بتنظيم الإخوان المسلمين فى مصر، للانضمام لهم من خلال تقديم البيعة للمرشد العام. وتبنت الحركة بنية تنظيمية هرمية. على المستوى القاعدى توجه الحلقات، التى تعقد لقاء أسبوعيًا تحت قيادة أحد الأعضاء داخل أحد المساجد أو المدارس أو أقسام الجامعة. ويتعين متابعة أعضاء تلك الحلقات القاعدية، من أجل اختيار أكثرهم جدية وتفانيًا وبذلاً وعطاء لعضوية الحلقة الخاصة. تتكون الحلقة الخاصة من عدد يتراوح بين خمسة وسبعة، ومهمتها تعميق الأفكار الإسلامية وتعليم الشباب بعض آيات القرآن وتشجيعهم على اتباع واحترام القواعد والأحكام الأخلاقية للإسلام. وينعقد الاجتماع الأسبوعى داخل أحد المساجد فى غير أوقات الصلاة، أو فى منزل أحد أعضاء التنظيم أو أحد المشاركين فى الحلقة. و موضوع الاجتماع فى الأغلب مناقشة أحد كتب الإخوان المسلمين، مثل كتاب محمد قطب شقيق سيد قطب: هل نحن مسلمون؟.

كانت الدورة الزمنية للاجتماعات من المقرر لها أن تستمر لفترة تتراوح بين عام ونصف اوعامين. وفى نهاية الدورة توجه للعناصر التى أظهرت فى سلوكها العملى الالتزام الأقصى بأحكام الدين الإسلامى، دعوة للانتقال إلى مستوى تنظيمى اعلى، أى من مستوى الموقع (الدائرة) او الحلقة الخاصة إلى مستوى يدعى "العائلة المفتوحة". وتتشابه العائلة المفتوحة مع الحلقة الخاصة، إلا أنها فى نشاطها الدينى

التعليمى تنحو منحنى أكثر عمقًا وصفاء. ويصاحب النشاط التعليمى على هذا المستوى، انضمام الأفراد السياسى إلى الحركة. وهناك خاصية أخرى للعائلة الخاصة هى تولى الأعضاء لمهام تنظيمية معينة فى إطار الحركة. وسوف يسمح للعضو أحيانًا بالإشراف على تدريب أعضاء الحلقات الخاصة. أما المهام الرئيسية للعائلة المفتوحة فهى إعداد النشطين لأداء التزاماتهم كأعضاء فى التنظيم، و هو ما يعنى إعداد أفراد تتوفر فيهم شروط: الالتزام بأهداف التنظيم وطاعة النظام الحاكم للتنظيم والرغبة فى دعم قضية الإسلام دعمًا غير مشروط.

إذا حدث وأصبح المنظم المسئول عن العائلة المفتوحة على ثقة فى استعداد أحد أعضائها، يمكنه أن يتقدم باقتراح إلى القيادة بقبوله عضوًا فى التنظيم، علمًا أن القيادة هى صاحبة الحق فى اتخاذ قرار التجنيد. ولن يصبح المرشح عضوًا كامل العضوية فى الحركة، إلا عندما يقدم التبعية لأمير الحركة وفقًا للطقوس الخاصة بانضمام الأعضاء. هنا سوف يقوم العضو بالقسم على القرآن أمام الأمير أو من يحل محله، أنه سوف يخلص لجماعة الإخوان المسلمين ويحترم تراتبية التنظيم وسلطة الأفراد الذين يعمل تحت قيادتهم، وأن يناضل من أجل انتصار الحركة، وألا يفشى أسرارها ولو كان يواجه خطر الموت.

كان هذا هو البناء الذى انتهى إليه اجتماع الأربعين واستمر بعده بلا تغيير. و كل ما كان عليهم ان يفعلوة بعد ذلك، هو الشروع فى العمل من أجل توسيع الأقسام الأقليميه و المهنية داخل البناء التنظيمى، تبعًا لتزايد أعضائه أو حسب مصطلحات الحركة: المبايعين.

وهناك عاملان ساهما فى نجاح هذا التكتيك الذى قررت النواة المؤسسة تبنيه منذ عام ١٩٧٢. أولهما عودة مجلة المعرفة فى أواخر ١٩٧٢. وكانت المعرفة قد تأسست عام ١٩٦٢ على يد كل من عبد القادر سلامة والشيخ محمد صالح النيفر، وكلاهما من طلاب الزيتونة السابقين وشاركا مشاركة نشطة فى حركة التحرر الوطنى. إلا أن المجلة أوقفت عن الصدور بعد عددها الأول عام

١٩٦٢، لمعارضتها الخط الفكرى الرسمى للسلطة. والآن بعد عودتها تولى راشد الغنوشى وأتباعه إدارتها تحت إشراف عبدا القادر سلامة، الذى رأى فيهم بشارة الأمل فى جيل جديد من الشباب سوف يكافح لاستعادة نور الإسلام بعد حقبة بورقيبة التغريبية. وفى مرحلتها الجديدة لعبت المعرفة دورًا أساسيًا على مدى السنوات السبع التى واصلت فيها الصدور. فمن خلالها تمكنت الحركة من تقديم أفكارها إلى طلاب المدارس الثانوية، واستطاعت أن تحشد من حولها المتعاطفين والنشطين.

وثانى هذين العاملين هو استفادة المجموعة من تغيرات شهدتها السياسة الثقافية والتعليمية الرسمية، بدأت فى عام ١٩٧٠ بعد عزل بورقيبة لأحمد بن صالح الذى كان واحدًا من أبرز وزراء عقد الستينيات والمدافع عن السياسات الاشتراكية والتعاونية.

ارتفعت أصوات عديدة تقول أن مصدر الأزمة هو هجر الثقافة العربية والإسلامية، الأمر الذى أدى إلى ظهور جيل متشرب بالأيديولوجيات المستوردة. ونجد فى أحداث فبراير ١٩٧٢ التى هزت جامعة تونس نموذجا يوضح تلك الرؤية.فلقد صدم النظام وهو يرى أحداث باريس فى مايو ١٩٦٨ تلقى بظلالها عليه. وفى مواجهه تلك الأحداث توصلت عناصر مؤثرة داخل دوائر الحكم إلى قناعة، مضمونها أن أسباب الاضطرابات الأخيرة تتواجد داخل سياسة تعليمية، يتعلم الشباب فى ظلها "أيديولوجيات هدامة" ذات نتائج وبيلة.

أدى فشل تجربة التعاونيات والتخلى عنها فى عام ١٩٦٩، ثم اضطرابات ١٩٧٢ الطلابية، إلى وعى الحكومة بضرورة إصلاح السياسة الثقافية والتعليمية وربطها بالقيم التونسية التقليدية، وبالتالى تبنى سياسة تتجه إلى إعادة تأكيد الهوية العربية والدين الإسلامى. وكان من شأن هذا الرأى الجديد تشجيع علماء الزيتونة على التقدم وطرح آرائهم. ولقد وجدت مطالبهم صدى لدى محمد مزالى الذى كان قد عين وزيرًا للتعليم، وأخذ فى تشجيع التعريب أساسًا فى التعليم الابتدائى وجزئيًا

فى التعليم الثانوى، وعلى الاخص بالنسبة لعلوم مثل التاريخ والفلسفة اضحت الآن موضعا لشبهة تشجعيها الميول اليسارية. ولقد شاركت كل تلك العوامل فى نشر قيم الإسلام السياسى داخل طلاب المدارس والجامعات، وإن ظل هذا الانتشار هامشيًا وغير فعال حتى ١٩٧٦-١٩٧٧.

كذلك شهدت المرحلة الأولى من حياة الجماعة الإسلامية ظهور عامل آخرذا طبيعة رمزية وتأثيرات رمزية أيضًا. ففى عام ١٩٧٥ شهدت تونس لأول مرة ظهور امرأة محجبة على مسرح الحياة التونسية العامة. جرت وقائع ظهورتلك السيدة المحجبة بشكل عرضى يوم ٢٧ رمضان، أثناء احتفال دينى فى أحد المساجد بليلة القدر وفى حضرة بورقيبة الذى جاء للمشاركة فيه. فأثناء الاحتفال وقفت امرأة محجبة تدعى هند شلبى تتحدث أمام بورقيبة، وبدلاً من أن تمدح دور بورقيبة التحريرى أكدت أن الإسلام هو المحرر الحقيقى للمرأة، وليس هذا الغرب المادى الذى لم يفعل سوى تحويلها إلى سلعة. وبإشارتها إلى الغرب كانت هند تشير ضمنا وبالضرورة إلى بورقيبة.

لم يقتصر الأمر على هذا، إذ تجنبت هند أيضًا إطراء الرئيس الحاضر. ولم ينحصر تأثير واقعة هند شلبى فى حدود الاحتفال والمسجد، فلقد كان الاحتفال ومعه خطابها يذاع تلفزيونيًا على الهواء. والواقع أن عبد الفتاح مورو لم يبالغ عندما قال فى أواخر ١٩٨٧، إن حادث هند قد بث حياة جديدة فى الحركة الأصولية فى تلك الفترة.

وفيما بين ١٩٧٢-١٩٧٧ كان لأنشطة الجماعة بعدان:

أ- تمكنت الجماعة من تأسيس نواة منظمة، وتجنيد الشباب فى إطار الحلقات الخاصة والعائلات المفتوحة، وضمنت لها تلك الأطر التنظيمية عنصرى الصرامة والتحكم فى عملية اختيار النشطاء وتجنيدهم، وهكذا لم يتعد عدد النشطين المجندين أكثر من ٣٠٠.

ب- ساندت الجماعة عمليات الدعاية والتدريب من خلال الدروس في المساجد، أو من خلال نشرها للعادات والتقاليد الإسلامية الجديدة وعلى الأخص المتعلقة بالزواج ومراسم الجنازات. وفي ذات الإطار كونت الجماعة جماعات إنشاد وفرق مسرحية تقدم عروضها في الأعياد والأعراس والمآتم.

ولقد أدت تلك الطقوس الجديدة إلى خلق شبكة تضامن بين أعضاء جماعة ترتبط فيما بينها بالأخوة والصداقة، كما مكنت الحركة من الاعتماد على قدرات ومواهب ومهن أعضائها النشطين المتعددة المتنوعة. وفي النهاية منحت هذا العناصر النشطة الإحساس بالانتماء إلى زمرة نذرت نفسها لمهمة وحيدة رسالية. ووجد هذا الإحساس تبريره النظري في كتابات سيد قطب، وعلى الأخص كتابه معالم في الطرق الذي أصبح انجيل الأصوليين خلال عقد السبعينيات. يطالب سيد قطب المسلم في كتابه هذا بما يدعو المفاصلة الشعورية، و يعني بها قطع أي رابطة عاطفية تربطه ببيئته الجاهلية. وتسمح تلك المفاصلة الشعورية بخلق قاعدة صلبة أو طليعة نشطة، تتميز عن طليعة الحركات اليسارية بكونها لا تندمج وتتوحد مع المجتمع، بل تنفصل عنه لتشكل مجتمعًا داخل المجتمع. و للطليعة هدف وحيد هو الاجتذاب التدريجي لأعضاء المجتمع الجاهلي ودمجهم فيها، وهي مهمة تتطلب من عناصرها النشطة أن تمتلك خصائص أخلاقية منها المهارات الدعائية النموذجية. '

التسييس ٧٩- ١٩٨١

تمثل الفترة الممتدة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨١ والتي ندعوها بفترة التسييس، أكثر الفترات أهمية في تطور الحركة الأصولية التونسية، ويشير تاريخ نهاية الفترة إلى حادث المحاكمة الأولى لقيادة الحركة، التي انتهت إلى إدانة قادتها التاريخيين

وفرض عقوبات ثقيلة بالسجن على أعضائها. و شهدت تلك الفترة تغيرات نوعية حاسمة سنتناولها ونناقشها فيما يلى.

انقسام داخل الحركة

بينما كانت الجماعة تشهد توسعًا فى عضويتها النشطة، ومع التوسع فى عضويتها يزداد تأثيرها، أخذ بعض أعضائها النشطين يطرحون على أنفسهم تساؤلات محددة، ازدادت شرعيتها من واقع الاتهامات التى كان اليسار يوجهها اليهم بوصفهم "قوى رجعية تعمل فى خدمة الجائرين" . أصاب هذا الفريق العجب من مثل تلك الاتهامات، وراحوا يتساءلون: من الذى يقوم بتشويه صورة الحركة على هذا النحو؟ وهل هذا التشويه ناتج عن إخفاق الحركة فى مجال الاتصال؟ أم أنه محض نتيجة للإعلام والدعاية المعادية التى يقوم بها أزلام حزب الشيطان ضد مجاهدى حزب الله؟. والواقع أن الكثير مما كانت تطالب به الحركة الأصولية آنذاك كان من نشأته تغذية تلك الشكوك والاتهامات. إذ كانت الحركة تطالب بفرض الحظر على كل أشكال التعبير الفنى، وتتحدث كثيرًا عن الصدقة والإحسان، دعك من طبيعة حلولها المطروحة للمشاكل الاجتماعية، وحديثها الدائم عن حق المسلم الشرعى الذى لايمكن انتهاكه فى ملكيته الخاصة، والديمقراطية بوصفها بدعة تناقض روح الجماعة المسلمة القائمة على الشورى، وغير ذلك كثير.

ثم ظهر عامل آخر شكل أحد مقومات ظهور الانقسام داخل الحركة الأصولية. فلقد أخذت بعض عناصر الأصوليين التونسيين فى اكتشاف الأعمال الأصولية ذات النزعة التقدمية، مثل مجلة المسلم المعاصر التى ظهرت فى الكويت ابتداء من عام ١٩٧٥. من أول أعدادها طالبت مجلة المسلم المعاصر من خلال كتابات محمد فتحى عثمان المثقف الأصولى البارز، بالعمل من أجل تكوين يسار

أصولى إسلامى. ويبدو أن تلك الدعوة التى ألحت عليها المسلم المعاصر، كان لهـا صداها على اطراف وهوامش جماعات الأصوليين التونسيين الشبان، الذى تجسد فى اتجاه فكرى أصولى جديد جرى الحديث عنه فى وقت مبكر يرجع إلى عام ١٩٧٨، بوصفه "موجة جديدة". وعلى الرغم من أن هذا التيار الجديد ظل هامشيًا، فإنه قد مارس تأثيرًا نفسيًا ورمزيًا على الأصولية التونسية.

ولقد واجه التيار الجديد البديل المقاومة والرفض، على الرغم من أن أحميدة النيفر المدافع الأول عنه كان الشخص الثانى داخل حركه الاتجاه الإسلامى. ولحق بالنيفر صلاح الدين الجورشى عضو المكتب التنفيذى والقيادة الجهوية لتونس العاصمة، وأعضاء نشطون فى الحركة الطلابية.واستمرت الأفكار الإصلاحية فى ممارسة تأثيرها على التيار الرئيسى للحركة.

الثورة الإيرانية

ليس فى إمكان أحد أن ينكر القوة الدافعة التى قدمتها الثورة الإسلامية الإيرانية، لكل الحركات الأصولية فى العالم العربى. وكانت الحركة الأصولية التونسية إحدى تلك الحركات التى تمكنت من تحقيق أقصى استفادة من الأنتصار الأيرانى.

أظهرت خبرة الثورة الإيرانية أن الإسلام السياسى فى مقدوره قيادة شعب فى ثورة، وإسقاط أحد أكثر النظم نزوعًا للديكتاتورية وسفك الدماء. و تمكنت الثورة الإيرانية من فعل كل ذلك فى فترة من الزمان، بدا فيها حلم الثورة كأنه وهمً من الأوهام، وخضعت بلدان العالم الثالث لسطوة أنظمة حرمتها من حرية الرأى. عبرت الثورة الإيرانية عن إرادة الجماهير فى الشوارع، وأظهرت أن سلاح الإيمان كان أقوى بكثير من إيمان الأسلحة. ولهذا ليس هناك ما يثير الدهشة فى إظهار شعوب العالم الثالث لإعجابها بالثورة الإيرانية، التى بدا أنها تقدم إجابة ملائمة للأزمة المتوطنة التى تنهش أوطانها. ولم تكن تونس استثناء من ذلك.

أعدت الحركة الأصولية نفسها لاستيعاب الشباب التونسى، الذى أخذ فى التدفق عليها تحت تأثير قوة جذب النموذج الإيرانى. هكذا ارتفع توزيع مجلة المعرفة خلال عدد قليل من الشهور من ٦,٠٠٠ إلى ٢٥,٠٠٠ نسخة. وكان أكثر تأثيرات الثورة الإيرانية ارتباطا بموضوعنا، هو مساهمتها فى تغيير نوعية النشاط الأصولى التونسى، من حاله كان فيها أقرب ما يكون إلى الإنسان الحالم، إلى تكوين نوعى جديد أكثر تسيسًا وراديكالية.

حوادث يناير ١٩٧٨

عاشت تونس من نهاية ١٩٧٧ دينامية سياسية جديدة، حيث كانت المعارضة السياسية قد تبلورت داخل الاتحاد العام للشغل التونسى. و وصل هذا الاتجاه المعارض إلى ذروته فى أحداث الإضراب العام الأول الذى دعا إليه الاتحاد فى ٢٦ يناير ١٩٧٨، والذى أعقبته موجة ضخمة من القمع حصدت فى طريقها مئات الأرواح. ولقد أصيب شباب الأصوليين بالمفاجأة فى مواجهة تلك الوثبة، التى حققها أحد التيارات السياسية التى لم تؤهلهم قيادتهم للتعامل معها. وانتهى بعض هؤلاء فى تفكيرهم إلى وجود نقص فى تدريبهم الثقافى والسياسى، يجعلهم يعيشون خارج نطاق الاهتمامات الأساسية لشعبهم.

تشير الأحداث الثلاثة السابقة والتى جرت فى فترة واحدة، أى الإضراب العام وانقسام الحركة الأصولية وانتصار الثورة الإيرانية، إلى تحولات سيكون لها تأثيرها على تنظيم الحركه وأهدافها. هكذا ستأخذ الحركة من تلك اللحظة فصاعدًا فى مضاعفة اهتمامها بالعمل السياسى، ورافق ذلك اكتساب أعضائها النشطين المزيد من الخبرة والمراس السياسيين، و تغير ملحوظ فى اللغة السياسية فى اتجاه استيعاب اللغة السياسية للثورة الإيرانية. وقاد تأثير التحولات السابقه إلى تشجيع الحركة على تحسين هياكلها السياسية، حتى تصبح أكثر قدرة على الاستفادة من الفرص الجديدة.

فى ظل تلك الظروف عقدت الحركة مؤتمرها الأول فى عام ١٩٧٩. وحرص المؤتمر على عدم حضور أى عضو من أعضاء "الموجة الجديدة" التى أشرنا إلى ظهورها، وطلب من الأعضاء المشتبه فى تعاطفهم مع هؤلاء "المبتدعين" تقديم البيعة مجددًا. وفيما بعد سينظر إلى مؤتمر ١٩٧٩ بوصفه المؤتمر التأسيسى، وتتمثل أهمية هذا المؤتمر فى تدعيمه للهياكل التنظيمية على المستويين القومى والجهوى وجعلها قادرة على استيعاب آلاف المتعاطفين.

ومن المؤكد أن تلك الديناميكية السياسية الجديدة وما رافقها من نمو فى العضوية لم تكن أمرًا باعثًا على السرور فى نظر السلطات، وعلى الأخص عندما شكل الأصوليون تحديًا لسيطرة اليسار الماركسى على جامعة تونس. وفيما يبدو كانت تلك هى اللحظة التى قررت فيها السلطة التونسية البدء فى مواجهة الخصم الجديد، قبل أن يكتمل نموه بتحدى السلطة وتجد نفسها فى موقف شبيه بالموقف الإيرانى قبيل الثورة.

وابتداء من ١٩٨٠ بدأت الجماعة فى تحويل نفسها إلى حزب سياسى. فى ٢٦ يناير ١٩٨٠ وقعت عملية قفصة، التى سيطرت فيها فرقة فدائيين تونسيين تدربت فى ليبيا على المدينة. وجاءت تلك العملية لتوفر للحركة المناسبة، التى قامت فيها بأول مظاهرة سياسية عامة، وزعت فيها بيان موقع باسم "الاتجاه الدينى" أدانت فية العملية. ونلاحظ هنا ان الطلاب كانوا يستخدمون مصطلح "الاتجاه الإسلامى" منذ عام ١٩٧٨. والواقع أن الطلاب لعبوا دورًا مهمًا فى تطور الحركة. فلقد أدى العمل الطلابى إلى تطوير الظروف الملائمة لتحقيق تغير سياسى جذرى داخل الحركة. وتحت تأثير نضالاتهم اليومية الممتدة مع العناصر اليسارية المتطرفة داخل الجامعة، توصلوا إلى ضرورة وأهمية الوعى السياسى الذى لا يمكن تحقيقه إلا من خلال حزب سياسى عقائدى ثورى.

وكان هناك عامل آخر أسهم فى حدوث التغيير، وهو تأثير جناح الحركة المعتدل الذى كان يمثله محمد مورو. منذ عام ١٩٧٨ سعى هذا الجناح إلى حث

الحركة على انتهاج أساليب النشاط السياسى القانونى. وجاءت التجربة الديمقراطية التى مرت بها البلاد فى ١٩٨٠ الكى تدعم هذه الأطروحة، رغم أن الطلاب كانوا أحيانًا ينظرون إليها بوصفها تعبيرًا عن "خط مهادن".

القمع: ٨١-١٩٨٧

فى يونيو ١٩٨١ تقدم الأصوليون بطلب للاعتراف القانونى بهم تحت مسمى حركة الاتجاه الإسلامى. وتكون المكتب السياسى الأول للحركة من راشد الغنوشى رئيسًا، وعبد الفتاح مورو امينًا عامًا، وزاهر محجوب أمينًا للصندوق، وبن عيسى الدمنى مسؤلا عن الإرشاد والعلاقات الخارجية، وحبيب المكنى مسئولا عن الإعلام.

لم يرحب النظام الحاكم بهذا التحول السياسى. وكان من ضمن العوامل الباعثة على القلق داخل قياداته نجاح الأصوليين فى السيطرة على جامعة تونس، وعضوية الحركه التى تتزايد باستمرار، ووجود الحركة فى مسقط رأس بورقيبة وإقليم الساحل الذى شكل تقليديا اقطاعيه سياسية خاضعه لسيطرة الدستوريين. ولم تتوقف الحكومة عند حدود القلق، فشرعت فى التحرك وأودعت ما يزيد عن مائة من عناصر الحركة النشطة فى السجون. و فى سبتمبر ١٩٨١ جرت محاكمة المعتقلين، وصدرت ضدهم عقوبات وصلت إلى السجن لمدة عشر سنوات. وجاءت المحاكمة لتوضح ثلاثة جوانب : تزايد أعداد أعضاء الحركة النشطين، و سهولة تسلل الأمن التونسي إلى التنظيم، وهو ما ظهر فى نجاحه فى اعتقال قيادة التنظيم فى يوم واحد، وتضامن كل القوى الديمقراطية مع الحركة.

وضعت ضربة سبتمبر وماتلاها من محاكمة وأحكام بالسجن الحركة فى بوتقة اختبار، خرجت منها بتوجهات أيديولوجية وتنظيمية جديدة. فظهرت سلالة جديدة من القادة أكثر صلابة وتصميمًا، شكلوا قيادة سرية أسست شبكة عمل

جديدة، وأطلقوا دينامية عمل سياسي جديدة. وكان أبرز أفراد تلك القيادات الجديدة هو حمادى الجبالى، الذى عين امينًا عامًا لحركة الاتجاه الإسلامى فى مرحلتها الجديدة. ورغم أن الجبالى كان مطلوبًا ومطاردًا من جانب الامن التونسى، لم يمنعه هذا من التجوال عبر البلاد من أجل أن يربط بين أعضاء الحركة النشطين ويصدر إليهم التوجيهات ويبث فيهم الشجاعة والتصميم. وفى ظل قيادة الجبالى انحازت الحركة صوب نمط من التنظيم، كان فى إمكان أن يستمر ويعمل فى ظل القمع ويقاوم الهجمات الموجهة إليه.

عفو ١٩٨٤

لازلنا حتى الآن نجهل حقيقة الأسباب، التى دفعت إلى إصدار قرار العفو الرئاسى فى الثالث من أغسطس ١٩٨٤، والذى أدى إلى اطلاق سراح قيادة حركة الاتجاه الإسلامى. ولكن فيما يبدو هناك عاملان هامان اجتمعا معًا وأسهما فى اتخاذ هذا القرار. ظهور مسألة خلافة الحبيب بورقيبة، والطموح المفرط لمحمد مزالى الذى كان آنذاك رئيسًا للوزراء و المختار رسميا لخلافة رئيس الجمهورية. وانطلاقًا من هذا الاختيار سعى مزالى لاكتساب المصداقية والتأييد، ليس فقط داخل الحزب الحاكم ولكن أيضًا داخل الطبقة السياسية، ومن ضمنها حركة الاتجاه الإسلامى التى تشكل قوة للمستقبل.

فوض مزالى معاونه الأول ميزرى شاكر، مهمة التفاوض مع حركة الاتجاه الإسلامى. وكعلامة على حسن النوايا حصل مزالى على قرار بالإفراج عن عبد الفتاح مورو من الرئيس فى يونيو ١٩٨٣، وبذلك تمكن من طرح أساس لمستوى أعلى من التعاون المستقبلى مع الحركة. ويبدو أن إخفاق مزالى المدهش بعد اضطرابات الخبزفى يناير١٩٨٤، حيث ظهر مرارا فى التلفزيون مكررا مقترحاته المجردة من حسن التقدير حول ضرورة قمع المظاهرات، قد دفعه صوب

تفاهم متكافىء وأوثق مع الأصوليين. فخاض معهم مناقشات عبر وساطة العديد من المستقلين، كان من ضمنهم حمودة بن سلامة وزير الشباب.

لم تستمر الهدنة مع الأصوليين لفترة طويلة، حيث تم عزل مزالى من منصبه فى يوليو ١٩٨٦. رحل مزالى عن منصبه ووراءه خلفية سياسية بغيضة وفاسدة تواجدت لفترة طويلة قبل سقوطه، وتراوحت بين قمع طلاب الجامعة والهجوم المتكرر على اليسار الديمقراطى وتحطيم اتحاد العمال بوصفه الحكومة المضادة البديلة الحقيقية الوحيدة.

وشهدت تلك الفترة أيضًا الانفصال بين حركة الاتجاه الإسلامى والقوى الديمقراطية. ذلك أن القوى الديمقراطية لم تستطع أن تغفر لعبد الفتاح مورو، دعوته فى مؤتمر صحفى عقد فى يونيو ١٩٨٥ لاستفتاء على إلغاء قانون الأحوال الشخصية.

فى تلك الفترة شهدت تونس معركة سياسية شاملة وغير مسبوقة، دارت حول رؤية الأصولية الإسلامية للمجتمع كما تتمثل فى قضايا وضع المرأة وحرية العبادة وغير ذلك. وفى هذه المعركة وجد الأصوليون خصمًا مستميتًا لهم، داخل النخبة المثقفة التى كانت من قبل صامتة صمتًا غريبًا وجماعات أخرى هامشية واسعة.

فى أواخر ١٩٨٦ ازداد الوضع سوءًا، وفى مارس ١٩٨٧ تم اعتقال راشد الغوشى. ولم تستطع السلطات فى هذه الجولة أن تضع أيديها على كل مفكرى حركة الاتجاه الإسلامى الذين اختفوا عن الأنظار. وتمكن هؤلاء القادة من إنهاك الحكومة لمدة ستة أشهر متصلة. واتخذ ذلك شكل المظاهرات اليومية بمجموعات تتراوح عددها من مائة إلى مائتين متظاهر. وتوزيع الكراسات بأعداد ضخمة تصل إلى مئات الآلاف من النسخ، ووفقًا لما أدلت به قيادة الحركة ذاتها وصل إجمالى الكراسات الموزعة إلى خمسة ملايين نسخة. وفى مواجهة هذا الموقف

أصاب الحكومة الهياج واعتقلت المئات من أعضاء الحركة النشطين. وهكذا انقسمت البلاد بين الحكومة والأصوليين.

فى مواجهه تصاعد الصراع بين الحكومة وحركة الاتجاه الإسلامى اتخذت القوى الديمقراطية موقفًا سلبيًا، وإن حافظت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين على صلاتها مع الحركة الأصولية. فلم تكن القوى الديمقراطية قادرة على أن تربط مصيرها بحكومة ديكتاتورية آخذة فى الترنح والسقوط، أو مع حركة تعانى حاليًا من قمع السلطة لكنها تحتوى داخلها بذور ستترعرع منها فاشية جديدة.

والحاصل أن فترة نهاية حكم بورقيبة (١٩٥٨-١٩٨٧)، سيطر على الحياة السياسية فيها الاستقطاب السياسى وساد التشتت داخل القوى الديمقراطية. وسوف تعاود هاتان الظاهرتان اللتان شكلتا الخصائص المميزة لتلك الفترة الظهور مرة أخرى فى أوائل عقد التسعينيات، بعد التغير الذى حدث فى الوضع السياسى فى السابع من نوفمبر ١٩٨٧.

من نهاية حكم بورقيبة إلى الانتخابات العامة فى أبريل ١٩٨٩

فى السابع من نوفمبر ١٩٨٧ قام بن على بخلع بورقيبة من السلطة، وشكل هذا نقطة تحول فى العلاقات بين الحكومة والأصوليين. ومن البداية أيدت حركة الاتجاه الإسلامى التغيير الذى أطلقه بن على. وفى تصريح لعبد الفتاح مورو الأمين العام للحركة، نشر بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٨٧ فى صحيفة المستقبل الصادرة عن حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، جاء ما يلى: "إن التغير الذى حدث داخل الجهاز الحكومى يعتبر حدثًا إيجابيًا ذا أبعاد تاريخية.. وإن حركتنا تبعًا لما تمليه مبادئها الأساسية ووثائقها التأسيسية، قد نصحت بدعم هذا التغيير بعد أن قرأت إعلان زين العابدين بن على". وطالبت حركة الاتجاه الإسلامى بوضع نهاية لهذا

الصراع الدامى الدائر بينها والحكومة، وعبرت عن رغبتها فى "المشاركة فى أية محاولة لدعم المبادىء والمطالب، اللازمة من أجل طى تلك الصفحة من تاريخنا الفاجع". وحددت الحركة مطالبها فيما يلى: التوقف عن اضطهاد أعضائها، والبدء فى حوار وطنى واسع، وإعادة النظر فى وضع المنظمات الجماهيرية."

وفى الشهور التى تلت التغير السابق وبعد الإفراج عن الغنوشى فى مايو ١٩٨٨، أظهرت حركة الاتجاه الإسلامى حنكة تكتيكية ملحوظة. وظهر هذا بشكل واضح فى الحوار الذى أجرته "الصباح" فى ١٧ يوليو ١٩٨٨ مع الغنوشى، عندما أبرئ حركة الاتجاه من التواطؤ مع ما كان يدعى وقتها "مجموعة الأمن"، التى خططت لعمل انقلاب مسلح ضد النظام فى الثامن من نوفمبر ١٩٨٧. وقال الغنوشى فى هذا الصدد: "ليس هناك فى قضية المجموعة الأمنية ما يخصنا.فهى ليست شأنًا من شئون الحركة، بل من شئون المحاكم والقضاء."

ولقد كان لحسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين فى مصر ردًا مشابهًا حينما واجه موقفا مماثلاً، فقال وقتها "ليسوا إخوانًا، وليسوا مسلمين". ولقد كانت الحركة حاسمة ليست فقط فى طرحها لعباءتها الراديكالية التى أثقلت كاهلها تمامًا، بل أيضًا فى دعمها لصورتها لدى النخبة السياسية من خلال مراجعتها لبرنامجها الاجتماعى.

أعاد الأصوليون اكتشاف مزايا قانون العائلة، "مجلة الأسرة" وهو القانون الذى أدخلهم فى صراعات مع الحركات السياسية الأخرى. وأعلنت الحركة أن القانون بصفة عامة يشكل جزءًا من الجهد التفسيرى المتصور لقانون الأسرة الإسلامى، وإن القانون يتسق مع الهوية الإسلامية لجمهورية تونس. ومن أجل تجنب نشوب أى جدال فى المستقبل من حول موضوع الصياغة الشاملة للقانون، صدر عن عبد الفتاح مورو تصريحًا نشر فى Le Maghreb فى ٢٣ سبتمبر ١٩٨٨، شدد فيه على أن "حركة الاتجاه الإسلامى لم تسعى ولن تسعى، كما أنها لا تتخيل أو تتصور أنها سوف تسعى مستقبلاً لتحدى الحظر الذى يفرضه القانون الراهن على تعدد الزوجات".

ولم يتوقف الأصوليون عند هذه النقطة. فلقد تقدموا وأعطوا دليلاً آخر على "حسن النوايا" والاستعداد للتكيف مع البيئة السياسية التى يعيشون فيها، من خلال إدخالهم لتغيير بسيط فى اسم الحركة. فلقد قررت حركة الاتجاه الإسلامى تغيير اسمها إلى "حزب النهضة"، وهكذا قامت بهدم الحجة الأساسية التى كانت السلطة تطرحها فى معرض تبريرها لرفضها منح الحركة الأصولية الشرعية، أية حجة أنها لن تفعل ذلك طالما استمر الأصوليون فى ممارسة عملهم تحت اللافتة الإسلامية.

وإلى جوار ممارستها لهذا التكتيك الحازق انتهجت الحركة سياسة "هات وخذ". ففى نفس الوقت الذى كانت تتراجع فيه عن مواقفها تجاه قانون العائلة، نراها تشن الحملات المنتظمة ضد السلطة فى إطار المنظمات الجماهيرية والمهنية ومنظمات الرفاهية، من أجل تجنب احتمالات تجاهل أو تهميش الحركة. ولقد ظهرت سياسة "هات وخذ" فى إطار علاقات الحركة مع الهيئات الرسمية وشبه الرسمية. هكذا بمجرد أن اقترحت الحكومه مشاركة الأصوليين فى إعداد الميثاق الوطنى، وعلى الرغم من أن الحركة بحكم وضعها الرسمى لم تكن من ضمن الموقعين على الميثاق رسميًا، نراها ترسل نور الدين بحيرى عضو اللجنة التأسيسية لحزب النهضة. ليس هذا فقط، بل إنهم أيضًا لم يصروا على ضرورة حل مسألة وضعهم القانونى قبل مساهمتهم فى المجلس الأعلى للميثاق. ولقد تكرر سيناريو مشابه للأحداث عندما منحت الحكومة لعبد الفتاح مورو عضوية المجلس الإسلامى الأعلى، وهو الهيئة الممثلة للإسلام الحكومى.

وتلك أمثلة لشق "الإعطاء" فى سياسة هات وخذ، وفيما يلى أمثلة لشق "الأخذ" فى ذات السياسة. أصر الأصوليون على حقهم فى تنظيم قانونى وسياسى مستقل، كما أصروا على رفضهم لأى بديل للاعتراف القانونى بوضعهم. ونجد مؤشرًا على ذلك فى تقدمهم بطلب جديد للاعتراف القانونى بحزب النهضة. ولكن كان هناك حوالى ٨٥% من اللجنة التوجيهية الجديدة محرومين من حقوقهم

المدنيه، و من الضرورى أن تقوم الحكومة بمنح هؤلاء عفوًا إذا كانت راغبة فى الاعتراف بحزب النهضة.

حملة منظمة

إلى جوار سياسة "هات وخذ" شنت الحركة حملة منظمة داخل المنظمات الجماهيرية ومنظمات الرفاهية، وعلى الأخص الاتحاد العام للشغالين التونسيين والحركة الطلابية والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. وكان لتلك الإستراتيجية هدف مزدوج: إظهار الحركة فى صورة القوة الوحيدة القادرة على التعبئة داخل المنظمات الشبابية والجماهيرية، والاحتفاظ بالحد الأدنى من جُهد النشطين من أجل أن تظل قواعد الحركة فى وضع تعبوى يمكنها من الدخول فى معارك سياسية أكبر مثل الانتخابات العامة.

ومن المفيد أن نلاحظ أن تلك التكتيكات كانت تتغير وفقًا لتغير السياق. ففى إطار الاتحاد العام للشغاليين سعت الحركة للتمثيل فى كافة هيئات صنع القرار (على مستوى القواعد، والقطاع والإقليم). وهو ما يوضح لنا الدهاءالتكتيكى، فى سعى الأصوليين للتحالف مع خصومهم السياسيين والأيديولوجيين، فى الوقت الذى يراهنون فية على جناح داخل قيادة الاتحاد لا يتخذ موقفًا معاديًا من آرائهم.

الانتخابات العامة

تعامل الأصوليون مع انتخابات أبريل ١٩٨٩ العامة بجدية، وقاموا بإعداد مواردهم وخططهم السياسية بعناية ودقة. وفى هذا السياق أطلقوا حملة استهدفت رفع مستوى وعى قواعدهم الجماهيرية وتشجيعهم على تسجيل أسمائهم فى قوائم الناخبين وتعبئة أكبر التفاف جماهيرى من حولهم. وجاء فى وثيقة داخلية جرى

تداولها حول تلك المناسبة "أيها الأخ العزيز: كل شخص نتمكن من إقناعه بتسجيل اسمه فى سجلات الناخبين، سوف يصوت بالتأكيد لمرشحيك المختارين. عليك أن تحاول وتحضر أكبر عدد ممكن من المواطنين لتسجيل أسمائهم، ولتتذكر وأنت تفعل ذلك أن هدفنا الأول هم الشباب والمستضعفين وأهل المسجد".وكما جاء فى إحدى المصادر، أرادت "الحركة أن تحول واقعة الانتخابات إلى مهرجان سياسى، يمكن لأى مواطن أن يشارك فى الحوار الدائر فيه". وفى هذا السياق أمرت قيادات الحركة عناصرها النشطة أن تقوم بما يلى:

أ- دعوة الأهالى للتصويت لمرشحى الحركة.

ب- ضرورة الحضور الجماعى فى الاجتماعات الانتخابية وتشجيع الأهالى على الحضور.

جـ- المشاركة فى مختلف أشكال الدعاية الانتخابية (إرسال القوائم الانتخابية وإعداد الكراسات الانتخابية).

د- كشف ضعف الخصوم، من خلال تحديهم سياسيًا وإظهار عدائهم للإسلام وما يتسم به سلوكهم من اضطراب وتناقضات.

هـ- التطوع أثناء الانتخابات لأداء مهام مراقبة العملية التصويتية.

كان الموقف السياسى المحدد لحزب النهضة يتبع الخطوط التالية. فى البداية أيدت الحركة اقتراحًا تقدم به بعض المشاركين فى الميثاق الوطنى بالاشتراك فى قائمة مرشحين مشتركة. وكان هذا الاقتراح من شأنه ضمان الحصول على تمثيل برلمانى، وإن كان على مستوى رمزى. ومن الواضح أن هذا الموقف كان يتسق تمامًا مع تكتيك "هات وخذ" الذى اتبعته الحركة منذ السابع من نوفمبر.

إلا أن حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ومعها التجمع الدستورى الديمقراطى رفضا الانضواء مع الأصوليين تحت لواء قضية مشتركة، أجبرهم على البحث عن

بديل للاقتراح السابق، وانتهى بهم الأمر إلى دخول الانتخابات بقوائم مستقلة. ووفقًا لما ذكره عدد من قادة الحركة البارزين، لم يتوقع أحد من مراقبى الانتخابات أن تخوض الحركة المعركة الانتخابية فى أكثر من ١٢ دائرة انتخابية. ومن حقنا أن نتخيل حجم الدهشة التى استقبل بها قرار الأصوليين المنافسة الانتخابية فى ١٩ دائرة من ٢٥ دائرة انتخابية، وفى إطار ذلك المنافسة على ١١٤ مقعدًا من ١٤١ مقعدًا. فلقد جعل هذا القرار من حزب النهضة القوة الانتخابية الثالثة، من بعد التجمع الدستورى الديموقراطى وحركة الديموقراطيين الاشتراكيين.

وهنا قد يظهر السؤال التالى: لماذا تخلى الأصوليون عن تكتيكهم الأول، أى تكتيك دخول الانتخابات بأعداد صغيرة حتى لا يُربك الحكومة بفكرة وجود موجة أصولية عارمة تغرق البرلمان، واختاروا بتكتيك إظهار وإثبات قوتهم التعبوية؟.

إذا كان لنا أن نقدم إجابة على هذا السؤال، يجب أن نأخذ فى اعتبارنا عاملين:

فيما يتعلق بالعامل الأول: تبنت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين منذ السابع من نوفمبر استراتيجية تكوين استقطاب سياسى من النمط الأمريكى. وتأسيسًا على ذلك كفت الحركة عن التعاون مع أحزاب المعارضة الأخرى. ولقد ظهر ابتعادها عن الحزب الشيوعى التونسى فى أقوى مظاهرة فى انتخابات فبراير ١٩٨٨ الجزئية، كما أعلن أحمد المستيرى السكرتير العام للحركة استبعاده لأمكانية التحالف مع أحزاب المعارضة ضد الحكومة. وفى رؤيتها للمعركة الانتخابية خططت الحركه لخوضها بوصفها القوة البديلة الممكنة للحكومة، على الأخص مع استمرار مسألة خلافة بورقيبة.

ولقد خضع سيناريو حركة الديمقراطيين السابق لبعض التحالفات المؤقتة، ولدرجة الدعم التى يمكن للأصوليين أن يمنحوها للحركة. أما رجال حزب النهضة فقد كانت لديهم هموم أخرى مثل الاعتراف القانونى. كما كانوا خائفين من أن

يؤدى الاستقطاب فى الحياة السياسية إلى عزلهم عنها. ومن هنـا نـرى الحركـة الأصولية تميل فى البداية إلى فكرة قوائم الميثاق الوطنى، حيث كانت تـؤمن لهـا الحصول على نسبة من التمثيل البرلمانى. إلا أن هذا الاقتراح انتهى أمـره إلـى الإخفاق، مما دفع بالحركة الأصولية إلى العمل منفردة.

فى ١٥ مارس ١٩٨٩ أصدر الغنوشى بوصفه المتحدث الرسـمى الوحيـد باسم حزب النهضة تصريحًا، جاء فيه "أن الحركة تحت تأثير رغبتها فى تحقيـق الوحدة الوطنية ووعيها بالصعوبات المتأصلة ولكن التى لامفر منها التى تعتـرض طريق التغيير، أعطت أهمية كبيرة لفكرة تكوين جبهة انتخابية وهى الفكـرة التـى تحظى بالتأييد. ولكننا نجد الآن أن تلك المبادرة قد تم التخلى عنها، وهكـذا نجـد أنفسنا ملزمين بتبنى قوائم مستقلة، من أجل دفع العمليـه الديموقراطيـة وتجنـب الاستقطاب السياسى وصراعات الأنصار والمشايعين." ويمكن القـول إن الحكمـة السياسيه لقادة حزب النهضة قد دفعتهم لأختيـار تلـك اللحظـه، لأظهـار قـوة الأصوليين داخل الساحة السياسية بوصفهم القوة الثالثه، التى لا يمكن لأحد تجاهلها أو تخطيها. وهكذا إذا كان من المحتم أن يحدث استقطاب ما، فإن حزب النهـضة فى استطاعته أن يصبح قطبًا من تلك الأقطاب. والحاصل أن قادة حزب النهـضة كانوا قد نجحوا فى تحقيق درجة من النضج السياسى والتكتيكى، كافيه لأن تؤهلهم للاستفادة من فعاليتهم السياسية دونما الاستعانة بوسـاطة حـزب ثالـث (حركـة الديمقراطيين الاشتراكيين فى حالتنا هذه).

ولقد اعتنت الحركة الأصولية بتجنب ظهور مشاركتها فى الهجوم على بـن على، الذى كان فى نفس الوقـت رئيـسا للحـزب الحـاكم:التجمـع الدسـتورى الديمقراطى. ولقد أشار الغنوشى فى تصريح له إلى هذا المعنى بشكل واضح، جاء فيه "بمناسبة الانتخابات العامة تعلن الحركة عن تجديدها لتأييـدها لترشـيح زيـن العابدين بن على لرئاسة الجمهورية، وفقًا للمبادىء التى أقرها إعلانه الصادر فـى السابع من نوفمبر ١٩٨٧."

وهذا هو العامل الثانى: كانت قضية الحصول على الشرعية فى تلك الفترة مسألة هامة بالنسبة لحزب النهضة. ولم تسع الحركة لتحقيق الشرعية لمجرد استخدامها فى الضغط على الحكومة من أجل إقلاقها والضغط عليها، ولكن أيضًا وأساسًا لأن جناح الحركة الشرعى المعتدل كان يتخوف من أن الفشل فى الحصول على الموافقة الرسميه على الحزب، سوف يقلب توازن القوى لصالح الجماعات الراديكالية داخل الحركة. ويعنى ذلك أن لجوء الحركة إلى الاستعراض القوى لقوتها فى الانتخابات، ظهر وقتها بوصفه الوسيلة الأخيرة من أجل الضغط على الحكومة لدفعها للاعتراف القانونى بوجود الحزب. ولا نجد شيئًا مما سبق ينفى إحتمال ان تلك التقدمات والتراجعات، كانت سياسة مصممة من أجل إخفاء استراتيجية مخططة تسعى لإرباك الخصم.

القوائم المستقلة

عندما ننتهى من مراجعة الأسماء الواردة فى القوائم المستقلة التى خاضت بها الحركة الانتخابات سيظهر لنا غياب قادة الحركة التاريخيين، الذين كان أغلبهم محرومًا من حقوقه المدنية. ولقد احتوت القوائم على أسماء بعض الشخصيات البارزة، مثل منصف شلبى ومحمد نجيب بن يوسف (ابن عروس) وعبد الوهاب الكافى (القيروان) وخالد الغنوشى (قابس) وعبد العزيزالوكيل (صفاقس الثانية) وجلال الدين رويسى (سوسة). كذلك نجد أن بعض الشخصيات البارزة المستقلة والمعروفة على المستويين الجهوى والقومى، والذين كان تفكيرهم قريبًا من تفكير حزب النهضة، رشحتهم الحركة على قوائمها المستقلة. ومن هؤلاء الشيخ محمد لكوحة (تونس ١) ومحمد نورى (آريانا) وزهير بن يوسف وحسين مدنى (باج).

ونعرف بناء على مصادر موثوق بها أن حركة النهضة بذلت جهدًا قويًا، من أجل جذب العديد من شخصيات الزيتونة البارزة من أجل الترشيح على قوتها

المستقلة. ولقد حققت نجاحًا مع الشيخ لكوحة، لكنها فشلت في جهدها مع محمد صلاح النيفر (أحد مؤسسي حركة الاتجاه الإسلامي في ١٩٨١) الذي رفض أي تعاملات سياسية مع حزب النهضة. ولقد لفت أنظار المراقبين الذين اهتموا بالانتخابات، حصول ترشيحات المستقلين على عدد كبير من تصديقات أعضاء الحزب، تخطى في العديد من الحالات أكثر من ضعف العدد المطلوب للتصديق على المرشحين. وفيما يبدو نجح الشيخ لكوحة في الحصول على تصديق ٥٠٠ امرأة. إلا أن أكثر الظواهر لفتًا للأنظار في الفترة التي أغلق فيها باب الترشيح، كانت ارتفاع مستوى التعبئة السياسية التي مارسها الأصوليون في مراكز الاستقبال والتصديق، والتي لم يكن في إمكان الحزب الحاكم مجاراتها.

حركة النهضة

على مدى العقدين الماضيين أخرجت حركة النهضة نوعين من القيادة: قيادة سياسية حظيت بإقرار عام كقيادة معتدلة، وقيادة تنظيمية مهمتها دعم الجهاز السياسي للحركة وإعداده لمواجهة أي مواقف غير متوقعة. وجاءت انتخابات أبريل ١٩٨٩ العامة لتضع النمطين في بوتقة الاختبار. فوضعت القيادة السياسية في اختيار فيما يتعلق بقدرتها على توصيل لغتها الجديدة إلى قواعدها السياسية، أما القيادة التنظيمية فقد وضعت في اختبار يتعلق بقدرتها على التجنيد والتعبئة.

والذي حدث أن أعضاء النمط الثاني من القيادة، قد خرجوا من اختبار الانتخابات العامة وقد حققوا نجاحًا كليًا شاملاً، أما أعضاء النمط الثاني فقد أخفقوا في الاختبار تبعًا لعجزهم عن تحقيق نوع من التركيب بين اللغة السياسية الجديدة والتدريب الأيديولوجي الذي أغرقت به كوادرها النشطة. ولقد أظهرت الانتخابات نجاح اللغة الأصولية (سواء كانت سلفية أو شعبية أو تقليدية محافظة)، في اجتذاب الشباب والمعوزين والفئات الاجتماعية العريضة الواقعة على تخوم الطبقة الوسطى.

واستطاع المستقلون من خلال دعم حزب النهضة الحصول على ١٨% تقريبًا من الأصوات المدلى بها، وارتفعت هذه النسبة فى ابن عروس وقابس وتونس١ وتونس٢ وبنزرت والمنستير إلى ٣٠%. ولقد أخذ التجمع الدستورى الديموقراطى كل مقاعدهم بمتوسط ٨٠% من أصوات صناديق الانتخابات.

بعد انتهاء الانتخابات وجدت الحركة الأصولية نفسها فى مواجهة وضع جديد. فلقد أضحت علاقتها بالحكومة صعبة اختلاف بسبب النظر إلى الإصلاح التعليمى بين رؤية الإسلام الرسمى لعلماء الزيتونة والإسلام المعارض لحزب النهضة وحزب التحرير الإسلامى، علاوة على تأثير التغير فى توازن القوى داخل حزب النهضة لصالح القيادة التنظيمية وعلى حساب القيادة السياسية. وتظهر تلك العوامل داخل بيان الثانى من أكتوبر ١٩٨٩ الصادر عن حزب النهضة. الذى طالب باستقالة محمد شرفى وزير التعليم.

ولقد آثار البيان ضيق بعض القادة السياسيين لحركة الاتجاه الإسلامى، ولكنهم رغم سخطهم وجدوا أنفسهم مجبرين على السكوت بعد أن أصبحوا أقلية داخل الجهاز التنظيمى للحركة. خلف هذا البيان كان يقف كل من حمادى الجبالى وزياد دولتلى وعلى العريض، الذين اعتقدوا أن الضغط على السلطة من خلال الجماهير هو الأسلوب الوحيد أمام حزب النهضة لتحقيق نجاح جديد. وهكذا حرضوا على إصدار هذا البيان، الذى أنهى صدوره شهر العسل بين النهضة والحكومة.

وأعلن رئيس الوزراء فجأة أن حزب النهضة سوف يتسلم ترخيصًا بإصدار صحيفة. ولم يكن طلب الحصول على تلك الصحيفة مقدمًا من جانب عبد الفتاح مورو اوبحيرى أو بن عيسى الدمنى (والأخيراحد المثقفين القلائل داخل القيادة)، بل كان مقدمًا من جانب حمادى الجبالى الذى أصبح مديرًا لتحرير الفجر. وكان الجبالى قد تقدم إلى الوزارة بطلب الحصول على المجلة، ومعه على العريض احد أعضاء النهضة المؤسسين. والأخير لم يكن معروفًا حتى عام ١٩٨٧، وأفلت بشق الأنفس من تنفيذ حكم الإعدام بعد صدوره ضده.

وبعد بضعه أيام قليله تقدمت الحركة من جديد إلى الحكومة طالبة إجازة الحزب. وعندما احتفظت الحكومة بصمتها تجاه الطلب الجديد، أصدر حزب النهضة بيانًا قويًا يحذر فيه الحكومة من مخاطر لجوؤها إلى إعاقة جديدة لقيام الحزب.كذلك أعلن البيان عن تكوين قيادة جديد، تكونت من راشد الغنوشى رئيسًا ومتحدثًا رسميًا وعبد الفتاح مورو و حمادى الجبالى وعلى العريض وبن عيسى الدمنى وزياد دولتلى. ثم اصبح على العريض المتحدث الذى ينوب عن الغنوشى بدلا من عبد الفتاح مورو، وهو الأمر الذى ظهر له أكثر من تفسير. وإذا نظرنا إلى التصريحات الصحفية التى أصدرها الجبالى والعريض سنجدها تؤكد هذا. فلقد صرح العريض لمجلة البطل فى ٢٠ ديسمبر ١٩٨٩، أن النهضة لم تحقق أى مكسب من سياسة استرضاء السلطة. وقبل صدور هذا التصريح بيومين كان هناك تصريح آخر صيغ بلغة سياسية ديماجوجية، متوقعة من تنظيم يسيطر عليه الأيديولوجيون ومسئولى الأجهزة الحزبية، حمل مطالب منها السماح العمل السياسى من خلال المساجد.

الغنوشى فى خط المواجهة

بعد أن ترك تونس فى مايو ١٩٨٩، حاول راشد الغنوشى أن يتجنب الهجوم على الحكومة التونسية. إلا أنه غير رأيه فى أواخر العام عندما تحدث لراديو فرنسا فى ١٩ ديسمبر ١٩٨٩، معبرًا عن خيبة أمله تجاه السياسة التى اتبعتها الحكومة التونسية منذ سقوط بورقيبة فى السابع من نوفمبر ١٩٨٧. كذلك أصدر الغنوشى تصريحًا أعلن فيه عن قطيعة نهائية بين حركته والحكومة، وقال فى هذا الصدد "لقد صبرنا واعتصمنا بالصبر لفترة طويلة والآن لم يعد فى وسعى سوى أن أعلن عن خيبة أملى الكبيرة فى السياسة التى اتبعتها الحكومة التونسية." ويمكن إيجاز أسباب خيبة أمل الغنوشى فى النقاط الثمان التالية:

١- معالجة السلطة للمسائل السياسية من خلال الاعتماد على التقارير الأمنية.

٢- لم يتغير مجلس الوزراء تغيرًا كيفيا عما كان عليه فى عهد بورقيبة، فيمًا عدا ضم بعض العناصر اليسارية الانتهازية إليه.

٣- اتساع الهوة بين الكلمات والأفعال، الوعود والانجازات.

٤- تدهور وضع وسائل الإعلام، و"أخضاعها لسيطرة وزارة الداخلية".

٥- أخلال الحكومة بالوعد الذى قطعته على نفسها، بمنح الأمان لبعض شخصيات النظام السابق البارزة.

٦- إخلال الحكومة بوعدها بالاعتراف القانونى بحزب النهضة.

٧- اتساع الفجوة بين الشرائح الاجتماعية.

٨- عدم تطبيق التعدديه السياسيه تطبيقًا فعليًا، واستمرارالوضع السياسى للحزب الحاكم على ما هو عليه.

وبالتوازن مع هذا النقد اقترح الغنوشى البرنامج التالى المكونً من خمس نقاط من أجل معالجة الأزمة:

١- إلغاء القوانين القمعية والاعتراف الفورى غير المشروط بالأحزاب.

٢- تبنى ديمقراطية حقيقية تماثل الديموقراطيات التى عرفتها الجزائر و أوروبا الشرقية وشيلى.

٣- إجراء انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة تماثل فى حريتها الانتخابات التى شهدتها شيلى وبعض البلدان الإفريقية، "حتى يمكن لتونس أخيرا أن تتمتع بأول انتخابات نزيهة فى تاريخها".

٤- الفصل بين الدولة والحزب واستقالة رئيس الدولة من قيادة الحزب.

٥- طرح حلول حقيقيه للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال التشخيص السابق لعلل الوضع التونسى والبرنامج المقترح لعلاجها كان حزب النهضة يسعى لتحقيق أربعة أهداف. اولها ظهور الحزب فى المجال العام بوصفه قوة المعارضة الراديكالية الأولى، من واقع طبيعة رؤيته الاجتماعية وممارسته السياسية.وثانيها تضمين كل مطالب المعارضة التقدمية فى برنامجه، أى: الديمقراطية الحقيقية والفصل الليبرالى بين الدولة والحزب وغير ذلك من المطالب، مع إضافه عنصرجديد هو "الانتخابات الحرة تحت الإشراف الدولى". وبمطلبه الأخير أظهر الحزب عدم ثقته فى حسن نوايا الحكومة، ونجح فى تخطى مواقف بقية المعارضة. وثالثها التعاون مع المعارضة.ورابعها تهيئة الحز ب لأن يصبح البديل السياسى للحزب الحاكم.

لغة الأصولية الإسلامية

مركزية الأيديولوجيا فى الحركات الأصولية

لعله أمر لا ضرورة له أن نذكر بأهمية الأيديولوجيا فى تعريف أى حركة سياسية، وهى الظاهرة التى تتضاعف أهميتها بالنسبة للتكوينات الدينية السياسية ذات الطبيعة الشمولية. فهنا تجد أن المنتسب الجديد إلى الجماعة ينبغى أن يمر باختبار يثبت شجاعته وتفانيه وولاءه فى خدمة هويته الجديدة.

ونجد مثالاً يمكننا الاسترشاد به حول أهمية الأيديولوجيا فى الحركات الأصولية داخل مقالة شهيرة نشرها راشد الغنوشى فى المعرفة فى يوليو ١٩٧٩ (العدد ٤٧)، والتى حملت عنواناً هامًا لا تخفى دلالته: التكوين الدينى أولاً.فى هذا المقال نرى الغنوشى يشير إلى الجوانب السبعة التالية لأيديولوجيا الحركة: "المفاهيم الأساسية للعقيدة الإسلامية (النبوة والعقائد)، موقع الإنسان فى الوجود وعلاقه العقل بالوحى، مقياس ترتيب القيم مثل قيم التعلم والعمل والفكر والتقوى،

الأسس السياسية والاقتصادية للحياة الإسلامية، موقف المسلم من الواقع فى كليتـــه وفى تعقده (ما هو اسلامى وما هو غير اسلامى)، تدريب الأفراد بأسلوب يـــدفعهم صوب التحرك طلبًا للمعرفة، والمفاهيم الأساسية للأصـــولية الإســـلامية بـــالمعنى الدقيق للكلمة مثل الجماعة والشورى والنظام والتقوى.

وسوف ندرس هنا أيديولوجيا الحركة الأصولية الإسلامية والحزب السياسى الذى تولد عنها. فى البداية سوف نتعرض لمختلف مراحل التطـــور الأيـــديولوجى الذى مرت به الحركه فى العقود الأخيرة. وعبر هذا الأســـلوب يمكننـــا اكتـــشاف الخصوصية المميزة للحركة الأصولية الإسلامية التونسية عن غيرها من الحركات الأصولية المنتشرة فى العالم العربى.

من اللغة التقليدية إلى السلفية الراديكالية

خلال عقد الستينيات وكما تظهر لنا مراجعة الأعمال المنشورة فى صـــحيفة جوهر الإسلام، سادت لغة دينية تقليدية فى الخطاب الإسلامى فى تونس. وتـــوجز تلك اللغة أزمة المجتمع التونسى فى: الانحلال الأخلاقى والاغتراب الواضح عـــن صحيح الدين، والانبهار بالغرب والاســـتلهام الـــذليل لقيمـــة، وانتـــشار الإلحـــاد و"الأيديولوجيات الهدامة" بين الشباب. وهناك سبب آخر رابع لن نجـــده مطروحًـــا صراحه وهو اعتقاد أغلبية مشايخ الزيتونة النشطين أن نظام بورقيبـــة شـــجع ولا يزال يشجع نزع الطابع الروحى عن القيم الدينية. وتوحى لنا الملاحظـــة الأخيـــرة بأن التقليدين يلقون باللوم على الحكومة فيما يتعلق بالتدهور العام، وإن لـــم تجـــرؤ جماعة الفقهاء ككل على الثورة ضد الحكومة.

يسيطر الحنين إلى الماضى على هذه اللغة الدينية. وعلى الرغم من نزوعها الطبيعى هذا للتمجيد غير السوى للماضى وأعلامه البارزين والتحسر على مـــا آل إليه حال المسلمين فإنها راحت الآن تشكل القاعدة التى ارتكزت عليهـــا الحركـــة

الأصولية الوليدة. كانت الظاهرة الجديدة التى شهدتها تونس هى تلــك المجموعــة الأولى من الشباب الأصولى(١٣)، الذى تلقى تدريبه الثقافى فى المــشرق العربــى، وخضع للتأثير العميق لإخوان مصر المسلمين. وإذا فحصنا فكر هؤلاء الأصوليين التونسيين الجدد، سنجد داخله أطروحة أساسية يمكن تلخيصها فيما يلى: ليس لــدى المسلمين اليوم من الإسلام سوى اسم ينتسبون إليه، ذلك أن الإسلام الحقيقــى قــد عزل وأبعد عن واقع الحياة اليومية بفعل سياسات الحكومات والنخب. هذا الإسلام المستبعد المغيب هو الذى تجد فيه المجتمعات الإسلامية الحــل لكافــة مــشاكلها، الأخلاقية والسياسية والاقتصادية بل وحتى العسكرية منها. والإسلام القادر علــى انتشال أمته من مشاكلها، كل متكامل: عقيدة وشريعة، ودين ودولة.

وكان لتلك الأفكار تماسكها المؤكد. إلا أنها بينمــا كانــت تفهــم بوصــفها بديهيات افتقرت إلى وجود نموذج مرشد، وساهم فى ذ لك غياب أدبيات الأصولية الإسلامية النشطة من المكتبات التونسية.

ولم يقدرلتلك الفترة التى اتسمت بالتردد بين اللغة التقليدية واللغة الراديكالية النشطة ان تستمر طويلاً. ذلك أن النواة القيادية الأولى للحركة الأصولية الجديــدة، سرعان ما توصلت إلى قناعة كاملة بأن فكر الإخوان المسلمين يوضح لهم الطريق الذى يجب عليهم أن يتبعوه. وتأكدت تلك القناعة داخلهم عندما قام الــرئيس أنــور السادات بالإفراج عن الإخوان المسلمين فى بداية السبعينيات. و ارتبط هذا القــرار المصرى برفع الرقابة عن الكتابات الأصولية الإســلامية، وهكــذا أصــبحت الآن متاحة للجميع على رفوف كافة المكتبات.

هكذا ابتداء من نهاية السبعينيات، سنجد فكر الإخوان المسلمين المــصريين في صيغته الجديده التى طرحها سيد قطــب منتــشرًا داخــل دوائــر الأصــوليين التونسيين، وإلى جواره كتابات وخطابات أبو الأعلى المودودى مؤسس الجماعــة الأصولية فى باكستان(١٤).

التربية الأيديولوجية

من المؤكد أن الأسلوب الذى يتم به غرس أيديولوجيا ما فى أذهان متلقيهـا يمتلك أهميته ودلالته، وترتيبًا على ذلك سوف نتناول هنا الخطوات التى كان يمـر بها الأخ المسلم النشط فى عملية ضمه إلى الحركة. يمكن دعوة الخطـوة الأولـى بعمليه "إعادة التكييف الدينى" Readjustment. خلال هذه الخطوة تطـرح الأسـئلة التالية على الناشط: هل تعتقد فى وجود الله؟. إذا أجاب الشاب بالإيجـاب، يتعـين عليه بالتالى أن يعتقد أن لهذا الكون بالتأكيد خالقه الموجه الهـادى. هـذا الخـالق المتعالى كلى الحضور والقدرة، كامل ومـالك لكل الكمال، وخالٍ من أى نقيـصة ولا يدركه الخطأ.

ثم ينّتقل الواعظ إلى إقناع المتعاطف الجديد بأن الخالق قادر علـى إرسـال رسوله، وأن محمد عليه السلام هو حامل رسالة الله إلى عبيده. هنا سـوف يلجـأ الواعظ إلى الإشارة إلى ما يُدعى بالإعجاز العلمى للقرآن، بدلاً من اللجوء إلى مـا يدعى بالإعجاز الفنى للقرآن. و علة ذلك أنه سوف يكون من الصعب إقناع شـاب لا يمتلك أية مهارات لغوية بالقيمة الجمالية للقرآن.

وعندما يتحدث هذا الواعظ عن الإعجاز العلمى، نراه يشير إلـى احتـواء القرآن تنبؤه الصريح بجزء كبير من الحقائق والقوانين العلميـة، التـى اكتـشفت مؤخرًا فى مجالات العلوم الطبيعية مثل النبات والطبيعة والفلك. واذا كـان الأمـر كذلك يصبح من المستحيل ان يكون القرآن من صنع يد بشريه. وهنا سوف يهمس الواعظ فى إذن المتعاطف بعقيدة الإسلام: لا إله إلا الله محمد رسول الله.

وقد تبدو تلك الطريقة المستخدمة فى تجنيد المتعـاطفين غريبـة، إذ إنهـا تستخدم لتجنيد أفرادهم مسلمين بالفعل. إلا أن هذا الأسلوب يمتلـك قيمـة نفـسية مؤثرة.فهو يقوم بوظيفة الإيحاء للأخ الجديد بأنه يدخل الإسلام فعليا من جديد، وإن

عقيدته العامة والثقافية السابقة كانت هشة غير راسخة الجذور والبنيان، ولم تكـن مبنية بطريقة تمكنه من استيعاب أفكار ومناهج الجماعة التى يستعد الآن للانـدماج فيها.

وما إن يتم التأكد من قوة إيمان النشط الجديد بشكل لا شك فيه حتى يدفع به صوب جوهر تفكير الإخوان. وتلك هى سمات هذا التفكير الأساسـية. الله بحكـم الوهيتة أى بحكم كونه الخالق أقدر من مخلوقاته على تنظيم حيـاتهم فـى الـدنيا والآخرة. ولقد أكرم الله البشر ووهبهم دينه الحق. هذا الدين الجامع الـذى شـملت أحكامه كل جوانب حياتهم: من المنزل، إلى الأسرة إلى الشارع، إلى المدرسة، إلى كل مجالات المجتمع الأخرى. والمسلم الحقيقى هو الذى يتبـع شـرع الله ويطيـع أحكامه ووصاياه، ويجعلها كلها نبراس حياته دون أن يأخذ جـزءًا منهـا ويـدع الآخر.[١٥]

ولأن المجتمعات والحكومات التى تزعم زورا وبهتانا انتماءها إلى الإسـلام لا تتبع فى أمور حياتها الرؤية السابقة، فهى لا يمكن أن تكون كما تزعم مسلمة بل جاهلية مثلها مثل الجاهلية ما قبل الإسلام التى جاء الإسـلام لينقـضها. وإذا أراد المسلم أن يتحرر من حكم الجاهلية، فليس أمامه سوى أن يتبع جماعـة المـسلمين وإمامها. وعندما يقرر المسلم أن يتبع العصبة المؤمنة، سوف تصبح علاقته ببقيـة المجتمع الغارق فى جاهليته مزيجا من الإرشاد والتسامى. فهو يرشدهم إلى ديـن الله الحق الذى هجروه وهو ما يعنى هدايتهم من جديد إلى الإسلام، وهو يتـسامى فى سلوكه وحياته عن رجس الجاهلية وقيمها وأحكامها.

وبالتدريج يأخذ عدد أعضاء جماعه المسلمين فـى التزايـد. وإذ يتزايـدون يتحولون إلى مجتمع صغير داخل المجتمع الكبير. مجتمع آخر مختلف تمامـا لـه شعائره ورموزه وشبكاته العاملة، و منهجه الخاص فى التعلم والمعرفة المتبادلـة. وبقوة اختلافه، أو بالأحرى بقوة النموذج المتجسد فى هذا الاختلاف، يتغلغل هـذا المجتمع الجديد داخل المجتمع الجاهلى، مستلهمًا خطى النبى والجيل القرآنى الفريد الذى التف من حوله، فيمر كما مر هذا الجيل بمرحلتى الهجرة ثم العودة[١٦].

امتداد طبيعى

حتى عام ١٩٧٧ كان فكر الجماعة الإسلامية فى تونس يمثل امتدادا طبيعيا لأيديولوجيا الإخوان المسلمين، وارتكز على مجموعة من المبادئ والأسس تأثرت بكتابات المفكر الإخوانى البارز سيد قطب، التى يمكن إيجازها فيما يلى:

أ- الحاكمية لله: تعنى الحاكمية لله أن الله هو المشرع لحياة البشر، وإنه لا توجد سلطة أخرى، سواء كانت سلطة أفراد أو دول، من حقها ممارسة هذا الحق. وكل من يحل سلطته محل سلطة الله يدخل فى عالم الجاهلية وزمرة الجاهليين. وفيما يتصور سيد قطب لم يعرف التاريخ الإنسانى سوى شكلين: الجاهلى والإسلامى. وبالتالى يجب على الجماعة الإسلامية أن تثور ضد تلك الحكومات الجاهلية، انتصارا للإرادة الإلهية.

ب- ليس من المطلوب من الحركة الأصولية الإسلامية تقديم حلول عينية وظرفية لمشاكل المجتمع الجاهلى. وإذا أراد هذا المجتمع أن يعرف الحل الإسلامى لمشاكله، فليس عليه سوى أن يصلح من أمر علاقته بالله ويتبع أحكامه (الآية ٦٥ من سورة النساء). ولن يصبح الأصوليون أقوياء بطرحهم لتلك الحلول العينية، بل فقط بسعيهم القوى لحكم الشريعة الإسلامية، وليس قبل ذلك. الشريعة التى تحتوى داخلها على كل الحلول الملائمة للمشاكل الراهنة.

ج- يتعين على المسلم أن ينأى بنفسه عن كل المؤثرات غير الإسلامية، و أن يحرر نفسه من كل أعباء تلك المؤثرات، لكى يتمكن من فهم رسالة الإسلام كما لو كان يتلقاها اليوم. وعندما تفعل جماعة المسلمين ذلك سوف تصبح جيلاً قرآنيا فريدا، كما كان أمر جيل الصحابة.

ولكى يتحقق ذلك لابد أيضا من التخلص من تأثير الفلسفه الإسلامية وعلم الكلام فهما يشكلان أحد الأعباء التى تعوق تقدم الإسلام. وفى هذا الصدد كتب سيد قطب. "وأنا على يقين جازم بأن التصور الإسلامى لن يخلص من التشويه والانحراف والمسخ، إلا حين نلقى عنه جملة بكل ما أطلق عليه اسم الفلسفة الإسلامية وبكل مباحث علم الكلام، وبكل ماثار من الجدل بين الفرق الإسلامية المختلفة فى شتى العصور. ثم نعود إلى القرآن الكريم نستمد منه مباشرة مقومات التصور الإسلامى."(١٧)

هكذا على المسلم أن يعى الحقيقة الزمنية المؤقته لكى يتمكن من الإمساك بالحقيقه الأبدية الموحى بها من قبل الله. الحقيقةالأبدية التى تحلق فوق القرون والأعوام. وانطلاقا من هذا الأساس النظرى واجهت الحركة الأصولية الإسلامية التغيرات الخطيرة والهامة التى شهدتها تونس.

مع اقتراب عقد السبعينيات من نهايته ظهرت أربعة وقائع كان لها تأثيرها الكبير على تطور الحركة الأصولية فى تونس، سنعرض لكل منها فيما يلى:

الصدام مع اليسار داخل جامعة تونس

فى السبعينيات كان عدد الأصوليين الإسلاميين يقدر ببضعة مئات تمارس عملها فى مجال الوعظ والدعاية الدينية. ومع مرور الوقت أخذ عددهم فى الازدياد حتى وصل إلى درجة، أصبح بعدها الصدام مع اليسار أمرا يصعب تجنبه. وبالتوازى مع هذا النمو العددى نمت ثقة الأصوليين فى أنفسهم، واعتقدوا أنهم قد أصبحوا الآن جاهزين لكسر السيطرة الشاملة للشيوعيين على جامعة تونس. وهكذا بدأت المواجهة.

فى البداية اتخذت تلك المواجهة طابعا دينيا، فظهرت فى تلك المرحلة بوصفها مواجهه بين كتلة المؤمنين و كتلة الملحدين. ومن ٧٧-١٩٧٨ أخذ

الصراع يصطبغ بالمزيد من المذاق السياسى، عندما أخذ الأصـوليون يـصرخون مطالبين بحرية فى الجامعة، تكافئ وضع الحرية فى البلاد.

ولقد كان لهذا الصراع الظرفى الذى حدث بين الأصوليين واليساريين فـى الجامعة تداعياته داخل دوائر الأصوليين، إذ أخذت مجموعات من الأصوليين فـى مناقشة طبيعة البدائل الأصولية المطروحة، وفى سياق ذلك أخذت تهتم بالمجادلات السياسية التى كان اليساريون يخوضونها مثل النضال ضد الإمبريالية والانتـصار للمضطهدين. وقاد ذلك إلى محاورات لا حصر لها أحتوت داخلها على اختلافـات كبيرة. فلقد طرح البعض استمرارية الخط الأيدولوجى الراهن، مفسرا أى مطالـب بمراجعته بالشعور بالضعف النفسى تجاه الخصوم اليـساريين والافتتـان بـالفكر الغربى، وفى هذا السياق نظر – على سبيل المثال – إلـى النمـوذج المعيـارى للإمبريالية بوصفه تعبيرا عن مفهوم غربى. وفى مقابل هؤلاء وقف فريـق آخـر شكل أقلية، يطالب بمراجعة بعض المواقف الاقتصادية والـسياسية، حتـى يمكـن للحركة أن تنزع عن نفسها هذا الوصف الذى ألـصقه اليـساريون بهـا: "عبيـد للإمبريالية وأشياع لأيديولوجيا إقطاعية ". ولقد ردت الجماعـة الإسـلامية علـى موقف تلك الأقلية بتجميد أنشطتها مع نعتهم بـ "المخربين".إلا أن هذا الموقف لـم يمنع أحدا من الاستمرار فى طرح الأسئلة وإن اتخذ هذا الطرح أشـكالا أخـرى، الأمر الذى أدى إلى درجة أكبر من النضج فى لغـة الأصـوليين الـسياسية فـى الثمانينيات.

الثورة الإيرانية

كان للثورة الإيرانية تأثيرها الضخم على الحركة الأصولية التونسية. فللمرة الأولى فى التاريخ السياسى الحديث استطاع الإسلام السياسى أن يحقـق انتـصارا ويستولى على السلطة. ولقد أدى هذا النجاح إلى إثارة عدة مـسائل: لمـاذا نجـح الخمينى فى إيران بينما فشل الإخوان المسلمون فى مصر، و الأسـوأ مـن ذلـك

تدهور وضعهم عما كانوا عليه خلال عقد الأربعينيات؟. وكيف انتهوا إلى هذا الإخفاق رغم شعبيتهم الطاغية، والخبرة التى اكتسبوها عبر نصف قرن كامل من النشاط؟. وما الذى دفع الحركات الأصولية فى المشرق العربى لإعلان شكها فى الطابع الإسلامى للثورة الإيرانية وإلحاحها أكثر من اللازم على طبيعتها الشيعية، بينما كان من الأفضل لها أن تظهر تضامنها معها وتسعى لتخطى الاختلافات المذهبية؟ وكيف نفسر سرعة اتخاذ هذا الموقف فى الوقت الذى كان الإيرانيون فيه يشددون فى بداية ثورتهم على طابعها الإسلامى ويصمتون عن الحديث عن البعد الشيعى فى حركتهم؟

والحاصل أن الإيرانيين قد أظهروا أن الطريق الثورى الراديكالى يمثل خيارا قابلا للوجود والنماء. هكذا بدأ الشك فى التسلل إلى الأصوليين التونسيين، فيما يتعلق بمصداقية تلك الخيارات السلمية التى بشر بها حسن البنا مؤسس الإخوان المسلمين. خيارات كانت فى النهاية امتدادا لهذا الخوف المعتاد الذى سيطر على فقهاء الإسلام، من نشر بذور الفتنة وتحريض الجماهير وخلق حالة من الفوضى العامة. وفى كلمات أخرى أخذ الأصوليون التونسيون يفقدون ثقتهم فى نموذج الإخوان المسلمين، الذى شكل فيما مضى قاعدة تفكير الجماعة.

حوادث يناير ١٩٧٨

فى يناير ١٩٧٨ شهدت تونس إضرابا عاما كان له تأثيره المهم على السياسة التونسية. شكل هذا الإضراب بالوقائع الذى أحاطت به صدمة للتونسيين، كان تأثيرها أعظم داخل جماعة الأصوليين. فلقد وجد آلاف الأصوليين الشبان أنفسهم فاقدى الصلة بالواقع، بل ولم يشاركوا فى مجرى الأحداث إلا من خلال الدراسة أو التعاطف. وهكذا خرجوا من تجربة الإضراب بدرس يفيد أن حركتهم لن تكون لها مستقبل، إذا استمروا على تجنبهم للواقع الدنيوى ولم يسعوا لتوجيهه والتأثير عليه.

انقسام على يسار الحركة

فى ٧٦-١٩٧٧ ظهرت مجموعة صغيرة داخل الحركة الأصولية تطالب بالشروع فى مراجعة بعض اقترابات الحركة وأفكارها، على الأخص المتعلقة بجاهلية المجتمع المعاصر ومقاطعة مؤسساته، وتكفير أفراده الذين لا يشاركون الحركة الأصولية مفاهيمها. كذلك طالبت تلك المجموعة النشطة بتوضيح رؤية الحركة للبديل الاجتماعى المطلوب، والتخلى عن ذلك المبدأ الرجعى الخاص بحق المسلم غير القابل للانتهاك فى ملكيته الخاصة، طالما كانت ملكية شرعية وطالما أدى مقدار الزكاة المفروضة شرعا عليها.

وجاء رد الحركة على تلك الجماعة الصغيرة متسرعا كالعادة، فقد عزل أغلب قادة المعارضة من مواقعهم القيادية داخل الحركة، واستكمل هذا الموقف بإيقاف أنشطة الخط الجديد وتجنيده لأنصار جدد داخل الحركة. وبلغت تلك العقوبات درجة كبيرة من الصرامة، وصلت إلى حد مطالبة أنصار الخط الجديد بتقديم بيعة جديدة لقيادة الحركة، بكل ما يعنيه ذلك من تجديد للانتماء للحركة وعضوية تنظيم الإخوان المسلمين الأوسع. وهكذا وجدت الجماعة المعارضة نفسها مرغمة على الاعتراف بواقع الانقسام داخل الحركة، فأعلنت فى مايو ١٩٨٠ تأسيس حركة الإسلاميين التقدميين المستقلة.

أسس اللغة المزدوجة

جاءت العوامل الأربعة السابقة، أى: المواجهة مع اليسار الطلابى، وإضراب يناير ٧٨ العام، والثورة الإيرانية، والانقسام اليسارى، لتدفع بالحركة لاتخاد قرارها فى عام ١٩٨٠ بالدخول فى المجال السياسى المباشر، خاصة بعد أن استطاعت أجهزة الأمن التونسى كشف شبكة الحركة واقتربت من هيكلها السرى.وفرض الدخول الرسمى إلى المجال السياسى عليها استخدام لغة عامة،

تمكنها من مجاراة القيود التى تفرضها عليها السياسة العلنية. ولم تكن التطـورات التى أعقبت هذا القرار متصورة فى لحظة اتخاذه، لكنها انتهت إلى ظهور شكل من أشكال اللغة المزدوجة.

شددت اللغة السياسية على التعددية والديموقراطية، وعدم احتكار الجماعـة الأصولية لشئون الدين. وللنقطة الأخيرة أهمية خاصـة إذ إنهـا تـستبعد انتهـاج الجماعة لأى استراتيجية، للحديث باسم الإسلام الحقيقى وإقصاء الأحزاب الأخرى داخل المباراة السياسية من المجال الإسلامى. ولكن بالتوازى مـع هـذا الموقـف السياسى ظل التدريب الدينى متسقا بالكامل مع تعاليم سيد قطب التى سبق إيجازها.

وخلال تلك الفترة ظهرت مصادر جديدة فى مجال تدريب النشطين الثقافى. ففى الجامعة أخذ الأصوليون فى قراءة محمد باقر الصدر، مؤلف كتاب اقتـصادنا الذى يعتبر أحد أعمال الإسلاميين الشهيرة فى الاقتصاد. وكان باقر الصدر شيعيا، عرفه الأصوليون التونسيون وقرأوه فى مرحلة سابقة، لكنهم تعاملوا معه فى تلـك المرحلة بتحفظ. ولكن مع مجيء الثورة الإيرانية تراجع هذا التحفظ. وهو نفس ما حدث بالنسبة للمفكر الإيرانى المعروف على شريعتى، الذى أعيد طبع أعماله فـى دور النشر التونسية. كان شريعتى كاتبا جريئا اشتهر بقراءته اللا تقليدية للقـرآن. وكانت تلك الصورة هى التى دفعت راشد الغنوشى بنفسه فى لقاء انعقد فـى أحـد المساجد أوائل ١٩٨١، إلى التحذير من مخاطر قراءة كتاب شريعتى "الشهيد". هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتعين علينا الانتباه للتأثير الفكرى الذى مارسه بعـض المفكرين العرب الآخرين. مثل الفيلسوف المغربى محمد عابد الجـابرى المعـادى للنزعة السلفية فى الإسلام، والأصولى اليسارى المصرى حسن حنفى أحد مؤسسى اليسار الإسلامى فى مصر المتفق عليهم، و مؤلف الكثير من الكتب من أشـهرها التراث والتجديد.

ولم يقدر لهذا التحول فى مصادر التدريب الثقافى أن يدرس دراسة نظامية، فيما عدا تلك الدراسة المتميزة التى أعدها السوسيولوجى التونـسى عبـد البـاقى

الهرماسى.(١٨) ويمكننا ملاحظة هذا التحول فى تثبيت اللغة الأصولية المزدوجة فى عقد الثمانينات. ولقد ترددنا حتى الآن فى تناولنا هذا بالاستفاضة فى الحديث عن ظاهرة اللغة المزدوجة، مفضلين التركيز على العوامل الجوهرية ومراحل التدريب الثقافى ومسار الحركة. إلا أننا عندما نصل إلى عام ١٩٨١ سنجد أمامنا حركة سياسية منظمة ترتكز على استخدام لغة ذات طبيعة مزدوجة.

ما المقصود بهذا الازدواج فى لغة الحركة؟ يقصد به تعايش نمطين من اللغة داخل الحركة، وأحيانا داخل الشخص الواحد والوعى الفردى، عبر طرق سوف نذكرها لاحقا. هذا التعايش المشترك يجب ألا يكون تناقضى، كما يتعين الحفاظ على التوازن بين جانبى التناقض، من واقع أن اختفاء التوازن يعنى أيضا اختفاء طرفى التناقض. ونحن هنا نتحدث عن حركة أيديولوجية وجماعة دينية، وهو ما يعنى كونها حركة قابلة للاهتزاز عند حدوث أى اختلاف أو تباعد علنى. ويفرض التعايش الفصل بين مجالين مختلفين للعمل يختص كل منهما بلغة من اللغتين، وهنا من الطبيعى أن يستلزم هذا التعايش وجود مجال ثالث وسيط يتاخم المجالين السابقين. مجال ثالث يتسم بالمرونة والطواعية، وذلك بمعنى قدرته على تغيير شكله تبعا لتغير العوامل الداخلية أو السياسية العامة. ويعنى ذلك أن الحركة أو النشط المنتمى اليها لم يعد فى إمكانه مواجهة المجتمع انطلاقا من موقف أيديولوجى ثابت ومسبق. كذلك يظهر التعايش أن الحركة أو نشطيها لم يعد فى إمكانهم، أو سوف لن يكون فى إمكانهم إعادة النظر فى هذا الموقف. وسوف تكون هناك دائمًا فجوة بين البناء النظرى والأيديولوجى واللغة السياسية المحددة.

مجال العمل

فى فترة أوائل الثمانينات، أى فى تلك الفترة السابقة على المواجهة الحادة مع النظام فيما بين يوليو ١٩٨١ وأغسطس ١٩٨٤، كانت اللغة الجديدة مطلوبة

لتنفيذ عمل سياسى قانونى ومؤسسى، يفترض بداهة قبول الديمقراطية والمطالبة بالحرية للجميع بما فيهم أعداء الدين. هكذا نجد الغنوشى نفسه على سبيل المثال فى المؤتمر الصحفى الذى انعقد فى يونيو ١٩٨١ لإعلان تأسيس حركة الاتجاه الإسلامى، يجيب على سؤال وجه إليه حول موقف الحركة من الديمقراطية، قائلا "لسنا معارضين بأى شكل من الأشكال لحق أى اتجاه سياسى فى تكوين أى حركة سياسية، حتى ولو كان يختلف عنا اختلافا أساسيا وجذريا، ولو كان الحزب الشيوعى نفسه... ولن ندعم أى مطالب بإحلال حزب آخر محله."

ولقد كان رأى الكثيرين فى هذا السلوك إنه محض تكتيك سياسى. ولكن إذا أردنا المضى إلى ما هو أبعد من ذلك، يمكننا القول إن اللغة المزدوجة كانت أحد مقومات المرحلة الجديدة. دخل الغنوشى فى جدل مع الصحفى الذى يحاوره، فى حديث نشر فى مجلة المجتمع الكويتية التى تصدرها جماعة الإخوان المسلمين الكويتية ذات النزعة الإصلاحية الاجتماعية. وفى تلك المبارزة الفكرية ذكر الغنوشى: "إن النضال من أجل تحقيق الحرية يشكل أساس العمل من أجل الإسلام، وإذا لم تؤمن الحركة الإسلامية بالحرية كغاية أساسية، فإنها سوف تكون خطوة مروعة إلى الوراء. وما أخشاه هو أن تكون الحرية بالنسبة لنا محض مسألة أو قضية مطروحة مؤقتا ومرتبطة بظروف بعينها. وهكذا نطالب بها عندما نراها ملائمة لنا، (يشير الغنوشى هنا إلى موقف الإخوان المسلمين فى مصر فى الأربعينات) وننكرها على الآخرين عندما نراها غير ملائمة لنا. مثل هذا الموقف سيكون موقفا مثيرا للفزع. وبالتالى يجب أن نطالب بالحرية لأى إنسان وبغض النظر عن أى شيء آخر."

ويشير المقتطف السابق إلى بداية ظهور هوة بين لغة حركة الاتجاه الإسلامى والحركات الإسلامية الأخرى فى المشرق العربى. وكان هذا واضحا لدرجة أن مجلة المجتمع ذاتها اقتنعت بضرورة أن تنأى بنفسها عن الغنوشى رغم وجوده فى السجن، وهكذا نجدها تمهد لهذا الحوار بالكلمات التاليه: "فى هذا الحوار

الذى أجريناه معه، أثار راشد الغنوشى عدة قضايا حاسمة وجديرة بالاهتمام لما تنطوى عليه من خطورة وأصالة وعمق... والمجتمع لا تشارك الغنوشى بعض آرائه، لكنها تعتقد أن الحوار المفتوح أحد أكثر الطرق صحية التى تمكننا من الوصول إلى اقتراب شامل وثيق الصلة بالإسلام داخل كل الحركات الأصولية. "

وإلى جوار تلك اللغة المميزة التى تواجدت فى الثمانينات، سنجد أيضا فكرة الانتصار لقضية المستضعفين المستعارة من الثورة الإيرانية. ولكن على مستوى آخر تماما، ونقصد به مستوى التنظيم السياسى للحركة، سوف نجد اللغة الدينية الرسمية تصبغ الخطاب بطابعها.

فى يونيو ١٩٨١ نجد تصريحا آخر للغنوشى صدر عنه فى المؤتمر الصحفى الذى أشرنا إليه سابقا، جاء فيه. "نؤمن بأن الله هو المنبع و الإسلام هو المصدر، ولهذا فإن مسالة العلمانية غير مطروحة فى برنامجنا الأيديولوجى". ولقد أسست الحركة رؤيتها للإسلام على الأطروحة التالية: "هناك عدد من المسائل المعروفة و الملزمة فى الإسلام، تشكل أسس الإسلام التى لا يمكن التخلى عنها، والتى تميزنا كمسلمين عن غيرنا. ورسالتنا هى أن نقرر مفهومنا المحدد للأشياء انطلاقا من فهمنا لجوهر أحكام الإسلام، مع أخذ الأوضاع الراهنة فى الاعتبار بما تنطوى عليه من تغيرات." وتشكل العبارة السابقة من وجهة نظرى موضوع اللغة المزدوجة: بنية أيديولوجية تسلطية مبنية فى جزء منها على استبعاد الآخر وفى جزء آخر منها على اقتراب سياسى براجمانى يستجيب لتوقعات الرأى العام. ويذكرنا هذا بالانقسام القديم فى تراثنا التقليدى، والذى قسم الإسلام إلى إيمان وعبادات من جانب وسياسة والمعاملات الشرعية من جانب آخر. وفى خبرة التاريخ الإسلامى فإن الفقهاء الإسلاميون قاموا بحل هذا التناقض وفقا للقواعد التالية: فى فهمهم للعقيدة وأعمال العبادات انتهجوا نهجا متزمتا، بمعنى عدم قبولهم لأى نزعة تحررية أو تفسير واسع ورحب فى هذا المجال، ولكن فى فهمهم لعلاقة الشريعه بالمسائل السياسة والعلاقات الاجتماعية أفسحوا المجال أمام مؤثرات

الزمان والمكان، خاصة من خلال اللجوء إلى استخدام مقولات فقهية مثل المصالح المرسلة ووضع العرف والعادات فى اعتبارهم فى تطبيقهم للشريعة.

اختبار المصداقية

انتهى التحليل السابق لحركة الاتجاه الإسلامى إلى رصد التقاطع بين التوجهات المتناقضة الذى انتهى إليه موقفها، والذى يتجسد فى محاولتها بناء مجتمع علمانى حديث على قاعدة المطلق الدينى الذى شكل المعيار المرسوم على مدى ما يزيد عن ألف عام، ولقد كان الأصوليون الإسلاميون والجمهور بصفة عامة شديدى الحساسية تجاه الاحتكاكات بين القديم والحديث، وعلى الأخص فيما يتعلق بالقضايا الأربعة التالية:وضع المرأة والعائلة فى المجتمع المسلم الحديث، العقوبات القانونية والحدود، حرية العبادة ووضع الأقليات، والحريات الفردية والحق فى الحياة الخاصة.

ومنذ أوائل الثمانينيات ظهر فى تونس موقف تجاه حركة الاتجاه الإسلامى حظى بالإجماع، مضمونة أن مصداقية خيار الحركة الديموقراطى المعلن تعتمد على تقديمها لإجابات واضحة ولا لبس فيها تجاه كل القضايا الأربع السابقة. وفى هذا الصدد سوف نحيل مرة أخرى إلى مؤتمر يونيو ١٩٨١ الصحفى؛ الذى اعتبر حلقة أساسية فى تاريخ الحركة، بحثا عن إجابة الحركة الواضحة والنهائية على تلك القضايا. فى هذا المؤتمرذكر راشد الغنوشى:" عندما تعامل الإسلام مع تعدد الزوجات لم ينظر إليه كشيء ملزم أو واجب، ولم يعتبره أحد من أعمدة الدين. ولكنه نظر إليه كحل لمشكلة تظهر فى أى مجتمع، وتعنى بها مشكلة اختلال التوازن العددى بين الرجال والنساء..... الأمر الذى يعنى أننا قبل الشروع فى تطبيق الشريعة الإسلامية، يتعين علينا أن نوفر البيئة السياسية والاجتماعية والإنسانية الملائمة لتطبيق قواعدها."

ويمكننا أن نجد موقفا أكثر وضوحا بشأن قضية العقوبات القانونية في حديث صحفى أجرته صحيفة Realites مع عبدالوهاب الكافى بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٨٤. وكان عبد الوهاب الكافى فى هذا الوقت عضوا فى لجنة العلاقات الخارجية والإعلام، التى كونتها حركة الاتجاه الإسلامى قبل الإفراج عن قادتها التاريخيين فى أغسطس ١٩٨٤. فى هذا الحوار الصحفى سئل الكافى عما إذا كان يؤيد قوانين الحدود الإسلامية الخاصة بقطع أيدى السارق ورجم الزانى والزانية وقطع رقبة القاتل، فأجاب قائلا: "إننا نؤمن بما جاء فى القرآن ونؤيد تطبيقه، وعندما نجد أن القرآن يأمرنا بأحكام شرعية محددة، فهذا يعنى إنها منزلة من عند الله وبالتالى لا يمكننا أن نأخذ بعضها ونترك البعض الأخر. فالإسلام كيان كلى وشامل". وهنا نلاحظ أن اسم، الكافى مسجل كأحد الأعضاء المؤسسين لحزب النهضة، كما كان على رأس قائمة من المرشحين المستقلين الذين دعمهم حزب النهضة فى انتخابات أبريل ١٩٨٩.

وسنعثر على ذات الموقف السابق، ولكن من خلال صياغة وكلمات أخرى مختلفة، فى أول حوار صحفى أجراه الغنوشى بعد الإفراج عنه فى أغسطس ١٩٨٤، ونشرته "الرأى" التونسية الأسبوعية. قال الغنوشى فى معرض حديثه عن المؤسسات العقابية. "وتحضرنى هنا فكرة أود أن ألفت اليها نظر مثقفى بلادنا الذين عبروا لفترة طويلة، عن اعتراضهم على مفهوم العقوبات فى الشريعة الإسلامية وأدانوه وشنوا ضده حملات. وما أريد أن أقوله فى هذا الصدد، أننا لو أخذنا الجلد على سبيل المثال سنجده لا يطبق إلا فى إطار شروط خاصة ومحددة، وفى حدود معينة لا يمكن لعدد ضربات السوط أن يتجاوزها".

ولدينا شهادة ثالثة بخلاف الشهادتين السابقتين، مصدرها عبد الفتاح مورو المعدود ضمن قادة الحركة المعتدلين. فى حوار مع Realites نشرفى أحد أعدادها عام ١٩٨٥، قال مورو: "فيما يتعلق بمسألة تطبيق الشريعة الإسلامية أرى من حيث المبدأ أنها تشكل مطلبًا للأصوليين... وسوف أصدقك الرأى فى هذه المسألة:

أقام الإسلام بناء منظمًا مترابطًا، وعمل على حمايته بإحاطته بحائط مـن الحـدود ضمانًا للتطبيق الدائم لأحكامه. ومن الناحية النظرية أتصور أن تطبيـق العقوبـات القانونية سوف يحدث فى مرحلة بعيدة من مراحل البناء الإسلامى."

ولقد أوردنا أعلاه أن حركة الاتجاه الإسلامى كانت قد أعطت إجابة نهائيـة فيما يتعلق بمسألة المرأة، وبالتالى ستمتنع بعد ذلك عن الحديث فـى تـصريحاتها العامة عن ذكر تعدد الزوجات وتتوقف عن معارضتها لقانون الأحوال الشخصية. وفيما بعد سوف تطرح الحركة هذا القانون كجزء من نظام قانونى اسلامى يقـوم على الاجتهاد. إلا أن هذا التغير الطفيف فى اللغة ينطبق على مسألة المـرأة فقـط. فعلى خلاف ما سبق لن نجد تصريحًا واضحًا بشأن قضية الحدود منذ التغيير الذى شهدته البلاد فى السابع من نوفمبر ١٩٨٧. ويظهر لنا هذا الموقف شيئًا واحدا على الأقل، وهو أن الحركة قد أصبحت عاجزة عن الدفاع عن خصوصياتها دفاعًا علنيا صريحًا، لكنها كانت راضية عمومًا بالتأكيد على دعمها لمبدأ عدم الفصل بين الدين والدولة، وإن لم تحدد طبيعة هذا الانصهار بين الدين والدولة أو كيف يمكن التعبير عنه.

وهذا التحول لا يرجع فقط إلى تأثير ضغوط الواقع السياسى والثقافى للـبلاد على الحركة، بل أيضًا إلى تصاعد قلق وضيق العديد من كوادر الحركـة الـذين أرادوا التخلص من تلك المسائل "التفصيلية".

اللغة المزدوجة و"ضرورة وحدة الصفوف"

أدت اللغة المزدوجة وتنوع مصادر التطوير الثقافى وغياب القيادة الملهمـة فيما بين ١٩٨١ و١٩٨٤ إلى ظهور نتيجة متوقعة، فلقد ظهرت التناقـضات فـى الاقترابات والأفكار واختلاف الأسلوب فيما بين نشطاء الحركة. ومع تصاعد تلـك التداعيات أصبح الموقف داخل الحركة على شفا الانهيار. حينئذ أصـبحت اللغـة

المزدوجة، التى هى فى الأصل انعكاسًا للموقف الموضوعى، تكتيكًا سياسيًا تمارسه القيادة بحنكه أملاً فى الحفاظ على وحدة الحركة.

ونجد دليلاً على هذا التوجه الجديد داخل كتيب منشور بالعربية، حمل عنوان حق الاختلاف فى الرأى وضرورة وحدة الصفوف. نشر الكتيب المذكور باسم مواعد الصابر، وأن كان الاسم فى حقيقتة ليس سوى اسمًا مستعارًا لراشد الغنوشى نفسه، الذى ألفه فى يونيو ١٩٨٣ عندما فترت همته فى السجن. كتب الغنوشى يحذر من الخطر الذى باتت الحركة تواجهه: "أن القهر المسلط على الحركة يدفعها لمواجهة مأزق كيفية التعامل معه. هناك طريق يقود إلى التبعثر والانقسام، من واقع غياب القيادة التاريخية وتأثير الدعاية المضادة التى تشنها الحكومة والخصوم السياسيون، والاستقطاب الذى يخلقونه داخل وخارج حركتنا والحركات الأخرى التى تشاركنا موقفنا العقائدى. فلو أننا فشلنا فى التعامل مع الموقف الداخلى بأكبر قدر من الحسم والحكمة، فلن يكون فى مقدورنا سوى أن نتوقع أن المحاولات التى يبذلها خصوم حركتنا وغيرهم فى الداخل والخارج سوف تحقق بعض النجاح فى تدمير حركتنا وتقسيمها. " وإذا انتقلنا من هذا التحذير إلى بقية الكتاب سنجده عبارة عن ممارسة بهلوانية فى التوفيق بين دعاة التجديد وأنصار المحافظة.

فها هو الغنوشى يخاطب دعاة التجديد متحدثًا عن القمع فى التاريخ الإسلامى، وسقوط العلماء فى شرك النزاعات العقائدية التى لا غاية ولا معنى لها، والميتافيزيقيون الذين انهمكوا فى البحث عن معنى الغيب، و"فشل المسلمين فى توطيد الحوار فيما بينهم"، وإخفاق الحركة الأصولية فى تأسيس "الحوار الداخلى"، إخفاق الذى يمثل بشكل أساسى "امتدادًا لنظام الاستبداد الفاشل". ومن جهة أخرى نرى الغنوشى يخاطب أنصار الاتجاه المحافظ مستخدمًا العبارات التالية: "الاختلاف يكمن ويتواجد فى الطبيعة البشرية، أنه شىء فطرى أصيل فينا أراده الله لنا، حتى يمكننا الاطلاع بعبء رسالة خلافته فى الأرض. هذاالاختلاف يهدد بالقضاء على وحدة الجنس البشرى، إذا لم يتم الإبقاء عليه فى إطار القواعد الدينية الإسلامية

العامة. قواعد لا يمكن التسامح مع أى اختلاف فى الرأى حولها، وتشكل مجمل معتقدات وقوانين وقيم الإسلام، وطرحها أمامنا الله طرحًا واضحًا ويجب على كل البشر الأسوياء أن يفهموها بطريقة واحدة."

وبعد أن حاول الغنوشى أن يوحد كل هؤلاء العاملين تحت الراية الأصولية، نراه يصل إلى استنتاج مفاده: "إذا كان الاختلاف حق لا يمكن انتزاعه، فإن الوحدة واجب تمليه علينا الإرادة الإلهية. ولا يمكننا مواجهة التحديات إلا عبر توحيد الصفوف، حتى ولو "اختلف المسلمون فى تفسير فروع الدين ومناهج تطبيقه".

استعادة التحكم الأيديولوجى

بذلت القيادة كل ما فى وسعها من جهود، ومع ذلك لم تتمكن من تجنب حدوث درجة من الانقسام وانسحاب بعض العناصر. ولم يقتصر الانسحاب هذه المرة على الاتجاه صوب يسار الحركة كما حدث فى السبعينيات، بل اتجه أيضًا إلى يمينها حيث غادرها عدد كبير من شباب قواعدها السياسية ليندمج فى صفوف حزب التحرير الإسلامى. ومن الصعب علينا تقدير عدد النشطاء الذين هجروها تقديرًا دقيقًا، لكنهم يقدرون عامة بعدة مئات. ولم تقتصر تداعيات الأزمة على تلك الظواهر، إذ لوحظ أيضًا فى نفس الفترة بروز ظاهرة الأصوليين الإسلاميين المستقلين أو التنويريين، وهو اتجاه قريب فى طبيعته من اتجاه الأصوليين التقدميين الذى ظهر فى السبعينيات. وقدر عدد أعضاء هذا الاتجاه الجديد باثنى عشر فردًا، كان من ضمنهم أعضاء قياديون سابقون لحركة الاتجاه الإسلامى.

وخلال عام ١٩٨٥ ازدادت التناقضات داخل الحركة حدة، لدرجة أن القيادة وجدت نفسها مجبرة تحت تأثير خوفها من تشظى الإجماع داخل الحركة ومعه وظيفته التوحيدية، على رفع شعار "تأصيل العقيدة" بوصفه الطريقة الوحيدة لحفظ "وحدة الصفوف". وحظى هذا الخيار بالالتفاف خلال مؤتمرها المنعقد فى ديسمبر

١٩٨٦، فى وثيقة حملت عنوان الرؤية الفكرية والمنهج الأصولى لحركة الاتجـاه الإسلامى، يمكن اعتبارها أحد أخطر النصوص فى تاريخ الفكر الإسلامى التونسى المعاصر. وترجع خطورة تلك الوثيقة إلى عدة أسـباب. فهـى الوثيقـة النظريـة والفقهية الأولى التى أنتجتها الحركة منذ بداية النـشاط الإسـلامى الحـديث فـى السبعينيات. وهى المحاولة الأصولية الإسلامية التونسية الأولى لتوفير أساس فكرى للحركة ومنحها العمق الدينى، أى نوع من الممارسة الكلامية، كانت تفتقـده علـى الأخص فى سنوات الثمانينيات. كما مكنت تلك الوثيقة الأصوليين التونـسيين مـن تأسيس صراعهم الفكرى مع خصومهم السياسيين، عبر الارتكـاز علـى جـوهر الرؤية الأصولية وليس عبر الاستناد على المواقف العابرة. كذلك أنهت تلك الوثيقة وجود اللغة المزدوجة فى الخطاب الأيديولوجى داخل الحركة، من خلال طرحهـا لطريقة تفكير متماسكة ودليل نظرى يمكن القياس عليه عند حدوث أى اختلافـات. وفى النهاية قدم هذا النص ردًا على المشكلة التى تمثل أكثر المشاكل الفكرية إثارة للحيرة والتساؤل: ما هى الحقيقة؟ وكيف يمكننا الوصول إليها؟.

يحتوى النص المذكور على عنصرين أساسـيين: يتعلـق الأول بالإيمـان، والثانى بالتعامل مع الأسس والمناهج التى يجب اتباعها طالما تـم تحديـد مفهـوم الإيمان ودوره فى التطور الفكرى الثقافى. يتكون العنصر الأول من شرح تفصيلى لأفكار ومجالات العقيدة، كما وصلتنا عبر أحاديث الرسول الشهيرة التى أوردهـا صحيح مسلم، التى تتناول الإسلام والإيمان والإحسان. أما العنصر الثانى فهو يعين العلاقات بين الروح والوحى، ويحدد المنهج الذى يتعين على الحركة استخدامه فى فهم وتطبيق الوحى.

قانون الفكر الأساسى

فى البداية تشرح لنا الحركة ما الذى تعنيه بالإيمان: "تنطلق حركة الاتجـاه الإسلامى من الإيمان الإسلامى بوصفه القاعدة الأساسية للفكر الإسـلامى. فمـن خلال الإيمان يتم اتخاذ القرارات التى يتعين اتخاذها بشأن المواقف التى نواجههـا،

كما يحدد لنا الإيمان رؤيتنا للوجود فى كليته والوجود الإنسانى على الأخص". وحيث إن الإيمان يزودنا بالمحور المركزى لـ "النظام الإسلامى العام"، فإن هذا النظام يقوم على "يقين لا يأتيه الباطل".

ومن النظرة الأولى نجد النص موضع التحليل فى معرض تناوله لموضوعه لا يظهر سوى القليل من الشك وعدم الثقة والافتراض، وهكذا نجد أنفسنا فى حضرة عمل أيديولوجى بكل ما فى الكلمة من معانى. ويقوم العمل على جزم مدعم وقائم على الاستنباط المنطقى، وليس على النظرة العقلية النقدية. وفى دعمه لتلك الروح اليقينية يذكر النص ستة أسس للإيمان الإسلامى: الإيمان بالله، والملائكة، والقرآن، والجن، ويوم الحساب، والقضاء والقدر. وتلك البداية ليست بالتأكيد مصادفة، كما أنها لا تشكل الطريقة الطبيعية للانطلاق والتقدم، حيث إنها تقوم برد الإيمان إلى جوانبه الدينية، ومن لحظة بدايتها تقوم بإسقاط وإهمال كل إشكالية المعرفة. ومن شأن هذا أن يمنح الناشط شعورًا بثقة ميتافيزيقية مطلقة، من نوع يستهدف حمايته و تحذيره من مخاطر الشك واهتزاز اليقين.

ثم يمضى النص فى تحليله لتلك الأسس الستة. فيطرح: "تفترض عقيدة المسلم الإيمان والإقرار الصريح بوجود الله... لذا لا يحمل قلب المسلم مرضًا أو شرًا، ولا يغشى روحه الشك اوالقلق." ثم يضيف "إن الله يتميز عن الكون فى وجوده وغايته تميزًا كاملاً. " وتؤمن الحركة بالله تبعًا لتعريفه لذاته، أى: "الكامل، الذى لا يشبه البشر، الذى لا صورة له، وليس كمثله شىء فى دنيوية هذا العالم الذى خلقه بنفسه."

هنا واجهت الحركة الصعوبة النظرية الأولى. ذلك أن بعض النصوص القرآنية تدخل فى تناقض مع أحد عناصر الرؤية السابقة لله: "ليس كمثله شىء"، على الأقل نجد هذا التناقض إذا اتبعنا المعنى الواضح لتلك النصوص. فكان أن لجأ النص بشكل واضح التناقض للاعتماد على التفسير من أجل حل تلك المشكلة، على النحو التالى: "وبالتالى إذا حدث ووجدنا إحدى صياغات القرآن توحى بمقارنة الله

بالبشر، يجب ألا نفسرها مباشرة وفقًا لمعناها الظاهر، بل أن نقرأها ونفسرها في سياق إيماننا بالتنزيه الإلهي".

وكانت الحركة حريصة على إغلاق الحوار، حرصًا على استمرار اليقين الديني للأعضاء على ما هو عليه. وقد نتساءل كيف تستطيع الحركة تفسير النصوص القرآنية المتعلقة بالله وصفاته من خلال اللجوء إلى تبديل معناها الواضح وتعريض نفسها بالتالي للاتهام بالباطنية؟ وألا يشكل هذا الأسلوب التفسيري فرضًا لرؤية مسبقة على النص الإلهي؟

وإذا كانت الحركة قد استهدفت حل التناقض السابق، بين النصوص القرآنية التي تحمل نوعًا من التشبيه والمقارنة بين الله والوجود الدنيوي و النصوص الأخرى الخاصة بالتنزيه، من خلال اللجوء إلى قاعدة "القرآن يشرح نفسه بنفسه" الأصولية، فلماذا إذا لجأت إلى تبني مفهوم التنزيه كأساس للفهم؟. ونحن نعرف جيدًا أن الانقسام الذي شهده تراثنا الفكري الإسلامي القديم دار حول تلك القضايا بالتحديد، حتى أن فقهاء أهل السنة – الذين تشكل الحركة الأصولية التونسية امتدادًا لتراثهم – لم ينجحوا في الوصول إلى إجماع حولها، بل على العكس رفض كبارهم هذا النوع التفسير وفضلوا تجنب المسألة.

ما الذي يعنيه أن نقول: "يتميز الوجود الإلهي تميزًا كاملاً عن الكون في جوهره وغايته"؟ وهل هناك نص قرآني يحسم هذه المسألة، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون انتصارًا لرؤية قبلية أخرى؟ وهل ينطوي هذا على اتهام هؤلاء الذين لا يؤمنون بالتمييز بين الوجود الإلهي والعالم الدنيوي بالخروج عن الإسلام؟ لدينا في هذا الصدد قطبي التصوف الإسلامي، ابن عربي والحلاج. الحلاج بمفهومه عن وحدة الشهود، وابن عربي بمفهومه عن وحدة الوجود.

ويتجه النص إلى تخطي الإشكالية التي يواجهها، ويقرر في جمله واحدة مبدأ أساسيًا من مبادئ فكر سيد قطب: "تؤمن بأن الحاكميه الكاملة لله وحده، ولا نطيع أحدًا سواه." وسوف ننظر بشيء من التفصيل في تلك المسألة في الصفحات التالية.

انتصار الإمام الغزالى

للأسف لا يتسع حجم هذه الدراسة للاستفاضة فى تناول كل أسس الإيمان الإسلامى التى أوردها النص على الرغم من أهميتها العملية. إلا أننا سوف نمنح بعض الاهتمام هنا للأساس الأخير – أى القضاء والقدر – من واقع المشكلة التى يثيرها.

تقر الحركة بكون الكون محكومًا بأحكام وقوانين وعلل يمكن إدراكها بالعقل والتأثير الواعى فيها، لكنها بعد ذلك تفتح ثغرة خطيرة تتسل منها إلى الموقف النقيض، بتأكيدها على أن الله "قد يقرر إذا اقتضت حكمته وعدله أن يتخطى ويخالف تلك الأحكام والعليات". وإذا أردنا أن نفهم هذا الموقف السابق، علينا أن نعود إلى لحظة من لحظات التاريخ الإسلامى من ألف عام مضى، نجد داخلها ما يضىء لنا أبعاد المسائل الفكرية الكبرى التى تثيرها الأصولية التونسية الآن.

كانت السببية إحدى القضايا الكبرى التى خاض فيها الجدال الفكرى الذى دار بين الإمام الغزالى (١٠٥٨-١١١١، توفى ٥٠٥ هجرية) والفيلسوف ابن رشد (توفى عام ١١٩٨ ميلاديًا الموافق ٥٩٥ هجرية). كانت الرؤية التى دافع عنها الغزالى تشبه تلك التى تبنتها حركة الاتجاه الإسلامى. بينما كان ابن رشد يعارضه بقوة، حيث إن إنكار سبب العالم يعنى إنكار وجود صانع السبب (أى الله كمصدر لوجود العالم وسببه)، حتى لو كان الرأى المخالف يسعى لإثبات السلطة المطلقة لإرادة الصانع. ومما يؤسف له أن نجد أنفسنا مضطرين لإعادة إحياء إشكالية فكرية طرحت منذ عشرة قرون مضت، لينتهى بنا الموقف إلى تبنى الحل الأقل عقلانية واستنارة.

تكفير الخصم

ثم يستمر النص محددًا أن الانتهاء من تعيين معنى "الإيمان الحقيقى"، يعنى ضرورة تعيين نقيضه أى "الإيمان غير الحقيقى"، مع ضرورة أن نأخذ فى الاعتبار

أن الفعل ينبع من الإيمان. ويستطرد شارحًا: "إذا اهتز الإيمان أو وقع في المعصية، أو لم يتبع أسس العقيدة الإسلامية، فإن المرء يصبح مرتكبًا للمعاصي أو الأعمال المكروهة، وكلما كان الإيمان راسخا داخل الإنسان كلما ارتفع ثواب الفعل بين يدى الخالق فى يوم الحساب. "

وسوف نترك جانبًا الإشكالية الدينية التى تحتويها الرؤية السابقة، أى إشكالية إنكار أى طابع موضوعى للفعل الخير، لكى ننظر فى مسألة كيف سوف يتعامل الأصوليون مع خصومهم، ومن ضمنهم أصحاب الإيمان غير الحقيقى أو الذين ارتكبوا المعاصى. كيف سوف ينظرون إليهم.؟ بوصفهم أمثلة للأشكال المختلفة للخطأ والصواب.؟ وكيف سوف يواجهونهم.؟ عبر التوفيق والحوار.؟ وهل سيمكنهم فعل ذلك مع من يعتقدون أن مثواهم جهنم وبئس المصير.؟

ويقودنا هذا إلى أخطر جوانب النص موضع التناول، ونقصد به مسألة تكفير الخصم: "ويعنى ما سبق أننا لا نتهم أى مسلم بالردة عن الإسلام، طالما أنه قد نطق بشهادة لا إله إلا الله ومحمد رسول الله وقبل المضامين التى تحملها داخلها والتى أوضحناها من قبل، وعمل وفقًا لمطالبها وأوفى بواجباتها. ونتمسك برؤيتنا هذة حتى لو زل هذا المسلم أو أخطأ فى التعبير عن رأيه، طالما أنه لم يعلن كفره أو ينكر أحد مبادئ الإسلام التى حددها الله جل وعلا، أو حاول تفسيرها وفقًا لأساليب لا تقرها اللغة العربية، أو ارتكب فعلاً يمكن تفسيره على أنه كفر بواح."

وسوف نحاول هنا تفكيك المضامين الدينية والأيديولوجية للفقرة السابقة. من المسموح به وفقًا للفقرة تكفير الفرد الذى لا يقبل مضامين شهادة لا إله إلا الله، إلا أن هذا يثير مجموعة من التساؤلات. فما هى بالتحديد مضامين الشهادة.؟ ومن هى السلطة المخولة بالحق فى تحديدها.؟ وما هى متطلبات تلك الشهادة.؟ وكيف يعمل الفرد وفقًا لتلك المتطلبات.؟ وكيف يخرج عنها المرء.؟ وإذا كان من المسموح به تكفير الشخص الذى لا يفى بواجباته الدينية، فإن هذا يثير أيضًا عدة تساؤلات.: هل يعنى ذلك وجوب تكفير أغلبية الشعب التونسى من واقع أنهم لا يصلون خمس

مرات فى اليوم أو لا يؤدون الصدقات.؟ وهل نطالب بتطبيق العقوبات التعذيرية[١٩] على الشخص الذى يهمل عمدًا الصلاة.؟ أم أننا يجب أن نطبق مفهومى كفر النعمة[٢٠] وكفر الملة[٢١].؟

ونقرأ فى ذات النص جواز تكفير الشخص الذى "ينكر أحد مبادىء الإسلام الرسمية"، ونفهم من العبارة أن تلك المبادىء ليست هى شهادة لا إله إلا الله أو الفرائض، وإذا قلنا عكس ذلك فإن هذا يعنى أن النص يكرر نفسه بشكل لا ضرورة له. وبالتالى سيواجهنا السؤال التالى: ما هى تلك المبادىء الرسمية التى يشير إليها النص؟ وما هى السلطة المخولة بتحديدها.؟

ويشير النص إلى إن التكفير يمكن تطبيقه على الشخص الذى ينكر ما هو ظاهر فى القرآن، أو قام بشرحه "مستخدمًا أساليب لا تقرها اللغة العربية". ولهذا الحكم نتائجه. إذ إن ذلك يتضمن بداهة أن الباطنيين، مثل الشيعة والإسماعيلية وأغلب الصوفية كالحلاج وابن عربى وابن الفارض وابن سبعين، يدخلون فى طائفة الكفرة المشركين. وبالمثل يجب تكفير رجل حكيم مثل الإمام محمد عبده لأنه ينكر وجود الجن، ويُفسر حديث القرآن عن الطير الأبابيل من خلال تشبيهها بالميكروبات، وغير ذلك من الآراء المشابهة.

بل إن حركة الاتجاه الإسلامى ذاتها يمكن تكفيرها، لأنها فسرت الآية ٢٧ من سورة الرحمن ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾، بكونها تعنى الكمال المطلق للذات الإلهية. والأكثر من ذلك أن هذا المثال يمنحنا نموذجا لتناقض التفسير مع أساليب اللغة العربية المتفق على معانيها.

وعلاوة على ما سبق نجد داخل النص الفقرة التالية، التى لا يمكن وصفها بأقل من كونها مثيرة للقلق: "ونحن لا نميز بين حقيقة التلاقى مع الله من خلال العبادة والألتزام بأحكامه الشرعية، تعبيرًا عن وعينا لوحدة الذات الإلهية وامتلاكها دون سواها لخصائص الألوهيه والحاكمية، وإيمانا منًا بأن الفصل المنظم بينهما يعنى الخروج عن العقيدة الإسلامية."

وذلك أنه إذا كان أى فصل بين العبادة واتباع أسس الشريعة الإسلامية، من شأنه أن يعزل الممارس لهذا الفصل نهائيًا عن عقيدة الإسلام، فإن أى رجل عادى بمعزل عن مدى تدينه وتقواه سوف يصبح ملحدًا. و نفس الحكم قابل للانطباق على أى أصولى إسلامى يحاول تقديم تفسير اجتهادى بشأن الأحكام الخاصة بقطع يد السارق والرجم والجلد. حيث إن مثل هذا التفسير سيدخله فى تناقض مع شروط وحدة الذات الإلهية، نتيجة لإحلاله لقوانين أخرى محل الشريعة الإسلامية، وبالتالى يقصى نفسه عن عقيدة الإسلام دونما أن يكون له الحق فى استئناف الحكم.

المسكوت عنه فى الرؤية الفكرية

ننتقل هنا إلى تحليل العنصر الثانى فى النص الأصولى موضع التحليل: العنصر المنهجى. يحدد هذا العنصر العلاقة بين العقل الإنسانى ومصادره الموضوعية (أى: القرآن والسنة)، والمنهج الذى تستخدمه الجماعة فى فهم الوحى الإلهى وتطبيقه. وهنا يجب أن نأخذ فى اعتبارنا ما تحتويه اللغة الأصولية لكنها لا تنطق به.

فى أوائل الثمانينيات دخلت الدوائر الأصولية فى حوار ضار نتج عنه تدمير الوحدة الفكرية للحركة تقريبًا. وكان موضوعه كيفية فهم النص القرآنى المنزل وتطبيقه فى إطار الواقع، وهى ذات المسألة التى عرفت فى تراثنا الفكرى بمسألة العلاقة بين العقل والوحى.

خلال هذا الحوار كانت مصادر التكوين الفكرى للمتحاورين مختلفه، كما أن قيادة الحركة التاريخية كانت لا تزال رهينة السجون. ولقد اختلف المتحاورون فيما بينهم اختلافات واسعة، وصلت وفقًا لرأى أحد قادة الحركة البارزين إلى درجة إعادة ترتيب الصفوف بين أقصى اليمين وأقصى اليسار. كانت الحركة خلال هذا الحوار الضارى تمر بأزمة هوية أيديولوجية حادة. وفى مواجهة هذا الموقف

ارتفعت الأصوات مؤيدة العودة إلـــى النقـــاء الفكـــرى الـــسابق. وجـــاء الـــنص الأيديولوجى الذى نقوم بتحليله الآن كرد واستجابة لتلك الدعوى.

وفيما يبدو اتجهت الحركة لإضفاء الأولوية علـــى القـــضايا ذات الطبيعـــة الخلافية، مدفوعة فى ذلك برغبة فى وضع نهاية حاسمة للقضايا التى تفسح مجالاً للاختلاف حولها. كذلك أرادت أن تخمد أى بادرة من بوادر المعارضة، حتـــى لا يجد النشطاء أمامهم سوى قبول بقية القضايا المترتبـــه منطقيًـــا علـــى المقـــدمات السابقة. كما تصورت أنه إذا كانت العلاقة بين العقل والوحى محددة بطريقة يسهل إدراكها، لن تكون الحركة مدفوعة للشعور بالقلق لقيامها بمهمة العمل على تجنـــب الخطأ أو الانحراف الفكرى.

الإيمان والعقل: علاقة غير متكافئة

الأمر الملفت للنظر هنا هو التعريف التالى الذى حددته الحركة للوحى: "إن الحقائق التى يكشف عنها الوحى حقائق مطلقة، لأنها تنبع مـــن المعرفـــة الإلهيـــة المطلقة بما يجب أن تكون عليه حياة البشر. وهو ما يعنى أن حقائق الوحى ليـــست فى حاجة إلى استكمال البشر لها، وكل ما يجب علينا فعله هو استخدامنا لعقلنا من أجل تمييز مبادىء وقواعد الوحى ". وإذا كان الوحى يحدد لنـــا "مبـــادئ وقواعـــد مفصلة وواضحة" فى مجالات الإيمان والطاعة، فإن الأمر لا يـــسير علـــى هـــذا المنوال فى مجالات القوانين الاجتماعية والاقتصادية، التى نجد الوحى فيها قانعًـــا بالاقتصار على "وضع مبادئ عامة" فيما عدا استثناءات قليلة وظرفية. إلا أن تلـــك المبادئ العامة يتعين علينا أن لا نتعامل معها، بوصفها " حلولاً مؤقتـــة أو شـــكلاً عابرًا من أشكال التنظيم قابلة لأن يتخطاها التاريخ وينسخها". والصحيح أن نتعامل معها ونطرحها بوصفها حقائق ثابتة مطلقة. ذلك أن العقل الإنـــسانى "يتحـــدد فـــى إمكانياته ونطاقه بفعل شروط الزمان والمكان"، ومن هنا يظل هذا العقـــل قاصـــرًا

عن الوصول إلى "الحقيقة المطلقة من أجل تحديد ما يجب على الإنسان أن يفعله وما الذى يجب عليه تحاشيه". وإذا كان العقل عاجزًا عن الوصول إلى الحقيقة المطلقة فيما يتعلق بالنظام الإنسانى، فكيف لأحد أن يزعم إمكانية وصول العقل إلى ذات مستوى أهمية النصوص المنزلة؟.

وبعد أن حدد النص تلك العلاقة غير المتكافئة بين العقل والوحى، نراه يطرح رؤاه بشأن قضية الخطأ و الجزاء. فيتساءل: هل نرجع تلك القضية إلى العقل أم إلى النصوص المنزلة.؟ يقرر النص فى البداية أن الأفعال الإنسانية تمتلك "مقوماتها المستقلة النابعة من ذاتها وليس من خارجها"، إلا أنه سرعان ما يتراجع عن هذا الطرح ليؤكد أن "الوحى هو المصدر الأولى للفعل الإنسانى، الذى يهبه الفهم ويضفى عليه القيمة". ويقود هذا إلى تحديد العلاقة بين العقل والوحى، من حيث دور كل منهما تجاه الآخر. فالوحى هو الذى يوصى بقيمة الأفعال"، بينما العقل "يستوعب المعلومات ويميز القيمة التى أقرتها النصوص القرآنية".

ويمكن فهم الوحى عبر خمسة طرق: اللغة، والمقاصد، والظروف، والنظر إلى النص القرآنى ككل متكامل، والعقل. ينطلق فهم الوحى من المعنى، ومعايير وعمليات اللغة العربية فى فترة التنزيل، ومن هنا فإنه من الضرورى أن "نلتفت إلى معنى اللفظ وأن نفهمه ونحترم الغرض الذى استهدفه اللفظ. " ورغم أن هذا الاقتراب يتعامل مع اللغة بوصفها وسيط بسيط، وهو ما يعنى انتهاجه لرؤية سابقة على الرؤية العلمية لعلم اللغة، فإنه يطبق شرطا لا نرى صله له بالدين. ذلك إننا بمجرد أن نقر بأن التطور التاريخى يؤثر على معانى الكلمات، وأن القرآن صالح لكل زمان ومكان، وأن الله يسع علمه السموات والأرض، لابد أن ينتهى بنا التفكير إلى طرح التساؤلات التالية: لماذا لا نفسر كلمات الله على ضوء معانى ودلالات جديدة؟ وما الذى يمنعنا من تصور أن مثل هذا المنحى التفسيرى يتفق تمامًا مع المشيئة الإلهية؟ وهل ثمة ما يمنع من الوصول إلى تلك النتيجة بخلاف الالتزام بإجماع أهل السلف والخوف من التجديد أو النقد المعاصر.؟

وفى حدود معرفتنا لم تحاول حركة الاتجاه الإسلامى الدعوة إلى قراءة مقاصدية للدين. بل على العكس نراها تتهم جماعة الإسلاميين التقدميين بكونها "اتجاه مقاصدى"، مستخدمه كلمة "المقاصدية" بمعنى يشى بالازدراء. واتساقًا مع ذلك نجد أن تعريف الحركة للقصد لا يتخطى حدود الإطار التفسيرى الضيق للنصوص القرآنية، فوفقًا لرؤيتها " ليس لتلك المقاصد معنى خارج نطاق الوحى."

وبالمقارنة فان الدور الذى تمنحه الحركة للعقل فى عملية تفسير الوحى، ينحصر فى حدود المساعدة على فهم واستيعاب المعانى المعطاة داخله، مثل تعيين الحدود والكفارات[٢٢] فى إطار النصوص القرآنية الواضحة الصريحة.تمامًا كما كان شأن السلف الصالح. ولكن لو أن القيود المفروضة على العقل فى ممارسته للتفسير، تقتصرعلى القيود التى يحتويها النص المنزل الواضح، لكان من المكن أن نشعر بالرضى. إلا أن هذا لم يحدث. فوفقا لما يطرحه الفقهاء، يمتد خضوع العقل إلى ضرورة خضوعه لتفسيرات النص، اذا ماكان مصدر تلك التفسيرات هو "إجماع الصحابة". والخلاصة أن سلطة العقل فى التفسير، تخضع لإطار مرجعى ثلاثى الأبعاد: الله ثم النبى صلى الله عليه وسلم ويليهما صحابة النبى صلى الله عليه وسلم (أو الجيل القرآنى تبعًا لمصطلحات سيد قطب).

ويطرح النص أن ما يشهده الواقع الإنسانى عبر مساره التاريخى من تطورات كمية وكيفية هو أمر غير ذى موضوع، و يذكر فى معرض تفسيره لذلك: " نحن نعتقد أن مفاهيم الوضع الراهن وقيمه، لا تحدد لنا منهجنا فى فهم الأحكام الشرعية الواضحة مثل جواز زواج الرجل بأكثر من امرأة، والحدود، وتحريم الربا، وغير ذلك، وبالتالى نرى أن التفسير العقلى لا يعتمد فحسب على حقائق الواقع الإنسانى". وإذا نظرنا إلى الطرح السابق بحثا عن ما هو أبعد من قضايا تعدد الزوجات وأحكام الحدود، سنكتفى بالقول إن هذا الموقف الصريح - المضمر غالبًا- يمثل أيديولوجيا حركة الاتجاه الإسلامى، حتى ولو أنكرت الحركة ذلك. فالحركات العقائدية (ذات الأيديولوجية القائمة على الإيمان الدينى) لا يمكن

تقييمها بمعيار صورتها الأيديولوجية، بل بالأساس الأيديولوجى الذى ترتكز عليه بما يحتويه من أساليب ومناهج فكرية موروثة.

يشكل النص الذى استعرضنا محتوياته مرحلة حاسمة فى المسار الفكرى لحركة الاتجاه الإسلامى. فلقد أنهى ظاهرة اللغة المزدوجة التى سيطرت على التطور الفكرى للحركة خلال النصف الأول من الثمانينيات. وبدأت معه مرحلة مهمة سوف نصنفها بوصفها مرحلة ازدواجية من نوع آخر. فهنا سنجد لغة أيديولوجية تمد جذورها بعمق داخل الماضى السلفى، وتمنع ظهور أى اختلاف فى الرأى وتدينه. وبالتداخل مع تلك اللغة السلفية تواجد خط سياسى معزول عن الجذور السلفية لدرجة خلق انقسام فى هوية الحركة.

ومن المحتمل ان القمع والحصار والحرمان من الشرعية الذى تعرضت له الحركة، قد أعاق إلى حد كبير تبلور خصائص هذا الانقسام، بكل ما سيقتضيه هذا التبلور من مراجعات فكرية وانقسامات سياسية.

نتائج الأصولية والديموقراطية

ليس من قبيل المبالغة أن نقول إن الأصولية قد أضحت شيئا فشيئا القضية المركزية فى الحياة الثقافية والسياسية التونسية. ويثير هذا التساؤل التالى: ما هو الموقع المحدد للحركة الإسلامية فى النضال من أجل تحقيق الديموقراطية.؟ أو فى كلمات أخرى: هل يمكننا تصور وجود الديموقراطية دونما وجود الأصوليين.؟ ولنفترض أنه قد جرى قبولهم داخل اللعبة السياسية ألا يحمل هذا مخاطر تمهيد الطريق أمام ظهور نظام ثيوقراطى سوف تكون الديموقراطية ذاتها أول ضحاياه.؟

وللتساؤلات السابقة بالتأكيد أهميتها الفلسفية والنظرية، ولكنها – وربما كان هذا هو الأهم – لها أيضا أهميتها المصيرية بالنسبة لمعظم النخب الحديثة فى بلدان العالم الإسلامى. داخل تلك البلدان يتصاعد الشعور بالقلق كلما تصاعدت التوقعات

باستيلاء الأصوليين على السلطة. وهكذا تظهر معضلة غريبة: هناك أقلية نشطة تهتم بحقوق الإنسان وحكم القانون، ترفض قبول الأصوليين فى العملية الديموقراطية، وهو ما يعنى رفضها الاستجابة لحقائق القوة السياسية فى البلاد.

ولا يمكن اختزال المشكلة التى يطرحها وجود الأصوليين فى محض مشكلة نظرية عبر الإحالة إلى الخبرة النازية، حيث تمكنت قلة من أعداء الجنس البشرى من خلال نشر الرعب والدمار من انتهاك قواعد وأهداف النظام الديموقراطى. والواقع إن تلك المأساة مصدرها عجز جزء من النخبة عن استيعاب حقيقة ما يمثله الإسلام السياسى فى مجتمعنا.كيف يمكننا بدون فهم الأبعاد الحقيقية لتلك العلاقة أن نفسر عوامل انتماء آلاف الشباب إلى تلك الرؤية.؟ ودونما الإجابة على هذا السؤال من المستحيل أن نفهم القضايا المتصلة بالموضوع. وفيما يلى بعض الملاحظات الأولية فى معرض الإجابة على هذا السؤال، لانزعم طرحها لرؤية شاملة.

البحث عن كرامة مفقودة

سبق لنا أن طرحنا فى الجزء النظرى من هذا البحث أن الإسلام كان رد فعل للعامل الاستعمارى، وعدم قدرة النخب الحديثة على تأسيس دولة قومية تمد بجذورها فى القيم الحديثة. ويحتاج هذا الطرح إلى مزيد من الشرح.

لقد جرى وعى الخبرة الاستعمارية بوصفها عدوانا على كرامة الشعوب، التى كانت فى الماضى البعيد ذات حضارة قوية ومنتصرة. وهذا يشرح لنا تلك الشجاعة التى قاتلت بها تلك الشعوب المستوطنين، والإصرار الذى سيطر على النخب فى مسعاها لتأسيس الدول القومية. كما أنه يفسر لنا أيضا استعداد ملايين المسلمين والعرب للقضاء على الصهيونية، من واقع أنها قد أضحت بمثابة تذكير يومى للعرب بما هم عليه الآن من عجز ومهانة.

إلا أن النخب القومية خيبت آمال شعوبها وفشلت فى مواجهة تحدياتها، فلـم تتمكن من تخطى مستويات الرفاه الاجتماعى المتدنية فى بلادها، أو تأسيس اسـتقلال وطنى حقيقى، أو النجاح فى تحقيق شىء من أجل استعادة فلسطين. ثم تحولت إلـى أتباع خانعين للاستعمار، وانحصر انجازها فى قمع المعارضة إلى درجة استئصالها إذا كان ذلك ضروريا. ولكن لماذا عجزت قوى اليسار على اسـتثمار خيبـة أمـل الجماهير العربية وجيش الاحتياطى الذى قامت الدول القومية بتهميشه؟

لا يكفى هنا طرح التفسير الذاتى الذى ينسب فشل اليسار إلى عوامل تكتيكية واستراتيجية، مثل انقسام القوى اليسارية على بعضها، واللغة المتضخمة، وغيـاب خط محدد من أجل تعبئة الشعب ضد أعدائه. فمثل هذا التحليل تعبيه الذاتية ويهمل القضية الأكثر عمقا، ونعنى بها هذا التطلع المسيطر للكرامة الـذى يتغلغـل بـين الجماهير. وهذا التطلع صوب الكرامة يتطلب لغة بديلة فعالة، خلافا لتلك اللغة التى تستخدمها الحركة القومية. والواقع أن اليسار قد أظهر عجزه عن اسـتخدام تلـك اللغة، أو حتى رؤية ضرورة وجودها. وبلا مواربة يمكننا القول إن الرغبة فى تلك اللغة الجديدة والحاجة إليها كانت حاضرة فى وعى الجماهير الشعبية، إلا أن اليسار فشل فى التعبير السياسى الملائم عنها. وجاء الإسلام الـسياسى ليقـدم الاسـتجابة المطابقة لهذا الاحتياج الكامن للكرامة الوطنية. تمكن الإسلام السياسى المتمرد فى إيران وفى لبنان من خلال العمليات الانتحارية لحزب اللة، من التعبير عـن هـذا الاحتياج الكامن للكرامة الوطنية. هكذا أضحت قوى الإسـلام الـسياسى القـوى الوحيدة فى العالمين العربى والإسلامى التى يخشاها الغرب، والقوى الوحيدة التـى يعبىء هذا الغرب ضدها كل عناصر قوته المادية بما فيها الإعلام.

معضلة التجديد الثقافى الوطنى

لماذا يشكل الإسلام السياسى خطرا مميتا على الديموقراطية، أو فى التحليل الأخير على المبادىء المتطلبة للحداثة؟ فى معرض الإجابة على هذا السؤال يتعين علينا أن نعيد التفكير فى العامل الاستعمارى.

لقرون عديدة سيطرت حالة من الجمود الفكرى على الثقافة العربية والإسلامية لم تتمكن من تخطيها والتغلب عليها. ثم جاء الاستعمار الأوروبى لكى يذكر النخب العربية والإسلامية بتخلف بلادها المتراكم فى كل المجالات. وأدى هذا الوعى بالتخلف إلى تمهيد الطريق أمام ميلاد الحركات الثقافية الإصلاحية، التى سعت عبر مسارات عديدة إلى تجديد وتحديث الثقافة الإسلامية. إلا أن الاستعمار الأوروبى جاء ليمنع اكتمال تلك المهمة. فلقد فرض الوجود الاستعمارى على النخب الوطنية أولوية النضال من أجل الاستقلال، وأزاح مهمة التجديد الراديكالى والنظامى للثقافة الإسلامية إلى المرتبة الثانية. ولكى نكون أكثر دقة كان النضال من أجل الوجود الوطنى يقوم على حماية الثقافة الوطنية، ولم يكن فى الإمكان العمل على تجديد تلك الثقافة بينما كانت عرضة للهجوم. ولمدة قرن ونصف قرن من الزمان عشنا وما زلنا نعيش تلك المعضلة. لقد دفعنا الاستعمار إلى تجديد ثقافتنا، لأنها لو لم تكن قد انطوت على ذاتها فى مواجهة الثقافات الأخرى، لما كان التأخر قد حل بنا. ثم حدث العكس فلقد جاء النضال ضد الاستعمار ليجعلنا راضين عن ثقافتنا لأنها أضحت مهددة بالاستيعاب والاختفاء.

وتلك هى المعضلة التى تضعف أى مسعى تجديدى وتثير من حوله الشكوك. وهى تسمح بهذا الوجود المشترك المثير للرعب لاتجاهات ثقافية عديدة،مثل هذا التصور الخيالى لإحياء ماضٍ أسطورى معزولا ومبتورا عن أى جذور فى المرحلة التاريخية الراهنة.

ولن نجد خطر الإسلام السياسى، فى مكر قادته وتعصب تلك الكثرة من نشطائه، بل فى نمط إجابته على التحدى الذى نواجهه. ففى مواجهه الواقع المركب للوضع الحضارى الراهن، يقدم إجابات شديدة التبسيط تتمثل فى العودة إلى قيم قبل حديثة تقوم على قوة متعالية لا تاريخية، قوة تمثل مصدر المعرفة والتنظيم والسلطة. قيم ترفض الإنسان بوصفه أساس المعرفة والقانون الاجتماعى. ومن لحظة انتزاع الثقافة الكلاسيكية من تاريخيتها، وإعاده وضعها فى إطار نسق ثقافى

"معاصر" مغلق كما يفعل الأصوليون، تم إقصاء اللا مفكر فيه والاختلاف في الرأى. والواقع أن التوظيف الاداتى الايديولوجى للثقافة من جانب جماعة تكونت من أجل الاستيلاء على السلطة يقوم بتحويل الثقافة إلى وهم أيديولوجى طوباوى، يضحى بالحرية الإنسانية والملكة النقدية للعقل على مذبح النزعة الخلاصية. كما أن هذا التوظيف يضل الطريق فى طرحه لفكرة الجيل القرآنى الفريد الذى تواجد فى العصر الإسلامى المبكر والتأسيسى، فى تصوره لكيفية بناء مستقبل مشرق. وطالما لم يجر تحديث الثقافة العربية الإسلامية، لن تكون هناك مقاومة ثقافية للهيمنة الثقافية والسياسية للأصولية الإسلامية. وبالتالى فإن النضال من أجل الديموقراطية فى مجتمعاتنا هو فى الواقع نتيجة طبيعية للنضال من أجل مقرطة وتحديث الثقافة.

نحو لغة ثقافية جديدة

إن تحديث الثقافة لايمكن إلا أن يكون من داخلها وفى إطار شروط مسبقة. وفى هذا السياق يتعين العمل من أجل فضح وتعرية التوظيف الأداتى الأيديولوجى للثقافة، وتوضيح أن الإسلام – مثل أى ثقافة أخرى– قد طور أنواعا مختلفة من اللغة، تبعا لثراء واختلاف النشاط الإنسانى. وعلى النخبة أن تضطلع بمهمة خلق فضاء جديد لعمل جماعى، لتشكيل المخيلة الجماعية على أسس جديدة. وهذا الشرط المسبق سوف يجعل الصراع النظرى أرضية مشتركة بين النخبة والقوى الاجتماعية.

فى هذا السياق قد يكون من المفيد أن ينجح الإسلام السياسى المعارض فى الاستيلاء على السلطة فى مكان ما. لأنه فى ظل هذا الوضع فقط سوف يدرك الناس، أن الحلول التى يبشر بها ليست أكثر من صناعة إنسانية، وأن الحلم العظيم الذى يحمله ليس أكثر من وهم أيديولوجى. وإذا حدث ونجح الإسلاميون فى الاستيلاء على السلطة فى عدة بلدان فى وقت واحد، من المرجح أن يحمل هذا

النجاح معه دينامية توحيدية من النمط البسماركى، الأمر الذى سيجعل عملية نــزع قناع القداسة عن اللغة الأصولية تأخذ وقتا أطول. إلا أن كل تلك الفرضيات ستظل محض تطلعات تنتمى إلى عالم الخيال، طالما أن القوى الدولية مستمرة فى تحديــد مصير شعوبنا وأوطاننا. وما نريد أن نقوله إن توازن القوى الداخلى فــى بلــدان عربية وإسلامية عديدة ومن ضمنها تونس، يقدم آمالا على المدى الزمنى المتوسط للحركات الأصولية.

ولكن من الواجب أن نتذكر أن عملية التحديث فى تونس، قد مدت بجذور ها بشكل كاف فى التربة الوطنية، ونجحت فى نسج خيوطها فى النــسيج الاجتمــاعى للبلاد، لدرجة يصعب بعدها تصور إمكانية الارتداد الكامل عنها. وتلك الحداثة هى التى أرغمت الأصوليين على اللجوء ثانية إلى اللغة المزدوجة، والقبول المــشوب بالتذمر والضغينة لبعض إنجازات الحداثة، التى أضحت فئات اجتماعيــة هامــشية عريضة تنتمى إليها. ونجد تلك الفئات الهامشية أيضا فى جمعيات المجتمع المــدنى والهيئات المهنية (المدافعون عن حقوق الإنسان والديموقراطيون والنساء والفنانون والمثقفون) التى لم تتمكن عامة من بناء لغة ثقافية قادرة على مد جذور الحداثة فى الإطار الثقافى العربى الإسلامى.

وتلك هى الشروط المسبقة للتغيير: حركة ثقافية تعمل بــالتوافق التــام مــع القوى الديموقراطية التقدمية من أجل التجديد الثقافى، ومعا يحاولون اكتشاف لغــة ثقافية جديدة فى إمكانها اكتساب الشباب والمتدينين بما فيهم الأصوليين، ويعملــون على إثبات أن الديموقراطية هى البيئة السياسية والثقافية الوحيــدة القــادرة علــى الاحتفاظ بإمكانية الازدهار الروحى.عندئذ، وفقط فى هذا السياق، سوف ننطلق حقا فى النضال من أجل الديموقراطية.

ببليوجرافيا شارحة

سوف نقتصر فى هذة الببليوجرافيا على الكتب والدوريات الأساسية، التــى احتوتها الببليوجرافيا الشارحة التى أعدتها كوديسيريا فــى أوائــل عــام ١٩٨٥،

وأضفنا إليها الأعمال الأكثر أهمية التى نشرت فى أعقــاب صــدورها. وبالنــسبة للسبعينيات اعتمدنا على الأخص على لاعبين أساسيين فى تلك الفترة، مــن خــلال حوارات أجريناها معهم خصيصا لتلك الدراسة. وهم: أحميدة النيفر، صلاح الــدين الجورشى، ونجيب العيارى.

* يقوم أحميدة النيفر بالتدريس فى كلية أصول الدين،كما يعمــل مستــشارا لوزارة التعليم لشئون إصلاح التعليم الدينى. انضم النيفر إلى الأصوليين فى عام ١٩٧١، واصبح نائبا للأمير فى اجتماع الأربعين الذى أشــرنا إليه فى الدراسة (مورناج ١٩٧٢). كما كان نائب رئيس تحرير مجلــة المعرفة، وذلك حتى انشقاقه الفكرى عن الحركة فى عام ١٩٧٨. فــى عام ١٩٨٠ انضم النيفر إلى جماعة الإسلاميين التقدميين، ومن خــلال تلك الرابطة أصدر مجلة 15-21، المعبرة عن الفكر الإسلامى المستقبلى (للقرن ١٥ الهجرى و٢١ الميلادى) والتى نزل عددها الأول للأســواق نوفمبر ١٩٨٢. وفى الفترة الأخيرة اعتبر النيفر نفسة مثقفــا أصــوليا إسلاميا تقدميا مستقلا.

* صلاح الدين الجورشى: صحفى وعضو اللجنة الموجهة للرابطة التونــسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وعــضو منــذ عــام ١٩٨٨ فــى المجلــس الاقتصادى والاجتماعى. كان الجورشى منذ سن مبكر نشطا فى الحركــة الأصولية الإسلامية، وفى عام ١٩٧٢ أصبح عضوا فى المكتب التنفيذى للجماعة. فى عام ١٩٧٨ خلف النيفر فى منصب نائب رئــيس تحريــر المعرفة، رغم الميل الإصلاحى. فى عام ١٩٨٢ ترك الجورشى الحركة ومعة مجموعة من المجددين، وأسسوا جماعة الإسلاميين التقدميين. وفى عام ١٩٨٤ أصبح نائبا لرئيس تحرير مجلة 15-21 ولا يزال فى موقعه هذا. وهو رئيس جمعية "الجاهز"، التى تعمل على طرح أطر للتفكير فى تجديد الفكر الإسلامى (النيفر هو نائب رئيس الجمعية)

* كان نجيب العيارى بدوره نشطا فى الحركة الأصولية الإسلامية منذ سنواته المبكرة، كما كان أحد الأربعين الذين حضروا أجتماع ١٩٧٢ فى مورناج. وأصبح العيارى رئيس المكتب التنفيذى الجهوى للعاصمة فى عام ١٩٧٨ (بوصفه أمير العاصمة)، ومن واقع منصبه هذا شارك فى الاجتماع التأسيسى السرى لحركة الاتجاه الإسلامى فى عام ١٩٧٩. ولكنه استقال من الحركة فى عام ١٩٨٠، لاختلافه الفكرى والسياسى معها. وعلى الرغم من ذلك صدر ضده حكما بالسجن عشر سنوات، وكانت أقصى العقوبات التى صدرت فى تلك المحاكمة. وفى عام ١٩٨٣ حصل على عفو. وبعد الإفراج عنه ساعد فى تكوين حلقات صغيرة دعيت بالإسلاميين المستقلين، كانت عامة شديدة القرب من الإسلاميين التقدميين. وبعد الانتخابات العامة فى عام ١٩٨٩، انضم إلى حركة الديموقراطيين الاشتراكيين، التى تمثل المعارضة الديموقراطية الأساسية، وسرعان ما أصبح عضوا فى المكتب القومى (مماثل للجنة المركزية)، وفى أعقاب ذلك انتخب عضوا فى مكتب العاصمة الجهوى.

إن الهدف من تلك الملاحظات هو التشديد على أهمية الأدلة المستقاة من الشهادة الحية لهؤلاء القادة الثلاثة،الذين توفر لنا أمانتهم العقلية وذكرياتهم التاريخية، معلومات يمكن الاعتماد عليها فيما يتصل بأصول الحركة الأصولية الإسلامية فى تونس.

جدول زمنى للأحداث التاريخية

العام	الظاهرة الإسلامية	تونس	العالم
١٩٥٤			١٤ يناير- مصر: حل جماعة الأخوان المسلمين
١٩٥٦		٢٠ مارس: استقلال تونس. ١٣ أغسطس: صدور مجلة الأحوال الشخصية التى ابتعدت عن العديد من أحكام الشريعة الإسلامية (تعدد الزوجات، الطلاق، والتبنى)	
١٩٦٠		٢فبراير: الرئيس بورقيبة يعبر عن معارضته لصيام رمضان.	
١٩٦٢	ظهور العدد الأول والأخير من مجلة المعرفة، التى أصدرها الشيخان عبدالقادر سلامة ومحمد صالح النيفر، وهما من مشايخ الزيتونة التقليديين.		ديسمبر - المملكة العربية السعودية: تأسيس منظمة العالم الإسلامى.
١٩٦٦			أغسطس - مصر: إعدام سيد قطب.

١٩٦٧			٥ يونيو: حرب الأيـام الستة، وهزيمة إسرائيل للجيوش العربية.
١٩٦٨	يونيو: ظهـور العـدد الأول من مجلة جوهر الإسلام، التي دعمهـا بعض علماء الزيتونـة التقليديين المتواجـدين داخل الحزب الحاكم.		
١٩٦٩	راشد الغنوشي يعـود من المشرق العربي.	سبتمبر: أحمد بـن صـالح (رئـيس الـوزراء فـي الستينيات والمحرك الرئيسـي للحركـة التعاونية) يعزل من مناصبه.	
١٩٧٠	جماعة مجلـة جـوهر الإسلام تنظم من خلال جمعية المحافظة علـى القرآن الكريم مؤتمرات عديدة، للحـديث عـن عظمـة الإسـلام وأفضليته علـى كـل الأيـديولوجيات المستوردة.	مارس: وزير التعليم "محمد يعلن التعريب التـدريجي للتعلـيم الابتدائي.	
١٩٧١	يناير– ديسمبر: ظهور الحلقـات الأصـولية الأولى فـي المـساجد التونسية. مارس: مؤتمر جمعيـة المحافظة على القـرآن الكريم ينتخـب عبـد الفتاح مورو لعـضوية المكتب التنفيذي، كمـا		٢٠ سـبتمبر–مـصر: الإفراج عن الأخـوان المسلمين.

	أصبح راشد الغنوشي مسؤلا عن المكتب الأقليمي.		
١٩٧٢	فبراير- مارس: انقسام بين المجموعة الأصولية (الغنوشي ومورو) ومشايخ جمعية المحافظة على القرآن الكريم. وفي الربيع انعقد في ضاحية مورناج من ضواحي تونس العاصمة، اجتماعا حضره أربعون نشط أصولي. هذا الاجتماع هو الذى وضع الأساس التنظيمي للحركة متبعا في ذلك خط الأخوان المسلمين. سبتمبر:عودة مجلة المعرفة للصدور، وأصبح مؤسسها الشيخ عبدالقادر سلامة المتحدث الرسمي باسم الأصوليين.	٢-٥ فبراير: فوران يسارى في الجامعة يقود إلى إغلاق كليتي الحقوق والفنون لمدة شهرين. فبراير - مارس: أصوات عديدة داخل الحكومة (وعلى الأخص وزير الخارجية محمد المصمودى) ترتفع، مطالبة بالعودة إلى التقاليد العربية والإسلامية بوصفها الطريق الوحيد لمواجهة المد اليسارى في أوساط الشباب.	
١٩٧٤	فبراير: إيقاف مجلة المعرفة لنقدها التخلي عن الوحدة بين تونس وليبيا.	١٢يناير: إعلان جبرة حول الوحدة بين تونس وليبيا، ولكن تونس سرعان ما تنسحب من اتفاقية الوحدة، ويجرى تنحية المصمودى وزير الخارجية.	

١٩٧٥	١ أكتوبر: خلال الاحتفال بليلة القدر، وبينما كان الاحتفال يذاع تلفزيونيا على الهواء وفى حضور بورقيبة نفسه، تقف امرأة محجبة تدعى هند شلبى وتنتقد آراء بورقيبة حول تحرير المرأة.		
١٩٧٧		يونيو: تأسيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وكانت أول جمعيات حقوق الإنسان فى أفريقيا والعالم العربي.	١٩ نوفمبر- مصر: السادات يذهب إلى القدس.
١٩٧٨		٢٦ يناير: إضراب عام لمدة يوم واحد دعا إليه الاتحاد العام للشغل التونسى، ينتهى بقمع دموى ومئات القتلى.	
١٩٧٩	فى العام الأكاديمى ١٩٧٨- ١٩٧٩ يزداد عدد الطلاب الأصوليين ويتصاعد نشاطهم. ينعقد فى الربيع المؤتمر الأول للحركة الأصولية. فى ٤ ديسمبر يجرى إيقاف مجلة المجتمع الأصولية.		مارس- إيران: عودة آية الله الخمينى منتصرا إلى طهران، وانتصار الثورة الأصولية.

١٩٨٠	ديسمبر: عملية تمشيط أمني واسعة، تسفر عن اعتقال العديد من الأصوليين لأيام قليلة ثم الإفراج عنهم.	٢٣ أبريل: محمد مزالى يحل محل الهادى نويرة رئيسا للوزراء.	٢٥ يناير - المغرب:تأسيس مجلس العلماء. أغسطس: العلماء يتبنون فتوى تدين الأطروحات الدينية للخميني.
١٩٨١	يناير: ظهور العدد الأول من المجلة الأصولية الحبيب،التى يجرى إيقافها على الفور. ٢٠ يناير: بداية تحريض طلابي أصولي ومظاهرات لطلاب المدارس الثانوية. أبريل: انعقاد مؤتمر أصولى ثانى بشكل سرى. ٦ يونيو: الأصوليون يعقدون مؤتمرا صحفيا لإعلان تكوين حركه الاتجاه الإسلامى، وتقديمهم لطلب تكوين حزب ١٨ يوليو: بدايه حملة اعتقالات ضخمة لأعضاء حركة الاتجاه الإسلامى. محمد مزالى يدعو لوقفة ضد: "الظلامية والجهل". يجرى اعتقال ٢٠٠ عضوا من أعضاء الحركة، من ضمنهم	١٠ أبريل: بورقيبة يعلن فى مؤتمر الحزب الحاكم،أنه ليس لديه اعتراض على التعددية الحزبية. ٢٢ سبتمبر: خطاب رسمي عام موجه للمصالح الحكومية، يمنع ارتداء الأزياء الدينية فى الخدمة المدنية والمؤسسات الدينية. رئيس الدولة يصدر أوامر بإلغاء قرار سابق يحرم فتح المقاهى والمطاعم فى شهر رمضان.	٣٠ أبريل: الجزائر تشهد مظاهرات أصولية فى وهران. اعتقال رئيس مجموعة من جماعة بو على ٣ نوفمبر - الجزائر: مواجهة بين الأصوليين والأمن فى مسجد Laghout تسفر عن مصرع رجل أمن.

	كل أعضاء المكتب القيادى، فيما عدا حبيب المكنى. ٢٧ أغسطس: المرحلة الأولى من محاكمة ١٠٧ ممن نسب إليهم الأمن الانتساب إلى الحركة، منهم ٣٠ جرت محاكمتهم غيابيا، بتهمة الأنتماء إلى جمعية غير شرعية وتشويه سمعة رئيس الدولة ونشر الأخبار الكاذبة. الغنوشى يحكم عليه ب١١ سنة سجنا. ٢١ سبتمبر: الحركة تستأنف الحكم.الأحكام تتراوح من السجن ٦ أشهر إلى عشر سنوات.		
١٩٨٢			فبراير- سوريا: تمرد إسلامى فى مدينة حماة، يجرى قمعة بوحشيه ويسفر القمع عن مصرع آلاف الأشخاص. ٨ نوفمبر - الجزائر: مظاهرات شارك فيها الآلاف، اعتراضا على اعتقال ٢٩ شخصا فى أعقاب مواجهات بن عكنون. ١٨- الجزائر: اعتقال ٢٣ من أعضاء جماعة بو علي.

١٩٨٣	٢٢ يناير: تكوين مكتب تنفيذى جديد لحركة الاتجاه الإسلامى (حمادى الجبالى، عباس شورو، صلاح نوير)		
١٩٨٤	يناير: اعتقال حوالى ٥٠ أصوليا مشكوك فى مساهمتهم فى أعمال شغب، والإفراج عن أغلبهم فى٢٢ أبريل و١٠ مايو. ٣ أغسطس: بورقيبة يعفو عن قادة حركه الاتجاه الإسلامى. نوفمبر: المؤتمر الثالث للحركة. الغنوشى يحتفظ برئاسته لها.	٢٩ ديسممبر ١٩٨٣ – ٣ يناير ١٩٨٤: مظاهرات وأعمال شغب فى المدن التونسية فى اعقاب ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية بنسبة ٢٠٠%. وأسفرت عن مايزيد عن مائة قتيل تبعا للبيانات الرسمية.	يناير مصر– المغرب: اضطرابات الغذاء. ١٣ أبريل: جنازة عبد اللطيف سلطانى تجذب حوالى ٢٠٠٠٠ أصوليا. ٢٥ يونيو – المغرب: صدور حكم الاستئناف فى محاكمة ٧١ من أعضاء حركة الشباب الإسلامى المغربى فى مدينة تطوان، وقضى بالإعدام على ثلاثة والسجن مدى الحياة على ٣٤.
١٩٨٥	١٦مارس محاكمة ٣٦ من أعضاء حزب التحرير الإسلامى، وصدور أحكام بالسجن. ٦ يونيو: حركة الاتجاه الإسلامى فى مؤتمرها الصحفى السنوى الرابع، تدعو لإجراء استفتاء على بقاء مجلة الأحوال الشخصية. ١٥ نوفمبر: محمد	١٠ أبريل: أحزاب المعارضة، ومن ضمنها حركة الاتجاه، تقرر مقاطعة الانتخابات المحلية. يونيو– يوليو: أغلب أحزاب المعارضة وكل المثقفين تنتقد بقوة موقف الحركة من مجلة الأحوال الشخصية، وترغم	١٧ يونيو–المغرب: حملة اعتقالات للمتعاطفين مع حركة عبد العزيز النعمانى للمجاهدين. ٢٢ أغسطس – المغرب: محاكمة فى ٢٦ من أعضاء حركة الشباب الإسلامى فى مدينة طنجة. ٢٧ أغسطس – الجزائر: جماعة بوعلى

	مزالى يطرح علنا إمكانية إضفاء الشرعية على حركة الاتجاه، الذين وصف قادتهم كمعتدلين ومعقولين.	الحركة على تراجع تكتيكى.	تهاجم كلية الشرطة. ١٤ أكتوبر - المغرب: جلسه استئناف فى محاكمة ٢٠ أصوليا ذوى انتماءات تنظيمية مختلفة من ضمنهم أعضاء من حركة النعمانى للمجاهدين. النعمانى نفسه يصدر ضده غيابيا حكما بالسجن مدى الحياة. ٢٣ أكتوبر - الجزائر: اعتقال١٧ عضوا من جماعة بوعلى. رئيس المجلس الإسلامى الأعلى يظهر فى التلفزيون الجزائرى مهاجما الجماعة.
١٩٨٦	٣ يناير: اغلاق جامعة تونس بعد وقوع حوادث عديدة فيها. قوات الأمن تحيط الجامعة بالحواجز الحديدية. تحالف مؤقت بين اليساريين والأصوليين ضد الطلبة من أنصار الحزب الحاكم. ٢٥ سبتمبر: حركة الاتجاه الإسلامى تعلن قرارها بمقاطعة الانتخابات العامة، كما فعلت حركة	يوليو: الإدارة الدينية تنتقل من مكتب رئيس الوزراء إلى وزارة الداخلية. ٨ يوليو: عزل محمد مزالى من رئاسة الوزراء، ويحل محله رشيد صفر. أغسطس: الحكومة تقبل برامج التكيف الهيكلى المقترحة من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.	نوفمبر - الجزائر: الرئيس الشاذلى بن جديد يشتكى من كثرة عدد المساجد التى تم بناؤها.

	الديموقراطيين الاشتراكيين	٢ نوفمبر: الحزب الحاكم يكسب ١٢٥ مقعدا برلمانيا، أى كل مقاعد البرلمان.	
١٩٨٧	فبراير – مارس : بداية حملة قمع جديدة ضد حركة الاتجاه الإسلامى واتحادها الطلابى، وعند منتصف فبراير كان أربعين طالبا قد اعتقلوا وأودعوا فى السجون، وفى بعض الحالات جرى تجنيدهم فى الجيش. عناصر قوات الأمن التونسى بملابسها البيضاء تتواجد داخل الجامعة بشكل صريح. مساء ١٢ و١٣ مارس اعتقل الغنوشى و٣٧ من قادة حركة الاتجاه. تبدأ موجة جديدة من الاعتقالات على امتداد تونس فى أعقاب اكتشاف مجموعة من ٢٦ تونسيا، قيل عنها إنها جزء من شبكة إرهابية ذات روابط بإيران. ٢٧ أبريل: مواجهات جديدة فى الجامعة. بداية مظاهرات حضرية بقيادة حركة الاتجاه، التى بلغ عدد	١٧ أبريل: التحقيق مع احمد المستيرى السكرتير العام لحركة الديموقراطيين الاشتراكيين.	٢٢ أبريل: صدور قرار رسمى بتأسيس المجلس الإسلامى الأعلى لجمهورية تونس، من أجل أن يضطلع بمهمة فحص "كل المسائل المقدمة من الحكومة"، على ان يتكون من "مفتى الجمهورية، وعميد كلية أصول الدين، ومدير الشئون الدينية، وسبعة أعضاء يعينون بقرار حكومى من ذوى المعرفة العميقة بالدراسات الإسلامية". صدور قرار يوفر تأمينات عديدة للمسئولين عن المساجد. ٢٦ أبريل: اعتقال ١٢ من الأعضاء السابقين فى الاتحاد العام للشغل التونسى، من ضمنهم الكثير من أعضاء المكتب التنفيذى. ١٦ مايو: تعيين زين العابدين بن على وزيرا للدولة، ومحمد ساياى وزيرا للتعليم وطبيبا خاصا لبورقيبة.

٧ نوفمبر: زين العابدين بن علي، وكان قد عين مؤخرا رئيسا للوزراء، يصدر قرارا بعزل بو رقيبة من منصبه بناء على المادة ٥٧ من الدستور، التي تسمح بذلك في حالات "العجز الدائم عن أداء واجباته."		عناصرها المعتقلين منذ ٨ فبراير ٣٠٠ فردا. يونيو: مزيد من الاعتقالات لأعضاء حركة الاتجاه. ويصدر ضد أعضائها عدد كبير من أحكام الإدانة القضائية، تتراوح من أربعة أعوام من السجن إلى ستة أعوام. ١٦-٢٤ يوليو: مظاهرات أصولية عديدة. اكتشاف وجود قنابل معدة للتفجير داخل أربعة فنادق في سوسة والمنستير. ٨ أغسطس: اعتقال الذين نسبت إليهم المسئولية عن زرع القنابل. أغسطس: ادعاء من حركة الجهاد الإسلامي، يقول إنها أرادت الانتقام لموت حبيب الدهوى الذى حدث منذ عام. ١٨سبتمبر: صدور الحكم في محاكمة للأصوليين بدأت في الثاني من أغسطس، الذى قضى على سبعة بالإعدام صدر الحكم على أربعة منهم غيابيا. الحكم على الغنوشي بالسجن مدى	

		الحياة. ١٦ - ٢٥ نوفمبر: اعتقال ٢٥ شخصا بتهمة السعي لإسقاط بورقيبة. اتهام بعض قادة حركة الاتجاه اللاجئين (صالح كركر، حمادى الجبالى، عبد المجيد الميلى، ومحمد الشملى) بالضلوع فى المؤامرة. ٢٨ نوفمبر: محكمة أمن الدولة تقر الحكم بالإعدام على على العريض، كما اقرت العقوبات الأساسية الصادرة ضد عشرة أصوليين آخرين. ٥ ديسمبر: العفو عن ٢٥٨٧ سجينا بتهم سياسية وأخرى عامة. وكان من ضمن المعفى عنهم ٦٠٨ من أعضاء حركة الاتجاه صدرت ضدهم أحكام خلال الشهور الثمانية الأخيرة، و١٨ من أعضاء حزب التحرير الإسلامى الذين حكم عليهم فى أغسطس ١٩٨٣. ولم يشمل العفو أى من الذين صدرت ضدهم أحكام في سبتمبر ١٩٨٧.	

١٩٨٨	مارس: الطلاب الأصوليون يكسبون ٧٨% من مقاعد مجالس الكليات. ١٤مايو: العفو عن راشد الغنوشى بمناسبة عيد الفطر،وبعد خروجه يصرح لوكالة الأنباء التونسية "إيمانى بالله عظيم، ومن بعده بن على." ٢٥يوليو: حمادى الجبالى يعود إلى تونس. ١٧سبتمبر:عبد الفتاح مورو يعود إلى تونس. الاتحاد العام للطلاب التونسيون الأصولى التوجه يحظى بالشرعية الرسمية.	أبريل: الرئيس بن على يعلن فى حوار مع صحيفة الفيجارو الفرنسية، عن أمله فى مشاركة كافة القوى السياسية التونسية فى صياغة مسودة لميثاق وطنى. ٣ مايو: تبنى قانون يشرع للتعددية الحزبية، إلا أن مؤداه لا تسمح للأصوليين بحق تكوين أحزاب. ٢٩- ٣١ يوليو: انعقاد مؤتمر الحزب الحاكم. ١١أغسطس: السماح بتأسيس الرابطة التونسية للنساء الديموقراطيات. سبتمبر: الاجتماع الأول لمناقشة الميثاق الوطني.	مايو - السودان: الجبهة الإسلامية القومية فى السودان بقيادة حسن الترابى تشارك فى حكومة الصادق المهدى. من٢ إلى ١٠ أكتوبر - الجزائر: اضطراب في الجزائر في أعقاب الإعلان عن إجراءات تقشف اقتصادى (منها منع تخصيصات النقد الأجنبى للسفر إلى الخارج). إعلان حالة الطوارئ فى السادس من أكتوبر، وفيما بين ٧ و١٠ أكتوبر اصطدم آلاف الأصوليون بقوات الأمن فى الأحياء الفقيرة.الرئيس بن جديد يستقبل القادة الأصوليين.
١٩٨٩	يناير: تعيين مورو عضوا فى المجلس الإسلامى الأعلى. ٨ فبراير: حركة الاتجاه الإسلامى تصبح حزب النهضة. مارس:الحملة الانتخابية	فبراير: حركة الديموقراطيين الاشتراكيين ترفض دخول انتخابات الثانى من أبريل بقائمة مرشحين مشتركة، وتقرر	سبتمبر - الجزائر: الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحصل على الشرعية.

	للمرشحين المستقلين المؤيدين من جانب حزب النهضة، تكشف عن لغة أيديولوجية جديدة وخطة اجتماعية لعهد جديد. ١٣ مايو: راشد الغنوشي يترك تونس ويستقر في الخارج. ٧ يونيو: السلطة ترفض السماح بقيام حزب النهضة. ٢أكتوبر: حزب النهضة يصدر بيانا يدعو لاستقالة وزيرالتربية محمد شرفي، الذى اتهمه الأصوليون بتشويه صورة الدين. نوفمبر: الحكومة تشجع الأصوليين على إصدار مجلة لطرح وجهة نظرهم حول القضايا الاجتماعية. ديسمبر: النهضة يصعد من مواقفة من خلال تصريحات رئيسه ومتحدثه الرسمي بالخارج، وعلى العريض نائب المتحدث الرسمي (القائم بعمل مورو في تونس).	دخولها منفرده وتحت شعاراتها الخاصة. مارس: المكتب السياسي للحزب الحاكم يقرر دخول الانتخابات مستقلا. ٣ أبريل: الحزب الحاكم يكسب ١٤١ مقعدا في الانتخابات، أى كل مقاعد البرلمان، بحوالى ٨٠ % من إجمالي ما أدلى به من أصوات. أما حزب النهضة فلقد جاء في المرتبة الثانية بحوالى ١٣% من الأصوات. ٧ نوفمبر: للمرة الأولى منذ توليه منصبه يعلن بن على رفضه الاعتراف بقيام حزب على أساس ديني.	

١٩٩٠	فبراير: أحمد بن صالح (رئيس الوزراء في الستينيات) يقابل قادة النهضة. مارس: الاتحاد العام للطلاب التونسيين الأصولي التوجه يكسب ٩٠ % من مقاعد مجالس الكليات. ما يقرب من ٥٠٠ طالب أغلبهم من الأصوليين جرى تجنيدهم بشكل تعسفي. ٢١ أبريل: ظهور العدد الأول من المجلة الأصولية الفجر برئاسة حمادى الجبالى. ٢٤ مايو: منصف بن سلام (المتهم السابق فى المجموعة التى اتهمت بمحاولة عمل انقلاب) يحصل على عقوبة ثلاثة سنوات سجنا بتهمة تشويه سمعة رئيس الدولة. يونيو: مصادرة العدد التاسع من مجلة الفجر، بدعوى تحريضه على العصيان المدني.	يناير – فبراير: اضطرابات فى الجامعة. ١٠ يونيو: كل أحزاب المعارضة (من ضمنها النهضة) تقاطع الانتخابات المحلية.	١٢ يونيو – الجزائر: الجبهة الإسلامية للإنقاذ تكسب بحصد أغلبية الأصوات فى الانتخابات المحلية والإقليميه.

الهوامش

(١) أتقدم بالشكر لمحمد طارق شعبان الذى ترم النص العربى الأصلى إلى الفرنسية، وصديقى بجامعة تونس حمادى الرديسى للمساعدة التى قدمها لى فى الكثير من مراحل العمل.

(٢) انظر عمل المفكر المغربى محمد عابد الجابرى: نقد العقل العربى، وهو عمل ضخم مكون من عدة أجزاء.

(٣) تدور كل أعمال الكاتب المعروف محمد أركون المتخصص فى الدراسات الإسلامية حول تلك الإشكالية. انظر الترجمة العربية لبعض كتبه و على الأخص الكتاب التالى: محمد أركون، تاريخية الفكر العربى، ترجمة هاشم صالح، بيروت، مركز الإنماء القومى، الطبعة الثانية، ١٩٩٦.

(٤) تعتبر التقاليد الباطنية الإسلامية من أكثر التقاليد الغنوصية ثراء فى تاريخ الفكر الدينى، ومن المفيد أن نعرف أنه لولا الأبحاث الثرية لمستشرقين كبار مثل هنرى كوربان فى دراساتة عن الصوفية الإيرانية ولويس ماسينيون فى دراساته عن الحلاج، لكان الكثير من تراثنا فى هذا المجال قد فقد.

(٥) هناك مئات الكتب وربما الآلاف التى تناولت العصر التأسيسى للحضارة الإسلامية، ولكنى أعتقد أن أغنى المعالجات وأكثرها دقة هى تلك التى قدمها المفكر التونسى هشام جعيط، فى كتابه الفتنه الكبرى الصادر عام ١٩٨٩ بالفرنسية. انظر قائمة مراجع الدراسة الراهنة.

(٦) انظر العمل التأسيسى للإمام الماوردى: الأحكام السلطانية.

(٧) كان هذا هو شأن محمد على باشا فى مصر وخير الدين باشا التونسى فى تونس.

(٨) سنجد أفضل مثال لتلك النخبة فى حزب الوفد المصرى الذى تأسس عام ١٩١٨، والحزب الدستورى الجديد الذى تأسس عام ١٩٣٤.

(9) Abdelkader Zghal, La nouvelle stratégie du mouvement de la tendance islamique: manipulation ou expression de la culture politique tunisienne?

(١٠) كان العمل بالعقوبات الإسلامية الشرعية قد توقف فعليا منذ بدايات القرن التاسع عشر، أى قبل استعمار فرنسا لتونس فى عام ١٨٨١.

(١١) إشارة ضمنية إلى إعدام سيد قطب فى منتصف الستينيات.

(١٢) أى نقل الرسالة الدينية من خلال الوعظ، والمصطلح كما هو معروف مأخوذ من ممارسات جماعة التبليغ الباكستانية.

(١٣) أسسها راشد الغنوشى وأحميدة النيفر،الذى كان حتى عام ١٩٧٢ الرجل الثانى فى الحركة.

(١٤) المودودى هو مؤسس الجماعة الإسلامية فى الهند،واحد المدافعين الأساسيين عن الأصولية الإسلامية فى الثلاثينيات، ثم استقر فى باكستان أعقاب التقسيم عام ١٩٤٨.وكان للمودودى تأثيره على معظم منظرى الإخوان المسلمين ومنهم سيد قطب.

(١٥) ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾". (سورة البقرة: الآية ٨٥).

(١٦) يحظى الفصل المعنون: جيل قرآنى فريد من كتاب سيد قطب معالم في الطريق، بأكبر قدر من القراءة والاهتمام من جانب أعضاء الحركة الأصولية التونسية.

(١٧) سيد قطب، خصائص التصور الإسلامى ومقوماته، بيروت، دار الشروق.

(١٨) عبد القادر الهرماسى سوسيولوجى تونسى مهتم بظاهرة الأصولية. ونحن هنا نشير إلى مساهمته فى أعمال ندوة الأمم المتحدة حول الحركات الأصولية الإسلامية فى العالم العربى.

(١٩) التعزير هو عقوبة جسدية على جرائم لم تنص عليها الشريعة، و تأخذ شكل الجلد بعدد من ضربات السوط أقل من ٤٠ جلدة.

(٢٠) كفر النعمة هو مفهوم فى الفقة الإسلامى قابل للتطبيق على المسلم الذى لا يمارس أحد أعمدة العقيدة الإسلامية (كالصلاة والزكاة)، و فى صيغته الإصطلاحية ليس له أصل فى الوحى الإلهى.

(٢١) كفر الشرك يشير إلى الكفر بالله وينطبق على المسلم الرافض أو المنكر إراديا لأسس العقيدة الإسلامية.

(٢٢) الكفارة (وجمعها كفارات) هى نوع من الفعل الدينى التقى (مثل التصدق على الفقراء وتحرير العبيد)، بهدف الحصول على المغفرة الإلهية عن خطيئة صغيرة ارتكبها المؤمن.

المراجع

Une lecture de l'interieur sur la realite de l' action islarnique, 1985, EI Jadid, Tunis.

Abd Ar-Raziq, Ali, 1972, (Etude et documents de Mohamed Amara), L'Islam et les

bases du pouvoir (al-islfun wa-usfil al-hukm), la fondation arabe pour les etudes et la diffusion, Beirut.

Abdalla, Ismail-Sabri et al., 1987, al-Harakat al-Islarniyah al-muasira fi al-watan al-Arabi, Centre for Arab Unity Studies and United Nations University, Beirut.

Al-Jabri, Mohamed Abed, 1988, Critique de la raison arabe (naqd al-aql ai-arabi), especially vol. 1 , Fonnation de la raison arabe, Centre for Arab Unity Studies, Beirut.

Arkoun, Mohamed, 1986, Historicité de la pensée arabo-islarnique (târïkhiyat al-fila al arabi al-islâmi), translated by Hichem Salah, Centre de Développement National, Beirut.

Burgat, Franois, 1988, L'Islarnisme au Maghreb: la voix du Sud, Karthala, Paris. Camou, Michel and Jellal Abdelkefi et al., 1987, Tunisie au présent: une modernite au-dessus de tout soupçon, Paris.

Djaïet, Hichem, 1989, La Grande discorde: religion et politique dans l'islam des

origines, Gallimard, Paris.

El Amal, later El Houria joumal of the PSD, then RCD.

El Badil (Alternative) POCT (ultra-left)

El Fajr (Dawn) ten issues in 1990.

El Maârifa (knowledge) fifty issues from 1972 to 1979.

El Maoukif(position) RSP.

El Mojtama' (Society) several issues in 1979.

El Mostakhel (Future) MOS.

El Tarik AI Jadid (new road) PCT.

Ennajar, Abdelmajid, 1987, Le règne de I'Homme entre la révélation et la raison, Dar AI Gharb AI Islami, Beirut.

Er Raï (Opinion) first independent weekly in post-colonial Tunisia (1977-1987). Er Rai; 10 August 1984.

Es Sabah, semi-official daily.

Es-Saber, Moadh (Rached Ghannouchi), 1983, Le droit a la differénce et I'obligation

de I'unité des rangs, Tunis.

Etienne, Bruno, 1987, L'islamisme radical, Hachette, Paris.

Ghannouchi, Rached, 1973, Notre voie pour la civilisation, EI Maârifa, Tunis.

-----, 1974, La Prédestination et Ie Iibre arbitre, EI Maârifa, Tunis.

---, 1988, Articles, Vol. 1 ,2nd edition, Imprimerie Tunis-Carthage, Tunis.

---, 1989, La femme entre Ie coran et la réalité des musulmans, Imprimerie

Tunis-Carthage, Tunis.

----, 1989, Les droits de citoyenneté: Ie statut des non musulmans dans une Société islamique, Imprimerie Tunis-Carthage.

Hermassi, Abdelbaki, 1985, Le mouvement islamiste en Tunisie, la gauche socialiste, I'Islam et Ie mouvement islamique, Bayrem, Tunis.

Jourchi, Salah Eddine, 1985, Le mouvement islamique dans la tourmente, débat sur

la pensee de Sayed Qotb, El Bouraq, Tunis.

La Presse de Tunisie, government daily.

La vision idéologique et la démarche théologique du MTI.

Le Maghreb, independent weekly (1981-90) and a main source of infonnation on the Tunisian fundamentalist movement since 1988.

Les Islamistes et Ie Pacte National.

Mili, Mohsen, 1983, Le phénomené de la gauche islamique, une lecture analytique et critique, published by the author, Tunis.

Qotb, Sayed, 1980, Jalons sur la route (Ma'âlem fi at-tariq), 8th edition, Dâr Ech-churûq, Beirut.

RéaJités, 25 July 1985.

Souriau, Christiane (ed.) and Paul Pasconet a/., 1981, Le Maghreb musulman en 1979,CNRS,Paris.

الفصل الخامس عشر

نقد للنموذج الفكرى عن الدولة والمجتمع المدنى فى دراسات المستفرقين(*)

محمود ممدانى(**)

لقد أصبح التمييز بين الدولة والمجتمع المدنى هو مرتكز العديد من الكتابات المعاصرة للمستفرقين(***) Africanists فى العلوم السياسية بأمريكا الشمالية. إنه الخيط المنهجى الذى يربط بين كتاب متميزين أمثال "توم كالاجى" Tom Callaghy، وريتشارد سكلر Richard Sklar، وريتشارد جوزيف Richard Joseph، وميخائيل بريتون Michael Bretton، وجوران هايدن Goran Hyden، وكراوفورد يونج Young Crawford.

لقد بدأ اهتمامى بكيفية استخدام وسوء استخدام هؤلاء المستفرقين للمنظومة الفكرية (براديم) عن الدولة والمجتمع المدنى" حينما طلبت منى "كوديسريا" أن أقدم عرضا لوقائع الندوة الافتتاحية لمركز كارتر فى جامعة إيمورى Emory بالولايات المتحدة الأمريكية، التى كان قد دُعى إليها لفيف من المستفرقين هم بالأساس علماء سياسة واقتصاد بلغ مجموعهم ٣٠ عالمًا، وكانت فرصة عظيمة للتسلل إلى مخادع المستفرقين لنراها على حقيقتها، حيث كانت قواعد الندوة تقتضى من المشارك أن يعد مقالا من عدة صفحات فقط، وكان ذلك يشكل قيدًا لإجبارهم ليس فقط على

(*) المستفرقون هنا إشارة للمتخصصين فى الدراسات الأفريقية فى الغرب وفى الولايات المتحدة خاصة.
(**) Mahmood Mamdani

(***) ترجمة: حلمى شعراوى

تقديم مخطط بحث أو مقالات جافة وإنما لدفعهم للتعبير عن الخطــوط العريــضة لتفكيرهم. وركز عرضي على هذا الجانب الأخير تحديدًا، فجاء مليئا بالأفكار الحــادة كمخطط مثير ومنبه لعملية تبادل واسعة بين المستفرقين والباحثين الأفارقة، لكــن رد الفعل الذى تدفق فى شكل رسائل إلى نشرة كوديسريا جاء مليئا بالاستياء والغــضب؛ الأمر الذى لم أستطع معه أن أقاوم إغراء الغوص أكثر فى مياه المستفرقين.

كانت الثمرة المباشرة لهذه التجربة هى هذا المقال الذى سأحاول فيه كــشف الأفق الضيق أساسا لمنظور الدولة والمجتمع المدنى، والمنتشر على نطاق واســع فى دوائر المستفرقين. وسأسوق الحجة على أن هذا المنظور من وحى وجهة نظر تطورية ذات خط طولى، كما أنها تؤدى إلى نوع من الفكر الاجتماعى تسوقه بقوة انحيازات المركزية الأوربية. ولكى أقوم بهذه المهمــة اعتمــدت علــى أعمــال المستفرقين الرئيسيين فى أمريكا الشمالية، كما علقت على بعض الاتجاهات العامة فى فكر المستفرقين عمومًا. ولما كان هذا القوام من الفكر يمثل شكلا من المركزية الأوربية فإن انتاجه يبدو متهما بالمناورة المزدوجــة: المنهجيــة والكاريكاتيريــة. وسأبدأ بالأولى ثم أناقش الثانية.

فبينما المصطلحات ذات القطبية الثنائية المميزة للنظرية التطورية صــريحة تماما بالنسبة لطرفى الاستقطاب؛ إلا أنها ليست كذلك بالنسبة لمنظومــة "الدولــة" و"المجتمع المدنى" فى الدراسات الأفريقية. "فالدولة" و"المجتمع المدنى" ليسا تعبيرًا عن طرفى استقطاب، إذ أن أحدهما عالمى والآخر مرجعى. والمصطلح العــالمى فى نظرية المستفرقين هو "المجتمع المدنى"، أما بالنسبة للسؤال عما هو الطــرف الآخر للاستقطاب الذى يبدأ "بالمجتمع المدنى" – فلا تملك نظرية المستفرقين إجابة صريحة عليه. وحيث لم يرتاحوا لاستعارة منظومة غير مصوغة أساسًا للمقارنــة بين "الغرب والآخرين" فإنهم مالوا للتعامل معها كخط رجعة بــدلا مــن تكييفهــا لتصبح أداة مناسبة.

ارتباك التراث الغربي:

إذا ما تفحصنا الكتابات عن المجتمع المدنى، لا نجد هنـاك تقليـدًا غربيـا واحدًا، بل تقاليد متعددة، وهي دائمًا غير متممة لبعضها البعض. فقد ورد مصطلح المجتمع المدنى على نطاق واسع فى النظرية السياسية الأوربية – الأمريكية فـى القرن الثامن عشر، وهى الفترة التى شهدت أيـضًا نقلـة حاسـمة فـى صـياغة مفاهيمها. ففيما قبل القرن الثامن عشر شكلت هذه المفـاهيم جـزءًا مـن التقليـد الأوربى الأقدم الذى يمكن تتبع آثاره من القانون الطبيعى الحديث وحتـى الفلـسفة السياسية الكلاسيكية عند سيشرون. وهى تجد منابعها عند أرسطو الـذى يتـساوى عنده ببساطة المجتمع المدنى مع المدينة (الدولة) (Polis). وحسبما وثّق جون كـين John Keene بعناية وإسهاب فى فصله الافتتاحى لكتاب "الدولة والمجتمع المـدنى" "State and Civil Society 1988" فإن النظرية السياسية – الأوربية – فيمـا قبـل القرن الثامن عشر– فهمت المجتمع المدنى على أنه يعنى "نوعـا مـن الرابطـة السياسية التى تُخضع أعضاءها لسلطة القانون وتؤكد على النظام السلمى والحكومة الجيدة".

وكان التحول الذى تم فى القرن الثامن عشر فى اتجاه فهم كل مـن الدولـة والمجتمع المدنى على أساس التعارض التام أحادى الجانب. صاغه أولاً "تومـاس بين" Thomas Paine كمنظور يرى المجتمع المدنى "كشرط طبيعى للحرية" (كـين 1988)، وساحة شرعية للدفاع ضد الدولة، وقد انعكست وجهة النظـر هـذه فيمـا يشكل اليوم الاتجاه الغالب فى فكر المستفرقين، الذى يعتبر عملية المقرطة مرادفـة لنشأة المجتمع المدنى. وبالتالى صيغ مفهوم المجتمع المـدنى كوجـود منـاهض للدولة. وهذا الاتجاه لا يتضمن شيئًا سوى نظرة أحادية رومانسية لمجتمـع مـدنى مناهض للدولة Anti- State. (١)

وقع المفهوم الذى قدمه هيجل موقع التناقض الحاد مع "بين" Paine وتمثل منظور هيجل هذا فى عدة أوجه. بداءة، وفى المقام الأول؛ لم يكن المجتمع المدنى فى رأى هيجل شرطًا طبيعيا للحرية، بل فضاء من الحياة تم إنتاجه تاريخيا.

فالمجتمع المدنى الواقع بين الأسرة الأبوية والدولة الكونية (العامة) Universal هو نتاج تاريخى لعملية متعددة الأبعاد، وأحد هذه الأبعاد هو انتشار العلاقات السلعية وظهور السوق، مما حرر فضاء العلاقات الاقتصادية من ثقل العلاقات الاقتصادية الفوقية extra وبالتالى حرر الاقتصاد من عوالم السياسة. وثمة بعد آخر يتعلق بصياغة القانون المدنى الذى نظم العلاقة التعاقدية فيما بين "الأفراد" "الأحرار" والمستقلين autonomous وانعكس ذلك فى بُعد ثالث هو عدم شخصنة العنف أو مركزية الدولة المستبدة فيما أطلق عليه المعاصرون مجىء "الحضارة". تاريخيًا كان ميلاد المجتمع المدنى نتاجا للانتقال إلى الرأسمالية، ويرى هيجل مثله مثل ماركس من بعده، أن هناك اتجاهًا يساوى المجتمع المدنى بالمجتمع البرجوازى، وغالبا ما استعمل هيجل المصطلحين بالتبادل.

ويطرح ذلك عددًا من الأسئلة المفيدة: هل ميلاد المجتمع المدنى ممكن دون الانتقال للرأسمالية؟ أو هل العلاقة بين المجتمع المدنى والرأسمالية علاقة شرطية لكنها ليست ضرورية؟ ألا يستطيع المجتمع المدنى أن يتطور – مثله مثل غيره من الأمور التى نشأت تاريخيًا كالديمقراطية، الأمة (٢) تحت حزمة مختلفة من الظروف التاريخية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإلى أى حد يمكن الحديث عن وجود مجتمع مدنى فى المجتمعات الأفريقية المعاصرة؟ كيف عبر عن مجيئه إلى الوجود؟ وما أهمية هذه العملية وبوجه خاص من وجهة نظر النضال الديمقراطى؟

وضعت مساهمة هيجل الثانية والأساسية أفكاره على خلاف كبير مع الفرضيات التى قدمها كل من "بين" Paine وتوكفيل Tocqueville وجميع أنصار تراث "فيبر" الذين جاءوا من بعده. كان هيجل قد صاغ مفهوم المجتمع المدنى كبنية تناقضية وذلك فى تعارض حاد مع الرأى القائل إن المجتمع المدنى هو فضاء

الحرية المضاد للدولة كمؤسسة للاستبداد. ويرى هيجل أن الدولة كبنية تناقضية لا تنهض ضد المجتمع المدنى. بل تقوم بالصراع المستمر معه [٣] وخلافًا لصورته كعالم متناغم ولا متناقض يُنظر للمجتمع المدنى كمركب تناقضى ملغوم بالصراع بين الطبقات والجماعات. والمعنى المتضمن هنا واضح: فلا المجتمع المدنى ولا الحركات التى تقوم من داخله يمكن أن تفهم بطريقة مثالية بل على العكس فالحركات داخل المجتمع المدنى تتطلب تحليلاً ملموسا لفهمها بسبب ما تضمره من امكانات تناقض بعضها مع البعض الآخر.

إن تحليلا ارتكز على هذا المنظور، قد لا يستطيع أن يرى المطالب المتصاعدة للحركات الاجتماعية مثل تلك المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان، أو للمطالب العامة للمجتمع المدنى ضد الدولة. إن هذا التحليل يذهب لأبعد من أى صياغة عامة ومن ثم تصعد إلى السطح المعانى المباشرة للمطلب العام، مثل ذلك الخاص بالديمقراطية ولو مع تعدد واختلاف وجهات النظر تجاهها. ويثير هذا المنظور مجموعة أخرى من الأسئلة: ما معنى الديمقراطية من وجهة نظر الطبقات والجماعات المختلفة؟ ما هى المصالح المعينة التى يتضمنها المطلب العام للديمقراطية؟ ما هى الأهمية السياسية لمختلف أنماط التحولات الديمقراطية. وعلى سبيل المثال التحول من أعلى كما فى السنغال حيث كان الاتجاه هو تجميد علاقات الملكية والعلاقات الطبقية وكنقيض للتحول الناتج عن نضال حاد من أسفل على نحو ما حدث فيما بعد فى سويتو بجنوب أفريقيا؛ مما يدعو للتساؤل بشأن هذه العلاقة تحديدًا؟

اتجهت فرضية هيجل الثالثة، أى مفهومه عن الدولة، نحو مثاليتها idealization، فبينما أكد على الصراعات داخل المجتمع المدنى، اتجه هيجل للنظر للدولة كتكوين عديم التناقض، أى كتجسيد للمصالح "العامة" التى تحافظ على مصالح "خاصة" فى المجتمع المدنى من أن تنفجر وحدها. وهذه هى المثالية التى تحداها ماركس، إذ يرى الأخير أن التناقضات داخل المجتمع المدنى تتولد من

داخل الدولة، وفى نفس الوقت تدعم الدولة مصالح معينة داخل المجتمع المدنى وتقوض أخرى، وليس المجتمع المدنى مجرد كيان خارج الدولة، إذ تتغلغل جماعات متنوعة بل ومتناقضة، من المجتمع المدنى إلى داخل الدولة بأشكال مختلفة (كمّاك 1989: 261-290) Cammack. من هنا اشتق ماركس مفهوما للدولة مختلفاً جذريا عن مفهوم هيجل، فالدولة لم تعد هى القوة التى تقف فى مواجهة المجتمع المدنى كشيء "خارجى" عنه وإنما هى فى نفس الوقت ساحة لنضال القوى التى لا تصدر الا عن المجتمع المدنى.

وفيما ينادى مثل هذا المفهوم بربط سياسة الدولة بمصالح فى المجتمع المدنى، فإنه يرى العلاقة بينهما تبادلية وليست مجرد علاقة أحادية الجانب. وهو عندما يصوغ مفهوم "مصلحة الدولة" فإنه لا يراها مجرد قالب أو شكل صاغه التناقض بين المصالح "المؤسسية (الدولة) والفردية (الفساد) وإنما يلفت الانتباه إلى صلب عملية صناعة القرار كصراع داخل سلطة الدولة وإلى العلاقات بين أجهزة الدولة وتناقضاتها الممكنة، ويطرح ذلك بالتزامن السؤال عن كل من الاتساق والتناقض داخل سياسة الدولة. ونتيجة لذلك فإنها تضع إمكانية مزدوجة لسلطة الدولة أن تكون متماسكة أو ممزقة داخليا، وكلا الحالتين "تعكس" و"تشكل" توازن المصالح فى المجتمع المدنى، وأخيرا يطرح سؤالا حول التطور التاريخى للدولة فى أشكالها المتغيرة والمتنوعة.

ولا يرى هيجل المجتمع المدنى كفضاء خاص (الأسرة الأبوية) بل فضاء عام مستقل ذاتيا عن الدولة. وتتكون أرضية التلاقى هذه بين المصالح المتناقضة من لحظتين مرتبطتين، الأولى انفجارية والثانية تكاملية. الأولى فى مجال السوق. والثانية فى ميدان "الرأى العام". إن هاتين اللحظتين هما اللتان تظهران على السطح لدى كل من ماركس وجرامشى كمفهومين مختلفين للمجتمع المدنى، يرى ماركس أن المجتمع المدنى هو جماع العلاقات التناقضية التى تجسدت فى السوق، أما الجهة التى تحدد سمة المجتمع المدنى فهى البرجوازية[٤] أما عند جرامشى فإن

فضاء المجتمع المدنى هو الرأى العام والثقافة؛ والقائمون عليه هم المثقفون الـــذين يظهرون بجلاء فى مؤسسة الهيمنة. فعالم المجتمع المدنى هنا عاما وليس خاصـــا، ويمكن أن يكون المجتمع المدنى من تنظيم الدولة ولكنه ليس تحت سيطرتها. وبينما هو مستقل ذاتيا عن الدولة فلا يمكنه أن يكون مستقلا عنها تمامًا.

المنهجية والكاريكاتير:

ينقسم جمهور المستفرقين المعاصرين المغرمين بمنظور دولة ومجتمع مدنى إلى قسمين: أصحاب التمركز حول المجتمع Society - centrists وأصحاب التمركز حول الدولة، أما أصحاب "مركزية" المجتمع فإنهم يتعلقون بأضعف حلقات التاريخ المعقد ويسمونها "التراث" وعلى طريقة "توماس بين" فإنهم يساوون بـــين ظهـــور المجتمع المدنى وظهور الديمقراطية، أما أصحاب "مركزية" الدولـــة فـــإنهم علـــى الناحية الأخرى – منظرون أشداء وشبه هيجليين، يفهمون ويصورون عملية تكوين الدولة باعتبارها هدفا لتاريخ العالم، ويملكون فى ذلك دفاعًا معمقا عـــن ســـلطات الدولة باعتبارها حتما تاريخيًا.

ولكى أوضح هذا، سأعتمد محكًا لى كتابات "توم كالاجى"، ليس لأنها غنيـــة ولكن لأنها متسقة نسبيا. ومع أنه أكثر مدرسية فى جهده فإن أسس تفكير "كالاجى" مما يشترك فيها مع زملائه الآخرين. ويمكن تلخيص هذه الأفكار فى ثلاثة نقاط:–

الأولى: أن السمة الرئيسية للواقع الأفريقى المعاصر هـــى عمليـــة تكـــوين الدولة، وهى عملية دعم بطيئة وغيـــر منتظمـــة للـــسلطة المركزيـــة الـــسياسية والاقتصادية بعيدا عن ظروف السلطة المشتتة داخليا، أو شروط التبعيـــة خارجيـــا (كالاجى)، ويرى كالاجى أن هذه الدولة هى تنـــين اســـطورى ضـــعيف (1987) "Weak leviathan".

أما كل من كراوفورد يونج وتوماس تيرنـــر (١٩٨٥) اللـــذين حـــاولا أن يخططا نظرية "لانهيار الدولة" و"انحلال الدولة"، فقد وافقا بشدة على تطبيـــق هـــذا الحكم على دولة زائير. ويرى جوران هايدن (١٩٨٠-١٩٨٣) الدولـــة الأفريقيـــة كدولة "ضعيفة" ومعلقة فوق المجتمع" ويفضل روتشيلد (١٩٨٧) اســـتعمال صـــفة "رخوة" Soft ويجـــد "نـــاعومى كـــازان" (١٩٨٨-٣٢٧) Naomi chazan الدولـــة الأفريقية "حاضرة تماما لكنها غير قادرة". لكن الجميع يوافق على أن قلب الـــدراما فى السياسات الأفريقية المعاصرة هو النضال من أجل تعزيز الـــسلطة الـــسياسية (الدولة).

وترتبط الفكرة الثانية ارتباطا وثيقا بما سبق. ذلك أن: هذه المركزية تتحقـــق من خلال إحياء ودعم التقليد الكولونيالى للتمركـــز والتمأســـس مـــع الممارســـات التسلطية، والنتيجة هى دولة من نمط كولونيـــالى أى ســـلطة "دولتيـــه عـــضوية" organic- statist تتميز بدرجات مختلفة مـــن "التراثيـــة" Patrimonialism (فـــساد الأوتوقراطية السياسية) وأيضًا بسبب أنماط الشخـــصانية المفرطـــة للحكـــم، إدارة وسياسة. ويرى كالاجى وهو يستحضر خطبة "موبوتو" عن الفساد – ذلك المرض الزائيرى – أن "التراثية" هى الثمن الذى يحققه نضال الدولة ضد المجتمع وتنتزعه من الجميع: حكومة عاجزة، ومأسسة آليات انتزاع المـــوارد للكـــسب الشخـــصى (كالاجى ١٩٨٤، انظر أيضا بويل Boyle ١٩٨٨)، ولهذا السبب ولأن هذه النخبـــة "غير منتجة" بطبيعتها فإن "كالاجى" يقاوم تسميتها "بالبرجوازية"

وقد اتفق كل من جاكسون وروزبرج فى الدراسة التى أعداها عـــن "الحكـــم الشخصى فى أفريقيا عام 1982 فى إيضاح أن هذه "الارستقراطية" ليست مـــستقلة عن الحاكم، بل هى تحت أمرتـــه، رغـــم انقـــسامها عبـــر العرقيـــة والتـــشرذم والايديولوجية.

أما "ريتشارد ساند بروك" فإن مسحه الذى أجراه عام ١٩٨٥ عن ما لحـــق بأفريقيا من خطأ، لا يمثل إلا انشغال واحدى الجانب بانتشار هذه التراثية.

مرة أخرى يتواصل الخيط من خلال أعمال متنوعة رغم أنها تتزين بقاموس لغوى غنى وجديد، يوحى بازدهار اتجاه مدرسى جديد، ويقدم "رتشارد جـوزف"، فى دراسته عن نيجيريا، مصطلح "الكهنوتية" Prebendalism (PWG 1989) وهـى الحالة التى تُعامل فيها وظائف الدولة الأفريقية (الآن) كأنها "أبرشيات" دول تراثية لا مركزية، على النحو الذى ناقشه "ماكس فيبر"، ومن ثم يمكن أن تتكيف وتستغل من قبل شاغليها لمصلحتهم هم وأتباعهم فى القطاع". ويواصل تلخيص نتائج هـذه الرأسمالية "الكهنوتية" فى نيجيريا حيث تحول رأس المال الذى يمكن استثماره إلى الاستهلاك الطليق وإلى ساحة مضاربة، تقود إلى أنشطة اقتصادية جـشعة تـؤدى بمقترفيها إلى تفتيت الدولة واساءة استعمال سلطتها (جوزيف ١٩٨٤-٢٥).

ويعود ظهور نفس "الشبكة الزبونية" على السطح عند "جوران هايدن"، لكنها تعتمد هذه المرة "سياسة" المودة The politics of affection التى تميزت باسـتثمار الفرد والأجهزة الاجتماعية فى علاقات الوجاهة علـى جميـع المـستويات (1989 :PWG-12). ومقابل "اقتصاد المودة" (هايدن ١٩٨٠)، كان هايدن قد سبق وزعـم بأنه المبدأ المنظم للحياة الاجتماعية لفلاحى تنزانيا الذين لا يجرى الـتحكم فـيهم. ويكشف لنا كل من جوزف وهايدن طريقتين لرؤية نفس الشيء: فى النظـر مـن أعلى تكون شبكة الزبونية عند جوزيف هى آلية الرقابة "الكهنوتية"، وإذا نظرنا من أسفل فإنها تتحول إلى آلية محاسبة، من وجهة نظر هايدن عن سياسـات المـودة والتى تجعل ثروات الدولة فى متناول الفقراء.

وأخيرًا ما هى الخلاصة النظرية؟ إن هذا النمط من سلطة الدولة والذى ذُكر مرارًا باعتباره الدولة التسلطية الحديثة المبكرة "أو" دولة السلطة المطلقة الحديثـة ذات التاريخ أو "دولة الحكم المطلق الوطنية" (كـالاجى 1987: PWG -1987 -8 41) هذه الدولة يجرى تشبيهها بتعبيرها المبكر فى أوروبا فى القرن السابع عـشر أو دولة ما بعد الاستعمار فى أمريكا اللاتينية، فى المثالين المعروفين عن الملامـح السياسية للانتقال إلى الرأسمالية.

وتعانى هذه الحزمة من الافتراضات المذكورة العديد من المثالب، أجد ثلاثة من بينها شديدة الدلالة: فهى أولا ولأبعد حد جزء من إجماع طويل المدى على نظرية التطور كامنة أحيانا ولكنها غالبا ما تكون صريحة، وتتميز على الدوام بمنظور تطورى خطى دون النظر للخطوط الأيديولوجية التقليدية الأخرى، ويتمثل حضورها الأكثر كاريكاتورية فى صياغة، ستالين للماركسية حول مراحل التطور التاريخى (1973: 300–334): وذلك فى صورة مسيرة حتمية من المشاعية البدائية إلى العبودية إلى الاقطاع إلى الرأسمالية إلى الاشتراكية إلى الشيوعية. وقد استنكر ماركس مثل هذا النوع من الصياغات، باعتبارها تدريبات عقلية متجاوزة للتاريخ بديلا عن التحليل التاريخى الملموس.

ويمكن الزعم أيضًا أن أى عمل ماركسى كبير فى فترات الأزمات الثورية، ابتداء من كتاب لينين "تكتيكان للديمقراطية الاجتماعية (1970) إلى كتاب "ماو"، الديمقراطية الجديدة (1967–339–384) إنما انطلقت بحدة وحسم من منطق التطورية الخطية، ومن هنا كانت صيغة ستالين هى السمة المركزية للاقتصادوية فى الفكر الماركسى، وحتى الجدل الذى دار بعد الحرب حول الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية (هيلتون وآخرون 1978) رغم أنه كان مفيدا بشكل غير عادى، إلا أنه تم تشويهه بالزعم أن هذا الانتقال يجب أن يتكرر بشكل أساسى حتى تحت ظروف تاريخية مختلفة فى أقطار ما بعد الاستعمار.

قام الكثيرون من منظرى التمركز حول الدولة بحشو قاموسهم بمنظومة مصطلحات التبعية ربما كاستراتيجية للبقاء أو "خارج قناعتهم" ومع ذلك فلم يخرج أحد عن المنظور التطورى الخطى. والنتيجة أن تمت عملية تاريخية بدت فى ظروف محددة فى حالة أوربا فيما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، بدأت تقدم كمسار عالمى يتأتى على كل تطور عالمى لاحق أن يتبع خطاه، من ثم نصبح أمام تاريخ بالتناظر أكثر منه تاريخًا كعملية، ويصبح المستفرق كمثل شخص يتعلم

لغة أجنبية يتوجب عليه أن يترجم كل كلمة جديدة وفق لغته أو لغتها الأم، مفتقــدًا فى هذه العملية بالتأكيد كل ما هو جديد فى التجربة الجديدة.

وعند هذه النقطة، تقوم بحق معظم نقاط الجدل الحاد حول أفــضل ترجمــة مناسبة والأكثر انسجاما و"مطابقة" بل والأكثر تناظرًا بما ييسر الامــساك بمعنــى الظاهرة محل الملاحظة. ويراوح الجدل فى كتابات المستفرقين حول ما إذا كــان الواقع الأفريقى المعاصر يشبه بدرجة كبيرة مرحلة الانتقال للرأسمالية فى أوربــا القرن السابع عشر فى ظل حكم الفرد المطلق مقارنة بتجارب أخرى فــى "العــالم الثالث" (هايدن 1980-1983) أو ما إذا كان يجب توصيف دولة ما بعد الاســتعمار فى أفريقيا "بالبونابارتية" أو "الاستبدادية"؟ (كالاجى 1984-1987).

لكن أيا كانت اختلافاتهم فإنهم يتفقون جميعا على أن الواقع الأفريقى يــصبح ذا معنى فقط بقدر ما ينظر اليه كانعكاس لمرحلة معينة فى تطور التاريخ الأوربى. ويقوم الاتجاه الأساسى لمثل هذا التوجه المنهجى على انتزاع الظاهرة مــن ســياق العملية التاريخية، وينتج عن هذا الانحياز المسبق ميلا إلى الوصف والتأمل بــدلا من التحليل الملموس، وبقدر ما يضاعف ذلك مــن مميــزات التعبيــر التــاريخى الأوربى كمحك لهذا المعيار، بقدر ما يتوجب وصف التعبير التاريخى عن العالمية والتطورية الخطية المعاصرة بالدقة المناسبة باعتبارها "مركزية أوربية".

إننى على وعى أن المركزية الأوربية ذات مظهر مزدوج، فهى تقدم أيــضًا التجربة التاريخية الأوربية فى شكل مثالى وممنهج ولا متناقض. إن صياغة مفهوم حقوق الانسان فى تجربة الثورة الفرنسية، تستبعد من السجل التاريخى لهذه الثورة منظور الجمهوريين المتطرفين فيها. وشبيه بذلك أيضًا الرؤيــة التناقــضية حــول الديمقراطية والاشتراكية والتى تمضى على نمط واحد لصالح منظور طبقة معينــة أو جماعة معينة فى سياق معين يتفق مع زعم العالمية.

حين اعتمدت المركزية الأوربية المجتمع والتاريخ الأوربى كمـرآة لقيـاس دلالة أى تطور انسانى آخر، كان لدى هذه المركزية أيضًا نزعة للنظر إلى هـدفها مفتقرًا إلى القدرة على فهم تاريخها كخطوة للامساك بزمـام المبـادرة لـصناعته، وبينما كنت أقرأ بعض أفضل الأعمال المعروفة للمستفرقين خلال مهمة تعليمية فى الولايات المتحدة عام 1989، فقد استوقفنى ضآلة المحاولة التى قام بها معظم هؤلاء المستفرقين لقراءة أعمال المثقفين الأفارقة (٥) ذلك أننى كنت اسلم دائما بأنـه إذا أردت أن أدرس مجتمع أمريكا الشمالية، فإن علىّ أن اقتـرب منـه مـن خـلال الانتلجنسيا الموجودة فيه، من خلال كتاباتهم وتفكيرهم الذاتى، لكن الأمر بدا مختلفا بالنسبة للمستفرقين، الذين يميلون للاقتراب من أفريقيا على نحو ما يرغب أحـدهم فى حديقة حيوان.

إذ بالنسبة للجماعية عند الحيوانات لا يهم أحد تنظيمها الداخلى أو تعقيداتـه، أو قدرتها على التفكير الذاتى أو تحولاتها من الداخل! وبهذا المعنى تشوه المركزية الأوربية تجربة كل من الغرب والآخرين. فهى تصنع من الأول أسطورة وتـشوه الآخرين باعتبارهم كاريكاتير.

هذه هى المركزية الأوربية التى تحدتها نظرية التبعية تحت تـأثير الـزخم السياسى للثورة الكوبية، والذى تلخص فى نداء زعيمها للمثقفين والـشعب العامـل فى أمريكا اللاتينية بأن "يشقوا طريقهم إلى التـاريخ Break into history (فرانـك 1969 وأيضًا جيمينيز (1988: 3–21)، ودعونا لا ننسى أن نظرية التبعية كانت فى لحظة نقدا لكل من النظرية التنموية والماركسية الميكانيكية، فكلاهما تنويع للفكـر التطورى النمطى بل أن نظرية التبعية صارت تطورية خطية حين اغرقت نفـسها فى البنيوية العقيمة، فضعفت، انهارت منكرة إمكانية الانتقال إلى الرأسمالية فى أى من البلدان التابعة، بصرف النظر عن الظرف التاريخى.

أما الضعف الثانى الذى تعانى منه تحليلات المستفرقين المعاصرين فهو أن اتجاهها المنهجى معادٍ للديمقراطية بالأساس، إذ تشكل استقلالية الدولـة وقـدرتها

القضايا الرئيسية للمستفرقين، وذلك على نحو ما يفكر معظم "الفيبريون" الجدد والماركسيون الجدد الذين استلهمهم المستفرقون، وتعنى استقلالية الدولة بالمفهوم الضيق جدًا، قدرتها على تنفيذ وتعزيز السياسات فى مواجهة المعارضة المجتمعية. ويضم تصنيفهم فئتين من الدول: الدولة "الهشة أو الرخوة" Soft و"الدولة القوية" Hard State أما مشاكلهم فتنحصر فى "اضمحلال الدولة" أو "عدم كفاءتها". ويصاغ مفهوم الدولة هنا كمقولة مؤسسية بشكل قاطع، لها تماسكها ومنطقها وقدرتها الذاتية ولا ينظر اليها فى نفس الوقت كدعامة للعلاقات الاجتماعية وفضاء مستقل نسبيًا لكنه بالمقابل يشكل نفس هذه العلاقات. وهنا ينظر لمصلحة الدولة كمصلحة لمن يتولون إدارتها فقط ولا توضع فى سياق أوسع سياق النضالات داخل "المجتمع المدنى".

وتتلخص مسألة اضمحلال الدولة فى الصراع الوحيد بين المصلحة المؤسسية للدولة (الحكم الرشيد) والمصلحة الفردية لولاة أمورها (الفساد) وذلك حينما يختلفان، وهكذا يتباكى كل من "كالاجى" "ويونج" على اضمحلال الدولة فى زائير وقدراتها الهزيلة، كما يتحسر هايدن على بقاء الريف فى تنزانيا خارج السيطرة.

وأخيرا تتمثل هنا بطولة "هنتنجتون"، إذ تكمن فى مركز اهتمامات منظرينا، مسألة النظام والكفاءة المؤسساتية، وللحقيقة ففى مثل هذا النمط من الصياغة لمفهوم الدولة، لا توجد فسحة منهجية لإثارة مسألة الديمقراطية، والمشكلة الوحيدة التى يمكن أثارتها بأى درجة من الاتساق هى مشكلة الفاعلية، فلا عجب أن يميل مناصرو هذا الاتجاه لتركيز اهتماماتهم الخاصة، على الكيفية التى تجعل الدولة الأفريقية تحكم بطريقة فاعلة وأن تصبح إدارة الحكم Governance هى موضع الاهتمام المتزايد فى دراسات المستفرقين.

وقد أصبح الافتراض "المسبق" بأن التنمية والديمقراطية لا ينسجمان، هو ما يميز كتابات التنمويين من بين منظرى "مركزية" الدولة، وهذا ما تصوره جيدا

المقولة التـــى صاغها هايدن (1980-83) والتى لخصها عنوان كتابه عـــام ١٩٨٣ "لا يمكن القفز إلى التقدم" No Short cut to Progress. وإذا حرص القارىء علـــى معرفة معنى "التقدم"، كانت إجابة هايدن- وبزعم أيضًا أنه "مادى" -- إن التقدم هو تطوير للقوى الإنتاجية. ويمكن ان يتساءل المرء عما هو الطريق الحتمى الـــذى لا يمكن تجنبه نحو التقدم؟ والإجابة هى "الاستيلاء" على القطاع الفلاحـــى لمـــصلحة التراكم الرأسمالى. وتتغلغل فى أعمال هايدن نقطتا ارتكاز؛ فمن ناحية ثمة مفهـــوم على نمط "روسو" عن الفلاحين كبدائيين نبلاء، أى جمهور غير متمايز يعيش فـــى حالة "مودة" affection ومن الناحية الأخرى نموذج ستالينى متواصل فـــى البحـــث عن عنصر التقدم التاريخى، الذى سيحاصر بشدة هذا الريف باسم "التقدم". ألا يثير العجب أن يظهر هايدن كمدافع غير واع، عن قيام الدولة فـــى تنزانيـــا بـــالتجميع القسرى للقرى والسيطرة على فقراء ومتوسطى الفلاحين، أواخر السبعينيات [٦]؟.

وأخيرا فإن هذا المنظور يتضمن توجها عقليا يركز على جانب واحـــد فـــى العملية التاريخية ألا وهو تكوين الدولة، وفى أسوأ الأحوال يـــتم تـــصوير عمليـــة تكوين الدولة مجردة من عملية التراكم، والنـــضالات والتـــوترات التـــى تنتجهـــا. والنتيجة هى تشويه للواقع الأفريقى بسبب عدم القدرة على اعطاء ممارسات الدولة محتواها "الوظيفى" الحقيقى. فحينما لا توضع ممارســـات الدولـــة علـــى أرضـــية الاقتصاد السياسى، تترجم هذه الممارسات كشىء غامض وتوصف كأنها من قبيـــل حكاية بسيطة.. لكن الاقتصاد السياسى اندمج بدرجة كبيرة فـــى قلـــب نظريـــات المستفرقين فى العقد الماضى، وصار أمثال "كالاجى" و"جوزف" و"هايدن" حساسين للنزوع نحو إدخال الممارسات السياسية الأفريقية فى الظواهر الأنثروبولوجية ومن ثم اصحبوا يشاركون ضمنيا فى رؤية منمقة للعنصرية، وراح كـــل مـــنهم يـــدمج منظورا اقتصاديا سياسيا فى تحليلاته. بل ولم تعد لغة التشكيل الطبقى غريبة على أدبيات المستفرقين، وفى الحقيقة وطبقا لما تصوره جيدًا الأدبيات عن زائير، فقـــد تمت نقلة تدريجية ولكنها ملحوظة من التأكيد على التحليل العرقى فـــى الـــستينيات إلى دراسات عن التكوين الطبقى فى الثمانينيات (يونج 1986- 421-495).

إن التجريد الفعلى الذى أفسد جل كتابات أصحاب نظرية الاستفراق هو نزوعها لتجنب عملية المقاومة الشعبية. فثمة نزوع ملحوظ فى موقف الاستفراق إلى اعتبار هدفهم هو فهم التاريخ وليس صنعه، وكما اعترف جوموكينياتا (1962: xvi) منذ أكثر من ثلاثة عقود، أنه إذا سلمنا للمستفرق بأن هدف تحليله أو تحليلها يمكن أن يقوم كموضوع للتاريخ فذلك مثلما نتخيل "الأرنب وقد أصبح ملك الغابة". لذا أعيد بناء عملية تكوين الدولة بتجريدها من تاريخ النضالات الشعبية، فهى إما أن ينظر اليها كتحقيق لرغبة القائمين على الدولة أو تحقق - فوق تاريخى - لبعض الأفكار الأخلاقية العالمية على نمط هيجل. وبسبب أنهم وضعوا النضالات الحقيقية جانبا لصالح الديمقراطية فإن التعبير عن ايمانهم بالديمقراطية بدأ مثل كثير من الملصقات الإعلانية والعديد من الوصفات الطبية.

هناك أيضًا اختلاف فى المنظور بين أصحاب "مركزية" الدولة ومركزية المجتمع، فبالنسبة للأولين فإن هذه النضالات نفسها هى التى تشكل أساس المعضلة الأفريقية، أنهم لا يزالون يتحدثون ببقايا لغة أصحاب نظرية "التحديث" ويرون المجتمع الأفريقى بمجموع "خصوصياته" كسبب جذرى للداء الأفريقى، لأنه بسبب الولاءات لهذه الخصوصية يجرى تغذية وإعادة إنتاج منطق الزبونية فى السياسات الأفريقية، مما يسمح بانتشار فساد كاسح يقوض التكامل المؤسسى للدولة. وكما رأينا توصف هذه الزبونية بتنوع فى الأدبيات "كسياسات المودة" عند "جوران هايدن"، أو "الكهنوتية" عند ريتشارد جوزف، ويثير أصحاب مركزية الدولة الشك حول الديمقراطية، لأنهم يرون فيها صيغة تجعل مسئولى الدولة ليسوا أكثر من أسرى للضغوط المجتمعية، والنتيجة تكريس مرض أفريقيا الخطير، الزبونية والفساد وبدلا عن ذلك فالأفضل لديهم هو التوجيه نحو إصلاح يحرر المسئولين فى الدولة من ضغوط الزبونية عن طريق زيادة استقلالية الدولة الذاتية، وهكذا يشمل هذا الإصلاح المجتمع المدنى. وعلى سبيل المثال، وفى ندوة مركز كارتر زعم كالاجى صراحة أن الديمقراطية تقلل من الاستقلالية وتجعل الاصلاح أكثر صعوبة (BAA :96).

وعلى الجانب الآخر، يرى أصحاب مركزية المجتمع، أن السبب الرئيسى فى هذه الأزمات هى الدولة الأفريقية ذاتها، ومع ذلك يرجعون منطق الزبونية فى سياسات الدولة وفسادها الشامل إلى غياب "المحاسبية" عن الرسميين فى الدولة، حيث ترياق الفساد هى "الديمقراطية" التى يعرفونها صراحة بأنها "المحاسبية" (يونج وآخرون 1981).

وبينما أصحاب "مركزية" الدولة هم أرفع الكهنة الجدد المبشرين بالاستفراق، والموهوبين فى التنظير، فإن أصحاب "مركزية" المجتمع أصبحوا أكثر ميلا للوصفية، وأصبحت كتاباتهم فى الغالب تسجيلاً احتفاليًا بمناسبة ظهور "منظمات تطوعية" ومنظمات غير حكومية NGOs، وبينما نجد أصحاب "مركزية" الدولة، فى أحسن الأحوال تعوزهم الحماسة للتوصيات المعنية بالاصلاح الديمقراطى فإن أصحاب "مركزية" المجتمع باتوا هم الأعلى صوتا فى المطالبة بأن تتسع البريسترويكا فى أفريقيا إلى "الجلا سنوست"، أى أن يتزاوج الإصلاح الاقتصادى مع الإصلاح السياسى، ولكن لجهلهم بالعملية الاجتماعية المحسوسة وعمائهم عن النضالات الشعبية الواضحة، تبدو مناداتهم "بالديمقراطية" وصفة مفروضة بالقوة على موضوع التحليل أكثر من كونها نتيجة للتحليل الفعلى للنضالات الاجتماعية. ونتيجة لذلك ورغم اختلافهم فإن أيًا من وجهتى النظر لا تبدو قادرة أن تعين الشكل الاجتماعى فى أفريقيا والذى يملك الاهتمام أو القدرة على اصلاح المجتمع (ناهيك عن تحويله)، لذا توحد الطرفان فى ندوة مركز كارتر فى توجيه نداء لحكومة الولايات المتحدة أن تتقدم لأبعد من المشروطية الاقتصادية لتفرض "اشتراطات سياسية" على الحكومات الأفريقية من أجل الإصلاح الديمقراطى. (PWG :48) لكن لماذا تعامى أصحاب مركزية المجتمع عن النضالات الشعبية الفعلية؟ من السخرية أنه بالرغم من أن معظمهم لا يميل إلى التنظير، فإن كتابات أصحاب مركزية المجتمع هى التى تقدم المفتاح الحقيقى لمحددات منظور المجتمع المدنى والدولة فى الاستفراق المعاصر، وبالمقارنة مع النظرية الأم عن التحديث يمكننا فهم هذه النقطة. إن الثنائية القديمة عن الحداثة والتقليد كانت صريحة فى

الاعتراف بأن التقليدى كان موجودًا بمعنى: "غير الحديث". فقط لا يملك التقليدى تاريخًا حقيقيًا، خاصة التاريخ الاجتماعى؛ فالشعب القبلى عاش خارج المجتمع. وكانت دراسة مثل هذا المجتمع هى الاحتياطى للأنثروبولوجيا غير التاريخية ومع ذلك فإن جنود نظرية الحداثة يواظبون على تذكير كهنتهم الكبار بأن المجتمع التقليدى كان حيا بدرجة كبيرة جدًا، وأن أبناء هذه الشعوب يتسمون بالقلق لكن أنشطتهم أصبح ينظر إليها كمرض، كعقبة، كنقص فى العقل، أما "قبلياتهم"، وهى اليوم الأصولية، فكان ينظر اليها كمتاريس تقف فى طريق التاريخ، ورغم ما يتمتع به أصحاب نظرية الدولة من معرفة واسعة فلا يزالون يعكسون التراث القديم لنظريات التحديث عن خصوصيات "المجتمع التقليدى" حتى أنهم استسلموا لتشويه هذه المجتمعات بتصويرها كرد فعل مرضى لعقلانية الدولة، وعلى الجانب الآخر، يبدو منظرو "المجتمع" كالعميان عن هذه "الخصوصية"، ويحدث ذلك فقط بسبب العماء عن السياق نفسه الذى يكتبون فيه، أى الحقيقة الملموسة حيث كل من السوق والمجتمع المدنى هى أبنية جزئية فى معظم الأحوال(٧) – أنها لحظة صمتهم التى تحكى الحقيقة!!

البعد الكهنوتى

غالبا ما تستعمل النظرية التطورية مصطلحات ثنائية القطب للتعبير عن فهمها للحقيقة الاجتماعية. فهى تقول مثلا بالتمييز بين "الحداثة" و"التقليد" وبين "القطاعات الرسمية" وغير الرسمية، وبين أنماط الانتاج "الرأسمالية" وقبل الرأسمالية، أو "المجتمعات" "المتقدمة" و"النامية". وفى هذه الثنائيات القطبية فإن اللفظ الرئيسى فى الأمثلة السابقة؛ "الحداثة" و"الرسمى" و"النمط الرأسمالى" والمجتمعات المتقدمة هى التى تمثل الحالة "العالمية". أما المصطلحات الأخرى فإنها من المخلفات وليس لها وجود مفهومى مستقل. وهى لا تعنى إلا القليل بدون لفظها التوءم.

إن خبرات الشعوب من هذا القبيل والتى يشار إليها بالإجمال فى هذا الصدد لا تعتبر فقط حديثة الدخول إلى المشهد، بل ثمة ميل لفهم هذه الخبرات كسلسلة من العروض المتقاربة، ولكنها غير ناضجة بعد ولم تدرس بقدر كـاف، أو لـم يـتم عرضها عرضا تاما للمشاهدة، إنه لا ينقصها فقط التاريخ الأصيل بل إنها تنتـسب إلى عالم التيولوجيا. وحين لا يستجيب تطور الحياة الفعلية لعملية العرض المقررة يفهم ذلك باعتباره انحرافًا.

أن الثنائية القطبية تقوم إذن على تمييز مزدوج سواء بين التجارب العالميـة وبين مظاهر التخلف، أو بين التجارب الطبيعية والمرضية، وبالمقابـل فالحـالات المتخلفة أو المنحرفة لا تفهمهم بالحال التى هى عليه بل بالرجوع إلى مـا ليـست عليه! فهل يمكن أن نعتبر الطالب – مثلا – أنه من ليس مدرسًا؟ أو لنقل وبطريقة أخرى هل من الضرورى أن يكون المصير الصحيح لكل تلميذ أن يكون مدرسـا؟ ومن ثم فالتقليد هو من لم يصبح بعد حداثة، وأن ما قبل الرأسمالية هى ليست بعـد الرأسمالية.

مثل هذه المصطلحات ثنائية القطب تعد جوهريـة لأى مـشروع تطـورى خطى، لكن بينما نجد سمة الثنائية القطبية للنظرية التطورية قاطعة بالنسبة لجـانبى الاستقطاب إلا أن الحال ليس كذلك بالنسبة لمنظومة المجتمع المدنى والدولـة فـى دراسات المستفرقين. ذلك لأن كلا من "الدولة" و"المجتمع المـدنى" ليـسا قطبـين لعملية تطورية. ربما يكون ذلك لأن "البراديم" لم يتطـور كجـزء مـن النظريـة التطورية فى المقام الأول، ولم يقصد به مقارنة الغرب ببقية العالم، وهذا هو سبب عدم اكتمال وضوحه فى حالة تناوله كمفهوم مرجعى وتظل الحقيقـة أن البـراديم يميل إلى أن يوظف كمشروع جاهز فقط لدى المستفرقين من الدرجة الثانية، وظل اللفظ الرئيسى فى نظرية المستفرقين هو المجتمع المدنى، أما بالنسبة للسؤال حول ماهية المصطلح الآخر فى الثنائية القطبية التى تبدأ بالمجتمع المدنى فإنك لن تجـد عند منظرى الاستفراق إجابة قاطعة. فأى بحر عريض من الإنسانية، هـذا الـذى

يمتد خارج مقاييس "المجتمع المدنى"؟ وما هذا الاحتياطى الهائل من التقليد والـذى يراه أصحاب مركزية الدولة كمرتع "للخصوصية"؟ أليس هو "الجماعـة الأصـلية" التى يفترض أن ينبثق منها المجتمع؟ أليس هو الموطن الطبيعى الذى خلفـه وراءه "الانسان الحديث" حينما دخل "للمجتمع المدنى"؟ أليست "الجماعة" هـى المـصطلح الباقى الصامت فى الاستقطاب الذى يشكل فيه "المجتمع المدنى" اللفظ القائد؟

بالطبع لا يوجد خط طولى للتطور من "الجماعة" إلى "المجتمـع المـدنى"، وبالطبع فإن أى جماعة معاصرة مثل المجتمع المدنى، هى نتاج النضال التاريخى، ويعاد انتاجها من خلال النضالات، وهذا هو ألف باء الجدل الـذى تفجـر حـول نظرية التحديث منذ عقود مضت، وهذا هو منطلق هذا الفصل.

ليس هدفى أن ألقى الضوء على اللفظ المتخلف عن الخطـاب الـذى يتخـذ المجتمع المدنى كنقطة ارتكاز عند المستفرقين المعاصرين. لأنـه حينمـا تحـاول إضاءة جزء من غرفة معتمة، فالهدف ليس إضاءة بقية الغرفة فحسب بـل معنـاه الأوسع هو تحدى الافتراضات نفسها التى قلما تعالج داخل الغرفة المعتمة.

لقد اعترف منظرو "التحديث" على الأقل وحددوا الجزء الباقى من الانسانية باعتباره محفوظا فى "التقليدى"، أما منظرو "المجتمع المدنى" فإنهم يرفضون هـذه الإنسانية حتى من حيث هى بقايا تاريخية مغمضين العين المفاهيمية عن هؤلاء. إن هذه الحداثة المتصلبة لدى منظرى المجتمع المدنى هى التى تكشف عن ضيق أفقهم الكهنوتى بحق.

ملاحظات

١- لا تتضمن البيبليوجرافيا المدققة هنا معظم المساهمات التى ذكرها جون كين فى عمله (١٩٨٨) المذكور فى هذا الإطار.

٢-ذهب سمير أمين فى أحدث كتاباته (1980) بعيدا عن تعريفه السابق للأمة بالتركيز على رأس المال. إذ لم يعد يرى تكوين الأمة كنتاج لتطور الرأسمالية فقط بل باعتباره "ظاهرة اجتماعية" يمكن أن تظهر فى كل مرحلة من التاريخ. ويرى "أمين" أن الطبقة التى تحكم أجهزة الدولة وتضمن الوحدة الاقتصادية والسياسية والثقافية يمكن أن تكون طبقة أخرى غير البرجوازية، والأكثر من ذلك ميله إلى أن تكون الدولة ليست بالضرورة مرحلة حتمية فى طريق التطور الاجتماعى، أو لحظة فى عملية خطية ولكنها نتاج تطور تاريخى قابل للتغيير فى ظروف معينة.

٣-مع استثناء واضح للاستعمار، واستثناء جزئى للثورة.

٤-يتضمن المجتمع المدنى التفاعل المادى الكامل بين الأفراد فى مرحلة تطورية معينة لقوى الإنتاج... وقد ظهر مصطلح "المجتمع المدنى" فى القرن الثامن عشر حينما تطورت علاقات الملكية فى واقع "الجماعة" الاجتماعية منذ العصور القديمة والوسطى. والمجتمع المدنى بهذا المعنى يتطور فقط من خلال "البرجوازية". "الأيديولوجيا الألمانية" نقلا عن كين(1988: 63-64).

٥-ليس هذا للاعتذار الوطنى عن المثقفين الأفريقيين وإنتاجهم. لأنه من منا يستطيع أن ينكر الحاجة الماسة إلى بحوث جادة من المثقفين لتأسيس عنصر الاستمرارية فى التطور الاجتماعى الأفريقى ليصير عملية اصيلة مهما كانت التدخلات الخارجية؟ وبهذا المعنى فإن النقص الأكبر الوحيد فى عمل "مزروعى" الذى نعتبره كسلسلة تلفزيونية عن "التراث الثلاثى" هو أولا: ميله

لرؤية أفريقيا كأرض عذراء تم فوقها تدخلان خارجيان- الإسلام والمسيحية - بمزاعمهما. وثانيا: لهجته بشأن السيطرة والتحكم إلى حد الاستبعاد الفعلى لعملية المقاومة والنضال. وكانت النتيجة بالطبع هى عمل مثير للإعجاب يقود بشد انتباه جمهوره إلى اليأس والسخرية.

٦-فى مجال تحليل العلاقات الزراعية فى أفريقيا لا يوجد عمل ينافس مؤلف "هايدن" فى تمركزه حول الذات الأوربية. لأن "هايدن" يفترض أن الانتقال الوحيد إلى الرأسمالية فى الزراعة هو ذلك الذى تم على النمط الأوربى. وبهذا النمط الأوربى للانتقال يتفهم من ناحية تمايز الطبقة الفلاحية كطبقة مالكة ومن ناحية أخرى العمال المأجورين، الذين يتيحون عملية البرتلة وخلق المجتمع المدنى. وهو يبحث عبثا عن مسألة الأرض فى النمط الأوربى أو الآسيوى أو اللاتينى، ويعرب عن يأسه حينما لا يجده، وهذا الفهم المتفرد لمسألة الأرض كمجمل للمسألة الزراعية جعلته يتعامى عن تلك العلاقات التى يتمايز من خلالها المجتمع الفلاحى بالفعل، وفى الحالات التى تكون فيها الأرض مهجورة متيحة المجال لخلق جماعات لا تعانى فقط من الإفقار ولكن من التمايز -انظر مامدانى (1987) لعرض أوسع.

٧-هناك سياق يضخ فيه فائض العمل ليس فقط عن طريق علاقات السوق ولكن بالطرد المباشر خاصة حينما تكون السلطة السياسية هى من نوع النظام الطارد بالضرورة وتمارس قهرًا اقتصاديا عاليا. ألا تعمل هذه الأجهزة على بقاء كل الوسائل التقليدية، كالانتخابات وتعدد الأحزاب وحكم القانون وحقوق الإنسان فى التعبير والتنظيم – أى تأكيد المحاسبية؟

المراجع

Amin, Samir, 1980, Class and Nation, Historically and in the Current Crisis, Monthly Review Press, New York.

Bayart, Jean-François, 1988, 'Civil Society in Africa,' in Chabal, Patrick (ed.), Political Domination in Africa, Cambridge University Press, Cambridge.

Beyond Autocracy in Africa (BAA), 1989, Papers Presented at the Inaugural Seminar of the Governance in Africa Program of the Carter Centre, Emory University, February 17-18.

Boyle, Patrick M., 1988, 'A View from Zaire', World Politics, XL, 2, January, 268-287.

Bratton, Michael, 1989, 'Beyond the State: Civil Society and Associational Life in Africa', World Politics, XLI, 3, April.

Callaghy, Thomas, 1984, The State-Society Struggle: Zaire in Contemporary Perspective, Columbia University Press, New York.

1987, 'The State as Lame Leviathan: The Patrimonial-Administrative State in Africa', in Ergas, Zaki (ed.), African State in Transition, MacMillan, London.

Cammack, Paul, 1989, 'Review Article: Bringing the State Back In?', British Journal of Political Science, 19, April, 261-290.

Chazan, Naomi, 1988, 'State and Society in Africa: Images and

Challenges', in Rothchild and Chazan, The Precarious Balance: The State and Society in Africa, Westview, Boulder, Colorado.

Frank, André Gunder, 1969, Latin America: Underdevelopment or Revolution?, Monthly Review Press, New York.

Hilton, Rodney, et. al, 1978, Transition from Feudalism to Capitalism, Verso, London.

Hyden, Goran, 1980, Beyond Ujamaa in Tanzaniq Heinemann, London.

----, 1983, No Shortcuts to Progress, Heinemann, London.

Jackson and Roseburg, 1982, Personal Rule in Black Africa: Prince, Autocrat, Prophet, Tyrant, University of California Press, Berkeley.

Jimenez, Michael, F, 1988, 'Citizens of the Kingdom: Towards a Social History of Radical Christianity in Latin America', International Labour and Working Class History, 34, Fall: 3-21.

Joseph, Richard, M, 1984, 'State and Prebendal Politics in Nigeria', in Kasfir, Nelson (ed.), State and Class in Africa, Frank Cass, London.

Keene, John, 1988, State and Civil Society, Verso, London.

Kenyatta, Jomo, 1962, Facing Mt. Kenya: The Tribal Life of the Gikuyu, Vintage, New York.

Lenin, V, I, 1970 (ed.), Two Tactics of Social Democracy in the Democratic Revolution, Foreign Language Press, Peking.

Mamdani, Mahmood, 1990, 'A Glimpse at African Studies, Made in USA', CODESRIA Bulletin, Dakar.

Mamdani, Mahmood, Mkandawire, Thandika, and Wamba-dia-Wamba, 1988, Social Movements and Social Transformation in Africa. Working Paper No.1, CODESRIA, Dakar.

Mao Ze Dong, 1967, 'On New Democracy', Selected Works, Vol. 2, Foreign Language Press, Peking.

Perestroika Without Glasnost (PWG), 1989, Report of the Inaugural Seminar of the Governance in Africa Programme of the Carter Centre, February 17-18, Emory University.

Rothchild, Donald, 1987, 'Hegemony and State Softness: Some Variations in Elite Responses', in Ergas, Zaki (ed.), African State in Transition, Macmillan, London.

Sandbrook, Richard, 1985, The Politics of Africa's Economic Stagnation, Cambridge University Press, Cambridge.

Stalin, Joseph, 1973, 'Dialectical and Historical Materialism', in Franklin, Bruce (ed.), The Essential Stalin, Croom Helm, London.

Young et al., 1981, Cooperatives and Development: Agricultural Politics in Ghana and Uganda, University of Wisconsin Press, Wisconsin.

Young, Crawford and Turner, Thomas, 1985, The Rise and Decline of the Zairian State, University of Wisconsin Press, Madison.

Young, Crawford, M, 1986, 'Nationalism, Ethnicity and Class in Africa: A Retrospective', Cahiers d'Etudes Africaines, xxvi, 3,103: 421-495.

المؤلفون فى سطور:

١- محمود ممدانى (تحرير) Mahmood Mamdani

- المدير الأسبق لمركز البحوث الأساسية بكمبالا (أوغندا) وأستاذ العلوم السياسية بجامعة ماكاريرى الأوغندية
- مؤلف: التشكيل الطبقى فى أوغندا والفاشية والإمبريالية فيها.
- أستاذ الاجتماع السياسى بجامعة كولومبيا- نيويورك.
- الرئيس السابق للمجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاجتماعية (كوديسريا)

٢- وامبا ديا وامبا (محرر) Ernest Wamba dia Wamba

- أستاذ التاريخ الأسبق بجامعة دار السلام (تنزانيا)
- كتاباته عن الفلسفة الأفريقية والتحليل الاجتماعى لمجتمع بلاده (الكونغو)
- عضو البرلمان- وقائد أحد فصائل حركة الثورة الكونغولية.

٣- عبد الله باتيلى Abdoulaye Bathily

- أستاذ التاريخ بجامعة شيخ انتاديوب (داكار)
- كتاباته عن تاريخ الاستعمار فى غرب أفريقيا- تاريخ الحركات العمالية والطلابية فى السنغال وغرب أفريقيا.
- وزير فى عدة حكومات فى السنغال وعضو برلمانى.

٤- لويس ماسوكو Louis Masuko

- رئيس قسم الاقتصاد والتكنولوجيا بمعهد دراسات التنمية بجامعة زيمبابوى
- حاصل على درجاته العلمية من جامعة كاماجى بكوبا ١٩٨٥

٥- محمد مبودجى Mohamed Mbodji

- رئيس قسم التاريخ الأسبق بجامعة شيخ أنتاديوب- داكار
- عضو هيئة تحرير مجلة التاريخ الأفريقى
- مساعد رئيس تحرير مجلة فضاءات مجتمعية

٦- جيلالى ليابس Djillali Liabes

- باحث فى الفلسفة وسوسيولوجيا المشروعات بالجزائر- أستاذ الاجتماع السياسى بمعهد العلوم السياسية بالجزائر
- بحوثه عن الصناعة فى الجزائر، ومحاور تنمية عنابة وطلب العمالة فى الجزائر.
- اهتم بالتكامل الاقتصادى فى المغرب
- جرى اغتياله فى العاصمة الجزائرية عام ١٩٩٣

٧- أديبايو أولوكوشى Adebayo Olukoshi

- خريج جامعة ليدز (إنجلترا)

- أستاذ العلوم السياسية بالمعهد الدولى بلاجوس (نيجيريا) وجامعة زاريا (نيجيريا).
- ألف الكثير عن الاقتصاد السياسى لنيجيريا ومن أحدثها التكيف الهيكلى فى بلدان غرب أفريقيا
- الرئيس الأسبق للمجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاجتماعية (كوديسريا)

٨- محمد سعيد القدال: M.S. Al Gaddal

- أستاذ سابق للتاريخ الحديث بجامعة الخرطوم
- ألف العديد من الكتب عن الحركة المهدية وعلاقاتها الخارجية- الحركة الوطنية فى السودان
- عضو قيادة وفكرى بالحزب الشيوعى السودانى.
- توفى عام ٢٠٠٨.

٩- كير بويندى Kaire Buende

- من قيادات حركة تحرير ناميبيا
- تولى منصباً وزارياً بعد تحرير بلاده فى الثمانينيات.

١٠- توكومبى لومومبا كاسونجو Tukumbe. L.K.

- أستاذ سابق بجامعة منروفيا- ليبيريا
- أستاذ بمعهد التنمية الأفريقية- بجامعة كونيل

١١- إيفى أماديوم Ifi Amadume

- أستاذة الدراسات الأفريقية فى كلية دارموث بالولايات المتحدة
- لها عديد من الدراسات عن المرأة: الجندر والجنس فى المجتمعات الأفريقية- المؤسسات الأبوية الأفريقية
- شاعرة

١٢- سعيد شيخى

- أستاذ بمعهد علم الاجتماع بالجزائر- ومركز البحوث التطبيعية الاجتماعية بها
- متخصص فى سوسيولوجيا العمل
- رسالته للدكتوراه عن الطبقة العاملة بالجزائر.

١٣-عبد القادر الزغل

- أستاذ علم الاجتماع بجامعة تونس
- دراسات فى الاجتماع السياسى بتونس والمغرب
- عضو مؤسس للجمعية العربية لعلم الاجتماع

١٤- محمود بن رمضان

- أستاذ علوم سياسية فى تونس

- من الشخصيات الفاعلة فى حركة حقوق الإنسان

- عضو المجلس التنفيذى للمجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاجتماعية (كوديسريا).

١٥- صلاح زغيدى: Salah Zeghidi

- أستاذ علوم سياسية فى تونس

- دراسات عن الاقتصاد السياسى للحركة الاجتماعية التونسية

المترجمون في سطور:

*حلمى شعراوى

- مراجع الكتاب
- خريج قسم الاجتماع- جامعة القاهرة ١٩٥٨
- باحث متخصص فى الاجتماع السياسى والثقافة الأفريقية
- مدير مركز البحوث العربية والأفريقية ١٩٨٧
- خبير سابق للعلاقات الثقافية الأفريقية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٨٦/٨٢
- أستاذ الفكر الأفريقى بجامعة جوبا- ٨١/٨٠
- رئيس أسبق للجمعية الأفريقية للعلوم السياسية
- اشتغل وكتب عدة كتب ودراسات عن التراث الأفريقى العربى. وجدل الثقافات الأفريقية والعربية. ومن أهم أعماله:-
- العرب والأفارقة وجهًا لوجه
- أفارقة وعرب فى مهب الريح
- اللغات الأفريقية بالحرف العربى

* د.صلاح أبو نار

- خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
- دكتوراه فى فلسفة الدولة
- باحث بوزارة الثقافة
- كاتب ومترجم لعدد من الأعمال السياسية والاقتصادية

*عزة عبد المحسن خليل

- خريجة تجارة جامعة عين شمس
- دبلوم معهد الدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة
- باحثة بمركز البحوث العربية والأفريقية
- شاركت فى تحرير وكتابة: النخب الاجتماعية
- ترجمات لأعمال المجلس الأفريقى للبحوث الاجتماعية
- مترجمة فى صحيفة "الشروق" المصرية

*مصطفى مجدى الجمال

- خريج كلية التجارة – علوم سياسية
- باحث بمركز البحوث العربية والأفريقية
- ألف وحرر عددًا من الكتب فى الفكر السياسيى العربى والأفريقى أحدثها عن "البوليفارى"
- مدير التحرير لمجلة "مختارات عربية– أفريقية)، ونشرة كوديسريا
- له عدة ترجمات أحدثها، تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية فى السودان– أفريقيا والتنمية المستعصية

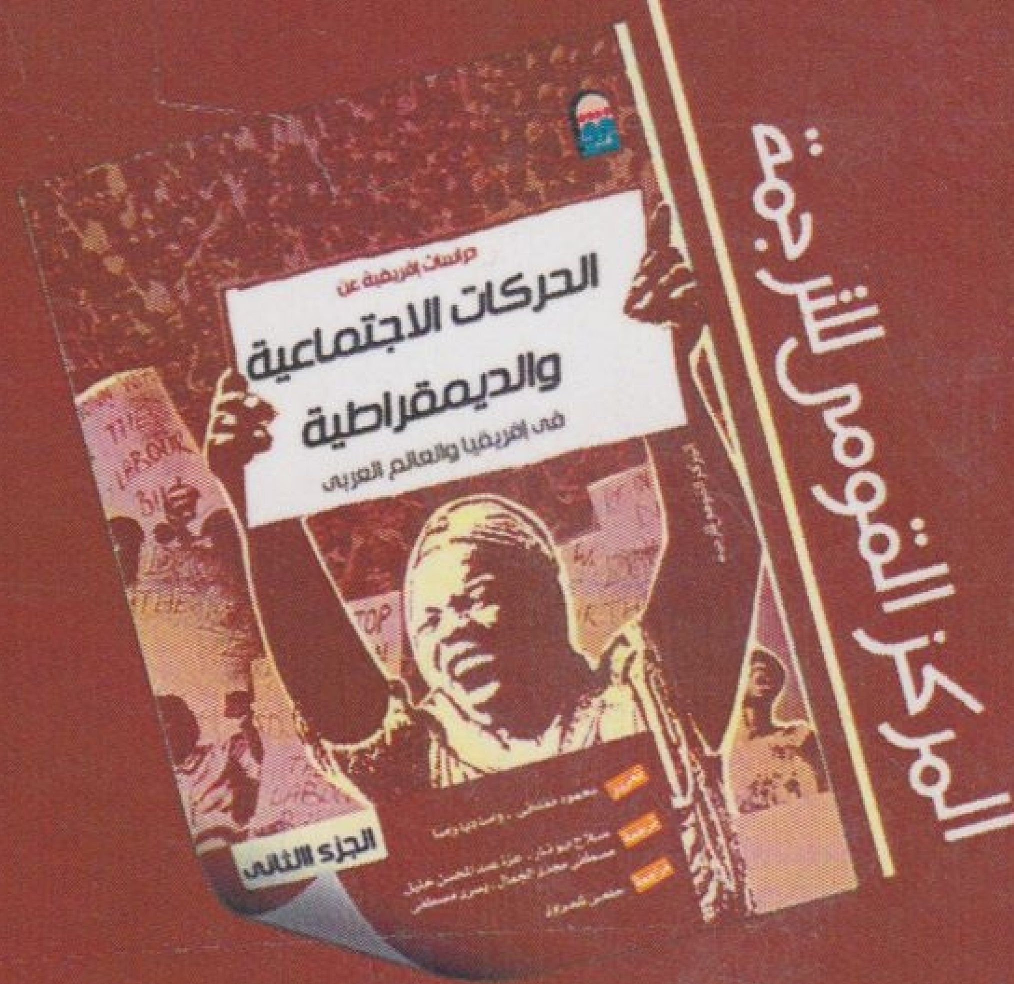
* يسرى مصطفى

- مدير برامج دعم حقوق المرأة
- باحث فى مجال حقوق الإنسان وقضايا المجتمع المدنى
- شارك فى تأليف وتحرير عدد من الدراسات عن المجتمع المدنى وحقوق الإنسان وقضايا التحول الاجتماعى

الإشراف اللغـــوى: **حسام عبد العزيز**

الإشـــرف الفـــنى: **حســـن كامـــل**





المركز القومي للترجمة

لهذا الكتاب عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية أهمية خاصة بين الأدبيات الفكرية الأفريقية. فهو من الكتب القليلة في مجاله، بل ومجالات أخرى عديدة على المستوى "الأفريقى" الذى يجمع دراسات معمقة عن المجتمعات الأفريقية والعربية بصفتها "أفريقية"؛ شاملة هذا العدد الكبير من الدراسات عن دول شمال القارة العربى إلى جانب عدد مساو تقريباً من نفس الدراسات من بلدان ما يسمى بجنوب الصحراء. ومن ثم تعبر الدراسات الأربع عشرة عن المعنى المقصود مباشرة.



تصميم الغلاف: هند سمير